

الجزر العربية والاحتلال الإيراني: نموذج للعلاقات العربية الإيرانية
دراسة وثائقية - أرشيفية

الجزء الرابع

جمهورية إيران الإسلامية والجزر العربية

١٩٧٩-١٩٩٧

على الخصوص

دكتور
محمد حسن العبدروس

دار الكتاب الحديث

دار العبدروس
للكتاب الحديث

الجزر العربية والاحتلال الإيراني نموذج للعلاقات العربية، الإيرانية

دراسة وثائقية، أرشيفية

الجزء الرابع

جمهورية إيران الإسلامية والجزر العربية

١٩٧٩ - ١٩٩٧

الدكتور/ محمد حسن العيدروس

أستاذ التاريخ والعلاقات الدولية

جامعة روتردام الإسلامية - هولندا

دار العيدروس للكتاب الحديث

حقوق الطبع محفوظة
1422 هـ / 2002 م

دار الكتب الحديث

الإمارات	دار الميادوس للكتاب الحديث ص.ب 24393 دبي هاتف 3522887 (04) — متحرك 5932613 (050) فاكس 3522885 (04) خر. خالد بن الوليد — بنابه للأبحاث — 206 / دبي — ا.ع.م.
القاهرة	94 شارع عباس العقاد — مدينة نصر — القاهرة ص.ب 7579 فريدي 11762 هاتف رقم : 2752990 (00 202) فاكس رقم : 2752992 (00 202) بريد إلكتروني : kdh@eis.com.eg
الكويت	شارع الغلال ، برج الصديق ص.ب : 22754 - 13088 الصفاء هاتف رقم 2460634 (00 965) فاكس رقم : 2460628 (00 965) بريد إلكتروني ktbhades@ncc.moc.kw
الجزائر	تجزة C' رقم 34 — دراية — الجزائر العاصمة ص.ب 061 دراية هاتف رقم : 353035 (021) — 354105 (021) فاكس رقم : 353055 (021) بريد إلكتروني dkhadith@hotmail.com
رقم الإبداع	2001 / 17067
I.S.B.N.	977-350-007-1

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

«إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ
الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا» صدق الله العظيم -
سورة الاحزاب آية ٣٣.

جمع رسول الله ﷺ - الإمام عليا والسيدة
فاطمة والإمام الحسن والإمام الحسين رضوان
الله عليهم ثم أدار عليهم الكساء فقال:
هؤلاء أهل بيتي، اللهم أذهب عنهم الرجس
وطهرهم تطهيرا.

الحمد لله

إلى سيدنا ومولانا بقية العترة الطاهرة الإمام محمد
الفقيه المقدم، والإمام عبدالله أبو بكر العيدروس الأكبر
وإلى الوالد حسن أحمد علوي العيدروس.
إليهم أهدى هذه الصفحات، راجيا من الله العلي
القدير أن يغمد أرواحهم ويسكنهم الجنة.

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا وحبيبنا وشفيعنا محمد رسول البشرية
وعلى آل بيته الطاهرين الاختيار إلى يوم الدين.

الحمد لله الذى وفقنى إلى كتابة هذه الدراسة عن مسألة الجزر العربية، تفسر
دراسة مسألة احتلال إيران للجزر العربية، جانباً مهماً فى العلاقات العربية - الإيرانية فى
فترة مهمة من التاريخ الحديث والمعاصر للخليج العربى، فلم تتم عملية الاحتلال من
فراغ بل سبقتها أطماع وادعاءات ومحاولات إيرانية منذ النصف الثانى من القرن التاسع
عشر وذلك من خلال حكم القاجار ثم رضاخان المازندراني وابنه محمد رضا خان حتى
مجىء الثورة الإسلامية فى إيران.

تحتل الجزر العربية موقعا مهماً فى مدخل مضيق «هرمز»، حيث تشرف على
الخط الملاحي التجارى لمعظم الكيانات العربية فى الخليج العربى، فمن طريقه تم
صادراتها وواردتها، كما تخرج منه ناقلات النفط، بمعدل ناقله كل خمس دقائق لتنتقل
ما معدله ٨٦٪ من مجموع صادراتها النفطية إلى العالم، كما تشكل جزيرة أبو موسى
والطنب الكبرى والصغرى مركزاً للمراقبة يمكن منه السيطرة على الممرات المائية. وأهمية
هذه الجزر لا تقل عن أهمية مضيق هرمز نفسه، ومن يسيطر على هذه الجزر يسيطر على
حركة المرور المائى فى المنطقة ويستطيع أن يمارس منها قدراً من الضغط على مجموعة
من الكيانات العربية فى الخليج العربى.

جاءت السيطرة الاستعمارية البريطانية على المنطقة لمصالحها الاستراتيجية
والاقتصادية على جانبي ساحلها العربى والإيراني، وتحدد موقفها من قضية الجزر العربية
فى ضوء تلك المصالح، وكانت بريطانيا تسعى باستمرار للحفاظ على الوضع الراهن
لتحقيق أمنها واستقرارها لأنه السبيل الوحيد الذى يحفظ مصالحها ويحقق احتكارها
الاستعماري وهيمنتها على الخليج العربى.

استخدمت إيران طرق متنوعة وأساليب مختلفة لاحتلال الممتلكات العربية،
وتفجر الوضع فى الخليج العربى بعد احتلال إيران للجزر العربية، ويعتبر هذا الاحتلال



ذو تأثير بالغ في مستقبل الكيانات العربية في المنطقة إذ أن إيران أصبحت تسيطر على مدخل الخليج العربي. وبدراسة تاريخ العلاقات العربية - الإيرانية نجد أن أهداف إيران لا تقتصر على الجزر العربية ولكنها تتعدى إلى الخليج العربي كله. ورغم تغير النظام السياسي في إيران إلا أنها استمرت في نهج نفس الاستراتيجية التوسعية ضد الأمن القومي العربي مروراً من الحدود العراقية - الإيرانية حتى مدخل الخليج العربي ومهدداً الحدود الشرقية للعرب وبذلك أصبحت من القضايا القومية العربية التي تمس الأمن القومي العربي في الجناح الشرقي. ويعتبر هذا النزاع من أهم العوامل لعدم الاستقرار في الخليج العربي.

ما هي أبعاد المشكلة؟ وما هي دوافع وأسباب الإدعاءات الإيرانية؟ ولماذا استخدمت إيران قوتها العسكرية؟ وما هي مبررات إيران في احتلالها للجزر العربية؟ وما هي حقيقة التوايا الإيرانية وغاياتها؟ ولماذا تقوم إيران بتصعيد التوتر في المنطقة؟ ولماذا ترفض نقل النزاع إلى محكمة العدل الدولية؟ سوف نحاول الإجابة على تلك التساؤلات في هذه الدراسة.

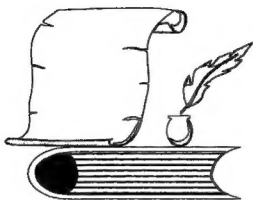
تتناول الدراسة في الجزء الرابع - ستة فصول - الأول عن السياسة الإيرانية تجاه الجزر العربية ١٩٧٩ - ١٩٩٢، الفصل الثاني - الاحتلال الإيراني لجزيرة «أبو موسى» ١٩٩٢، الفصل الثالث - سياسة الإمارات تجاه الاحتلال الإيراني لجزيرة «أبو موسى» ١٩٩٢ - ١٩٩٧، الفصل الرابع - موقف مجلس التعاون من الاحتلال الإيراني للجزر العربية ١٩٩٢ - ١٩٩٧، الفصل الخامس - الموقف العربي من الاحتلال الإيراني للجزر العربية ١٩٩٢ - ١٩٩٧، الفصل السادس - الموقف الدولي من الاحتلال الإيراني للجزر العربية ١٩٩٢ - ١٩٩٧.

وفي الختام آثر دعواتنا الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف خلقه سيدنا وحبيبنا وشفيعنا محمد رسول الله وعلى آل بيته الطاهرين الأخيار.

د. محمد حسن العيدروس

روتردام. هولندا





الفصل الأول

السياسة الإيرانية تجاه الجزر العربية

١٩٩٢. ١٩٧٩

- الإمارات العربية المتحدة والثورة الإسلامية في إيران ١٩٧٩ - ١٩٩٢ .
- الثورة الإيرانية وموقفها من الجزر العربية.
- الإمارات العربية المتحدة والحرب العراقية - الإيرانية ١٩٨٠ - ١٩٨٩ .
- عهد الرئيس على هاشمي رفسنجاني.
- إيران والجزر العربية منذ نهاية الحرب العراقية - الإيرانية وحتى احتلال أبو موسى ١٩٨٩ - ١٩٩٢ .

الإمارات والثورة الإسلامية في إيران ١٩٧٩-١٩٩٢

برزت بعد رحيل الشاه محمد رضا خان المازندراني ونجاح الثورة الإسلامية في إيران في فبراير عام ١٩٧٩ معطيات جديدة في العلاقات العربية الإيرانية توقع البعض عهداً جديداً من العلاقات بين إيران الإسلامية وجاراتها الكيانات العربية في المنطقة، واعتقد بأن الظروف مهيأة لإعادة النظر في هذه العلاقات، وأن القوة الإسلامية في إيران أراحت الشاه محمد رضا خان المازندراني بأحلامه التوسعية في بناء الإمبراطورية الفارسية المعادية والمتنافضة مع المصالح العربية والإسلامية والسافرة المتحدية إلى حد احتلال الأرض العربية للجزر الثلاث عام ١٩٧١ وإلى حد إقامة تحالف غير معلن مع إسرائيل فسجأت الثورة ووجهت ضربة قاسية لهذا التحالف، وأن الثورة الإسلامية أسقطت الشاه الذي نصب نفسه أو نصبت أميركا شرطياً لحماية المصالح المسيحية الغربية في الخليج العربي بغض النظر عن مصالح العرب فيه وكان عاملاً معوقاً لتحولات اجتماعية في مناطق عربية محددة في جنوب إيران وعربستان تولى تصفيتها وضربها بقسوة، وقال الإمام الخميني عن العلاقات العربية - الإيرانية وأن الجماهير العربية تتذكر حتى الآن وهي (١) :-

أ - إن إيران لن تلعب مرة أخرى دور الشرطي في الخليج العربي، وإن هذا الدور قد سقط ولن يعود أبداً.

ب - إن إيران ستكون جارا طيباً للأقطار المحيطة لها وسوف تلتزم بمبادئ حسن الجوار ولن تتدخل بأي شكل من الأشكال في شؤون الآخرين.

ج - الخليج إسلامي لأن الدول التي تحيط به من كل جهة هي دول إسلامية.

د - أميركا وإسرائيل أعداؤنا الألداء. أميركا هي التي صنعت إسرائيل المعادية للعرب والإسلام.

تفاهل البعض لما جاء على لسان المسؤولين الإيرانيين بأن الانحياز السائد لدى إيران الإسلامية هو إسقاط نظرية التوسع الفارسي التي انتهجها محمد رضا خان المازندراني وأن إيران الإسلامية سوف تجري مراجعة شاملة لجميع الاتفاقيات السابقة ومنها الاحتلال الإيراني للجزر العربية. وفي زيارة آية الله خلمخالي رئيس للحاكم الثورة المفاجئة للإمارات العربية في الفترة ما بين ٢٨ - ٢٩ مايو ١٩٧٩ ومقابلته للمسؤولين في

١ - د. محمد حسن العبدوس - الإمارات من الاستعمار إلى الإستقلال ص ١٨٢.



الإمارات أكد آية الله خلیالی فی تصریحاته أن الخلیج لیس عربیا ولا فارسیا بل هو الخلیج الإسلامی ولكن بعد وصوله إلى طهران صرح الدكتور مهدي باررجان بأن تصريحات الخلیالی لا تمثل وجهة نظر الحكومة الإسلامیة وأنه غیر مسؤول فی الدولة، ومنها صدرت تصریحات متناقضة للمسؤولین الإیرانیین بعضها يدعو للتفاوض والأمل.

بانحصار الثورة الإسلامیة فی ایران على حکم الشاه محمد رضا خان عم الابتهاج الوطن العربی، حیث أحس العرب بأن روح التضامن والإخاء سوف تسود العلاقات بین الامتین العربیة والإیرانیة من جدید على أسس من الأخوة الإسلامیة والعدالة الدولیة، فكان الوجدان العربی يتطلع إلى الثورة الإسلامیة فی ایران بأن ترفع المظالم وتعيد الحقوق إلى أصحابها لاسیما وأن سماحة الإمام الخمینی قائد الثورة الإسلامیة الإیرانیة قد أعلن فی باريس فی نوفمبر ١٩٧٨ منهج الثورة الإسلامیة وأهدافها وفی طلیعتها رفع المظالم والعودة بالعلاقات الإیرانیة مع الشعوب والدول الأخری إلى علاقات طبیعیة وحل المشكلات القائمة بین ایران والدول الأخری وفق المفاهیم الإسلامیة، وفی رده على سؤال حول احتلال قوات الشاه الفاشم للجزر العربیة وعزم الثورة الإیرانیة على إعادتها إلى أصحابها، أكد بأن الثورة قامت لتنصر الحق ولتسحق الباطل ولترفع المظالم التي ارتكبها نظام الشاه. لقد استبشر العرب والإمارات العربیة المتحدة خاصة خیرا فی قیام الثورة الإسلامیة فی ایران، وأدی نجاح هذه الثورة إلى ظهور الأمل فی حل قضية الجزر العربیة التي طال أمدها، لا سیما وأن كبار المسؤولين الإیرانیین الجدد قد دعوا إلى مراجعة جمیع الاتفاقیات المبرمة فی عهد الشاه، ومن منطلق حسن النوايا عملت الإمارات العربیة على للمحافظة على ما یشبه الحياد فی الحرب العراقیة الإیرانیة، ومضت الإمارات العربیة فی اتصالاتها مع القادة الإیرانیین مطالبة إیاهم بحل تلك القضية بالطرق السلمیة عن طریق التباحث الثنائي^(١).

عندما قامت الثورة الإسلامیة فی ایران عام ١٩٧٩ كان الشعب العربی فی الإمارات من أوائل الشعوب الإسلامیة التي فرحت بقیام هذه الثورة لیس لأن هذه الثورة تعتبر رجوعاً للإسلام فی هذه الدولة فحسب وإنما لأن الإمارات العربیة ترتبط مع ایران منذ القدم بعلاقات متینة بحکم الجوار والتاریخ والتراث المشترك، ولقد وقفت الإمارات العربیة بجانب هذه الثورة فی مواجهة أعداء الإسلام من القوى الاستعماریة الطامعة ولكی ینفض هذا الشعب الذی عاش دهوراً مظلمة فی عهد النظام السابق.

١ - أحمد التلمزی - للرجع السابق ص ٨٥.



وكما طالعتنا الصحف اليومية أن الإمارات العربية رحبت بالتعاون الوثيق مع إيران في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية بغض النظر عن بعض التجاوزات التي قامت بها إيران في عهد النظام السابق ومنها على سبيل المثال لا الحصر «قضية الجزر العربية» التي سلبتها إيران قبل وبعد الانسحاب البريطاني من الخليج العربي. وكان ظن الإمارات العربية أن الثورة الإسلامية في إيران ستعيد هذه الحقوق لأصحابها الشرعيين ولكن بمرور الوقت ودخول إيران في حرب ضروس مع العراق تناست قضية هذه الجزر العربية وأصرت على عدم إرجاعها للإمارات. لم تنهاون الإمارات العربية المتحدة بالمطالبة المستمرة باستعادة الجزر العربية إلى حياضها وتأكيد عروبتها في كافة المناسبات ولدى الأوساط العربية والدولية، وقد استبشرت الإمارات العربية خيراً بقيام جمهورية إيران الإسلامية فكان الأمل في أن تعتمد الجمهورية الإسلامية الجارة إلى إعادة الحق إلى نصابه بتسليم الجزر العربية الثلاث إلى الإمارات ورفع العدوان الذي قامت به سلطات الشاه. فقد بعث صقر بن محمد عضو المجلس الأعلى للاتحاد حاكم رأس الخيمة برسالة خطية إلى الإمام الخميني هذا نصها:

صاحب السماحة الأخ آية الله روح الله الخميني حفظه الله - طهران - السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، يا صاحب السماحة

لقد تحققت إرادة الله جل شأنه فنصر عباده المخلصين المتقين الذين يخشون ربهم، فانتصرت ثورتكم بل ثورة الشعب الإيراني المسلم الشقيق على قوى الظلم والاضطهاد والظغيان «قل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقاً» صدق الله العظيم. وإنني إذ أبارك لكم انتصاركم، بل إنني إذ أبارك للأمة الإسلامية في مشارق الأرض ومغاربها انتصارها لأدعو الله العليّ القدير أن يحفظكم ويرعاكم ويديمكم قائداً مظفراً لهذه المسيرة الإسلامية. إن النصر الذي حققتموه في إيران ستكون له أبعاد كبيرة تعود على جميع المسلمين أينما وجدوا في هذا العالم بالخير والبركة، لأن المسلمين كالسبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً، فإن قوى جانب منه قوى البنيان بأكمله. وإن الجمهورية الإسلامية التي أعلنتموها ستكون رائدة للمسلمين ورائدة لكل دول العالم في إحقاق الحق والتمسك بالعروة الوثقى والمبادئ الإسلامية الفاضلة التي سترسم لكل دول العالم كيف يكون الإسلام وكيف يكون النظام الإسلامي والدولة الإسلامية، كيف أن الجمهورية الإسلامية التي أعلنتموها ستعلن الحياد الإيجابي بين المعسكرين الشرقي



والغريبى ، فليس للمسلمين مصلحة فى الانحياز لأى منهما، وكيف أن الجمهورية الإسلامية تعتز بمبادئ الحق والإنصاف وتتعد عن هضم الحقوق أو اغتصابها .

وإنى فى رسالتى هذه لكم ياصاحب السماحة، قصص التهنئة والمباركة . فأننا لست فى حاجة لتذكيركم بأن النظام السابق والطفحة الفاسدة المنحرفة قد زُين لها الإستيلاء على جزيرتى طنب التابعتين لإمارة رأس الخيمة منذ أقدم الأزمنة، فاستولت عليهما فى عام ١٩٧١ قوة واقتدارا وظلما فاضحا، ضارية بعرض الحائط الأخوة الإسلامية وكل القيم والأخلاق الدولية، فأجلوا أهلها المسلمين عن ديارهم وديار آبائهم وأجدادهم واضطروهم للالتجاء إلى رأس الخيمة حيث مازالوا يعيشون فى انتظار الفرج من عند رب العالمين . وما قد جاء الفرج وأهل النصر وزفت البشائر فى أنحاء الأرض من اقتصاها إلى اقتصاها، وهم يتطلعون لكم ولحكومتكم الرشيدة لإصلاح ماخربه النظام السابق وإعادة الحق إلى نصابه، وإنى أؤكد لكم ياصاحب السماحة أنه لا شيء يثلج صدورنا ويدخل الفرحة الحقيقية إلى قلوبنا أكثر من أن نرى المسلمين فى كافة أنحاء الأرض متكاتفين متعاونين لا يضرهم أحدهم للآخر أى سوء، وإن ظروفا نحن الذين نعيش فى هذه المنطقة تملئ علينا جميعا أن نتحلى بالأخوة الإسلامية والمحبة الإسلامية قولا وعملا، فما أجمل أن تكون شعوب هذه المنطقة كلها متحاببة متوادة، الحق رائدها والإسلام منهجها .

إننا يا صاحب السماحة نشعر فى هذه الأيام بأننا أصبحنا أقرب إليكم بكثير، لأننا نحس أن الأخوة الإسلامية - وهى التى تملك علينا شغاف قلوبنا ومجامع نفوسنا - هى التى تفرض علينا أن نتوجه إليكم ونسأل الله تعالى مزيدا من النصر ومزيدا من التقدم والرفاهية لشعب إيران المسلم الشقيق .

بارك الله فيكم وسدد خطاكم على درب الحق والهداية . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، رأس الخيمة فى ٩ ربيع الأول ١٣٩٩ هـ - ٦ فبراير ١٩٧٩ .

تسم العلاقة بين إيران ومجلس التعاون بالتنافس وغياب الثقة وهيمنة الإرث التاريخي، وصراع الأيديولوجيات وميطرة وتفشى الجهل المتبادل وغياب الثقة بين الطرفين . هناك خطر حقيقي لدى بعض الكيانات العربية من إيران بينما هناك تحالف مع إيران من كيانات عربية أخرى لخدمة الأمن القومي لكيانات فى المنطقة على حساب



الأمن القومي لكيانات أخرى. هناك مبالغة في الخطر الإيراني لمصالح دول من خارج منظومة مجلس التعاون لخدمة المصالح القومية لتلك الدول خاصة الولايات المتحدة الأمريكية. إيران ارتكبت الكثير من الأخطاء خلال العشرين عاما الماضية وأضاعت الكثير من الفرص وناصبت العداء سواء عن قصد أو من غير قصد كيانات المنطقة، بتركيزها على الخلافات الأيديولوجية والعقائدية، بإصرارها على تصدير الثورة، بإرسالها رسائل وتصريحات ومواقف متناقضة ومختلفة، بأنهماكها بصراع الأجندة ومحاربة المعتدلين والاصلاحيين داخليا، باحتلالها الجزر العربية بإصرارها لفترة على تبعية البحرين، ثم التدخل في الشؤون الداخلية لكيانات المنطقة عبر الطابور الخامس وهم الأقلية الإيرانية الكبيرة التي تحمل جنسيات دول مجلس التعاون الخليجي، دخولها في سباق تسلح، وحرب طاحنة مع العراق ثم احترقت فيها إيران بإصرارها على استمرارها بعد إعادة الاحتلال لمدينة المحمرة. كذلك تحولت إيران إلى ضحية للمهيمنة الأمريكية والمقاطعة والحصار الأميركي من طرف واحد. كما أن هيمنة الدولة الإيرانية على المجتمع وتردى الاقتصاد وتدنى أسعار النفط وفقدان الثورة لبريقها في تحقيق الرخاء والعدالة الاجتماعية. لم يساعد إيران على أن تبرر بالوجه المشرق الناجع لثورة إسلامية تريد مصداقة كيانات المنطقة وإقامة علاقات ودية مع دول العالم^(١).

كل هذه العوامل تدفع بشكل طردى إلى هدم أى محاولات لبناء الثقة بين ضفتى الخليج العربى، وتبقى العلاقات مجمدة فى صرية، ومحاكمة النوايا فى وقت كما يرى الإيرانيون وأبناء الجزيرة العربية، أن التحولات الدولية والإقليمية والتحديات المتمثلة بالتحالف، والتحالفات المضادة، فى عصر التكتلات والعولمة التى تواجه كيانات المنطقة والعالم الإسلامى تفرض على كيانات المنطقة وإيجاد صيغة للتعاون وسقف أدنى على الأقل من التنسيق على أمل التكامل مستقبلا لتصل إيران إلى أن تقبل فى منظومة مجلس التعاون كدولة محورية رئيسية فاعلة تشارك ويكون لها رأى ودور فى الترتيبات الأمنية. حتى يتبع مجلس التعاون سياسة الضم (Inclusion) بدلا من السياسة المتبعة حاليا وهى سياسة العزل Exclusion على إيران أن تتهج أسلوبا مغايرا لسياستها المتبعة حاليا سواء اتجه كيانات المنطقة أو مع الدول الفاعلة فى النظام العالمى ونمارس سياسة بناء الثقة والتعاون الذى يولد علاقات أفضل فى المقابل من وجهة نظر إيران، ترى نفسها ضحية الموقع وضحية تأمر الغرب وخاصة الولايات المتحدة وقبل ذلك عندما احتلها

١ - د. عبدالله الشايحي - عوامل بناء الثقة بين دول مجلس التعاون وإيران. ص ١.

السوفييات والبريطانيون. عندما أسقطت للمخابرات الأميركية حكومة مصدق وأعدت الشاه، والتأمر على الثورة ومحاولة إجهادها لتدمير الثورة والجمهورية وكذلك الحرب الداخلية وصراع الأجنحة. إيران ترى أنه من حقها أن تعيد تسليحها حيث خسرت حوالى نصف ترسانتها العسكرية فى الحرب مع العراق التى استمرت ثمانية أعوام حيث سقط خلالها مليون قتيل وجريح. إيران تصر بأنها تنفق أقل من دول الجزيرة العربية على ميزانية الدفاع والتسلح وأقل من كيانات الخليج العربى على التسلح والدفاع بالنسبة للنتائج العام السنوى. إيران تؤمن بأن هناك مؤامرة تحاك ضدها عبر الإحتواء المزدوج الذى طورته الادارة الأميركية لإخراج إيران عن محيطها وإبقاءها رهينة للغرب. وأن مجلس التعاون يساهم سواء عن إدراك أو بسبب الحاجة للحماية المسيحية الأمريكية والذي يصفها الخمينى بالشيطان الأكبر فى هذه المؤامرة، حيث تصر إيران على الدوام أن أمن الخليج العربى للخليجيين ولا يحق لأحد أن يتدخل من الخارج^(١).

من الأمور التى جرى الترويج لها فى الأوساط الإعلامية أن الثورة الإسلامية أخذت بحماس توجهها فى الدعوة لمبادئها وتصدير ثورتها، إلا أن ما رفعته من شعارات سياسية دينية أرقّت بعض أنظمة الحكم فى الكيانات العربية، حيث وجد المتطرفون الدينيون والمتحصبون المذيعيون فى العمل تحت راية الإسلام وفى ظل الدولة الإسلامية الجديدة سندا لهم ورواعيا لنشاطاتهم.

ورغم أن شعارات الثورة الإسلامية الإيرانية التى تقول باحترامها لحدود الآخرين وأنه بقيامها انتهى دور الشرطى الذى كان يقوم به الشاه فى الخليج العربى، فقد أخذت السلطات الإيرانية بتلك الشعارات وعملت على عكسها فى معالجة قضية الجزر العربية الثلاث. مما أوحى بأن الفكر الإيرانى يزمّن الشاه لأزال سائدا فى بعض الأوساط فى عهد الجمهورية الإسلامية. وهذا كما يبدو كان تناقضا فى مصداقية الثورة الإسلامية الإيرانية، هذا الموقف المناقض للأهداف المعلنة، عبر عنه آية الله صادق خلكالى فى تصريح أدلى به خلال زيارته للجزائر فى الشهور الأولى للثورة الإيرانية عقب اندلاع الحرب مع العراق أمام جمع من العلماء الإسلاميين عن أهداف الثورة فى تغيير هوية الخليج العربى من العربية إلى الفارسية حيث قال: بأن الحرب مع العراق كانت خطأ وأضاف: «إن المفروض تحرير الخليج والسعودية ومصر أولا ثم تحرير العراق ثانياً»^(٢).

١ - د. عبدالله الشاذلى - نفس المرجع ص ٢٢.

٢ - أحمد التدمرى - أعضاء على العلاقات العربية الإيرانية فى عهدى - ص ١٠.

عما أوحى بالتوجه الإيراني لتصدير الثورة أيضاً إلى خارج إيران، وجعل التخوف مبرراً بين كيانات الجزيرة العربية كان إعلان آية الله الحميني أن الإسلام لا يتفق مع النظام الملكي المتوارث القيصري، إضافة إلى الخطب الحماسية المتعصبة التي كان يشجب فيها بعض المسؤولين الإيرانيين آنذاك جميع النظم السياسية في الجزيرة العربية ويتهمونها بأنها أدوات للاستعمار المسيحي الأمريكي، ومن ثم رفض السلطة الإيرانية للمقترحات السلمية لإنهاء الحرب مع العراق، مما اعتبره السياسيون العرب والأجانب مضيقاً من قيادة الثورة الإيرانية في تصدير الثورة الإسلامية وتحويل إيران إلى دولة مهيمنة أيديولوجياً على المنطقة تحقيقاً لشعارها (الحرب حتى النصر) وأن كربلاء ليست إلا اللحظة الأولى في طريق الوصول إلى القدس. إلا أن ذلك التوجه لم يحقق أى مكسب لإيران أو الثورة الإسلامية فيها سوى العزلة والترقب والتخوف من الآخرين، ولاشك أن الساسة في إيران أدركوا أن لا وجود لفراغ سياسى أو فراغ فى القوة بالمنطقة وخاصة عقب الحرب الخليجية الثانية، ومن هذا الواقع برز الساسة المعتدلون فى إيران يدعون لتحقيق الاستقرار الإقليمي وإلى الحل السلمى للنزاعات الإقليمية وهذا ما شجع الجانب العربى على التفاوض فى الوصول إلى حل انطلاقاً من المبادئ السلمية لحل القضايا العالقة فى العلاقات بين إيران والجوار العربى وفى طلبيتها قضية الجزر العربية الثلاث المحتلة منذ أيام الشاه. واعتبر استمرار رفض إيران التباحث حول الجزر العربية الثلاث ومواصلتها الاحتلال تعبير عن إصرارها وسعيها لتصبح القوة المهيمنة فى المنطقة طالما أنها لم تستجب لأى دعوة سلمية من الإمارات العربية بخاصة ومن العرب بعامة لحل هذا النزاع، ومضت فى تعزيز وجودها فى الجزر العربية مما يبعث الشك والريبة فى مصداقية التصريحات الداعية للتعاون وحل الخلافات، وهكذا بقيت قضية الجزر العربية عقبة فى طريق التطبيع الكامل للعلاقات. وقد تكون السياسة المعتدلة هى تعبير عن مرحلة انتقالية تمر بها الثورة الإيرانية وتتركز على إعادة البناء الوطنى بعد أن أدرك القادة الإيرانيون أن تغيير الخريطة السياسية للمنطقة أمر غير ممكن، وأن تصدير الثورة الإسلامية أيضاً أمر غير قابل للترحيب به^(١).

كما أن العامل الاقتصادى الداخلى الذى يعانى من الدمار والتشتت وعدم التوازن قد يكون أحد أهم الأسباب فى التوجه العقلاسى للتركيز على الدخل لإعادة بناء الاقتصاد الوطنى الذى بدوره يعتبر عاملاً مهماً فى ترسيخ الاستقرار الداخلى الإيراني

١ - أحمد التلمرى - نفس المرجع - ص ١١ .



وبالتالى يخدم الاستقرار فى المنطقة، لاسيما وأن إعادة الاقتصاد يتطلب توسيع العلاقات التجارية والاستثمارية مع الجوار العربى. وهذا ماشهدته الساحة الإيرانية فى عهد الرئيس رفسنجانى.

كان قيام الثورة الإيرانية من أهم الأحداث التاريخية فى العصر الحديث فى منطقة الخليج العربى، ولاشك أن هذه الثورة الإسلامية وما صاحبها من تداعيات، كان لها أكبر الأثر على العلاقات العربية الإيرانية، وبالرغم من كل شىء فإن نظام الشاه، كان نظاماً علمانياً، متحالفاً مع الغرب المسيحى، بينما طرحت الثورة الإيرانية نظام إسلامى قدم رؤى مغايرة لما هو سائد فى البيئة الإقليمية. ولم تظل إيران حليفاً تقليدياً وصديقاً لإسرائيل، كما أن عداء إيران للإتحاد السوفيتى، لم يعد بنفس الصدر السابق، بل وصلت محل ذلك أشكال من العداء السافر مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة، ومن هنا اختفى الدور التقليدى الإيرانى القيم «شرطى الخليج» وحل محلها الوجود الفعلى للولايات المتحدة الأمريكية والغرب حفاظاً على المصالح المسيحية العالمية الإستراتيجية، وبدت بوادر صراع حاد أيضاً بين بعض الكيانات العربية وإيران سواء من مجلس التعاون أو غيرها. وكانت الحرب العراقية الإيرانية هى ذروة هذا الصراع، كما أن تأييد الثورة الإيرانية للقضية الفلسطينية جاء بعد فترة دخول القضية إلى دائرة المفاوضات بين العرب وإسرائيل ورغبة الغرب والولايات المتحدة فى إنهاء القضية سلمياً، ومن هنا فإن تدخل إيران فى هذه القضية أدى إلى مخاوف من تعثر المفاوضات الإسلامية للعرب، وعلى أية حال فقد تباينت المواقف العربية من الثورة الإسلامية الإيرانية تبعاً للشكل الحضرى الذى تمثله هذه الثورة الإسلامية على هذا النظام وذاك، فعلى سبيل المثال العراق ونظامه الحاكم، الذى رأى أن الحرب هى المخرج من هذا الوضع الجديد، بينما أخذت كيانات مجلس التعاون حذرهما من الوضع الجديد فى إيران خشية أن تؤثر هذه الثورة الإسلامية على الأوضاع السياسية الداخلية، وخاصة وأن النموذج الإيرانى للدولة قد استند على الإسلام الحركى والثورى كمصدر لبناء شرعية إسلامية جديدة. ولعب مبدأ تصدير الثورة الإسلامية دوراً حيوياً آخر حين ربط الإمام الخمينى تصدير الثورة الإسلامية ببقاء واستمرار الثورة ذاتها من خلال إعلانه «أن كل القوى العظمى قد قامت لتحطمتنا وإذا مابقينا فى بيئة متغلقة فسوف نواجه الهزيمة»^(١).

اتبعت إيران منذ قيام الثورة الإسلامية فى عام ١٩٧٩ حتى وفاة آية الله الخمينى

١ - د. جمال زكريا قاسم - العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون ص ٤.



فى عام ١٩٨٩ مساراً يهدف إلى تصدير الثورة. وليس من شك فى أن مبدأ تصدير الثورة كان عاملاً هاماً من عوامل التوتر بين إيران ومجلس التعاون وخاصة حين ربط آية الله الخمينى تصدير الثورة الإسلامية ببقائها واستمرارها، وعلى الرغم من وجود المعنى العالمى للإسلام، إلا أن مجلس التعاون أهمية خاصة فى هذا المجال لأسباب جيوسياسية واستراتيجية. وعلى الجانب الآخر شكل إعلان تأسيس مجلس التعاون فى مايو ١٩٨١ عاملاً آخر من عوامل التوتر بين الجانبين، حيث نظرت إيران إلى ذلك المجلس نظرة سلبية واعتبرته بمثابة حلف موجه ضدها وأداة لإبعادها عن شئون المنطقة، وخطوة للاندماج الاقتصادى والسياسى والعسكرى مما يشكل وضعاً غير ملائم لمصالحها، ووصل بها الأمر إلى أن اعتبرته بمثابة غطاء لمد النفوذ المملكة العربية على كيانات شرق الجزيرة العربية. وفى خلال مرحلة التطرف الثورى مارست إيران سياسة نشطة استهدفت بها رعيعة الاستقرار فى كيانات شرق الجزيرة، حيث تولت تمويل بعض المنظمات الثورية داخل كيانات الخليج العربية خاصة فى البحرين والكويت والمملكة العربية السعودية، وإنشاء فروع لحزب الله من خلال الطابور الخامس، أى المواطنين ذوى الأصول الإيرانية فى مجلس التعاون مما أدى إلى اندلاع العنف السياسى فى تلك الكيانات، ومن بين ذلك المحاولة الفاشلة للإطاحة بالحكم فى البحرين فى عام ٩٨١ لجماعة حزب الله ذات الأصول الإيرانية، والتفجيرات المتتالية التى حدثت فى الكويت والتى وصلت إلى محاولة اغتيال الشيخ جابر الأحمد أمير الكويت فى عام ١٩٨٥ وكذلك الاضطرابات التى حدثت فى موسم الحج بهدف رعيعة الصورة التى اكتسبتها المملكة العربية فى العالم الإسلامى حتى أن إيران قاطعت اجتماعات المنظمة ولم تعد إليها إلا فى خلال الحرب العراقية الإيرانية عندما نجح العراق فى كسب تأييد بعض قطاعات الرأى الإسلامى لوجهة نظره فى الحرب الدائرة بينه وبين إيران^(١).

لعل أخطر الاضطرابات حدثت خلال موسم حج ١٩٨٧ حين اتهمت السعودية إيران بتهريب كميات ضخمة من الأسلحة والمتفجرات مما أسفر عن وقوع صدامات بين الحجاج الإيرانيين وسلطات الأمن فى المملكة العربية أدت إلى مقتل مايقرب من أربعمئة شخص، وترتب على ذلك الحادث قطع السعودية علاقتها بإيران فى الوقت الذى قاطعت فيه إيران موسم الحج لمدة عامين احتجاجاً على تحديد السعودية لعدد الحجاج الإيرانيين بأقل من ثلث العدد الذى كان عليه قبل وقوع تلك الأحداث، كما دعا آية الله

١ - د. جمال زكريا قاسم - نفس المرجع ص ٥.

الخميني إلى وضع الحرمين الشريفين تحت إدارة إسلامية مشتركة، واستجابة لتلك الدعوة نظمت الحكومة الإيرانية مؤتمراً إسلامياً عقد في لندن في يناير ١٩٨٨ بهدف نزع السيادة السعودية عن الحرمين الشريفين. وعلى الرغم مما وصلت إليه العلاقات بين إيران والسعودية من درجة عالية من التردى نتيجة طبيعية للصراع بين قوتين إقليمية متنافستين، إلا أنها كانت في الوقت نفسه تعكس الخلافات الأيديولوجية بين الجانبين، حيث كان كل منهما يعلن عن تمثيله للإسلام الصحيح. وعلى الرغم من المحاولات السابقة التي بذلت بهدف التقريب بين المذهبين السني والشيعة لم تؤد إلى نتائج إيجابية، فإنه ليس هناك ما يمنع في الوقت الراهن من أن يعيد المثقفون العرب والإيرانيون وعلماء الشيعة والسنة فتح حوار جديد للتخفيف من حدة النزعات المذهبية التي كان لها تأثيرها في التباعد بين الجانبين، وعلى الرغم من أن تلك المحاولة لن يكن لها نتائجها الملموسة على المدى القريب، إلا أنه لا بأس من تكرارها^(١).

تعتبر عوامل الشك في نوايا إيران تجاه كيانات الجزيرة العربية من أهم المعوقات في مواجهة نحو العلاقات العربية - الإيرانية، وقد ظهرت أبعاد هذه الاطماع حينما طالبت إيران بالبحرين باعتبارها جزءاً من إيران، إلا أنها توقفت عن هذه المطالبة بعد الاستفتاء الذي تم إجراؤه في البحرين، كما تأتي المطالبة ببعض الجزر العربية وأجزاء من الأراضي العراقية، وحركة الهجرة الاستيطانية الإيرانية إلى الشاطئ العربي من الخليج العربي لتؤكد التهديدات والاطماع الإيرانية في دول الجوار التي تطل على الخليج العربي. ولقد ظلت الرؤية الإيرانية في التعامل مع كيانات الجزيرة العربية تحكمها دوافع أمنية باعتبار الخليج العربي منفذاً أساسياً للضغط الإيراني وللحركة التجارية، ولذا رأت إيران أن ضمان سلامة المؤسسات والمنشآت البترولية الإيرانية في الخليج العربي يتطلب سيطرة إيرانية، إلا أنه قد حدثت ولاشك مبالغت في هذا الجانب الأمني فيما سمي بتأمين الساحل العربي للخليج العربي من أي تقلبات قد تنعكس على متطلبات الأمن الإيراني.

الثورة الإسلامية الإيرانية وموقفها من الجزر العربية؛

يسهل على أي باحث أن ينتقب في التاريخ البعيد والقريب للعلاقات العربية - الإيرانية عامة وفي منطقة الجزيرة العربية خاصة فيجد العديد من مظاهر التنافس والخصام التي تعكس عوامل محددة، وعلى الفترة المعاصرة يمكن أن يلاحظ سوء الحظ التاريخي



الذى واكب هذه العلاقات إذا جاز التعبير، ففي الوقت الذى كان العرب يدخلون فيه فى مواجهات سياسية وعسكرية ضاربة لاستخلاص استقلالهم السياسى كانت إيران الشاه تعمل فى تنسيق كامل مع ذات القوى التى يناضل العرب ضدها، وعندما نجحت الثورة الشعبية الإسلامية فى إيران والتى أحدثت تغيرات جذرية فى توجهات السياسة الإيرانية، كان المسار العربى قد بدأ يتسم بقدر واضح من الاعتدال والتقارب مع أعداء الأمل الذين أصبحوا أنفسهم خصوم الثورة الإيرانية. وبعبارة أخرى فقد حدث بصفة عامة ما يشبه تبادل المواقع على خارطة العلاقات الدولية. غير أن الأهم من ذلك أن الثورة الشعبية الإسلامية التى استقبلتها شرائح واسعة من الرأى العام العربى بالإعجاب والتقدير لقدرتها على الإطاحة من خلال نضال سلمى بنظام حكم قوى حاول أن يفصل إيران عن هويتها الحقيقية، ولمواقفها المساندة دون حدود للطرف العربى فى صراعه مع إسرائيل سرعان ما دخلت فى سلسلة من التضاعلات التى أحدثت قدراً واضحاً من التعقيدات فى علاقات إيران العربية عامة ومع الجزيرة العربية خاصة^(١).

جاءت الثورة بنظام حكم يختلف جذرياً فى توجهاته مع معظم النظم العربية القائمة، وحتى لو لم تعمل الثورة الإيرانية وقتها على تصدير هذا النظام إلى محيطها العربى عامة والجزيرة العربية خاصة فإن الأفكار عادة ما تنتقل بسهولة إذا وجدت البيئة المناسبة، ولانسى فى هذا الصدد عاملين مهمين ساعدا على زيادة الإحساس بحدة هذه المشكلة أولهما البنية المذهبية الدينية للسكان فى عدد من البلاد العربية عامة والجزيرة العربية منها خاصة، وثانيهما صعود حركات «الإسلام السياسى» فى عدد من الكيانات العربية. وقد أفضى هذا كله إلى إدراك عربى ولو على الصعيد الرسمى لنوع من التهديد السياسى الحقيقى الذى تمثلته الثورة الإيرانية للأوضاع السياسية العربية القائمة. وكان الانطباع فى دوائر عربية عديدة فى بداية الثورة الإيرانية بأن طابعها الإسلامى سوف يساعد على حل بعض المشكلات الإقليمية مع جاراتها العربية وبصفة خاصة مشكلة الجزر العربية المعلقة بينها وبين الإمارات العربية المتحدة. بعبارة أخرى شعر العرب بأن الثورة الإسلامية أسلوب مثالى إلى ذلك الإطار الإسلامى العام الذى تزول فيه خصوصية الاقليم والحدود السياسية على النحو الذى قد يساعد على التوصل إلى حلول لمثل تلك المشكلات الإقليمية. لكن الثورة الإيرانية لم تدع مجالاً للشك فى أن طابعها الإسلامى ليس مسوغاً لتغيير مواقفها فى قضايا تعتبرها منطوية على مصالح إيرانية

١ - د. أحمد يوسف - التطور الإيجابى للعلاقات بين دول مجلس التعاون وإيران ص ٢.



وطنية حيوية، وهكذا ورثت الثورة الإيرانية عن نظام الشاه ذات الموقف من قضية الجزر العربية^(١).

جاءت الكارثة الكبرى في العلاقات العربية - الإيرانية المعاصرة متمثلة في الحرب العراقية - الإيرانية التي تعتبر من أطول الحروب وأكثرها تدميراً في عالم مابعد الحرب العالمية الثانية، والتي يمكن اعتبارها بأحد المعايير حرباً عربية - إيرانية مصغرة، ولقد عكست الحرب العراقية - الإيرانية كافة التعقيدات السابقة في العلاقات العربية - الإيرانية في أعقاب الثورة الإسلامية في إيران في إعادة النظر في قضية الجزر العربية والبعض الآخر يغالي ويتشدد في اتجاهااته القومية الإيرانية فيؤكد بنيتها لإيران بل طالب البعض باعادة استفتاء في البحرين لأن الثورة الإسلامية لاتقر موافقة للمجلس النيابي الإيراني السابق، وكان عباس أمير انتظام نائب رئيس الوزراء والمتحدث الرسمي للحكومة الإيرانية يعلق على تصريحات كريم سنجابي وزير الخارجية الإيرانية في تلك الفترة الذي قال إن إنسحاب إيران من الجزر العربية التي تتحكم في مدخل الخليج العربي هي مسألة ليست موضوع مناقشة وأن هذه الجزر أراضى إيرانية، بقوله إن تصريحات وزير الخارجية تحتاج إلى دراسات من قبل الدولة وأنه لم يطرح سلفاً في مجلس الوزراء حتى يصدر بشأنها بيان رسمي، وعند إرسال الصحفي محمود البار حول قول الإمام الخميني أن الخليج إسلامي وأن إذاعة عبادان الناطقة بالعربية استخدمت هذه التسمية يومياً ثم توقفت عن ذلك قال عباس أمير انتظام أنه يسمع ذلك لأول مرة^(٢).

حول هذه التصريحات والآراء المتناقضة من المسؤولين الإيرانيين جعلت وجهة النظر العربية مثبكتة ومتخوفة بعد أن أراحت إيران الإسلامية كابوس الشاه الطامع في التوسع على حساب جيرانه العرب وإيران لها الآن أن تلعب نفس الدور مرة أخرى ولكن تحت شعارات إسلامية فمرة تنطلق دعوة غير مسؤولة لضم البحرين ومرة يقول أن كل أراضى دول شرق الجزيرة العربية هي تاريخياً جزء من إيران وأن الجزر الثلاث التي احتلها الشاه محمد رضا خان المازندراني عام ١٩٧١ لن يعود شبر منها لأصحابها لأنها هي الأخرى أراض إيرانية في الأصل وقد صرح د. أبو الحسن بنى صدر رئيس الجمهورية الإيرانية في ٢٣ مارس ١٩٨٠ أن إيران لن تعيد الجزر طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى مادامت الولايات المتحدة تعزز وجودها في منطقة الخليج العربي

١ - د. أحمد يوسف - نفس المرجع - ص ٤.

٢ - د. أحمد يوسف - نفس المرجع - ص ٤.



وعاد الدكتور أبو الحسن بنى الصدر فأكد لجريدة الخليج الصادرة فى الشارقة فى أول مايو ١٩٨٠ أنه يخشى أن يسلم الجزر العربية فتستخدمها الولايات المتحدة قواعد للعدوان ضد إيران كما حدث فى العملية الأمريكية الفاشلة^(١).

جاءت بعد ذلك تصريحات أبو الحسن بنى صدر أول رئيس للجمهورية الإسلامية الإيرانية فى ١٩٨٠ فى إطار حملته على (دول الاستكبار العالمى) وردده على المطالبة العربية بإعادة الجزر العربية إلى الإمارات العربية، قال:

إذا كانت جميع تلك الكيانات التى تقع على ساحل الخليج العربى مستقلة فإننا - عندئذ - كنا سنعيد الجزر إليهم. وقد رددت أجهزة الإعلام الإيرانية القول: إن أمة الإسلام تتغلب على القومية العدوانية، وإن إيران تؤمن بأمية الإسلام، وعليه كما يقول بعض المسؤولين الإيرانيين: إن الجزر الثلاث ملك للأمية الإسلامية، ولأن الأمية أقوى من القومية فإنه لم يعد هناك مبرر لتخلى إيران عن الجزر العربية. ويأتى الرد على ذلك متسائلا: هل تبجح أمة الإسلام سلب أرض وحقوق مسلم ومنحها إلى مسلم آخر، وهل العرب الذين نشروا الدعوة الإسلامية ورفعوا رايتها خفاقة عالية فى سماء هذا الكون أقل شأنًا بالحرص على القيم الإسلامية وعلى ديار المسلمين والحفاظ على مصالحهم!، وهل إعادة الجزر العربية إلى أصحابها الشرعيين خروج على أمة الإسلام، إننا مسلمون بعمق، وانطلاقًا من حرصنا على الأخوة الإسلامية كانت مطالبتنا الدائمة باسترداد الحق العربى المقتصب الذى استباحه الشاه جورًا وعدوانًا وإنه من المنطق الإسلامى أن يرفع الظلم الشاهنشاهى عن الجزر العربية الثلاث، فهى جزء من الوطن العربى الكبير الذى لا يمكن أن يساوم على ترابه أحد من العرب^(٢).

بعد قيام الثورة الإيرانية استمرت التصريحات من المسؤولين فى إيران بالتأكيد على عروبة الجزر الثلاث، حيث قال حسين منتظرى: «إننا لانتختلف ولن نختلف على التسمية، وفى الإسلام لا أهمية لموضوع التسمية، ومن حيث الجزر فى نظر الإسلام أن جميع الدول الإسلامية واحدة، ولا حدود فيها»، كما أشار صادق خلخالى إلى أن الخليج العربى خليج إسلامى وأن الحكومة الإيرانية مستعدة لإعادة النظر فى قضية الجزر الثلاث التى سيطر عليها الشاه فى عام ١٩٧١، غير أن الحكومة الإيرانية نفت تلك

١ - د. محمد حسن العيدروس - الإمارات من الاستعمار إلى الاستقلال ص ١٨٤.

٢ - أحمد السندرى - الجزر العربية الثلاث ص ٨٧ وأنظر جريدة النهار العربى والدولى -

العدد ١٥١ بتاريخ ٣/٣/١٩٨٠.



التصريحات بعد ذلك حيث أشار إبراهيم يزیدی إلى أن حكومته لاتنوى إعادة النظر في وضع الجزر الثلاث (وأكد أن الإسم التاريخي هو «الخليج الفارسي» وأن أى تفسير مخالف للمطلق). كما أن بعض أقطاب النظام الإيراني أعلنوا مرات عدة عن نواياهم تجاه كيانات الجزيرة العربية، وعدم انسحابهم من الجزر العربية. أما وزير خارجية (قطب راده) الذى زار الكويت فى ٢ مايو ١٩٨٠ و«أبو ظبى» فى ٣ مايو ١٩٨٠ فقد تعرض بدبلوماسية إلى أن هذه الجزر وغيرها أرض إسلامية وأن إيران لاتمارس نوعا من القومية العدوانية، كما قال إنه لا داعى للبحث عن الأصول التاريخية لهذه القضية حتى لا يوجد مزيد من الخلافات بين الأشقاء ثم ختم بدبلوماسية قائلا:

إن كل جزء من أراضى الإسلام تخص كل المسلمين. ويقول د. مرسى عبدالله أنه بمثابة مظاهر من تصريحات وبيانات إيرانية حول موضوع الجزر العربية يتضح أنه لم يظهر جديد فى هذه القضية ولا يتوقع أن يكون هناك جديد وذلك لسببين اثنين^(١):

أولا: إن الثورة الإيرانية لم تستقر بعد ولم تظهر فى إيران بعد الحكومة المسؤولة التى تبين عن سياسة إيران الخارجية الجديدة بصورة محددة وكل ما صدر حتى الآن ما هى تصريحات تمثل التصادم وصراع القوى الذى يجرى داخل الثورة فى طهران.

ثانيا: لاتزال الثورة الإيرانية تعيش مرحلة إثبات كيائها والدفاع عن نفسها وتلك هى القضية الكبرى التى تشغل بال المسؤولين هناك وهى تثبت احتدام الثورة فى الداخل ومجابهة التحديات الخارجية ومن هنا فإن قضية الجزر مسألة غير واردة حاليا وإذا نظر إليها فإنها تصور فى مسار القضية الكبرى وهى مسألة الدفاع عن كيان الثورة الإسلامية.

أذاع راديو طهران بأن القوات الإيرانية لن تنسحب من الجزر العربية الثلاث، وأكد الرئيس أبو الحسن بنى صدر ذلك بقوله: إن إيران لن تعيد الجزر العربية الثلاثة التى احتلتها عام ١٩٧١، ونسبت إليه مجلة «النهار العربى والدولى» قوله «لاتنوى إعادة هذه الجزر، بل بالعكس أنوى تنظيف الخليج العربى من الوجود الأمريكى ومن كل ما هو مرتبط بالولايات المتحدة». وأضاف «أنه يوجد فى طرف الخليج العربى مضيق هرمز الذى يمر عبره النفط وهم خائفون من ثورتنا فإذا سمحنا لهم بالحصول على هذه الجزر فإنهم سيسيطرون على الممر، أى أن الولايات المتحدة ستسيطر على هذا الممر، فهل يمكن أن نقدم هذه الهدية للولايات المتحدة». وقام وزير خارجية إيران السابق «قطب



رادة» بمهاجمة تصريحات أدلى بها «أبو الهول» أحد القادة الفلسطينيين، حول الجزر العربية، وطالب قطب رادة من منظمة التحرير الفلسطينية بتقديم إيضاح رسمي حول تصريحات «أبو الهول» التي قال فيها أن الجزر العربية الثلاث يجب أن تعود للسيادة العربية بعد إجراء مفاوضات مع الثورة الإيرانية، وأضاف رادة، أن مثل هذا التصريح يدعو للأسف الشديد. وكذلك طالب وزير خارجية العراق سعدون حمادي في رسالة بعث بها إلى الأمين العام للأمم المتحدة «كورت فالدهايم» بالانسحاب الإيراني من الجزر العربية، لكن قطب رادة عاد وقال «على العالم أن يعرف أننا لن نتخلى حتى عن ستمتر واحد من أراضينا». وذكرت الأنباء أن الجزائر ستوسط بين الإمارات العربية المتحدة وإيران لإعادة الجزر، لكن أحد أعضاء الوفد الجزائري الذي رار الإمارات العربية في أواخر عام ١٩٨٠ برئاسة وزير الخارجية الجزائري محمد بن يحيى قال: بأنه يستحسن تأجيل الموضوع إلى ما بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية وذكرت الأنباء أن إيران تؤيد المسعى الجزائري، وتوافق عليه^(١).

طالبت الإمارات العربية المتحدة إيران بتسوية موضوع الجزر العربية بالطرق السلمية والوسائل الدبلوماسية المعتمدة على الشرعية الدولية، وذلك في رسالة بعثت بها إلى الأمم المتحدة. وأعلن راشد عبدالله وزير الدولة للشؤون الخارجية أن الإمارات العربية تسعى بالطرق السلمية إلى تأمين عودة الجزر الثلاث وقال لقد طالبنا مرارا بهذه الجزر العربية بالطرق الدبلوماسية، ونحن نسعى بالطرق السلمية للوصول إلى حقتنا، ولا نريد غير هذا الحق. وفي رأس الخيمة أعلن صقر بن محمد حاكم الإمارة، بأن اتصالات بطرق خاصة قد حصلت مع الإمام الخميني بشأن الجزر العربية، وأن موافقة مبدئية على التضاهم بشأن الجزر العربية قد أبدتها الإمام الخميني. وقال أن مسؤولية الجزر العربية هي مسؤولية الدولة والأمر يخص الدولة ولا يعني الإمارة فحسب. وقد أيد المجلس الوطني الاتحادي الجهود التي تبذلها الحكومة لاستعادة الجزر العربية، ودعا إلى البدء في مفاوضات بين الطرفين لانتهاء أزمة الجزر العربية. لكن رغم ذلك لم تبد إيران تمجاولا ملموسا لإيجابيا بل على العكس، فقد قامت مؤخرا بتعزيز نشاطها في الجزر العربية، حيث ترابط سفينة حربية إلى جانب جزيرتي الطنب، وكذلك توجد طائرات الهيلوكوبتر هناك. وفي بداية العام ١٩٨١، صرح الدكتور على شمس أردكاني السفير

الإيراني في الكويت بأن الجزر إيرانية ولا تقبل التفاوض بشأنها، بل إن إيران قد ذهبت إلى تخذير وتهديد الإمارات العربية المتحدة من إثارة موضوع الجزر أو المطالبة بها وجاء التحذير على لسان الناطق الرسمي الإيراني بهزاد نبوي حيث حذر الإمارات من التورط فيما أسماه «بالولايات الإمبريالية بالمنطقة» وتعلل إيران عدم انسحابها من الجزر العربية بالخوف من التدخل الأمريكي، حيث قال وزير المواصلات الإيراني «موسى كلافتري» الذي زار دمشق «إن المسؤولين الإيرانيين أجروا محادثات مع دولة الإمارات العربية المتحدة، حول جزر طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى» وأضاف بأن الإيرانيين يرون أن انسحابهم من الجزر العربية سيفتح الباب أمام التدخل الأمريكي فيها وأشار إلى أن القوات الإيرانية باقية فيها حتى لا تستخدم كقواعد عسكرية ثابتة ضد شعوب المنطقة. لكن المصادر الرسمية في الإمارات العربية قد نفت بشدة أي إجتماع بين المسؤولين الإيرانيين والمسؤولين في الإمارات العربية وعلى أراضيها بشأن الجزر العربية الثلاث^(١).

الإمارات والحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠، ١٩٨٩

عندما قامت الحرب العراقية الإيرانية وقفت الإمارات العربية موقفا واضحا منها ألا وهو الرغبة الأكيدة في وقف هذه الحرب بشتى الوسائل. هذه الحرب المؤسفة التي أكلت كل شيء في طريقها، وأكدت الإمارات العربية سواء أكان ذلك عن طريق إرسال الرسائل أو البرقيات أو استقبالات الحكام والمسؤولين لمسؤولين إيرانيين على موقف الإمارات العربية الثابت تجاه هذه الحرب التي استنزفت طاقات البلدين المسلمين وسببت الدمار الشامل ليس في الدولتين المتحاربتين وحدهما وإنما جر ويلات على دول المنطقة الأخرى، ولا تستخدم سوى مصالح أعداء الإسلام والمتريصين بدول الجزيرة العربية، وضرورة أن تقبل إيران لئلاء المسلمين ولقرار مجلس الأمن رقم «٥٩٨» التي قبلته إيران مؤخرا وتقرر وقف إطلاق النار مع العراق وقيام المباحثات بينهما والتي لا تزال متعثرة. والجدير بالذكر أن الإمارات العربية قد تعرضت بتاريخ ١٨/٤/١٩٨٨م لاعتداء إيراني على حقل مبارك البترولي والذي سبب أضرارا كبيرة على أوضاع النفط ولكن من أجل مساعي الإمارات العربية لوقف هذه الحرب رأت الدولة ضبط النفس ولم تهتم الدولة بعمل أي إجراء انتقامي ضد إيران.

١ - التقرير السياسي لجريدة الخليج - نفس المرجع - ص ١٥.



أما عن العلاقات الاقتصادية فقد كانت قوية منذ قديم الأزل وذلك بحكم الجوار وبحكم الموانئ المفتوحة حيث كانت الإمارات العربية سوقاً رائجة للبضائع الإيرانية وأيضاً للعمال والدليل على ذلك وجود عدد كبير من أبناء إيران يحملون جنسيات دول مجلس التعاون الخليجي وكان من نتائج ذلك أن دخلت الكثير من الأنماط الثقافية على الإمارات العربية منها على سبيل المثال دخلت اللهجة المحلية الكثير من الألفاظ الأعجمية وأيضاً الطابع العمراني. وعندما قامت الثورة الإسلامية في إيران وتلتها الحرب العراقية الإيرانية التي سببت أضراراً كثيرة على الدولتين وأيضاً على كيانات الخليج العربي الأخرى، تضررت الإمارات العربية أيضاً من هذه الحرب وعلى سبيل المثال شكلت الحرب ضرراً كبيراً على تدفق النفط من موانئ الإمارات لدول العالم وأيضاً رادت أسعار النفط وأسعار السلع الاستهلاكية والكمالية وأسعار النفط، وقد تعرضت الإمارات العربية لحوادث اعتداء على آبار النفط. ولكن بجانب ذلك وإيماننا من الحكومة بنهذ هذه الخلافات ولاهية وقف هذه الحرب فقد سارعت الإمارات العربية لأقامة علاقات تجارية جديدة واسعة مع إيران وتصدير واستيراد السلع وأيضاً التشاور مع إيران في مجال تطورات الوضع في السوق البترولية وأثرها على الدول المصدرة للنفط في منظمة «أوبك» باعتبار أن كلتا الدولتين عضو فيها. واستقبلت غرف تجارة وصناعة الدولة العديد من المبعوثين الإيرانيين لأقامة علاقات تجارية متينة بين الإمارات العربية وإيران وتضمن ذلك فتح المكاتب التجارية الإيرانية في الإمارات وتبادل زيارات الوفود التجارية وإقامة أسابيع تجارية إيرانية وتأسيس شركة ملاحية وزيادة عدد الخطوط البحرية المسيرة بين ميناء بندر عباس وموانئ الإمارات وأيضاً زيادة عدد الخطوط الجوية.

طالعنا الصحف بأخبار مفادها أن تجارة إعادة التصدير قد تضاعفت من المنطقة الحرة بدبي إلى إيران والتي وصلت قيمتها إلى ٩٨ مليون دولار في يناير عام ١٩٨٠م ويتظر أن يتضاعف هذا الرقم إلى إضعاف السوق الإيرانية والذي ترتب على مقاطعة الدول الأوروبية لإيران ولم تجد أمامها إلا أسواق الإمارات العربية القريبة وهذا يدل على العلاقات المتميزة بين الإمارات العربية وإيران.

الانهيار الأمني في منطقة الخليج العربي جراء الحرب مدعوماً بالخوف من الثورة الإسلامية في إيران واحتمالات تصديرها إلى الدول المجاورة. كان على دول الجزيرة العربية الأخرى أن تتحرك بشكل إيجابي يحفظ لها أمنها واستقرارها وكان نتيجة لهذا



التحرك، أن عقد مؤتمر وزراء خارجية هذه الدول في الرياض بتاريخ ٢٤/٢/١٩٨١ وتم التأكيد في ذلك الاجتماع على القلق من التطورات الإقليمية وأثرها السلبي على أمن الخليج العربي واستقراره ورغبة من الدول للمجتمعة في المحافظة على كيانها وأمنها القومي فقد تمت الموافقة على مشروع النظام الأساسي لمجلس التعاون الذي أقره قادة المجلس في مؤتمر قمته الأول المنعقد في أبو ظبي في ٢٥ مايو ١٩٨١^(١).

منذ أن اندلعت شرارة الحرب العراقية - الإيرانية حملت في طياتها وثنائها مجموعة من الأخطار ومن أهمها تدخل الدول الأجنبية في هذه الحرب وزيادة وجودها فيها وتوسيع نطاق الحرب الذي امتد ليشمل دول الجزيرة العربية للجاورة وهذا ما حدث بالنسبة للإمارات العربية المتحدة وذلك عندما تعرضت منصة في حقل مبارك الواقع في مياه الخليج العربي والتابع للإمارات العربية لاعتداء من قبل بعض القطع البحرية التابعة للقوات البحرية الإيرانية، مما أسفر عن حدوث إصابات بشرية وإلحاق أضرار مادية بالغة بالمنشآت البترولية في الحقل وكان ذلك في يوم الاثنين ١٨/٤/١٩٨٨، بالرغم من أنها تنقسم لإنتاجه مع الإمارات العربية. وكان من ضمن الأسباب التي حدثت بإيران إلى ضرب الحقل هو المواجهة البحرية الكبيرة التي وقعت بين أمريكا وإيران في مياه فيها عدد من العمال، وهددت إيران بالرد بقوة على الهجوم الأمريكي على المنصتين. وقد قام إيران بالهجوم على حقل مبارك وذلك لأن هناك شركة أمريكية تعمل في الحقل، ولم يكن هنالك مبرر لهذا الاعتداء.

إذ تدين الإمارات العربية مثل هذا الإعتداء الذي لا يبرر له على منشآتها الاقتصادية لكونه يتنافى مع سياسة حسن الجوار ويتعارض مع الموائيق والأعراف الدولية التي تؤكد احترام سيادة واستقلال الدول، فإنها تعلن رفضها التام واستنكارها الشديد لمثل تلك الإعتداءات وتؤكد حقها في اتخاذ كافة التدابير الملائمة للمحافظة على حقوقها وأمنها وسيادتها. والإمارات العربية ترفض مثل هذه الأعمال لأن الإمارات العربية لها مواقف ثابتة تجاه الحرب العراقية - الإيرانية وموقفها ومساعدتها الداعية لوقف النزيف الدموي بين الجارتين المسلمتين، ودائما تريد إبعاد المنطقة عن الصراعات الدولية.

١ - د. معصومة مبارك - نحو أفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون وإيران



كتب غانم غباش عن إيران والإمارات العربية والحرب العراقية - الإيرانية في مجلة
الأزمة العربية بتاريخ ٨ / ١٠ / ١٩٨٠ يقول: (١)

تردد اسم الإمارات العربية كثيراً، وبلا علم منها، أثناء مباحثات إيران الشاه والعراق التي أشرفت عليها الجزائر عام ١٩٧٥ التي انبثقت عنها اتفاقية البلدين حول شط العرب وبقية الحدود المختلف عليها بينهما. وكما نصت الاتفاقية على وقف الدعم والتحريض الإيراني للأكراد فقد تضمنت أيضاً - وباتفاق سرى - توقف العراق عن إثارة قضية الجزر الثلاث التابعة للإمارات العربية، والتي احتلتها قوات الشاه باتفاق مع البريطانيين المنسحبين عسكرياً من المنطقة في اليوم نفسه - ويبدو أن الشعور بالذنب تجاه الإمارات العربية، وذلك الاتفاق الذي يفرط في مبدأ الالتزام القومي بالإضافة للإقليمي، هو الذي يريد اليوم رج الإمارات العربية في مواقف لم تحدد هي توقيتها ودروب لم تقرر بعد سلوكها. ومن السهل على رئيس الدولة أن يعلن ليس الدعم للعراق فقط بل المشاركة الفعلية في الحرب، لاسيما وأن بعض المسؤولين الإيرانيين ممن لم يستوعب المنطق الثوري الإسلامي مازال يطلق التصريحات الاستفزازية حول موضوع الجزر العربية. ليس صعباً على رئيس الدولة أن يفعل ذلك، لكنه ليس من صالح شعب الإمارات العربية ولا الشعب الإيراني ولا هو من صالح شعوب المنطقة بأسرها أن تشبكت في حرب انتحارية مدمرة لكل الانجازات الحضارية التي بنيت بعرق هذه الشعوب طوال الثلاثين سنة الماضية، حرب متزوع في قلوب الأشقاء بذور الحقد والكراهية إلى زمن لا يعلم إلا الله مداه. وقبل التورط في خوض ويلات الحرب كوسيلة، لحل المشكلة المعلقة حول الجزر العربية هناك ألف ميل من الحوار والتفاوض واستخدام الحكمة والموعظة الحسنة لاستعادة أراضينا ودون أن يتكبد شعبنا نتائج تلك الحرب أو يتكبدها شعب تربطنا به وشائج الدين والجوار والتحالف التاريخي في وجه أعدائنا المشتركين.

إن الحكمة التي يتحلى بها رئيس الدولة، والتي تجلت في هذه الأيام الحرجة، لتستحق كل تقدير وإكبار. فقد رأى أن الجميع في هذه المرحلة بحاجة للكثير من ضبط النفس وإبعاد كل ما من شأنه إضرار مزيد من الثيران، وتجنب الانزلاق في هاوية الحرب السحيقة. أما قضية الجزر العربية، وهي شأن من شؤون شعب الإمارات العربية ورئيسها، فقد بدأت بمخطط نفذه الشاه، ولم يكن لشعب الإمارات العربية ولا لرئيسها حضور في ذلك المخطط كما لم يكن لهم حضور في الجزائر عام ٧٥. والأن فإن الشعب العربي في الإمارات العربية ورئيسها على ثقة بأنه إن سلب حق لهم على يد



الطاغية المقبور، فلا يمكن للشعب حر ونظام إسلامي ثوري أن يغمط حقوق الآخرين، وهو الشعب الذي ناضل وقدم في سبيل الحرية والعدالة ستين ألف شهيد من خيرة أبنائه وبناته. وعلى ضوء هذه الحقائق فإن الإمارات العربية، عندما تصر على أن تختار هي التوقيت المناسب لهذه الحوار مع الأشقاء، فإنها تضع في اعتبارها الظروف القاسية واللاإنسانية، ظروف المحاربة والتجويع التي يواجه بها العالم الغربي «المتحضر» هذا الشعب الذي لا يريد أكثر من حريته واعتناقه من التبعية بشتى أشكالها ومصادرها. وحين تتمكن جمهورية إيران الإسلامية من كسر الحصار المحكم حولها ومن التخلص من مشاكل ما زالت معلقة، كمشكلة «الرهائن» واكتمال مجلس الوزراء، وعودة حالة السلام بعد هذه الحرب البغيضة، عندئذ يمكن للحوار والدبلوماسية الهادئة أن يمارسا دورهما المأمول في استرجاع حقوقنا التي سلبها الشاه وليس الشعب الإيراني. وخير ما تفعله الإمارات العربية في هذه المرحلة هو الوقوف إلى جانب الشعب الإيراني المسلم في مواجهة أعدائنا المشتركين من القوى الاستعمارية الطامعة. وواجب الإمارات العربية كما تفرضه أخوة الإسلام بذل كل الوسائل في سبيل مساندة هذا الشعب لينهض بعد عشرات السنين من الظلم والقهر والاستبداد، ومن هذه الوسائل على سبيل المثال، مضاعفة الدور الذي تقوم به موانئنا حاليا من خلال حركة إعادة التصدير إلى الموانئ الإيرانية، وهو دور ليس بجديد، فهو يشكل مظهرا من العلاقة التاريخية الخاصة بين البلدين. وهذه العلاقة تفرض على الإمارات العربية، وهي تتمتع بالوفرة المادية وبالطمأنينة والأمن على أرضها وخيراتها من نوايا الشاه التوسعية، بعد أن أطاح به إخواننا هناك أن لا تبخل بما لديها، وأن تواصل الدور الإنساني الذي رسمته لنفسها بسياساتها الناضجة خلال الفترة الوجيزة من عمرها والذي سجلت آثاره في قلوب الكثيرين من أبناء أفريقيا وآسيا وغيرها^(١).

ما لوحظ إذن خلال الأيام الماضية في سياسة الإمارات العربية من ترو وهدوء وحكمة لم يكن إلا تواصلًا لتراث دبلوماسية رفيع كان يضرب به المثل، واستطاعت تلك السياسة بفضل رئيس الدولة ووزير خارجيتها السابق أحمد خليفة السويدي أن تحرز للبلاد سمعة عربية مشرفة وموقعا دوليا مرموقا. فالقرار الشجاع بقطع النفط إبان حرب ١٩٧٣ ميبقى واحدا من الشواهد البارزة على أصالة المواقف وجذريتها، وقد استمرت تلك المواقف الملتزمة، وعبرت عن نفسها في الدعم السخي لدول المواجهة بعد الحرب.



ولا يمكن أن يغيب عن الأذهان ذلك الدور الذي لعبه رئيس الدولة عبر الجهود المتواصلة في التوفيق بين الأشقاء العرب (كوساطته بين مصر وليبيا). وما هذه الاشارات للماضى القريب إلا محاولة للتذكير ببعض النماذج المتواضعة لحلقات متواصلة من تراث دولتنا الدبلوماسية الذى تمكن أبنائها للخلصون من مواكبته فى فترة قياسية، وبهذا التراث وتلك السياسة الواعية، استطاعت الإمارات أن تحدد موقفها بوضوح حيال كل قضاياها المصرية وعلاقتها بالآخرين، وأبرز مثال على ذلك ما عبر عنه رئيس الدولة أثناء زيارته لباكستان، وقبل سقوط نظام الشاه بأيام قليلة عندما سئل عن رأيه فيما يجرى على الساحل المواجه. فى تلك اللحظات الحرجة وفى وقت اختلطت فيه كل الحسابات والوالدين. وتغبشت الرؤية رغم قرب الحدث جغرافياً، وعبر عن تخبطه وسوء تقديره كثير من الأنظمة العربية، فى ذلك الوقت، كان رده على ذلك السؤال بمثابة ضوء تسير عليه سياسة الإمارات العربية تجاه جارتها إيران حين عبر عن تمنياته للشعب الإيراني بالخير والرفاء، وأكد أن ما يجرى في إيران هو شأن أبنائها، والإمارات العربية حريصة على علاقاتها الطيبة بجيرانها. (١)

وما أحوجنا، فى هذه الفترة العصية من تاريخ خليجنا الحثير المعطاء، لبذل كل المساعى واستحضار التجارب القريبة والبعيدة، والاستفادة من عبرها فى سبيل إخماد النيران المشتعلة والهدم المجنون الذى يدمر نتاج عرق الأجيال الماضية وطاقات الأجيال المعاصرة. والذى لن يترك للقادمين فى المستقبل سوى أطلال يلفها القحط. هذه الصورة القائمة للمستقبل، قد تعجل بها أى خطوة ارتجالية أو عاطفية كتلك الخطوات الفردية وغير المسؤولة، ولابد فى هذه الفترة بالذات من أن تتولى كل جهة اختصاصها ومسؤولياتها. فسياسة الدولة الخارجية لايعبر عنها إلا رئيسها والوزارة المختصة، ولايجب أن ترتكب أى تجاوزات لهذه السلطات المحددة الواضحة من جهات أخرى مهما كان حجم تلك التجاوزات وبغض النظر عن حسن النوايا فيها، وحتى لو تطابقت مع السياسة العليا للدولة، فربما يمكن التغاضى عن مثل هذه التجاوزات المخاطئة فى الظروف العادية، أما فى حالة التوتر القائمة، فإنه قد لا يكون هناك متسع من الوقت للتراجع أو مجال لغض النظر. أما حقوق الإمارات العربية، سواء كانت فى الجزر العربية أو أى شبر من أراضيها، فلا يمكن أن تضيع أو يفرط بها. ولكن توقيت المطالبة بأسلوبها أمران متحداهما جهة الاختصاص فى الإمارات حسبما يتمشي ومصلحة أبنائها. وعندما يأتى



الوقت المناسب، فلن يكون مستغرباً أن يقطع الأشقاء المتفاوضون من الطرفين مسافة الألف ميل في يوم واحد وفي جلسة مشتركة داخل مبنى مجلس الشورى في الجمهورية الإسلامية في إيران^(١).

نصت دياجة النظام الأساسى لمجلس التعاون على مبررات قيام هذا المجلس ومن أبرز هذه المبررات الحاجة للاستقرار مما يعتبر الهاجس الأمنى لهذا المجلس المحاطة بأحداث إقليمية تمثل تهديداً مباشراً للأمن القومى والإقليمى وقد استمر الهاجس الأمنى مسيطراً على مسيرة مجلس التعاون طوال السنوات الأولى منذ إنشائه بفعل استمرار الحرب العراقية الإيرانية، وكان إعلان توقفها فى ١٩٨٨/٨/٨ إيذاناً بدخول مجلس التعاون وكذلك العلاقات الإقليمية مرحلة جديدة من الاستقرار وبناء الثقة والإمكانات معا^(٢).

عهد الرئيس السيد علي هاشمى رفسنجانى؛

شهدت إيران فى انتخاب حجة الإسلام السيد علي هاشمى رفسنجانى رئيساً للجمهورية توجهاً فى السلطة نحو الاعتدال والعقلانية لتحل القومية الإيرانية الهادئة دوراً أكثر أهمية من ذى قبل مع الإقرار بأن لاتعارض بين القومية الإيرانية والإسلام مع التوجه لإعادة بناء الاقتصاد الوطنى وفق خطط خمسية للتنمية تعتمد على جذب رؤوس الأموال الأجنبية واستيراد التكنولوجيا الحديثة وزيادة عائدات النفط والاقتراض من أسواق المال الدولية، وأخذت العبارات الثورية تخففى من فوق الجدران ليحل محلها الإعلان عن السلع والبضائع الأوروبية واليابانية. لقد شكلت سياسة الرئيس رفسنجانى بذلك التوجه تحولاً فى مسيرة الثورة الإيرانية وإقراراً بالواقع الذى يقوم على الحقائق التالية^(٣): أن إيران غير قادرة على تغيير الخريطة السياسية للمنطقة. لابد من التكيف مع ميزان القوى الجديد فى العالم. إن التوجه نحو تحسين العلاقات مع مجلس التعاون يخرج إيران من العزلة التى فرضتها عليها ظروف الحرب العراقية الإيرانية. وتبعاً لتلك السياسة راد حجم التبادل التجارى مع دول المنطقة بشكل ملحوظ وقامت بعض

١ - غاتم غباشى - مجلة الأزمنة العربية - بتاريخ ٨ / ١٠ / ١٩٨٠.

٢ - د. معصومة مبارك - المرجع السابق ص ٢.

٣ - أحمد التدمرى - المرجع السابق ص ١١.



الاستثمارات لمجلس التعاون في إيران ضمن سياسة المصالح المشتركة التي أدت إلى التقارب بين الجانبين، وبرغم ذلك بقيت تركة الشاه في احتلاله للجزر العربية الثلاث العائق القابل لقلب كل حالات التقارب والتعاون العربي الإيراني.

تمر العلاقات العربية - الإيرانية عامة وفي منطقة الجزيرة العربية خاصة بمنعطف أو مرحلة تحول تتراوح فيه مابين إرث مضطرب يسهل إيجاد عوامل ومظاهر الصراع فيه إلى حد إمكان الاستسلام لنوع من حتمية التنافس والخصام بين طرفي العلاقة وحاضر يوج بتغيرات جذرية إقليمية وعالمياً على النحو الذي يستوجب طرح ذلك الإرث أو على الأقل التنقيب فيه عن القواسم المشتركة بما يمكن الطرفين من الالتفات إلى ضرورة بناء تعاون وثيق بينهما يعنيهما معاً على مواجهة متغيرات عاصفة يمكن أن تكون محصلة تأثيراتها النهائية شديدة السلبية على الطرفين. ولعل مما يدعو إلى الإطمئنان النسبي أن نلاحظ أنه بينما سادت لغة الصراع الخطاب السياسي والإعلامي الإيراني والعربي عقوداً من الزمان فإن الدعوة إلى التقارب وتطوير التعاون بين الجانبين قد بدأت تسيل إلى ذلك الخطاب مع بداية عقد التسعينات خافضة وحلزة في البداية ثم واضحة ظاهرة بعد ذلك، وما هذا اللقاء سوى مثال من الأمثلة العديدة التي تعكس الرغبة في التطوير الإيجابي للعلاقات العربية - الإيرانية إحساساً بالتغيرات البنيوية التي صارت تدفع في هذا الاتجاه. على أن التطوير الإيجابي لهذه العلاقات عامة وفي منطقة الجزيرة العربية خاصة ليس مجرد رغبة تبديها وتتحمس لها أطراف العلاقة. وإنما هو عملية شديدة التعقيد تتطلب الجاز مهام محددة وتنطوي على صعوبات ليست بالهينة ينبغي للمصارحة بشأنها على النحو الذي يمكننا من تطوير فهم مشترك لها، ومن ثم محاولة التوصل إلى أنسب السبل لانجاز تلك المهام والقضاء على هذه الصعوبات التي تنيع جميعها سواء من أطراف العلاقة ذاتها أو من محيطها الاقليمي والعالمي^(١).

رغم احتلال قوات الشاه لأرض ومياه إماراتية عربية، فإن الإمارات العربية لم تكن العداء لإيران بل استمرت في سعيها لإقامة علاقات طبيعية معها واستمرت طيلة الأعوام بالمطالبة الدبلوماسية الهادئة من الجسارة إيران بإعادة الجزر وإجراء محادثات ثنائية مباشرة لإزالة أية مخاوف قد تنشأ في ظن إيران لدى إعدادتها للحق العربي إلى أصحابه. وكانت الإمارات العربية ولا زالت تمضي وفق سياستها الرصينة. مبدية الاستعداد التام لإزالة كل أسباب التوتر مع دول الجوار وفي طليعتها إيران. وفي ذلك أكدت

١ - د. أحمد يوسف - المرجع السابق ص ٣.

الإمارات العربية أنها النموذج في الحرص على مبدأ حسن الجوار والتعايش السلمي وإبداء الاحترام المتبادل في علاقاتها الخارجية وعدم التدخل في شؤون الآخرين. وانطلاقاً من الحرص الدائم لرئيس الدولة على الأمن والاستقرار في منطقة الجزيرة العربية وعلى علاقات حسن الجوار بين دوله، دعا رئيسها الجارة إيران مراراً لحل قضية الجزر العربية الثلاث عن طريق الحوار وبالطرق السلمية وقال: «إن دولة الإمارات العربية المتحدة أعربت عن استعدها التام ورغبتها الصادقة في إجراء حوار مباشر مع جمهورية إيران الإسلامية فيما يتعلق باحتلالها لجزر الإمارات الثلاث عام ١٩٧١. وإننا لانزال ننادى بضرورة اللجوء إلى الحوار والالتزام بالطرق السلمية من أجل إنهاء هذا الاحتلال، وعودة الجزر الثلاث لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة، تمثياً مع القوانين والأعراف الدولية ومبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل بين الدول»^(١).

بقيت قضية الجزر العربية المحتلة رغم السياسة الإيرانية الداعية للاعتدال دون معالجة ولم تلق هذه القضية أى اهتمام من الحكومات الإيرانية المتعاقبة، التي اعتبرت أن هذا الاحتلال أمر واقع وأنه مكسب لإيران بل إن تلك الحكومات تبنت نفس الادعاءات التي أطلقها الشاه ومضت على نهجه في تحويل البنية السكانية والطبيعية للجزر العربية الثلاث بما يخالف ما كان متوقعا من الثورة الإسلامية تجاه ما ارتكب الشاه من مظالم وعدوانه الغاشم على جيرانه، بل إنه زيادة على ذلك العدوان حولت الحكومات الإيرانية المتعاقبة تلك الجزر العربية إلى معسكرات للجيش تضم المطارات والموانئ الحربية. وانحصرت الردود الإيرانية على الدعوات السلمية للإمارات العربية وللأشقاء العرب وللمحيين للسلام في العالم، بالموافقة المشروطة للتفاوض الثنائي مع الإمارات العربية باستبعاد بحث قضية الاحتلال الشاهنشاهي لجزيرتي طنب الكبرى والصغرى، والاقتصار في التباحث ضمن مذكرة التفاهم حول جزيرة أبو موسى فقط، تلك المذكرة التي أجهضتها التجاورات الإيرانية المتوالية ابتداء من عملية التطهير العرقي بمضايقة سكان الجزيرة العرب ودفعهم للهجرة خارج الجزيرة وإنهاء بعملية الضم الفعلي للجزيرة لتكون خاضعة للحكم الإداري الإيراني. وما القيام بمناورات عسكرية واسعة شملت الجزر العربية الثلاث وتعادت على المياه الإقليمية للإمارات العربية إلا دليل واضح أمام العالم عن سلوكيات إيران تجاه قضية الجزر العربية الثلاث^(٢).

١ - أحمد التلمري - المرجع السابق - ص ١٠.

٢ - أحمد التلمري - نفس المرجع ص ١١.

إيران والجزر العربية منذ نهاية الحرب العراقية الإيرانية حتى احتلال أبو موسى

١٩٨٩، ١٩٩٢.

إن التحولات التي طرأت على السياسة الإيرانية بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية و وفاة آية الله الخميني وانتهاء مرحلة التطرف الثوري وجنوح السياسة الإيرانية إلى العقلانية، كان لها أثرها الواضح في التقارب بين إيران وبين مجلس التعاون. ولعلنا نلمس بوادر ذلك التقارب، حين عقدت إيران في نوفمبر ١٩٨٩ مؤتمرًا دوليًا في طهران تحت عنوان الخليج كان من أبرز توصياته دعوة مجلس التعاون إلى التضامن والتعايش السلمى مع إيران، وقد عكست تلك التوصيات توجهات السياسة الإيرانية التي بدأت تركز على المصالح أكثر من الاعتبارات الأيدلوجية، واعتراف إيران بحاجتها إلى علاقات أكثر استقرارًا مع جيرانها وشركائها التجاريين نتيجة أوضاعها الاقتصادية المتردية بسبب الحصار الفاحش التي تكبدتها خلال حربها مع العراق وعدم استقرار أوضاعها الداخلية، ويمكننا أن نضيف إلى ذلك إدراكها لعجزها الكامل عن تغيير الخريطة السياسية للمنطقة أو عن تصدير ثورتها. وقد استجابت دول مجلس التعاون للمبادرات الإيرانية، وكانت الكويت في طليعة دول المجلس التي استأنفت علاقاتها الدبلوماسية بإيران بعد قبولها وقف إطلاق النار في أغسطس ١٩٨٨، وذلك على الرغم من الانتقادات الحادة التي وجهتها إيران للكويت من مسألة رفع أعلام الدول الكبرى على شاحنتها النفطية^(١).

كما اتفقت إيران والسعودية في مارس ١٨٨٩ على إعادة علاقاتهما الدبلوماسية التي كانت قد قطعت بسبب أحداث الحج في ١٩٨٧، وإثباتًا لحسن النية صرحت المملكة العربية لـ ١١٥,٠٠٠ إيراني لاداء فريضة الحج، وهو ضعف العدد الذي كانت قد حددته من قبل. وليس من شك في أن الموقف الحيادي الذي وقفته إيران من أزمة الخليج الثانية أدى إلى تطبيع علاقاتها بالكويت وبغيرها من دول مجلس التعاون، حيث شهدت العلاقات الإيرانية الخليجية تحسنا ملموسا وصاد المنطقة شعور بالتناؤل بأن إيران دولة صديقة وأن عليها أن تساهم بدور إيجابي في أمن الخليج العربي. غير أن فترة توافق المصالح لم تستمر طويلًا إذ لم يلبث أن عاد التوتر من جديد حين أثبتت مشكلة الترتيبات الأمنية، فمع انتهاء حرب الخليج الثانية وما نجم عنها من تدمير جانب لا يستهان به من القوة العسكرية المنافسة لها، أخذت إيران تؤكد على إيجاد تحالف بينها وبين

١ - د. جمال زكريا قاسم - المرجع السابق ص ٦.



مجلس التعاون، والرفض الكامل للمعاهدات الدفاعية الثنائية أو لمشاركة أية عناصر خارجية في أمن الخليج العربي مثل أمريكا والدول الغربية، ومن ثم كان رفضها لميثاق دمشق مارس ١٩٩١ ومهاجمتها للدول التي أبرمته وفي مقدمتها مصر وسوريا، وأصبح واضحاً أن تصور إيران للأمن يرتبط بعزل دول مجلس التعاون عمقها الاستراتيجي عن الوطن العربي وإقامة نظام أمنى محدود يسمح بهيمنتها على المنطقة، ومن ثم عاد الطموح الإيراني ليعززد من دورها في الخليج العربي. وكان مما يذكر ذلك الطموح التغيرات التي طرأت على المناخ الإقليمي الذي جعلته أكثر ملائمة لتحقيق أهدافها. ومن أبرز تلك التغيرات تراجع العراق عسكرياً والانهيار الدرامي للاتحاد السوفيتي مما قلل من التهديدات التي كانت إيران تواجهها على حدودها الشمالية والغربية وبالتالي تخصيص قدر أكبر من مواردها وطاقاتها للساحة الجنوبية^(١).

مثل النظام الإيراني بأهدافه التوسعية هاجساً أمنياً للخليج العربي على مدار التاريخ الحديث، حتى في ظل تلك التغيرات الحادة التي حدثت أو التي لحقت بنظامه السياسي من جراء نجاح الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ والتي رسمت النوايا بطابعها تحت شعار تصدير الثورة، وهو ماتمخض آنذاك عن حرب مدمرة استمرت قرابة ثماني سنوات واستهدفت استنزاف نظام آيات الله الإيراني وشل قدرته في تصدير الثورة عبر الجزيرة العربية. وللأسف فقد أرخت تلك الحرب لتنامي النفوذ الإيراني في المنطقة على حساب الإخلال بتوازن القوى التقليدية، وهو ماتسدى في تدخل طهران السافر في الترتيبات الأمنية للخليج العربي وخرق إتفاقية الشارقة لعام ١٩٧١ والمتعلقة بترتيبات السيادة على جزيرة أبو موسى^(٢). وعلى الرغم من عمق التغيرات التي أصابت منطقة الجزيرة العربية عقب تلك الأزمة للعراق، بعد نجاح القوات الأمريكية وحلف الأطلسي في هزيمة الجيش العراقي في الكويت وأدت إلى نسف معادلة الأمن، ناهيك عن آثارها في زيادة فعالية آليات الاختراق الإيراني للمنطقة، إلا أنه من الخطر إغفال الطابع التوسعي للمشروع الإيراني والذي وجد في تلك التطورات الفرصة مهيأة للوثوب وإستعادة مكانته التي فقدتها بسقوط الشاه كقوة إقليمية ويمتلك البرنامج العسكري الإيراني على منظومة الأمن في الخليج وهو الشق النووي، حيث تواترت في الآونة الأخيرة وعقب الانقلاب الفاشل

١ - د. جمال دكرلي قاسم - نفس المرجع ص ٦.

٢ - مجلة الشروق - ٢٥ / ١١ / ١٩٩٢.



فى الاتحاد السوفىتى المنحل العلىء من التكهئات حول لىءاء لىران فى الءصول على أسلءة نووىة؁ وهءا ىمئل بعءاً آئر فى مءطط التوسع الإىرانى^(١).

وعلى الرغم من أن برنامء السلء السالف الءكر وهواءس التوسع الءلىءى اللى بءت مؤشراتها فى أبو موسى بالإضافة إلى ءزىرتى طنب الكبرى والصغرى قء تلوءان كإمءاء لئراث الءقبة الءومىنىة وعقىءة تصءىر الثورة الإسلامىة. وإءا كانت المكاسب سائلة الءكر ئءء منطءها فى طبعة التءىرات اللى شابت المنطقة العربىة على مءار العامىن الماضىىن والهزة العنىفة اللى أصابت مىزان القوى الإقلىمى بما يعطى لىران الءى الطولى فى الءلىء العربى؁ إلا منطء الأزمة ءاته ىظل مبهمأ خاصة مع إصرار نظام طهران على إءارة ءفة الأزمة لإبئزاز ءول مجلس التعاون؁ وهو ما اتضء من ءلال تصرىحات بعض المسئولىن الإىرانىىن واللى تطالب الإمارات العربىة بءفع تعوىضات مالىة مقابل ءسائر ءربها مع العراق. إذا كان الوءع ىءءلف كىفياً؁ نظراً لكون الأزمة مازالت فى أطوارها الأولى وضآلة تأئىرها على الأوضاع فى الءلىء العربى وإءا كانت الأبعاد السابقة تصاءر على إءءمال النهایات المشابهة؁ إلا أن أزمة الءزر العربىة تظل مءىرة فى تلك المسءءءات ءآتها؁ خاصة بعء برهنة النهایة الكارثىة لأزمة الءلىء الءانىة؁ إضافة إلى طبعة التءىرات اللى شهءها النظام الإىرانى فى الفترة الماضىة واللى تؤكء على تراجع الءناء الءىنى المئشء لصالء ءمآلف رافسنءانى المعتءل والساعى لصیافة سىاسة عقلانىة تكرس النفوذ الإىرانى؁ بالإسءاءة من إءءلال التواءنات التقلىءىة فى المنطقة عروضا عن آلىات تصءىر الثورة الإىرانىة اللى ءراءعت برءىل الءمىنى^(٢).

ورغم المءاولات الإىرانىة للتقارب مع كل من المملكة العربىة والكوىء وقطر؁ والسعى لءل الأزمة الأفغانىة؁ وفتح قنوات الءوار مع الولایات المءءة؁ إلا أنهأ ما زالت ءءءل مواقف ءارءىة متضاربة؁ فهى لم ءءءل ءطوات فعلىة للتءفیف من ءءة الءطآب السىاسى ضد مجلس التعاون؁ واللى ظهرت فى الءملة الصحفىة العءائىة اللى شئتھا الصحف الإىرانىة على المءلس عئءما بءأ الءءىء عن الءزر العربىة المءءلة؁ ولا ءزال ءمسك بمواقفها المضاءة للمصالء فى مجلس التعاون سواء بتصعبء سباق

١ - مءلة الشروق - ١١/٢٥/١٩٩٢.

٢ - مءلة الشروق - ١١/٢٥/١٩٩٢.



التسلح التقليدي وغير التقليدي، أو بعدم التزامها بمسؤوليتها داخل منظمة الأوبك. ولا زالت إيران ترى أن تقاربها مع السعودية يتيح لها توحيد القوة الرئيسية في مجلس التعاون، وربما يكون للسعودية أسبابها في هذا التقارب، إلا أن إيران لم تأخذ بعين الاعتبار أن الأمن والاستقرار في المنطقة لن يتحققا إلا من خلال إقامة علاقات حسن جوار مع جميع جيرانها. ويؤدي كل هذا التضارب والغموض في طبيعة توجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه كيانات مجلس التعاون، وربما يرجع السبب في ذلك إلى أن إيران ذاتها تبدو غير مستعدة لكي تفهم أهمية مجلس التعاون بالنسبة إليها. والواقع يفرض على إيران أن تهتم بتحقيق مصالحها - الاقتصادية بالدرجة الأولى - في حدود الإمكانيات المتاحة في الوقت الراهن وليس ماتطمح إلى تحقيقه على أسس أيديولوجية، حتى تتغلب على التناقضات الواضحة في سياستها الخارجية^(١).

وفي ظل وحم الأطروحات المتناقضة ونصاعدا الصراع الداخلي في إيران وانعكاساته الخارجية، فإن استقراء حقيقة توجهات السياسة الخارجية الإيرانية وثوابتها على الصعيدين الإقليمي والدولي، والوقوف على حقيقة القدرات العسكرية الإيرانية واستخداماتها المحتملة، هو وحده ما يستطيع أن يؤكد أو ينفي حقيقة التهديد الذي تمثله إيران لأمن الخليج العربي واستقرار المنطقة. إن الرؤية الاستراتيجية لحقيقة توجهات السياسة الخارجية الإيرانية تؤكد على وجود ثوابت مرتبطة بمصالح إيران الحيوية الاستراتيجية ونظرتها للهيمنة على المنطقة. ومن ثم فإن منطلقات تحديد المصالح القومية والسياسة الخارجية والأمنية في عصر الثورة لم تختلف عنها في عصر الشاه. ومن هنا نجد أن إيران الثورة لم تختلف في جوهرها الأمني عن إيران الشاه، حيث تسعى لتحقيق العديد من الأهداف الخارجية دون النظر لأية مصالح حيوية للدول الأخرى، وهذا في حد ذاته يحمل تهديداً مباشراً لأمن الخليج العربي، بل والمنطقة العربية بأسرها. وتتركز هذه الأهداف فيما يلي^(٢):

تهيئة أنسب الظروف لفرض مصالح إيران الحيوية في المنطقة من خلال تمسكها بمحاولة الهيمنة على منطقة الخليج العربي. وإذا كانت إيران قد تمسكت بالهدف نفسه والوسائل ذاتها خلال حكم الشاه برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها تهدف إلى تحقيقه الآن من دون أن يحدث تغيير يذكر بين نظام الشاه ونظام الجمهورية الإسلامية من

١ - د. جمال سند السويدي - مآرق السياسة الإيرانية في الخليج ص ١٧.

٢ - د. جمال سند السويدي - نفس المرجع ص ١٧.



حيث النظرة الإيرانية، أو يخفف من حدة الخطاب الإيراني وتلويحه باستخدام القوة لفرض المصالح الذاتية. وضرورة الحفاظ على تدفق النفط الإيراني للأسواق العالمية وتوفير أقصى قدر من حرية الحركة في تداوله، وهو الهدف الذى تسعى إيران لتحقيقه من خلال تمسكها بسياسة التهدة مع السعودية. وفرض المفهوم الإيراني لأمن الخليج العربى وما يمثله ذلك من إمكانية انفردتها بالقوة العسكرية والسيطرة على باقى دوله بما يخدم مصالحها. والتنافس التقليدى مع العراق على فرض السيطرة على المنطقة. ولذلك فإن عملية ترسيم الحدود بين إيران والعراق والمستمرة منذ عام ١٩٧٥ لم تتم بعد، ومازالت الاتهامات متبادلة حول موضوع الأمرى، هذا بخلاف قضية الطائرات العراقية الموجودة فى إيران منذ حرب الخليج الثانية (١١٩ طائرة)، فضلاً عن قيام كلا البلدين بإيواء ودعم جماعات المعارضة للنظام الحاكم للبلد الآخر. وتعظيم قيم الأمن الإيراني على حساب أمن الإقليم ككل، واعتبار ذلك سبيلاً لحل المشكلات الاقتصادية المتفاقمة، ومن ثم معارضة أية نشاطات تحمل تصوراً مختلفاً لتحقيق السلام والاستقرار فى المنطقة. ولذا تعارض إيران السلام العربى - الإسرائيلي ولكن من دون أن تطرح أى بديل، وتعارض حل مشكلة الأكراد، وتعرقل حل المشكلة الأفغانية بإذكاء الحرب الأهلية بين فصائلها، وتتدخل فى الشؤون الداخلية للعديد من الدول المجاورة لها.

أما فيما يتعلق بالرفض الإيراني للتواجد العسكرى الأجنبى والذى ينطلق من إيمان إيران بأن أمن الخليج العربى هو من مسئولية دوله، فقد صرح الرئيس الإيراني (هاشمى رفسنجانى) فى ١٢/٨/ ١٩٩٠ «بأن وجود القوات الأجنبية فى المنطقة أحدث توتراً بها وبأن إيران هى البلد الوحيد الذى يستطيع العالم أن يعتمد عليه للدفاع عن أمن المنطقة ومواردها النفطية». يتضح من هذا التصريح أن إيران تسعى فى تلك المرحلة الصعبة من مراحل التدهور الأمنى فى منطقة الخليج العربى أن تلعب دور راعى الأمن وأنها البديل المناسب والوحيد عن أى قوى أخرى خارجية ولكن واقع الأحداث سواء خلال الحرب العراقية الإيرانية أو بعدها وكذلك مسار الحرب العراقية - الأمريكية يثبت بما لايدع مجالاً للشك أن الرئيس الإيراني قد بالغ كثيراً فى تقدير قوة إيران. كما أن إيران فى تلك الحقبة الصعبة قد أصرت على مبدأ أن أمن الخليج العربى هو مسئولية الدول الواقعة على شواطئه أى لا بد أن تعتمد الترتيبات الأمنية الإقليمية على العلاقات التاريخية والدينية والاقتصادية والجغرافية المشتركة بين دول المنطقة، وفى هذا دعوة صريحة من الجمهورية الإسلامية الإيرانية لمشاركتها فى أية ترتيبات إقليمية فى المنطقة. حيث أعلن الرئيس

رفسنجاني من أن «إيران قادرة ومستعدة للقيام بدور القوة التي تدعم الاستقرار في المنطقة». وفي مقابل هذا الدعوة فإن إيران ترفض أية مشاركة خارجية حتى لو كانت عربية في الترتيبات الأمنية الإقليمية على اعتبار أن هذا شأن خليجي. ومن هنا جاء رفض المسؤولين الإيرانيين لإعلان دمشق «إعلان دمشق لا يعدو إلا أن يكون حبراً على ورق»^(١).

أعلن ولايتي بهذا الخصوص إلى «أن أي ترتيبات أمن في منطقة الخليج العربي الحساسة لا تكون طهران جزءاً أساسياً فيها مصيرها القشل وأن خطط استجلاب دول من الخارج لإقامة نظام أمن في المنطقة يمثل مدرسة فاشلة في التفكير». وفي شهر سبتمبر عام ١٩٩٠ وأمام الاجتماع الخامس والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة أعلن وزير خارجية إيران « أننا قد أعلننا ولمرات عديدة وعبر هذا المنبر على أن إقرار السلام واستتباب الأمن الدائم في المنطقة لا يأتي إلا عبر بلدان المنطقة ذاتها وأن القواسم الكثيرة القائمة بين هذه البلدان، هي الدافع الرئيسى للتضامن والتلاحم فيما بينها. كما أنها توفر القدرة والطاقة اللازمة للحفاظ على أمن المنطقة دون تواجد أو تدخل أجنبي». مما سبق يتضح أن السياسة الإيرانية تجاه أمن الخليج العربي تهدف إلى إخراج الوجود الأمريكي من المنطقة، بل وتكيل الاتهام إلى أن هذا التواجد قد أدى إلى تدهور أمن المنطقة وزيادة حدة التوترات الإقليمية. وهذا القول إذا قارناه بالواقع نجد أنه ليس دقيقاً حيث أن الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربي في فترة ما قبل الانسحاب البريطاني منها كان مستتباً والتوترات في حدودها الدنيا ليس بسبب أن الوثام كان يسود بين دول المنطقة بل لأن بريطانيا بما لها من قوة ونفوذ استطاعت أن تكبح جماح عوامل التوتر وتزايدت بذلك مؤشرات الاستقرار. أما بعد الانسحاب البريطاني فكما توضحه الأحداث انفجرت الرغبات المكبوتة في التسلط والتسيد التي كان يحملها (شاه إيران) وانفطت زمام الأمن في المنطقة. واستمر الانقلاط الأمنى إلى أن قامت الحرب العراقية الإيرانية التي حدثت بفعل أطراف خليجية ولم يتدخل الخارج بصنعها أو باستمرارها حيث أن دول من المنطقة كانت كفيلة بإشاعة التوتر وإنهيار الأمن الإقليمي بشكل عام وليس فقط الأمن القومى للدولتين المشتركتين في الحرب^(٢).

وإذا كان من المسلم به الاعتراف بحق الدولة الشرعى في الدفاع عن نفسها ضد

١ - د. معصومة مبارك - المرجع السابق ص ١٨.

٢ - د. معصومة مبارك - نفس المرجع ص ١٨.

أى تهديدات، إلا أنه من غير المقبول أن تصبح الطموحات العسكرية مصدراً لتهديد أمن واستقرار الدول الأخرى، حيث تسعى إيران لامتلاك قدرات عسكرية تقليدية وغير تقليدية وأسلحة دمار شامل، الأمر الذى يشكك فى حقيقة نوايا وطموحات النظام الإيرانى، بل ويؤكد إصرار إيران على فرض تصورها الأمنى على المنطقة. وفى سبيل تحقيق إيران لأهدافها فى منطقة الخليج العربى ليجدها تتجهج سياسة خارجية تعمل على محوريين أساسيين^(١):

١ - الجنوح للإثبات الذات وامتلاك القوة، باستعراض قدراتها العسكرية الاستراتيجية أحياناً والميل للمواجهة أحياناً أخرى.

٢ - التهذبة والمبادرات التوفيقية مع دول الجوار الجغرافى وبعض الدول الأوروبية لتحول دون عزلها أو احتوائها سياسياً واقتصادياً.

يؤكد هذا على استمرار تمسك إيرن بثنائية «التعاون والمواجهة»، بمعنى أنها تقوم بتبادل الزيارات الخارجية على مختلف المستويات خاصة مع القوى الإقليمية العربية مثل السعودية ومصر وسوريا سعياً لبناء جسور التعاون، وفى الوقت نفسه تسعى للحفاظ على استمرار الخلل فى توازن القوى العسكرية بينها وبين كيانات الخليج العربية، بل وتؤكد امتلاكها لقدرات عسكرية فوق تقليدية وأسلحة دمار شامل لتشير إلى حفاظها على استراتيجية المواجهة التى تضمن لها فرض مصالحها الاقتصادية والسياسية والأمنية بالقوة على أى دولة أخرى فى المنطقة. وهذا يعنى أن استراتيجية التعاون تجرى مع الدول القوية فى المنطقة، واستراتيجية المواجهة هى أسلوب التعامل مع باقى الدول^(٢).

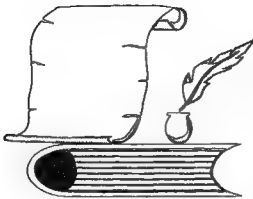
ولايكمن التوفيق بين هذه المجموعة المتناقضة من التوجهات الخارجية الإيرانية، إلا إذا نظر إليها من خلال المنظور الإيرانى، على أنها محاولة لاستخدام كل عناصر القوة الشاملة الإيرانية، بما فى ذلك القوة العسكرية المتعاضمة، لتهديد مجلس التعاون. ومن ثم نخلص إلى أن سعى إيران لتهديد أمن الخليج العربى ومحاولة فرض الهيمنة على المنطقة، إنما يهدف إلى اكتساب النفوذ الاقتصادى بالاعتماد على الوسائل العسكرية، ثم استخدام هذا النفوذ لتنمية وتسريع عجلة الاقتصاد الإيرانى، لأنه عندما يتعاظم الخلل فى التوازن العسكرى الاستراتيجى، يصل التهديد إلى أقصى درجة من الفعالية وتصبح

١ - د. جمال سند السويدى - المرجع السابق ص ١٩.

٢ - د. جمال سند السويدى - نفس المرجع ص ١٩.

الردود الأكثر احتمالاً هي المهادنة الاقتصادية، واعتماد استراتيجية الإغراء . وربما يكون ذلك هو المبرر للمساعي الإيرانية لتعظيم الخلل في التوازن العسكري في منطقة الخليج العربي . وقد يمكن رد ذلك إلى المنظور الجيوسياسي الذي يرى أن كل دولة هي بالضرورة في صراع مع عالم خارجي مجاور من أجل حماية المدى الذي تسيطر عليه وتوسيعه، أو من أجل ضمان المزيد من الأمن له . ولذلك ربما تشعر إيران بأنها مهددة من قبل القوى المجاورة لها وتسعى لأن تلقى بظلمها في مواجهة هذه القوى، الأمر الذي يؤدي إلى قيام مثلث الأزمة بالنظر إلى العراق كمصدر تهديد، ومنافسة السعودية في الزعامة الدينية، فضلاً عن دعاوى الهيمنة التاريخية على الخليج العربي التي أوجدها الشاه^(١) .





الاحتلال الإيراني لجزيرة أبو موسى ١٩٩٢

- التصعيد الإيراني واستكمال احتلالها لجزيرة أبو موسى ١٩٩٢.
- بداية أزمة جزيرة أبو موسى.
- التجاوزات الإيرانية للمذكرة التفاهم في جزيرة أبو موسى.
- إيران تسعى لسيطرة نفطية بعد السيطرة الاستراتيجية.
- التهديدات الإيرانية للإمارات العربية.
- تطور السياسة الإيرانية تجاه الجزر العربية ١٩٩٤ - ١٩٩٥.

التصعيد الإيراني واستكمال احتلالها لجزيرة أبو موسى ١٩٩٢

حاولت إيران خلال عهد الثورة الإسلامية أن تزيد من نفوذها في الخليج العربي عن طريق ماسمي بمحاولات تصدير الثورة، التي ساهمت إلى حد ما في تخفيف عوامل عدم الاستقرار في بعض المناطق ذات الأغلبية السكانية الشيعية ذات الأصول الإيرانية في مجلس التعاون وظلت الثورة الإيرانية طيلة عقد ونصف من عمرها ترتدى رداتين أساسيين وفي آن واحد في سياستها الخارجية، أحدهما رداء سياسى يمثل الدولة ومؤسساتها، والآخر رداء مذهبي وأيديولوجى يمثل قوى ومؤسسات سياسية داخل المؤسسة الدينية الحاكمة مثل حزب الله ومؤسسة (خمسة عشر خرداد) ومنظمة الارتباطات الثقافية والإسلامية، السى تنظر إلى نفسها بأنها مسؤولة في المقام الأول عن تصدير الثورة وتسلم قيادة ما سمي «بالاسلام الشعبوى» في المحيط القريب منها، وفي بقية أنحاء العالم الإسلامى. وبالرغم من تخفيف حدة البعد الأيديولوجى في سياسة إيران الخارجية في الوقت الحاضر، إلا أن البعد الشعبوى الموجه نحو فئات وطبقات إجتماعية فقيرة في العالم الإسلامى، قد لمح في زيادة رصيد إيران ونفوذها في مناطق تمتد من طاجيكستان شرقا وحتى شرق أفريقيا غربا، مروراً بمنطقة الخليج العربى ولبنان. وتجلد هذا التأثير بين فئات من الجماعات السنية الشابة التى تتعاطف مع الثورة الإيرانية، وربما اعتبرتها تلك الجماعات المثال أو النموذج الذى يحتذى به لبناء دولة دينية في المشرق، وبالرغم من أن العراق كان يمثل القوة العسكرية الرئيسة المناوئة لإيران في شمال الخليج العربى، ويمثل كذلك ثقلا موازنا لها في ميزان القوى الإقليمى، إلا أن تحطم المؤسسة العسكرية العراقية - وإن لم يكن كاملا، في أعقاب حرب الخليج الثانية ضد حلف الأطلسى - قد أعطى إيران فرصة تاريخية عماترة لإعادة بناء نفوذها عن طريق إعادة تسليح قواتها وعتادها التقليدى الذى تقلص في حربها مع العراق. وكذلك تبنى برنامجا نوويا، يهدف إلى بناء قدرات نووية ذاتية خلال العقد القادم^(١).

في الوقت الذى نجد الوجود المسيحى الأمريكى يبقى لتكريس سياسة الأمر الواقع فإن احتلال النظام الإيرانى للجزر العربية لايسمح باستتباب الأمور في محيط إقليمى بالغ التعقيد وحسابات مصالح قومية لكل طرف في هذا المستطيل الخليجى الصعب الذى يضم كيانات المجلس كأحد أضعف الأضلاع بالإضافة إلى الولايات المتحدة الضلع

١ - د. صالح عبدالرحمن المانع - العلاقات الخليجية - الإيرانية وإن حكم الرئيس محمد

خاتمي - ص ٤. (بحث غير منشور).



الاقوى - من خارج الإقليم - وضلعى العراق وإيران. وأن هذا المستطيل بأربعة أضلاع لايزال بعيدا عن مرحلة الاستقرار والتعايش السلمى الكامل. ولا يمكن لهذا المستطيل أن يستقر - طالما اعتمد على الأمن المستورد، وطالما أبقي دول رئيسية فى المحيط الإقليمى بعيدة عن الترتيبات الأمنية واعتمد سياسة الإقصاء بدلا من سياسة الضم، لا يمكن أن يشهد هذا الإقليم استقرارا وتعايشا سلميا حقيقيا ومعظم دولها يحكمها أنظمة قمعية شمولية متسلطة ترفض أن يدخل عصر الشفافية ويتحمل مسئولياته فى عصر موجة الديمقراطية الثالثة والعولة. ولا يمكن لهذا الإقليم أن يستقر وهناك خلافات ومحاكمة نوايا وإحساس بالخوف والخطر من الدول الصغيرة تجاه الدول الكبيرة التى تسعى للسيطرة. يجب على إيران التى تملك الكثير من الأوراق أن تمتنع للسلم، وأن تغلب اللغة العقلانية والطرح البراجماتى على الخطاب السياسى والطرح الثورى. إيران فى الجمهورية الثالثة يجب أن تكون قد تخطت المراهقة السياسية وأن تكرس التعاون على بناء الثقة وإلا فالتناج ستكون ضارة للجميع وسنعود لحرب باردة جديدة لايريدها أحد^(١).

نجد أن الخلافات الحدودية ليست حديثة المنشأ ولكنها أهملت أو عندما تمت معالجتها لم يتم حلها بما يرضى الأطراف المعنية، ومن ثم فقد بدأت فى التفجر بشكل أزمات تثير المزيد من القلق والمزيد من التوتر وعدم الاستقرار فى الخليج العربى. وذلك منذ أن أقدمت إيران عام ١٩٩٢ إلى تفسير مفاجئ فى وضع الجزر العربية (طنب الكبرى، وطنب الصغرى وأبو موسى). وأعلنت بأنها جزر تابعة للسيادة الإيرانية وجزء من التراب الوطنى الإيرانى. وأن اتفاقية ١٩٧١ تعطيها كامل الحق بعد مرور عشرون عاما على ممارسة كامل صلاحياتها السيادية على هذه الجزر الثلاث فإمارة الشارقة التى هى الآن عضوا فى الإمارات العربية المتحدة وتبنت الدولة المطالبة بحق السيادة على تلك الجزر العربية واستمرت المساجلات بين الطرفين يؤكد فيها كل طرف حقه فى السيادة على تلك الجزر العربية. وفى الوقت الذى تدعو فيه الإمارات العربية المتحدة للجوء للمحكمين الدولى أو محكمة العدل الدولية، تصر إيران على أن معالجة هذه المسألة لن يكون إلا من خلال الآلية الدبلوماسية القائمة على الحوار الثنائى وفى نفس الوقت تصدر تصريحات من القيادة الإيرانية ومستويات مختلفة تؤكد على أن الجزر إيرانية وتخضع

١ د. عبدالله الشايجى - عوامل بناء الثقة بين دول مجلس التعاون وإيران ص ٥. (بحث غير منشور).



للسيادة الوطنية الإيرانية، بل إن الرئيس الإيراني السابق أكد استعداد بلاده الدخول في حرب من أجل الجزر الثلاث. الخلاف حول الجزر العربية إذا لم يحسم وبشكل سريع ومرضى فإنه عامل من عوامل التوتر، والأهم من ذلك هو عامل من عوامل فقدان الثقة بين صفى الخليج العربى ويعيد للأذهان مرحلة الصراع على مد النفوذ. ويعطى مبررا جديدا للتدخل الخارجى ولانفجار الأوضاع فى منطقة قد سئمت الانفجارات الأمنية المتكررة^(١).

تميز إيران بتفوق كبير فى مجال الأسلحة التقليدية مقارنة بقوات أقطار مجلس التعاون، وتستخدم القوات الإيرانية قوات حرس الثورة كأداة لسياستها الدفاعية فى منطقة الخليج العربى، حيث تتمتع هذه القوات بسرعة الحركة والقدرة على العمل وإنجاز مهمات استطلاع وإنزال متقدمة، يمكن أن تتلواها قوات مارنيز وقوات بحرية مساندة. ويكاد الحرس الثورى أن يتخصص فى مسائل الدفاع عن الجزر، خاصة الجزر البحرية المحتلة للإمارات العربية، لا بل باستخدام هذه الجزر العربية كنقط انطلاق محتملة للقيام بعمليات اعتراض للسفن التجارية النفطية، أو كمنطلق لعمليات زرع الغام فى الخليج العربى.

وهكذا تبرر القوات البحرية الإيرانية، وقواتها الأخرى التقليدية منها وغير التقليدية كأدوات هامة فى سياسة إيران الخارجية، وتعالى السياسة الخارجية الإيرانية من اشكاليتين رئيسيتين وهما^(٢).

الاشكالية الأولى تختص بعدم وجود تجمانس أو تناغم أساسى بين هذه الأهداف. فالمؤسسات الثورية والتيار السياسى «المحافظ» فيها والذي يرغب فى تصدير الثورة وتسلم زمام القيادة السياسية فى العالم الإسلامى والتحدث مباشرة للمؤسسات الجماهيرية فى منطقة الخليج العربى وفى المناطق الأخرى من العالم الإسلامى، قد جلب للحكومة الإيرانية سخط هذه الدول ومعارضتها الشديدة لتدخل إيران فى شؤونها الداخلية، مما أجهض فى الماضى الكثير من محاولات تحسين العلاقة بين إيران وبين الدول المحيطة بها. كما أن البناء العسكرى المتزايد للجيش الإيرانى ومحاولاته للحصول على تقنيات نووية وصاروخية، إضافة إلى إحياء طموحات الشاه ومخططاته فى التوسع

١ - د. معصومة المبارك - أمن الخليج بين الواقع والتوقعات - ص ٢٠.

٢ - د. عبدالله الشايعى - المرجع السابق ص ٥.



والهيمنة مجددا بعد انتهاء حرب إيران مع العراق وعدم رغبتها في إيجاد حلول سلمية لمشكلة الجزر العربية المحتلة مع الإمارات العربية، قد أثار مخاوف وهواجس مجلس التعاون من لهجة الخطاب الإيراني المتشدد وكذلك من مخططاتها لبناء قوة عسكرية يمكن أن تهيمن مستقبلا على منطقة الخليج العربي. خاصة وأن إيران عارضت ولا تزال تعارض أى تحالف دفاعي بين دول المنطقة وبين أمريكا ذات المصالح الأساسية والنفطية في المنطقة، وعارضت إيران كذلك موقف دول إعلان دمشق من أمن الخليج العربي، مايعنى أن إيران تود أن تلعب دور الدولة المهيمنة الأولى في منطقة الخليج العربي، أو الدولة «القوامة» على أمن الخليج العربي، مما يتعارض بشكل جذري مع موقف مجلس التعاون. كما أن تبنى إيران لسياسة دفاعية تسخطى حدود إعادة بناء ما دمرته الحرب العراقية - الإيرانية، قد دفع بالدول للجاورة في الجزيرة العربية إلى زيادة بناء قواتها الدفاعية وشراء أنظمة تسليح حديثة وقاد ذلك المنطقة إلى سباق تسليح مكلف للإيرانيين ولجيرانهم.

أما الإشكالية الثانية في أهداف السياسة الخارجية الإيرانية فهي الفروق الواضحة بين طموحات هذه السياسة والإمكانات المتاحة للحكومة الإيرانية لتنفيذها. ويأتى في مقدمة هذه العقبات عدم تمكن المؤسسات الثورية في إيران من دعم معظم المؤسسات الثورية في العالم الإسلامى، نظراً لضعف الامكانيات المادية والمالية. وبالرغم من أن نشاط الجمعيات الإيرانية والمؤسسات التى تركز على نشر «الدعوة» و«الدعاية» لإيران فى أفريقيا لا تكلف الكثير من الأموال، إلا أن نقص الإنتاج النفطى فى إيران وتراجع أسعار النفط خلال العام الماضى، قد حرم مثل هذه المؤسسات من القيام بجميع ما تأمل القيام به فى أوساط للمجتمعات الأفريقية الفقيرة، مما جعل هذه المؤسسات تركز على دعم المنظمات الهامة الممثلة للأقليات الشيعية خاصة فى دول مجلس التعاون الخليجي وجنوب لبنان، حيث يحصل حزب الله على أكبر نسبة من الدعم الإيراني للمنظمات «الشقيقة» فى الخارج، وهو ما يصل حسب بعض المصادر إلى مائة وخمسين مليون دولار سنويا. كما أن دعم إيران لبعض «النشاطات» الثقافية والمؤسسات والأحزاب المتعاطفة معها فى بلدان وسط آسيا والتي استقلت حديثا مثل طاجيكستان، لم ينجح فى زيادة نفوذ «إيران الدولة» فى هذه المناطق. ولقد وجدت إيران أن تراجع أسعار النفط وحتى تدهورها فى الآونة الأخيرة قد أثر على ميزانيتها العامة، وعلى قدرتها على تمويل برامجها العسكرية والنووية، لذا فقد جمعت إيران لمدة عام كامل برنامج إنشاء مفاعل

بوشهر، والذي يبنى بمساعدة روسية، إلا أن اختبار كل من الهند وباكستان لقتلها النووية، قد حدى برئيس وكالة الطاقة النووية الإيراني لحث الحكومة الروسية، والتي تتعرض لضغوط أمريكية، للإسراع فى الإنتهاء من تشغيل المحطة الأولى فى بوشهر، والتي انتهى بناء أبراجها الحرارية فى صيف ١٩٩٧. كما أن الفجوة بين طموحات السياسة الخارجية الإيرانية وبين امكانياتها قد تعمقت بسبب القطيعة الكاملة بين إيران وحليفها السابقة قبل الثورة وهى الولايات المتحدة الأمريكية. وقد زادت هذه القطيعة بسبب موقف إيران المناوئ للعملية السلمية، وبسبب تهديدها الاستراتيجى لوجود القوات الأمريكية فى منطقة الخليج العربى، وقد زاد من تكاليف هذه الفجوة المقاطعة الاقتصادية أو «سياسة الاحتواء المزدوج» التى تبنتها الولايات المتحدة ضد إيران والعراق، وكذلك قوانين دامتو التى تجرم أى استثمار أجنبى فى إيران يزيد عن عشرين مليون دولار^(١).

وعما لاشك فيه أن اتباع إيران سياسة القوة فى سف بنود مذكورة التضاهم بخصوص جزيرة أبو موسى والتلويح بالقوة فى المناورات الحربية الحية على مشارف الإمارات العربية وفى مياهها الإقليمية المتنازع عليها، قد ساهم إلى حد كبير فى إثارة شكوك العرب تجاه نوايا إيران غير الودية فى فرض هيمنتها على دول المنطقة. لاسيما وأن تلك السلوكيات ومواصلة التجاوزات قد استمرت فى تصعيد الموقف على حقوق الإمارات العربية فى جزيرتى طنّب وجزيرة أبو موسى بشكل مكشوف منذ عام ١٩٩٢ وحتى الآن. فى حين أن الإمارات العربية التى تتمتع بسياسة مستقلة فى معالجة القضايا العالقة مع جيرانها انطلاقاً من مبادئ ثابتة تقوم على بعد النظر والحكمة فى المعالجة مع الالتزام بحسن الجوار والأخوة الإسلامية والحفاظ على الاستقرار والأمن الإقليمى، ذلك التوجه الذى يحظى باحترام عالمى واسع، قد حرصت وبصبر وحكمة على العلاقات مع إيران واقتصرت مطالباتها بحقوقها الوطنية بالجزر العربية على الأسلوب الدبلوماسى دون استفزاز أو إثارة إعلامية إيماناً منها بأن الحق لا بد أن يعود لأصحابه^(٢).

يبدو أن الرؤية الإيرانية الإعلامية - على أقل تقدير - لردة فعل الإمارات العربية تجاه المناورات العسكرية الإيرانية والتجاوزات التى قامت بها فى الجزر العربية عامة وفى جزيرة أبو موسى على وجه الخصوص وفى المياه الإقليمية أيضاً، تعتقد بأنها مرتبطة

١ - د. صالح عبدالرحمن المانع - المرجع السابق ص ٢٠.
٢ - أحمد التدمرى - أضواء على العلاقات العربية - الإيرانية - ص ٨.

بالسياسة الأمريكية تجاه المنطقة مما يظهر عدم التركيز والاهتمام فى خصوصية القضية وعما يوحى بعدم الجدلية فى البحث عن حلول للقضايا العالقة بين إيران ودول الحوار وخاصة مع الإمارات . وذلك مايفسر به المراقبون والمحللون السياسيون للموقف الإيراني ولتصريحات بعض المسؤولين الحكوميين بتعابير شديدة أو عنيفة فى بعض الأحيان بأن تلك المواقف تتخذ تبعاً للصراعات والمنافسات الداخلية بهدف الاستهلاك للحلوى ولتقوية مراكز المتنافسين فى الساحة الإيرانية الداخلية . ولكننا نرى ومن باب الحرص على تقوية العلاقات العربية الإيرانية والرغبة فى تطبيعها أن موضوعاً حساساً كقضية الجزر العربية يجب أن يكون ضمن مسؤولية السياسيين القادة الحريصين على المصالح الوطنية الإيرانية مع جيرانها، وهى مصالح الأخوة الإسلامية ومصالح السلام والأمن الإقليمى والعالمى، وأن لاترك تلك القضية لمبة فى حلبة المزايدات السياسية، كما أنه لابد للجانب الإيراني الجار من أن يخطو إلى الأمام خطوات خيرية نحو حل قضية الجزر العربية الثلاث على ضوء المبادرات السلمية التى أعلنتها مرارا رئيس الإمارات التى أيدها العرب جميعا ودعا إليها محبو السلام فى العالم^(١).

أعلن للمجلس الأعلى للأمم المتحدة فى ١١/٥/١٩٩٢ أن أى اتفاق بين إحدى الإمارات السبع وأى دولة مجاورة يعد اتفاقاً معها جميعاً وقد صدر هذا الإعلان فى أعقاب الخلاف الذى نشب مؤخراً بين إيران وإمارة الشارقة حول جزيرة أبو موسى الصغيرة فى الخليج العربى وهو يعكس قلق الإمارات العربية المتزايد من طبيعة الأهداف الإيرانية فى الخليج العربى . وكانت إيران الشارقة قد أبرمتا اتفاقاً بشأن الجزيرة المتنازع عليها قبل واحد وعشرين عاماً ولكن إيران اتخذت عدداً من الخطوات فى الآونة الأخيرة لتأكيد سيطرتها الكاملة على جزيرة أبو موسى .

تتشارك إيران والشارقة فى السيطرة على جزيرة أبو موسى وذلك بموجب اتفاقية مبرمة فى شهر نوفمبر من عام ١٩٧١ وتسيطر إيران على ٧٥٪ من مساحة الجزيرة فى حين تتخضع بقيتها لسيطرة الشارقة ويرفع كل من البلدين علمه على الجزيرة إلا أن أياً منها لم يتدخل عن مطالبته بالسيادة الكاملة على جزيرة أبو موسى ، وقد ظهرت هذه القضية مرة أخرى عندما أبعدت السلطات الإيرانية بعض المواطنين من الإمارات من الجزء العربى من الجزيرة إلا أنه لم تتضح بعد السبل التى تأمل الإمارات العربية المتحدة اللجوء إليها لتطبيق الإعلان الأخير ذلك أن الاتفاقية بين إيران والشارقة أبرمت قبل شهر

١ - أحمد التدمرى - نفس المرجع - ص ٨ .

واحد من الإعلان رسميا عن تشكيل اتحاد الإمارات في شهر ديسمبر كانون الأول من عام ١٩٧١م^(١).

الواقع أن ذلك يبرر إصرار إيران على أن هذه القضية هي قضية تتعلق بإيران والشارقة فحسب ولا علاقة لها الإمارات العربية المتحدة كما لم تتضح الجهة التي ينطبق عليها هذا الإعلان الأخير. وإذا ما أراد للمجلس الأعلى للاتحاد اتخاذ قضية جزيرة أبو موسى سبيلا لتأكيد صلاحيته فإنه قد يجد نفسه في خلاف مع دول أخرى مجاورة تود توضيح اتفاقيتها الثنائية مع الإمارات. والواقع أن الموقف الحيادي الذي اتخذته إيران أثناء حرب حلف الأطلسي ضد العراق ولد الثقة بين مجلس التعاون عموما بأن إيران لم يعد لديها مطامع في المنطقة وبالفعل تعتبر إيران قوة موازنة هامة للعراق إلا أن السياسة الخارجية الإيرانية في المنطقة وكذلك في آسيا الوسطى أصبحت فاشلة أكثر فأكثر وهو ما أثار من جديد الشكوك القديمة في نية إيران ولا بد من تسوية قضية الأمن في الخليج العربي عقب حرب حلف الأطلسي ضد العراق ذلك أنه طالما لا يوجد اتفاق جماعي حول مسألة أمن الخليج العربي فإنه من غير المحتمل أن تتجاهل دولة قوية من قبيل إيران الفراغ الذي أحدثه حياد العراق ويفترض أن المجلس إنما يوجه تحذيرا إلى الحكومة الإيرانية من مغبة التعرض للدول العربية للمجاورة لها الواحدة تلو الأخرى^(٢).

كشفت مصادر عسكرية إيرانية لـ «صوت الكويت» عن خطة وضعتها قيادة هيئة الأركان الإيرانية تقضي بتحويل جزيرة «أبو موسى» القريبة من سواحل الإمارات إلى كبرى قواعد إيران العسكرية في الخليج العربي وبحر العرب؛ كما علمت «صوت الكويت» أن وزارة الداخلية الإيرانية أصدرت تعليمات لإنشاء محافظة جديدة تحمل اسم «محافظة الجزر الإيرانية» وتكون أبو موسى عاصمتها، وعلى هذا الصعيد أيضا ذكرت مصادر إيرانية مطلعة أن نائب وزير الخارجية الإيراني على بشارتى سيتوجه إلى الإمارات حاملا رسالة من الرئيس الإيراني هاشمى رفسنجانى تتعلق بحل الخلاف حول جزيرة أبو موسى، وبحول الاتفاق الذى عقد بين طهران الشارقة عام ١٩٧١. وقالت هذه المصادر «أن إيران تحترم تعهدها والاتفاقيات الثنائية التى وقعتها، كما يهتما تطوير علاقاتها مع الإمارات» وفى حوار هاتفى مع «صوت الكويت» فى لندن قال ضابط إيرانى فى مقر

١ - تقرير من وزارة الإعلام نقلا عن الإذاعة الكويتية - لندن - فى مساء الساعة ٤,٣٥

بتاريخ ١٢/٥/١٩٩٢.

٢ - نفس المرجع.



قيادة القوات البحرية الواقع فى شارع شريعتى (شميران سابقا) فى طهران «أن وحدات من مشاة البحرية والقوات الخاصة «هوانيرور» ووحدة هندسية تابعة لقوات بحرية الحرس الثورى تم نقلها إلى أبو موسى بعد انتهاء مناورات القوات البحرية الإيرانية فى الخليج العربى التى أطلق عليها اسم «النصر ٣» وقد استخدمت القوات المشاركة صواريخ سطح - سطح من نوع «سيلك كورم» الصينية^(١).

علمت «صوت الكويت» أن الخبراء والفنيين الإيرانيين يقومون حاليا بتوسيع الميناء الرئيسى لجزيرة أبو موسى لكى يصبح جاهزا لاستقبال المدمرات والسفن الحربية الكبيرة التى تمتلكها إيران منذ عهد الشاه، وتجرى فى الوقت نفسه عمليات مماثلة فى شمال الجزيرة حيث يتم بناء قاعدة بحرية كبيرة ومطار عسكري يقال بأن فنيين من كوريا الشمالية ودولة أوروبية شرقية يشاركون فى تجهيزه بأحدث المعدات وأجهزة الرادار والاستطلاع الأرضى. ونفيد مصادر «صوت الكويت» فى طهران بأن وزارة الداخلية الإيرانية تلقت تعليمات حول فصل أبو موسى وخمس جزر أخرى فى الخليج العربى، منها جزر «قشم» و«لارك» و«لافان» عن محافظة هرمزجان الساحلية (بندر عباس) بهدف إنشاء محافظة الجزر الإيرانية التى ستكون أبو موسى عاصمتها^(٢).

جاء فى صحيفة السياسة الكويتية قولها^(٣):

وجهت إيران - تحديرا إلى مجلس التعاون من أى مطالبة «بأراض إيرانية» لأن ذلك قد يؤدى إلى نشوب نزاع مسلح. وردا على التصريحات التى أدلى بها الملك فهد وطلب فيها من إيران أن تعيد إلى الإمارات الجزر العربية الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى. قالت وكالة الأنباء الإيرانية أن أى مطالبة بأراض قد تشكل خطيرا فى استقرار المنطقة وقد تكون عواقبها بخطورة حرب الخليج فى العام ١٩٩١ بين العراق والتحالف العربى - الغربى بقيادة الولايات المتحدة. وذكرت الوكالة فى أول رد إيرانى على تصريحات الملك فهد بأن إيران أكدت دائما استعدادها للتفاوض مع الإمارات العربية حول جزيرة أبو موسى من أجل تبليد أى سوء تفاهم لكى يجب حل هذه المشكلة عبر المفاوضات الثنائية ومن دون تدخل من جانب دول أخرى. من

١ - صوت الكويت بتاريخ ١٤/٥/١٩٩٢ الادعاءات الإيرانية - جزيرة أبو موسى.

٢ - نفس المصدر.

٣ - جريدة السياسة الكويتية الصادرة بتاريخ ٢٤/٥/١٩٩٢ يوم الثلاثاء العدد ٩١٦١.



جهة أخرى زعمت الصحيفة للمحافظة «رسالات» التي تعكس وجهة نظر أكثرية البرلمانيين في إيران، بأن تصريحات الملك فهد «خطوة جديدة على طريق رزمة استقرار المنطقة». وأضاف أن هذا التدخل لن يؤدي إلا إلى خلق توتر يصب في مصلحة الولايات المتحدة. وكان الملك فهد والأمير عبدالله ولي العهد السعودي قد أكد في كلمة مشتركة إلى حجاج بيت الله الحرام حرص المملكة العربية على تحقيق تعاون ملموس بين جميع الأطراف المعنية بالعمل المخلص والبناء على إزالة أسباب الاختلاف بين كيانات مجلس التعاون الست وبين إيران وهي أسباب تبدأ وتنتهي بالتزام الأخوة في إيران بالمواثيق والأعراف الدولية القائمة على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وإعادة الجزر العربية الثلاث إلى الإمارات. والجدير بالذكر أن الإمارات العربية تطالب بالسيادة على الجزر العربية الثلاث التي احتلتها إيران في عام ١٩٧١ عندما نالت الإمارات العربية استقلالها. وأعربت إيران عن استعدادها لإجراء مفاوضات مباشرة مع الإمارات العربية حول وضع وليس حول السيادة على جزيرة أبو موسى على أساس اتفاق موقع في العام ١٩٧١ وينص على إدارة مشتركة للجزيرة لكن طهران رفضت بالمقابل مناقشة وضع جزيرتي طناب الكبرى وطناب الصغرى مما أدى إلى فشل محاولة إجراء مفاوضات مباشرة.

بداية أزمة في جزيرة أبو موسى

حسب المصادر الإيرانية فإن إيران قد أعادت فكرة طرح جزيرة أبو موسى أولاً في إطار جديد يقوم على أساس اعتراف إيراني بأنها ارتكبت خطأ في عام ١٩٩٢ عندما منعت موظفي الإمارات من دخول الجزيرة وقامت بفرض قيود على دخول وخروج السكان منها خلافاً لما هو منصوص عليه في اتفاق ١٩٧١ فضلاً عن أنها قامت بتعزيز وجودها العسكري في الجزيرة وتعيين حاكم عسكري لها بشكل يعنى بطريقة غير مباشرة حسم موضوع السيادة على الجزيرة من جانب واحد دون مراعاة لما ورد في الاتفاقية. وتقول المصادر الإيرانية أن إيران أدركت أن إجراءاتها في تلك الفترة كانت ضارة وغير مبررة وأنها بنيت على أساس مخاوف أمنية مبالغ بها، إذ اعتقدت أن الوجود الأمريكي المكثف إبان حرب الخليج الثانية سيشتهى بعد الحرب إلى القيام بعملية عسكرية ضد إيران وبالتحديد مساعلة الإمارات العربية لاستعادة جزرها بالقوة وهو ماثب مع الوقت أنه غير صحيح. وقد أثارت قضية الجزر العربية الثلاث وحقوق السيادة عليها أكثر من مرة خلال حكم الجمهورية الإسلامية في إيران منذ نهاية السبعينات. غير أن القضية تفجرت



بشكل واسع في أعقاب حرب الخليج الثانية حين أرسلت إيران قواتها المسلحة لاحتلال جزيرتي الطنب الصغيرى والطنب الكبرى، فضلا عن تعزيزها لوجودها العسكرى فى جزيرة أبو موسى وإخلائها من الوجود الإماراتى.

تسبب هذا التصرف الإيرانى فى توتر العلاقات بين طهران وأبوظبي، وألقى بظلاله فوق مجمل علاقات مجلس التعاون، التى قدردت وقوف إيران إلى جانب التحالف الأطلسى - الغربى بمواجهة العراق ورأت فيه دليلا على رغبة إيرانية فى تطبيع علاقاتها مع معظم هذه الكيانات وهى علاقات سادها الحذر والريبة بعد ظهور طموحات إيرانية بتصدير الثورة إلى أبعد من حدود الجمهورية الإسلامية خلال فترة سيطرة مرشد الثورة آية الله الخومينى على القرار فيها. بدأت الأزمة تتصعد من جديد فى أغسطس ١٩٩٢ حين قامت إيران بعدد من التصرفات التى تعتبر تحديًا سافرا لاتفاقية ١٩٧١، منها طلب إيران من المواطنين والعمال العرب والأجانب فى جزيرة أبو موسى الحصول على تأشيرات إقامة منها وليس من الشارقة كما قامت إيران بمنع ركاب العبارة «خاطر» من النزول فى الجزيرة وتقصعد الموقف عندما منحت إيران نفسها مسؤولية الأمن على الجزيرة واحتلتها. أصبحت السلطات الإيرانية العسكرية فى الجزيرة تقوم بمنع سفن الصيد والطرادات من الصيد بحرية كما الحال فى السابق، حيث أصبحت تقيد تلك الحركة بسلسلة من الإجراءات الإدارية الأمنية، بما فى ذلك الاستيلاء على الطرادات والسفن وفرض غرامات تصل فى بعض الأحيان إلى حوالى ٥٠٠٠ درهم. وأكثر من ذلك، حيث ضيقت السلطات الإيرانية على السكان للحليين فى وسائل رزقهم فلإنها قامت بإغلاق للمحلات التجارية فى الجزيرة التى كان يبلغ عددها ١٨ محلا تجاريا، وأبقت على محل واحد هو الجمعية الاستهلاكية التى لا توفر احتياجات السكان كافة، وزاد التضييق على سكان الجزيرة حيث شددت السلطات الإيرانية عمليات التفتيش على البضائع التى تدخل الجزيرة عن طريق سكان الجزيرة أو أبناء الإمارات العربية أو العاملين فيها وضمن ظروف مناخية صعبة سواء فى الصيف أو الشتاء، وغيرها من ممارسات التفتيش التى تمارسها السلطات الإيرانية والخارجة عن مبادئ حقوق الإنسان.

منذ مطلع الثمانينات وحتى الآن أقدمت إيران على العديد من التصرفات التى تشكل انتهاكا صارخا للمذكرة التفاهم وتدخلها سافرا فى الشؤون الداخلية للإمارات العربية والى لا تمجد تفسيرها لهذه التصرفات سوى رغبة إيران فى ضم الجزيرة وبسط السيادة الإيرانية عليها. ومن أمثلة هذه التصرفات: التحدى على الأراضى التابعة للإمارات



العربية والتي تقع خارج حدود جزء الجزيرة المخصص للتواجد الإيراني وذلك ببناء طرق ومطار ومنشآت مدنية وعسكرية وإقامة مزارع. التدخل في الحياة اليومية لمواطني الإمارات المقيمين في الجزيرة وذلك بمنعهم من إقامة مبان جديدة أو ترميم المباني القائمة وإغلاق المحال التجارية وعدم السماح بإعادة فتحها إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من السلطات الإيرانية. إلزام سكان الجزيرة بالقدوم إليها ومغادرتها عن طريق مركز إيراني. فرض الحصول على إذن مسبق عند قدوم الموظفين الجدد للجزيرة وعند استبدالهم. قيام إيران بوضع أنظمة للصواريخ في الجزء الذي تنص مذكرة التفاهم على أن يتبع الإمارات. عرقلة عمل شرطة الإمارات وذلك بسبب الدوريات العسكرية الإيرانية التي تجوب شوارع وأسواق الجزيرة. إغلاق روضة أطفال الجزيرة وطرده التلاميذ ومدرسيهم. دخول مخفر الشرطة وتوجيه إهانات إلى أفراد الشرطة والتصرف معهم تصرفات غير لائقة. اعتقال بعض الصبية عندما كانوا يلعبون أمام منازلهم في الجزيرة. طرد ٦٠ عاملاً من الجزيرة في مارس ١٩٩٢ وتخيير المعلمين والمقيمين من غير مواطني الإمارات بين حمل الهوية الإيرانية أو مغادرة الجزيرة نهائياً^(١). منع المعلمين الذين يعملون في الجزيرة وبعض مواطني الإمارات من النزول فيها في نهاية أغسطس ١٩٩٢ وقطع مرسة السفينة التي كانت تقلهم. اعتراض السفن الإيرانية العسكرية لقوارب الصيد التابعة لمواطني الإمارات العربية في المياه الإقليمية للدولة والتحقيق معهم ومصادرة قواربهم. تابعت الإمارات قضية عروبة جزيرة أبو موسى وجزيرتي طنب على كافة الأصعدة والمستويات العربية والدولية طارحة الدعوة للتفاهم المباشر مع الجارة إيران لحل هذه القضية من منطلق العدالة وحسن الجوار. واعترفت حكومة الإمارات العربية المتحدة بمذكرة التفاهم انطلاقاً من الحرص على الأخوة الإسلامية وعلى مبدأ حسن الجوار، رغم أن هذه المذكرة تخالف مواد دستور الإمارات العربية الذي أعلن بقيام الاتحاد والذي ينص على عدم التفريط بالسيادة الوطنية على أراضي الدولة ومياهها، كما كان اعتراف الإمارات العربية بهذه المذكرة التزاماً منها بالالتزامات المترتبة على الإمارات العربية قبل قيام الدولة الاتحادية^(٢). يمكن القول بأن نشوب الثورة الإيرانية الإسلامية وسقوط النظام الشاهنشاهي لم يلبث أن أحدث تغييراً دراماتيكياً في العلاقات بين إيران

١ - أحمد التلمري - المرجع السابق ص ٢٩٢.

٢ - أحمد التلمري - نفس المرجع - ص ٢٩٢.



ومجلس التعاون، إذ قدر لإيران رغم تغير نظام الحكم بها أن تظل أسيرة تقاليد سياسية في مقدماتها تحقيق الهدف الاستراتيجي وهو جعل الخليج العربي بحيرة فارسية، وبالتالي فإن أهداف إيران في الخليج العربي لم تتبدل أو تتغير مع التحول الهائل من نظام إمبراطوري إلى نظام جمهوري.

التجاوزات الإيرانية للذكرة التفاهم في جزيرة أبو موسى

قام في مارس ١٩٩٢م رئيس جمهورية إيران هاشمي رفسنجاني بزيارة مفاجئة لجزيرة أبو موسى تعتبر الأولى لهذه الجزيرة منذ احتلالها وشقيقتها من طرف إيران عام ١٩٧١م.

عقب هذه الزيارة بادرت السلطات الإيرانية إلى إتخاذ سلسلة من الإجراءات الإدارية سعت من ورائها إلى تأكيد سيطرتها وفرض هيمنتها على كامل تراب الجزيرة وعلى الأشخاص المقيمين على أرضها في خطوة منها نحو ضمها إلى أراضيها ضما واقعيًا فمنعت رعايا الإمارات الموجودين في الجزيرة وهم سكان الجزيرة الأصليين وكذلك الوافدين العرب منهم والأجانب من التجول في الجزيرة إلا ضمن كيلو متر مربع واحد يشكل المنطقة الجغرافية التي يتواجد فيها السكان العرب ومرافق الخدمات الحكومية الخاصة بهم كمرافق التعليم والصحة والأمن التابعة جميعًا لإداريا لسلطة الحكومة الاتحادية في أبوظبي. كما فرضت السلطات العسكرية الإيرانية في الجزيرة سلسلة من الإجراءات على سفن الصيد المملوكة لسكان الجزيرة، كمنعها من الصيد بحرية في المياه الإقليمية للجزيرة إلا بتصاريح صادرة منها تمهد كل خمس أيام، وفرض غرامات كبيرة على من يخالف تعليماتها، وإجبار الصيادين على بيع معظم كميات الصيد إلى السلطات الإيرانية بأسعار صرّف غير مجزية، ومنعهم من تسويق صيدهم لمدن الدولة الأخرى مما جعل إمكانية استمرار السكان في عملهم كصيادين عبثًا ماديًا ونفسيًا. وفي إطار إجراءاتها الاستفزازية الهادفة إلى التضيق على السكان المحليين في وسائل كسب رزقهم قامت السلطات العسكرية الإيرانية بإغلاق جميع المحلات التجارية في الجزيرة ولم يبق سوى الجمعية الاستهلاكية التي لا تتوفر فيها احتياجات كافة السكان.

استكمالاً لإجراءات تضيق الحياة اليومية لسكان الجزيرة منعت السلطات العسكرية الإيرانية إدخال أي شيء إلى الجزيرة مهما كان صغيراً، إلا بتصريح من القائد العسكري

الإيراني (آل فرمندار) في الجزيرة وتشديد عمليات التفتيش تجاه القادمين من سكان الجزيرة من أبناء الإمارات العربية أو العاملين فيها يزعم أنهم يستخدمون الجزيرة كمركز لتهرب بعض السلع التي تحتكرها الدولة الإيرانية كالسكر والتبغ^(١).

لم تكف السلطات الإيرانية بهذا القدر من الإجراءات، بل عملت إلى منع المواطنين من بناء مساكن جديدة أو مرافق خدمات أو حتى ترميم بيوتهم القديمة إلا في حدود ضيقة جداً. كما رفضت السماح بتوصيل خدمات الهاتف إلى الجزيرة حيث لا يوجد في المنطقة التي يقطنها العرب إلا هاتفين أحدهما في مخفر الشرطة والآخر في منزل وإلى الجزيرة المعين من قبل حاكم الشارقة، أو إنشاء العيادات الطبية وعمليات الإخلاء الجوي للمرضى إلى المستشفيات في الإمارات العربية مهما كانت طبيعة الحالة المرضية. وفي محاولة من السلطات الإيرانية العسكرية لفرض سيادة إيرانية واقعية على الجزيرة قامت إيران بمنع ادخال السيارات التي تحمل لوحات رسمية إماراتية، كما منعت رفع علم الإمارات العربية فوق الجزيرة خلافاً لما تنص عليه مذكرة التفاهم بين حكومتى الشارقة وإيران عام ١٩٧١م.

وسعت السلطات العسكرية الإيرانية من نطاق منطقة وجودها العسكري في الجزيرة حيث قامت ببناء قسرة إيرانية نموذجية وأقامت نقاطاً عسكرية في المنطقة العربية من الجزيرة واحتلت مواقع في منطقة مناجم أكسيد الحديد الأحمر (المغرب) في الجزء الشرقي من الجزيرة والمعروف بمنطقة (الخلوة) كما عززت قواتها العسكرية في الجزيرة وزادت أعداد العسكريين من ١٢٠ - ٥٠٠ عسكري ونصبت قواعد لصواريخ سيلك وورم الصينية الصنع. وامتدت التجاورات لتطال التيسير الإداري اليومي لمرافق الخدمات العامة في الجزيرة كالرقابة على القرارات الإدارية والتعاميم التي تصدرها الإدارات المركزية في الحكومة الاتحادية أو المحلية في الشارقة والتدخل في الأعمال التنفيذية اليومية كإعمال الأمن والنظام في الجزيرة أو الخروج منها والدخول إليها. ومنذ أبريل ١٩٩٢م قامت السلطات الإيرانية بمنع العمال الأجانب من دخول الجزيرة إلا بموجب تأشيرة إيرانية، وأبلغ القائد العسكري الإيراني أبناء الجزيرة الأصليين بأنه لن يسمح لهم بالعودة إلى الجزيرة إذا غابوا عنها لفترة تزيد على ستة أشهر وهو أمر يطبق على غير المواطنين. مما يعني ضمناً أنهم أصبحوا مجرد مقيمين وليسوا بمواطنين. كما شمل نطاق المضايقات

١ - عبد الوهاب عبدول - الجزيرة العربية المحتلة من قبل السلطات الإيرانية - مجلة درع الوطن - يناير ١٩٩٤ - ص ٤٢.



قطاع التعليم فى الجزيرة بشكل مبرمج ودقيق فمنعت السلطات العسكرية الإيرانية من بناء رياض للأطفال كما منعت فصل الطلبة عن الطالبات رغم ازدياد عددهم وظهور حاجة فنية واجتماعية ودينية وتربوية تقضى بوجود فصلهم. ثم تدخلت فى منهاج التعليم حيث قامت بشطب كل العبارات الخاصة بتسمية الخليج العربى وما يتصل بتاريخ المنطقة وأهلها، ليس هذا فحسب، فقد أبلغ القائد العسكرى الإيرانى فى الجزيرة المدرسين بأنه لن يسمح لهم بالعودة إلى الجزيرة فى العام القادم إلا إذا حصلوا مسبقاً على تأشيرات إقامة سارية من السلطات الإيرانية فى الجزيرة، وتنفيذاً لذلك قامت السلطات الإيرانية باصدار بطاقات حاولت توزيعها على المدرسين الذين رفضوا استلامها^(١).

وصلت مضايقات السلطات العسكريين ذروتها فى شهر أغسطس ١٩٩٢م عندما منعت أكثر من مائة مدرس ومدرسة وعامل مع عائلاتهم من الوصول إلى الجزيرة لبدء عملهم فى المدرستين التابعتين لوزارة التربية والتعليم بالإمارات العربية المتحدة، وعاد المدرسون إلى ميناء خالد بالشارقة على متن سفينة الركاب (خاطر) التى سبق وأن أقلتهم للجزيرة بعد أن أمضوا ثلاثة أيام على متنها قبالة ميناء جزيرة أبو موسى فى ظروف مناخية وإنسانية قاسية حيث أنها رأت - أى السلطات الإيرانية - أن أفضل وسيلة لاختلاء الجزيرة من سكانها وتهجيرهم يتمثل فى ضرب مرفق التعليم فيها إذ أن منع المدرسين من الوصول إليها سيضع أولياء أمور الطلبة أمام خيار صعب، فإما الصمود والتضحية بمستقبل أبنائهم إلى الشارقة لإلحاقهم بمدارسهم أو بمدارس مدن الدولة الأخرى، وقد فضل معظمهم الخيار الأخير بعد مابين لهم صعوبة التوفيق بين الخيارين. يروى أحد المدرسين الذين كانوا على متن السفينة (خاطر) الظروف الصعبة التى مر بها قائلاً:

إن السلطات الإيرانية طلبت من سفينة إيرانية كبيرة يطلق عليها (هرمز ٢) مطاردة السفينة خاطر وإخراجها من الميناء. فقامت هرمز بمحاولة لإخراج خاطر من منطقة المرسى وفعلاً اضطرت خاطر للخروج من المنطقة حتى لاتضطدم بها هرمز وأضاف هذا المدرس ٨. . أننا طلبنا من السلطات الإيرانية إرسال طبيب إلينا للكشف عن الحالات المرضية الموجودة فى السفينة وخاصة بعض الحوامل اللاتى حدث لهن نزيف، والأطفال المصابين بالإسهال. فرفضت رفضاً قاطعاً الأمر الذى حدا بقطان السفينة وركابها العودة إلى ميناء خالد بالشارقة خوفاً على حياة الركاب، وخاصة النساء والأطفال المرضى فقد

١ - عبدالوهاب عيول - نفس المرجع ص ٤٣.



نفذ ما عندهم من طعام وشراب وأصبحت الحالات المرضية في موقف يخشى من مضاعفاته. ٤٠. لم تنكر إيران أنها أقدمت على تصرفات اعتبرتها الإمارات تجاوزات لبنود مذكرة التفاهم لعام ١٩٧١م، لكنها - أى إيران - ركزت على مقولة المسألة الأمنية من وجهة نظرها، وهذا ما جاء في مفاوضات أبو ظبي حيث قالت إيران أنها لا تزال تعترف بمذكرة التفاهم بشأن أبو موسى غير أن المفهوم الإيراني للمضمون المذكور مختلف عن وجهة النظر الإماراتية. وفي إطار التبريرات الإيرانية صرح كمال خراي ممثل إيران لدى الأمم المتحدة في وفد بلاده بمؤتمر عدم الانحياز لوكالة (رويتر) أن منع الشرطة الإيرانية ركاب سفينة من الإمارات من النزول إلى الجزيرة ينبع من حقيقة مسؤولية إيران عن أمن الجزيرة وقد سبق تصريح المسؤولين الإيرانيين تصريح لسؤول آخر هو مرتضى سرمدى الناطق بلسان وزارة الخارجية الإيرانية قال فيه: إن إيران والشارقة اتفقتا على أن المواطنين والأجانب الذين يرغبون في الذهاب إلى أبو موسى يتوجب عليهم الحصول على تصاريح دخول من سلطة الموانئ الإيرانية، لكن الشارقة نفت وجود مثل ذلك الاتفاق وطالبت إيران بآبائته^(١).

الواقع أن التجاوزات الإيرانية لبنود مذكرة التفاهم ليست وليدة هذه الساعة، فقد بدأت في عهد الشاه محمد رضا خان المازندراني بعيد توقيع المذكرة واستمرت في الاتساع منذ قيام الثورة الإيرانية وحتى انتهاء حرب الخليج الثانية واستكملت إيران تجاوزاتها بإعلانها الضم الواقعي للجزيرة بعد الربع الأول من عام ١٩٩٢م. والجدير بالذكر أن أطماع إيران في جزر الخليج العربي لها جذور ضاربة في التاريخ، ظهرت بشكل واضح في عهد الدولة الصفوية وبالتحديد في زمن ناصر الدين شاه الصفوي الذي اتخذ سياسة توسعية نشطة في الخليج العربي استهدفت توحيد دعائم الحكم الإيراني على موانئ وجزر الساحل الشرقي للخليج العربي، ثم امتدت هذه السياسة التوسعية لتطال الجزر التي كانت تحت السيادة العربية، فاحتلت إيران جزر «القشم» وهنجام وفارور وصرى وقيس . . إلخ» وكانت آخر ثلاث جزر عربية احتلتها إيران عام ١٩٧١م هي أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى في عهد رضا خان المازندراني، ومن الملاحظ أنه رغم تبدل الأسر والأنظمة الحاكمة في إيران إلا أن سياستها التوسعية ظلت ثابتة دونما تغيير أو تبديل، ومن ثم فإنه يتعين وضع التجاوزات الإيرانية الأخيرة في جزيرة أبو موسى في إطار هذه السياسة التاريخية الثابتة. كان هدف إيران للسيطرة

١ - عبد الوهاب عبدول - نفس المرجع ص ٤٣.

على الجزر العربية هو الهيمنة على المنطقة ولعب دور الشرطى فيها، إلا أن التصعيد الأخير لم يكن هدفه الأهمية الاستراتيجية للجزيرة بل الهدف الجديد الذى تسعى إليه، فهو التحلل من آخر بنود الاتفاق الذى يقضى باقتسام النفط الذى يتم اكتشافه فى الجزيرة وحولها بين إيران والشارقة مناصفة، وحسب الواقع النفطى الحالى للجزيرة فإن النفط الذى يجرى اقتسامه حاليا هو نفط حقل مبارك الذى يتتج حاليا حوالى ٤٠ ألف برميل يوميا.

والمشكلة التى يمثلها النفط هنا أنه يشكل مصدرا مهما لدخل إمارة الشارقة، كما أن الإمكانات الواعدة لاكتشاف النفط سواء فى الجزيرة نفسها أو حولها إمكانات كبيرة، مما يحرم الشارقة من دخل نفطى محتمل، كما يعطى لإيران فرصة زيادة الكميات النفطية التى تحصل عليها من المنطقة.

وما تجدر الإشارة إليه أن إيران وهى بصدد تنفيذ سياساتها التوسعية استثمرت الظروف المحلية والإقليمية والدولية لاستكمال احتلالها لجزيرة أبو موسى. فسكوت الإمارات العربية على تجاوزات إيران لمذكرة التفاهم واستمرار احتلالها للطينين لأكثر من عشرين عاما والاكتماء بالاحتجاجات الورقية وعدم السعى الجدى نحو تحديد مصير الجزر العربية وعلى الخصوص جزيرة أبو موسى التى لم تنص مذكرة التفاهم مستقبل السيادة عليها، وتغيب المسألة جماهيريا حتى كادت أن تسقط من الذاكرة العربية تلذعا بسياسة الدبلوماسية السرية. كلها عوامل شجعت إيران على المضي قدما فى استكمال اجراءات ضمها. فعلى المستوى للحلى، الإيراني فإن تردى الوضع الاقتصادى والاجتماعى فى إيران واشتداد الصراع بين التيار المعتدل والتيار للتشدد داخل المؤسسة الحاكمة وبروز النزعات الانفصالية لدى بعض القوميات المكونة للدولة الإيرانية فإنها هى الأخرى عوامل لاشك وأنها تهدد النظام الحاكم فى إيران فى شرعية بقائه وليس أحسن من مسألة يلتف حولها الشعب الإيراني من إثارة مسألة السيادة الإيرانية على الجزر العربية المتنازع عليها بين الإمارات العربية وإيران وإقليميا، فإن تصدع الصف العربى إثر حرب الخليج الثانية، وخروج العراق من حلبة المواجهة كقوة اقليمية خليجية مباررة لإيران ومطالبة بالحق العربى فى الجزر العربية الثلاث، وبروز النزعات الحلودية بين بعض دول مجلس التعاون وارتباط إيران باتفاقات ثنائية فى مجالات مختلفة مع معظم كيانات المجلس وبعض الكيانات العربية الأخرى، خلقت انطبعا قويا لدى إيران بأن إستكمال احتلالها للجزر لن يخلق لها مشاكل عسكرية أو دبلوماسية حادة مع العالم العربى. وأخيرا فإن

الظروف الدولية كإنهاء الحرب الباردة وإنهيار الاتحاد السوفيتي وظهور الدول القومية على أنقاضه وخاصة في آسيا الوسطى، وانتشغال الولايات المتحدة الأمريكية بانتخابات الرئاسة والدول الأوروبية بأزماتها النقلية وبياتفاقاتها الحدودية والقضايا الأخرى الدولية كالصومال والبوسنة والهرسك. أعطى إيران تصورا بأن تجاوزاتها في أبو موسى لن تأخذ حيزا أو اهتماما يذكر على الصعيد العالمي.

ما الذي تريده إيران بالضبط من وراء تصرفات مسؤوليها في الجزر العربية الثلاث (جزيرة أبو موسى وجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى). قبل أشهر من الإحتلال عمدت إيران إلى مضايقات مواطني الإمارات العربية والبالغ عددهم ٧٠٠ فرد والعاملين في جزيرة أبو موسى فابعد بعضهم وربط البعض الآخر بقيود وشروط ولقد مارس أبناء الإمارات العربية أعلى درجات ضبط النفس وذهبت وفود إلى طهران وجاءت وفود من طهران وتوقعنا أن تحمل هذه الأزمة بالحوار والوسائل الساعية. لكن التوقع المبني على النيات الحسنة شيء والواقع شيء آخر. وقامت إيران بتكرار ما فعلت في السابق حيث طردت السكان المواطنين كما منعت باخرة كانت تقل ٢٠٠ مواطنا عربيا حيث أن بعضهم من الأساتذة وعائلاتهم وحاكم الجزيرة من الوصول إلى الجزيرة وظلوا في مياه الخليج العربي ثلاثة أيام يتظرون موقفا لإيرانيا مغايرا ولكن ذلك لم يحدث. وأكد مسؤول أن الإيرانيين سيطروا على كل الجزيرة منذ حرب الخليج الثانية مطلع ١٩٩١م. إن الوضع في جزيرة أبو موسى محكوم باتفاقية مهيورة بتوقيع وزير خارجيتي إيران وبريطانيا وحاكم الشارقة آنذاك المرحوم الشيخ خالد بن محمد ولقد جاءت هذه الاتفاقية (١٩٧١) نتيجة تسوية ظالمة تواطت فيها بريطانيا مع الشاه وفرضت على الشارقة في لحظة تاريخية اتسمت توازناتها بالهشاشة واتسم الوضع العربي بالضعف من جراء هزيمة يونيو ١٩٦٧م العسكرية.

إن هذه الاتفاقية تحدد حقوق الطرفين في الجزيرة فلماذا لانتلزم إيران بها حيث أن وزير الخارجية الإيراني قد وضع أن بلاده ملتزمة بالاتفاقية حول الجزيرة. ولكن عادت طهران تؤكد أن بريطانيا تخلت لها عن الجزيرة وجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى التي كان الجيش الإيراني يحتلها كلها لدى حصول الإمارات العربية على استقلالها عام ١٩٧١م. فيما تقول مصادر دبلوماسية غربية في طهران أن الاتفاق الإيراني البريطاني الذي ظل سرا يبيت في وضع مسألة السيادة على الجزيرة لكنه يسمح للجيش الإيراني ولرعايا الإمارات العربية بالبقاء فيها. أبرزت صحيفة تمساوية الخطر الذي يشكله النزاع



حول جزيرة أبو موسى بالنسبة للأمن والاستقرار في المنطقة وأوضحت صحيفة دى بريس عن هذا وعن الموقف الذي ستتخذه الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة في هذا النزاع. تنوى إيران طبقاً للصحيفة تحويل أبو موسى إلى قاعدة عسكرية بحرية للغواصات التي تسعى للحصول عليها من روسيا وبعض الدول الأوروبية. وأزمة الجزر العربية كما يؤكد الخبراء تتجاوز إطار النزاع الحدودي بين الدولتين ليعكس رغبة إيران في استعراض عضلاتها وتحقيق الحلم الامبراطوري القديم بلعب شرطي الخليج العربي. وسط أجواء دولية تعتقد أنها تسمح لها بذلك. ويدعو هذا الاحتلال إلى تساؤلات حول توقيت الأزمة الإيرانية - العربية. ونسأل كيف أجرت طهران حساباتها قبل احتلال جزيرة أبو موسى؟

لاكثر من سبب اعتبر المراقبون تحريك إيران لأزمة الجزر العربية المتنازع عليها بين إيران والإمارات عملاً غير مفهوم وغير مبرر في إطار مآطرحه القيادة الإيرانية من تصورات بهدف إعادة الاستقرار لمنطقة الخليج العربي. ولأنه من غير المتصور افتراض عدم وعى القيادة الإيرانية بما سوف يحلته قرارها باستكمال احتلالها لتلك الجزر هرباً ودولياً كان لابد من البحث عن الأسباب الكامنة وراء حادثة أبو موسى وتوقيت وقوعها بهدف الوصول لمبررات الحادثة والأهم أسباب تجاهل إيران لردود الأفعال العربية والدولية المتوقعة أثناء إجرائها لحسابات مثل هذا القرار، من أجل ذلك نطرح سؤالين متناقضين^(١):

الأول: لماذا يعتبر القرار غير موفق وضاراً بالمصالح الإيرانية؟

والثاني: لماذا يعتبر القرار موفقاً وإيجابياً بالنسبة للمصالح الإيرانية؟ فيما يخص السؤال الأول نلاحظ أن قرار إيران باستكمال احتلالها لجزيرة «أبو موسى» جاء مناهضاً لما يلي:

رغبة إيران في كسب ثقة مجلس التعاون والبرهنة على قطعها مع أسس السياسات التي قامت في عهد الشاه والإمام الخميني والتي اعتبرتها دول مجلس التعاون سياسات ضارة بمصالحها الأمنية والاقتصادية. ورغبة إيران في تخفيف الضغوط الواقعة على الخليج من مصر وسوريا لتنفيذ الشق الدفاعي في إعلان دمشق وفق الرؤى المصرية - السورية. ورغبة إيران في توفير الأجواء للالتصمة للرد على كل مايشار حول

١ - ملف العلاقات الخليجية - الإيرانية (وكالة الأنباء الكويتية) الأرشيف والمعلومات ملف العلاقات العربية - الإيرانية (صحيفة القدس الأرشيف والمعلومات).



طموحاتها الاقليمية، وعلى الحملة القائمة في الغرب ضد مشاريعها التسليحية. ولأن القرار الإيراني - كما أشرنا - يأتي مفاجيا لكل محاولات إيران للبرهنة على نواياها الحسنة تجاه جيرانها .. لا يبقى أمامنا إلا افتراض تجاهل القيادة الإيرانية أثناء اجراءاتها لحسابات إعلان هذا القرار لرودود الأفعال العربية والدولية باعتبارها قليلة الأهمية وذات طابع مؤقت، وحقيقة الأمر أن القيادة الإيرانية أدركت منذ السبلة أن إعلان دمشق وفق التصور المصري لا يمكن تحقيقه وهذا ما يكفي لطمأنينة القيادة الإيرانية بالألا يحدث تصرفها في جزيرة أبو موسى أى تغيير حيال تفسير الشق الدفاعى فى إعلان دمشق. وفيما يخص تأثير القرار على ثقة مجلس التعاون فى النوايا الإيرانية حيالها يبدو القرار الإيراني أقل من أن يحدث مثل ذلك التأثير، ومعنى آخر فإن تصريحات القادة الإيرانيين حول الأزمة يبرر ثقتهم بإمكان حلها بشكل ودى مع الإمارات كما قال مندوب طهران فى الأمم المتحدة «إن كل شىء قابل للحل مع الإمارات العربية بدون تدخل الآخرين» وهذا ما تودو إيران فى أن تجعل التفاوض لا يخرج عن إطار للحادثات الثنائية بين إيران والإمارات. وعن القيد الثالث الذى يجعل من القرار سلبيا بالنسبة للمصالح الإيرانية ونعنى به احتمال عرقلة هذا التصرف لجهود إيران المبذولة لتحديث جيشها وبناء قوتها العسكرية، فليس من المتوقع فى ظل السبولة التى يعمشها النظام الدولى فى الوقت الراهن أن تتمكن الدول الكبرى من إحكام سيطرتها على شحنات السلاح المرسله إلى إيران، ومن جانب آخر فإن خيرة حكام طهران فى ظل حالة الحصار التى ضربت عليهم طويلا فى أعقاب نجاح الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م تتيح لهم إمكانية التصرف عبر السوق السوداء لبيع الأسلحة والتكنولوجيا. وأن القرار الإيراني كأن حال اتخاذه متحسبا لتلك التعقيدات وأنه تجاهلها لقدرته على التغلب عليها كما أوضحنا^(١). نأتى إذن للسؤال الثانى وهو لماذا يعتبر القرار نافعا وإيجابيا بالنسبة للمصالح الإيرانية؟

الأمر الواضح أن إيران لم تتخل - كما يتهمها الجميع - عن طموحات الشاه الاقليمية والتوسعية الذى أسقطه عبر ثورة شعبية فريدة عام ١٩٧٩. وهذه الحقيقة لا تحتاج إلى مزيد من الإيضاحات. فإيران التى تخلصت فى الآونة الأخيرة من سيطرة التيار المتطرف (الرايكااليسن) على أجهزة صنع القرار بها عبر الانتخابات البرلمانية التى حسمت لصالح تيار رافسنجانى الموصوف بالاعتدال .. تدرك أنها تخلصت من هذا التيار وأخرجته من مؤسسات الدولة المهمة إلا أنه مازال موجودا وفاعلا فى المجتمع الإيراني،

١ - نفس المرجع .

وإذا أرادت إيران أن تجرى مفاوضات بين قمعهم حتى النهاية أو تصدير جهودهم للخارج، فإنها حتما ستختار الطريق الثاني لأنه من جانب يحقق هدف تحقيق الاستقرار الداخلي ومن جانب آخر يشكل تواجدهم بالخارج - أي المتطرفين - أداة ضغط غير مباشر على حكومات الدول المتواجدين بها لصالح خدمة بعض الأهداف الإيرانية كما هو حادث في لبنان. كما أن الرئيس هاشمي رافسنجاني كان أبرز الداعين في الأونة الأخيرة لإحياء الثقافة الفارسية والاهتمام بنشرها وهو ما يدعم من استمرارية خط الشاه السابق الذي كان يسعى لإحياء حلمه وحلم أجداده بإعادة تأسيس تلك الإمبراطورية التي تجاوزها التاريخ، ورغم كل تلك الشواهد على استمرار السياسة العدوانية الإيرانية تجاه جيرانها إلا أن حادث أبو موسى لا ينهض فقط على كونه أحد شواهد هذه السياسات، بل أنه يشكل أحد الردود لإيران على التطورات التي شهدتها منطقة جنوب العراق في الأونة الأخيرة. وربما يكون القرار في حد ذاته رد فعل على ما حدث في المنطقة عقب قرار الولايات المتحدة إنشاء منطقة أمنية لشيعة العراق على غرار المنطقة المقامة لصالح الأكراد في شماله، وإذا عدنا للوراء قليلا وبالتحديد عقب إقامة المنطقة الأمنية لأكراد العراق في عام ١٩٩١م^(١).

سنجد أن إيران كانت أكثر الدول رفضا لتلك الخطوة واعتبرتها مقدمة لتقسيم العراق، وفي هذا الصدد اتهمت صحيفة إيران تايمز المعبرة عن الخارجية الإيرانية الولايات المتحدة بمحاولة إقناع الأكراد بتأسيس دولة لهم عن طريق مساعدتهم على إجراء الانتخابات في المنطقة الأمنية، وقالت الصحيفة أن مشكلات الأكراد في شمال العراق يجب حلها على أساس مبادئ مشروعة وضمن سيادة العراق وليس من خلال انتخابات اقليمية تجرى تحت وصاية واشنطن، كما حذرت الصحيفة نفسها في ٩٢/٩/٨ (بعد زيارة روجة الرئيس ميران لمناطق الأكراد في شمال العراق) على حد تعبيرها - وهي إشارة واضحة لاعتبار إيران تلك السياسات وسيلة لنقل الصراعات القومية والعرقية إلى الدول المجاورة وعلى رأسها إيران، وهذا الكلام يؤكد اتجاه موقف إيران للدول الغربية وعدم رضاها على قدوم الدول الغربية إلى منطقة الخليج العربي. لاجل ذلك يمكن القول أن خطوة إيران الأخيرة والتي دعمت بها سيطرتها على جزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى قد حققت هدفين أساسيين لإيران حسب وجهة نظري هما:

١ - ملف العلاقات العربية - الإيرانية (صحيفة القدس: الأرشيف والمعلومات).



الأول: استغلال الفوضى القائمة في المنطقة لتنفيذ بعض المهام المؤجلة منذ عصر الشاه، وهذه سياسة موجودة لدى حكومة الثورة.

الثاني: الرد بقوة على محاولات الغرب لتقسيم العراق لما يحدثه ذلك من تأثيرات خطيرة على أمن ووحدته واستقرار إيران. وإذا كانت الولايات المتحدة قد خفضت من طلماتها الجوية فوق المنطقة للحظورة على الطيران العراقي في الجنوب بحجة التزام بغداد بقراراتها، فإن الأمر الواضح أيضا أنها تتحسب لتطور رد الفعل الإيراني أكثر من ذلك ولا يبقى أن تشير إلى رغبة إيران في توجيه رسالة غير مباشرة إلى الإمارات على وجه الخصوص بعدما تردد أنها أكثر كيانات مجلس التعاون رغبة في إدخال مصر في ترتيبات أمن الخليج العربي، وحادثة أبو موسى يمكن معالجتها في إطار اقتناع واشنطن وحلفائها بعدم جدوى استمرار ومحاولات تقسيم العراق في ظل رفض قوى إقليمية مهمة وقوى عربية مهمة أيضا (مصر وسوريا) لمثل تلك السياسات. وأن هناك عوامل ساعدت إيران على احتلال الجزر العربية في هذا الوقت منها:

استغلال إيران فترة الشلل النسبي في السياسة الأمريكية بسبب المعركة الانتخابية، وكذلك انشغال الأمم المتحدة بمهامها الجديدة فيما يتعلق بقضايا الإغاثة في الصومال والبوسنة والهرسك ومحاولات إيقاف النزاعات المسلحة. وأيضا استفادت إيران من أزمة الخليج الثانية استفادة كبرى، بمعنى أن العراق اضطّر - بسبب حرب الخليج الثانية - أن يعطى لإيران كل ما كانت تطالب به مثل الخروج من عزلتها الدبلوماسية^(١).

استفادت إيران من انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، وأصبح لها نفوذ واضح في دول وسط آسيا الإسلامية. فالأهمية الإقليمية لإيران أدت إلى تضخيم إدراكها أنه آن الأوان لممارسة مزيد من الضغط على مجلس التعاون خصوصا في ظل الحصار المستمر والمفروض على العراق، ووجدت إيران في ذلك فرصة لممارسة مزيد من الضغط على مجلس التعاون، إما لتحقيق مكاسب إقليمية أو لإشهار كيانات الخليج العربي بأنها يجب أن تكون تحت الحماية الإيرانية. إيران تخشى النفوذ الأميركي في الخليج العربي خصوصا بعد توقيع بعض دول مجلس التعاون مع الولايات المتحدة على اتفاقيات أمنية وحماية، وتحاول إيران بإحتلالها الجزر العربية أن ترسل إشارة بأنها قادرة على الحركة وأن دول مجلس التعاون إذا تمددت في الاعتماد على الولايات المتحدة فلن يتحقق لها الأمن بشكل دائم.

١ - نفس المرجع.

تكريسا للمنهج السلمى الذى التزمت به الإمارات منذ بداية الاحتلال الإيراني للجزر العربية، أكد وزير خارجية الإمارات العربية فى خطابه أمام الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٣٠/٩/٩٢ استعداد الإمارات لتسوية هذه القضية بالطرق السلمية المنصوص عليها فى المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة، كما ناشد الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن تقوم من جانبها بالعمل على تسوية هذه المسألة بتلك الطرق التزاما بأحكام ونصوص القانون الدولى والمبادئ الأساسية التى تحكم العلاقات الدولية. ورغم التجاوزات الإيرانية فى الجزر العربية الثلاث فإن الإمارات العربية لم تلجأ إلى التصعيد فى الموقف ولم تتح للجال لى طرف آخر للتدخل أو للتوسط معتبرة أن قضايا الجوار يجب أن تحل عن طريق المباحثات الثنائية، وعدم ترك الفرصة للآخرين للولوج فى هذه القضية بأى شكل من الأشكال ولاى هدف من الأهداف. أى أن الإمارات العربية رغم الاستفزات لم تصعد الموقف رغم قدرتها عربيا وعالميا على ذلك، لأن التصعيد أسلوب لا ينسجم مع سياستها فى التعامل مع دول الجوار، والإمارات العربية فى ذات الوقت متمسكة بموقفها المبدئى لاتتنازل عن حقها الوطنى القومى فى أرضها ومياهها، جاهدة فى سعيها بكل الوسائل السلمية والدبلوماسية لاسترداد حقها المختص، وهو حق مشروع تكفله كل القوانين والشرائع السماوية والوضعية، وكان الأمل ولا رال فى أن يضع الساسة الإيرانيون حدا لتلك الاستفزات، مقابل موقف الإمارات التى تتعامل بوعى واقتدار واسع، تتعامل بعقلانية وحرص على مبادئ حسن الجوار والأخوة الإسلامية، مستخلدة من ضبط النفس منهجا وتوجها لإعطاء مهلة من الوقت لكى تؤتى الجهود الدبلوماسية العربية والدولية ثمارها فى إقناع إيران بالجلوس إلى طاولة المفاوضات لحل ذلك النزاع بالكامل. أما الكيانات العربية وعلى امتداد رقعة الوطن الكبير فإن شأنها بالمطالبة بالجزر العربية الثلاث شأن الإمارات، باعتبار أن الجزر عربية تخص الوطن العربى كله وتخص الأمة العربية بأسرها تماما^(١) كما تخص الإمارات.

ذكرت صحيفة الوطن الكويتية الصادرة بتاريخ ٢٥/٨/١٩٩٢ قولها بأنه: منع مسؤولون إيرانيون على جزيرة أبو موسى التابعة للإمارات والتى تحتلها قوات إيرانية، سفينة الركاب الإماراتية «خاطر» التى تقل أكثر من مائة من المدرسين والمدرسات وأفراد

١ - أحمد التدمرى - للرجع السابق ص ١٧.



عائلاتهم من الرسو في ميناء جزيرة أبو موسى التي توجهوا إليها استعداداً لبداية العام الدراسي الجديد. وقام المسؤولون الإيرانيون بقطع مراسي الباخرة عند محاولة رسوها بالميناء ولم يسمحوا لأى من ركاب السفينة بالتزول منها. وذكر هؤلاء المدرسون والمدرسات أنه بعد محاولات مضنية وفاشلة استمرت ثلاثة أيام بكاملها عادت السفينة إلى ميناء خالد بالشارقة بجميع ركابها. وكان هؤلاء المدرسون والمدرسات فى طريقهم إلى الجزيرة لاستئناف عملهم هناك بالمدرستين التابعتين لوزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة وذلك استعداداً لبداية العام الدراسي الجديد. وقام المسؤولون الإيرانيون بقطع مراسي الباخرة عند محاولة رسوها بالميناء ولم يسمحوا لأى من ركاب السفينة بالتزول منها. وذكر هؤلاء المدرسون والمدرسات أنه بعد محاولات مضنية وفاشلة استمرت ثلاث أيام بكاملها عادت السفينة إلى ميناء خالد بالشارقة بجميع ركابها وكان هؤلاء المدرسون والمدرسات فى طريقهم إلى الجزيرة لاستئناف عملهم هناك بالمدرستين التابعتين لوزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة وذلك استعداداً لبدء العام الدراسي الجديد. وقد شهدت الجزيرة خلال الأسبوع الأخير من شهر مارس ١٩٩٢ مواجهات إيرانية تمثلت فى مراجعة الهويات التى يحملها المواطنون من أبناء الإمارات والمقيمون فى هذه الجزيرة لفصلهم عن الإيرانيين الذى انتقلوا إلى الجزيرة منذ احتلالهم. وتبلغ مساحة جزيرة أبو موسى ٨٥ كيلو متراً مربعاً وتقع على بعد ٤٣ كيلو متراً من سواحل الإمارات و٦٧ كيلو متراً من سواحل إيران^(١).

أكد السيد مرتضى سرمدى المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية أن سلطات بلاده لم تسئ استقبال الركاب الذين كانوا على متن السفينة التى رست فى ميناء جزيرة «أبو موسى» قادمة من إمارة «الشارقة» فى الإمارات العربية المتحدة. وقال سرمدى فى تصريح أذاعته وكالة الأنباء الإيرانية يوم ٢٥/٨/١٩٩٢ أن دخول مسافرين أجانب لجزيرة «أبو موسى» يجب أن يتسجم مع الاجراءات المتفق عليها بين إيران والشارقة. وذكر أن هذه الإجراءات توجب على السفن التى تصل إلى الجزيرة الحصول على تفويض للدخول إلى مياه الجزيرة الاقليمية كما توجب على المسافرين الأجانب الذين يريدون الدخول للجزيرة الحصول على تأشيرات دخول من السلطات الإيرانية^(٢).

١ - جريدة الوطن الكويتية ٢٥/٨/١٩٩٢.

٢ - جريدة الشرق - ٢٦/٨/١٩٩٢.



تساءلت جريدة الخليج بقولها:

ما الذى تريده إيران بالضبط من وراء تصرفات مسؤوليها فى جزيرة «أبو موسى»؟ قبل أشهر ، وتحديدا فى مارس الماضى عمدت إلى مضايقة مواطنى الإمارات المقيمين فى الجزيرة والموظفين العاملين فيها، فأبعدت بعضهم وربطت بقاء بعضهم الآخر بقيود وشروط، واركتبت تجاوزات فى الجزيرة. ووقتها مارست الإمارات العربية أعلى درجات ضبط النفس حرصا منها على احتواء ما بدا أنه بؤادر أزمة، وذهبت وفود إلى طهران، وجاءت وفود منها، وتوقعنا أن تطوى هذه الصفحة إلى أن يأتى الوقت الذى يحسم فيه أمر الجزر المختلة بالحوار والوسائل السلمية. لكن التوقع المبني على النيات الحسنة شيء، والواقع شيء آخر، فقد فاجأتنا إيران يوم السبت الماضى بتكرار مافعلته فى أبريل الماضى ومنعت الأساتذة وعائلاتهم من الوصول إلى الجزيرة، بل ولم تسمح لهم بالنزول من السفينة التى تقلهم، وظلوا فى مياه الخليج ثلاثة أيام ينتظرون موقفا إيرانيا مغايرا، لكن ذلك لم يحدث^(١).

يشير هذا التصرف الإيرانى أسئلة عديدة، ويبحث فى النفس ذكريات مريرة دونها فى صفحات العلاقات العربية - الإيرانية الشاه البائد الذى حاول فرض الهيمنة على المنطقة بممارسة أحلامه التوسعية فى أرجائها. ومن المؤسف أن نشهد اليوم فى جزيرة أبو موسى تجاوزات على حقوق الإمارات العربية ومواطنيها من نمط التجاوزات نفسها التى عرفناها أيام الشاه. إن الوضع فى جزيرة أبو موسى محكوم باتفاقية مهورية بتوقيعات وزير خارجيتى إيران وبريطانيا وحاكم الشارقة آنذاك للرحوم خالد بن محمد. ونعلم تماما أن هذه الاتفاقية كانت «اتفاقية أمر واقع»، فقد جاءت نتيجة تسوية ظالمة تواطأت فيها بريطانيا مع الشاه وفرضت على الشارقة فى لحظة تاريخية اتسمت توازناتها الاقليمية بالهشاشة، واتسم الوضع العربى بالضعف من جراء هزيمة يونيو ١٩٦٧ العسكرية. هذه الاتفاقية تحدد حقوق الطرفين فى الجزيرة وفى مياهها الاقليمية فلماذا لا يلتزم إيران بها؟ وما الذى ترمى إليه من وراء ممارسات تشير إلى التحلل من الالتزام؟ لقد أكد وزير خارجية إيران خلال زيارته إلى الكويت فى أبريل ١٩٩٢، أن بلاده ملتزمة بالاتفاقية حول أبو موسى والمطلوب من إيران أن تضع هذا التأكيد موضع التطبيق. ولعل المسؤولين فى إيران يدركون أن مستقبل علاقاتهم مع الإمارات العربية لن يستقيم، إذا لم تكن العلاقات مبنية، فى الممارسة قبل القول، على الاعتراف بالحقوق والمصالح، وعلى عدم



التدخل في شؤون الغير، وهذا الذي نشهده في أبو موسى هو تجاوز على حقوق الإمارات العربية وشعبها. نأمل من حكومة الجمهورية الإسلامية في إيران، إذا كانت فعلا حريصة على الأمن والاستقرار في المنطقة وعلى تنمية العلاقات مع الإمارات العربية وشعبها، المبادرة إلى تصحيح الوضع الناجم عن تصرفات مسؤوليها في أبو موسى، ويكفي منطقتنا ماتشهده من بؤر توتر مشتعلة^(١).

قالت صحيفة «النهار» البيروتية:

تجدد التوتر بين الإمارات العربية المتحدة وإيران في شأن جزيرة أبو موسى التي يطالب بها البلدان، بعد إعلان السلطات الإيرانية رفضها السماح بعودة مدرسين عرب وعائلاتهم إلى الجزيرة. وأفادت شرطة الشارقة أن ١٠٤ أشخاص عادوا إلى مرفأ الإمارة بعد الرفض الإيراني. وصرح الملازم في الشرطة سليم مقرب أن هؤلاء «أمضوا ثلاثة أيام في البحر وهم يحاولون النزول في «أبو موسى»، لكن الإيرانيين رفضوا. وقد عوملوا معاملة سيئة ووصل الإيرانيون إلى حد التهديد بإغراق السفينة» ولاحظ «إنها المرة الأولى يفعل الإيرانيون ذلك وأنا مندهشون لأنهم لم يعطوا أى إيضاح. ونحن نتنظر الآن نتائج الاتصالات الدبلوماسية». في شأن تقاسم الجزيرة. وتؤكد الشارقة، وهي الإمارة الثالثة من حيث الأهمية في اتحاد الإمارات العربية، أن الجزيرة تعود إليها ولكنها أجبرت على توقيع الاتفاق. وفي أبريل ١٩٩٢ جاء في تقارير صحافية أن إيران «أنجزت ضم أبو موسى» وأغلقت المدرسة العربية في الجزيرة ومركز الشرطة التابع لسلطة الإمارات وبدأت طرد مواطني الإمارات العربية منها الأمر الذي نفته طهران. وأكد الملازم مقرب أن «الإيرانيين سيطروا على كل الجزيرة» منذ حرب الخليج الثانية مطلع ١٩٩١. ويعيش نحو ٧٠٠ شخص في الجزيرة التي تبلغ مساحتها ٦٥ كيلو مترا مربعا ورفضت سفارة إيران في أبوظبي التعليق على الحادث، لكن مقرب قال أمل «في التوصل إلى حل عبر الاتصالات الدبلوماسية. وفي طهران نفت إيران رواية الشارقة عن الركاب وإساءة معاملتهم. وقالت وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء «إننا» الإيرانية أن هذه الاتهامات «لأساس لها وغالبية الركاب أساتذة فلسطينيون وسوريون ومصريون وأرمنيون ترافقهم عائلاتهم وبينهم أيضا عشرة مواطنين من الإمارات العربية. وكانوا قد غادروا الشارقة السبت الماضي ووصلوا إلى أبو موسى بعد سفر ساعتين يرافقههم الملازم مقرب وحاكم الجزيرة. وأوضح قائد الشرطة في الشارقة العقيد محمد خليفة أد



السلطات الإيرانية طلبت أن يحمل الركاب تأشيرته دخول وهذا الأمر غير مقبول بالنسبة إلى الشارقة لأن الجزيرة جزء من أراضي الإمارات ولدينا اتفاق مع الإيرانيين. وكان العقيد خليفة يشير إلى اتفاق موقع بين إمارة الشارقة وشاه إيران عام ١٩٧١ من الصحة على الإطلاق»^(١).

أقرت بأن السلطات الإيرانية في أبو موسى اعترضت السفينة الآتية من الشارقة وأنها أعادت الركاب إلى الإمارات العربية الاثنى عشر لكن الركاب لم يكونوا من رعايا كيانات الخليج» وكان عليهم «بموجب الاتفاقات المبرمة بين إيران والشارقة» أن يحصلوا على تأشيرات دخول تمنحها السلطات في الجزيرة. وأضافت «أن الركاب حصلوا على مساعدة ودية من السلطات الإيرانية في الجزيرة» التي أمنت لهم خصوصاً الغذاء. ولح الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية الذي نقلت «أرنا» تصريحاته إلى أنه يخشى أن تسوء الصيغة التي روت فيها الشارقة الوقائع إلى العلاقات الطيبة بين إيران والإمارات العربية. وتؤكد طهران أن بريطانيا السلطة الاستعمارية السابقة في منطقة الخليج العربي تخلت لها عن جزيرة أبو موسى وجزيرتي طناب الكبرى وطناب الصغرى التي كان الجيش الإيراني يحتلها كلها لدى حصول الإمارات العربية على استقلالها عام ١٩٧١. فيما تقول مصادر دبلوماسية غربية في طهران أن الاتفاق الإيراني - البريطاني الذي ظل سرياً لايت في وضوح مسألة السيادة على الجزيرة، لكنه يسمح للجيش الإيراني ولرعايا الإمارات العربية بالبقاء فيها في آن»^(٢).

ذكرت صحيفة «البيرق» اللبنانية قولها:

برر النزاع بين الإمارات وإيران حول ملكية جزيرة «أبو موسى» مرة أخرى إذ اتهمت الإمارات القوات الإيرانية الموجودة في الجزيرة بمنع مجموعة من المدرسين الإماراتيين من الدخول إلى مرفأ في الجزيرة كعادتهم في كل عام. ويعود الخلاف على الجزيرة إلى الوقت الذي أعلنت فيه بريطانيا الجلاء من شرقي السويس العام ١٩٧٠ إذ عمد شاه إيران إلى ادعاء السيادة على الجزيرة، ثم إلى احتلالها عسكرياً مع جزيرتي طناب الكبرى وطناب الصغرى المجاورتين لها في الخليج العربي. وكانت الحكومة البريطانية قد توسطت آنذاك، للتوصل إلى اتفاقية بين إمارة الشارقة وإيران مما سمح

١ - جريدة النهار - البيروتية - ٢٦/٨/١٩٩٢.

٢ - جريدة النهار - البيروتية - ٢٦/٨/١٩٩٢.



للطرفين بالإبقاء على وجودهما في جزيرة أبو موسى واشتراكهما في عائدات النفط حيث آبار نفطية في الجزيرة وفي المياه المحيطة بها. وبدا في ذلك الوقت أن هذه الاتفاقية تنفذ دونما عائق بغض النظر عن عدة حوادث وقعت في شهر أبريل ١٩٩٢ فأصدرت السلطات الإيرانية آنذاك أوامرها إلى ٧٠٠ من مواطني الإمارات ورعاياها بمغادرة الجزيرة أو التقدم بطلب إذن من السلطات الإيرانية للإبقاء فيها. وعقدت عدة جولات من المحادثات بين مسؤولين في الإمارات ومسؤولين إيرانيين. غير أنه لم يعلن عن التوصل إلى حل يرضى الجانبين^(١).

وقد أبلغت سلطات الشارقة مراسلي الصحف المحليين في ميناء «خالد» بالحدث وأجيز للمراسلين الصحفيين التحدث إلى مدرسين لم يسمح لهم بالرسو في جزيرة أبو موسى إذ استقل أكثر من مائة مدرس مع أفراد أسرهم السفينة المسماة «الخاطر» في رحلة استغرقت ساعتين إلى الجزيرة. وتقول الإمارات العربية أن السلطات الإيرانية حالت بين السفينة ورسوها في الميناء وذكرت السلطات الإيرانية أنه أصبح يتوجب الآن على المسافرين الذين يريدون مغادرة السفينة أن يكونوا حاصلين على تأشيرات إقامة أو تأشيرات، دخول من السلطات الإيرانية. وذكر مسؤولون في إمارة بأنهم لا يمكن أن يقبلوا بهذه المطالب لأن جزيرة أبو موسى أرض تابعة لدولة الإمارات العربية ونشرت صحف الإمارات العربية مقالات على صفحاتها الأولى تناولت فيها المحنة التي يعاني منها المسافرون على متن سفينة «الخاطر» بينما كانت تبذل المحاولات لحل هذه القضية. وجرى، وفقاً لبعض المصادر، اتصالات على مستوى عال بين الشارقة والحكومة الاتحادية في أبوظبي وقد يتطور الموقف ليتحول إلى انتهاك لسيادة الإمارات العربية على الجزيرة. وقد اشتهرت جزيرة أبو موسى خلال الحرب العراقية - الإيرانية بأنها كانت قاعدة ينطلق منها حراس الثورة الإيرانيون لشن هجمات خاطفة من على متن زوارق سريعة على السفن التجارية التي كانت تعبر المناطق السفلى من الخليج العربي. واستادا إلى مصادر دبلوماسية فإن الإيرانيون عززوا منذ الحرب العراقية - الإيرانية وجودهم العسكري في جزيرة أبو موسى^(٢).

قالت صحيفة الفجر بأنه في الوقت الذي أعلنت فيه بريطانيا عن نيتها في الانسحاب من شرقى السويس عام ١٩٧٠ تقدم شاه إيران بمطالب حقوق السيادة

١ - جريدة البيروق اللبنانية ٢٧/٨/١٩٩٢.

٢ - نفس المرجع.



الإيرانية على جزيرة أبو موسى. وكانت الحكومة البريطانية قد توسّطت حينذاك من أجل التوصل إلى اتفاقية بين الشارقة وإيران مما سمح للطرفين بالإبقاء على وجودهما في جزيرة أبو موسى واشترآكهما في عائدات النفط حيث توجد في الجزيرة آبار للنفط وبدأ في ذلك الوقت أن هذه الاتفاقية تنفذ دون عائق بغض النظر عن عدة حوادث وقعت في شهر أبريل ١٩٩٢ عندئذ أصدرت السلطات الإيرانية أوامرها إلى سبعمائة من مواطني الإمارات العربية ورعاياها بمغادرة الجزيرة أو التقدم بطلب إذن من السلطات الإيرانية وعقدت عدة جولات من المباحثات بين المسؤولين في الإمارات العربية والمسؤولين الإيرانيين غير أنه لم يعلن عن توصل الجانبين إلى حل يرضى الطرفين. وقد أبلغت سلطات الشارقة مراسلي الصحف المحلية في ميناء خالد بالحادث وسمح للمراسلين الصحفيين بالتحدث إلى مدرسين لم يسمح لهم بالرسم في جزيرة أبو موسى إذ استقل أكثر من مائة مدرس مع أفراد عائلاتهم السفينة المسماة «الخاطر» في رحلة استغرقت ساعتين إلى جزيرة أبو موسى. تقول الإمارات العربية أن السلطات الإيرانية حالت بين السفينة وبين رسوها في الميناء وذكرت السلطات الإيرانية أنه يجب على المسافرين الذين يريدون مغادرة السفينة أن يكونوا حاصلين على تأشيرات إقامة أو تأشيرات دخول من السلطات الإيرانية. وذكر الرائد محمد خليفة الملا المدير العام لشرطة الشارقة بأن سلطات الشارقة لا يمكن أن تقبل بهذه المطالب لأن جزيرة أبو موسى أرض تابعة للإمارات العربية. ونشرت صحف الإمارات العربية مقالات على صفحاتها الأولى تناولت فيها المحنة التي يعاني منها المسافرون على متن سفينة «الخاطر» بينما تبذل المحاولات لحل هذه القضية^(١).

أما جريدة القبس فقالت بأنه: أكد بعض المقيمين في جزيرة أبو موسى أنهم منعوا أخيراً من العودة إلى منازلهم، وأن إيران بنت قاعدة عسكرية في هذه الجزيرة الصغيرة الواقعة إلى شرق الخليج العربي واستولت بشكل كامل عليها. وصرح هؤلاء المقيمون الذين اضطروا للرجوع إلى الشارقة بعد أن أمضوا ثلاثة أيام في البحر محاولين عبثاً العودة إلى أبو موسى أن الإيرانيين يضايقون السبعمائة عربي الذين يعيشون في الجزيرة بغية دفعهم إلى الرحيل. وقد طردت السلطات الإيرانية في أبو موسى هؤلاء الأشخاص من رجال ونساء وأطفال الذين يتجاوز عددهم المائة وينحدرون من الإمارات العربية



والأردن وسوريا ومصر إضافة إلى فلسطين لعدم حصولهم على تأشيرات دخول إيرانية. وتجمع هؤلاء فى بهو مركز الشرطة فى الشارقة ثالث الإمارات أهمية فى الإمارات ينتظرون إشارة للعودة إلى أبو موسى من السلطات الإماراتية التى لم تصدر حتى يوم الجمعة أى رد فعل رسمى على هذا الحادث الذى وقع. وصرح ملازم الشرطة فى الشارقة سليم مقرب أن «لإيران الآن قاعدة عسكرية فى الجزيرة مجهزة بمروحيات وآليات عسكرية وزورق سريعة». وفى الجزيرة الواقعة بالقرب من مضيق هرمز الاستراتيجى وحدة شرطة عربية ومركز رياضى ومدرسة تضم مئتين تلميذ ومولدان للكهرباء ومصنع صغير لتحلية مياه البحر، جميعها يتمويل من الشارقة^(١).

أبرزت صحيفة نمساوية واسعة الانتشار الخطر الذى يشكله النزاع بين إيران والإمارات العربية على جزيرة أبو موسى وجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى بالنسبة إلى الأمن والاستقرار فى منطقة الخليج. وتساءلت صحيفة - دى بريس - فى تقرير لها نشرته فى ١٦/٩/١٩٩٢ عن هذا النزاع وعن الموقف الذى ستتخذه الولايات المتحدة والأمم المتحدة من هذا النزاع. وحاولت الصحيفة فى تقريرها الرد على هذا التساؤل بالإشارة إلى أن الولايات المتحدة «القوة الحامية للمصالح العربية فى الخليج» «لن تسمح لنفسها بالبقاء بشكل مستمر فى وضع مواجهة مع إيران التى تكتسب أهمية اقتصادية بحوالى ٦٠ مليون نسمة. وأكدت الصحيفة أن حكومة طهران قد أقدمت فى أبريل ١٩٩٢ على خرق اتفاقية سابقة كان نظام الشاه السابق قد أبرمها مع الشارقة عند احتلاله للجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة تقضى باستخدام جزيرة أبو موسى الهامة استراتيجياً من الجانبين حيث أن إيران تدير الجزيرة «أمنياً» فى حين تعود إدارة الجزيرة المدنية إلى الشارقة، وقالت أن الرئيس الإيرانى هاشمى رافسنجاني قام فى فبراير ١٩٩٢ بزيارة سرية للجزيرة أعلن خلالها أن أبو موسى أصبحت الخط الأمامى للدفاع الإيرانى وأن الجزيرة المحتلة أصبحت بذلك جزءاً من أراضى إيران حسب سياسة طهران الجديدة. وقالت الصحيفة النمساوية أن عملية الضم الإيرانية للجزيرة إلى جانب احتلال طنب الكبرى وطنب الصغرى منذ عام ١٩٧١ فى عهد الشاه السابق قد بلغت أوجها عندما قامت القوات الإيرانية المربطة فى أبو موسى بطرد السكان العرب ومنع باخرة



كانت نقل ٢٠٠ مواطنا إماراتيا وعربيا من بينهم حاكم الجزيرة الإماراتي من الدخول إلى الجزيرة^(١).

وأشارت الصحيفة إلى أن سفير إيران لدى الأمم المتحدة كمال خرازاني قد ألح بوضوح خلال قمة عدم الإنحياز الأخيرة في أندونيسيا في مطلع هذا الشهر أن إيران ستعيد النظر في الاتفاقية المبرمة مع الشارقة منذ ٢٠ عاما أو في ضم جزيرة أبو موسى بقرار إيراني. وأوضحت الصحيفة أن إقدام إيران على تفجير هذا النزاع في الخليج العربي في هذا الظرف بالذات يجسد «مدى ثقة رفسنجاني وجماعته في طهران» في أن إيران تطالب بدور القوة العظمى الإقليمية في المنطقة. وتنوى إيران - طبقا للصحيفة - تحويل أبو موسى إلى قاعدة عسكرية بحرية للغواصات التي تسعى إلى الحصول عليها وخاصة من روسيا وبعض الدول الأوروبية الشرقية التي تقدمت بعروض بهذا الشأن لحكومة طهران.

وأبرزت الصحيفة في هذا السياق أيضا أهمية الدورة الأخيرة العادية الـ ٩٨ لوزراء خارجية الدول العربية في القاهرة وإصدار أول قرار جماعي عربي يؤكد التضامن العربي في قضية عربية منذ حرب الخليج الثانية. وقالت الصحيفة النمساوية أن المستفيد الرئيسي من النزاع الجديد بين إيران والإمارات العربية والتضامن العربي الجديد من الإمارات العربية هو نظام بغداد الذي يأمل في الخروج بذلك من العزلة في العالم العربي وأكدت أن صدام حسين يحاول استغلال الوضع وتخويف العرب بالأطماع الإيرانية الجديدة، لمنع تقسيم العراق وإقناع العرب بخطورة هذا التقسيم^(٢).

نسبت رويتر إلى دبلوماسيين من مجلس التعاون قولهم أن إيران قامت فعليا بضم جزيرة خليجية صغيرة كانت تشترك في السيطرة عليها مع الإمارات العربية طوال العشرين عاما الماضية. وقال الدبلوماسيون أن طهران ترفض التوصل إلى حل وسط بشأن جزيرة أبو موسى التي تقع في منتصف المسافة بين الإمارات العربية والساحل الإيراني، وكانت الشرطة الإيرانية في جزيرة أبو موسى التي تشترك مع الشارقة في السيطرة عليها قد أعادت عبارة تحمل مسافرين بعد أن احتجزتها في الميناء لمدة ثلاثة أيام. وهذه هي المرة الأولى التي يحدث فيها تدخل في حركة المرور المدنية منذ السماح بدخول إيرانيين إلى الجزيرة في عام ١٩٧١ بموجب اتفاق تفاوضت عليه بريطانيا التي كانت مسؤولة آنذاك عن العلاقات الخارجية لسبع إمارات شكلت فيما بعد الإمارات

١ - جريدة السياسة ١٧/٩/١٩٩٢.

٢ - جريدة السياسة ١٧/٩/١٩٩٢.



العربية. وقال دبلوماسي أنه ضم تدريجي وهو يدخل فيما يبدو مراحلها النهائية. وقالت إيران يوم ٢٥ أغسطس ١٩٩٢ أن جزيرة أبو موسى هي جزيرة إيرانية وأن لها الحق في السيطرة على دخول الأجانب. وامتنعت الإمارات العربية عن الرد على أعمال إيران واكتفت بإصدار بيانات تحدثت عن مخنة ١٠٤ مسافر كانوا على ظهر العبارة ومن بين هؤلاء يوجد نحو ١٢ مسافرا من مواطني الإمارات. وقالت إيران إن سكان الشارقة في جزيرة أبو موسى لهم حرية دخول الجزيرة ومغادرتها حسب رغبتهم لكن الآخرين يحتاجون إلى تصاريح إيرانية. وقال الدبلوماسيون أن الاتصالات مع طهران منذ إعادة العبارة يوم ٢٤ أغسطس ١٩٩٢ لم تسفر عن نتائج. وقال دبلوماسي أن طهران تتعامل مع الجزيرة على أنها أراضي إيرانية وهي ترفض فيما يبدو الحديث بشأن أي شيء ما لم يتم الاعتراف بسيادتها^(١).

ووصف دبلوماسي عربي هذا التطور بأنه نكسة لجهود تحسين العلاقات بين حكام إيران ومجلس التعاون. ونقل عن سيف المسكري مساعد الأمين العام لمجلس التعاون قوله: مثل هذا السلوك غير المسؤول من المرجح أن ينعكس بشكل سلبي على العلاقات بين مجلس التعاون وإيران، ويخلق جوا من انعدام الثقة والتوتر. والجزيرة المتنازع عليها ليست ذات أهمية اقتصادية كبيرة وتقتسم إيران والشارقة دخل حقل بترولي صغير قبالة سواحلها. وقال دبلوماسيون غربيون أن تحرك طهران جاء على الأرجح نتيجة مخاوف عسكرية واستراتيجية. فجزيرة أبو موسى تقع في منطقة قريبة من خط عبور ناقلات البترول في الخليج العربي. وتعتبر إيران واحدة من أكبر الدول المصدرة للنفط عبر هذا الطريق. وأخطرت حكومة الإمارات العربية الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن عندما قامت الشرطة الإيرانية في شهر إبريل ١٩٩٢ بترحيل عمال أجانب من جزيرة أبو موسى كانوا يعملون في محطة للطاقة ومركز الشرطة ومدرسة الجزيرة. وقام وزير خارجية الإمارات راشد عبدالله في أعقاب هذا الحادث بزيارة طهران إلا أن محادثاته مع رفسنجاني لم تكن مثمرة. وقال دبلوماسيون أنه لم تجر بعد ذلك أية محادثات رسمية أخرى وكانت العبارة التي رفضت الشرطة الإيرانية السماح لها بالرسو في جزيرة أبو موسى تقل في الأساس مدرسين مصريين عائلتين بعد الإجازة الصيفية لترتيب امتحانات مدرسية. واضطر طلاب الشارقة في الجزيرة إلى السفر إلى الشارقة لأداء الامتحانات هناك منذ يومين^(٢).

١ - جريدة السياسة ١٩٩٢/٩/٢.

٢ - جريدة السياسة ١٩٩٢/٩/٢.



منذ أن بدأت إيران التجاور على حقوق الإمارات في جزيرة أبو موسى في مارس ١٩٩٢. صدرت تصريحات رسمية إيرانية مترافقة مع حملة في الإعلام الإيراني تدعى التزام إيران بنصوص الاتفاقية الموقعة حول الجزيرة في نوفمبر ١٩٧١. ففي ١٩ أبريل صرح وزير خارجية إيران على أكبر ولايتي خلال زيارته للكويت قائلا أن إيران تلتزم بما تم التوقيع عليه مع الإمارات العربية. وأن الاتفاق مازال ساريا ولم نخسره. وفي شهر مايو ١٩٩٢ قام وفد من الإمارات العربية برئاسة وزير الخارجية راشد عبدالله بزيارة ل طهران والتقى بالمسؤولين الإيرانيين للبحث في الاجراءات التي اتخذت ضد مواطني وموظفي الإمارات العربية في أبو موسى. وكان مأمولا أن تسفر زيارة الوفد عن تسوية للخلاف وتوقف ممارسات المسؤولين الإيرانيين في الجزيرة. خصوصا وأن الإمارات العربية مارست آنذاك أقصى درجات ضبط النفس إلى الدرجة التي حظرت فيها نشر أية أنباء عن التجاوزات الإيرانية في الجزيرة منعا لتوتير الأجواء وتأكيدا إضافيا على حرص الإمارات العربية على حل هذا الإشكال وديا لكن هذا الحرص لم يقابل من إيران بالمثل. بل أقدم مسؤولو إيران في الجزيرة يوم ٢٤ أغسطس على منع مواطني الإمارات والموظفين العاملين في الجزيرة من مغادرة السفينة التي تقلهم والوصول إلى الجزيرة. وليس هذا فحسب، بل صدرت تعليقات إيرانية رسمية تتضمن ادعاءات لا أساس لها من الصحة. ففي ٢٥ أغسطس ١٩٩٢ نقلت وكالة الأنباء الإيرانية عن الناطق بلسان وزارة الخارجية مرتضى سرمدى قوله أن إيران والشارقة اتفقتا على أن المواطنين الأجانب الذين يرغبون بالذهاب لجزيرة أبو موسى يتوجب عليهم الحصول على تصاريح دخول من سلطة الموانئ الإيرانية. وقد نفى مسؤولون في الشارقة وجود مثل هذا الاتفاق المزعوم. وطالبوا إيران بما يثبت وجوده. وأمس الأول صعدت إيران من الموقف بمنحها نفسها مسؤولية الأمن في كل الجزيرة. وزعمها أن اتفاق ١٩٧١ يخولها هذه المسؤولية. فقد قال كمال خراي ممثل إيران في الأمم المتحدة المشارك في وفد بلاده بمؤتمر عدم الانحياز لوكالة «رويتر» أن منع الشرطة الإيرانية ركاب سفينة من الإمارات من النزول إلى الجزيرة ينبع من حقيقة مسؤولية إيران عن أمن الجزيرة. وقال خراي «موجب اتفاق العام ١٩٧١ فإن الجزيرة مملوكة لإيران والإمارات - الشارقة» وأضاف «لكن إيران مسؤولة عن الأمن». والواقع أن أقوال خراي هذه لا تستند إلى أي أساس من الصحة وتشير إلى اتجاه للاستيلاء على الجزيرة بأكملها^(١).



فمذكرة «الترتيبات» الموقعة في نوفمبر ١٩٧١ بين إيران والشارقة والمضمونة من الحكومة البريطانية لا تتضمن أية بنود تحدد مصير الجزيرة والسيادة عليها. حيث تركت هذه المسألة الاساسية للحل والحسم مستقبلا. وفى المراسلات عام ١٩٧١ بين حكومة الشارقة والحكومتين البريطانية والإيرانية وبين شركة النفط العاملة فى المنطقة وشركة النفط الإيرانية فى شأن جزيرة أبو موسى تأكيدات على أن مايجرى الحديث عنه هو ترتيبات Arrangments وليس اتفاقية تقرر مصير الجزيرة.

قبلت إيران هذه الترتيبات فى الرسالة الموجهة بتاريخ ٢٥ نوفمبر ١٩٧١ من وزير خارجية إيران آنذاك عباس على خلتعبرى إلى وزير خارجية بريطانيا إليك دوجلاس هوم. قال خلتعبرى فى رسالته «أؤكد أن حكومتى قبلت الترتيبات فى شأن «أبو موسى» كما جاءت فى النص المرفق مع رسالتكم بتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٩٧١ ورافق صورة عن مذكرة التفاهم التى تتضمن الترتيبات المشار إليها». ماهى نصوص الترتيبات التى تم الاتفاق عليها بين حاكم الشارقة السابق المرحوم الشيخ خالد بن محمد والحكومة الإيرانية بضمن الحكومة البريطانية؟ تتضمن الترتيبات مقدمة و٦ بنود.

ويبدون الدخول فى شرح الظروف التى أجبرت الشارقة على قبول هذه الترتيبات فى العام ١٩٧١. فالواضح أن الشارقة حافظت على حقها فى المطالبة باستعادة الجزيرة كاملة ولديها مايبث ملكيتها للجزيرة، والواضح أيضا أن الوضع الايرانى فى الجزيرة هو وضع قوة احتلال كما تنص مذكرة الترتيبات على ذلك. على أى الأحوال اذا اكتفيتنا بالاحتمك الى نصوص مذكرة الترتيبات التى تنظم الوضع فى الجزيرة منذ نوفمبر ١٩٧١، فإن للمذكرة فى الفقرة (٢ - ب) تعترف للشارقة بحق ممارسة الصلاحيات كاملة على أنحاء الجزيرة التى لا تتواجد فيها القوات الإيرانية المحتلة والتى تحدت على خريطة الجزيرة المرفقة بمذكرة الترتيبات. وهذا النص الصريح يسقط المزاعم الايرانية فى شأن مسؤولية الأمن على الجزيرة، وفى شأن دخول مواطنى دول ثالثة إلى الجزء التابع للشارقة، فالقوانين التى تنظم وجود هؤلاء فى الإمارات العربية المتحدة تسرى على وجودهم فى جزء الجزيرة التابع للإمارات. وما دامت مذكرة الترتيبات قد أقرت ممارسة الشارقة لصلاحياتها على الجزء التابع لها فى الجزيرة فإن من ضمن هذه الصلاحيات مسؤولية الأمن فى هذا الجزء، والحق فى إدارته بالطريقة التى تراها الإمارات محققة لمصالحها ومصالح مواطنيها. وليس لإيران أن تقرر ما الذى تفعله الامارات العربية فى الجزء التابع لها من الجزيرة^(١).



إيران تسعى لسيطرة نفطية مطلقة بعد السيطرة الاستراتيجية

منع المدرسين والمدرسات تم في سياق سلسلة من الاجراءات الادارية والعسكرية التي بدأتها إيران في الجزيرة مع عام ١٩٨٠ يهدف إلى ترحيل أهالي الجزيرة، أي بعد عام من سقوط الشاه، وتوجت بزيارة مفاجئة قام بها رئيس الجمهورية الإيرانية هاشمي رافسنجاني إلى الجزيرة في مارس ١٩٩٢ تلتها مباشرة سلسلة من الاجراءات الادارية التي اعتبرت استفزازية وغير مبررة. ومن هذه الاجراءات أن مواطني الجزيرة الأصليين وعددهم حوالي ٧٠٠ شخص من أبناء الإمارات وحوالي ٤٠٠ شخص من العرب والعمال الآسيويين التابعين إداريا للشارقة أو الحكومة الاتحادية، لم يعد مسموحا لهم التجول في الجزيرة إلا ضمن كيلو متر مربع واحد يشكل المنطقة الجغرافية التي يتواجد فيها السكان العرب ومرافق الخدمات الحكومية الخاصة بهم وتشمل المخفر والمدرسة والعيادة الصحية. وأصبحت السلطات الإيرانية العسكرية في الجزيرة تقوم بمنع سفن الصيد والطرادات من الصيد بحرية كما الحال في السابق، حيث أصبحت تقيد تلك الحركة بسلسلة من الاجراءات الادارية والأمنية، بما في ذلك الاستيلاء على الطرادات والسفن وفرض غرامات تصل في بعض الأحيان إلى حوالي ٥٠٠٠ درهم. وأكثر من ذلك، فإن السلطات الإيرانية بدأت تمنح أصحاب هذه السفن التي يشكل صيد الأسماك مهنتهم الوحيدة ومصدر رزقهم الأول من إرسال صيدهم إلى الشارقة لبيعه هناك^(١).

وقامت هذه السلطات أيضا بعمليات بوليسية مختلفة من بينها الإقدام على سجن عدد من مواطني الجزيرة في الحمامات، والقيام بضرب بعضهم مما طال في إحدى المرات ابنة رئيس المخفر الإماراتي. ووسعت السلطات العسكرية الإيرانية نقاط تمركزها في الشريط الغربي من الجزيرة التي تبلغ مساحتها ٣٢ كم^٢، وفي نطاق هذا التوسيع قامت ببناء قرية إيرانية نموذجية وأقامت نقاطا عسكرية في المنطقة العربية من الجزيرة، واحتلت مواقع في منطقة مناجم الحديد في الجزء الشرقي من الجزيرة، ومنع في مابعد العرب من استثمار الحديد فيه. وإذا كانت سلسلة الاجراءات الادارية والعسكرية الإيرانية التي بدأت منذ ما يزيد على ١٠ سنوات وبشكل متدرج قد أدت إلى تقليص الوجود العربي، وإلى قضم مستمر في الأراضي التي يتواجد فيها العرب، فإن ماتم في عام ١٩٩٢ وبالتحديد بعد زيارة الرئيس الإيراني للجزيرة كان محاولة أخيرة من إيران لفرض سيادتها القانونية



والسيامية على الجزيرة والبلد بتصفية الوجود العربى فيها كليا . وقيل أيضا أن السلطات عرضت على أبناء الجزيرة التجنس بالجنسية الإيرانية «لتجنب القيود الأمنية والإدارية على الدخول والخروج من الجزيرة» وبالطبع فإن هذا العرض قوبل بالرفض التام خاصة وأن لمعظم سكان الجزيرة مصالح وأقارب فى الشارقة وباقى أجزاء الإمارات العربية . وطبقًا لما يقوله المدرسون فى الجزيرة فإن السلطات الإيرانية وجدت أن أفضل وسيلة لتهجير السكان بعد أن أعيتها الحيلة ، هى هدم العمود الفقري الذى يضمن استمرار إقامة المواطنين فى الجزيرة وهو التعليم . رغم أن جزيرة أبو موسى التى احتلتها إيران إلى جانب جزيرتى طنب الكبرى والصغرى عام ١٩٧١ وقبل قليل من انسحاب بريطانيا، وإعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، قد مثلت لإيران أهمية استراتيجية، فى وقت كان شاه إيران يسعى لفرض هيمنته على المنطقة والقيام بدور الشرطى الحارس فيها، إلا أن التصعيد الإيراني الأخير لم يكن هدفه الأهمية الاستراتيجية للجزيرة، فقد تحقق هذا الهدف واقعيًا من خلال الوجود العسكرى الإيرانى فيها، ومن خلال تكثيف هذا الوجود وزيادته خاصة فى العقد الماضى . أما الهدف الجديد الذى تسمى إليه إيران، فهو التحلل من آخر بنود الاتفاق الذى يقضى باقتسام النفط الذى يتم اكتشافه فى الجزيرة وحولها بين إيران والشارقة مناصفة^(١).

المشكلة التى يمثلها النفط هنا أنه يشكل مصدرا مهما لدخل إمارة الشارقة، كما أن الامكانيات الواعدة لاكتشاف النفط سواء فى الجزيرة نفسها أو حولها امكانيات كبيرة، مما يحرم الشارقة من دخل نفطى محتمل، كما يعطى لإيران فرصة زيادة الكميات النفطية التى تحصل عليها من المنطقة . وعلى خلال ردة الفعل المتتلة والحذرة التى كانت تواجه فيها الإمارات العربية الاجراءات التى كانت تتخذها إيران فى جزيرة أبو موسى، فإن الجولة الأخيرة من التصعيد الإيرانى الذى بدأ فى مارس ١٩٩٢ ووصل إلى ذروته فى نهاية أغسطس، بات المسؤولين فى الإمارات يشعرون بأن طهران قد قطعت الطريق أمام الدبلوماسية الهادئة خاصة بعد فشل الزيارة التى قام بها وزير خارجية الإمارات راشد عبدالله لطهران فى مايو، والتى طلب خلالها من إيران عدم المضى فى اجراءاتها الأمنية والإدارية التى تعنى خلق واقع جديد يغير من الطبيعة القانونية للسيادة فى الجزيرة . ففى ذلك اللقاء، رفضت إيران حتى مجرد قبول التفاوض مع الوزير الاماراتى حول الجزيرة معتبرة «أن هذا الأمر شأن يخص علاقات إيران بإمارة

الشارقة، وينظمه اتفاق بين الجانبين». وقد سبب الموقف الإيراني هذا ضيقا كبيرا للمسؤولين في الامارات العربية ودفع المجلس الأعلى للاتحاد الذي يضم حكام الامارات السبع إلى الاعلان عن «أن الاتفاقات التي أبرمتها أو تبرمها الامارات الاعضاء في الاتحاد تعتبر ملزمة للحكومة الاتحادية ومن مسؤولياتها». وجاء هذا الاعلان بمثابة رد غير مباشر على ما طرحه الجانب الإيراني الذي أصبح وفق هذا الاعلان ملزما بالتفاوض مع الحكومة الاتحادية إذا أراد الوصول إلى تسوية سياسية مقبولة حول وضع الجزيرة. ومنذ تلك اللحظة توقفت المساعي الدبلوماسية إلا أن إيران استمرت مع ذلك في اتخاذ مزيد من الاجراءات التي تؤثر على الوضعية الديموغرافية والاقتصادية والأمنية للجزيرة. وإزاء ذلك فإن المسؤولين في الإمارات العربية وخاصة في إمارة الشارقة وجدوا أن استمرار الحذر والتحفظ في التصدى للاجراءات الإيرانية لم يود إلى النتيجة التي كانت تأملها وهي ضبط التسارع في عمليات تغيير واقع الجزيرة^(١).

ولذلك فإن التصعيد الأخير المتمثل في منع دخول المدرسين والمدرسات إلى الجزيرة ووجه بشكل مختلف على الصعيد الاعلامي حيث تناولته الصحف ووسائل الإعلام بشكل صريح ووجه بعضها اتهامات للحكومة الإيرانية، ومن ذلك ماكتبته جريدة «الحليج» عن تجاوزات إيران ومضايقة مسؤوليها لمواطني الإمارات المقيمين في الجزيرة والموظفين العاملين فيها وقالت الصحيفة أن التصرف الإيراني يثير أسئلة عديدة ويبحث في النفس ذكريات مريرة عن العلاقات العربية الإيرانية أيام حكم الشاه البائد الذي حاول فرض الهيمنة على المنطقة بممارسة أحلامه التوسعية في أرجائها. وأضافت: «ومن المؤسف أن نشهد اليوم في جزيرة أبو موسى تجاوزات على حقوق الإمارات ومواطنيها من نمط التجاوزات نفسها التي عرفناها أيام الشاه. إلى أن الوضع في الجزيرة محكوم باتفاقية متهورة بتوقيعات وزير خارجية إيران وبريطانيا وحاكم الشارقة آنذاك الشيخ خالد بن محمد». ورغم أن الصحيفة انتقدت تلك الاتفاقية وقالت عنها «اتفاقية أمر واقع» جاءت نتيجة تسوية ظالمة بين بريطانيا والشاه وفرضت على الشارقة في لحظة اتسم فيها الوضع العربي بالضعف من جراء هزيمة عام ١٩٦٧، إلا أن الصحيفة قالت أن هذه الاتفاقية تحدد حقوق الطرفين في الجزيرة وفي مياهها الإقليمية. ومع أن تناول أزمة جزيرة أبو موسى من قبل الأجهزة الاعلامية الإماراتية الرسمية والحفاصة بعد خطوة إماراتية متقدمة للتصدي للتصعيد الإيراني إلا أن المراقبين يقولون أن هذه الخطوة قد



تكون متأخرة وغير قادرة على إعادة ما استبدلته إيران طوال عقد كامل فوق أرض الجزيرة. لكن أولئك المراقبين يقولون إن الانتقال بالمواجهة من طور علاقة خاصة ربطت إيران بإمارة الشارقة، ودفعها إلى دائرة العلاقة بين الإمارات وإيران، يعنى إعطاء الأزمة فرصة دبلوماسية وسياسية أفضل، وجعلها من بين الهموم والهواجس التي تطرح في علاقات الإمارات بالدول الأخرى وفي الأطر الإقليمية والدولية التي لها وجود مؤثر فيها^(١).

السيادة للشارقة والبترول مناصفة

نظمت إدارة جزيرة أبو موسى منذ نوفمبر ١٩٧١ وبعد نزول القوات الإيرانية على الجزيرة وقبل الموعد الرسمي لانسحاب القوات البريطانية اتفاقية وقعتها وليام لوس المبعوث الشخصي لوزير خارجية بريطانيا في ذلك الوقت اليك دوغلاس هيوم مع وزير خارجية إيران في ذلك الوقت عباس على خلتبري، وحاكم الشارقة السابق خالد بن محمد. وعوجب هذه الاتفاقية تمارس الشارقة السيادة الفعلية على جزيرة أبو موسى ويكون المواطنون في الجزيرة تحت سلطة واختصاص حكومة الشارقة، ويرفع علم الشارقة على الجزيرة على أن يتم اقتسام دخل البترول إذا تم اكتشافه مناصفة وأن يسمح لإيران بأن تصل قواتها إلى منطقة متفق عليها في الجزيرة بين الطرفين مقابل أن تدفع إيران للشارقة مبلغ مليون ونصف المليون جنيه استرليني ولمدة تسع سنوات. وعوجب نصوص الاتفاقية فإن إيران اعتبرت هذه الاتفاقية منقضية ابتداء من عام ١٩٨٠ وبدأت بخلق واقع سياسي وقانوني وديموغرافي جديد منذ ذلك الوقت. أما إمارة الشارقة فإن المسؤولين فيها يقولون أن مجرد النص على أن إيران تدفع لإيجارا مقابل استغلالها للتسهيلات العسكرية يعد حجة قانونية تؤكد تبعية الجزيرة للإمارة.

تصريحات خرازي محاولة لثنى الإمارات عن قضيتها

اعتبرت أوساط إماراتية التصريحات التي أدلى بها كمال خرازي - مندوب إيران الدائم لدى الأمم المتحدة بشأن الخلاف مع الإمارات حول جزيرة أبو موسى، بمثابة «محاولة إيرانية لاطفاء الزخم المحلي والإقليمي، الذي بدأت تحظى به مشكلة الجزيرة، وإضعاف عزيمة الإمارات لإثارة هذه المسألة في المحافل الإقليمية والدولية». وقالت تلك الأوساط أنه رغم المظهر الإيجابي الذي حاولت أن تغلف به تصريحات المسؤول

١ - مجلة للمجلة - لندن - ٦ - ١٥/٩/١٩٩٢.



الإيراني والتي أشار فيها إلى تمسك إيران باتفاقها الموقع مع الشارقة عام ١٩٧١، إلا أن ذلك التوجه ولا ترجمه حيث أنها ماضية في اتخاذ إجراءات عملية تغيير من الواقع السكاني والوضع القانوني للجزيرة. كذلك فإن تلك التصريحات احتوت على مغالطة للنصوص الواردة في الاتفاقية المعقودة مع الشارقة، من حيث أنها جعلت مسؤولية الأمن في الجزيرة مسؤولية إيرانية، وهو أمر تقول المصادر الإماراتية المسؤولة «إنه لا يستند إلى أى أساس قانوني أو سياسى وإنما يعد بمثابة اتجاه إيراني للسيطرة والاستيلاء على الجزيرة بكاملها. وطبقا لبعض المصادر الإماراتية فإن إيران تحاول تسويق إدعاء مفاده أن إجراءاتها في جزيرة أبو موسى تستهدف قطع الطريق أمام الإمارات لمنح تسهيلات للدول الغربية في الجزيرة، وذلك بعد أن وقعت تلك الدول اتفاقيات دفاعية مع عدد من دول المنطقة. الإمارات العربية لم تفكر بمثل هذا الاجراء في أصعب الأوقات حينما كانت الحرب العراقية الإيرانية على أشدها وحينما كانت حرب ناقلات النفط مشتعلة، وكانت إيران في موقف عسكرى وسياسى معزول. وأضافت المصادر أن الإمارات التزمت بنصوص اتفاقها مع ايران فى تلك الفترة ولم تحاول نقض الاتفاقية رغم أن الظروف التى مرت بها المنطقة خلال الثمانينات كانت مواتية من الناحيتين العسكرية والسياسية، ورغم أن الاتفاقية نفسها نفسها محففة بحقوق الشارقة التاريخية فى الجزيرة حيث أنها تمثل جزءا من الإمارة^(١).

كما تقول بعض المصادر الإماراتية المطلعة فإن الإمارات العربية التى مارست أقصى درجات ضبط النفس فى مواجهة الاجراءات الايرانية فى الجزيرة وامتنعت عن إثارة الموضوع إعلاميا طوال الفترة الماضية لن تقبل سوى الجهود التى تبذلها حاليا لوقف التصعيد الايراني، إلا إذا وجدت تراجعا إيرانيا فعليا عن بعض الاجراءات التى اتخذتها خاصة خلال الفترة الأخيرة، وأوضحت أن «إيران حاولت من قبل الإيحاء بإمكانية حل الخلاف عن طريق محادثات تجريها مع إمارة الشارقة مباشرة وليس عن طريق الحكومة الاتحادية، فى محاولة لعزل الشارقة عن الاتحاد وهى الآن تحاول عن طريق بعض التصريحات ذات المظهر الإيجابي عزل الإمارات العربية عن محيطها فى مجلس التعاون الذى بدأ يتفاعل مع قضية الجزيرة الذى يمكن أن يكون مؤثرا فى المسار العام للأزمة،



خاصة بما يتمتع به مجلس التعاون من ثقل جيوبوليتيكي^(١). ونقلت وكالة رويتر من دبي أن دبلوماسيين من مجلس التعاون نفوا أمس المزاعم الإيرانية بأنه تم حل النزاع بين طهران والإمارات العربية المتحدة بشأن جزيرة أبو موسى الاستراتيجية. وقال دبلوماسي غربي «لم يتم تسوية شيء حسب معلوماتنا، لقد استولى الإيرانيون فعليا على الجزيرة ويرفضون التحدث بشأن التفاصيل». وكان كمال خرازي قد صرح في جاكارتا أمس الأول «بأنه لا يوجد شيء دون حل بين إيران والإمارات العربية المتحدة» لكن الدبلوماسيين قالوا أن الإيرانيين يرفضون حتى الآن بحث القضية في اتصالات بين الحكومتين. وذكر أن الدبلوماسيين الإيرانيين يرددون أن القضية حلت منذ أسبوع. رغم عدم تحقيق أي تقدم^(٢).

واجتمع الرئيس الإيراني أكبر هاشمي رفسنجاني مع وزير خارجية الامارات على هامش مؤتمر حركة عدم الانحياز في أندونيسيا أمس الأول لبحث الموضوع ونقلت وكالة الأنباء الإيرانية عن رفسنجاني تأكيده صداقة طهران مع الامارات العربية المتحدة ولكن الوكالة لم تشر إلى جزيرة أبو موسى. وقال خرازي أن إيران كانت تعمل طبقا لحقها في تولى شؤون الأمن في جزيرة أبو موسى عندما اعادت معدية تحمل أكثر من ١٠٠ شخص في ٢٤ أغسطس، وأوضح أن أمن الجزيرة والسيطرة عليها مسؤولية إيران بموجب اتفاق عام ١٩٧١ لكن الاتفاق الذي نشر في ذلك الوقت لا يسمح بما تدعيه إيران وتقول صفحة واحدة بأنه لا إيران ولا الشارقة تخلت عن مطالبتها بالجزيرة كلها وتضع الوثيقة ترتيبات يسمح بموجبها لإيران بالاحتفاظ بحامية في شمال الجزيرة بينما يكون للشارقة سلطة اختصاص كاملة على بقية الجزيرة. وذكر خرازي أن اتفاق عام ١٩٧١ لا يزال ساري المفعول وأن مواطني الامارات أحرار في دخول أبو موسى والخروج منها في حرية^(٣).

إنشاء قواعد عسكرية إيرانية

أكدت مصادر إيرانية مطلعة لـ «صوت الكويت» أن إيران بدأت ببناء مجموعة من القواعد العسكرية البحرية الضخمة داخل جزيرة أبو موسى بينما أكد الرئيس الإيراني

١ - الشرق الأوسط - لندن - ١٩٩٢/٩/٦.

٢ - الشرق الأوسط - ١٩٩٢/٩/٦.



على أكبر هاشمي رفسنجاني مجدداً في ١٩٩٢/٩/٤ رغبة بلاده في انتهاج سياسة ودية حيال دول مجلس التعاون وخصوصاً الإمارات العربية. وكان الرئيس الإيراني التقى وزير الخارجية الإماراتي على هامش أعمال قمة دول عدم الانحياز المتعقدة في جاكرتا وأوضحت إذاعة طهران أنه أكد للوزير أن «سياسة إيران الودية حيال الدول الأخرى في المنطقة وخصوصاً الإمارات العربية المتحدة لم تتغير. المصادر الإيرانية المطلعة كشفت لـ «صوت الكويت» أنه وفقاً للخطة التي يجري تنفيذها حالياً، فإن وحدة الصواريخ التابعة للقوات البحرية الإيرانية ستشتمل ٥ قواعد صاروخية متحركة تحت الأرض على أن تنصب فيها متصات صواريخ «سيلك وورم» الصينية الصنع. وتقول المصادر التي نقلت هذه المعلومات أن عدداً من الخبراء الأجانب يساعدون الجيش الإيراني في بناء القواعد وتحویل الجزيرة إلى منطقة عسكرية. وذكرت هذه المصادر أن إيران بدأت في الوقت نفسه ببناء مطار عسكري ضخم في الجزيرة إضافة إلى إنشاء محطة للرصد والاستطلاع البحري والجوي. وأكدت المصادر أن عمليات البناء بدأت أساساً في شهر يوليو ١٩٩٢، وهي تسير الآن في وتيرة سريعة ملفتة للنظر^(١).

وتشير المصادر نفسها إلى أن السلطات الإيرانية تخطط لتكون أبو موسى عاصمة محافظة الجزر الإيرانية وتقول أن عملية إخلاء الجزيرة من السكان المدنيين متسبداً في وقت قريب ليحل محلهم الجنود الذين سيتولون إدارة وحراسة القواعد الجوية والبحرية من أي تدخل خارجي. وحسب المصادر نفسها فإن إيران اقترحت على الإمارات العربية أن تدفع تعويضات مالية لكل شخص إماراتي يرغب في العودة إلى الإمارات لكنها اشترطت على كل من يريد البقاء في أبو موسى أن يقبل الجنسية الإيرانية أو ينتقل إلى طنب الكبرى أو جزيرة كيش. وأوضحت أن جميع أهالي أبو موسى من الإيرانيين الذين سيمنحون إذاً خاصاً بالبقاء في الجزيرة سيكونون من الأشخاص العاملين في المشاريع ذات الطابع العسكري وأنه لن تكون هناك استثناءات في هذه الحالة. ويذكر أن الجهات الإيرانية المسؤولة لاتزال ترفض تحديد موقفها الرسمي من القرار الذي أصدره قائد المنطقة البحرية الجنوبية (قاعدة بندر عباس) بمنع دخول الإماراتيين من سكان أبو موسى إلى الجزيرة إلا أن مسؤولاً إيرانياً قال على هامش اجتماعات قمة عدم الانحياز في جاكرتا أن إيران لم تضم أبو موسى وأن الخلافات التي حصلت مع الإمارات في هذا

١- صوت الكويت - ١٩٩٢/٩/٦.

الشان أصبحت فى حكم المنتهية . قال الرئيس الإيرانى أكبر هاشمى رفسنجانى أن إيران شددت سيطرتها على جزيرة أبو موسى فى الخليج العربى التى تديرها بالاشتراك مع إمارة الشارقة وذلك بعد اعتقال مسلحين ربما يكونون متورطين فى مؤامرة ، وقالت وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن رفسنجانى ذكر فى مؤتمر صحافى فى مدينة لاهور الباكستانية أن جزيرة أبوموسى تابعة لايران ونقلت الوكالة عن رفسنجانى قوله «لقد اعتقلنا على الجزيرة عددا من الأفراد المسلحين المشتبه بهم من خارج المنطقة ونعتقد أنه ربما كانت هناك مؤامرة» . ونسبت الوكالة إلى رفسنجانى قوله لذلك فقد أمرنا بتحديد الأفراد الذين لا يحملون جنسية الإمارات العربية ووضعهم تحت السيطرة . الأمر يتعلق بقرار أمنى وليس سياسيا»^(١).

ولم يذكر تقرير الوكالة متى تم الاعتقال ولم يذكر أى تفاصيل أخرى . وقالت الوكالة أن رفسنجانى ذكر أن الجزيرة تابعة ل طهران وأنه لم يحدث شئ جديد . وأضافت «أوضح الرئيس الإيرانى أنه بإمكان سكان أبوموسى مواصلة الإقامة كما كانوا والانتقال من الجزيرة واليه» . وقالت الوكالة أن السفارة الإيرانية فى أبوظبى أصدرت بيانا يقول أن ٢٠ شخصا من مواطنى الشارقة وصلوا بالعبرة إلى أبو موسى فى الثالث من الشهر الحالى وهى حقيقة تظهر أن إيران لاتعزم حظر نزول مواطنى الامارات على الجزيرة وقال البيان أن إيران تواصل توسيع علاقات حسن الجوار مع مجلس التعاون ومن بينها الامارات العربية وأضاف «أن التحركات الحقودة من جانب عناصر ودوائر معينة تسعى إلى تحقيق مصالحها . . لايمكن أن تضر بالعلاقات والروابط العميقة بين البلدين»^(٢).

ذكرت جريدة القبس الكويتية

قال مبعوث الرئيس الايرانى رفسنجانى أن سكان جزيرة أبوموسى من رعايا الإمارات العربية المتحدة هم ضيوف على إيران . وكان هذا الوصف محل تنلر فى أجهزة الاعلام الأوروبية . . الفرق بين المنطقين هو أن النظام الإيرانى يعتبر سكان جزيرة أبو موسى الاصليين هم ضيوف إيران التى تحتل الجزيرة، بعد هذا نود أن نخطب النظام الايرانى المسلم بأن حل المنازعات مع الجيران لا يكون بالقوة بل بالحوار أولا ، ثم اتباع

١ - صوت الكويت ١٩٩٢/٩/٦ .

٢ - صوت الكويت ١٩٩٢/٩/١٠ .

الاساليب المتعارف عليها بين الدول من خلال التحكيم أو اللجوء إلى منظمة المؤتمر الإسلامي أو عرض النزاع على محكمة العدل الدولية. فايران قد خرجت من حرب مع العراق خسرت فيها الكثير من الرجال والسلاح واستنزاف اقتصادها وبالتالي فهي بحاجة إلى الاهتمام بأوضاعها الداخلية وإعطاء التنمية الاقتصادية الأولوية، ويجب أن لا تشغل نفسها بمغامرات خارجية ستكون نتيجتها معاداة جيرانها لها، كما أن على مجلس التعاون الخليجي إقناع الإمارات العربية وإيران بالابتعاد بقدر الامكان عن اللجوء إلى القوة^(١).

أعربت الحكومة الهولندية عن استغرابها لاعلان الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني عن اعتقال أحد الرعايا الهولنديين قرب جزيرة أبو موسى، وقال الناطق الرسمي فرانك دوبروين لـ «صوت الكويت» أن السلطات الإيرانية لم تبلغ لاهاي بأى شيء فى هذا الخصوص، وأضاف أن الحالة التى أشير فيها إلى القبض على مواطن هولندي فى البحر كانت فى قضية «فاندر دوم» وهو أحد الهولنديين الذى كان يبحر على متن يخته فى مياه الخليج العربي ودخل المياه الإيرانية دون إذن بعد أن ضل طريقه، وذلك فى ١٢ مايو ١٩٩١ (أى قبل ١٧ شهرا) حيث اعترضه حينها رجال خفر السواحل وعثروا على منطازير متطورة، وأجهزة إرسال مزود بها يخته وأسلحة فردية خاصة به. وقال أن دوم قد أدين أمام المحاكم الإيرانية بتهمة التجسس وحكم عليه بالسجن لفترة طويلة ثم اختصارها بعد اتصالات دبلوماسية جرت وسمحت بالعفو عنه وإطلاق سراحه فى الأول من أبريل ١٩٩٢. وكان الرئيس الإيراني أكد فى خطبة الجمعة يوم أمس وفى معرض حديثه من الاجراءات فى جزيرة أبو موسى أن السلطات الإيرانية اعتقلت فى وقت سابق هولنديا فى طريقه إلى جزيرة أبو موسى وكان بحوزته سلاحه وكل مايشير الشكوك حوله. ودعا إلى إنهاء أزمة الجزيرة قبل أن تكشف إيران سببها، وشدد رفسنجاني على رغبة بلاده فى علاقات إيجابية مع جميع دول مجلس التعاون، وقال لمد أيدينا إلى إخواننا فى الخليج لنشد على أيديهم فى علاقات إيجابية وحسنة لكنه استترك قائلا «منقاوم ولن نقبل بالخضوع لسياسة الذل فهذه سياستنا التى يعرفها الجميع وهم يدركون أيضا بأننا نقرن القول بالعمل»، ووسط هتافات المصلين قال الرئيس رفسنجاني «منقاوم وسندافع عن أرضنا»^(٢)

١ - القبض ١٢/٩/١٩٩٢.

٢ - صوت الكويت ١٩/٩/١٩٩٢.

ولم يستطع رئيس البعثة الهولندية في طهران أيتش هاينز تأكيد النبأ لـ «صوت الكويت» مساء أمس وقال إنه استمع إلى ترجمة بالانكليزية لخطاب رفسنجاني خلت من هذه العبارة مشيراً إلى أن أحد المراسلين الصحفيين هو الذي أعلمه بالأمر بعد الظهور. وقد أكد الناطق الرسمي فرانك دوروين أنه ليس متفائلاً كثيراً بالنسبة لمعرفة مصير الهولندي الذي أعلن رفسنجاني عن اعتقاله وقال هذه معلومة جديدة ولسنا في وضع يسمح لتأكيد أو نفي الخبر. وأضاف نعرف من تجارب الماضي أن الجهود الدبلوماسية ستأخذ بعض الوقت قبل الحصول على أية معلومات أخرى مشيراً إلى أن السفارة الهولندية في الامارات العربية لم تبلغ عن وجود أي من رعاياها في عداد المفقودين كما لم يقيم الجانب الإيراني من جانبه بالإبلاغ عن القبض على أي مواطن هولندي. وبرر عدم تفاؤله الحالي بأنه سبق للخارجية الهولندية أن انتظرت أسابيع قبل الحصول على أية معلومات من طهران رداً على استفسارات عن مصير فاندردوم الذي قبض عليه العام الماضي وقال محركنا حينها بعد أن أبلغتنا^(١).

هدد الجنرال نصور سارتاري قائد القوات الجوية الإيرانية بتاريخ ١٩٩٢/٩/٢١ بإسقاط الطائرة التي تحلق فوق الجزر المتنازع عليها مع الإمارات. أعلن سارتاري زيادة عدد الطائرات الإيرانية فوق الخليج. وخاصة منطقة جزيرة أبو موسى. أوضح سارتاري أن أي طائرة تنتهك المجال الجوي الإيراني سيتم اعتراضها وإجبارها على الهبوط واسقاطها إذا اقتضى الأمر!! وأكد اعتزام السلطات الإيرانية تعزيز القوة الدفاعية لسلاح الجو كما أكد بيان للحرس الثوري الإيراني استعداد القوات الإيرانية للدفاع عن سلامة ووحدة أراضي إيران. لم يشر البيان صراحة إلى جزر أبو موسى. وكانت الإمارات العربية قد قررت أمس اللجوء لمحكمة العدل الدولية لحسم قضية أبو موسى. أكد مانع العتيبة مستشار رئيس الإمارات لإصرار السلطات الإماراتية على حل الخلاف، استناداً للقانون الدولي وعن طريق الهيئات الدولية والأمم المتحدة، ويصل الشيخ زايد بعد غد الخميس إلى دمشق لإجراء مشاورات مع الرئيس السوري حافظ الأسد حول أزمة أبو موسى وكانت إيران قد رفضت الوساطة السورية خلال الفترة السابقة^(٢).

١ - صوت الكويت ١٩/٩/١٩٩٢.

٢ - الوفد المصرية ٢٢/٩/١٩٩٢.



ذكرت صحيفة الانباء فى تعليقها:

استهدفت التعزيزات العسكرية للوجود الأمريكى فى الخليج العربى العراق حتى الآن. لكن إذا كانت الولايات المتحدة تريد بهذه التعزيزات أن تضمن الأمن والاستقرار الإقليميين فى المنطقة، يتعين عليها عندئذ أن تولى اهتماما مماثلا للتحركات الإيرانية الأخيرة فى الخليج العربى. إذ يبدو أن طهران أحكمت سيطرتها على جزيرة أبو موسى الاستراتيجية، الواقعة قرب مدخل الخليج العربى بين إيران والإمارات العربية المتحدة. والواقع أن الحكومة الإيرانية كانت قد ضمت جزيرة أبو موسى فى أبريل ١٩٩٢ بعدما دفعت معظم سكانها إلى الرحيل. ورغم أن التقارير الأولية كانت تحدثت عن قيام إيران بطرد كل مواطنى الإمارات العربية من الجزيرة، يبدو أن الاستراتيجية الإيرانية تركز على التحرك وتحقيق الأهداف بشكل غير مباشر وعلى المدى الطويل. ففى نهاية شهر رمضان ألغت السلطات الإيرانية إقامات وتصاريح عمل كل المغتربين الموجودين على الجزيرة، ومعظمهم من الهنود الذين كانوا يشغلون محطات الطاقة، وتحلية المياه التى يستفيد منها سكان الإمارات العربية. وكانت النتيجة المباشرة لهذا الاجراء مغادرة معظم السكان العرب الجزيرة إلى الإمارات العربية. ومن المعروف أن إيران كانت قد حصلت على موطن قدم فى جزيرة أبوموسى مع جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى فى نوفمبر عام ١٩٧١، قبل موعد الانسحاب البريطانى من المنطقة. ورأى البعض فى احتلال الشاه لجزيرة أبوموسى التى تتبع الشارقة والجزيرتين الصغيرتين اللتين تتبعان لرأس الخيمة تعويضاً لتخلى إيران عن ادعائها القديم بالمطالبة بالبحرين قبل سنة من ذلك. ورغم الاحتلال الايرانى للجزيرة عام ١٩٧١،بقى السكان الغرب خاضعين لحكم الشارقة.

إعلان إيران ضم الجزيرة

يكشف نص مذكرة الترتيبات حول جزيرة أبوموسى الموقعة عام ١٩٧١ بين إيران وإمارة الشارقة أن السلطات الإيرانية تخالف مضمون هذه المذكرة من خلال اجراءاتها التى توحى وكان طهران تعتبر هذه الجزيرة تابعة لها. والواقع أن مذكرة الترتيبات هذه التى تم توقيعها فى نوفمبر ١٩٧١ برعاية بريطانيا وضماتها لا تتضمن أى نص يحدد مصير الجزيرة والسيادة عليها بل أن هذه المسألة تركت للحل والحسم لاحقاً. وتؤكد مصادر سياسية فى أبوظبى أنه على رغم توقيع هذه المذكرة تحت تأثير الضغط

العسكري على الشارقة عام ١٩٧١ فإن الشارقة حافظت على حقها في المطالبة باستعادة الجزيرة كاملة ولديها ما يثبت ملكيتها للجزيرة وأن الوضع الإيراني في الجزيرة هو وضع احتلال كما تنص مذكرة الترتيبات السابقة. كما تعترف المذكرة للشارقة بحق ممارسة الصلاحيات كاملة على أنحاء الجزيرة التي لا تتواجد فيها القوات الإيرانية. ومن ضمن هذه الصلاحيات مسؤولية الأمن في هذا الجزء والحق في إدارته بالطريقة التي تراها الامارات العربية وليس لإيران أن تقرر ما الذي تفعله الامارات العربية في الجزء التابع لها من الجزيرة. وتسقط مذكرة الترتيبات المزاعم الإيرانية التي أكدها كمال خراي مندوب إيران في الأمم المتحدة في شأن مسؤولية إيران عن أمن الجزيرة وفي شأن دخول مواطني دولة ثالثة إلى الجزء التابع للشارقة. فالقوانين التي تنظم وجود هؤلاء في الإمارات العربية تسرى على وجودهم في جزء الجزيرة التابع للإمارات العربية ويؤكد مسؤولون في الإمارات العربية أن الحكومة الإيرانية قبلت هذه الترتيبات في عام ١٩٧١ وأوردت نص موافقة وزير خارجية إيران آنذاك عباس علي خلعبري التي بعث بها إلى وزير خارجية بريطانيا ويؤكد فيها أن حكومة إيران قبلت الترتيبات في شأن أبو موسى كما جاءت في النص مع رسالتكم بتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٩٧١^(١).

لكن على رغم هذه المذكرة بدأ الإيرانيون يضايقون العرب الذين يعيشون في الجزيرة لدفعهم إلى الرحيل كما ذكرت أثناء أن لايران الآن قاعدة عسكرية في الجزيرة مجهزة بمروحيات وآليات عسكرية وزوارق سريعة وفي الجزيرة وحدة شرطة عربية ومركز رياضي ومدرسة تضم متي تلميذ ومولدان للكهرباء ومصنع صغير لتحلية مياه البحر، جميعها يتمويل من الشارقة، وسكان الجزيرة يعيشون بشكل أساسي من الصيد البحري ومعظمهم ينحدر من الشارقة ويعتمد على مساعدة الإمارات العربية المتحدة. أما المدرسون والعمال الآخرون فهم يأتون من الدول العربية الأخرى. وإزاء هذا الوضع ردت دولة الإمارات بلهجة أكثر قوة على إجراءات السلطات الإيرانية بمنع سفينة إماراتية من الرسو في ميناء أبو موسى في ٢٤ أغسطس ١٩٩٢ وهي تحمل ١٠٤ من المدرسين والمدرسات العاملين في مدارس الجزيرة وحددت موقفها السياسي بشكل واضح من التصرفات الإيرانية والادعاءات التي عكسها مسؤولون رسميون إيرانيون وأكدت وزارة الخارجية في الإمارات في بيان أصدرته يوم ٢ سبتمبر ١٩٩٢ أن ما قام



ويقوم به المسؤولون الإيرانيون على جزيرة أبو موسى لا يتفق مع العلاقات التي ربطت بين الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية وينعكس سلبا على التعاون بين البلدين في الوقت الذي ترغب الإمارات العربية في إقامة علاقات حسن الجوار والتعاون مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية. ويقول المراقبون أن هذا البيان يحمل تطورا وتبعيدا تجاه ممارسة السلطات الإيرانية في جزيرة أبو موسى ويحدد مواقف الإمارات الرسمي من هذه الممارسة بكونها تنعكس سلبا على التعاون بين البلدين ولا تتفق مع العلاقات التي تربط بينهما^(١).

ذكرت مصادر مطلعة أن هذا التطور في موقف الإمارات العربية جاء بعد اتصالات غير مشعة مع السلطات الإيرانية على وضع حد للممارسات التي تتم في جزيرة أبو موسى ومراجعة موقفها من السفينة الإماراتية والسماح للمدرسين بالعودة إلى الجزيرة لممارسة نشاطهم وكانت الإمارات استوعبت المدرسين والمدروسات وطلاب مدارس جزيرة أبو موسى في مدارس الشارقة وأقامت لهم امتحانات خاصة في هذه المدارس بعد أن منعوا من العودة إلى الجزيرة. وترى هذه المصادر أن إصرار السلطات الإيرانية على موقفها نقل هذا الحادث من كونه حادنا عابرا، إلى خلاف سياسي بين الامارات وإيران يمتد إلى الخلاف في تفسير الاتفاقية أو مذكرة الترتيبات بين الشارقة وإيران في عهد الشاه عام ١٩٧١ والتي تحدد السيادة المشتركة للجانبين على الجزيرة التي تتمتع بموقع استراتيجي في الخليج العربي، وهي أقرب إلى سواحل الامارات العربية منها إلى الساحل الإيراني ويؤكد المراقبون أن الجانب الإيراني دفع من جانبه الخلاف حول سفينة الركاب الإماراتية ومنعها من الرسو في جزيرة أبو موسى من خلاف اجرائي إلى خلاف سياسي، وذلك بإصدار الخارجية الإيرانية بيانا في ٢٥ أغسطس ١٩٩٢ أعرب فيه مرتضى سرمدى الناطق بلسان الخارجية الإيرانية عن أسفه واستغرابه للدعابات التي تروجها وسائل الاعلام الإماراتية وذكر سرمدى أن العلاقات بين الجمهورية الإسلامية ودول المنطقة تتجه نحو الإيجاب وليس من مصلحة العلاقات الإيرانية - الاماراتية أن تقوم وسائل الإعلام الإماراتية بإثارة ضجة مفتعلة. وقد عززت هذا الموقف الإيراني تصريحات مندوب إيران في الأمم المتحدة كمال خراي الذي أكد مسؤولية إيران عن



الامن فى الجزيرة وقد اعتبر المسؤولون فى الإمارات العربية هذه البيانات تصعيدا للموقف وبذلك انتقل الخلاف إلى أعلى المستويات السياسية فى البلدين بعد أن كانت الإمارات العربية فى بيانها الأول فى ٢٤ أغسطس ١٩٩٢ هادئة^(١).

وأراد المسؤولون فى الإمارات العربية بإصدار بيان رسمى عن الخارجية الرد بشكل واضح وقوى على محاولات إيران حصر النزاع حول جزيرة أبوموسى مع الشارقة والثى تجاهل قرار المجلس الأعلى لدولة الإمارات فى ١٠ مايو ١٩٩٢ الذى أكد أن أية اتفاقيات مقصودة بين إحدى الإمارات العربية وإحدى الدول المجاورة هو اتفاق بين هذه الدولة والإمارات العربية. فبيان الخارجية فى أبوظبى هو تطبيق عملى لقرار المجلس الأعلى الذى اتخذه رئيس دولة الإمارات ومقصود به شكل مباشر أن الخلاف مع إيران والاتفاقيات المقودة معها من قبل الشارقة فى عام ١٩٧١ أصبح رسميا من اختصاص الحكومة الاتحادية فى أبوظبى عاصمة الإمارات العربية. وتستند الإمارات العربية فى ردها وموقفها القوى إلى حقها التاريخى والقانونى فى الجزيرة وإلى مساندة مجلس التعاون الذى أعلنه سيف المسكرى الأمين العام المساعد وحلر فيه إيران من أن انعكاسات تصرفاتها المزعجة وغير المسؤولة فى جزيرة أبوموسى على علاقاتها مع المجلس ستكون سلبية للغاية، وعبر المسكرى عن القلق البالغ لدول مجلس التعاون وخيبة الأمل الشديدة لأن الحادثة تأتى بعد فترة من تحسن وانتعاش العلاقات بين كل دول المجلس وإيران، لكنه عبر أيضا عن الأمل فى أن يراجع الأخوة فى إيران مواقفهم. ويؤكد المراقبون أنه على رغم ارتفاع حدة البيانات السياسية التى صدرت عن طهران وأبوظبى والأمانة العامة لمجلس التعاون إلا أن هذه البيانات أكدت حرصها على استمرار العلاقات الودية بين دول المنطقة وهو ما يترك الباب مفتوحا لتسوية سلمية لهذه المشكلة عن طريق الحوار والاتصالات المباشرة وغير المباشرة. وقد أكد الرئيس الإيرانى على أكبر هاشمى رفسنجانى رغبة إيران فى انتهاز سياسة ودية حيال دول مجلس التعاون، خلال لقائه فى جاكارتا يوم ٤ أيلول سبتمبر ١٩٩٢ وزير الخارجية الاماراتى. على هامش أعمال قمة دول عدم الانحياز وأكد رفسنجانى أن سياسة إيران الودية حيال الدول الأخرى فى المنطقة خصوصا الإمارات العربية المتحدة، لم تتغير^(٢).

١ - مجلة الوسط - ١٤/٩/١٩٩٢.

٢ - جريدة الوطن ١٩/٩/١٩٩٢.



قال الرئيس الإيراني رفسنجاني الجمعة ١٨/٩/١٩٩٢ أن القوى الغربية للمتعتشة للنفط هي المستفيد الوحيد من نزاع إيران مع الإمارات العربية على الجزر العربية الثلاث بالخليج العربي. لكنه أكد أن طهران لن تتخلي أبداً عن تلك الأراضي. وقال رفسنجاني في خطبة صلاة الجمعة مشيراً إلى النزاع على جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى «سياستنا لا تشمل المواجهة أو التحريض أو إعطاء الدرائع للاعداء أو خلق الاعداء» ومضى إلى القول «لكنها تشمل المقاومة وحراسة أرضنا وعدم الأذعان أبداً للاذلال» وقال رفسنجاني «أن إيران لم تغير سياستها تجاه الجزر وإنما شددت الأمن فقط بعد القاء القبض على العديد من المسلحين الأجانب المشتبه فيهم على ظهر قوارب بالقرب من أبو موسى قبل سبعة أو ثمانية أشهر». وقال في الخطبة التي أذاعها راديو طهران «واحدهم وهو هولندي لا يزال في السجن وقد كان تهديداً خطيراً فقررنا تشديد الضوابط»^(١).

قال رفسنجاني أنه فوجئ برد الفعل العربي الموسع بعد أن اجتمع وزراء خارجية دول مجلس التعاون في أندونيسيا قبل أسبوعين لمناقشة المشكلة وقالوا أنهم إنما يرغبون في أن يعيش أهلهم على جزيرة أبو موسى بارتياح. وقال «لسوف نفصح المتعتشين للتحريض أمام الأمة العربية وفي الوقت نفسه فإن أيدينا ممتدة لمصافحة أيدي الصداقة والتعاون بالمنطقة. ونحن ننصحهم بالآ ينساقوا وراء مثل هذه الأشياء فلن تكون في مصلحتهم أو مصلحتنا أو مصلحة المنطقة وإذا كانت هناك أي فائدة فسوف تكون من نصيب الأعداء من المتعتشين للنفط والتهام العالم».

استمرت الشارقة أيضاً في إدارة الأجزاء غير الخاضعة للسيطرة الإيرانية في الجزيرة، إلا أن عاقدات استخراج النفط كان يتعين تقاسمها بشكل مشترك بين إيران والشارقة بموجب الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ذلك الوقت. وحتى شهر أبريل كان يسكن الجانب الإماراتي من الجزيرة ٢٠٠٠ نسمة معظمهم من قبائل العرب في الإمارات، أما البقية فكانوا من العمال المغتربين ومعظم عرب أبو موسى كانوا يمتلكون الإقامة الشرعية في الإمارات العربية المتحدة، وكانوا يديرون المدارس وأقسام البوليس



ومحطات التحلية . أما الجانب الإيراني من الجزيرة ، فقد كان قاعدة لقوات الحرس الثوري الإيراني ، حيث كان يعمل فيها عدد من القوالب السريعة المسلحة خلال الحرب بين العراق وإيران ، كما استعمل الإيرانيون جزيرة أبو موسى مع جزر أخرى لشن هجمات على الملاحة الدولية في الخليج العربي . وردت الإمارات العربية على إحكام إيران لقيضتها على جزيرة أبو موسى بإرسال وزير خارجيتها إلى طهران ، إلا أن إيران رفضت التفاوض حول هذه القضية بالقول أن نزاعها هذا يتعلق تحديدًا مع الشارقة ، وردا على هذا الموقف الإيراني اجتمع المجلس الأعلى لدولة الإمارات في مايو ١٩٩٢ ، وأعلن أن الإمارات العربية المتحدة مسؤولة بصفتها دولة اتحادية عن كل التزامات أعضائها الدولية^(١) .

والحقيقة أن الإمارات لم تسع لإحداث ضجيج إعلامي حول هذه القضية ، بل حاولت التفاوض مع إيران بدلا من مناشدة الأمم المتحدة والولايات المتحدة . ويعود السبب في هذا الموقف إلى تحسن العلاقات بين إيران ومجلس التعاون بما في ذلك المملكة العربية ، وذلك منذ انتهاء حرب الخليج الثانية وروغبة الدول العربية في إنهاء المواجهة مع إيران . فبعد أن أعلنت تقديرات الأمم المتحدة أن عملية إعادة البناء في إيران سوف تكلف ٩٧,٢ بليون دولار ، أوضحت البنوك في البحرين استعدادها للمساعدة في إعادة البناء بإيران ، ووافقت قطر على النظر في احتمال إنشاء أنبوب بقيمة بليون ونصف البليون دولار لجر الماء العذب من إيران ، كما أعلنت مؤسسة عبيد الوهاب «الكلداري» التي تعمل من دبي اعتزامها بناء منشأة بيتروكيميائية في إيران بقيمة ٤٥٠ مليون دولار . ولاشك أننا لو أخذنا بعين الاعتبار تنامي هذه الروابط التجارية بين إيران ومجلس التعاون ، لبدأ لنا العمل الإيراني في أبو موسى أمرا غير مفهوم . لكن في نفس الشهر الذي قامت فيه إيران باجرائها ، قصف سلاح الجو الإيراني قاعدة لحركة المعارضة الإيرانية داخل العراق ، وأجرت البحرية الإيرانية مناورات كبرى في الخليج العربي . وما يبدو من هذه التطورات هو أن إيران تنوى استغلال التوتر في المنطقة من أجل الحصول على تعويضات الحرب من العراق وحلفائه السابقين معا^(٢) .

١ - جريدة الأنباء الكويتية ٩/ ١٠/ ١٩٩٢ .

٢ - جريدة الأنباء ٩/ ١٠/ ١٩٩٢ .



ولكن لما كانت إيران لن تستطيع أبدا الحصول على التعويض من العراق، تحاول بمختلف الوسائل استمالة مجلس التعاون كي تحصل منها على القروض والمساعدات المالية. وتقول صحيفة الحياة التي تصدر من لندن، أن إيران تسعى للحصول على التعويض من الإمارات العربية لقاء الأضرار التي عانت منها على أيدي العراقيين خلال الحرب. من ناحية أخرى رغم أن امتيلاء إيران على جزيرة أبو موسى لا يمكن مقارنته مع محاولة العراق ضم الكويت إليه، إلا أن هذا الاجراء الإيراني يظهر بما لا يدع مجالا للشك أن طهران تريد أن تبين على الصعيد الداخلي أهميتها كقوة إقليمية في الوقت الذي تتركز فيه الأنظار على صدام حسين، ومع استعداد روسيا وأوكرانيا بيع السلاح مقابل العملة الصعبة لن تجد إيران بالطبع مشقة في إعادة بناء قواتها المسلحة. وفي هذا الإطار يعتقد معهد الدراسات الاستراتيجية، الذي يتخذ من لندن مقرا له، أن إيران طلبت عام ١٩٩١ ما لا يقل عن ٧٥ طائرة حربية متقدمة من روسيا إضافة لحوالي ٢٠٠ دبابة من طراز تي ٧٢ كما أن حصول إيران على الغواصات - كما تحدثت التقارير مؤخرا - سيجعل من إيران قوة بحرية رئيسية في الخليج العربي^(١).

رفضت إيران قبول التحكيم الدولي في خلافها مع الامارات العربية المتحدة في شأن السيادة على جزيرة أبو موسى وجزيرتي طنب الكبرى والصغرى. وقال مرشد الجمهورية الإسلامية الإيرانية على خامنئي أن الجزر العربية الثلاث تابعة لإيران «لكننا لن نخوض حربا مع جيراننا العرب إذا لم يحصل اعتداء على سيادتنا». وأكد نائب وزير الخارجية الإيراني محمد علي بشاراتي أن طهران لا ترغب في اللجوء إلى التحكيم الدولي لحل الخلاف وإذا كانت الإمارات العربية تريد عرض هذه المسألة على محكمة العدل الدولية فعلينا أن نحصل على موافقة إيران وفي هذه الحال لن نقدم أى تنازل في هذا الشأن. واستبعد بشاراتي أيضا في تصريحات نشرتها صحيفة ابرار القرية من المتشددین الإيرانيين إمكان أن يبحث مجلس الأمن في القضية بموجب البند السادس لميثاق الأمم المتحدة لأن المجلس «لا يستطيع التدخل إلا إذا هدد احتلال دولة أو منطقة السلام والأمن الدوليين». وأضاف أن هذه الجزر تابعة لإيران منذ زمن طويل وقال أننا لانسعى إلى اشغال حرب وسندافع بشدة عن سلامة أراضي إيران ووحدتها». وكانت



الإمارات العربية رفعت خلافها مع إيران إلى الأمم المتحدة بعد فشل مفاوضاتها مع طهران^(١).

قال خامنئي في خطاب أمام ممثلي القوات المسلحة الإيرانية «نريد أن نقول لكل جيراننا أننا لانخيف أحدا لكننا في إيران الشورة لن نسمح لأى جهة بالاعتداء على سيادتنا ووحدة ترابنا. إن الجزر الثلاث تابعة لإيران ويجب علينا ألا نهتم بالدعاية التي يطلقها الأجانب». واعتبر مراقبون للشأن الإيراني أن تصريحات خامنئي جاءت رفضا واضحا «للخط المتساهل» الذي ينتهجه الرئيس الإيراني علي أكبر هاشمي رفسنجاني في شأن الخلاف العربي - الإيراني على الجزر العربية. وكان مساعد وزير الخارجية الإيراني محمود واعظي اعترف للمرة الأولى في تصريحات صحافية نشرت في صحيفة لوموند الفرنسية بأن اتفاق العام ١٩٧١ بين إيران والشارقة في شأن جزيرة أبو موسى يعطى السيادة على ثلث الجزيرة لمشيخة الشارقة. ويعتقد أن تصريحات واعظي المقرب من رفسنجاني ووزير الخارجية الإيراني على أكبر ولايتي تعكس توجه السلطات الإيرانية الذي يميل إلى التعامل بهدوء مع قضية الجزر العربية في ضوء التضامن العربي مع الإمارات العربية^(٢).

أعاد قيام إيران باكمال سيطرتها على جزيرة أبو موسى التابعة للإمارات العربية المتحدة أجواء التوتر إلى منطقة الخليج العربي من جديد بعد فترة هدوء نسبي عقب حرب الخليج الثانية. ويقول المراقبون للأوضاع الداخلية في إيران، أن ضم هذه الجزيرة الصغيرة يعتبر نصرا للجناح المتشدد في حكومة الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني. وبذلك يبدو أن ثلاث سنوات من المهادنة والتصالح بين إيران ومجلس التعاون قد انتهت إلى لا شيء في الوقت الذي بدأت فيه الشكوك تظهر بين الطرفين إزاء هذه القضية. كما يبدو أن مسألة السيادة على هذه الجزيرة العربية أثارت أحقادا أخرى خارج منطقة الخليج أيضا. فكيانات عربية أخرى مثل مصر والجزائر برزت لكي تدافع عن حق الشارقة في جزيرة أبو موسى وهي الإمارة العضو في الاتحاد الإماراتي. ودول مجلس التعاون الست وهي السعودية والإمارات وسلطنة عمان والكويت والبحرين وقطر

١ - جريدة الحياة ١١ / ١٠ / ١٩٩٢.

٢ - جريدة الحياة ١١ / ١٠ / ١٩٩٢.

وكيانات الجامعة العربية الأخرى عبرت أيضا عن استنكارها لضم جزيرة أبو موسى للسيادة الإيرانية واعتبرته عدوانا غير مقبول^(١).

كانت إيران تخطط منذ شهور قليلة لإعادة علاقاتها المقطوعة مع مصر، غير أنها عدلت عن ذلك بعد تصريح لوزير خارجية مصر عمرو موسى في الأسبوع الماضي، قال فيه أن على الكيانات العربية عدم الرضوخ للزوات الإيرانية، وكانت هذه العبارة الشعرة التي قصمت ظهر البعير إذ تراجعت إيران بتأييد من المتطرفين في الحكومة عن فكرة إعادة العلاقات مع مصر. ورغم أن الرئيس الإيراني رفسنجاني كان قد صرح مرارا بأن إيران تمد يد الصداقة إلى مجلس التعاون، إلا أن المراقبين يفسرون خطوة ضم جزيرة أبو موسى بأنها أيضا تذكير للدول العربية بأهمية إيران في المنطقة وبأنه لا ينبغي أن تتم أية ترتيبات أمنية بدون مشاركة إيران. وكانت التوترات حول الجزر العربية قد بدأت في الظهور منذ حوالي ثمانية شهور عندما رفضت القوات الإيرانية في الخليج العربي السماح لقارب يحمل رعايا من الإمارات العربية بالرسو على شاطئ جزيرة أبو موسى. وقد دعت صحيفة إيرانية متشددة تعبر عن الآراء المتصلبة في الحكومة الإيرانية إلى تخفيض التمثيل الدبلوماسي بين إيران وأبوظبي ثم تخفيض العلاقات الثنائية مع دول مجلس التعاون الأخرى التي تدعم الإمارات العربية المتحدة في موقفها من قضية الجزيرة. ونقلت وكالة الأنباء الفرنسية تصريحا نسبته إلى أحد الدبلوماسيين في الإمارات العربية جاء فيه أن حكومة الإمارات العربية ترى أنه ليس أمام إيران إلا إعادة هذه الجزر للسيادة العربية في الوقت الذي سارع فيه مسؤولون إيرانيون في طهران وفي الأمم المتحدة إلى تكرار مطالبهم بأن هذه الجزر العربية أصبحت إيرانية ولا رجعة عن ذلك. وفي خطبة الجمعة بأحد مساجد طهران شن الخطيب وهو مسؤول كبير في الشؤون الخارجية، هجوما على دول مجلس التعاون وقال: لقد علمتنا التجارب أن إيران الإسلامية لن تسمح بالعدوان على أراضيها^(٢).

وأنكر هذا المسؤول حقوق الإمارات العربية التاريخية في الجزر قائلا أن تاريخ إيران يعود إلى أكثر من ٢٥٠٠ سنة. وفي الوقت الذي عقدت فيه عدة لقاءات في أبوظبي سعيا وراء التوصل إلى حل لمشكلة الجزر العربية عاد المتشددون في إيران إلى

١ - الوطن ٢٦/١٠/١٩٩٢.

٢ - الوطن ٢٦/١٠/١٩٩٢.



تكرار أقوال أكثر تشلدا، فقد قال محسن رضا قائد الحرس الثوري في إيران لضابطه: إذا فشلت الوسائل الدبلوماسية فنحن مستعدون لحماية أراضينا. أما قائد السلاح الجوي الإيراني فقال هو الآخر: إذا حاولت أي طائرات معادية مهاجمة فتتحرك للدفاع عن أراضينا. ويقول المحللون أن عودة إيران لتأكيد سيطرتها على هذه الجزر العربية تعكس التوترات الداخلية فيها لأن إيران تعاني من مشاكل اقتصادية، ولهذا فهي تسعى للظهور في مركز قوة في الداخل والخارج، ولاتتوى التفريط ببوصة واحدة من الأراضي. ويقول محلل سياسي في طهران أيضا أن إيران جادة في سعيها لاحتل مركز قوة في منطقة الخليج العربي بحسب حسابها الجميع في المنطقة، وخارج المنطقة وما جزيرة أبو موسى إلا أحد هذه السبل التي تهدف من خلالها إيران إلى التصرف من مركز قوة^(١).

التهديد الإيراني للإمارات العربية

حددت الإمارات العربية المتحدة ثلاثة خيارات لاستئناف المحادثات مع إيران في شأن الجزر العربية الثلاث المتنازع عليها، في حين اعتبرت مصادر دبلوماسية في أبوظبي أن التهديدات التي أطلقها الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني وتلويحه بالقوة وخوض بحر من الدماء ستزيد حال التوتر في المنطقة وتساهم في رعدة أمنها واستقرارها. تابعت طهران حملتها وبثت وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء الإيرانية الرسمية تعليقا لصحيفة طهران تايمز جاء فيه «على الإمارات العربية أن تدرك أن لضبط النفس حدودا» وكتبت الصحيفة أن الإمارات «ستدفع ثمن سياساتها». وكان الرئيس الإيراني صعد لهجته ضد الكيانات العربية الأعضاء في مجلس التعاون وحزبها من أنه «البلوغ الجزر الإيرانية في الخليج يتعين عبور بحر من الدم» ودعا في خطبة صلاة الجمعة في جامعة طهران مجلس التعاون إلى عدم تكرار أخطاء صدام الذي أراد تحويل نهر ارفند رود الإيراني إلى شط العرب والكويت إلى محافظة عراقية وأضاف إيران أقوى منكم وللوصول إلى هذه الجزر يتعين عبور بحر من الدم وكان زعماء مجلس التعاون الست طالبوا في بيان صدر في ختام قمة أبوظبي بأن تراجع إيران عن ضم جزيرة أبو موسى والانسحاب من جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى. وقال رفسنجاني أننا نعتبر هذا الزعم العربي باطلا تماما انني اتعجب لماذا يكررون أخطاء صدام^(٢).

١ - الوطن - ٢٦ / ١٠ / ١٩٩٢.

٢ - الحياة ٢٧ / ١٠ / ١٩٩٢.



وأكد رفسنجاني مجدداً أن إيران لا تسعى لأن تكون مصدراً للاضطرابات في المنطقة ودافع عن صفقة الأسلحة وقال أن الأسلحة التي اشتريتها ليست كبيرة جداً مقارنة مع مساحة إيران وعدد سكانها، وأضاف متوجهاً إلى دول مجلس التعاون أن الحرب مع العراق علمتنا أن القوة ليست بالسلح بل بشعب يتمتع بالعقيدة الدينية. وعن العلاقة مع الإمارات العربية قال أرسلنا وفداً إلى أبو ظبي والآن تأتون أنتم إلى هنا في أي وقت تريدون ولنسمع ما لديكم. دعونا نتعاون أمام العالم الإسلامي. واعتبر أن إيران تريد السلام والاستقرار في المنطقة وأن شكوك العرب بسعيها إلى التسليح لكي تهيمن على المنطقة لا أساس لها وقال نسبة مشترياتنا من السلاح إلى السكان والمساحة أقل منها لدى كل منكم. وقالت المصادر الدبلوماسية في أبو ظبي أن عرض رفسنجاني إجراء جولة ثانية من المفاوضات مع الإمارات العربية في شأن الجزر العربية التي احتلها إيران، وهي طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى لا يمكن أن يكون مقبولاً وهو مبطن بتهديدات واضحة ومكشوفة، وأكدت أن هذه التهديدات تبين مجدداً استمرار إيران في عدم استجابة الدعوة السلمية التي وجهتها الإمارات العربية والدول الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لمشكلة الجزر العربية تستند إلى القانون الدولي والشرعية الدولية. وذكّرت المصادر بقرارات قمة أبو ظبي خصوصاً مطالبة إيران بإنهاء احتلالها للجزر العربية الثلاث والتضامن مع الإمارات وشددت المصادر الدبلوماسية في أبو ظبي على أن الإمارات العربية، لا تمنع في إجراء محادثات مباشرة أو جولة أخرى من المحادثات مع طهران في أي مكان وزمان، ولكن ضمن ثلاثة خيارات^(١).

١ - التزام إيران الانسحاب من جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، والتزامها بمذكرة التفاهم الخاصة بجزيرة أبوموسى.

٢ - تحديد موعد زمني للانسحاب من جزيرتي طنب الصغرى وطنب الكبرى وإلغاء مذكرة التفاهم الخاصة بجزيرة أبوموسى.

٣ - موافقة إيران على عرض القضية على مجلس الأمن أو محكمة العدل الدولية. وقال وزير خارجية الإمارات العربية أن هذه المطالبات ليست شروطاً بل حقوق لأن هناك أرضاً محتلة وخرقاً لاتفاق دولي موقع بين دولتين. وأضاف أننا نسعى إلى



استعادة حقوقنا في الجزر العربية من خلال الشرعية الدولية، ولا نريد أخذ أرض أحد بل نطالب بحقنا. وكانت إيران احتلت جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى في عام ١٩٧١، واستكملت احتلال جزيرة «أبو موسى» في أبريل ١٩٩٢ بإلغائها مذكرة التفاهم الموقعة مع الإمارات وإيران في عام ١٩٧١. وأجرى البلدان محادثات مباشرة في أبوظبي أواخر سبتمبر ١٩٩٢ لحل النزاع بينهما بالطرق السلمية، لكن للمحادثات انهارت بسبب اصرار وفد إيران على عدم البحث في مسألة احتلالها جزيرتي طنب الصغرى وطنب الكبرى وتركيز المحادثات على جزيرة أبو موسى. وعبرت دول مجلس التعاون في قمة أبوظبي عن أسفها الشديد لما أقدمت عليها إيران مما يهدد العلاقات بين دول المجلس والجمهورية الإسلامية الإيرانية. وأكدت القمة أن تطوير العلاقات بين الجانبين مرتبط بتعزيز الثقة وما تتخذه الجمهورية الإسلامية الإيرانية من إجراءات تتسجم مع التزامها بمبادئ حسن الجوار واحترام سيادة دول المنطقة ووحدة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وطالبت القمة إيران بإزالة كل الإجراءات التي اتخذتها في جزيرة أبو موسى وإنهاء احتلالها لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتين لدولة الإمارات العربية المحتلة. وتقول مصادر دبلوماسية أن حديث رفسنجاني عن القوة وخوض بحر من الدماء للوصول إلى الجزر الثلاث لا يخدم أية توجهات سلمية لحل أزمة الجزر ويتنافى مع التوجه السلمي الذي أعلنته الإمارات لحل الخلاف مع إيران سلمياً، وأكدت قمة مجلس التعاون التي أعلنت دعمها كل الإجراءات والوسائل السلمية التي تراها الإمارات العربية مناسبة لاستعادة سيادتها على جزرها العربية الثلاث.

يؤكد رئيس المجلس الوزاري لمجلس التعاون أن دول المجلس هي أكثر الدول حرصاً على علاقات عمتارة مع إيران، ويضيف أن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الإمارات وإيران كبيرة جداً، ونرجوا أن تساهم هذه العلاقات والمصالح المشتركة في حل الخلاف على الجزر العربية. وكان رئيس دولة الإمارات أعطى تأكيدات بأن المحادثات المباشرة بين مسؤولين إماراتيين وإيرانيين في أبوظبي لم تكن ذات فائدة. وقال إن الإمارات العربية ستستمر في تحركها السياسي والدبلوماسي لاستعادة حقوقها في الجزر العربية الثلاث، وأنصاف أحوال القضية على الجامعة العربية والأمم المتحدة وستعرضها على مجلس الأمن. وتواصل الإمارات اتصالات مكثفة مع الأمين العام للأمم المتحدة والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، وتتوقع مصادر في

الخارجية الإماراتية أن يرسل غالى مبعوثا شخصيا إلى المنطقة فى وقت قريب لدرس قضية الجزر فى أبوظبى وطهران^(١).

واصلت إيران فى ٢٧/١٢/١٩٩٢ حملتها على مجلس التعاون وأكدت مجددا استعدادها للدفاع عسكريا عن جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى وهى الجزر الإماراتية التى تحتلها منذ ١٩٧١. وهددت بقطع يد كل طامع بأصغر جزء من أرضنا كما حذرت الإمارات من أنها ستدفع ثمن سياستها المتهورة. وقال للمجلس الأعلى للأمن القومى الإيرانى أعلى سلطة سياسية فى البلاد فى بيان بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٩٢ أن دفاعنا طوال ثمانية أعوام فى الحرب بين العراق وإيران أثبت للعالم أن أمتنا الشجاعة لن تتردد أبدا فى الدفاع عن سيادة إيران وحماية وحدة أراضيها. وانتقد بيان للمجلس الأعلى الذى نقلته وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء الرسمية التى تستقبل نشرتها فى قبرص مجلس التعاون ووصف تأييده الإمارات فى قضية الجزر بأنه غير مسؤول. وقال: لن يمكن أى بلد أن يطمع حتى ولو ببوصة واحدة من التراب الإيرانى^(٢).

هاجم رئيس مجلس الشورى (البرلمان) الإيرانى على أكبر ناطق نورى يوم ٢٧/١٢/١٩٩٢ السياسة البائسة لدول مجلس التعاون وندد فى كلمته أمام المجلس بسياسة التعاون أن هؤلاء السادة لم ينسوا أن هذه الجزر إيرانية حتى قبل أن تولد بلدانهم...). سقطع يد كل طامع بأصغر جزء من أرضنا ونددت صحيفة الجمهورية الإسلامية القريية من المنشدين بـ مطالب الإمارات الخاطئة فى الأرضى. وكانت صحيفة طهران تاييمز التى تصدر بالانكليزية قالت فى وقت سابق أن على الإمارات أن تدرك أن لضبط النفس حدودا. ورفضت مطالبة الإمارات بالسيادة على جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى ووصفته بأنه لا أساس له وقالت أن اتفاقا أبرم عام ١٩٧١ بين إيران والشارقة لا يزال ساريا على جزيرة أبوموسى. وأضافت أن فكرة مسؤولين من أبوظبى أن طهران تحجم دائما عن الرد على ضربات تنكبدها منهم فكرة صيانية. وهددت سلطات الإمارات بأنها ستدفع ثمن سياستها المتهورة لو قررت إيران يوما ما أن تكيل لهم ضربة بضرية. ويذكر أن الإمارات العربية المتحدة أكدت حرصها على حل مشكلة الجزر المحتلة بالطرق السلمية وأعلنت أنها تمتلك كل الوثائق التى تؤكد ملكيتها للجزر التى احتلها الشاه عام ١٩٧١. وأبدت استعدادها للقبول بأى نتيجة تحكيم تقررها هيئة دولية. لكن إيران تتلصقا إلى التهويل باستخدام القوة^(٣).

١ - الحياة ٢٧/١٠/١٩٩٢.

٢ - الحياة - لندن - ٢٨/١٢/١٩٩٢.

٣ - الحياة - لندن - ٢٨/١٢/١٩٩٢.



واصلت طهران تسخين الأجواء في الخليج العربي وتصعيد تهجمها على دول مجلس التعاون وعمدت في ٩٤/١٢/٢٧ إلى اعتماد لغة التجريح المباشر على لسان رئيس مجلس الشورى الإيراني علي أكبر ناطق نوري الذي وصف سياسة قادة مجلس التعاون «بالسياسة البائدة» إثر مواقفهم في قمة أبوظبي حيال مسألة الجزر الثلاث التابعة للإمارات التي تحتلها إيران وندد نوري في كلمة له أمام مجلس الشورى ما رصمه بـ «سياسة النعامة» التي تبناها قادة مجلس التعاون. وقال بكل صراحة: أن هؤلاء السادة لم ينسوا أن هذه الجزر إيرانية حتى قبل أن تولد بلدانهم من الاستعمار البريطاني^(١).

وهدد نوري بقطع: يد كل طامع في أصغر جزء من أرضنا. ولهجة التهديد الإيرانية وصلت إلى للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني الذي قال في ١٩٩٢/١٢/٢٧ أن إيران مستعدة للدفاع عسكريا عن الجزر الثلاث. وانتقد مجلس التعاون ووصف تأييده للإمارات بأنه غير مسؤول، وقال: لايمكن لأى بلد أن يطمع حتى ولو في بوصة واحدة من التراب الإيراني. وأكملت صحيفة «الثورة الإسلامية» القريبة من المتشددين في طهران معزوفة التهجم ونددت بـ «مطالب الإمارات» التي رعمت أنها خاطئة حول الأراضي - أي الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. ووسعت الصحيفة ادعاءاتها ومزاعمها بالقول أن على إيران أن تثير أيضا موضوع سيادتها على جزيرة البحرين. وأضافت أن على وزارة الخارجية الإيرانية أن تثير بواسطة الوثائق التاريخية سيادة إيران على البحرين وتضع حدا لانفصالها عن إيران. وكانت صحيفة «طهران تايمز» التي تصدر بالانجليزية والمقرية من الخارجية الإيرانية قد هددت دولة الإمارات العربية بأنها: ستدفع ثمن سياستها المتهورة لو قررت إيران يوما ما أن تكيل لهم ضربة بضربة^(٢).

أوصل مسؤولون سوريون إلى طهران في ٩٣/١/٢٥ رسالة مصرية تطالب المسؤولين الإيرانيين بعدم التدخل في شؤون مصر الداخلية، وعدم إثارة مخاوف لدى دول مجلس التعاون من الموقف المصري إزاء قضاياها. وتسلم المسؤولون الإيرانيون الرسالة المصرية أثناء زيارة الوساطة التي قام بها مؤخرا لطهران السيد فاروق الشرع وزير خارجية سوريا. وهى الزيارة التي حاولت تسوية الأوضاع بين الإمارات وإيران وهى الأوضاع التي توترت بسبب احتلال طهران للجزر العربية. على هذا الصعيد المتصل

١ - الأنباء ١٩٩٢/١٢/٢٨

٢ - الأنباء الكويتية - ١٩٩٢/١٢/٢٨



أنصحت الخارجية الإيرانية عن بعض الخطوط العريضة لتوجهات السياسة تجاه هذه الجزر العربية فقد أعلن مصدر في هذه الوزارة أن إيران متمسكة وبشكل مطلق بجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، وموافقة على إدارة جزيرة أبو موسى بالاشتراك مع الإمارات وتقاسم البترول فيها^(١).

وبالنسبة للخلاف مع الإمارات العربية المتحدة حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى قال رفسنجاني أن إيران مستعدة لتسوية الخلافات مع الإمارات حول أبو موسى عبر محادثات ثنائية. ولم يشر الرئيس الإيراني إلى جزيرتي طنب التابعتين للإمارات وتحتلها إيران منذ أوائل السبعينيات. وقال رفسنجاني أن إيران ترغب في تطوير علاقاتها مع مجلس التعاون، إلا أنه انتقد ما وصفه بالروابط العسكرية التي تقيمها هذه الدول مع الغرب المسيحي. وخاصة مع أمريكا قال الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني أن بلاده على استعداد لتسوية الخلافات مع الإمارات العربية حول جزيرة أبو موسى «عبر محادثات ثنائية». وأضاف في مؤتمر صحفي عالمي عقده في طهران يوم ١٤/٢/١٩٩٣ هو الأول له منذ عامين أن إيران ترغب في تطوير علاقاتها مع دول مجلس التعاون، إلا أنه انتقد ما وصفه بالروابط العسكرية التي تقيمها دول مجلس التعاون مع من وصفهم بالقوى المسيحية الغربية المعادية للإسلام، وقال أن إيران لا تبيت أي مطعم عدواني تجاه دول مجلس التعاون^(٢).

أعلن وزير الخارجية الإيراني الدكتور علي أكبر ولاياتي أن إيران لن تتخلى عن الجزر الثلاث المتنازع عليها مع الإمارات العربية، لكنه أكد في الوقت نفسه استعداد بلاده لاستقبال وفد إماراتي للتباحث حول الجزر، وأعرب عن ارتياحه لتطور العلاقات الإيرانية - الكويتية. وأضاف قائلاً في مؤتمر صحفي عقده في مبنى وزارة الخارجية الإيرانية يوم ١٤/٢/١٩٩٣ أن طهران لن تتخلى عن سيادتها فوق الجزر الثلاث ووحدة ترابها الوطني. وفي معرض رده على سؤال من وكالة الأنباء الكويتية «كونا» قال ولاياتي أن إيران مستعدة للتفاوض مع الإمارات في إطار ثنائي وعلى أساس اتفاقية عام ١٩٧١ لإنهاء الخلاف القائم حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى.

١ - السيامة - الكويت - ١/٢٦/١٩٩٣.

٢ - الأنباء - ١/٢/١٩٩٣.



وأردف قائلاً: إن الأزمة القائمة مع الإمارات حول الجزر قد خفت حدتها نتيجة للجولة الأولى من المفاوضات التي عقدت في الإمارات برئاسة المدير العام في وزارة خارجية كل من البلدين. وأضاف أن نحو ٥٠٠ من السكان العرب عادوا إلى أبو موسى بعد الجولة الأولى من المباحثات، ويشمل هذا العدد الطلبة والمدرسين وهم يعيشون بصورة ودية مع السكان الإيرانيين في الجزيرة^(١).

وصفت وزارة الخارجية الإيرانية موقف مجلس التعاون حول الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي بأنه مكرر ومنحاز ولا يركز إلى أي أساس ونقلت الصحف الإيرانية عن الناطق باسم الخارجية الإيرانية قوله أن بيان مجلس التعاون حول الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي الذي يهدف إلى تقسيم دول المنطقة والمسلمين لا يأتي بجديد ويتضمن المطالب نفسها التي لا تركز إلى أي أساس. وكان مجلس التعاون كور في ١٩٩٣/٤/٧ في الرياض دعمه الكامل للإمارات العربية المتحدة في كافة الاجراءات السلمية التي تراها مناسبة لاستعادة سيادتها على الجزر العربية الثلاث الاستراتيجية أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى الواقعة على مدخل الخليج العربي والتي تتنازع الإمارات العربية وإيران عليها. وقال الناطق أن إيران لا تزال مستعدة لاستئناف المباحثات من دون أية شروط مسبقة مضيفا أن الحكومة الإيرانية تعتبر أن مطالبة دولة بأراضى دولة أخرى أمر خطير جدا للمنطقة ولأمنها الجماعى. وأشار إلى أن موقف المكرر والذي لا يركز إلى أساس يتعارض مع مصالح المنطقة والمسلمين ويهدف إلى تعزيز هيمنة القوى العظمى والى تناسى خطر إسرائيل. من جهة أخرى التقى رئيس البرلمان الإيراني حسن روحاني ببيان مجلس التعاون حول هذه الجزر العربية وقال على الدول العربية في الخليج العربي أن تفكر في مصالحها على المدى الطويل وتتجنب ما يتعارض مع أمن المنطقة^(٢).

وقال روحاني ممثل مرشد الجمهورية على خامسنى في المجلس الأعلى للأمن القومى أعلى هيئة لاتخاذ القرارات السياسية والعسكرية في البلاد في مداخلة أمام البرلمان أن موقف مجلس التعاون يخدم مصالح القوى العظمى. وأدانت الصحف الإيرانية كافة بيان مجلس التعاون وقالت بشكل خاص أن على حكام مجلس التعاون في الخليج العربي أن يعلموا أن عدم الاستقرار والتوتر في المنطقة الاستراتيجية لا يخدمان

١ - الأنباء - الاثنين ١٥/٢/١٩٩٣.

٢ - السياسة - ٨/٤/١٩٩٣.



مصالحهم. وذكرت طهران تايمز شبه الرسمية أن هذا البيان المعادى يهدف إلى إرضاء البيت الأبيض. وكانت الإمارات اتهمت إيران بأنها حاولت ضم جزيرة أبو موسى بحكم الأمر الواقع وطالبت بسيادتها على جزيرتي طناب الكبرى وطناب الصغرى اللتين تحتلهما إيران منذ العام ١٩٧١ وللتين لم يبرم بشأنهما أى اتفاق فى ما بعد. وكان وزراء خارجية المجلس الذين اجتمعوا فى الرياض يوم ١٩٩٣/٤/٧ قد أدانوا ما وصفوه بشروط إيران غير المقبولة لامتثال للمحادثات بشأن جزر أبو موسى وطناب الكبرى وطناب الصغرى. ونددت الإمارات العربية بالإجراء الإيراني بوصفه ضمًا فعليًا للجزيرة. وانهارت محادثات عقدت فى أبو ظبى فى سبتمبر لتسوية النزاع بعد أن أصرت الإمارات على أن تتناول المحادثات جزيرتي طناب الكبرى والصغرى أيضا. ويطالب مجلس التعاون بأن ترد إيران الجزيرتين. ويقول زعماء إيرانيون أن شاه إيران الراحل كان يعيد لإيران حقا تاريخيا فى الجزر العربية الثلاث عندما أرسل قوات إلى هناك عام ١٩٧١ خلال انسحاب بريطانيا من الخليج العربى وأن واشنطن تذكى النزاع لتعكير علاقات طهران مع جيرانها فى الخليج العربى. ويقول دبلوماسيون مقرهم الخليج العربى أن إيران ألغت القيود التى فرضتها فى أبو موسى والتى أثارت غضب دولة الإمارات العربية^(١).

تبنت مجلس الشورى الإيراني يوم ١٩٩٣/٤/٢٠ قانونا يحدد المياه الإقليمية للبلاد بأثنى عشر ميلا بحريا (١٨٥٢ مترا الميل) وأكد سيادة إيران على جزر الخليج وبحر عمان. وأوضح مصدر برلمانى أن السيادة الوطنية تمارس بموجب هذا القانون على الجزر التى تعود إلى إيران فى الخليج العربى داخل مياهها الإقليمية أو خارجها لكن نص القانون لا يشير إلى جزر الخليج العربى بالاسم. وجاء فى القانون أن «لإيران الحق فى مواصلة اعتراض كل من ينتهك القانون الحالى وتفتيشه». فى لندن رأى مراقبون لشؤون الخليج العربى أن البرلمان الإيراني قطع الطريق على أى محادثات أو وساطات لحل المشكلة بين حكومتى طهران وأبو ظبى وإيجاد تسوية للجزر الإماراتية المحتلة. علما أن مجلس الجامعة العربية أكد فى دورته الأخيرة التى انتهت يوم ١٩٩٣/٤/١٩ وقوفه إلى جانب الإمارات فى مطالبتها بالسيادة على الجزر الثلاث^(٢).

١ - السياسة - ١٩٩٣/٤/٨.

٢ - الحياة ١٩٩٣/٤/٢١.



بعث مراسل «كونا» في طهران ماورعته وكالة الأنباء الإيرانية على بعض المصادر الخارجية حيث جاء فيه :

الأخ الدكتور الياس البراج المحترم

تحية عطرة. أدناه النص الذي ورعته وكالة الأنباء الإيرانية على الصحف والمسؤولين في إيران. وعلمت أن الخارجية الإيرانية طلبت من الصحف الامتناع عن نشره ووافقت صحيفة «كيهان» الإيرانية كما أخبرني رئيس تحريرها الآن وأعتقد أن بقية الصحف ستلتزم بعدم نشره إلا إذا ضغطت قضية الحج. والنص هو كالآتي^(١).

تزامنا مع زيارة علي أكبر ولاياتي وزير الخارجية الإيراني نشرت وكالة الأنباء الكويتية الأربعة الماضي تحليلا دعت فيه الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى إبداء حسن النوايا العملية إزاء الدول الأعضاء في مجلس التعاون وطلبت الوكالة الكويتية في تحليلها لإيران إلى إعادة النظر بشأن الجزر العربية الثلاثة واعتبرت كونا في هذا التحليل الجزر المذكورة بأنها تتعلق بالإمارات معلنة دعمها وحمايتها للوجود المسيحي الأجنبي في منطقة الخليج العربي إن هذا التحليل يأتي في وقت قيمت فيه معظم وسائل الإعلام زيارة وزير الخارجية الإيرانية الأخيرة للمنطقة بأنها كانت إيجابية. إن نبذة التحليل المذكور تختلف عما نشرته وسائل الإعلام بشأن زيارة ولاياتي للمنطقة مما أدهش المراقبين المهتمين بالمنطقة، ذلك لأن وسائل الإعلام الكويتية جربت في الماضي نتائج اتخاذ مثل هذه الأساليب الإعلامية ومن المستبعد أن يكون قد نسي المسؤولون عن أجهزة الإعلام الكويتية تلك الذكريات المرة في تمأشيمهم الإعلامي مع العراق في السنين الماضية إن جميع وسائل الإعلام الكويتية أثناء الحرب المفروضة ساندت العراق في عدوانه على إيران واتخذت اساليا متحيزة لصالح العدوان العراقي حيث كانت تعلن إن العراق على حق وأن إيران على باطل وهي البادئة بالحرب وحتمًا أن بعض الاعتداءات العراقية على الكويت بهدف تحريكها ضد إيران نسبتها وسائل الإعلام الكويتية إلى إيران بما في ذلك الهجوم الصاروخي العراقي على الكويت ٢٢ أكتوبر ١٩٨٧ وأثر الاحتلال العراقي للكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠ غيرت أجهزة الإعلام الكويتية في مواقفها تجاه إيران وذلك تبعًا لمواقف المسؤولين السياسيين الكويتيين واتخذت مواقف أكثر ليونة تجاه الجمهورية الإسلامية لدرجة أن بعض الشخصيات المعروفة (الإعلامية) أعربت عن أسفها

١ - وكالة الأنباء الكويتية «كونا» رقم التصنيف ٥ - ٨/٢ بتاريخ ٢٩/٥/١٩٩٣.



للمواقف السابقة التي بدرت منها. فقد ذكرت صحيفة السياسة ١٩ سبتمبر ١٩٩١ بعد أشهر قلائل من إخراج العراق من الكويت أن بعض الوجوه الإعلامية الكويتية البارزة اعترفت بتفريطها بتأييد العراق خلال سنوات الحرب الثمانية مع إيران وتقول للمغرب لايلدغ من جحر مرتين «المؤمن لايلدغ من جحر مرتين».

وأصحاب أجهزة الإعلام الكويتية يعلمون جيدا أن صدام لارال يحفر الانفاق والخنائد على حدود الكويت وإذا أتبع لصدام أن يهاجم الكويت فلن تتيح لأصحاب الصحف فرصة الهروب. وفي طهران - والقول للوكالة الإيرانية - أعرب مراسل عربى عن دهشته لتحليل وكالة الأنباء الكويتية وقال فى تصريح لوكالة الأنباء الإيرانية أن جهاز الإعلام الكويتى يخدم مصالح المسيحيين الأجانب فى السنوات الاخيرة وأضاف لو أن الأجهزة الإعلامية الكويتية لم تساند العراق خلال حربه ضد إيران لكانت المنطقة تعيش الأمن والاستقرار والسلام ولما تحمل الشعب الكويتى أوجاع الاحتلال من قبل العراق والوجود المسيحى الأمريكى الأجنبى. وردا على طلب كونا من إيران بعدم معارضة إعلان دمشق قالت الوكالة الإيرانية أن مهمات الأمن فى الخليج العربى هى فى وظيفة الدول المطلة عليه ووصفت الوكالة طلب كونا بأنه رد على الموقف الإيرانى الرسمى فى موضوعه الأمن الخليجى. ويرى المراقبون السياسيون فى المنطقة أنه حتى الواقعة على إعلان دمشق لا يؤمنون بإمكان إخراجها إلى حيز العمل وهذا الإعلان العجول يتخذ مكانه فى أدرج النسيان لدى الدول المعنية به ويرى خبراء سياسيون أن الوكالة الكويتية تطالب بعودة الجزر العربية يعنى دعوة إلى تفسير الخريطة السياسية فى المنطقة وأن أى تغيير سيعرض الأمن والسلام للخطر. والوكالة الكويتية تعلم حق العلم أن جمهورية إيران الإسلامية غير مستعدة لصرف النظر بحكم ثمرية الحرب عن ذره واحدة من ترابها وهى ليست بحاجة إلى اعتماد قدرة الأجانب للدفاع عن نفسها لأنها تتكل أولا على الله عز وجل وثانيا على قدراتها وجماهيرها الشعبية وتحدثت الوكالة الكويتية فى تحليلها نقلا عن مراقبين مجهولين قولهم أن إيران عامل رزعرة استقرار المنطقة وقد نست الوكالة أن الدولة الأولى التى وقفت إلى جانب سيادة الكويت بعد الاحتلال وساهمت فى إخماد آبار البترول المشتعلة بروح كريمة هى إيران بالرغم من موقف الكويت السابق من عدوان العراق عليها وهل نسيت الوكالة موقف المسؤول الكويتى (ولى العهد) وكلامه مع الصحفيين الإيرانيين الذين زاروا الكويت أن الإيرانيين هم الذين بنوا الكويت وأن الكويتيين يعترفون بفضل الإيرانيين؟ إن الأوساط الخيرة فى

الكويت لو تأملت قليلا فى وسائل الإعلام الكويتية لوجدت أصابع المسيحين الأجانب وراء تحليل كونا وأن الأمن والسلام والثبات لايتعزز إلا بإقامة علاقات حميمة مع إيران الإسلامية. يقول مراسل كونا فى طهران^(١):

طبعاً النص كان باللغة الفارسية وقد ترجمناه بسرعة أصلاً فى أن يحقق الفائدة المرجوة وأؤكد أن إيران بقيادة رفسنجاني وسياسته الخارجية الحالية جاده فى علاقات إيجابية مع مجلس التعاون والعرب بل ومع العالم ولولا أننى أراعى بعض الأمور لنشرت تفاصيل عن تخلى إيران عن حركات التحرر والأرقام علماً بأن العلاقات الإيرانية السودانية تمر بأزمة حقيقة لهذا السبب.

قامت هند محمد مراسلة مجلة الوسط بتحقيق خاص من أبو موسى جاء فيه^(٢):

فى منتصف الطريق لم يستطع قائد الزروق إخفاء استغرابه. إلتفت إلى وقال: صحيح أن الصحفيين مجانين. كان فى استطاعتك سؤال العائدين من هناك من دون الدخول فى هذه المخاطرة. لم أعلق وتابع التحديق فى ارتباك المياه التى يشقها الزروق ورحت أفكر فى العلاقة بين الصحفيين والصيادين. فالصحفى مرغم دائماً على رمى شبابه حتى لو عادت فارغة. وتجربة البحارة تعلم الصحفيين فضائل المسير والتمرس وعدم دفع الخيبة إلى حدود اليأس وخالفنى الخوف من تعثر الرحلة قبل الوصول إلى موضع الأسماك التى لايد من نقلها إلى الوسط بالخبر والصورة معا. كان يمكن أن تبقى جزيرة أبو موسى مجرد مكان بعيد لايشغل أهل المنطقة ولايثير فضول أهل الصحافة لكن ماتعيش هذه الجزيرة من محاولات لتغيير طابعها وهويتها أخيراً من حسابات الموقع واللؤلؤ والأسماك ليضعها فى حسابات السيادة والأمن وأسلوب التخاطب بين دول المنطقة. فموضوع أبو موسى يتخطى حدود الجزيرة لي طرح أسئلة ليس فقط عن علاقة إيران بدولة الإمارات العربية المتحدة بل أيضاً عن فرص التعايش بين اللغة الإيرانية الحالية ولغة دول مجلس التعاون، وهل اللقاء بين اللغتين سينجب تعاوناً وتفاعلاً أم سيتخذ خطوطاً للتماس؟ عشية الرحلة تذكرت زيارتى السابقة لجزيرة أبو موسى فقد ذهبت إليها قبل ١٣ عاماً برفقة مجموعة من المواطنين من هواة الصيد بالصقور. ودرج أبناء الإمارات العربية المولعين بهذه الرياضة العريقة على التوجه إلى هذه المنطقة لنصب الشراك بهدف اصطياد الصقور حية تمهيداً لتدجينها وتدريبها على الصيد. وأفضل هذه

١ - نفس المرجع.

٢ - مجلة الوسط - لندن - ١٩٧٣/٩/٢٠.



الصقور يأتي من شمال روسيا والقوقاز وبعض مناطق إيران ليستريح في الجزيرة في رحلته السنوية نحو المناطق الدافئة وفي طريق عودته إلى موطنه الأصلي. وسرعان ما تنبعت إلى أنه بين الرحلتين هبت على المنطقة رياح كثيرة بدا التغلب عليها أشد صعوبة من اصطياد الصقور.

قبل ١٣ عاما كانت الرحلة عادية ويكفي للقيام بها حجز مقعد في أحد الزوارق «العبريات» التي تنقل الناس من ميناء الشارقة إلى جزيرة أبو موسى واليوم صارت الرحلة تصنف في باب المغامرة لا بل أنها تتحول إلى ما يشبه التسلل إذا كان «الصيد» الواعد يعنى النفس بتحقيق صحافى يبقى الحصول عليه مشروطا بعدم كشف الغرض من الزيارة مع براعة في اخفاء الدفتر الصغير فضلا عن الكاميرا التي لا بد من التحايل لتمكينها من العمل^(١).

ذهبت أيام الرحلات الهادئة وصارت زيارة أبو موسى محفوفة بالمخاطر. ذلك أن إيران بعدما فرضت سيطرتها على كل الجزيرة حولتها إلى قاعدة عسكرية حتى أنها تمنع أبناء الإمارات من دخولها وتستنئ بصعوبة بالغة أبناء الجزيرة أنفسهم. ووسيلة العبور إلى أبو موسى هذه الأيام رزوق سريع يتسع لـ ٢٥ شخصا ويطلق عليه اسم «خاطر» يرسو في ميناء خالد في الشارقة ويبحر نحو الجزيرة في الثامنة صباح كل اثنين وخميس أسبوعيا ليعود في اليوم نفسه في الرابعة بعد الظهر ويكاد «خاطر» يبحر هذه الأيام بركاب لا يتعدى عددهم أصابع اليد الواحدة علما أن الاجراءات الجديدة دفعت سكان الجزيرة من العرب إلى الهجرة نحو الشارقة المدينة والاستقرار فيها. رفض أصحاب الزورق «خاطر» انضمام «الوسط» إلى الرحلة وطلبوا الحصول على تصريح من الديوان الأميرى في الشارقة. وفي الديوان لم نوفق في الحصول على هذا التصريح لوجود المسؤول المعنى خارج البلاد. ولم يكن أحد مستعدا لتحمل مسؤولية زيارة «الوسط» للجزيرة فالتصعيد على أشده والتعزيزات العسكرية الإيرانية في الجزيرة تجعل عملية دخولها، خصوصا لوسائل الإعلام، من المستحيلات. ولكن أمام الإلحاح تحمس بعض الأنحرة من سكان الجزيرة، فالقضية مصيرية بالنسبة إليهم، فهناك عاش أجدادهم وهناك أمضوا طفولتهم ووراء كل صخرة حكايات لا تنسى تثير شجونهم^(٢).

١ - مجلة الوسط - لندن - ١٩٩٣/٩/٢٠.

٢ - مجلة الوسط - لندن - ١٩٩٣/٩/٢٠.



فوق واحد من زوارق الصيد الخشبية المتوسطة الحجم من النوع المسمى محليا «البثيل» انطلقت الرحلة في اتجاه الجزء الاعمق من الخليج فقد اعتاد الصيادون المحترفون من أبناء الإمارات رمى شباكهم هناك لوفرة الصيد وجودته. هدفهم أسماك التونا الكبيرة وأنواع من «النقر» الجبار يجففونه ويملحونه ويحتل مكانة بارزة على موائلهم إلى جانب «الجمبرى» من الحجم الكبير وهذا يتوافر في أماكن معينة من الخليج يعرفونها جيدا وغالبا عند بعض الحواجز للمرجانية وهي كثيرة قرب جزر الخليج. وفي ظروف مناخية سيئة بسبب ارتفاع الحرارة إلى مافوق الأربعين درجة واشتداد الرطوبة تتحول الرحلة معاناة حقيقية فوق هذا النوع من الزوارق، غير المجهزة بالتكييف والإضاءة وغيرها. والتي يعمل فيها بحارة من العمالة الرخيصة كالهنود والباكستانيين والمليباريين وهم جماعة من الهند اشتهروا بصبرهم وجلدهم. وبطبيعة الحال تستعد النطاق في الزروق ولكن حين يزورك العطش لا يبقى لك من خيار غير اللجوء إلى الشلاجة البلاستيكية المتسخة. المقعد المريح الوحيد مخصص لقبطان الزروق الذي حاول جاهدا توفير بعض الظروف الملائمة لامرأة يثير وجودها فضول البحارة ووحده يجيد التحدث معها. فالبحارة يتحدثون لهجات بلدانهم وقائد الزروق الإماراتي مثله مثل من سبقوه من أهله وأجداده تعلم لغتهم بحكم التعامل الطويل معهم. أحمد لم يغير مهنته كما فعل الكثيرون من أبناء المنطقة بعد الطفرة النفطية عندما تخلوا عن الصيد لعمال وبحارة أجانب سلموهم المراكب، واكتفوا بنسبة من الغلال اليومية^(١).

انطلاقة الزروق كانت عصرا فمن المستحسن الصيد ليلا في هذه الأشهر من السنة بسبب اشتداد الحرارة وظروف عدة حدثني عنها أحمد أثناء الرحلة، إلى جانب ضرورة الوصول إلى المكان المحدد ليلا لنوع أمنية هذه المرة إذ يوجد على الزروق «جسم مشبوه» هو صحافية امرأة! وعلى امتداد الرحلة كان أحمد يردد «إن شاء الله تغفل عيون الإيرانيين». وأوصاني بالبقاء في بطن الزروق إلى أن يأمرني بخير ذلك. وبين فترة وأخرى كنت أسمع ينادى قادة زوارق أخرى ألقت بشباكها ملقيا التحية. وتساءلت كيف يعرفهم والعمة تحيط بنا من كل جانب وعرفت أنها الخبرة المتوارثة بين أهل البحر. وبين فينة وأخرى كان أحمد يهبط إلى بطن الزروق ويسألني هل أحتاج إلى شيء. إنه يحاول كسر رتابة الرحلة والتخفيف من حدة انفعالي. سألتني هل أدخن فقلت لا أدخن السجائر. وبعد لحظات جاء بنا رجيلة من النوع المحلي المسمى «الكدو»



وشرع يعدلها لنفسه ليفاجأ بمشاركتي إياه بعدلما أخبرته أننا فى بلاد الشام نتخلص من السجائر بتدخين النارجيلة، وأنى أشارك والذى بها أحيانا. تحدثنا كثيرا عن رحلات الغوص وعن أسطورة «بوردياه» المعروفة فى الخليج وهو شخصية أسطورية نسجت حولها حكايات كثيرة واتهمت بخطف الكثير من البحارة من فوق المراكب فى اتجاه الأعماق، وكلما انتقلنا من موقع إلى آخر. كان يحلو لأحمد أن يطلعنى على أسماء الأماكن «الهيرات» أى المغاصات الكبيرة التى جنوا منها ماضيا أفضل أنواع اللؤلؤ. كان أحمد يتحدث عن أماكن البحر يشغف وثقة كأنها أماكن على اليابسة عرفها وارتبط بها. وكنت اكفى بسؤاله كل مرة عن عمق المكان الذى نحن فيه. واعترف لى لاحقا بأننى خضت امتحان ركوب البحر على رغم الخوف الذى لارمنى طوال الرحلة. وأطرف ما حدث لى هو تلك اللعبة عندما أنزل أحمد خرطومًا للمياه، يستخدمه لغسل بعض الأسماك وتظيفها قبل وضعها فى الثلاثجات المترصة فوق سطح الزروق وترك الطرف الآخر منه فى أذن لىسمعى حديث الأعماق، وكيف يمكننى الإنصات إلى حركة البواخر والسفن والبوارج وضجيجها المتناسب مع حجمها. واللافت أنه كان يستطيع تحديد بعدها عنا^(١).

قصة أجيال

ماذا عن أبو موسى يا أحمد هل تذهب إليها دائما؟ يهز رأسه ويتطلع إلى البعيد فوق هذا السطح المائى المخيف «جدى دفن فيها ووالدى فقد فيها نصفه، لقد عاد إلينا ذات يوم وقد بترت يده ورجله بعد انفجار لغم بين يديه أثناء العمل فى مناجمها. يومها خسر العرب من دفنوا أحياء داخل السرايب وبعد العمل فى مناجم المغرب داخل الجزيرة ووسط ظروف بدائية وصعبة انتقل إلى الصيد وهكذا انتقلت الخبرة إلى مياه أبو موسى غنية بالصيد فالقرش يعيش هنا قطعانا ونحن نصيد صغير الحجم منه ونسميه «ولد الولد» وله مكانة فى موائلنا لفوائده الغذائية. الآن تبدو الأمور معقدة جدا. نصطاد وفق الأميال البحرية وقوانين خاصة لتحديد نوع الشباك والكميات. «ست ساعات مرت كأنها دهر فوق سطح المياه الغامضة الداكنة. الرحلة تستغرق عادة أربع ساعات بسرعة ٣٠ عقدة فى الساعة، لكن قلق أحمد جعلها ستا، إذ كان من الضروري إبطاء السرعة والتأكد من الزوارق القادمة أو الناهبة فى الانجهاات المقابلة. وفى كل مرة كان يلتفت

١ - مجلة الوسط - لندن ٢٠/٩/١٩٩٣.



نحوى ويقول «الله يمض هذه الرحلة على خير أنتم الصحافيين مجانين كان يمكن أن تسأل أحدا من أهل أبو موسى عن كل ماتبيغيه وترى عمره!» لم يكن فى ذهنى خلال الرحلة إلا هاجس واحد ماذا يمكننى القول لو اكتشف أمرى. لقد أبلغنى أهالى أبو موسى عن هجروا فى العام الماضى قصصا أثارت الدهر فى نفسى، مثل حكاية ذلك المصور البريطانى الذى يعمل لاحدى وكالات الأنباء العالمية والذى أحب تسجيل سبق مهنى فذهب مع رفاق له فى رحلة صيد فى زورق صغير وحاول التقاط صور لمواقع فى الجزيرة إلا أن نقاط المراقبة الدقيقة عند الشاطئ كانت له بالمرصاد فحجز الزورق بمن فيه ولم يعرف حتى الآن ماذا حدث للمصور. كذلك روى لى أهل الجزيرة أن مسؤولا حكوميا رفيع المستوى من الإمارات لم يسمح له بالهبوط على أرضها وأبعد ويخته من دون تبرير أو توضيح^(١).

أخفينا الأفلام بعناية وكذلك الكاميرا وكان أحمد المتوجس أكثر إدراكا منى لما يمكن أن يحدث لصعوبة إدخال هذه العدة إلى الجزيرة. وخطرت ببسالة فكرة منشترى من فلان (أحد الصيادين فى الجزيرة) حصيلة جيدة بحجة أننا لم نوفق وهو سيستبر الأمر. وتوقفنا فى مكان ما داخل المياه الإقليمية للجزيرة ورمى البحارة الشباك كالعتاد لتبدأ مغامرة جديدة نتيجتها الحصول على فيلمين كاملين والبقاء ليلة أخرى وسط المياه والقلق. ولاعتبارات كثيرة يصعب سرد تفاصيل ما تبقى من الرحلة - للمغامرة التى علنا منها بصيد وفير وتعرفت خلالها إلى عالم الصيد البحرى ومهارة أبناء شرق الجزيرة العربية فى التعامل مع هذا المتسع الأخضر الداكن على رغم مخاطره. يقول أهل جزيرة أبو موسى من العرب أنه حتى عام ١٩٦٣ لم يكن هناك إيراني واحد يقيم فى الجزيرة وأن الحضور الإيراني الكبير بدأ مع قدوم قوات الجيش الإيراني التى أرسلها الشاه بعد توقيع مذكرة التفاهم مع الشارقة. ويضيفون أن أبو موسى - بخلاف باقى جزر الخليج الكثيرة - لم تكن لها علاقات من أى نوع مع الساحل الإيراني وأن كل حاجاتها كانت تؤمن من إمارة الشارقة من دون سواها، وأن إيران تعمدت هدم بيت الشيخ سالم بن سلطان القاسمى، حاكم الشارقة فوق الجزيرة وسوته بالأرض. ومنذ اللحظة التى وضع فيها جنود الشاه أقدامهم فوق أرض الجزيرة فى ١٩٧١ تعرضت أبو موسى لعملية تغيير قسرية ومدروسة، بدأت بشق طريق جديد يفصل بين المنطقتين العربية والإيرانية (هذا



الطريق بدأ بالتعرج والامتداد مع الوقت حتى أنه أصبح يحيط بالجزيرة من كل جانب ثم تلاه فتح مصرف «ملى إيران» فى القطاع الإيراني وإقامة مركز حراسة ومركز شرطة تبعتهما خطوة كبيرة تمثلت فى السيطرة الإيرانية الكاملة على الميناء الخاص بالجزيرة وهو ميناء طبيعى لم يحتاج إلى الكثير من التعديلات^(١).

وفى السنوات التالية بدأت إيران باقامة مجمعات سكنية بحجة ضرورة استقدام الجنود وعناصر الحراسة والشرطة وعائلاتهم، من دون الحصول على موافقة الإمارات ومنعت فى الوقت نفسه العرب من دخول الجزء الإيراني. أول احتكاك بين الطرفين سجل أثر إصرار السلطات الإيرانية على منع أهالى الجزيرة من استغلال مناجم المعدن الأحمر المسمى «الغر» بسبب منافستها مناجم أخرى تستغلها إيران فى جزيرة هرمز. وكان هذا المعدن مصدر رزق لمعظم عائلات الجزيرة. فى تلك الأثناء كان عدد البيوت العربية أكثر من ١٥٠ بيتا بنيت وفق الطراز المعماري المتعارف عليه فى الإمارات قديما. ومعظم هذه البيوت سوى بالأرض لتقيم حكومة الشارقة منازل حديثة (شعبيات) وزعتها على مواطنيها أبناء الجزيرة فى السنوات العشرين الماضية حرصا منها على تأمين وسائل العيش المريحة فى الجزيرة، وضمانا لاستقرارهم فيها. كذلك أقامت حكومة الشارقة محطة لتحلية المياه، ومحطة توليد كهرباء لتغذية الجزء الخاص بها. وفى كل مرة كانت حكومة الشارقة تنوى فيها إقامة أى نوع من المشاريع الحيوية للسكان كانت تخوض مفاوضات صعبة مع الجانب الإيراني إلى أن توقفت هذه المشاريع فى السنوات السبع الأخيرة. وفى جزيرة أبو موسى مدرسة للمراحل الثلاث الابتدائية والإعدادية والثانوية تسبع وزارة التربية والتعليم الاماراتية، ويتولى التدريس فيها مستون من المدرسين والمدرسات الذين وفرت لهم حكومة الشارقة المسكن وبلغ عدد الطلاب من أبناء الجزيرة العرب، استنادا إلى آخر احصاء لهم ١٩٠، إلا أن طلاب الثانوية العامة يقصدون إمارة الشارقة (المدينة) لخوض امتحانات آخر السنة، وقلما يعود بعضهم إلى الجزيرة، خصوصا من يرغب فى متابعة تعليمه الجامعى. ويحدث أن تحرم إيران الآن أى طالب من أبناء عائلات الجزيرة من العودة إليها بحجة أنه غاب أكثر من سنة، أو بعض هؤلاء تخرج من جامعات أوروبية وأمريكية ويعملون فى دوائر حكومية فى مدن الدولة الرئيسية^(٢).

١ - مجلة الوسط - لندن - ١٩٩٣/٩/٢٠.

٢ - مجلة الوسط - لندن - ١٩٩٣/٩/٢٠.



بدأت الاجراءات الصارمة باستناد إيران إلى لوائح إسمية وضعتها لسكان الجزيرة من العرب عندما دخلت إليها إثر توقيع مذكرة التفاهم، وهي لاتعترف بسواها. وصادف آنذاك وجود الكثيرين من أبناء الأسر ومعيلها خارج أبو موسى، وبالتالي لم تسمح لهم بدخولها ثانية وعندما يغادر أحد السكان الجزيرة للعلاج أو قضاء حاجاته فى الدوائر الرسمية الحكومية لبلاده فى مدن الإمارات يجرى الإيرانيون تحقيقا موسعا معه قبل السماح له بالدخول مجددا. وتمنح تصاريح إقامة للمواطنين العرب تحمل العنوان الأتى «الجمهورية الإسلامية الإيرانية محافظة أبو موسى» وتمنح السكان العرب من إقامة أى نوع من المتاجر أو المؤسسات مما يدفع المقيمين العرب إلى التعامل مع تجار القطاع الإيراني الذين وفدوا إلى الجزيرة تحت ستار أعمال الصيد، وأقاموا تجمعا سكنيا يحمل هذا الاسم «حى الصيادين» الذى يزيد عدد البيوت الإيرانية فيه على ٦٠ بيتا، فى حين يبلغ عدد مساكن العرب ٨٢ بيتا. وفى تطور ذى مغزى أنزل علم الإمارات عن كل المواقع فى الجزيرة باستثناء مركز للشرطة لا يتمتع بأى صلاحيات. ويجوب رجال الشرطة الإيرانيون شوارع الجزء العربى ليلا ونهارا فى دوريات منتظمة على رغم أن ذلك غير ملحوظ فى الاتفاق (المذكورة) المعقود بين البلدين. وفى البناء وهو المدخل الرئيسى للجزيرة لايتورخ الإيرانيون عن تفتيش النساء تفتيشا دقيقا ومصادرة أى حاجات ضرورية يحملها الأهالى معهم بما فيها مكواة الملابس فى محاولة لتضييق الخناق عليهم ودفعهم إلى مغادرة الجزيرة. وتم المحاكمات والعقود والمعاملات الرسمية داخل الجزيرة وفق القوانين الإيرانية^(١).

وفى أبو موسى مجموعة من التلال الصخرية (جبال) أهمها جبل الخلوة وارتفاعه نحو ألف قدم وقد رفعت السلطات الإيرانية فوقه صورة للإمام الخومينى بارتفاع سبعة أمتار وعرض خمسة أمتار، تبدو واضحة تماما للقادم إلى الجزيرة من مسافة ميلين، إلى جانب برج خاص بالاتصالات السلكية واللاسلكية وهناك أيضا جبل حارب وجبل سليمان وكلها أسماء عربية وتستغلها إيران لاقامة منشآت رادارية ومواقع مراقبة. ومن الأبار الارتوازية التى روت عطش قوافل الصيادين ورجال الغوص فى الجزيرة لايزال «طوى البنات» أى بئر البنات أبررها وإن كان الإهمال أصابة بسبب الاعتماد على محطة التحلية، وكذلك طوى بن عيسى وطوى بهبهوه وكلها مهمة الآن. ويتحدث الأهالى وبعض المهتمين بالتجارة خصوصا بأسى عن المصير الذى آلت إليه جمعية أبو موسى



التعاونية التي قطعت السلطات الإيرانية عنها الإمدادات من المواد واللوازم اليومية مما تسبب في إقفالها . وفي الجانب العربى عبادة طبية يقيم فيها طبيب وطبية . . . لكنها لاستطيع التعامل مع الحالات الطارئة فيضطر الكثيرون إلى الانتقال إلى الشارقة المدينة والإقامة فيها خصوصا أصحاب الأمراض الدائمة مثل مرضى السكر والقلب . وحظرت إيران فى السنوات الأخيرة إدخال كيس أسمنت واحد إلى الجزيرة لمنع السكان العرب من القيام بإصلاحات فى منازلهم أو ترميمها لكنها تسمح فى حالات استثنائية جدا وبعد إجراء تحقيق دقيق ومعاينة الأضرار^(١) .

تضاعف التشدد الإيرانى أخيرا بعد تحويل الجزيرة قاعدة عسكرية ضخمة تعج بمنصات صواريخ «السكود» والمضادات والبوابج العسكرية التى تتخذ من الميناء مربضا لها . ويتحدث رجال الجزيرة العرب بقلق عن تلك الأشباح السوداء الضخمة التى تخرج فجأة من تحت المياه العميقة قبالة أبو موسى وهى الغواصات لتزود الديزل والطعام، وعن تلك الخنادق المتصلة التى حفرت قرب الشواطئ من كل الجهات وركزت فيها مدافع وراجمات ودفاعات جديدة من نوعها . وعززت القدرات العسكرية الإيرانية بعد تهجير أعداد كبيرة من السكان العام الماضى، ولم يسمح لكثير من سكان الجزيرة بالعودة منذ ذلك الوقت وأسكنوا موقتا فى تجمعات سكنية شعبية حديثة فى الشارقة . ويخشى الأهالى تصلب إيران فى مسألة عودة أسرة التدريس إلى الجزيرة للعام الجديد خصوصا بعد الأبناء عن إجراءات أكثر شدة بدأت بتطبيقها فى ما يخص الدخول إلى الجزيرة أو الإقامة فيها كان تشترط الحصول على موافقتها وإصدار بطاقات عمل من قبلها للمدرسين القادمين . وتبلغ مساحة أبو موسى ٣٥ كيلو مترا مربعا وعدد سكانها العرب حاليا أقل من ربع السكان الأصليين إذ أفرغت مع الوقت من سكانها العرب^(٢) .

تطور السياسة الإيرانية تجاه الجزر عام ١٩٩٤، ١٩٩٥

أكدت مصادر دبلوماسية فى أبوظبى فى ٣٠/٣/٩٤ تمسك الإمارات بسيادتها الكاملة على جزرها الثلاث طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى التى احتلتها إيران عام ١٩٧١، وأنها ستبقي جميع الوسائل الدبلوماسية لاستعادة سيادتها على الجزر . وقالت مصادر فى أبوظبى أن تصريحات وزير خارجية الإمارات فى القاهرة فى شأن

١ - مجلة الوسط - لندن - ٢٠/٩/١٩٩٣ .

٢ - مجلة الوسط - لندن - ٢٠/٩/١٩٩٣ .



قضية الجزر تعكس الموقف الرسمي لدولة الإمارات الذي يؤكد عزمها على رفع هذا الخلاف إلى محكمة العدل الدولية إذا باءت محاولات التسوية بالفشل. ومنذ تفجير الخلاف بين البلدين في أبريل عام ١٩٩٢ بعد إلغاء إيران من جانب واحد اتفاقاً مع الإمارات في شأن السيادة المشتركة على جزيرة أبو موسى تؤكد الإمارات موقفها «الثابت» الذي يقوم على الدعوة إلى الحوار المباشر لتسوية الخلاف سلمياً على الجزر الثلاث. وأكد هذا الموقف بوضوح في حديثه مع «الحياة» عندما قال أن الإمارات ستلجأ إلى محكمة العدل الدولية إذا استغدت جميع الفرص والجهود للوصول إلى تسوية سلمية مع إيران. ويقول أن الإمارات لم تسمع من إيران حتى الآن شيئاً جديداً وأن مناسمعه منها بعيد عما تفكر فيه. وتساءل كيف تتفاوض مع من يستولى على حق من الحقوق ويدعى أنه ملك سابق له ويؤكد أن على كل من الطرفين تقديم البراهين على ملكيته للجزر إلى التحكيم. وقال عندئذ براهين على حقي فيها، وعلى الآخرين أن يأتوا ببراهينهم فإن كانت أقوى فلهم الحق وإن كان برهاننا أقوى فالحق لنا. غير أن الموقف الإيراني يتسم بالتذبذب والانقسام حول مسألة الجزر مما يعكس «انقسامات واضحة» داخل القيادة الإيرانية. وبدا هذا الانقسام واضحاً من خلال التصريحات المتضاربة التي عكسها في الآونة الأخيرة عدد من الوزراء في حكومة طهران والقيادات الإيرانية الأخرى. وكان على أكبر ولاياتي وزير خارجية إيران اعترف في تصريحات لمجلة «الوسط» الشهر الجاري بالتنازع مع الإمارات على الجزر الثلاث طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى وجدد دعوة إلى وزير خارجية الإمارات للبحث في هذا الخلاف واعتبرت أبو ظبي في حينه أن تصريحات ولاياتي تشكل موقفاً متقدماً من طهران لكنه غير كاف لأنه كان فقط عبر الوسائل الإعلامية، ولم تتلق أبو ظبي أى موقف رسمي من إيران بذلك^(١).

يعتبر موقف ولاياتي معياراً لموقف سياسة إيرانيين آخرين من أبرهم محمد علي بشارتى الذي قال عبر وسائل الإعلام أيضاً أن الخلاف مع الإمارات «بسيط» ويمكن حله بالحوار والتفاهم بالنسبة إلى وضع جزيرة أبو موسى. وأغفل ذكر الجزيرتين الأخرتين طناب الكبرى وطناب الصغرى. وتعتبر المصادر في أبو ظبي أن أجهزة الإعلام الإيرانية تقود حملة «تضليلية» في شأن الخلاف الإماراتي - الإيراني على الجزر الثلاث، وتعكس



فى شكل واضح التناقض السياسى داخل طهران. وأوضحت أن إطلاق الأحكام من الإذاعة الإيرانية على تصريحات وزير الخارجية الإيراني التى تدعو إلى «الحوار» وعدم استنفاد القرض لاستجابة إيران دعوات الحوار المتكررة من جانب الإمارات ووصفها بأنها «لامسؤولة» لاتخدم توفير أجواء إيجابية تساعد على بدء حوار مباشر بين البلدين لتسوية الخلاف على الجزر سلماً. ويلاحظ أن الحملات الإعلامية الإيرانية على الإمارات تنور فى أعقاب حصول الإمارات على تأييد من مجلس التعاون أو عربى ودولى لموقفها من قضية الجزر العربية. وتأتى حملة الإذاعة الإيرانية الأخيرة على تصريحات وزير خارجية الإمارات ووصفها بأنها «لامسؤولة» وتثير مجدداً الشكوك فى حسن نية الإمارات فى علاقتها مع إيران، عقب التأييد والدعم الواضحين اللذين أعلنهما مجلس جامعة الدول العربية لدولة الإمارات فى شأن استعادة سيادتها الكاملة على الجزر الثلاث. وتعكس تصريحات الإذاعة الإيرانية، حسب المراقبين، انقساماً وتخبطاً فى الموقف الإيراني من قضية الجزر لاسمحان ببلورة موقف جدى يقود إلى الحوار مع طهران فى الوقت الراهن للوصول إلى تسوية سلمية لأزمة الجزر العربية^(١).

وجهت إيران - تحذيراً إلى الدول العربية بتاريخ ١٩٩٤/٥/٢٣ من أى مطالبة «بأرض إيرانية» لأن ذلك قد يؤدى إلى نشوب نزاع مسلح، وردا على التصريحات التى أدلى بها الملك فهد وطلب فيها من إيران أن تعيد إلى الإمارات الجزر الثلاث أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى قالت وكالة الأنباء الإيرانية أن أى مطالبة بأراض قد تشكل خطراً فى استقرار المنطقة وقد تكون عواقبها بخطورة حرب الخليج الثانية فى العام ١٩٩١ بين العراق والتحالف العربى - الغربى بقيادة الولايات المتحدة - وذكرت الوكالة فى أول رد إيرانى على تصريحات الملك فهد بأن إيران أكدت دائماً استعدادها للتفاوض مع الإمارات حول جزيرة أبوموسى من أجل تبديد أى سوء تفاهم لكن يجب حل هذه المشكلة عبر المفاوضات الثنائية من دون تدخل من جانب دول أخرى. من جهة أخرى رعمت الصحيفة للحفاظة «رسالات» التى تعكس وجهة نظر أكثرية البرلمانين فى إيران فى ١٩٩٤/٥/٢٣ بأن تصريحات الملك فهد خطوة جديدة على طريق رزعزعة استقرار المنطقة. وأضافت أن هذا التدخل لن يؤدى إلا إلى خلق توتر يصب فى مصلحة الولايات المتحدة. وكان الملك فهد والأمير عبدالله ولي العهد السعودى قد أكد فى كلمة



مشتركة إلى حجاج بيت الله الحرام حرص المملكة العربية على تحقيق تعاون ملموس بين جميع الأطراف المعنية بالعمل للمخلص والبناء على إزالة أسباب الاختلاف بين دول مجلس التعاون الست وبين إيران وهى أسباب تبدأ وتنتهى بالتزام الأخوة فى إيران بالمواثيق والأعراف الدولية القائمة على الاحترام المتبادل وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول وإعادة الجزر العربية الثلاث إلى الإمارات العربية المتحدة. والجدير بالذكر أن الإمارات تطالب بالسيادة على الجزر العربية الثلاث التى احتلتها إيران فى العام ١٩٧١ عندما نالت الإمارات استقلالها وأعربت إيران عن استعدادها لإجراء مفاوضات مباشرة مع الإمارات حول وضع وليس حول السيادة على جزيرة أبوموسى على أساس موقع فى العام ١٩٧١ وينص على إدارة مشتركة للجزيرة لكن طهران رفضت بالمقابل مناقشة وضع جزيرتى طناب الكبرى وطناب الصغرى مما أدى إلى فشل محاولة إجراء مفاوضات مباشرة فى سبتمبر عام ١٩٩٢^(١).

وبالنسبة للجزر الثلاث موضع النزاع مع الإمارات العربية المتحدة قال رفسنجاني أن «إيران لن تخلى أبداً عن السيطرة على الجزر الثلاث». وأضاف أن هذه الجزر «جزء لا يتجزأ من إيران حسب الوثائق والخرائط المقبولة دولياً» حسب تعبيره. وأعرب عن الأمل بأن يأتى مسؤول إماراتى إلى طهران «لبحث الخلاف حول جزيرة أبوموسى على أساس ثنائي وبدون أى شروط» لكنه لم يدل بمزيد من التفاصيل فى هذا الصدد^(٢).

أن ترفض إيران إعادة المحتل من الجزر إلى السيادة العربية، وتؤكد إصرارها على ابتلاعها ومصادرتها وتفرسها، بل وتصعد تهديداتها العدوانية كلما أثير موضوعها هنا أو هناك مسألة ليست جديدة فقد درج هذا النظام على إطلاق التهديدات على لسان العديد من أركانه سابقاً ورائها الأمر الذى يكشف بوضوح عن أطماع ومطامع إيران فى التوسع والاحتلال. ويؤكد هذه النزعة كمنهج ثابت طبع سياستها على الدوام مع دول الجوار. ومع أن النظام الإيراني حاول غير مرة أن يتظاهر بالاعتدال والمرونة والرغبة فى إقامة علاقات جوار حسنة مع دول المنطقة فإن محاولاته تلك فى أحسن الأحوال لم تكن سوى قنطرة للعبور والتعمد والتدخل فى الشؤون الداخلية وصولاً إلى تحقيق

١ - السياسة ١٩٩٤/٥/٢٤.

٢ - الوطن - ٨ يونيو ١٩٩٤.

أحلامه المريضة وأوهامه فى السيطرة والتحكم بشؤون المنطقة. ولعل تصريحات رفسنجاني الأخيرة بإبقاء الاحتلال لجزيرتى طنب الكبرى والصغرى وأبوموسى وإعلانه بأن استعادتها ستتم ببحر من الدماء يعبران أصدق تعبير عن عقلية الغطرسة وسياسة العريضة والقرصنة. بيد أن هذا الانفلات وتلك القرصنة، إذا كانت منهجاً ثابتاً بحكم توجهات النظام الإيرانى، فإن كثيراً من المسؤولية تتحملها الإمارات ومعظم أقطار مجلس التعاون الأخرى من خلال أسلوبها المتبع فى مسايرته وإرضائه والسكوت على تدخلاته وممارساته الإرهابية، حيث أسهمت تلك السياسة المساومة واللامبديّة تجاه تحركات القوى الإيرانية الظلامية على التمدد وشجعت نظام طهران على إبقاء احتلاله للجزر العربية الثلاث. إن النظام الإيرانى إذ يعود لنغمة التهديد مجدداً فى الوقت الذى تشهد فيه طهران والمدن الأخرى احتجاجات واضطرابات وعمليات مقاومة وأوضاعاً اجتماعية واقتصادية وسياسية متدهورة، إنما يحاول بذلك تحويل أنظار الإيرانيين إلى الخارج وافتعال قضية تصرفهم عن أوضاعهم الداخلية المتردية وهى لعبة قديمة كان يلعبها النظام فى عدوانه على العراق. ومازال يلعبها على أمل إطالة عمر نظامه الكسيع. وإذا يجدد تهديداته الوقحة، فهو بالقدر الذى يؤكد تمسكه بمنهج العدوان والتوسع وبأحلامه وأطماعه القديمة نفسها، فإنه بالقدر ذاته يحاول الإحياء بأنه قادر على فرض نفسه ووجوده ضمن المنطقة، بينما الواقع يؤكد خواء هذا النظام وإفلامه وتداعيه الوشيك^(١).

كررت وزارة الخارجية الإيرانية فى ١٩/٩/١٩٩٤ رفض طهران أى بحث فى سيادتها على الجزر الاستراتيجية الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى فى الخليج العربى التى تطالب بها الإمارات العربية المتحدة. ونقلت إذاعة طهران عن الناطق باسم الخارجية الإيرانية محمود محمد قوله من الناحية الجغرافية والسياسية واستناداً إلى القوانين الدولية فإن الجزر الثلاث إيرانية ولا يمكن لأى دولة أن تنافس فى سيادتها على أرضها. وقال محمدى رداً على نداء من وزراء خارجية مجلس التعاون بشأن هذه الجزر «إن مثل هذه المطالب من شأنها إذكاء التوتر فى المنطقة» وكان وزراء خارجية المجلس «الكويت والسعودية والإمارات وقطر والبحرين وعمان» فى الاجتماع الذى عقده السبت فى الرياض دعواً ليران إلى القبول بعرض خلافها مع الإمارات على محكمة

العدل الدولية. وأضاف الناطق الإيراني أن بيان مجلس التعاون متناقض لأنه من ناحية يدعو إلى إرساء الأمن في المنطقة وتسوية المشاكل بالطرق السلمية ومن ناحية أخرى يوجج النزاعات بالعودة إلى مطالب تتعلق بهذه الجزر. وأشار محمدى إلى أن إيران مازالت على استعداد لإجراء مفاوضات ثنائية مع الإمارات من دون شروط مسبقة لتسوية المشاكل وتبديد سوء التفاهم. يشار إلى أن جزيرة أبوموسى تخضع منذ عام ١٩٧١ لإدارة مشتركة من قبل الشارقة عضو اتحاد الإمارات وإيران. وقد فشلت مفاوضات جرت بين البلدين في سبتمبر ١٩٩٢ في أبوظبى وكان من المقرر أن تستأنف هذه المفاوضات في سبتمبر ١٩٩٣ لكن الإمارات ألغت زيارة وزير الدولة لشؤون الخارجية إلى طهران احتجاجا على تصريحات إيرانية تؤكد سيادة طهران على الجزر. من ناحية أخرى - ذكرت إذاعة طهران أن حراس الثورة الإسلامية (باسدرا) والجيش النظامى الإيرانى بدأوا فى ١٩/٩/١٩٩٤ مناورات عسكرية تطلق فيها صواريخ فى الخليج وبحر عمان. وتستمر هذه المناورات التى أطلق عليها اسم «فالاغ» (الغسق) ثلاثة أيام فى منطقة تضم خصوصا مضيق هرمز فى وسط الخليج. وكانت القوات الإيرانية قامت بسلسلة من المناورات العسكرية فى مياه شمال الخليج وقرب جزيرة خرج النفطية. وقال مسؤولون أن الجيش الإيرانى سينظم هذا العام نحو ٤٠ مناوره فى الخليج وفى بحر عمان. على صعيد آخر رحبت الخارجية الإيرانية أمس بإطلاق سراح رئيس ونائب رئيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة فى الجزائر عباس مدنى وعلى بلحاج. وقال ناطق باسم الوزارة محمود محمدى أن إيران تعتبر إطلاق سراح زعيمى الجبهة خطوة إيجابية ستسمح للجزائر بأن تخرج من الأزمة التى تسبب بها عدم احترام أصوات الشعب الجزائرى. وكانت الجزائر قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إيران فى مارس ١٩٩٣ مبصرة ذلك بالتدخل الإيرانى فى شؤونها الداخلية. ويرى القادة الإيرانيون أن الجبهة الإسلامية هى التى تمثل الشرعية السياسية فى الجزائر وأنها بالتالى مفتاح التسوية فى هذا البلد. وكانت السلطات الجزائرية أطلقت الثلاثاء الماضى سراح مدنى وبلحاج ووضعتهما قيد الإقامة الجبرية^(١).



تطور السياسة الإيرانية تجاه الجزائر

قالت مصادر مطلعة بتاريخ ٢٣/١١/١٩٩٤ أن إيران طلبت من سلطنة عمان مساعدتها على تنظيم محادثات مع دولة الإمارات العربية المتحدة، في محاولة إيرانية جديدة لنزع الفتيل من الأزمة التي تهدد بالانفجار بين الدولتين بسبب النزاع على الجزر الثلاث. وتهدف الدعوة الإيرانية إلى البحث في خطة من ثلاث نقاط يمكن أن تكسر الجمود الحالي في الأزمة وهذه النقاط كما تقول مصادر في طهران هي كالآتي:

١ - امتناع الطرفين عن اتخاذ أى خطوة قد تزيد من التوتر بينهما.

٢ - تحديد تاريخ لإجراء محادثات ثنائية.

٣ - الاعتراف بالاتفاق الذي وقعت عليه إيران والمملكة المتحدة عام ١٩٧١ بشأن جزيرة أبو موسى على أساس أنه الوثيقة الأساسية التي يجب الرجوع إليها، ومعنى ذلك أن إيران لن توافق على الدخول في أية مفاوضات بشأن جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى. وتشعر الحكومة الإيرانية باستياء من سياسة الإمارات بإثارة مسألة الجزر في كل بلاغ مشترك توقعه مع الحكومات الأجنبية، وكانت الإمارات قد حصلت على دعم كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا لموقفها، كما أن الجامعة العربية أيدت هذا الموقف مثلما أيده مجلس التعاون، وتفيد بعض الأنباء أن الإمارات ربما تثير القضية في الاجتماع الوزاري المقبل لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وتفيد الأنباء أيضا أن ولايات أبلغ سلطنة عمان أن إيران تعتبر تلك التحركات لاتساعد على التوصل إلى حل سلمي للخلاف. ولم يجتلب هذا النزاع حتى الآن اهتماما كبيرا داخل إيران. لكن الحكومة تخشى من استخدام جماعات المعارضة لهذه القضية كوسيلة لإحراج الحكومة لاجبارها على اتخاذ موقف أكثر تطرفا تجاه الدول المجاورة. ومن دلائل ذلك أن الحكومة سمحت في بداية الشهر لحزب عموم إيران المنحل بفتح مكتب له في طهران واستئناف نشاطه. ويقود هذا الحزب محسن بزشكبور عضو مجلس الشورى السابق الذى له صلات قوية مع العديد من رجال الدين النافذين. ويدعو الحزب إلى انتهاج سياسة معادية للعرب إلى درجة أن بعض المعلقين وصفوه بأنه عنصري. وفي أول بيان أصدره الحزب عقب استئناف نشاطه تعهد بالقتال دفاعا عن مصالح إيران المقدسة واسترداد جزر الوطن الضائعة في المنطقة^(١).

١ - الشرق الأوسط - الأربعاء ٢٣/١١/١٩٩٤.



وقالت المصادر الدبلوماسية أن المفاوضات الهادئة مع الإمارات لا تزال ممكنة ولكن إذا ما أثارت اهتمام الرأي العام الإيراني فإنه سيكون من المستحيل على السلطات الإيرانية الاستمرار في انتهاج موقف مقبول.

كشفت دراسة وثائقية حديثة صدرت عن الديوان الأميري برأس الخيمة أخيراً حول الجزر الثلاث طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبوموسى أن صقر بن محمد عضو المجلس الأعلى حاكم رأس الخيمة رفض بشدة عرضاً إيرانياً تقدم به سفير إيران الحالي لدى الإمارات حسن أميان «للدفع أى مبلغ لرأس الخيمة شريطة أن تسكت وتترك دعوى المطالبة بالجزر». وقالت الدراسة أن هذا العرض الإيراني جاء فى اجتماع مغلق ضم الشيخ صقر والسفير الإيراني بناء على طلب السفير وأن الشيخ صقر أبدى استياءه الشديد من العرض وقال للسفير: أود أن أفهمك أننا لا نبيع ولا نشتري، والأوطان لا تباع ولا نشتري، نحن لدينا مطالب وأنتم لديكم مطالب وليس هناك من وسيلة لحل هذه المطالب المتناقضة سوى تطبيق العدل. وأضاف الشيخ صقر مخاطباً السفير: «وعليك أن تبلغ حكومتك بما أخبرتك به وبصفتك رجلاً صالحاً تأمل أن تسعى بالصلاح وأناى أسف لأن هذه الأزمة لم تحل حتى الآن وأنا أنتظر الجواب منك على أساس ما أخبرتك به». وكان السفير الإيراني قد قدم العرض للشيخ صقر فى بداية الاجتماع المغلق الذى أعقب اجتماعاً موسعاً عقد عصر يوم ١٩٩٢/١٢/٩ فى قصر الشيخ بمنطقة خزام برأس الخيمة. وفى اللقاء المنفرد بين الحاكم والسفير قال السفير مخاطباً الشيخ صقر: «إننا وإياكم أصدقاء ويجب أن لا نحصل بيننا نزاعات وأننا على استعداد لتقديم أى مبلغ تطلبه على أساس أن تسكت وتترك الدعوى بالإضافة إلى أننا مستعدون لوضع ثقلنا فى رأس الخيمة لإنعاشها اقتصادياً فى جميع الحقول الزراعية والتجارية وأن نعمل علاقة خاصة معكم» (١).

وهنا رد الشيخ القاسمى قائلاً: «الكلام جيد إلا أننى أريد أن أفهمك شيئاً لا تعرفه وهو أن لدينا والحمد لله الكثير من الأموال. ولا يوجد فى بلدنا فقير واحد ورئيس الإمارات هو أيضاً بمثابة الأب وهو يسد حاجتنا من كل شىء». وقال الشيخ صقر أيضاً «أما قضية جزر طناب فقبل أكثر من عشرين سنة جاءنا وليم لوس وغيره من الإنجليز



وعرضوا علينا الأموال وأبلغونا أنكم تهددون باحتلال الجزر بالقوة، وكان ردنا أن الكل يعرف أن إيران هي أقوى من رأس الخيمة ولكن هناك من هو أقوى من الجميع وهو الله سبحانه وتعالى.

رد فعل إيران من وقوف الجميع مع الإمارات

يشدد خامنئي وجناح رفسنجاني يمدى لیسونة، إيران ترفض التحكيم الدولي في النزاع على الجزر الثلاث. رفضت إيران قبول التحكيم الدولي في خلافها مع الإمارات العربية في شأن السيادة على الجزر الثلاث كما أكد نائب وزير الخارجية الإيراني محمد علي بشارتي أن طهران لا ترغب في اللجوء إلى التحكيم الدولي لحل الخلاف، وإذا كانت الإمارات تريد عرض هذه المسألة على المحكمة العدل الدولية فعليها أن تحصل على موافقة إيران. في الوقت الذي فوجئت إيران بموقف إماراتي صلب. وذلك لرفع القضية أمام الأمم المتحدة. مما أثار من غضب إيران وثار ثائرتها تجاه هذا الموقف. وهنا تضع إيران الإمارات أمام ثلاثة خيارات بالضغط عليها وذلك بتفريغ الجزيرة من سكانها ومنعها من الاتصالات الخارجية. كما قامت بملا هذا الفراغ بمزيد من المواطنين الإيرانيين وتعزيز الجهد العسكري الإيراني في الجزيرة. أما الضغط الثالث وهو تعيين حاكم عسكري لأبوموسى مطلق السلطات والصلاحيات. ومن هنا تكمن قضية الجزر الثلاث بين إيران والإمارات. ويفترض على إيران أن تكون أكثر الدول وعياً بأحوال الحرب ونتائجها في التاريخ الحديث وتعرف كم هي الحرب مؤذية على الصعيد الاجتماعي والتنموي. إيران اليوم تتسلح بأسلوب أبعد من الأسلوب التقليدي الذي يحافظ على أمنها القومي؟!

رفضت إيران بتاريخ ٢١/٣/١٩٩٥ بيان دول مجلس التعاون الذي أكد دعمه لمطالبة الإمارات العربية بالجزر الثلاث وأكدت على لسان المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية محمود محمدى أن جزر أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى «هي إيرانية إلى الابد» وحذرت دول مجلس التعاون من تبعات ما وصفته بهذه «المزاعم». وقال المتحدث الإيراني أن تكرار هذه الإدعاءات التي لا أساس لها من شأنه أن يعمق سوء التفاهم ويزيد المشاكل. وأضاف «على دول مجلس التعاون أن تتذكر جيداً أن المنطقة دفعت في الماضي ثمناً باهظاً نتيجة المزاعم المتعلقة بالأرض». ورفض المسؤول الإيراني

بشكل غير مباشر دعوة دول مجلس التعاون لعرض النزاع على محكمة العدل الدولية فى لاهى مؤكدا . . أن المفاوضات الثنائية تبقى أفضل وسيلة لازالة سوء التفاهم». وكان المتحدث الإيراني يرد على بيان أصدره وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي بعد اجتماع عقد مع وزير الخارجية الأمريكى وأرن كريستوفر فى الرياض فى الأسبوع الماضى وهو البيان الذى أيد مساعى الإمارات لإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية^(١).

تحصين إيران لجزيرة أبوموسى

بدأت إيران منذ فترة تحصين جزيرة أبوموسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة. إضافة إلى بناء قواعد انطلاق مؤقتة فى جزيرتى الطنب الكبرى والصغرى اللتين احتلتهما عام ١٩٧١. وحسب تقرير لمصادر عسكرية عربية ركزت إيران فى أبوموسى قواعد لإطلاق الصواريخ وصل عددها فى نوفمبر ١٩٩٤ إلى ٤ قواعد ثابتة ويعتبر الإيرانيون أن الجزيرة صالحة فقط كقاعدة للعمليات الخلفية إضافة إلى كونها قاعدة انطلاق لزوارق تحمل فرق الكوماندوس ضد أهداف مجارة أو ضد سفن تعبر المنطقة. وكانت إيران أسرعت فى الفترة الأخيرة برنامج تسليحها مما سيزيد سباق التسلح فى المنطقة ويرفع حالة التوتر فيها وركزت إيران على ما يبدو على تقوية سلاحها البحرى. خصوصا أنها تملك شواطئ مطلة على الخليج يصل طولها إلى ٢٥٤٠ كلم. وقد اشترت إيران خمسة زوارق صاروخية صينية من طراز هيفو تسلمتها أخيرا وستسلم خمسة أخرى فى المستقبل إضافة إلى أن البحرية الإيرانية التى تملك حتى الآن غواصتين روسيتين من طراز «كيلو» تستعد لتسلم الثالثة فى وقت قريب. وقد أجرت إيران العام الماضى مناورات بحرية فى منطقتى الخليج وبحر العرب من بينها مناورة يعتقد أنها تركزت على احتلال منطقة مشابهة لمضيق هرمز الحيوى لمرور ناقلات النفط والتجارة الخليجية، كما تركزت مناورات بحرية جرت بعيدا عن متناول وسائل الإعلام للحلية على إنزال قوات كوماندوس على شواطئ تبعد نحو ١٥٠٠ ميل عن مكان انطلاقها حيث احتلت طلائع الكوماندوس الشواطئ ومهدتها لنزول القوات البرية بمساندة من الطائرات الحربية (القديمة نسبيا) وبحماية زوارق صاروخية والغواصات روسية الصنع.



وأشارت المصادر العسكرية الغربية إلى أن التسليح البحري الإيراني أثار قلق دول مجاورة بما دعاها إلى التخطيط لشراء مدرعات وفرقاطات وطائرات هليكوبتر مضادة للغواصات والسفن الحربية إضافة إلى طائرة بعيدة المدى للمطاردة. وعلى رغم أن باكستان على علاقة جيدة مع دول مجلس التعاون فقد أجرت البحرية الباكستانية والبحرية الإيرانية مناورات مشتركة في المحيط الهندي في الأيام العشرة الأخيرة من فبراير ١٩٩٤ وشارك في تلك المناورات غواصات باكستانية من طراز «إغوستا ٩٠» التي تسير بحركات ديزل وذوارق صاروخية فرنسية الصنع من طراز «دافني» و«إغوستا» بينما أشرك الإيرانيون غواصة «كيلو» في أول مناورات لهم مع قوة أجنبية منذ تسلم الثورة الإسلامية الحكم عام ١٩٧٩^(١).

تدعى إيران أن المناورات البحرية وخصوصا التي تنطلق من منطقة جزيرة خرج أو من بوشهر (التي جرت في أكتوبر الماضي) هدفها فقط الدفاع عن مناطق إنتاج النفط.

عزلة مفاجئة

حسب المراجع العسكرية الغربية تعرض تطوير البحرية الإيرانية إلى عزلة مفاجئة عندما وعد الرئيس الروسي بوريس يلتسين زميله الأمريكي بيل كلينتون أثناء لقيتهما في سبتمبر ١٩٩٤ بالتوقف عن تزويد إيران بالأسلحة الثقيلة التي قد تستخدم في أي حرب مقبلة. لكن يلتسين شدد على أن روسيا ستحترم عقود التسليح التي أبرمتها مع إيران قبل القمة الأمريكية - الروسية. ويذكر أن إيران اشترت في الفترة الأخيرة من موسكو أسلحة ومعدات عسكرية متطورة وصلت قيمتها إلى نحو بليون دولار. وكانت إيران وقعت عقدا عام ١٩٨٩ مع موسكو لتزويدها بثالث غواصة من طراز «كيلو» لمواجهة عقد عراقي مع بريطانيا لشراء ٦ فرقاطات لم تسلمها بغداد بسبب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠. وقد تسلمت البحرية الإيرانية أول غواصة روسية عام ١٩٩٢ وتبعها الغواصة الثانية من طراز «كيلو» أيضا في العام اللاحق ومنذ توقف الحرب مع العراق في يوليو ١٩٨٨ تركزت إيران على برنامج مكثف لإعادة بناء قواتها المسلحة وخصوصا البحرية منها. ولاتعلن طهران أرقام الإنفاق على مشتريات الأسلحة لكن أرقام الموازنة العسكرية عالية جدا مقارنة مع المصاريف على التنمية. ويلاحظ محللون للاتفاق الإيراني أن

١ - القبس - ١/٦ - ١٩٩٥.

طهران تخصص بعض اتفاقها على الأبحاث المدنية لأغراض عسكرية. ويعتقد محللون عسكريون غربيون أن إيران إضافة إلى طموحاتها في المنطقة تريد تجنب تكرار ما جرى أثناء حرب الخليج الثانية خصوصا في الفترة الأخيرة منها وتريد طهران الحصول على قدرات لمنع أية قوة دخيلة، كما تقول، من العمل بحرية في المنطقة^(١).

وكان الأدميرال دوغلاس كانز القائد السابق للقوات المركزية التابعة لسلح البحرية الأمريكية حذر من القدرات البحرية الإيرانية المستجدة التي تهدد الاستقرار في منطقة النفط الحيوية. وتجدر الإشارة إلى أن دراسات بريطانية عن إمدادات الطاقة كررت مرارا قلقها من إمكانات قد تتوافر لاحدى دول المنطقة قد تستطيع عرقلة مرور الناقلات في منطقة مضيق هرمز الاستراتيجي. ويقال أن إيران تبني قواعد عسكرية في جزيرة قشم على مقربة من القاعدة الكبرى في بندر عباس في غوصاتها. كما تتفاوض حاليا مع بكين لشراء قاذفات الألغام المعروفة في الغرب باسم "BM52" وتستطيع هذه القاذفات زرع الألغام على عمق ١٠٠ متر مما يصعب اكتشافها وتنجذب هذه الألغام إلى أجسام السفن لتضجرها. وكانت إيران استخدمت بكفاءة نسبية سلاح الألغام أثناء حرب الخليج الأولى بين ١٩٨٠ - ١٩٨٨ وأدى انفجار ألغام إلى تعطيل جزئي للملاحة في الخليج، وأصبحت في الحوادث المتكررة سفينتان أمريكيتان رغم الجهود التي بذلت تباعا لتنظيف مياه الخليج من الألغام الإيرانية. وتتفاوض طهران حاليا مع بكين لشراء قاذفة صواريخ بحرية ثقيلة ويتنظر أن تسلم قريبا الدفعة الأولى من ٨ زوارق تسير بسرعة كبيرة جدا فوق سطح الماء زودت بصواريخ «SS-N-22 سان بيرن» اشترتها المنطقة الجنوبية من الخليج، كما تبني إيران ملاجئ بحرية (جحور) لغوصاتها وزوارقها في منطقة شاه بار في المحيط الهندي القريبة من باكستان ويعتقد أن المخططين العسكريين الإيرانيين لا يريدون تكرار ما جرى أثناء الحرب مع العراق عندما استطاعت الطائرات العراقية مهاجمة مواقع البحرية الإيرانية مرارا انطلاقا من قواعد متقدمة. ويقول الخبراء العسكريون الغربيون أن سلاح البحرية الإيراني لن يستطيع إكمال برنامجه لاستيعاب التقنية الجديدة واستكمال التدريب قبل فترة تتراوح بين خمس و ١٠ سنوات. وكانت إيران تملك إثر انتهاء الحرب مع العراق ٣ مدمرات قديمة الصنع و ٣ فرقاطات وطرادين و ١٠ زوارق بحرية فرنسية الصنع مزودة بصواريخ هاربون^(٢).

١ - القبس ١/٦/١٩٩٥.

٢ - القبس ١/٦/١٩٩٥.

ويعتقد الخبراء أن غالبية هذه القطع أصبحت قديمة وغير فعالة وستخرج من الخدمة في وقت قريب مما يستدعي تزويد السلاح البحري الإيراني بقطع جديدة على الرغم من أن خبراء في الغرب يقولون أن الخبراء الإيرانيين نجحوا في إعادة تعمير بعض هذه السفن وتزويدها بالصواريخ الصينية البحرية «سيلكورم» المضاد للسفن. ويشار إلى أن بعض الخبراء العسكريين حذروا من أن إيران بتوسيع وجودها البحري في منطقة المحيط الهندي تريد التمدد إلى الوصول بقدراتها للتدخل حتى البحر الأحمر. وكان الرئيس حسني مبارك حذر من أن إيران تريد بناء قاعدة بحرية في بورسودان مما يعطيها القدرة على تهديد الملاحة النفطية للتوجه لعبور قناة السويس أو البحرة إلى إيلات أو العقبة في عهد السلام الجديد. كما أن بناء تسهيلات للبحرية الإيرانية في الأراضي السودانية قد يهدد الشواطئ السعودية على البحر الأحمر وموانئ تصدير النفط هناك. ولم تظهر حتى الآن تحركات إيرانية مشبوهة في البحر الأحمر ولم تظهر سوى ريارات قامت بها قطع بحرية إيرانية صغيرة الحجم إلى موانئ سودانية الأمر الذي دفع الحكومة المصرية إلى تطوير قدراتها المضادة للأسلحة البحرية مما سيدفع طهران إلى استثمار أموال كبيرة إذا أرادت مد قدراتها البحرية إلى تلك المنطقة. وفقا لخبراء عسكريين في الغرب يتمثل التهديد الإيراني بقدرة السلاح البحري على زرع الغام تهدد الملاحة. وتستطيع كل غواصة إيرانية من طراز «كيلو» زرع ٣٦ لغما أساسيا دون الحاجة إلى الصعود إلى وجه الماء. وتفيد تقارير استخباراتية غربية أن إيران اشترت ١٨٠٠ لغم من أوكرانيا عام ١٩٩٢، وسيتم نشر هذه الزوارق التي تبجر بسرعة تصل إلى ٣٠٧٥ كلم في الساعة وعلى ارتفاع نحو ٤,٥ أمتار فوق سطح الماء على مقربة من مضيق هرمز. ويعتبر الخبراء الغربيون تلك الزوارق من أكبر الأخطار على الملاحة في الخليج خصوصا وأن الرأس الحربي لكل صاروخ محمول على هذه الزوارق يمكن أن يحمل مواد شديدة الانفجار ويستطيع تدمير أية حاملة طائرات خلال دقائق. وتملك قوات الحرس الثوري التابعة لسلاح البحرية قواعد صواريخ «سيلكورم» على قاذفات متحركة نشرت في المنطقة الشمالية المحاذية لمضيق هرمز. ويفيد الخبراء الغربيون أن نقطة الضعف الأساسية في مشاريع تطوير السلاح البحري الإيراني تتمثل في عدم تأمين الحماية الجوية للأسطول ولعملياته في العمق^(١).



أعلنت إيران يوم ١٩٩٥/٣/٤ أنها ستدافع بقوة وحزم عما أسمته بجزرها الثلاث في الخليج العربي، وشدد وزير الخارجية الإيراني علي ولاياتي في تصريحات نشرت في ١٩٩٥/٣/٤ على أن بلاده لن تتخلى أبداً عن مصالحها الحيوية، ولن تقبل بأي تنازل بشأن وحدة أراضيها واصفاً الجزر المتنازع عليها مع الإمارات بأنها إيرانية وستبقى كذلك. وردا على سؤال حول مطالب الإمارات منذ ٣ سنوات بشأن جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى الواقعة على مدخل الخليج اعتبر ولاياتي أن الاستفزازات الأجنبية وراء هذه المطالب، وتابع قائلًا أن إيران بلد صاحب تاريخ عريق ولا يخشى مثل هذه المطالب. وأضاف أنه أنصح سلطات الإمارات العربية المتحدة بالتذكير أولاً في مصالح بلادها من دون أن تتأثر بالتدخلات الأجنبية وعدم خلق مناخ من عدم الثقة في المنطقة. وقال ولاياتي أن طهران ترغب بإقامة علاقات ودية مع الإمارات ومستعدة في كل لحظة لإجراء مفاوضات ثنائية على قاعدة اتفاق عام ١٩٧١، وأوضح أن اللجوء إلى محكمة العدل الدولية يتطلب موافقة الطرفين، ولإيران لا تسام أبداً على وحدة أراضيها. وأكدت الخارجية الإيرانية في ١٩٩٥/٣/٤ نصب صواريخ من طراز هوك أرض - جو على جزيرة تردد أنها جزيرة «عسري» في مدخل الخليج. وأشار بيان للخارجية الإيرانية إلى أن هذه الصواريخ منصوبة لمواجهة خطر الهجمات الجوية الإسرائيلية على الأراضي الإيرانية. وأعرب المتحدث مرتضى سمردي عن استغرابه للحملة التي شنتها الولايات المتحدة حينما أعلنت إيران عن نصب تلك الصواريخ وقال أن واشنطن نسيت على ما يبدو تهديدات إسرائيل بمهاجمة إيران. من ناحية أخرى ذكرت مصادر البيت الأبيض أن إيران نصب الصواريخ له علاقة بالتزاع القائم بينها وبين الإمارات العربية المتحدة حول الجزر الثلاث، في الوقت الذي ذكرت فيه صحيفة «واشنطن تايمز» نقلاً عن مصادر وزارة الدفاع الأمريكية أن الأنشطة العسكرية الإيرانية تتركز في معظمها على جزيرة أبو موسى حيث تهدف طهران من ذلك التحرك إلى تأكيد سيادتها على هذه الجزيرة^(١).

قامت مجلة الوسط بتحقيق عن جزيرة أبو موسى جاء فيها:

هل كنا نلقى حجراً في بحيرة ساكنة عندما بدأنا رحلة البحث في أبو ظبي وطهران عن آخر تطورات قضية الجزر الثلاث (أبو موسى وطنب الكبرى وطنب



الصغرى) المتنازع عليهما بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية؟ ما أوحى بهذا السؤال هو الهدوء الظاهر والخفوت الإعلامي الذي طبع قضية الجزر في الفترة الأخيرة بعد شهر من سيطرتها على الخطاب السياسي للبلدين وتصدرها تصريحات المسؤولين فيهما. لكن الجواب عن هذا السؤال لم يكن لدى الإيرانيين الذين يسيطرون على الجزر والذين قد لا تكون لهم مصلحة في إثارتها، فهم يرون كما قال مسؤول إيراني في طهران لـ «الوسط» أننا موجودون في الجزر ووضعنا فيها راسخ ومؤمن جدا ولا نشعر بضعف في موقفنا، وعلى من لديه شكوك في سيادة إيران على الجزر أن يأتينا إلينا ويتحدث معنا. كان الجواب عند الإماراتيين الذين يرون أن الجزر الثلاث عربية وإماراتية احتلتها إيران بالقوة في عهد الشاه السابق ليلة ٣٠ نوفمبر ١٩٧١، وأنهم قاموا منذ ذلك الوقت بإثارة القضية ثانيا ومباشرة، ثم بشكل واسع منذ عام ١٩٩٢ في كل المحافل السياسية العربية والدولية. مسؤول إماراتي كبير التقته الوسط في أبوظبي قدم التفسير لحالة الهدوء فقال: إن الإمارات لديها من الأدلة والاثباتات ما يؤكد حقها في الجزر والعمل جارٍ لوضعها في الإطار القانوني تمهيدا للمضي قدما في مسعاها الرامي إلى حسم النزاع سلما ومن خلال قواعد القانون الدولي^(١).

وتستطرد المصادر الإماراتية التي يعتمد الجزء الأول من التحقيق على ما قالته في حوار مع الوسط لتشير إلى أن الهدف من فترة الإعداد وتقوية الوضع القانوني هو تطوير القضية إلى مرحلة التحكيم الدولي في محكمة العدل الدولية ونقلها بالتالي إلى مرحلة جديدة، أي من مرحلة الخلاف السياسي إلى مرحلة الخلاف أو الحسم القانوني وبالتالي عدم ترك القضية في وضعها الحالي غير المريح. ولكن ماهي الآلية التي ستسعى الإمارات من خلالها إلى «إدارة الأزمة في اتجاه الحسم القانوني ونقل النزاع إلى ساحة الحل النهائي»؟.

أكثر من خيار

يبدو، من حديث المسؤول الإماراتي الكبير، أن أمام أبوظبي أكثر من خيار، وليس كما هو الحال مع إيران التي ما زالت تصر على خيار «المفاوضات الثنائية المباشرة بين البلدين حول جانب واحد من جوانب النزاع في شأن جزيرة أبي موسى فقط وليس



على الجزر الثلاث كما تطالب الإمارات». وتقول المصادر الإماراتية ان اتخاذ قرار في شأن الخيارات المتاحة أمامها والتي تقوم على الأساس نفسه وتنبع المنطق ذاته (الحل السلمي للنزاع على أساس قواعد القانون الدولي ومبادئ العدل والانصاف) لن يطول كما قد يتوقع بعضهم فهل يتحرك الإماراتيون نحو المرحلة الجديدة لقضية الجزر في الاتجاه القانوني فقط؟ للمصادر الإماراتية تقول أن التحرك يسير في اتجاه تقوية الموقف القانوني وأيضا تقوية الموقف السياسي وتشير بالنسبة إلى الموقف السياسي إلى ما استطاعت الإمارات الحصول عليه من دعم مجلس التعاون وعربى صريح لما تعتبره حقها المشروع في السيادة على الجزر العربية وما استطاعت الحصول عليه من تأييد وتعاطف غربيين ودوليين لموقفها الداعي إلى حل النزاع عبر محكمة العدل الدولية. وتتوقف المصادر في هذا الصدد عند المحطات الآتية^(١):

بالنسبة إلى مجلس التعاون لا يخلو بيان يصدر عن المجلس سواء على مستوى القمة أو على مستوى المجلس الوزاري من تأييد قطعي وصريح لحق الإمارات في الجزر العربية ولموقفها المناهض بحله عن طريق التحكيم الدولي وتنفي هذه المصادر بقوة ما يتردد عن وجود انقسام في مجلس التعاون غير معلن على هذه المسألة مؤكدة أن جميع دول المجلس تؤيد الموقف الإماراتي. الدعم العربي وخصوصا من الجامعة العربية. وعلمت الوسط من مصادر موثوق بها في دبي أن الإمارات عملت في محاولة لتأكيد الدعم السياسي وتوسيع نطاقه، إلى جعل قضية الجزر أحد الشروط أو البنود الأساسية لأي بيان سياسي أو تصريح سياسي (مشترك) يمكن أن يصدر عقب زيارة مسؤولين أجنبية للإمارات أو زيارة مسؤولين إماراتيين لدول أخرى. وعلى المستوى الدولي يقول مسؤولون في الإمارات أن بلادهم حصلت على دعم صريح من كثير من الدول الصديقة خصوصا الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا ومعظم الدول الغربية لموقفها الرامي إلى حسم النزاع بالطرق السلمية وعبر اللجوء إلى محكمة العدل الدولية. ويبدو أن هذا للكسب السياسي ليس فقط تقديرا إماراتيا لكنه أيضا تقدير إيراني، إذ لاحظ خبير إيراني في الشؤون الدولية التقت به «الوسط» في طهران «أن الوضع القانوني الإيراني في الجزر قوى لكن الوضع السياسي ضعيف بسبب الصراع القائم بين واشنطن وطهران منذ قيام الجمهورية

الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩». إلا أن الإماراتيين يؤكدون أنهم أثاروا موضوع الاحتلال الإيراني للجزر العربية في عهد الشاه حليف واشنطن آنذاك وقبل قيام الثورة الإيرانية. هذا التطور المتوقع في قضية الجزر، كما وصفته المصادر الإيرانية في اتجاه الحسم القانوني عبر آلية دولية، يوحى بأن طريق المفاوضات المباشر وعقد الحوارات الثنائية (كالتى عقدت عام ١٩٩٢ في أبوظبي) أصبح طريقا مسدودا تماما. والسؤال هو: لماذا اتخذت الأزمة هذا المسار المعقد وماهى رؤية كل طرف لأسباب التعقيد والجذور المشكلة ولحجم الدور الاقليمي والدولى فيها؟ وأهم من ذلك ماهى رؤية كل منها للخطر الذى تمثله الأزمة، سواء على صعيد العلاقات بين الدولتين الجارتين أو على صعيد منطقة الخليج ومجمل العلاقات الإيرانية - العربية كلها؟

جدد المسؤولون الإيرانيون الذين التفتهم «الوسط» المواقف التى عبرت طهران عنها باستمرار خلال السنوات الثلاث الأخيرة، أى منذ عودة القضية إلى واجهة الأحداث فى الخليج العربي ولخصها حسين صادقى المدير العام لشؤون الخليج العربي فى وزارة الخارجية بقوله «إن خلافنا مع جارتنا الشقيقة الإمارات هو خلاف «صغير وهامش» وقضية الجزر ليست سوى أزمة مفتعلة اصطنعتها الدول الكبرى التى أصابها القلق من التحسن الذى طرأ على علاقاتنا بدول الخليج العربية بعد غزو العراق للكويت ووقوع حرب الخليج الثانية». أما المصادر الإماراتية فترى العكس أن الخلاف كبير وجوهري ويتسم بالخطورة ويتعلق بقضايا السيادة، وهو نزاع قديم الجذور ويمكن أن يكون مصدرا لازمة حقيقة فى العلاقات، ليس فقط بين البلدين اللذين لن تتطور علاقاتهما الثنائية من دون حله، ولكن أيضا بين إيران من جهة ومجموعة دول مجلس التعاون من جهة أخرى. وأوضح المسؤول الإماراتى الذى التفتته «الوسط» أن بلاده حرصت حتى الآن على ألا تسمح للنزاع بأن يؤثر سلبيا فى العلاقات بين البلدين فى جوانبها المختلفة، لكنه لفت إلى أن استمرار إيران فى تجاهل الرغبة الصادقة التى عبرت عنها الإمارات فى حل النزاع بالوسائل السلمية عن طريق التحكيم الدولى، لابد أن يدفع باتجاه تعكير مجمل العلاقات بين البلدين الجارين. وينفى الإماراتيون جملة وتفصيلا الرؤية الإيرانية التى تعتقد بأن إثارة الإمارات لنزاع الجزر بقوة فى عام ١٩٩٢ كان مفتعلا ويتحريض من الولايات المتحدة المعادية لإيران. ويتحذرون أن يكون هناك أى طلب أو دليل إلى أن دولة أجنبية كانت وراء تحريك الحكومة الإماراتية قضية الجزر «فإيران تعلم أن الإمارات قد

أثارت القضية في عهد الشاه ومع قيام الثورة الإيرانية وأثناء الحرب الإيرانية - العراقية بعدها^(١).

لكن الدكتور محمد جواد لاريجاني عضو مجلس الأمن القومي الأعلى في إيران ونائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشورى يرى أن حديث الإمارات عن تحويل النزاع إلى محكمة العدل الدولية هو جزء من لعبة سياسية هدفها إدخال المصالح الخارجية والعوامل الخارجية (الأمريكية) وهو أمر ليس من مصلحة إيران أو مصلحة الإمارات وإنما لمصلحة طرف ثالث (واشنطن) يسعى إلى حصار الثورة الإسلامية الإيرانية منذ اليوم الأول لها قبل نحو ١٦ عاما. وترد المصادر الإماراتية على ذلك بقولها أن هذا الشعور المبالغ فيه لدى إيران بـ «المؤامرة» وبوجود خيوط أجنبية في كل قضية من قبل إيران لا صلة له أبدا بالواقع، والدليل على ذلك أن هذه ليست المرة الأولى التي تثير فيها الإمارات مشكلة الجزر ليزعم أنها أثارتها بعد حرب الخليج الثانية بالتنسيق مع الولايات المتحدة لمنع التقارب بين دول المنطقة وإيران.

وقائع مهمة

وتشير المصادر نفسها إلى وقائع مهمة في هذا السياق، فتقول أن الإمارات أثارت القضية فور حدوث الاحتلال الإيراني للجزر عام ١٩٧١، فقد رفض أول بيان صدر عن أول مجلس وزراء اتحادى فى الثانى من ديسمبر عام ١٩٧١ الاحتلال، ودعا إلى دعوة الجزر إلى السيادة العربية واحترام الحقوق الشرعية والبحث فى أية خلافات قد تحدث بين الدول بالوسائل المتفق عليها دوليا». كما أثارت القضية مع إيران نفسها فور انتهاء الثورة الإسلامية مطالبة الإمام الخميني بتصحيح وضع الاحتلال الذى تم فى عهد الشاه وإثارته قبل اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية ثم خففت من إثارة الموضوع أثناء فترة الحرب المذكورة تقديرا منها لظروف إيران أثناء الحرب ولئلا يقال أن الإمارات تستغل هذه الظروف. لكن الإمارات عادت بعد انتهاء الحرب للمطالبة بحقوقها فى الجزر. والأهم من ذلك كله هو أنها - حسب المصادر نفسها - لم تثر القضية سياسيا وإعلاميا بكثافة منذ ١٩٩٢ اقتعالا وليعازا من الولايات المتحدة كما تصور المصادر الإيرانية الأمر، ولكن كأمر فرضه الواقع الذى خلفته ما تسميه أبوظبى انتهاكات المذكورة التفاهم الموقعة بين إيران والشارقة عام ١٩٧١ والخاصة باقتسام «مؤقت» لجزيرة أبوموسى بينهما وهى

١ - مجلة الوسط - لندن - ١٩٩٥/٦/٥.

الانتهاكات التي برزت عام ١٩٩٢ فى صورة إنزال العلم الإماراتى المرفوع على الجزر الذى يخص الإمارات (حسب المذكرة) فى الجزيرة والتعدى على مخفر الشرطة الإماراتى ومنع المدرسين الوافدين الذين يعملون لمصلحة الإمارات فى الجزيرة من ممارسة عملهم فيها، إضافة إلى تركيب أنظمة صواريخ فى المنطقة الخاصة بالإمارات وتشغيل خط طيران منتظم من منطقة بندر عباس إلى أبوموسى^(١).

ويرد الإيرانيون بأنهم لم يحدثوا أى تغييرات استراتيجية أو ديموجرافية فى الجزيرة ويقول لاريجاني: «أن السياسة المطبقة منذ اليوم الأول للثورة الإسلامية لم تتغير كما أن مواطنى الشارقة فى الجزيرة يعيشون فى ظل الإمكانيات والحقوق نفسها التى عاشوا فى ظلها فى السابق وأن الشيء الوحيد الذى تغير هو حملات الدعاية السياسية من قبل الإمارات».

مفاوضات فاشلة

هذا الاختلاف التام بين الطرفين فى تفسير أسباب إثارة الأزمة من جديد يمتد إلى تحديد أسباب إخفاق المفاوضات المباشرة التى تمت على مرحلتين: الأولى زيارة وزير الخارجية الأيراني على أكبر ولاياتى لأبوظبى والثانية المفاوضات الرسمية بين وفدين من وزارتى خارجية البلدين عام ١٩٩٢. إذ يلوم كل طرف الآخر على التعثر ثم التوقف الذى أصاب هذا الحوار. فالإمارات - كما قالت مصادر رفيعة فيها - تعزو فشل أسلوب المفاوضات الثنائية المباشرة إلى التصلب الأيراني الذى تمثل فى رفض مناقشة قضية السيادة على الجزر الثلاث، والاكتفاء بعرض التفاوض على جزيرة أبوموسى فقط وعلى جزء محدد يتعلق بحقوق مواطنى الإمارات فى الجزيرة. ويقول الإماراتيون أن هذا هو السبب نفسه الذى دفع وزير الدولة للشؤون الخارجية الشيخ حمدان بن زايد إلى إلغاء زيارته التى كانت مقررة لطهران بعد رفض إيران إدراج موضوع طنب الكبرى وطنب الصغرى فى للمحادثات. لكن لاريجاني يقول «حاولنا حل النزاع مع الإمارات ثانياً وفى مناخ آخرى، فأرسل الرئيس علي أكبر هاشمى رفسنجاني وزير خارجيته الدكتور ولاياتى إلى أبوظبى استجابة للرسالة التى بعث بها إليه رئيس الإمارات وعبر فيها عن قلقه من الوضع فى جزيرة أبوموسى^(٢)».

١- مجلة الوسط لندن - ١٩٩٥/٦/٥.

٢- مجلة الوسط - ١٩٩٥/٦/٥.



وأعلن ولاياتى بوضوح فى هذه الزيارة أن إيران مستعدة للجلوس والمفاوض
والأخذ فى الاعتبار مخاوف الإمارات فى شأن رعاياها فى الجزيرة لكن ما ضايقنا بشدة
هو أننا فوجئنا بحديث الإمارات عن ضرورة تحويل النزاع إلى محكمة العدل الدولية فى
لاهاى إذ أننا اشتمنا فى هذا رائحة لعبة سياسية لمصلحة القوى الأجنبية أكثر مما رأينا
فيه محاولة لحل النزاع». والامر كما فهمته «الوسط» لايتعلق فقط بمواقف مستفادة عبر
عنها كل طرف، ورفضها الطرف الآخر لكنه يتعلق أيضا بقدر غير قليل من سوء الإدراك
قد يكون ناتجا من عدم وضوح بعض الآراء خصوصا الإيرانية. فعلى سبيل المثال لا يبدو
أن الموقف الإيراني من موضوع التفاوض نهائى أو متفق عليه تماما، فبينما قال صادق
إن الحوار يجب أن يكون على أبوموسى فقط إذ لاغرموس فى ماسيتعلق بالجزيرتين
الأخريتين ذلك أنهما جزيرتان إيرانيان، قال لاريجاني «إن إيران لاتستبعد أى قضية من
الحوار وأن من حق الإمارات أن تطرح فى المفاوضات أى موضوع وليس أبوموسى فقط،
ومن حق إيران أيضا فى المقابل طرح أى موضوع».

رفض التحكيم وخطورة النزاع

وإذا كانت إيران ترفض اللجوء إلى التحكيم الدولى وقبول اختصاص المحكمة.
فإن المصادر الإماراتية تتساءل عن سبب رفض هذا الأسلوب الذى سكلته دول كثيرة بما
فيها إيران نفسها لحل قضايا مماثلة. وتذكر هذه المصادر بأن طهران سبق أن طلبت من
بريطانيا حين كانت تسيطر على المنطقة فى الثلاثينات إحالة مسألة الجزر العربية الثلاث
على محكمة العدل الدولية. ويقول صادق «نحن نعتبر أن القضية بسيطة وغير معقدة
ولا تحتاج بالتالى إلى محكمة العدل الدولية». أما لاريجاني فيرفض فكرة أن بلاده
لاتؤيد اللجوء إلى المحكمة لشعورها بضعف فى موقفها القانونى ويقول «نحن لانشعر
بأى ضعف قانونى ونحن هناك وسيادتنا هناك وهى ليست محل نزاع، لكن المزاج
الخاص بنا لاتتحكم به أو يحده ما يقال من قبل دولة أو أخرى . وعلى من لديه أية
شكوك أو مطالب أن يأتى إلينا ويتحدث معنا مباشرة من دون تدخل طرف ثالث»^(١).

لكن الإماراتيين يرون أن ليس هناك مبرر معقول لعدم قبول إيران صراعا قانونيا
متكافئا ومشروعا أمام هيئة دولية محايدة كمحكمة العدل الدولية، مادامت مطالب كل
طرف متعارضة تماما وغير قابلة للتلاقى على حل وسط من خلال المفاوضات المباشرة



كما أثبتت تجربة محادثات ١٩٩٢ بين البلدين . هذه المعضلة بالتحديد، أى إخفاق المفاوضات وتعثر قبول الطرفين بالتحكيم الدولى حتى الآن، هى التى تشكل، فى نظر المصادر الإماراتية، المصدر الرئيسى لخطورة الأزمة وقابليتها لتحديد استقرار منطقة الخليج العربي . وترى هذه المصادر أن التسليح الإيراني الكثيف والمتسارع خصوصاً فى الجزر والمتمثل فى أنظمة الصواريخ المتطورة التى نصبت كصواريخ «سام» التى يزيد مداها على ٢٠٠ كلم، يعتبر تهديداً للوضع فى الخليج العربي . لكن الإيرانيين يقولون أن هذه الأحاديث عن النمو العسكرى الإيراني والمخاطر التى يمثلها لدول مجلس التعاون المجاورة، خصوصاً الإمارات هى «مخاوف بشتها أمريكا التى تسعى إلى زيادة صادراتها من الأسلحة إلى دول المنطقة وخلق حالة رعب حقيقية من إيران» . وترى المصادر الإماراتية أن تكثيف الوجود العسكرى الإيراني خصوصاً فى الجزر يشكل تصعيداً للوضع وتهديداً واقعياً وليس مقترضاً للاستقرار فى المنطقة ولا علاقة له بأى دور لقوة أجنبية . وتخلص مصادر محايدة إلى أن المخاوف من تحول أزمة الجزر إلى نزاع عسكرى فى الخليج العربي، وإن لم تكن آتية أو قابلة للتحقق فى المدى القريب، إلا أن استبعادها كلياً وتجاهل عناصر التعقيد والتوتر وسوء الفهم والإدراك ومشاعر الغضب المتولدة عن عدم حل النزاع قد يكونان خطأ فادحاً جديداً يخشى أن تدفع المنطقة - من جديد - فاتورته الباهظة^(١).

إيران تبنى مطاراً وميناء جديداً فى أبو موسى

نقل عن مسؤول إيراني قوله فى ١٩٩٦/١/٤ أن بلاده تقوم بتشيد مطار وميناء بحرى على جزيرة أبو موسى التى تطالب الإمارات العربية المتحدة بالسيادة عليها .

نقلت صحيفة «سلام» عن نائب وزير الطرق والنقل عبدالله محمد هاشم قوله أن مطار جزيرة أبو موسى سيفتح أوائل فبراير وأضاف هاشم قائلاً أن واحداً من أرصفة الميناء سينتهى تشييده قبل العشرين من مارس بينما يستكمل الثانى فى غضون عام من الأول . وقالت صحيفة «سلام» نقلاً عن محسن رضائى القائد العام للحرس الثورى أن إيران استكملت الغطاء الدفاعى للجزيرة ولم تذكر تفصيلات . وتقول إيران أن سيادتها على الجزير غير قابلة للتفاوض إلا أنها دعت إلى عقد محادثات ثنائية مع الإمارات العربية المتحدة لإزالة أى سوء تفاهم^(٢).

١ - مجلة الوسط - ١٩٩٥/٦/٥ .

٢ - القبس - ١٩٩٦/١/٥ .



افتتحت إيران في ١٠/٣/١٩٩٦ رسمياً مطارا في جزيرة أبو موسى المتنازع عليها مع الإمارات العربية المتحدة. وقال وزير النقل الإيراني أكبر طوركان أثناء الاحتفال بالتدشين أن بإمكان المطار الذي تبلغ مساحته ٢٣٠ هكتارا استقبال طائرات ضخمة. وذكرت إذاعة طهران أن بناء المطار استغرق ١٤ شهرا وبلغت تكاليفه أكثر من عشرة بلايين ريال «نحو ٥,٧ مليون دولار» ويمكنه خدمة ٧٠٠ راكب يوميا. وقال طوركان أنه يأمل بأن يشجع المطار الاستثمارات في بناء الفنادق وإنشاء المراكز التجارية والتوسعات في المشروعات السياحية في المنطقة. وتشترك إيران الشارقة في إدارة جزيرة أبو موسى بمقتضى اتفاق أبرم العام ١٩٧١ قبل جلاء القوات البريطانية. وفي العام ١٩٩٢ شددت إيران سيطرتها على الجزيرة متذرعة بأسباب أمنية وردت الإمارات العربية المتحدة بالمطالبة مجددا بالسيادة على الجزر متهمة إيران باحتلالها. وتقول طهران أن اتفاق ١٩٧١ في شأن أبو موسى وإرسالها قوات إلى جزر طناب الصغرى والكبرى أعاد الحقوق التاريخية لإيران في الجزيرة على حد زعمها. وقالت إيران أن سياستها على الجزر أمر غير خاضع للتفاوض ولكنها دعت إلى إجراء محادثات ثنائية مع الإمارات لتبديد سوء التفاهم^(١).

ذكرت وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية في ١٥/٤/١٩٩٦ أن إيران افتتحت محطة للطاقة الكهربائية على جزيرة طناب الكبرى المتنازع عليها مع الإمارات العربية المتحدة. وقالت الوكالة أن إيران بدأت في ١٤/٤/١٩٩٦ الأحد تشغيل المحطة التي تبلغ طاقتها ١,٦ ميجاوات وتكلف بناؤها ١٤٠ بليون ريال إيراني (٨٠ مليون دولار بالسعر الرسمي)^(٢).

قررت إيران بناء ميناء جديد في عام ١٩٩٦، في جزيرة أبو موسى الخليجية المتنازع عليها بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة، استنادا إلى المدير التنفيذي لمنظمة الموانئ والملاحة البحرية الإيرانية محمد مدد. وقال مدد أن وزارة الطرق والمواصلات ستشرف على عملية البناء في إطار سياسة تحديث للمرافئ الإيرانية الراهنة وإنشاء مرافئ جديدة ستكلف خزينة الدولة ٢٠٠ مليار ريال إيراني «نحو ٦٥ مليون دولار». وربما ينظر بعض الإيرانيين إلى هذه المشاريع من زاوية اقتصادية خصوصا أن إيران لاتزال في فترة إعادة الإعمار والتخطيط لتصبح مركز ترازيت تجارى إقليمى ودولى لكن أبناء

١ - السياسة ١١/٣/١٩٩٦.

٢ - القبس ١٦/٤/١٩٩٦.



مجلس التعاون عموما والإمارتين خصوصا ينظرون إلى المسألة في أبعادها السياسية. وتشترك إيران الشارقة في إدارة جزيرة أبو موسى بمقتضى اتفاق أبرم في العام ١٩٧١، قبل جلاء القوات البريطانية لكن النزاع بين إيران والإمارات المتحدة على الجزر الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى اتخذ طابعا أكثر توترا قبل أربعة أعوام حين شددت إيران من إجراءاتها الأمنية وسيطرت على الجزيرة واحتجت الإمارات على ذلك وطالبت بتحديد سيادتها على الجزيرة، لكن إيران تعتبر الجزر امتدادا لأراضيها وتشدد على الأحقية التاريخية التي تجعل التفاوض على سيادتها على الجزر أمرا غير وارد^(١).

ليس خافيا رعاية طهران لهذه الجزيرة الاستراتيجية في الخليج العربي. والإصرار على فرض سيطرتها عليها كأمم واقعة. فقد زارها قبل مدة النائب الأول للرئيس الإيراني حسن حبيبي، ودشن عددا من المشاريع الاقتصادية ووضع حجر الأساس لأخرى وذلك قبل أن يتم افتتاح مطار جديد فيها، يستوعب ٧٠٠ راكب يوميا. في إشارة واضحة إلى اهتمام طهران بهذه الجزر الواقعة قرب ممرات رئيسية للملاحة النفطية. ولا يخفى الإيرانيون رغبتهم في أن تصبح أبو موسى مركزا استثماريا في القطاعين التجاري والسياحي لكن الإمارات العربية لاتزال رافضة لأي هيمنة مطلقة لإيران على الجزيرة وتطالب بمحادثات كاملة ووفق بنود محددة مع إيران وتدعو في لاهاي للفصل في النزاع، وهو مارفضته إيران ولا تزال، ما يعنى أن الإمارات لن تتمكن من الاستفادة من التحكيم الدولي لكون محكمة لاهاي لاتنظر في أي خلاف إلا إذا عرض طرفا النزاع الأمر عليها. وكانت آخر جولة من المحادثات بين البلدين احتضنتها العاصمة القطرية الدوحة، لكنها لم تخلص إلى نتائج ملموسة لحل، كذلك تؤكد إيران أنها لاتزال تنتظر زيارة وزير الخارجية الإماراتية إلى طهران ردا على زيارة نظيره علي أكبر ولاياتي إلى أبوظبي قبل ٣ سنوات لاستكمال المحادثات^(٢).

اعتبرت إيران أن بيان القمة العربية تضمن إيجابيات ونفت مجددا تدخلها في شؤون البحرين مؤكدة أن جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى المتنازع عليها مع الإمارات إيرانية وستبقى كذلك إلى الأبد. وكما كان متوقعا جاء التعقيب الإيراني

١ - الرأي العام - ٣١/٥/١٩٩٦ ٣ محرم ١٤١٧ هـ - العدد ١٠٥٦١.

٢ - الرأي العام - ٣١/٥/١٩٩٦.



على البيان الختامي للقمة العربية سريعا وجدد مرتضى سرمدى مساعد وزير الخارجية الإيراني الناطق الرسمي باسم الخارجية الإيرانية نفى تدخل بلاده في الشؤون الداخلية للبحرين معتبرا اتهام إيران بالضلوع في الأحداث التي تشهدها البحرين أحد مظاهر السياسة الأمريكية الساعية إلى ممارسة ضغوط على إيران. وكرر أن ما يحدث في البحرين شأن داخلي ولا علاقة لإيران به من قريب أو بعيد، وأشار إلى المبادرة التي طرحها وزير الخارجية علي أكبر ولاياتي قبل أسبوعين، في مقابلة مع «الحياة» وأكد فيها استعداد إيران للتوسط بين الحكومة والمعارضة في البحرين لافتا إلى رغبة طهران في تأكيد حسن نيتها. وكان البيان الختامي للقمة التي عقدت في القاهرة دعا إيران إلى الكف عن التدخل في الشؤون الداخلية للبحرين، وأيد موقف الإمارات في نزاعها مع إيران على الجزر العربية الثلاث أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى. وطالب طهران بعدم فرض أمر واقع في هذه الجزر العربية^(١).

وجدد سرمدى موقف إيران الذي يعتبر الجزر الثلاثة إيرانية وستبقى كذلك إلى الأبد معربا في الوقت ذاته عن استعداد إيران لأجراء محادثات مباشرة مع الإمارات لوضح حد لسوء الفهم، لكن بيان وزارة الخارجية الإيرانية الذي صدر في وقت متقدم ليل الأحد تضمن إشارات ترحيبية بالقمة وبيانها. إذ اعتبر سرمدى أن انعقاد القمة بعد سنوات من الخلافات العربية بهدف مواجهة السياسات الصهيونية التوسعية خطوة إيجابية على رغم ظهور بعض الضغوط الأمريكية وأكد ضرورة دعم أواصر الوحدة والتعاون بين الدول الإسلامية والعربية. وزاد أن إيران مستعدة للتعاون مع الدول العربية بصورة فاعلة لإحلال الأمن والاستقرار في المنطقة ومواجهة المشاريع الإسرائيلية العدائية والتوسعية. ويبدو أن الدوائر الإيرانية راغبة في تغليب إيجابيات البيان الختامي للقمة الذي أكد عددا من الثوابت في مواجهة إسرائيل على سلبات الموقف من إيران. وقال أحد مستشاري ولاياتي لـ «الحياة» أن بيان الخارجية الإيرانية درس بعناية وأن طهران رحبت بانعقاد القمة لأن العالم الإسلامي في حاجة إلى تماسك عربي يواجه الهيمنة الإسرائيلية. ووصف السيد حسين شيخ الإسلام مساعد وزير الخارجية الإيراني للشؤون العربية والأفريقية بيان القمة العربية بأنه «إيجابي» واعتبر أن القمة فتحت صفحة جديدة

فى تاريخ الصراع ضد خيار العدوان واحتلال الاراضى الذى تنتهجه إسرائيل . وأضاف أن المشاركة الفاعلة للقادة العرب فى القمة بهدف توحيد الجهود لمواجهة الكيان الصهيونى توحى بأن سياسة غربية جديدة ستبرز، خصوصا أن الانتخابات الإسرائيلية أكدت صعود التيارات الدينية المتطرفة التى تدل على المؤشرات على أنها ستعمل لتقوية موقعها، وليس مستبعدا أن يصبح أحد مرشحيها رئيسا للوزراء بعد ٤ سنوات^(١).

شدّد مستشار مركز الدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط القريب من وزارة الخارجية محمد على مهتدى على النقاط الإيجابية فى بيان القمة العربية . وذكر أن تعقيب الوزارة على ماتضمنه البيان من انتقادات لإيران أريد له أن يكون متسما بالمرونة والاعتدال وقال لـ «الحياة» أن هذا الخيار يمثل استكمالاً للخطاب السياسى الإيرانى المعتدل تجاه المنظمة العربية، الذى برز فى شكل أساسى منذ ٦ شهور، وعزا ذلك إلى «إدراك خطورة الوضع وضخامة التحديات التى نواجهها كلنا فى المنطقة لإيرانيين وعربا، وما يستدعى التكاتف لتأمين مقومات الصمود، ومضى المسؤولون فى إيران إلى توجيه السائل إلى الجانب العربى فى هذا الشأن». لكنه اعتبر أن القمة كانت فى غنى عن إثارة نقاط الخلاف مع إيران فى هذه اللحظة التاريخية وزاد أنه لايعتقد أن «بندا أو بندن فى البيان الختامى يمكن أن يسيئا إلى العلاقات العربية - الإيرانية المتجددة»^(٢).

انتقدت إيران بعنف البيان الصادر عن مجلس التعاون ١٩٩٦/٩/٩ الذى أيد حق الإمارات العربية المتحدة فى السيادة على الجزر المتنازع عليها فى الخليج العربى . وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية محمود محمدى فى تصريح أوردته أمس وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية أن هذا الموقف غير اللائق يجعل المشكلة أكثر تعقيدا، ووصف الاجتماع الأخير الذى عقده مجلس التعاون فى الرياض بأنه تافه ومن دون نتيجة . واعتبر محمدى أن النتيجة الوحيدة لهذا الاجتماع هى تحويل أنظار الرأى العام لدى الشعوب المسلمة عن الخطر الذى تمثله الصهيونية والولايات المتحدة على المنطقة . وتابع أن وزراء مجلس التعاون كان الأولى بهم أن يشجعوا قادة الإمارات على متابعة الحوار مع طهران بدلا من إصدار أحكام مسبقة عن سيادة إيران على هذه الجزر . واعتبر

١ - الحياة ١٩٩٦/٦/٢٥ - ٩ صفر ١٤١٦ هـ - العدد ١٢١٧٤ .

٢ - الحياة - ١٩٩٦/٦/٢٥ .



المتحدث الإيراني أن مثل هذه المواقف لا يمكن أن تمس سيادة إيران على جزرها مؤكدا في الوقت نفسه أن طهران مستعدة لمواصلة المفاوضات مع الإمارات من أجل تبديد سوء التفاهم بين البلدين المسلمين^(١).

تطالب السلطات الإماراتية طهران بقبول طرح خلافها أمام محكمة العدل الدولية الأمر الذي رفضته السلطات الإيرانية باعتبار أنه لا يمكن إجراء محادثات بخصوص سيادة إيران الأدبية على جزرها. وكانت جرت مفاوضات سياسية في سبتمبر ١٩٩٢ في أبوظبي لكنها لم تفض إلى نتيجة بعدما رفضت إيران البحث في وضع جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى اللتين احتلتهما الجيش في ظل الشاه السابق في عام ١٩٧١ غداة رحيل القوات البريطانية وعشية حصول الإمارات على استقلالها. وكان وزراء خارجية مجلس التعاون الذين اجتمعوا السبت والأحد في الرياض انتقدوا في بيانهم الختامي إيران لامتناعها عن الاستجابة للدعوات المتكررة الجادة والصادقة. من أجل إيجاد حل سلمى للخلاف على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى عند مدخل الخليج العربي. وعبر المجلس عن استنكاره للإجراءات الإيرانية المتتالية في الجزر التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة واستمرار قلقه من عواقب إمعان الحكومة الإيرانية في اتباع سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة في الجزر الثلاث^(٢).

رفضت إيران الاقتراح البريطاني الخاص بإنشاء منظمة للأمن والتعاون في الشرق الأوسط. وقال محمد علي بشارتى وزير داخلية إيران الذى رام الدوحة للمشاركة في معرض الأمن «مليبول» في حديث له «الشرق الأوسط» أن دول المنطقة لاتعانى من قلة عدد المنظمات الإقليمية وأن على هؤلاء الذين يدعون للمنظمة الجديدة أن يلعبوا إلى المناطق التى توجد فيها حروب ونزاعات وسفك دماء. أما أبناء هذه المنطقة فإنهم أخوة وجيران ومسلمون. وقال: «إن الإسلام نفسه هو أكبر منظمة يمكن أن توفر الأمن للمنطقة». وقال الوزير الإيراني أنه يرى أن أفضل مايمكن عمله هو السماح لدول المنطقة بأن تتخذ بنفسها الإجراءات التى تضمن أمنها. وجدد الوزير الإيراني في حديثه تمسك إيران بالجزر الإماراتية الثلاث وقال: «أن هذه الجزر كانت قديما جزءا من بلادنا

١ - القيس ١٩٩٦/٩/١٠ - العدد ٨٣٤٠.

٢ - القيس ١٩٩٦/٩/١٠.

وستظل كذلك، لكنه أبدى استعداداً للتباحث حولها». ووصف الوزير الإيراني علاقات بلاده بدول التعاون بأنها علاقات عاقلة واحدة. لكنه اتهم وسائل الإعلام في المنطقة بمحاولة تخريب هذه العلاقات وأكد الوزير الإيراني حرص بلاده على حسن الجوار ورفض الاتهامات بشأن رعايتها للارهاب وفيما يلي نص الحديث^(١):

* كيف تقيمون العلاقات الإيرانية - العربية؟

- نحن وأعضاء مجلس التعاون من عاقلة واحدة مشكلتنا هي مشكلتكم، وسعادتكم هي سعادتنا والفواصل بيننا قلت اليوم والرأى العام في المنطقة واعد. أنتم شاهدتم عندما احتلت الكويت كأنما احتلت كل البلدان. وكلنا بذلنا الجهود من أجل أن نحل هذه المشكلة، وقد أبدت إيران ردة فعل عند احتلال الكويت ورأيتم ردة الفعل تلك وما رلنا عند موقفنا أية مشكلة تحصل في المنطقة ستكون لنا نفس تلك المواقف. إن مساعينا هي توفير الأمن للمنطقة دائما. وهو شيء مفيد للجميع. لأن لا أحد يربح من اضطراب الأمن في المنطقة.؟

* ما دما نتكلم عن الأمن، هناك مشكلة بين إيران والإمارات العربية المتحدة بخصوص الجزر الثلاث وهذه المشكلة أخذت بعدا عربيا بعد تبني دول التعاون لهذه القضية من خلال دعوة هذه الدول إيران للقبول بالتحكيم والتسوية السلمية لهذه القضية.

- هذه من الأشياء السلبية التي أقول أن صحفكم تكتبها ضدنا. فالبحرين وقطر لديهما اختلافات حول فيشت الدليل وجزيرة حوار، فلماذا لاتسألون هؤلاء عن خلافاتهم في البلدان المتجاورة يمكن أن تحصل قضايا وخلافات، وهذا الأمر يتعلق بهم فقط ويتم حله عبر الطرق الودية، وهذه المشكلة ليست مشكلة غير قابلة للحل، إنه سوء تفاهم وسيحل.

- لكن عقدت عدة جولات مفاوضات وكان آخرها هنا في الدوحة وقد قدمت الإمارات مبادرات لكن إيران كانت تصر على أن هذه القضية قضية مفتعلة في حين أن الإمارات كانت تعرض اقتراحات محددة بخصوص التحكيم وبخصوص التسوية السياسية ولم تستجب إيران؟



- هذه الجزر تخص بلادنا منذ القدم وستبقى كذلك وبالنسبة لحل هذه المشكلة نحن مستعدون أن نجلس مع إخواننا الإماراتيين لكي نتباحث معهم.

* كيف ترون العلاقات السعودية الإيرانية في الظروف الحالية، وماهى المشاكل العالقة بين البلدين حالياً؟

- علاقاتنا كبليدين كبيرين فى المنطقة علاقات جيدة ولا توجد أى مشكلة بيننا.

* عرض الوزير البريطاني مالكولم ريفكند قبل أيام إقامة منظمة للأمن والتعاون فى الشرق الأوسط، كيف تنظرون لهذه المبادرة؟

- هذه المنطقة لاتعاني من قلة المنظمات وأعتقد أن عليهم أن يسمحوا لدول المنطقة بأن تقوم بنفسها بتوفير الأمن المطلوب وهذه الدول التى تقدم الاقتراحات يجب أن تذهب للأماكن التى توجد فيها الحروب وسفك الدماء، هنا فى هذه المنطقة كلهم أخوة وجيران ومسلمون والإسلام نفسه هو أكبر منظمة يمكن أن توفر الأمن.

* هل هناك اتصالات بين إيران والسعودية بشأن القضايا المختلفة بالمنطقة؟

- كانت هناك اتصالات دائمة وهناك سفراء معتمدون بين البلدين وزيارات مستمرة.

* هناك شعور لدى دول مجلس التعاون أن إيران تتدخل فى شؤونها الداخلية؟

- هذا شعوركم أنتم، عندما نجلس نحن مع المسؤولين الكبار فى المنطقة بما فى ذلك قادة البلدان، فإنهم لا يتكلمون بهذه اللغة بل أنتم الذين تصنعون مثل هذه الأجواء. لقد كنت لمدة ١٠ سنوات وكيلا لوزارة الخارجية والتقيت بقادة كافة البلدان فى هذه المنطقة وخلال كل هذه المقابلات لم يبد أحد منهم مثلاً تلك المشاعر، أنتم تكتبون من أجل الترويج لصحفيكم ولكن القادة لا يقولون مثل هذه الأمور.

* لكن دول مجلس التعاون عادة ماتضمن البيانات الختامية التى تصدر عن قمم مجلس التعاون مناشدة إيران للمحافظة على حسن الجوار مع دول للمجلس؟

- هذه الأمور جزء من الروتين الذى يقال، لكننا أخيراً بعثنا بسفير معجرب ومعناك لدولة الإمارات ولهم سفير فى بلادنا، فلا توجد مشكلة لا يمكن حلها. نحن



نتوقع لمؤتمر القادة الذى سيعقد فى الدوحة فى الشهر المقبل أن لا يتضمن البيان الذى يصدر عنها أى كلام من هذا النوع.

* كيف يمكن زرع الثقة لدى دول مجلس التعاون بأن إيران حريصة على حسن الجوار معها؟

- نحن قمنا بهذا العمل بالفعل ونحن حريصون على حسن الجوار، لكنه بالنسبة للصحافيين الذين لديهم مواقف مسبقة فإن ماتقوم به إيران من خطوات إيجابية لا يشار إليه. إن وجودنا هنا فى الدوحة دليل على الإيجابية ففى الوقت الذى لم يشترك فى معرض ملبورن إلا وزير واحد من دول التعاون المجاورة فإننا حرصنا على الاشتراك وجئنا من وراء البحر على الضفة الأخرى كتعبير عن الإيجابية.

* هناك شعور بل تصريحات رسمية تقول بأن إيران ترمى الإرهاب الموجه لدول مجلس التعاون. كيف تنظرون لذلك؟

- هذا الكلام قديم ويعود لعشرين سنة سابقة. ولا يوجد أى دليل فى هذا الأمر لأن الإرهابيين ماتوا ومن يدعمون الإرهابيين ماتوا. أنتم قمتم فى الحرب المفروضة علينا ودعمتم العراق، وتعزز وتقوى صدام حسين واحتل الكويت فهل اعتذرتم للشعب الإيراني. هل اعتذرتم لأسر الشهداء الذى راحوا ضحية لتلك الحرب أكثر من ٢٣٠ ألف ذهبوا فى تلك الحرب. فهل أنتم الذين دعموا الإرهاب أم إيران هى التى دعمت الإرهاب. لم يأت أحد ليسأل لماذا تعزز وتقوى صدام واحتل الكويت، فقط ركزتم على شيء واحد وأوجدتهم سوء التفاهم بإصراركم على العداء لإيران وهذا الشيء هو الذى أدى إلى تقوية صدام وإيجاد هذه المشكلة فى المنطقة.

لا تجعلوا مثل سوء التفاهم هذا يعود للمنطقة. إن إيران أكبر صديق للبلدان العربية فى منطقة الخليج، و٢٠ بئرا من آبار النفط الكويتية نحن الذين قمنا بإطفاؤها، ونحن كنا أول بلد ندين احتلال الكويت. أنتم قولوا هذه الأشياء، لاتقولوا أن إيران تدعم الإرهاب، فكل هذه الأشياء ماتت وراحت ومضى وقتها^(١).

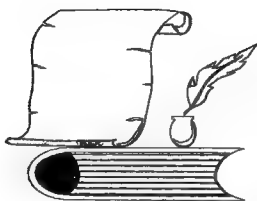
رأت مصادر فى وزارة الخارجية الإماراتية أن الإجراء الجديد الذى تقوم به



الحكومة الإيرانية بفتح فرع لإحدى جامعاتها فى جزيرة أبوموسى يعقد النزاع أكثر ولايكسب إيران أى حقوق فى الجزيرة. وأعلن نطاق باسم جامعة بيان النور الإيرانية أمس أن الجامعة قررت فتح فرع لها فى جزيرة أبوموسى. وأكدت المصادر لـ «الرأى العام» أن هذا التصرف الذى يهدف إلى تكريس واقع الاحتلال فى الجزيرة وفرض الأمر الواقع بالقوة إنما يفقد أى حليث عن الاستعداد لفتح باب المفاوضات من جانب الحكومة الإيرانية المصادقية اللازمة.

أضافت المصادر أن استمرار الحكومة الإيرانية فى اتخاذ خطوات من هذا القبيل فى الجزر الإماراتية الثلاث المتنازع عليها أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى إنما يشكل إصراراً على الاستمرار فى الخطوات الاستفزازية غير المبررة من جانب طهران، ما يمثل انتهاكاً لسيادة الإمارات العربية المتحدة وتعدياً على حقوقها، ويعرض الأمن والاستقرار فى المنطقة إلى الخطر ويتنافى مع مبادئ وقواعد القانون الدولى. وعن موقف الإمارات من الاجراءات الجديدة فى جزيرة أبو موسى أشارت المصادر إلى أنه لم يتم اتخاذ موقف رسمى بعد، وأشارت إلى أن الإمارات وقيادتها الحكيمة تتسهج الدبلوماسية الهادئة والحكيمة لمعالجة احتلال الجزر وهى دائماً تجدد مبادرتها الناعية إلى إحالة هذا النزاع إلى محكمة العدل الدولية باعتبارها الجهاز الدولى المناط لتسوية الخلافات المماثلة لإنهاء احتلال الجزر الثلاث التى تعد جزءاً لا يتجزأ من دولة الإمارات. وكان الناطق باسم جامعة بيان النور الإيرانية (رويتز) أعلن بدء قبول الطلاب اعتباراً من العام المقبل. وأكد أن الجامعة تبدأ فى استقبال طلبات الطلاب الأراضيين بدءاً من فترة الربيع الدراسية فى فبراير. و«بيان النور» جامعة إيرانية افتتحت العام ١٩٨٨ وتضم حالياً ١٨٠ ألف طالب فى ١٢٧ مدينة فى أنحاء إيران وتساهم الحكومة بنسبة ١٣٪ من موازنتها^(١).





الفصل الثالث

سياسة الإمارات تجاه الاحتلال الإيراني

لجزيرة أبو موسى ١٩٩٢. ١٩٩٧

- التحرك السياسي للإمارات منذ الاحتلال الإيراني.
- موقف الإمارات من الاحتلال الإيراني.
- صدور قانون لترسيم المياه الإقليمية للإمارات.
- أحقية الإمارات في جزرها الثلاث.
- أربعة وعشرون عاما من الاحتلال الإيراني.
- الإمارات تؤكد حقها في الجزر.
- الموقف الشعبي في الإمارات من الاحتلال الإيراني للجزر العربية.

التحرك السياسي للإمارات منذ الاحتلال الإيراني

بمجرد نزول القوات الإيرانية في الجزء المخصص لها في جزيرة أبو موسى بموجب مذكرة التفاهم، والاحتلال العسكري لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى في نهاية نوفمبر ١٩٧١، قامت المظاهرات والإحتجاجات في جميع الإمارات مندة بالاحتلال الإيراني للجزر ومطالبة بريطانيا بضرورة حماية الإمارات تطبيقاً للإتفاقيات التي كانت تربطها بها والتي كانت سارية المفعول آنذاك. وقد أصدرت الخارجية البريطانية بياناً أعربت فيه عن خيبة الأمل والأسف لما حدث، ولسقوط الضحايا فوق الجزر. تحركت الإمارات العربية المتحدة منذ قيامها في ١٩٧١/١٢/٢ على جميع الأصعدة والمستويات العربية والدولية مؤكدة تمسكها بالسيادة المطلقة على الجزر ومناشدة المجتمع الدولي حث إيران على إنهاء العدوان بسحب قواتها من الجزر. واصلت الإمارات العربية المتحدة انتهاج السياسة الهادئة في معالجة قضية احتلال إيران للجزر وعلى مدى ٢٦ عاماً من الاحتلال. فقد عملت الإمارات على إنهاء هذه القضية سلمياً من خلال المفاوضات الجادة الباشرة أو إحالة الأمر إلى محكمة العدل الدولية. فقد أكد للجلسة الأعلى للاتحاد يوم ٢ سبتمبر ١٩٧١م في أول بيان له بعد إعلان قيام الإمارات ما يلي: (يستتكر الاتحاد مبدأ استخدام القوة ويأسف لما اتخذته إيران أخيراً من احتلال جزء مهم من الوطن العربي العزيز ويرى ضرورة احترام الحقوق المشروعة ومناقشة ما قد ينشأ من خلافات بين الدول بالطرق المتعارف عليها دولياً)^(١).

طلبت الإمارات العربية ودول عربية أخرى في ١٩٧١/١٢/٦ من الأمين العام لجامعة الدول العربية الاتصال بإيران وعلى أعلى المستويات لإقناعها بإعادة النظر في إجراءاتها بشأن الجزر. في ١٩٧١/١٢/٩ عقد مجلس الأمن الدولي جلسة للنظر في النزاع بناء على طلب الإمارات العربية المتحدة وعدد من الدول العربية، وقد عبرت الإمارات العربية عن رفضها لاحتلال الجزر وأكدت سيادتها عليها (الوثيقة رقم S/161.PV المؤرخة في ٩ ديسمبر ١٩٧١ في ١٧/٧/١٩٧٢م) تقدمت الإمارات العربية مع دول أخرى برسالة إلى رئيس مجلس الأمن تؤكد فيها عروبة الجزر وأنها جزء لا

١ - يعقوب خليل قائد - النزاع الإمارات الإيراني للجزر الخليجية الثلاث - (بحث غير منشور) ص ٣٠.



يتجزأ من الإمارات العربية المتحدة ومن الوطن العربي (الوثيقة رقم S/10740 للمؤرخة في ١٨/٧/١٩٧٢م). أكدت الإمارات العربية في ٥/١٠/١٩٧٢ في بيان لها في الجمعية العامة للأمم المتحدة الدورة رقم (٢٧) أنها لاتعترف بأية سيادة على تلك الجزر باستثناء سيادة الإمارات (وثيقة رقم S/PV/2055 بتاريخ ٥/١٠/١٩٧٢م). في ٢٠/٢/١٩٧٤ أكدت الإمارات العربية في بيان لها في مجلس الأمن بأنها لاتعترف بأية سيادة على تلك الجزر سوى سيادة دولة الإمارات وأكدت على أن الاستقرار في منطقة الخليج يستلزم التعاون فيما بين دولها واحترام كل دولة لسيادة الدولة الأخرى ووحدة ترابها ريان تسوية أية خلافات بينها يجب أن تتم بالطرق السلمية (الوثيقة رقم S/PV/1763 بتاريخ ٢٠/٢/١٩٧٤م) في ١٩/١١/١٩٧٥ أكدت الإمارات العربية المتحدة في الأمم المتحدة في بيان لها أمام اللجنة السياسية الخاصة موقفها من أنها لاتعترف بأية سيادة على الجزر سوى سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة (الوثيقة رقم AC.1/PV.2092 بتاريخ ١٩/١١/١٩٧٥م). أثار وزير الخارجية الإماراتي موضوع الجزر في خطابه أمام الأمم المتحدة أكثر من مرة مؤكدا على رفض بلاده لسياسة جمهورية إيران الإسلامية حيال الجزر ومنوهاً إلى أن هذه السياسات والإجراءات ستزيد التوتر وتزعزع الاستقرار والأمن في المنطقة مما يتنافى مع مفهوم التعايش السلمي وحسن الجوار والعلاقات التقليدية بين البلدين.

بعث وزير الدولة للشؤون الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة في ٦/٨/١٩٨٠م رسالة إلى الأمين العام أكد فيها سيادة الإمارات على الجزر الثلاث وصدرت الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن. وفي ١/١٢/١٩٨٠ بعثت دولة الإمارات رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة أكدت فيها موقفها الثابت وتمسكها بسيادتها الكاملة على الجزر الثلاث. ولم تتوانى دولة الإمارات المتحدة عن تأكيدها لسيادتها على الجزر والمطالبة بالإنسحاب الإيراني؛ إلا أنه مراعاة للظروف الاستثنائية التي كانت تمر بها المنطقة خلال العقد السابق والمتمثلة في الحرب العراقية - الإيرانية وتداعياتها وحرب الخليج الثانية، وحرصاً على تجنب المنطقة المزيد من التوتر وإيماناً منها بالنهج السلمي لتسوية النزاعات بين الدول فقد اتبعت الإمارات العربية سياسة الصبر والانتظار إلى حين زوال تلك الظروف. وكانت الإمارات العربية

تأمل بأن يحظى هذا الموقف بتقدير الجانب الإيراني وأن تبادر إيران إلى تصحيح الوضع الناجم عن احتلالها للجزر، إلا أنه لم يسدر من جانب الحكومة الإيرانية أية مؤشرات تدل على تجاوزها في هذا الشأن، بل إنها أقدمت على المزيد من الإجراءات المخالفة للذاكرة التفاهم المبرمة عام ١٩٧١ حول جزيرة أبوموسى بالرغم من الاتصالات العديدة التى قامت بها الدولة سعياً لتسوية هذه المسألة سلمياً.

وتأكيداً لحسن نيتها ورغبتها فى تسوية هذه المسألة، فقد قام وزير خارجية الإمارات العربية بعدة اتصالات مع المسؤولين الإيرانيين خلال هذا العام، وأعقب ذلك ترحيب الإمارات بعقد اجتماع فى أبوظبى بين ممثلى حكومتى البلدين، حيث تم بالفعل عقد هذا الاجتماع الثانى فى مدينة أبوظبى يومى ٢٧ و ٢٨ سبتمبر ١٩٩٢م بين البلدين بهدف التوصل إلى تسوية سلمية تفاوضية، وقد قوبلت هذه المناقشات بالرفض من قبل الجانب الإيراني كما رفضت إحالة المسألة إلى محكمة العدل الدولية.

تكريساً للنهج السلمى الذى التزمت به الإمارات العربية منذ بداية النزاع فقد أكد وزير خارجية الإمارات العربية فى خطابه أمام الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٩٢ استعداد الإمارات العربية لتسوية هذه المسألة بالطرق السلمية المنصوص عليها فى المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة، كما ناشد الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن تقوم من جانبها بالعمل على تسوية هذه المسألة بتلك الطرق التزاماً بأحكام ونصوص القانون الدولى والمبادئ الأساسية التى تحكم العلاقات الدولية.

ونظراً لروابط العقيدة الإسلامية والعلاقات التاريخية والمصالح المتبادلة بين الشعبين والبلدين وعلاقة حسن الجوار التى حرصت الإمارات على مراعاتها دوماً فإن الإمارات العربية يحدها الأمل فى أن يقوم المجتمع الدولى ممثلاً فى الأمم المتحدة بالاضطلاع بمسؤولياته فى هذا الصدد بما يصون الأمن والسلم والاستقرار فى المنطقة مع الأخذ فى الاعتبار المبدأ المستقر فى القانون الدولى ومواده أن الاحتلال العسكرى لا يغير الوضع القانونى للإقليم المحتل ولا يكسب سيادة للطرف المحتل مهما طال أمد الاحتلال.



محادثات حاكم رأس الخيمة مع السفير الإيراني لدى الإمارات

لم تتوان الإمارات عن المطالبة المستمرة للرجوع إلى الحق وإعادة الجزر الثلاث إلى الوطن الأم - الإمارات - وفي هذا الصدد نذكر فيما يلي محضر اللقاء الذي تم بين صقر بن محمد حاكم رأس الخيمة والسفير الإيراني لدى الإمارات سعادة حسن أمينيان، عصر يوم ١٩٩٢/١٢/٩م في قصره بمنطقة خزام، حيث دار الحوار التالي^(١):

السفير: عندما أمرتمونا بزيارتكم سررنا كثيراً، وبعد زيارتي السابقة لسموكم تحدثت مع المسؤولين في إيران عما جرى بيننا وكاتوا راضين عن الزيارة. وإنني أكرر الدعوة لسموكم لزيارة إيران. والواقع عندما ألتقي مع السيد نصرت أبادي تحدثت عن رأس الخيمة وهو يقول دائماً إن سموكم تحبون الإيرانيين وتساعدونهم كثيراً كما يقول أن لدينا برامج كثيرة لتطوير العلاقات بيننا في مجالات كثيرة منها الاقتصادية والتجارية وغيرها.

وفي لقائنا السابق طلبت من سموكم تعيين ممثل لكم حتى يتم الاتصال معه من قبل السفارة لمناقشة الأمور الاقتصادية. والواقع إنني معجب بشخص سموكم، وكثيرون من الناس الذين لاجتمع معهم معجبون بسموكم وخاصة بما تتميزون به من تدين وأخلاق وحكمة، ونأمل أن يتم الازدهار والتطور في الإمارات تحت قيادة حكامها. ونحن مستعدون لكافة أوجه التعاون معكم، وشكراً يا صاحب السمو.

الشيخ صقر: لاشك أن هذا الحديث يدل على أن علاقتنا متميزة، ولكن لا بد من أن تفاهم معكم حول الأمور المهمة وخاصة الجزر، ونحن سعيون بما سنعناه منكم عن رغبتكم في التفاهم.

السفير: أي موضوع يا صاحب السمو؟ في الواقع أن هذا المشكل ليس هو الموضوع الذي أتحدث حوله، وحديثي حول المواضيع الاقتصادية والتجارية يدل على حسن النية. وإذا كان لدى سموكم رأي خاص فنحن مستعدون لسماعه ونحن لانرى أي مشكلة بيننا حتى نحلها، إذ أننا وأنتم أعضاء في أسرة واحدة في هذه المنطقة.

١ - أحمد التلمري - المرجع السابق ص ٢١٢.

الشيخ صقر: كنا نتمنى أن لا يكون بيننا أى مشكلة، ولكن أثناء حكم الشاه قام باحتلال الجزر وشرد أهلها وسلب أموالهم، وعندما قامت الثورة فرحنا كثيرا وأجرينا معها وخاصة مع الإمام الخميني اتصالات ولكن لم تتلق أى رد، وعندما بلغتني رغبتكم في استئجار الجزر رحبنا بالتفاهم معكم.

السفير: المشكلة الوحيدة التي كانت قائمة هي جزيرة أبوموسى، وقد تم حلها والحمد لله، ولقد التزمت إيران بالاتفاقية الموقعة مع الشارقة. ولا توجد مشكلة بيننا الآن. وعندما كان الشاه في الحكم لم يكن هو الحاكم الفعلى وإنما كانت إيران تحكم من قبل أمريكا. أما الآن بعد الثورة، فإيران تحكم بالإسلام أما الشاه فلم يكن يحترم أحداً لأنحن ولا أنتم، وكل ما كان يعنيه حماية مصالح أمريكا في المنطقة. وكما تعلمون، انتصرت الثورة في إيران، لم يعجب ذلك أمريكا، وأضاف السفير الإيراني قوله: نحن ننتظر من الدول الإسلامية حماية إيران لأنها دولة مسلمة وأعداؤنا يأتون إليكم ويقولون لكم إن إيران تشتري أسلحة كثيرة، حتى يخيفونكم منا والصحيح أننا نشترى السلاح للدفاع عن أنفسنا حيث أننا نحترم جميع الدول المحيطة بنا ولا نتدخل في شؤونها الداخلية. وقال أيضا:

إننا وأنتم مسلمون، والإسلام أوصى على الجار ونحن متفاهمون، ونعرف من جهة أخرى أن عدونا المشترك هو إسرائيل، ونحن نرى مايجرى لإخواننا المسلمين في الجمهوريات الإسلامية وفي البوسنة والهرسك. ولايجوز أن نختلف على مسائل صغيرة وتأخذ منا هذا الوقت، ونسب هذه الضجة، أما قضية أبوموسى فقد انتهت وتم حلها والحمد لله. وإذا كان لدى مموكم أية اقتراحات فإني على استعداد لنقلها إلى المسؤولين في طهران. إن علاقاتنا معكم قوية ومتميزة ولا أتصور أن يجئ يوم تضعف فيه هذه العلاقات. كما أن القيادة الإيرانية وخاصة السيد الرئيس رفسنجاني فإنه لن يسمح للأعداء أن يؤثروا على هذه العلاقات. إن إيران أحسوكم الكبير وهو في خدمتكم دائما. المهم هو أن إيران الإسلامية تحترم الجيران كبارا أم صغورا. وأنا أتكلم حول الإمكانيات المتاحة للتعاون، وليس التعاون حول المشاكل الصغيرة وخاصة أن الذي يجمعنا هو الإسلام، وإننى مصغى لكم.

الشيخ صقر: كل الحديث جيد إذا كانت كل النوايا حسنة، ولكن لابد من إزالة



أصل المشكلة وهي أن هذه الجزر احتلت بالقوة مع أنها لنا، وقتل فيها من قتل وجرح من جرح، ونهب أهاليها وطردها، ولا يمكن أن نتغافل عن هذه المسألة أو نسكت عنها، والواقع أنه عندما سمعنا رغبتكم ورغبة الحكومة الإيرانية بالتفاهم سعدنا كثيراً.

السفير: إننى أشكر سموكم على ماتفصلتم به من ذكر كلمة التفاهم، وهذا يدل على تطابق وجهتى نظرنا، فنحن نقول أنه يجب أن تتفاهم وأن نحل جميع الإشكالات. أما موضوع الجزر فالواقع أنها إيرانية وأمرها يعود إلى شعب إيران، والوثائق تثبت حقنا فيها، والشعب الإيراني لا يسمح أن نتحدث عن هذا الحق الثابت، وكل شخص من شعب إيران له وجهة نظر، ولكن هذا لا يعنى أنه لا يمكن التحدث معكم لأن أية مشكلة بيننا قابلة للحل وخاصة أن ما يربطنا هو الإسلام. وما الضجة التى تثيرها الصحافة إنما هى ضجة مفتعلة وليس من صالح دولنا، وعلينا التخفيف من التصريحات المؤثرة، وجميع المشاكل فى طريقها للحل. ونحن نعرف أنه كلما تأزم الموقف بيننا نخسر جميعاً، والذين يستفيدون من ذلك هم الذين يريدون نفطنا، ولا بد أن نكون جميعاً على درجة من الوعى.

الشيخ صقر: نحن حريصون على حل هذه القضية العادلة عن طريق التفاهم، وإننا لا نريد هبة من أحد. وإننا نملك الأدلة القاطعة بملكيتنا لهذه الجزر، ولا يجوز لأحد أن يعتدى على الآخر. وإننا جزء من الإمارات العربية المتحدة وهى صاحبة القرار فى هذا الموضوع ونحن مستعدون لوضع هذا الموضوع برمته للدولة، وكل الذى نريده هو إعادة جزرنا أما الخروج عن الحق فهو لا يجمع الناس. وإن الرئيس هاشمى رفسنجانى يعرف أننا أصحاب حق وله خبرة كبيرة، وإننى بالرغم من أننى لا أعرفه شخصياً إلا أننى أسمع عنه كثيراً. أما بالنسبة لدعوتى لزيارة إيران فإننى على أتم الاستعداد لتلقيتها ولكن فى ظل التفاهم لا الاختلاف، وفى هذه المنطقة لا بد لنا نحن وأنتم أن نكون متفاهمين ومتعاونين على الحق والخير.

السفير: أشكركم مرة أخرى كثيراً وأؤكد لكم أننا لانرى وجود أية مشكلة بيننا، أما هذه المشكلة فنحن جميعاً قادرون على حلها بالتفاهم. أما سبب التوتر بيننا فهو أن الإخوة عندما ذهبوا إلى اجتماعات جدة والدوحة والقاهرة وجهوا الإدانة لإيران. وبالطبع فإن كل تصريح له أثره. فعندما يصرحون بأن إيران دولة معتدية، فإن الشعب

الإيراني يتأثر كثيراً. ونحن نرجو من إخواننا في الإمارات أن يقدروا أوضاعنا وأن علاقاتنا فيها الكثير من الحساسية وإنني سأنتقل للمسؤولين في إيران كل شيء تكلمتم عنه، ولكن التصريحات التي أشرت إليها هي تدخل في شؤوننا الداخلية. وإن هذه الجزر الصغيرة لاتغنيكم ولا تغنينا، ولا تكون حصيلة الخلاف إلا الخسارة للجميع، وإن شاء الله ستحل جميع هذه المشاكل، وأن هذا الحديث يدل على الوضوح والحكمة التي يتميز بها سموكم، وأؤكد لكم مرة أخرى أنه لا يوجد أي مانع للتفاهم معكم وهذا هو رأى السيد رفسنجاني، وهو يقول دائماً إن خلافاتنا صغيرة وعلاقاتنا كبيرة.

الشيخ صقر: إننا نأمل أن لا تكون هذه الجزر الصغيرة سبباً في وجود مشاكل بيننا ونحن أقرب لكم ومصالحتنا مرتبطة معكم بسبب الجوار، وإننا في انتظار جواب منكم حول هذا الموضوع.

السفير: في الواقع أن الشعب الإيراني هو صاحب الحق في هذا الموضوع.

الشيخ صقر: إن كل الشعوب لها من يمثلها وهو مفوض باتخاذ القرار بصفتها ممثلاً للشعب.

السفير: أنا مسرور جداً، ولكن أرجو تبليغ رئيس الدولة أن لا ينددوا بإيران وخاصة في اجتماع قمة مجلس التعاون القادم. لقد حضرت من أجل التفاهم، وخاصة أن موضوع جزيرة أبو موسى قد حل، وأن التفاهم بهدوء هو الذي يمكننا من حل المشاكل.

الشيخ صقر: نحن حريصون على التفاهم معكم حول كافة الأمور. وبعد ذلك عقد اجتماع منفرد بين الشيخ صقر والسفير الإيراني بناء على طلب السفير حيث دار الحديث التالي:

السفير: إننا وإياكم أصدقاء ويجب أن لاثصل بيننا نزاعات وإننا على استعداد لتقديم أي مبلغ تطلبه على أساس أن تسكت وتترك الدعوى، بالإضافة إلى أننا مستعدون لوضع ثقلنا في رأس الخيمة لإنعاشها اقتصادياً في جميع الحقول الزراعية والتجارية، وأن نعمل علاقة خاصة معكم.

الشيخ صقر: إن الكلام جيد إلا أنني أريد أن أفهمك شيئاً لاتعرفه وهو أن لدينا والحمد لله أموال كثيرة ولا يوجد في بلدنا فقير واحد.



والشيخ زايد هو الأخ العزيز وهو أيضاً بمثابة الأب لم يقصر أبداً وهو يسد حاجتنا من كل شيء. أما بالنسبة للتعمير والعمارات التي تراها في أبوظبي ودبي، فإنني أقول لك أن دورنا سيأتي ونعمر البلد وعلينا أن نصبر قليلاً وكل الشعب يتفهم الأوضاع. أما قضية جزر طنب، فقبل أكثر من عشرين سنة جاءنا ولیم لوس وغيره من البريطانيين وعرضوا علينا الأموال وأبلغونا أنكم تهددون باحتلال الجزر بالقوة، وكان ردنا أن الكل يعرف أن إيران هي أقوى من رأس الخيمة ولكن هنالك من هو أقوى من الجميع إنه الله سبحانه وتعالى. وقضيتنا واضحة وضوح الشمس ولدنا وثائق كثيرة تثبت حقنا فيها، ونشاء الأقدار أن نكون وإياكم جيران فتحن مغروضون على بعضنا البعض سواء أردناكم أم لم تردكم، وعلى الجار أن يرضى مصالح جاره. وكنا نتصور أنه عندما طرد الشاه أن يكون ذلك فرجاً لنا فكتبنا عدة رسائل للإمام الخميني ولكن لسوء الحظ لم نلق أي رد. ووطننا أنفسنا على الصبر لعل جارتنا يعيد النظر في موقفه ويرى خطاه الذي ارتكبه في الماضي ويرعى حق الجوار. إننا لم نتهم الشعب الإيراني بالاعتداء، وإنما الاعتداء كان سببه هو الشاه لأطماعه الشخصية. وأنتم استوليتم على الجزر في عهد البريطانيين ونحن تحت حمايتهم وهذا عمل مشين، وقد اعترفت الحكومة البريطانية بأنها ارتكبت بحقنا خطأ كبيراً. وأود أن أفهمك أننا لاتباع ولا نشترى، والأوطان لاتباع ولا نشترى. نحن لدينا مطالب وأنتم لديكم مطالب، وليس هنالك من وسيلة لحل هذه المطالب المتناقضة سوى تطبيق العدل. وعليك أن تبلغ حكومتك بما أخبرتك به، وبصفتك رجلاً صالحاً نأمل أن تسعى بالصلاح، وإنني آسف أن هذه الأزمة لم تحل حتى الآن لأن المشاكل جميعها لها حلول وأنا انتظر منك الجواب على أساس ما أخبرتك به. وبهذا انتهى الاجتماع.

طرح رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة في خطابه بمناسبة العيد الوطني الثاني والعشرين في الثاني من ديسمبر ١٩٩٣م مبادرة دعا فيها إيران إلى الحوار المباشر لإنهاء احتلالها للجزر الثلاث. كما كرر مبادرته هذه في المناسبة ذاتها لعام ١٩٩٤م داعياً إيران للاحتكام لمبدأ الحوار للموضوعي البناء أو اللجوء إلى التحكيم الدولي. أكدت دولة الإمارات في ٢٨ أغسطس ١٩٩٦م في رسالة رسمية إلى الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي رفضها لادعاء إيران أن للمجال الجوى لجزيرة أبو موسى تابع لإيران، واعتبرت الإمارات هذا الادعاء انتهاكاً صارخاً لسيادتها على جزيرة أبو موسى. وفي ٤

سبتمبر ١٩٩٦م أبلغت الإمارات الأمم المتحدة عدم اعترافها بأحكام قانون المناطق البحرية للجمهورية الإيرانية لعام ١٩٩٣م وبأى حكم فى القانون يمس سيادتها على جزرها الثلاث والمياه الإقليمية التابعة لها. وسلمت البعثة الدائمة للدولة الإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة الأمين العام للمنظمة الدولية ورئيس مجلس الأمن عدة مذكرات احتجاج منها ما يلى^(١):

أ - فى ٨ يناير ١٩٩٧م نصت المذكرة التى وجهتها وزارة الخارجية الإماراتية للسفارة الإيرانية فى أبوظبى احتجاجاً على إعلان الحكومة الإيرانية تنظيم دورة لكرة القدم فى جزيرة أبوموسى.

ب - وفى ٢٤ يناير ١٩٩٧م تسلم رئيس مجلس الأمن نص مذكرة وزارة الخارجية الإماراتية التى سلمتها للسفارة الإيرانية فى أبوظبى احتجاجاً على انتهاك إحدى القطع البحرية الإيرانية للمياه الإقليمية للدولة الإمارات يوم ١٩ يناير ١٩٩٧م بدون الحصول على إذن مسبق من السلطات المختصة فى الدولة.

ج - فى ٢١ يونيو ١٩٩٧م سلمت نص مذكرة الاحتجاج التى وجهتها وزارة الخارجية الإماراتية إلى السفارة الإيرانية فى أبوظبى على قيام إيران ببناء رصيف بحرى فى جزيرة طنب الكبرى.

جدد رئيس الدولة بعد تولي الرئيس الإيرانى محمد خامنى رئاسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية موقف الإمارات الثابت لإنهاء الاحتلال الإيرانى للجزر الثلاث بالطرق السلمية، وفى حديث لصحيفة (الحياة) التى تصدر فى لندن يوم ٨ أغسطس ١٩٩٧م قال: (أن استئناف الاتصالات مع إيران بشأن الجزر الثلاث أمر يعود إلى إيران ونتمنى أن تتسم سياسة إيران فى ظل الرئيس الجديد بالعدالة والاعتزان لكى يصبح الحل ممكنًا). وطلبت الإمارات من الأمين العام للأمم المتحدة كوفى عنان يوم ١٣ فبراير ١٩٩٧م الاستمرار فى الإبقاء على البند الخاص باحتلال جمهورية إيران الإسلامية لجزر الإمارات الثلاث ضمن قائمة المسائل المعروضة على مجلس الأمن حتى تسترد الإمارات سيطرتها وسيادتها على جزرها الثلاث.

١ - يعقوب خليل قائد - نفس المرجع ص ٣١.

موقف الإمارات من الاحتلال الإيراني

لقد حدث عكس ما كان متوقعا من الجانب الإيراني فبدلا من التجاوب مع المسار الودي السلمى للإمارات، قامت السلطات الإيرانية بسلسلة من التجاوزات والنقض للذاكرة السطاهم المعقودة مع حاكم الشارقة فى نوفمبر من عام ١٩٧١م، ومن تلك التجاوزات التعمدى على الجزء الواقع تحت سلطة الإمارات فى جزيرة أبوموسى بوضع أنظمة للصواريخ فى ذلك الجزء، وكذلك إنشاء بلدية تابعة لمحافظة بندر عباس، وإغلاق روضة أطفال الجزيرة وطرد التلاميذ ومدرسيهم، وإهانة أفراد شرطة الجزيرة والتصرف معهم تصرفات غير لائقة، واعتقال بعض الصبية من أمام منازلهم فى الجزيرة، وكذلك طرد ستين عاملا من الجزيرة فى شهر مارس من عام ١٩٩٢ وتخيير المعلمين والمقيمين من غير مواطنى الإمارات بين حمل الهوية الإيرانية أو مغادرة الجزيرة نهائيا. وفى نهاية شهر أغسطس لعام ١٩٩٢ منعت السلطات الإيرانية فى الجزيرة المعلمين العاملين فى الجزيرة وبعض مواطنى الدولة من النزول فى الجزيرة وقطع مرعاة السفينة التى تقلهم، هذا بالإضافة إلى اعتراض السفن الحربية الإيرانية لقوارب صيد مواطنى الإمارات فى المياه الإقليمية للدولة والتحقيق معهم ومصادرة قواربهم. لقد باشرت إيران من الأسبوع الأخير من شهر رمضان وأوائل شهر أبريل ١٩٩٢ طرد الإماراتيين الذين يقيمون فى جزيرة أبوموسى ومنعتهم من العودة إليها فى يوم ١٤/٤/١٩٩٢، وأغلقت المدرسة العربية ومركز الشرطة التابعين للإمارات فيها. وذكر الملازم سالم المقرب المتحدث باسم شرطة الشارقة فى يوم ٢٤/٨/١٩٩٢ أن (١٠٤) أشخاص عادوا إلى ميناء خالد فى الشارقة بعد رفض السلطات الإيرانية نزولهم على أرض الجزيرة، وأن هؤلاء الأشخاص الذين يضمون مواطنين من أبناء الشارقة بينهم حاكم الجزيرة/ محمد أبو غانم، ومدرسين عرب مع عائلاتهم قد أمضوا ثلاثة أيام فى البحر، وهم يحاولون النزول فى الجزيرة. ولكن الإيرانيين رفضوا ذلك وعاملوهم معاملة سيئة، وقد واصل الإيرانيون فى موقفهم إلى حد التهديد بإغراق السفينة. وأضاف بأن الإيرانيين سيطروا على كامل الجزيرة. وقال قائد شرطة الشارقة العقيد محمد خليفة: إن السلطات الإيرانية طلبت أن يحمل الركاب تأشيرة دخول من السفارة الإيرانية. وفى سلسلة تجاوزاتها ارتكبت السلطات الإيرانية مؤخرا انتهاكا جديدا لسيادة الإمارات العربية بافتتاحها خطا جويّا بين مدينة بندر عباس وجزيرة أبوموسى (١).



صرح مصدر مسئول بوزارة الخارجية بما يلي^(١):

قامت إيران يوم الاثنين ٢٦ صفر ١٤١٣ هـ الموافق ٢٤/٨/١٩٩٢م بعدم السماح لأكثر من مائة شخص بالتزول على جزيرة أبو موسى من موظفي الإمارات العربية بعد أن أبقتهم في عرض البحر لمدة ثلاثة أيام. إن ما قام ويقوم به المسؤولون الإيرانيون على جزيرة أبو موسى لا يتفق مع العلاقات التي ربطت بين دولة الإمارات العربية والجمهورية الإسلامية الإيرانية وينعكس سلباً على التعاون بين البلدين في الوقت الذي ترغب فيه الإمارات العربية على إقامة علاقات حسن الجوار والتعاون مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية. والإمارات العربية ليحدوها الأمل بأن تبقى العلاقات التاريخية والودية كما عهدناها قائمة بين البلدين.

كان موقف الإمارات من التعتن الإيراني الراض كليا لإعادة الجزر العربية إلى أصحابها الشرعيين بأنه تميز بالأتزان والهدوء والأناة وطول النفس فلا اتفعال ولا تحدى بل رؤية موضوعية للأمور تنطلق من حتمية وجود إيران كأمم واقع وعليه فإن العناء والصراعات بين الدولتين مستجر الولايات إلى منطقة الخليج العربي فلا بد إذاً من حل القضية بالأساليب السلمية والدبلوماسية انطلاقاً من علاقات حسن الجوار والالتزام إلى الدين الإسلامي الواحد والمصير المشترك وقد لاقت هذه السياسة الحكيمة التأييد والاحترام من قبل معظم الدول العربية والغربية. إن الإمارات تؤكد عزمها على اتخاذ ومتابعة كافة الإجراءات السلمية الكفيلة باستعادة سيادتها على الجزر العربية الثلاث بموجب مبادئ وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وكتاب الله وسنة رسوله الكريم.

اتبعت الإمارات لإزاء قضية الجزر الخطوات التالية:

الدعوة المستمرة للحوار المباشر والتفاوض الثنائي بين الدولتين الجارتين. عرض القضية في اللقاءات المنفردة مع قادة بعض الدول الشقيقة والصديقة وممثليها الدبلوماسيين من تربطهم علاقات ودية مع إيران بهدف إجراء الوساطة والمساعى الحميدة لحل المشكلة بالطريقة السلمية. عرض القضية على المنظمات العربية والدولية مثل مجلس التعاون وجامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة ومؤتمر عدم الإنحياز وحثها على استخدام نفوذها للضغط على إيران لإجراء مفاوضات سلمية حول قضية الجزر. استمرار



العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية مع الجارة المسلمة إيران رغم إطلاقها التهديدات ضد جيرانها. حشد التأيد الدولي الواسع لموقف الإمارات في توجيهها السلمى لحل القضية بواسطة التحكيم الدولي^(١).

رغم تلك التجاوزات الإيرانية فإن الإمارات العربية المتحدة وتأكيدا لحسن نيتها وورعيتها في تسوية هذه المسألة، أجرى وزير خارجية الإمارات عدة اتصالات مع المسؤولين الإيرانيين خلال عام ١٩٩٢ لمعالجة تلك التجاوزات. فاعتمدت الدولة ثلاثة مبادئ لحل أزمة جزيرة أبوموسى على طريق حل مشكلة الجزر الثلاث. وتتلخص هذه المبادئ بما يلى: ١ - بلل كل المساعى الممكنة لحل أزمة أبوموسى بالطرق الدبلوماسية وعدم اللجوء إلى الخيار الدولي إلا كمرحلة أخيرة. ٢ - إلغاء ما يمكن أن يسمى بالوساطة وحل المشكلة عن طريق المباحثات الثنائية مع التأكيد على حق الإمارات في سيادتها على الجزر العربية وإقناع إيران بأن أى توتر سيثير مشاكل لا حصر لها. ٣ - ضرورة البحث عن صيغة جديدة لعلاقات الحوار بما يضمن تحقيق الأمن والسلام لمنطقة الخليج العربى. وأعقب ذلك ترحيب دولة الإمارات بعقد اجتماع فى أبوظبى بين ممثلين لحكومتى البلدين.

أوضح بيان وزارة خارجية الإمارات الذى نص على ما يلى:

«انطلاقاً من رغبة الإمارات العربية وحرصها على مناقشة وتسوية كافة المسائل والقضايا المتعلقة باستمرار احتلال جمهورية إيران الإسلامية لجزيرتى (طنب الكبرى وطنب الصغرى) وانتهاكاتها للذكرة التفاهم الموقعة فى نوفمبر لعام ١٩٧١ بشأن جزيرة أبوموسى فقد عقدت فى مدينة أبوظبى فى الفترة من ٢٧ إلى ٢٨ سبتمبر ١٩٩٢ لقاءات ثنائية بين وفد من الإمارات العربية برئاسة سعادة السفير سيف سعيد ساعد، مساعد مدير إدارة شؤون مجلس التعاون بوزارة خارجية الإمارات العربية، ووفد من جمهورية إيران الإسلامية برئاسة سعادة السفير مصطفى فومنى حائرى مدير عام شؤون الخليج العربى بوزارة خارجية جمهورية إيران الإسلامية.

١ - خالد بن محمد - التاريخ الحديث والمعاصر لدولة الإمارات العربية المتحدة - الكتاب الثانى للطبعة الأولى ١٩٩٨ ص ٢١٤، ٢١٥.

وخلال هذا اللقاء طرح جانب الإمارات العربية على جانب جمهورية إيران الإسلامية المطالب التالية:

أولا - إنهاء الاحتلال العسكري لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى.

ثانيا - تأكيد التزام إيران بمذكرة التفاهم لعام ١٩٧١ بشأن جزيرة أبو موسى.

ثالثا - عدم التدخل بأي طريقة وتحت أي ظرف وبأي مبرر في ممارسة الإمارات العربية لولايتها الكاملة على الجزء المخصص لها في جزيرة «أبو موسى» بموجب مذكرة التفاهم.

رابعا - إلغاء كافة التدابير والإجراءات التي وضعتها إيران على أجهزة الدولة في جزيرة «أبو موسى» وعلى مواطني الدولة وعلى المقيمين فيها من غير مواطني الإمارات العربية.

خامسا - إيجاد إطار ملائم لحسم مسألة السيادة على جزيرة «أبو موسى» خلال فترة زمنية محددة.

وإذا إصرار الجانب الإيراني على رفض مناقشة مسألة إنهاء الاحتلال الإيراني لجزيرتي طنب الكبرى والصغرى، أو الموافقة على إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية فقد أصبح من المتعذر الاستمرار في مناقشة المسائل والمواضيع الأخرى في هذا الاجتماع. وتود الإمارات العربية أن تشير في هذا الصدد إلى أن السيادة على جزيرتي طنب الكبرى والصغرى كانت منذ أقدم العصور، ولا تزال لنبوة الإمارات العربية المتحدة، ولم يغير الاحتلال العسكري الإيراني للجزيرتين في نوفمبر لعام ١٩٧١ في وضعها القانوني، وثابت في القانون الدولي أن الاحتلال الناجم عن استخدام القوة لن يكسب الدولة المحتلة سيادة على الإقليم المحتل مهما طال الزمن. إن الإمارات العربية ترى أن الجانب الإيراني ليُشجّل مسؤولية عدم إحراز أي تقدم في المباحثات، ونتيجة لذلك فإنه ليس أمام الإمارات العربية سوى اللجوء إلى كافة الوسائل والسبل السلمية المتاحة لتأكيد سيادتها على الجزر الثلاث.

رد الفعل الإيراني لإزاء المفاوضات

أصدرت السفارة الإيرانية في أبوظبي بيانا حول تلك الاجتماعات جاء ردا على

بيان وزارة خارجية الإمارات، نص على ما يلي:



وبالنظر للأهمية التي توليها الجمهورية الإسلامية الإيرانية من أجل حفظ وتنمية العلاقات الودية مع الدول المجاورة واستقرار الأوضاع في المنطقة فإنه منذ أن ظهر موضوع الوافدين من غير مواطني الشارقة على جزيرة أبوموسى، قامت بجهود دوية وسعت لإزالة سوء الفهم بين حاكم الشارقة والمسؤولين الإيرانيين في هذه الجزيرة. ومن منطلق أن المنطقة بحاجة إلى الهدوء والاستقرار أكثر من أى وقت مضى وأن التفاهم وعلاقات حسن الجوار يجب أن يشكل أساس وقاعدة العلاقات بين دول المنطقة، فقد أقدمت الجمهورية الإسلامية الإيرانية على دخول المباحثات وكله أمل بأن يقابل بنفس الروح من الطرف المقابل. ولكن للأسف بادر وفد الإمارات العربية المتحدة في المباحثات الثنائية إلى طرح مسائل غير أساسية والتي ليست لها علاقة بالمسائل المطروحة حول جزيرة أبوموسى حيث استغل حسن نوايا ورحابة صدر الجمهورية الإسلامية الإيرانية وأوقف المباحثات. مما جعل الادعاء القائل بوجود مشاكل في جزيرة أبوموسى أمراً مشكوكاً فيه.

فالجمهورية الإسلامية الإيرانية تعتقد أن تصرف الإمارات العربية في هذه القضية والإسراع في إصدار بيان بهذا الشأن واعتبار المباحثات حول جزيرة أبوموسى أمراً لا قيمة له، فهذا لن يكون لصالح العلاقات الثنائية. وإن طرح ادعاء السيادة على أية أرض في المنطقة بمقدوره أن يدخل المنطقة في سلسلة جديدة من الادعاءات والخلافات مما سيكون له مضاعفات تضر بأمن المنطقة وتخدم أطماع الأجانب. وإنه في الوقت الذي تؤكد فيه الجمهورية الإسلامية الإيرانية على عدم تغيير سياستها تجاه جزيرة أبوموسى كما كان الوضع في الماضي، فإنها تعلن استعدادها لمواصلة المحادثات وإزالة أى سوء فهم وذلك على أساس احترام السيادة وعلاقات حسن الجوار، كذلك الحفاظ على هدوء وأمن المنطقة.

تصعيد الموقف الإيراني

أصر الجانب الإيراني على رفض مناقشة مسألة إنهاء الاحتلال الإيراني لجزيرتى طنبة الكبرى والصغرى. كما قامت إذاعة طهران بقولها (إن الإمارات العربية المتحدة قامت باستغلال حسن نوايا إيران أثناء المفاوضات بإثارتها لمطالب غير أصلية وغير منطقية ولا أساس لها من الصحة أن إيران لن تغير سياستها إزاء جزيرة أبوموسى..).

استخفت الصحف الإيرانية بالزيارة السورية التوسعية إذ قالت: (إن سوريا فقدت حياها للقيام بهذا الدور لأنها استكرت التصرفات الإيرانية في أبو موسى واعتبرت تواجد القوات الإيرانية على الجزر عدوانا واحتلالا. صرح في لاهور بتاريخ ١٩٩٢/٩/٨ لرئيس إيران أن جزيرة أبو موسى التي تديرها إيران والشارقة هي جزيرة إيرانية. كما تحدث رئيس مجلس الشورى الإيراني على أكبر نورى أمام حشد من الطلبة الإيرانيين في جامعة طهران. . أن الجزر الثلاث هي أرض إيرانية بموجب اتفاق مع بريطانيا غير أن وزارة الخارجية البريطانية نفت وجود مثل هذا الاتفاق. وصرح علي أكبر ولاياتي وزير الخارجية في شهر ديسمبر ١٩٩٢ لأحد الصحف اللبنانية بأن هناك طرفا ثالثا يحاول خلق توتر في النزاع على الجزر التي تقع قرب الطرق التي تسلكها ناقلات النفط في الخليج العربي.

فشلت المباحثات بين الطرفين بعد محاولات الإمارات التوصل لحلول ودية، لكن إيران قامت بتصعيد الموقف من جانبها. ولكن بعد زيارة وزير خارجية إيران علي أكبر ولاياتي إلى أبوظبي والمحادثات التي قام بها مع المسؤولين الإماراتيين، نستج من هذه الزيارة أن العبارات الفصفاضة التي صيغ بها البيان الصحفي المشترك الذي صدر عن تلك الزيارة يعتبر كافيا للوصول إلى استنتاج بأن الخلاف بين الإمارات وإيران حول الجزر الثلاث، وضع على نار هادئة بعد فترة من التسخين الإعلامي وانقطاع الحوار بين البلدين. وقد تمجّب البيان الإشارة بوضوح إلى الجزر واستبدل تعبير الخلاف حولها بتعبير «حل المسائل العالقة بين البلدين» وقد لى هذا التعبير مطلباً مشتركاً للبلدين حيث أن إيران ترفض أى حوار أو مفاوضات تطال أكثر من موضوع الترتيبات الخاصة بإدارة جزيرة أبو موسى، في حين تشترط الإمارات لاستئناف المفاوضات ألا يقتصر «البحث على موضوع جزيرة أبو موسى بل يمتد ليشمل الجزر الثلاث». ولم يتم الاتفاق على آلية مواعيد لاستئناف المفاوضات المعلقة منذ سبتمبر من العام الماضى بعد الجولة التي عقدت في أبوظبي والتي انتهت دون الاتفاق حتى على جدول أعمال محدد للمفاوضات ولا على أى موعد لاستئنافها.

حسب مصادر دبلوماسية فإن تبرير الأزمة بين الطرفين تم على مراحل بدأت بتراجع إيران عن بعض الإجراءات الادارية التي اتخذتها في جزيرة أبو موسى بحيث تمكن المدرسون من الرجوع إلى الجزيرة واستؤنفت الدراسة فيها، مما اعتبر بمثابة نزع فتيل

الآزمة ومنع تصاعدها، حتى ولو لم تؤد تلك الاجراءات إلى تراجع الإمارات عن مطلبها الاساسى وهو حسم موضوع السيادة على الجزر الثلاث، وعدم اقتصر البحث على الوضع فى جزيرة أبو موسى. أما اللفتة الأخرى التى أظهرتها إيران فهى قبولها نهائيا بأن البحث فى الخلاف مع الإمارات لا يتم إلا من خلال الحكومة الاتحادية بعد أن كانت تصر على أن يكون الأمر قاصرا على الشارقة باعتبارها المسؤولة عن اتفاق الترتيبات الموقع بشأن إدارة جزيرة أبو موسى. وقالت مصادر دبلوماسية أن هذه اللفتة الإيرانية مهمة لا باعتبارها اعترافا من إيران بالولاية الاتحادية على شؤون الجزيرة، بل باعتبار أن هذا الاعتراف مهد الطريق بشكل غير مباشر أمام طرح موضوع جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى على اعتبار أن وضع هاتين الجزيرتين لا يختلف من حيث توقيت احتلالها ولا من حيث مسؤولية الدولة الاتحادية عنهما عن وضع جزيرة أبو موسى بحيث لم يعد ممكنا فصل الوضع بجزيرة أبو موسى والاستفراد به كحالة منفصلة عن وضع الجزر الثلاث ككل. وحسب مصادر مطلعة، فإن الاتفاق على استئناف الحوار حول المسائل العالقة بين البلدين لايعنى انهما على وشك الدخول فى جولة مفاوضات ثانية وأن ما ورد فى البيان كان بمثابة مخرج لتجميد الخلاف لا محاولة لتحريك المفاوضات.

أصدرت دول مجلس التعاون بيانا بتأييد الإمارات والوقوف إلى جانبها، وقد صرح الأمين العام السابق لمجلس التعاون عن قرار التأييد لدولة الإمارات والوقوف إلى جانبها فى أزمتها مع إيران، ورفض احتلال طهران للجزر تابع من أن التصرفات الإيرانية هى اعتداء على دولة عضو فى المجلس. وهناك حسابات أخرى من الممكن إضافتها لتفسير تأييد مجلس التعاون لدولة الإمارات، إذ أن بعض دول مجلس التعاون تتخوف من عودة إيران إلى إثارة أطماع سابقة فى أراضيها وجزرها، وهناك مخاوف أمنية لدى بعض الدول فى الخليج العربى من أن يؤدى تصاعد القدرات العسكرية لإيران إلى تحريك بعض الشيعة من المواطنين ذات الاصول الإيرانية المحسوبين على المرجعية الإيرانية للشيعة والذين يحملون جنسيات فى دول مجلس التعاون الخليجى ويحتلون أعلى المناصب الحكومية وكبار ضباط الجيش والشرطة وكبار التجار الذين يسيطرون على اقتصاديات بعض الدول، لذلك فإن دول مجلس التعاون الأخرى تجد نفسها تتعامل مع قضية شائكة تفرض عليها الحذر والدقة. يجب أن لا يفهم التحرك العربى لدعم الإمارات (سوريا ومصر) على أنه عداة لايران، ولكن المساعى العربية تنصب فى اتجاهين الأول: يسعى لتحقيق التوازن بعد حرب الخليج الثانية وذلك بتنمية ودعم القوة العربية. أما

الاجتهاد الشافعي: يتمثل في تكوين فريق عمل من الدبلوماسيين والقانونيين والمؤرخين والجيولوجيين يتولى تقديم كافة الوثائق التي تثبت عروبة الجزر.

أما في إطار الجامعة العربية فهي تدين التصرفات الإيرانية وتجمع بالتأييد العربي الشامل للقضية، والوقوف إلى جانب الإمارات في استعادة السيادة على جزرها. في اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون ودول إعلان دمشق، الثابت التاريخي والقانونية التي تبنتها الإمارات إزاء موقفها:

أن الجزر عربية التراب، ولديها الوثائق التاريخية والقانونية ما يثبت ملكيتها لها. أن جزيرتي طنب الكبرى والصغرى محتلتين احتلالاً عسكرياً، وتأمّل الإمارات في حل القضية عبر وسائل التسوية السلمية. فيما يخص جزيرة أبو موسى، رغم تأكيد الإمارات على ترابها العربي وأنها محتلة احتلالاً عسكرياً من قبل إيران، وإلا أنها على استعداد بالتمسك ببنود مذكرة التفاهم التي أبرمت مابين الشارقة وإيران. ضرورة إلغاء كافة التدابير والاجراءات الإيرانية التي اتخذتها في جزيرة أبو موسى. منذ وقوع الاحتلال الإيراني على الجزر العربية الثلاث في ٣٠ نوفمبر ١٩٧١ والإمارات العربية ومعها عدد من الأقطار العربية وخاصة أقطار الجوار الشقيقة لم تهدأ في مطالبة الجارة إيران بإعادة الجزر الثلاث إلى حياض دولة الإمارات. رائدها في تلك المطالبة الحرص على العلاقات الودية التي تقتضيها وقائع الجوار الجغرافي والتواصل التاريخي القديم والأخوة الإسلامية الوثيقة.

مارست الدولة أعلى درجات ضبط النفس لمعالجة هذه المسألة بحكمة وروية. كما أنها حاولت طيلة الفترة الماضية أن لا تهمل في مطالبتها بالجزر المحتلة ما يغير الرأي العام حفاظاً على صلات الود والجوار. فقامت بإيفاد عدد من المسؤولين إلى طهران لمعالجة الموضوع بعيداً عن الأضواء، كما التزمت أجهزة الإعلام بالدولة بتوجهيات رسمية بعدم إثارة الموضوع إعلامياً. وكان الشيخ رئيس الدولة يتسم بالحكمة والروية وبعد النظر، مع صلابته التمسك بترية الوطن وحقوقه بلا تهاون أو تفريط، مؤمناً بالعمل الهادئ واتخاذ التفاهم أسلوباً عملياً لحل المشكلات بين الدول لاسيما المجاورة منها^(١). انطلاقاً من الحرص الدائم لرئيس الدولة على الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي وعلى علاقات حسن الجوار بين دوله، دعا الجارة إيران لحل قضية الجزر العربية الثلاث عن

١ - أحمد التلمري - المرجع السابق ص ٣٠١.

طريق الحوار والطرق السلمية وقال زايد «إن الإمارات العربية أعربت عن استعذابها التام ودرغبتها الصادقة في إجراء حوار مباشر مع جمهورية إيران الإسلامية فيما يتعلق باحتلالها لجزر الإمارات الثلاث عام ١٩٧١. وإننا لآتزال ننادى بضرورة اللجوء إلى الحوار والالتزام بالطرق السلمية من أجل إنهاء هذا الاحتلال، وعودة الجزر الثلاث لسيادة الإمارات العربية، تمشياً مع القوانين والأعراف الدولية ومبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل بين الدول».

أوضح زايد موقف الدولة الراسخ في تمسكها بحقها في استعادة الجزر المحتلة، ودعا الجارة إيران إلى اللجوء للتحكيم الدولي وإبراز وثائقها حول ادعاءاتها بالجزر. جاء ذلك في لقاء صحفي قال فيه زايد: «نحن نريد شيئاً جديداً، لكننا عند سماع كلام إيران وتصريحاتها نجد فيه بعداً عما نفكر به نحن، فالإنسان الذي يستولى على حق من الحقوق ويشهر ويدعى أن هذا ملك سابق له، كيف تتفاوض معه؟ وتحصل على شيء منه؟ أما الإنسان الذي يقول أنا عندي هذا الشيء وأنا عندي براهين على حقي فيه، فعلى الآخرين أن يأتوا ببراهينهم، فإن كانت أقوى فلهم الحق، وإن كان برهاننا أقوى فالحق لنا، ولو كانت تصريحات إيران بهذا الشكل نحن نقول نعم هذا جيد وصحيح. ولكن إذا قيل إن لدينا براهين ولانعرف إذا كانت هناك براهين عند إخواننا وجيراننا ولكن لا يقرر صحة هذه البراهين إلا التحكيم. إذا قدمنا براهيننا وقدموا براهينهم للتحكيم فهو الذي يقرر الصحيح والباطل منها. أقصد بذلك اللجوء إلى محكمة العدل الدولية».

استعادة الجزر وحل سلمى مع إيران

أكد رئيس الإمارات العربية تصميم بلاده على مواصلة العمل لاستعادة الجزر الاستراتيجية الثلاث التي تحتلها إيران وذلك (لأن طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى تشكل جزءاً لا يتجزء من هذا الوطن وحقا من حقوقنا الوطنية الراسخة. وجدد الشيخ زايد دعوة إيران للاستجابة لمبادرة ونداءات من أجل تحقيق حل سلمى للنزاع (عن طريق مفاوضات ثنائية جادة أو القبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية). جاء ذلك في خطاب رئيس الإمارات الذي ألقاه نيابة عنه ممثله الشخصي أحمد السويدي خلال عرض عسكري كبير أقيم في أبوظبي بمناسبة اليوم الوطني للعيد الوطني للاتحاد والذكرى الثلاثين لتولى زايد مقاليد الحكم في أبوظبي، وقد حضر

الاحتفال ممثلون عن ٥٤ دولة. وقد قرر حكام الإمارات السبعة إعادة انتخاب زايد رئيساً للبلاد، والشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم حاكم دبي نائباً للرئيس.

وقال الشيخ زايد أن دولة الإمارات أبدت حسن نواياها تجاه إيران على أكثر من صعيد وبما يكفي لكي تتحدا خيارهما بما يتفق والروابط التاريخية وعلاقات الصداقة وحسن الجوار والمصالح المشتركة بين البلدين. وفي وقت لاحق رحبت إيران بدعوة الإمارات لإجراء محادثات ثنائية من أجل حل نزاع الجزر، لكنها أصرت على سيادتها عليها! وجدد الشيخ زايد موقف بلاده وإيمانها بإقامة سلام دائم وشامل في الشرق الأوسط طبقاً للقرارات الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام وانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي مقدمتها القدس الشريف، ومن الجولان وجنوب لبنان. وعلى الصعيد الداخلي وصف الشيخ زايد إقرار دستور الإمارات هذا العام بأنه خطوة مهمة على طريق تنويع المسيرة الاتحادية التي بدأت منذ قيام الدولة في عام ١٩٧١، كما أبدى ارتياحه لظاهرة النمو المطرد لاقتصاد الإمارات بعد استكمال البنية الأساسية والمشروعات الكبرى فيها. كما أشاد بخطوات توحيد القوات المسلحة في الإمارات قائلاً: إن قواتنا المسلحة أصبحت الدرع الواقى والسياج الحصين لحماية الوطن وصون منجزاته ومكتسباته. هذا وقد شهد العرض العسكري الذى أقيم أمام المنصة الكبرى للاحتفال فى أبو ظبي أعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات وأولياء عهودهم والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الكويتى وعدد كبير من الوزراء وكبار المسؤولين الزائرين من ضمنهم وزير الداخلية الإيرانية على محمد بشارتى.

أعلن رئيس دولة الإمارات أن بلاده تقبل جميع النتائج التى يسفر عنها حكم محكمة العدل الدولية بشأن الجزر الثلاث التى تحتلها إيران. وقال رئيس الإمارات العربية فى خطاب أمام الدورة البرلمانية الجديدة للمجلس الوطنى الاتحادى التى افتتحت أن الإمارات التى تحرص كل الحرص على أمن واستقرار المنطقة لتحقيق التقدم والرخاء لجميع شعوبها قد دأبت على التأكيد على أهمية انتهاج الحوار أسلوباً لتسوية المنازعات بين الدول وعلى ضرورة تكريس واحترام مبادئ القانون الدولى التى تقضى بتسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية بما فى ذلك اللجوء إلى محكمة العدل الدولية واحترام سيادة الدول ووحدة أراضيها وعدم جواز استخدام القوة أو التهديد بها لتحقيق أو تكريس مكاسب أو تغيرات اقليمية.



وقال: من هذا المنطلق فلننا لم نثال جهدا وسنواصل العمل على المطالبة بإيجاد حل سلمى لاسترجاع جزونا الثلاث طنل الكبرى وطنل الصغرى وأبوموسى. وأننا نلجد دعوتنا للإخوة فى الجمهورية الإسلامية الإيرانية للاستجابة لما تقدمنا به من مبادرات ونداءات فى هذا الصدد وإنهاء احتلالهم لجزيرتى طنل الكبرى وطنل الصغرى والالتزام بمذكرة التفاهم للمبرمة فى عام ١٩٧١ بشأن جزيرة أبوموسى وإلغاء أية إجراءات أو تدابير تخالف بنودها كمقدمة لحسم مسألة السيادة على جزيرة أبوموسى وفق القانون الدولى والالتزام باتباع الوسائل السلمية بما فى ذلك اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لإنهاء هذا النزاع على الجزر الثلاث القائم بين دولتنا وفقا لمبادئ القانون الدولى وانطلاقا من الروابط التاريخية القلدية وعلاقات الصداقة والمصالح المشتركة القائمة بيننا. وأضاف الشىخ زايد: إننا نذكر الإخوة فى الجمهورية الإسلامية الإيرانية بأن إشاعة الأجواء السلمية بما فى ذلك اللجوء إلى محكمة العدل الدولية ضرورية للسلام فى المنطقة.

الإمارات وإيران أزمة مطامع أم أزمة مصالح؟

إن قضية الجزر الثلاث، قد فجرت على الشكل الذى تتابعت صورته بحيث لا تترك لدولة الإمارات خيارات كثيرة. فمن الخيارات غير المتاحة، المواجهة العسكرية بين البلدين. ليس فقط بسبب عدم التكافؤ بين الإمارات وإيران، بل لأن مواجهة كهذه، ولأى سبب كانت ستجر على الخليج العربى تحديدا والعالم العربى عموما، ناهيك بمضاعفاتها على الجانب الإيرانى، أثارا كارثية لا مكانها ولا رمانها الآن. وستمنع دول مجلس التعاون ومعها، دول العالم العربى كله، احتمالات قيام مواجهة عسكرية مهما صغر حجمها ومن أى جهة أتت. إن مجرد التفكير فى هذا الأمر هو من قبيل المنوعات. لذلك ليس أمام الإمارات خيار إلا الحوار السياسى وسط سباق بين التصعيد والتهدة، ولو وصل إلى حد من الجدل العقيم مع إيران التى تصر على أن المشكلة غير موجودة، وعلى الرغم أن الإمارات لم تستطع أن تصل إلى أى نتيجة عبر الوسائل السلمية التى اتبعتها، فإن لاحتل أمامهم إلا الإصرار على هذه الوسائل، عبر حشد التأيد الإقليمى والعربى والعالمى لحقوقها التاريخية، وتحكيم القانون الدولى واستمالة شرعة الأمم المتحدة إلى جانبها. وعن طريق الوسائل السلمية، وينقل قضية الجزر الثلاث إلى دائرة اهتمامات المجتمع الدولى، وعبر طرحها فى أروقة الأمم المتحدة ومنابرها، يمكن مجموعة من الوساطات - من مجلس التعاون أولا ومن ثم العربية، وآخرها البريطانية، أن تلجد سبيلا لها بين رغبة الإمارات فى التوصل إلى حل سريع لهذه

القضية، والعناد الإيراني في رفض التطرق إليها، وبين أصحاب هذه الوسطات من يعتقد أن مسألة الجزر الثلاث برمتها لا تستحق المجازفة أو المغامرة لإيجاد بؤرة توتر جديدة في الخليج العربي، وهي المنطقة الشديدة الحساسية والتي تعيش اليوم أجواء ملبدة بعشرات الاحتمالات الخطرة.

لذلك تمتحن اليوم من جديد العلاقات الإيرانية - العربية التي تطفو فوق ثلاث جزر صغيرة وسط مياه الخليج العربي الضحلة، وقد مر على قضيتها عقدان من الزمن. فإذا تم التوصل إلى حل عادل وسلمي لها، فازت هذه العلاقات في امتحان المتغيرات العالمية الجديدة، وإذا لم تحل، فهناك من سيقول أن إيران شاءت قد عادت إلى الخليج العربي، بشباب آيات الله وهنا تختلط المطامع بالمصالح، إذا اختلطت المصاحف بالسيف.

عقب فشل المباحثات الثنائية التي عقدت في أبوظبي يومي ٢٧ و ٢٨/٩/١٩٩٢ وجهت الحكومة الإيرانية دعوة إلى وزير الدولة للشؤون الخارجية لدولة الإمارات لزيارة طهران، رجب بها على أن يتم وضع جدول أعمال لمباحثاته أثناء الزيارة. لكن رفض الجهات الإيرانية إدراج بحث موضوع جزيرتي طنب أدى إلى إلغاء تلك الزيارة. بعد ذلك انطلقت في الأجواء الإعلامية سلسلة من التصريحات لمسؤولين إيرانيين في أعلى درجات السلطة وأخرى لأشخاص أقل مسؤولية ومكانة. وقد اتسمت التصريحات الإيرانية بالقسوة والتشنج والرفض الكامل لأية محادثات تتناول جزيرتي طنب. ومن ذلك على سبيل المثال ماشرته صحيفة (جيهان إسلام) الإيرانية في عددها الصادر يوم الثلاثاء ١٥/٩/١٩٩٢ حيث قالت^(١):

«إن إيران كانت تعامل شيوخ الخليج العربي على أساس أنهم ليسوا سوى مجرد مسؤولين محليين، أما الآن فإنهم يتشجعون في مواقفهم من جراء السياسة اللينة اتجاههم. وأضافت الصحيفة قائلة: نحن من رفعمهم من مستوى رئيس بلدية أو حاكم ولاية إلى رئيس دولة مستقلة، وقد تخيلنا أننا نستطيع أن نتحدث عن علاقات متبادلة ومستقلة معكم. ومن ذات المنطلق عبر نائب طهران محمد جواد لاريجاني مستشار المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، عن سياسة حكومته في خطبة الجمعة التي ألقاها يوم ٢/١٠/١٩٩٢ في جامعة طهران مهددا دول مجلس التعاون بقوله: إن هذه

١ - أحمد التلمري - المرجع السابق ص ٣٢٣.



الدول تلعب بذيل الأسد، وأضاف: لقد مارست إيران منذ القديم سيادتها على المنطقة، ولم يكن لكم وجود قبل سبعين عاما، لقد ولدتم بدون هوية ولم تحملوا جوارا إلا منذ سنوات. . وإن طرح المطالب بشأن الحدود لن يشكل تهديدا لإيران بل لجميع الدول الأخرى في المنطقة. وفي كلمة له قال الرئيس الإيراني هاشمي رافسنجاني أثناء قيامه بجولة في شهر فبراير ١٩٩٢ في الجزر الجنوبية «إن جزيرة أبو موسى يمكن أن تصبح مركزا اقتصاديا مهما»، وأضاف خلال اجتماعه بأهالي الجزيرة: «إن أبو موسى ذات أهمية كبيرة لنا بسبب موقعها المتميز ونحن نعتبر أهلها حماة لحدودنا ولأحد المواقع الحساسة من بلادنا»^(١).

وذكرت صحيفة (رسالات) التي تصدر في طهران في عددها يوم ١٨/٤/١٩٩٢ أن بناء مجتمع سكني من مائة وحدة بجزيرة أبو موسى بدأ أثناء زيارة الرئيس رافسنجاني الذي أصدر أوامره بإنشاء أسطول صيد وبناء مجزر هناك. وقال مبعوث للرئيس الإيراني يوم الثلاثاء ١٩٩٢/٩/٨ في جزيرة أبو موسى ضمن تصريح عقب عليه صحيفة (الوطن) الكويتية في عددها بتاريخ ١٩٩٢/٩/١١ «إن سكان الجزيرة من رعايا الإمارات وعددهم قرابة الألفي شخص هم ضيوف على إيران». وكان محافظ (هرمزجان) قد رعى عقد حلقة دراسية في مدينة بندر عباس مركز للمحافظة خاصة بإعمار الجزر، صرح في ختام أعمالها بأن المشاركين أوصوا بتحويل جزيرة أبو موسى إلى مركز تجاري، وإنشاء مركز تدريبي فني لتدريب المواطنين هناك وتخريجهم فنيين وميكانيكيين ماهرين، وأن الحكومة الإيرانية ستمنح قطعاً سكنية للراغبين في الاستيطان بالجزيرة بسعر (٨٠ - ١٠٠) ريال إيراني للمتر المربع الواحد. وفي طهران قالت وكالة الأنباء الإيرانية (أرنا) في تصريح لناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية: إن بريطانيا - السلطة الاستعمارية السابقة في منطقة الخليج العربي - تخلت لإيران عن جزيرة أبو موسى وجزيرتي طنب الكبرى والصغرى التي كان الجيش الإيراني يحتلها لدى حصول الإمارات علي استقلالها عام ١٩٧١، وتعقيبا على ذلك ذكرت مصادر دبلوماسية غربية في طهران. إن الاتفاق الإيراني البريطاني الذي ظل سريا لا يبت في وضوح بمسألة السيادة على الجزيرة لكنه يسمح للجيش الإيراني ولرعايا الإمارات بالبقاء فيها في آن واحد^(٢).

١ - أحمد التدمري - نفس المرجع ص ٣٢٣.

٢ - أحمد التدمري - نفس المرجع - ص ٣٢٣.



وذكر دبلوماسي غربي آخر: أن الإيرانيين استولوا فعلا على جزيرة أبو موسى وأنهم يرفضون التحدث بالتفاصيل. وقال: إن تصرفات إيران عززت تقارير للاستخبارات الغربية تحدثت عن وجود اتجاه لدى طهران لإقامة قاعدة بحرية كبيرة في الجزيرة الواقعة بالقرب من ممرات الملاحة الرئيسية للمياه العميقة في الخليج العربي. وأن الجزيرة يمكن أن تصبح قاعدة مثالية مع لنجاح إيران بمحاولاتها لشراء غواصات لدعم قواتها البحرية^(١). أكدت الإمارات العربية أنها مستعدة بكل الوسائل الممكنة إلى عودة سيادتها الكاملة على جزيرة أبو موسى وجزيرتي طناب الكبرى والصغرى، التي تحتلها إيران. جاء التأكيد في تصريحات للسفير سيف معبد مساعد مدير إدارة مجلس التعاون في وزارة الخارجية. خلال حديث صحفي مع سليمان ثمر مؤلف جريدة «الحياة» في لندن يوم ١٦/٩/١٩٩٢. وأكد السفير سيف مساعد أن الإمارات العربية «ترفض رفضا باتا استمرار احتلال إيران لجزيرتي طناب الكبرى وطناب الصغرى» مشيراً إلى أن الجانب الإيراني «لم يراع الأخوة، ولم يقدر موقفنا وانتظارنا الطويل. رغم إيماننا الأكيد بحقوقنا التاريخية والقانونية الموثقة لدى المحافل الدولية، وكل ما لسناء منهم هو الماطلة وعدم الاستجابة لإعادة الحق إلى نصابه، وهو الأمر الذي نراه سلبياً».

وتاليا نص الحديث^(٢):

ماهو الوضع الآن في جزيرة أبو موسى وطناب الكبرى وطناب الصغرى؟

- تعلمون أن جزيرتي طناب الكبرى والصغرى محتلتان، أما في جزيرة أبو موسى فلا تسمح السلطات الإيرانية ببسط سيادة الإمارات العربية على الجزء التابع لها وهذا من جانبنا شيء مرفوض بآاتا.

- ماهو ردكم على قول إيران بأن لسيديها وثائق تاريخية تشير إلى أن الجزير تابعة لها؟ هل لديكم وثائق تنفي ذلك؟

- هذه الجزر الثلاث هي جزر عربية تابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وبكل تأكيد فإن لدينا من الوثائق المؤيدة لحقوقنا التاريخية والقانونية فيها. أما بالنسبة لادعاء إيران بأن لديها وثائق فقد كان بإمكانها أن تحمّل وثائقها وتتجه إلى المحافل الدولية

١ - أحمد التلمري - نفس المرجع ص ٢٢٥.

٢ - جريدة الحياة - لندن - ١٦/٩/١٩٩٢.



لإثبات حقوقها لا أن تعتمد إلى الاحتلال بالقوة والتسبب في سقوط شهداء من الإمارات دفاعاً عن أراضيهم.

- بعد هذا التصعيد السياسي والإعلامي هل وصلت الأمور إلى حد القطيعة مع إيران؟ وإلى أين مستثمرون في هذا النزاع؟

- جاء هذا التصعيد من الجانب الإيراني وليس من جانبنا في الإمارات العربية وليس من واجب دولة مسلمة نعتبرها جارة تربطنا بها علاقات تاريخية شاملة أن تقدم على هذا العمل الذي يتنافى مع ديننا الإسلامي الحنيف وليس كما عهدناه من جيراننا. ومن جانبنا فنحن نحرص دوماً على إبقاء علاقاتنا مع إيران بحيث لاتصل إلى حد القطيعة كما أشرت، والدليل على ذلك مراعاتنا لظروف جيراننا وانتظاراً لاستقرارهم، لقد انتظرنا طويلاً من إيران أن تقدر هذا الموقف ولكنها تمادت في تطاولها واستولت على البقية الباقية من جزرنا. لقد انتظرنا الوقت المناسب لكي نفتتح حواراً معهم ولكن للأسف الجانب الإيراني لم يراع الأخوة ولم يقدر موقفنا وانتظارنا الطويل رغم إيماننا الأكيد بحقوقنا التاريخية والقانونية الموثقة لدى للمحافل الدولية. وكل ما لسناء منهم هو المعاملة وعدم الاستجابة لإعادة الحق إلى نصابه وهو الأمر الذي نراه سلبياً. لذا لم يكن لدينا من خيار إلا أن نعلن هذه الحقائق للعالم كله حتى يكون على علم بحقيقة تطورات الوضع.

- بعد بيانات التأييد لموقف الإمارات والتي صدرت في اجتماع دول مجلس التعاون وعن دول إعلان دمشق في الدوحة، وأخيراً بيان جامعة الدول العربية، ماذا تريدون؟ رفع الأمر للأمم المتحدة للحصول على قرار مماثل؟

- سوف نسعى نحن بكل الوسائل الممكنة إلى أن تعود سيادة دولة الإمارات العربية كاملة.

ألا تشكل مصالحكم التجارية مع إيران عامل ضغط لتهذبة الأمور مع طهران؟ لماذا طلبت إيران حل الموضوع مع الشارقة وليس مع الإمارات العربية؟

- جوابي إليك على هذا السؤال هو عكس سؤالك تماماً فإيران هي التي سعت إلى الوصول إلى هذا الوضع، وعليه فإنه يتوجب أن تعيد إيران النظر في هذه المسألة. وبالنسبة لموضوع إصرار إيران على ربط الموضوع مع الشارقة فكما تعلمون فإن المسئولية

تجاه هذه المسألة هي مسؤولية الدولة لأنها تقع ضمن إطار العلاقات الخارجية مع دولة أخرى وليست إمارة بعينها^(١).

وفي أول بيان صدر عن المجلس الأعلى للدولة الإمارات العربية المتحدة وذلك عبر الأحكام عن غضبهم وأسفهم الشديد تجاه احتلال إيران للجزر الثلاث وأرسل حاكم رأس الخيمة احتجاجاً إلى مجلس الأمن، فيما شجبت كل الدول العربية العدوان الإيراني. وفي آخر اجتماع عقده للمجلس الأعلى لاتحاد الإمارات العربية وذلك في الحادى عشر من شهر مايو الماضى تقرر اعتبار الاتفاقيات المعقودة بين أى إمارة والدول المجاورة اتفاقيات بين اتحاد الإمارات العربية وهذه الدول، وهو ما يعنى أن الاتفاقية الموقعة بين الشارقة التى تتبعها جزيرة أبوموسى وبين جمهورية إيران سارية المفعول بين الإمارات وإيران.

وقالت المصادر الدبلوماسية أن المباحثات بين الإمارات العربية وجمهورية إيران الإسلامية يتوقع لها أن تحقق أهدافها فى الوصول إلى اتفاق وحل يعيد الأمور إلى نصابها^(٢).

أصدرت الإمارات العربية البيان التالى:

انطلاقاً من رغبة الإمارات العربية وحرصها على مناقشة وتسوية كافة المسائل والقضايا المتعلقة باستمرار احتلال جمهورية إيران الإسلامية لجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى وانتهاكاتها للذاكرة التفاهم الموقعة فى نوفمبر ١٩٧١ بشأن جزيرة أبوموسى فقد عقدت فى مدينة أبوظبى فى الفترة من ٢٧ - ٢٨ سبتمبر ١٩٩٢ لقاءات ثنائية.

وإزاء إصرار الجانب الإيراني على رفض مناقشة مسألة إنهاء الاحتلال الإيراني لجزيرتى طنب الكبرى والصغرى أو الموافقة على إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية فقد أصبح من المتعذر الاستمرار فى مناقشة المسائل والمواضيع الأخرى فى هذا الاجتماع. وتود الإمارات العربية أن تشير فى هذا الصدد إلى أن السيادة على جزيرتى طنب الكبرى والصغرى كانت منذ أقدم العصور ولا تزال لدولة الإمارات العربية المتحدة

١ - الخليج - الإمارات - ١٦/٩/١٩٩٢.

٢ - القيس - ٢٨/٩/١٩٩٢ - العدد ٦٩٥١.



ولم يغير الاحتلال العسكري الإيراني للجزيرتين في نوفمبر ١٩٧١ في وضعهما القانوني وثابت في القانون الدولي أن الاحتلال الناجم عن استخدام القوة لن يكسب الدولة المحتلة سيادة الإقليم المحتل مهما طال الزمن. إن الإمارات العربية ترى أن الجانب الإيراني يتحمل مسؤولية عدم إحراز أى تقدم في المباحثات ونتيجة لذلك فإنه ليس أمام الإمارات العربية سوى اللجوء إلى كافة الوسائل والسبل السلمية المتاحة لتأكيد سيادتها على الجزر الثلاث. وكان وفدا البلدين قد عقدا جلسة للمفاوضات الثانية بديوان الرئاسة حيث قدم وفد الإمارات مذكرة إلى الجانب الإيراني تضمنت وجهة نظر الدولة تجاه موضوع الخلاف حول الجزر الثلاث. وقال الجانب الإيراني أنه سيجرى مشاورات مع حكومته بشأن هذه المذكرة على أن يعرض نتيجة مشاوراته خلال الجلسة المسائية^(١).

ثم عقد الجانبان جلسة المفاوضات الثالثة مساء واستمرت الجلسة حوالى ساعتين.

حين بدأت إيران تجاوزاتها وخروقاتها لسيادة الإمارات على جزيرة أبوموسى فى مارس ١٩٩٢، كان السؤال الأبرز لدى الدوائر الدبلوماسية فى مجلس التعاون هو «هل هذه مجرد تجاوزات فعلا، أو أن وراء الأكمة ما وراءها؟» وزير الخارجية الإيرانية علي أكبر ولاياتى، كان الوحيد بين المسؤولين الإيرانيين الذى انفرد بالتشديد فى مارس، ثم فى الشهر الذى تلاه، على أن الأكمة لا تخفى شيئا. فهو أكد التزام بلاده بما تم التوقيع عليه مع الإمارات، وقال أن الاتفاق مازال ساريا. وكان لافتا أن يقول ولاياتى آنذاك أن المرء ليتعجب كيف يمكن لمسألة صغيرة أن تتضخم أحيانا هكذا بفعل بعض أجهزة الإعلام الغربية. إننا نعتقد أن بعض الناس يهوون خلق المشاكل. لكن هذه المسألة الصغيرة كبرت ككرة الثلج المتدرجة منذ ذلك الحين. إلى أن وصلت فى شهر أغسطس إلى مايشبه الطريق المسدود. فظهران أغلقت الأبواب أمام المداولات الدبلوماسية برفضها قرار المجلس الأعلى لحكام الإمارات اعتبار كل الاتفاقيات التى أبرمتها أية إمارة قبل نشوء الاتحاد اتفاقية اتحادية، بعد ما كانت قد أوصلت الأبواب تماما أمام سكان أبوموسى العرب وبدأت إجراءات عسكرية وإدارية لاتعنى شيئا سوى إحكام قبضة الاحتلال على كل الجزيرة. المسألة إذا ليست صغيرة، والواقع أن قضية الجزر العربية الثلاث، أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، لم تكن فى يوم من الأيام وعلى مدار عقود عدة مسألة



هامشية يمكن القفز فوقها بدون أن يتسبب ذلك بأية مضاعفات. فهي في صلب التطور التاريخي للعلاقات العربية - الإيرانية. كما أنها كانت دائما، ولا تزال، «البارومتر» الذي يسجل إما تقدم هذه العلاقات وازدهارها، أو تدهورها وانحدارها^(١).

ننلق نظرة إلى الجغرافيا السياسية لهذا النزاع. فإن المسألة ليست صراعا على حقوق، بل عملية تمجاذبات سياسية وطموحات استراتيجية، كانت الجزر العربية الثلاث ضحيتها الأولى. وهنا نعود إلى السؤال حول الأبعاد المحتملة للأزمة الراهنة. وهنا أيضا سنكتشف مدى خطر تعاطي ولاياتي مع مسألة أبو موسى على أنها قضية «صغيرة» أو بسيطة. فالعوامل التي تمسك بخناق مسألة احتلال الجزر، لم تتغير طبيعتها لا مع مطلع القرن ولا أيام الشاه ولا (للأسف) مع بروز الجمهورية الإسلامية. وهذه العوامل سياسية واستراتيجية واقتصادية وأمنية في آن واحد، إضافة بالطبع إلى كونها عاملا قوميا بالنسبة إلى دول الخليج العربية ولكل العرب، طالما أنها تتعلق بحقوق الأرض والسيادة عليها. وتقول مصادر مطلعة في مجلس التعاون، في هذا الصدد، أن أزمة «أبو موسى» الراهنة، لم تفتح ملف الأمن العربي في شرق الجزيرة العربية، إذ هو مفتوح أصلا، لكنها ستعطي من الآن فصاعدا عنوانه الرئيسى. وتضيف المصادر أن كل المداولات العربية وفي مجلس التعاون، بدءا من اجتماع الدوحة حول «إعلان دمشق» مرورا بمناقشة مجلس التعاون وانتهاء بالاتصالات الدولية، ستبحث العلاقات العربية - الإيرانية انطلاقا من مسألة الجزر المحتلة هذه. بالطبع، لن يعنى ذلك إغلاق الملف الدبلوماسى، بيد أن هذه المسألة تتعلق الآن بالجانب الإيراني. ففي يده استيعاب الأزمة وإعادة إدخالها إلى الملفات الدبلوماسية، كما في يده أيضا فتح أبواب المنطقة على كل الاحتمالات، في وقت يمر فيه الوضع الدولى في واحدة من أشد لحظاته سيولة وتفجرا. ومسألة الوقت هنا لن تكون في مصلحة منطقة الخليج العربى. وما لم يتبين سريعا ما وراء الأكمة، فإن الصراع سيتملك حينذاك آلياته الخاصة. . ومنطقة الخاص^(٢).

أكدت الإمارات العربية في اليوم الثانى من المفاوضات مع إيران، على ضرورة إنهاء احتلال جزيرتى طنب الكبرى والصغرى، وتحكيم اتفاق ١٩٧١ فى الخلاف حول

١ - الشرق - ١٩/٩/١٩٩٢.

٢ - الشرق ١٩/٩/١٩٩٢.

جزيرة أبو موسى، وكشفت مصادر دبلوماسية في أبوظبي لـ «صوت الكويت»، أن الوفد الإيراني برئاسة السفير مصطفى حاتري فومني، اعتذر في اليوم الأول من المفاوضات، بأنه مفوض بالحديث عن مشكلة جزيرة أبو موسى وحدها، وليس عن الجزيرتين الأخريتين، ووعد بالعودة إلى حكومته. وكان وفد دولة الإمارات برئاسة سيف سعيد ساعد والوفد الإيراني، عقدا جلستي محادثات يوم أمس في مقر وزارة الخارجية في أبوظبي، ودامت الجلسة الأولى، قبل الظهر، حوالي ٤٥ دقيقة، بينما بدأت الثانية في الخامسة بعد الظهر بتوقيت الإمارات، وردا على سؤال حول «أجواء التفاوض» التي عكستها تصريحات المسؤولين وأجهزة الإعلام في إيران نتيجة للمفاوضات قالت مصادر دبلوماسية إسرائيلية «أن الإمارات تسعى إلى أن يكون هذا التفاوض قائما على أسس واقعية، تتضمن سيادة الإمارات على جزيرة أبو موسى، وفق بنود اتفاق العام ١٩٧١، وتنتهي احتلال جزيرتي طنب الكبرى والصغرى، وتعيد سيادة دولة الإمارات إليهما، كما كان الحال قبل احتلالهما، وتضيف هذه المصادر تعليقا على التصريحات الإيرانية حول وجود أطراف خارجية تسعى إلى تأزيم العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون، فتقول «ربما كان هذا صحيحا، ولكن الرد عليه يكون، كما أبلغت دمشق المسؤولين الإيرانيين خلال زيارة وزير الخارجية السوري فاروق الشرع إلى طهران، بأن تستجيب إيران للحقوق المشروعة لدولة الإمارات، وأن لا ترتكب الخطيئة نفسها التي ارتكبتها حاكم النظام العراقي عندما رفض سحب قواته من الكويت، بعد غزوها»، وتضيف هذه المصادر أن الإمارات، وعبر جولة الشيخ زايد الأخيرة، لقيت دعماً غير محدود لموقفها، سواء من الملك فهد، أو الرئيس حافظ الأسد وحسن مبارك^(١).

قد استبعد مسؤول إماراتي، طلب عدم ذكر اسمه، أي حل وسط مشيرا إلى أنه «ليس لدى إيران خيار آخر سوى الانسحاب من الجزر الثلاث، ونحن لسنا في نزاع معها لأن الجزر بكل بساطة محتلة». وأضاف «الإمارات ترفض العودة إلى الوضع السابق في أبو موسى» في إشارة إلى البند الذي ورد في اتفاق عام ١٩٧١، وهو يقضي بأن لا يعترف أي من الطرفين بسيادة الآخر على الجزيرة. على هذا الصعيد، أكد مصدر في الوفد الإيراني «أن الوفد جاء إلى أبوظبي لمناقشة مشكلة أبو موسى وليس من صلاحيته مناقشة مسائل أخرى» في إشارة إلى جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى.



وأضاف أن «الوفد الإيراني مستعد لتقبل أى اقتراح لكن التخلي عن أى من الجزر غير وارد لأن ذلك سيؤثر على أمتنا ومصالحنا القومية. وفي طهران وصفت أوساط إيرانية مطلعة، الجولة الأولى، من المفاوضات الإيرانية - الإماراتية، بأنها لم تكن سهلة وأنها كانت صعبة نظراً للجدول الذى طرحه المفاوض الإماراتى حول جزيرتى طنب الصغرى والكبرى، وأكدت تلك الأوساط أن الموقف الإيراني «يهدف إلى إيجاد حل ودى للأزمة. وأوضحت المصادر الإيرانية القريبة من مفاوضات أبو ظبى بأن المفاوضات حول الجزر الثلاث ستتواصل فى كل من طهران وأبو ظبى بعد اختتامها فى عاصمة الإمارات العربية، وأشارت إلى أن وفداً إماراتياً سيتوجه إلى طهران فى المرحلة الثانية من المفاوضات حول الجزر الثلاث، ولم توضح المصادر موعداً رسمياً لإجراء المرحلة الثانية من المفاوضات فى طهران. وأضاف بأن أبو ظبى ستشهد جولة أخرى من المفاوضات للتوصل إلى حل نهائى لأزمة الجزر الثلاث»^(١).

عاد إلى طهران عن طريق دى وفد وزارة الخارجية الإيرانية بعد فشل مفاوضات مع وفد وزارة خارجية الإمارات حول الجزر الإماراتية الثلاث «أبوموسى» و«طنب الكبرى» و«طنب الصغرى». وفى الوقت الذى بدأت فيه الإمارات العربية اتصالات دبلوماسية لشرح موقفها خلال المفاوضات ذكرت مصادر الوفد الإيراني أنهم «فوجئوا بموقف الإمارات الصلب وأنهم كانوا يعتقدون حتى لحظة وصولهم لأبو ظبى أن الإمارات كانت تناور بطرحها لقضية جزيرتى طنب الكبرى و«طنب الصغرى بهدف استعادة أبوموسى. وقالت هذه المصادر أن الوفد الإيراني لا يستطيع بعد البيان القوى للإمارات أن يعبر عن رد فعل إيران لأن ذلك «يحتاج إلى مراجعة طهران وإجراء مشاورات بهذا الشأن». وبعد فشل المفاوضات أصبح فى حكم الموكد أن ترفع الإمارات النزاع إلى الأمم المتحدة، وطبقاً لمصادر مطلعة فإن وزير خارجية الإمارات سيشير القضية فى الخطاب الذى سيلقيه اليوم أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما سيجرى اتصالات مع وزراء الخارجية و«مندوبى الدول الأعضاء فى المنظمة الدولية لشرح موقفهم. وأجمعت المصادر الدبلوماسية على استبعاد أى مواجهة عسكرية لحل النزاع بين الطرفين، مشيرة إلى أن بيان الإمارات كان واضحاً عندما تضمن عبارة «اللجوء للوسائل السلمية المتاحة لتأكيد سيادتها على الجزر الثلاث»^(٢).

١ - صوت الكويت ٢٩/٩/١٩٩٢.

٢ - الشرق الأوسط - ٣٠/٩/١٩٩٢.

طبقاً لتلك المصادر فإن القوة المتنامية للأمم المتحدة والفعالية التي تتسم بها القرارات التي تتخذها أصبحت الآن وسيلة دوع حقيقية، ولذلك فإن الإمارات لاحتجاج في الواقع إلى أسلوب المواجهة المباشرة، وأن نجاحها في الحصول على تأييد لمطالبها في الأمم المتحدة يرجع كفتها في النزاع، ويفتح الطريق أمامها لاستخدام وسائل سلمية عديدة تستعيد من خلالها حقوقها في الجزر الثلاث. ومع أن تلك المصادر لا تتوقع أن تطول محاولات الإمارات لاستصدار قرار دولي بشأن الجزر، فإن الزمن في هذه القضية يبدو هامشياً بالقياس إلى الثمن الذي كانت ستدفعه الإمارات لو قبلت بالشروط الإيرانية لحل النزاع والتي تقضى بالاعتراف بسيادة إيران على الجزر الثلاث مقابل السماح لها بالإشراف الصوري فقط على جزيرة أبو موسى^(١).

ذكرت مصادر دبلوماسية في طهران في ١٩٩٢/٩/٢٩ أن النزاع حول جزيرة أبو موسى أدى إلى أحداث انقسام حاد جديد في صفوف القيادة الإيرانية، وحاول أنصار الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني التقليل من أهمية هذا النزاع بل ذهبوا إلى حد القول بأن للمحادثات التي أخفقت حققت بعض النجاح، وهم يركزون على التوصل إلى اتفاق يتيح بدء جولة جديدة من المفاوضات في طهران في موعد غير محدد. ويقول بيجان ترابي، للمعلق المختص في الشؤون الإيرانية، أن رفسنجاني ومعه وزير الخارجية علي ولاياتي يدركان أن ما يبدو وكأنه نزاع صغير قد يفجر بالكامل سياسة إيران في منطقة الخليج العربي، ويشرح سياسة رفسنجاني في المنطقة على أنها «ترمي إلى تصوير إيران كجارة مسالمة، وإذا عادت إيران إلى الظهور بمظهر الدولة ذات الخطر الاقليمي فإن هذا سيلقى فرص لنجاح تلك السياسة». وعندما وصل الوفد الإيراني برئاسة مسؤول صغير نسبياً في وزارة الخارجية، إلى أبوظبي فإن الخطوة كانت تقضى على افتراضين أولهما، أن اعتراف الإمارات باتفاقية عام ١٩٧١ حول جزيرة أبو موسى، يعد في حد ذاته تقدماً. وهذا يعطى رفسنجاني فرصة القول أنه نجح، حيث أخفق نظام الشاه. فالاتفاقية الأصلية وقعت بين الشارقة وإيران قبل إقامة الإمارات العربية المتحدة، والتي يمكن اعتبار مصادقتها عليها نجاحاً دبلوماسياً حققته إيران. والافتراض الإيراني الثاني هو أن الإمارات ستكون قانعة بالتوصل إلى حل توفيقي حول تنفيذ الاتفاقية. لكن الوفد الإيراني واجه مفاجأتين لم تكونا في حسابه، إذ أصرت الإمارات على إدراج موضوع جزيرتي طناب الكبرى وطناب الصغرى في جدول الأعمال ولم تستطع طهران قبول ذلك



باعتبار إن موافقتها تسبب إخراجا وفقدانا لماء الوجه على الصعيد الداخلي . وكانت إيران قد ضمت الجزيرتين بقانون صادر عن البرلمان ، والدستور لا يبيح لها التفاوض حول السيادة الإقليمية للبلاد^(١) .

والمفاجأة الثانية فى مفاوضات أبوظبى كانت إصرار الإمارات على تحديد مواعيد وشكليات التفاوض حول مسألة السيادة على أبوموسى . وكانت اتفاقية عام ١٩٧١ قد تركت هذا السؤال معلقاً . وطهران سعيدة بهذا الوضع . ولكن أى حديث عن مسئول إليه السيادة على أبو موسى يتجه لحكومة رفسنجانى لمواجهة صعوبات كبيرة فى طهران . وهناك أدلة تشير إلى أن الأجنحة المتشددة فى طهران والتي تحظى اليوم بدعم غير مباشر من «المارش الأعلى» على خامنى قد ترحب بفرصة استخدام موضوع الجزر الثلاث كوسيلة للإضرار بسياسة التصالح مع الدول العربية فى المنطقة . ويقول بهمان حكمت ، الخبير الإيرانى فى شؤون الخليج العربى «لم يكن معظم الإيرانيين ، حتى الأسبوع الماضى قد سمعوا عن هذه الجزر ولا يزال رفسنجانى يحاول أن يتكتم ما فى وسعه على الموضوع . ولكن ما أن يسمع الشعب بالأمر ، سيكون من المستحيل على القيادة الإيرانية أن تعطى أية تنازلات ذات معنى وقد يعنى هذا فتح الطريق المؤدى إلى الصراع» . وفى القاهرة قالت مصادر عربية لـ«الشرق الأوسط» أنه من المتوقع أن يقوم فاروق الشرع ووزير الخارجية السوري بزيارة عاجلة جديدة لطهران للاجتماع مع ولاياتى فى مسعى جديد من جانب سورية للحيلولة دون حدوث تعقيد فى الموقف فى إشارة إلى أن الوزير السوري سيطير بعدها إلى أبوظبى فى مهمة عاجلة أيضاً^(٢) .

عرض وزير الخارجية على وزراء خارجية الدول العربية تطورات النزاع مع إيران حول جزر الإمارات العربية التى تحتلها إيران وهى طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبوموسى . وأكد فى اجتماع وزراء الخارجية العرب على هامش أعمال دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة أن الإمارات تسعى بكل السبل المتاحة إلى حل للأزمة مع إيران بالوسائل السلمية . مشيراً إلى المباحثات التى عقدت مع وفد لإيرانى فى أبوظبى . وكانت المباحثات قد انتهت من دون نتائج بعد أن رفض الوفد الإيرانى مناقشة مسألة إنهاء احتلال القوات الإيرانية لجزيرتى طناب الكبرى وطناب الصغرى ، أو إحالة قضية الجزر

١ - الشرق الأوسط - ١٩٩٢/٩/٣٠ .

٢ - الشرق الأوسط - ١٩٩٢/٩/٣٠ .

إلى محكمة العدل الدولية. ويلقى وزير الخارجية الإماراتى فى ساعة متأخرة من مساء اليوم بتوقيت الإمارات كلمة دولة الإمارات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. وستتناول وزير الخارجية فى كلمته قضية جزرنا المحتلة. وكان وزراء خارجية الدول العربية قد أكدوا مجددا فى اجتماعهم فى نيويورك تأييدهم لحق الإمارات فى السيادة على الجزر، ودعمهم لمسعى الإمارات لاستعادة هذه السيادة، ولتحررها الدبلوماسية فى المحافل الإقليمية والدولية. وقد دعا وزير خارجية البحرين لإيران إلى احترام اتفاقية الترتيبات التى وقعتها بشأن جزيرة أبو موسى فى العام ١٩٧١. وقال فى كلمته أمام الأمم المتحدة أن دولة البحرين «تتابع بقلق بالغ التطورات الأخيرة غير السارة فى منطقة الخليج العربى نتيجة العمل الذى أقدمت عليه جمهورية إيران الإسلامية فى جزيرة أبو موسى»^(١).

وأضاف الوزير البحرى «بينما نؤكد على حقوق الإمارات فى السيادة على أراضيها ونؤكد على مبادئ حسن الجوار ونسعى لإبعاد المنطقة عن أى توتر جديد فإننا ندعو جمهورية إيران الإسلامية إلى احترام مذكرة التفاهم التى وقعتها مع الإمارات العربية المتحدة» فى هذا الشأن. وحول المباحثات التى جرت مع وفد إيرانى فى أبوظبى يومى الأحد والاثنين الماضيين أبدت مصادر دبلوماسية وقانونية فى مجلس التعاون ارتياحها لأداء وفد الإمارات العربية خلال المباحثات. وقالت المصادر أن رفض الوفد الإيرانى مناقشة البنود التى طرحها وفد الإمارات تشير إلى أن الإيرانيين حاولوا الانطلاق بالمباحثات من نقطة الوضع الراهن فى جزيرة أبو موسى وهو وضع استكمال احتلال الجزيرة لاضفاء نوع من الشرعية عليه. وأشارت المصادر إلى أن وفد الإمارات لو قبل بحصر المباحثات فى كيفية معالجة الوضع الناشئ عن استكمال احتلال إيران للجزيرة، فإن هذا القبول كان سيعنى اعترافا ضمنيًا من الإمارات بسيادة إيران على جزء من الجزيرة على الأقل، واعترافا بحقها فى المشاركة فى شؤون سيادية فى الجزء التابع للإمارات والمحدد فى اتفاقية العام ١٩٧١ التى لم تحسم مسألة السيادة مطلقا ونصت على أن الوجود الإيرانى فى جزيرة أبو موسى هو وجود قوات عسكرية محتلة. ورات المصادر أيضا أن القبول بالانطلاق فى المباحثات من النقطة التى يريدها الإيرانيون يعنى التسليم لطهران بحق لاتملكه، وهو تفسير الاتفاقيات كما تشاء، وهذا الأمر لو حدث،



يطرح سابقة خطيرة في العلاقات بين البلدين من جهة، وفي العلاقات بين دول الاقليم من جهة أخرى^(١).

ولدت المسألة الأمنية في منطقة الخليج العربي إلى واجهة الاهتمام العربي والدولي، أو بالأحرى زاد هذا الاهتمام منذ شهر مارس ١٩٩٢ عندما أقدمت السلطات الإيرانية الموجودة في جزيرة أبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة على ارتكاب بعض التجاوزات في حق العاملين في القسم التابع لدولة الإمارات من الجزيرة، وتعاطت الإمارات مع تلك التجاوزات بالكثير من ضبط النفس والحرص على الحفاظ على أواصر العلاقات التي تربطها بجارتها إيران، والتزمت وسائل الإعلام الإماراتية بعدم نشر أى أنباء حول تلك الممارسات غامضاً مع الموقف الرسمي الذي أعلنته الدولة، بعدها تمت الدعوة لعقد اجتماع للمجلس الأعلى لحكام الإمارات في أبوظبي في أبريل ١٩٩٢. وأعلن المجلس «أن كل اتفاقية موقعة بين إمارة من إمارات الدولة وبين أى دولة من الدول هي اتفاقية اتحادية، تلتزم بها دولة الإمارات العربية المتحدة» وجاء هذا الموقف ليعبر حقيقة عن التزام الإمارات بالاتفاقية الموقعة بين الشارقة والسلطات الإيرانية في العام ١٩٧١، أى قبل إعلان قيام الإمارات العربية رسمياً في الثاني من ديسمبر من العام ذاته بأشهر قليلة جداً^(٢).

حقيقة يعبر هذا الموقف من جانب الإمارات عن الحرص الشديد الذي توليه هذه الدولة للعلاقات مع جيرانها، وهى بذلك استندت على تاريخ العلاقات الإيجابية بينها وبين الجمهورية الإيرانية الإسلامية حتى فى أوج أزمة الخليج الأولى (الحرب العراقية - الإيرانية)، إلا أن الاتصالات المكثفة التى أجريت بين الجانبين على أثر قرار المجلس الأعلى، وسلسلة المواقف الإيرانية التى أعلنت عقب ذلك، وأهمها ما أعلنه وزير الخارجية الإيراني السيد علي أكبر ولاياتى أثناء زيارته للكويت فى نيسان أبريل عن «التزام إيران الكامل باتفاقية التفاهم المعقودة فى العام ١٩٧١ فيما يتعلق بجزيرة أبو موسى» إلا أن هذه التصريحات لم تجدد الطريق نحو إثباتها على الأرض، إذ أقدمت السلطات الإيرانية على احتلال الجزيرة بالكامل ومنع باخرة تقل ركاب (١٠٤ أشخاص) من الرسو فى مرسى الجزيرة، وكان بين هؤلاء مجموعة من الأطفال وزوجات المدرسين فى مدرستى الجزيرة الذين عادوا إليها بعد انتهاء العطلة الصيفية، فى أواخر شهر

١ - الخليج ٣٠/٩/١٩٩٢.

٢ - مجلة أوراق - الإمارات - ١٥/١٠/١٩٩٢.



أغسطس ١٩٩٢، ومنذ ذلك الحين بدأت القضية تأخذ منحني جديدًا، من خلال مجموعة من التصريحات التي أعلنها عدد من المسؤولين الإيرانيين وعلى رأسهم رئيس الجمهورية الإسلامية السيد هاشمي رافسنجاني حيث قال في مؤتمر صحفي عقده في باكستان أثناء زيارته الأخيرة لها «أن إيران اعتقلت عدد من المسلحين على أرض الجزيرة» في محاولة لتبرير التجاوزات الإيرانية في جزيرة أبو موسى^(١).

في المقابل التزمت الإمارات العربية الحذر وضبط النفس في معالجة هذه القضية بهدوء، «ولم تصدر أية بيانات رسمية إلا بعدما استنفذت كافة الاتصالات البعيدة عن الأضواء من أجل حل هذه القضية بما يحفظ أواصر علاقات الجيرة بين البلدين» وتضيف المصادر الدبلوماسية في هذا السياق «أن الإمارات العربية عندما أصدرت بيانها الأخير والذي أدلى به مصدر مسؤول في وزارة الخارجية (الخميس ٣ سبتمبر ١٩٩٢). إنما كانت فعلاً قد استنفذت كافة وسائل الاتصال بهذا الصدد واعتبرت وزارة الخارجية «أن ما قام به المسؤولون الإيرانيون على جزيرة أبو موسى لا يتفق مع العلاقات التي تربط الإمارات العربية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وينعكس سلباً على التعاون بين البلدين في الوقت الذي ترغب فيه دولة الإمارات العربية في إقامة علاقات حسن الجوار والتعاون مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والإمارات العربية ليحدوها الأمل بأن تبقى العلاقات التاريخية والودية كما عهدناها قائمة بين البلدين». إلا أن ما صرحت به بعض المصادر الدبلوماسية الموجودة في مدينة دبي حول هذا الموضوع أثار الشك لدى عدد من الدوائر الدولية المراقبة للأوضاع في المنطقة حيث أن هذه المصادر «نفت مزاعم إيرانية بأنه تم حل النزاع بين طهران والإمارات بشأن جزيرة أبو موسى، وأضافت هذه المصادر «أن هذه الجزيرة الصغيرة تتمتع بموقع استراتيجي مهم، وتضيف للمصادر «أن الأمن يبدو عذراً، الإيرانيون تولوا فعلياً السيطرة على الجزيرة كلها في مخالفة للاتفاق» والجدير ذكره في هذا السياق «أن الرئيس رافسنجاني زار جزيرة أبو موسى دون أن يصاحب هذه الزيارة حملة إعلامية كبيرة في أواخر فبراير ١٩٩٢ لكن الأنباء عن الزيارة ذكرت في وقت لاحق، «أنه تم إبلاغ القوات الإيرانية المرابطة في الجزيرة أنها أصبحت هي من خطوط الدفاع الامامية عن إيران». أعقب الزيارة مباشرة قيام الشرطة الإيرانية بطرد نحو ٢٠٠ عامل من الوافدين في شهر مارس، وحسب قول دبلوماسيين عرييين «أن أفعال

إيران دعمت تقارير مخابرات ذكرت أنها ربما تعد لإقامة قاعدة بحرية كبيرة في أبو موسى التى تقع بالقرب من ممرات الملاحة الرئيسية للمياه العميقة فى الخليج العربى^١ ويضيف الدبلوماسيون «أن الجزيرة يمكن أن تصبح قاعدة مثالية إذا نجحت إيران فى محاولاتها لشراء غواصات لدعم قواتها البحرية»^(١).

إذا كانت أقوال هؤلاء الدبلوماسيون تستند على معلومات استخبارية أكيدة، فإن مفاد ذلك أن الوضع فى المنطقة مرشح لمزيد من التعقيد، ذلك أن شريط الجزر الإماراتية المحتلة من قبل إيران (طنب الصغرى، طنب الكبرى، وأبوموسى) يطل على أهم الممرات الاستراتيجية فى المنطقة، وهو فى نفس الوقت يشكل نقطة اتصال حيوى فى مجال تجارة النفط، لأن الممرات البحرية فى تلك المنطقة تعتبر المعبر الرئيسى لنقلات النفط الخارجة من الخليج العربى إلى كافة أنحاء العالم، وأى إرباك فى هذه النقطة يشكل عائقا فى مسألة التبادل التجارى الدولى، مما ينعكس سلباً على الأوضاع فى المنطقة ككل وليس فى نقطة معينة، لاسيما أن المنطقة مازال تعاني لغاية الآن من إفرازات حرب الخليج الثانية، إذ بلغت الخسائر المباشرة وغير المباشرة ٦٢٠ بليون دولار أمريكى، مما أثر سلباً على الأوضاع الاقتصادية فى كل دول المنطقة، وكل ذلك يشير إلى احتمالات أزمة خليج ثالثة، فى حال بقيت المواقف الإيرانية على ما هى عليه حيال أزمة شريط الجزر. وانسجاماً مع مواقفها البناءة، والداعية إلى توطيد علاقات الجيرة والقربى مع جيرانها^(٢).

وبوحى من التوجهات الحكيمة لرئيسها، حرصت الإمارات العربية، على طرح القضية فى الدوائر والقنوات الدبلوماسية والرسمية الخليجية والعربية، فكان أن أعلنت دول مجلس التعاون فى بيانها الصادر عن الدورة التى عقدها مجلس وزراء خارجية هذه الدول «عن المساندة الشامة والوقوف إلى جانب الإمارات ومطالبة إيران بالانسحاب من الجزر الثلاث المحتلة»، كما أكد وزراء دول إعلان دمشق على هذا الموقف أيضاً معتبرين أن مفاوضاتهم به إيران فى هذه الجزر لا يتفق مع الأمن والاعراف المتفق عليها «وطالبوا أيضاً بانسحابها من الجزر الثلاث، وجاء الموقف الذى أعلنه مجلس وزراء خارجية

١ - مجلة أوراق - ١٥ / ١٠ / ١٩٩٢.

٢ - مجلة أوراق - الإمارات - ١٥ / ١٠ / ١٩٩٢.

جامعة الدول العربية الذي عقد مؤخراً في العاصمة المصرية ليؤكد على أن «الإمارات العربية المتحدة ليست وحدها في هذه الأزمة ولا يمكن للعالم العربي أن يسمح باحتلال جزء من أراضيها». بالإضافة إلى هذه المواقف أكدت مصادر دبلوماسية مطلعة أن قضية احتلال الجزر الثلاث التابعة للدولة الإمارات العربية المتحدة، هي الآن في طور الاتصالات العربية والدولية، من أجل عرضها على هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدوليين، على اعتبار أن الحق الشرعي الثابت تاريخياً للدولة الإمارات في الجزر يعطيها حق المطالبة بانسحاب القوات الإيرانية من الجزر الثلاث عبر القنوات الدولية وتأكيد ذلك عبر قرار دولي إذا لزم الأمر^(١).

وتحدث حاكم رأس الخيمة عن العروض المطروحة من قبل إيران فقال^(٢):

الواقع أن حكومة إيران لم تعرض مؤخرًا أية حلول لهذا الموضوع سوى التهديدات المتتالية التي كان يطلقها قادتها السابقون حول ما أسموه «باسترجاع الحقوق التاريخية لإيران في الجزر العربية الثلاث في الخليج» حتى لو اقتضى ذلك استخدام القوة العسكرية. ومنذ أن أعلنت بريطانيا انسحاب جيوشها من المنطقة بدأت تشتد حدة التهديدات .. حتى إذا قرب موعد الانسحاب وقيل إنقائه بفترة قصيرة كانت هناك عروض قدمتها إيران لحكومة رأس الخيمة بخصوص جزيرتي طنب الكبرى والصغرى، ولحكومة الشارقة بخصوص جزيرة أبو موسى. وتم الاتفاق على مذكرة تفاهم مع حكومة الشارقة فيما يتصل بجزيرة أبو موسى ولكن حكومة رأس الخيمة رفضت تلك العروض. أما عن المفاوضات والمناقشات حول قضية الجزر فقد قال حاكم رأس الخيمة:

«من الواضح مما سبق أن كل هذه المحاولات والمناقشات كانت قبيل قيام الاتحاد بقليل وكانت تتم عن طريق طرف ثالث. أما بعد قيام الاتحاد فإن المسألة لم تعد تعني رأس الخيمة وحدها أو الشارقة وحدها فقد أصبحت من مسؤوليات الإمارات المتحدة بل إنه بعد قيام مجلس التعاون صارت مشكلة يهتم بها المجلس بجميع دوله وتتم الاتصالات والمباحثات بالطرق الدبلوماسية المتعارف عليها. وما لاشك فيه أن وزارة الخارجية سوف تتخذ الإجراءات المناسبة في مثل هذه الظروف بتوجيه من رئيس الدولة وإخوانه الحكام وبدعم أخوي من دول مجلس التعاون من ناحية ومن الجامعة العربية من

١ - مجلة أوراق - الإمارات ١٥ / ١٠ / ١٩٩٢.

٢ - أحمد التدمري - المرجع السابق ص ٣٣٦.

جهة أخرى، ثم باللجوء إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن. وقد تضمن البيان الختامي لاجتماع القمة لمجلس التعاون، استنكاراً شديداً لاستمرار الاحتلال الإيراني للجزر الإمارات، وطالب الجمهورية الإسلامية الإيرانية بإنهاء هذا الاحتلال. كما أكد تضامنه التام وتأييده المطلق للإمارات استناداً للشرعية الدولية وانطلاقاً من مبدأ الأمن الجماعي». وحول التأثيرات الاقتصادية على رأس الحيمة والشارقة الناتجة عن الاحتلال الإيراني للجزر قال:

«لاشك أن احتلال الجزر كان له تأثيراته السلبية على النواحي الاقتصادية ولا أقول بالنسبة لإمارة رأس الحيمة أو لإمارة الشارقة فحسب، بل بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة بصفة عامة، فقد حرمت من استغلال الثروات الطبيعية التي كان من الممكن أن تعود عليها بالمزيد من الخير لصالح أبنائها. ومن المؤكد أن حركة الملاحه قد تأثرت كثيراً بوجود القوات الإيرانية في الجزر، إضافة لما يتبع ذلك من إجراءات تعسفية يقوم بها المحتلون لتأكيد سيطرتهم وإحكام قبضتهم على الجزر». وأضاف: «إن احتلال الجزر العربية حدث في عهد الشاه أو حكومة الامبراطورية الشاهنشاهية التي نسبت أن ديننا الحنيف ضد عدوان الجبار على جاره لأنه يحترم الملكية الفردية كل الاحترام. فما بالك بمملكة الدول المتجاوزة؟. وحين صار زمام الأمور في يد الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد سقوط عرش الشاه كان الأمل كبيراً في أن يعود الحق إلى أهله تصحيحاً لآوضاع خاطئة، إلا أن الأحداث جاءت بانتهاء مغاير لهذه الآمال».

ومضى يقول: «إن مسألة الجزر لم تعد تخص إمارة دون أخرى ولكنها قضية تهتم بها أجهزة الدولة كلها، وتبذل جهودها الدبلوماسية للمخلصة للوصول إلى حل جذري لهذه المشكلة، أساسه الاتفاق المسبق والالتزام بالحق والعدل والاعتراف بالوثائق الثابتة في جميع المراجع. وإن دولتنا تسلك الوسائل السلمية لتحقيق سيادتها على الجزر بما في ذلك المفاوضات المباشرة وعبر الوسطاء والأصدقاء، ثم اللجوء إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن ورفع الموضوع بكامله إلى محكمة العدل الدولية على أن يكون هناك إلزام للمعتدى بالرجوع عن عدوانه إحقاقاً للعدالة والشرعية الدولية التي كثر الحديده عنها هذه الأيام».

وأضاف في تصريحه قائلًا: «ولاشك أن رئيس الدولة يحرص أشد الحرص على سلامة أراضي الدولة واستعادة حقها المقتصب. ونحن قوم مسالمون نسعى للحصول على حقوقنا بالحوار والتفاهم والمنطق والأساليب القانونية وبالوثائق التاريخية التي تؤكد هذا

الحق وتدعمه . وفى رأى أننا سوف نستمر فى طرق أبواب السلام والتفاهم ، وما دما أصحاب حق مؤمنين أشد الإيمان بحقنا فلا بد أن يأتى يوم قريب نستعيد فيه حقوقنا ونسترد كامل تراب أرضنا المقدس . ومضى يقول : «ولعل أفضل ما أذكره فى هذا المجال هو نص حديث لرئيس الدولة حين قال : (لقد أجرينا حوارا مع إيران حول قضية الجزر الثلاث ووجدنا منها عدم تقدير ، والآن مطروحة أمام الجامعة العربية ، كما تم رفعها إلى الأمم المتحدة تمهيدا لعرضها على مجلس الأمن ، فنحن نريد حلا بالطرق السلمية لهذا النزاع مع عزمنا الكامل على استعادة حقوقنا بالعدالة بطريقة مرضية للطرفين ، ونحن من جانبنا لا نطمح أبداً فى حقوق الآخرين ، ندعو الله أن يلهمنا طريق الصواب) .

ترسيخ الوعى بقضية الجزر

بنى خالد بن صقر ولى العهد نائب الحاكم فى رأس الخيمة مسألة على غاية من الأهمية فى قضية الجزر العربية الثلاث ، وتمثل فى العمل المتواصل على بث الوعى الوطنى والقومى بهذه القضية ونشر مختلف جوانبها على رأى العام لتكون مسألة المطالبة بهذا الحق الوطنى حية فى النفوس مرتبطة فى وجدان الشعب العربى فى كل مكان ، دائمة التفاعل مع الظروف والأحداث حتى يتسها لها الحل فى عودة الجارة إيران إلى التسليم بحق الإمارات فى جزرها الثلاث ومحو العدوان الغاشم الذى ارتكبه قوات شاه إيران المعزول . وتقديرا من الشيخ خالد لجهود المؤرخين العرب العالمين على إحياء الحقوق العربية التاريخية ومكافحتهم للتشويه المفروض للتاريخ العربى من قبل الشيعيين والحاقدين على الأمة العربية ، واعتزازا بهؤلاء النخبة المعطاءة من الباحثين فى وثائق التاريخ وحقائقه لنصرة الأمة العربية فى كفاحها للدفاع عن تلك الحقوق واستعادة ما اغتصب منها ، ولكى ينهضوا بامتهم إلى مكانتها السامية بين الأمم ، فقد أصدر وساماً خاصاً باسم المؤرخ العربى بمنع لهؤلاء النخبة إصراباً منه عن اعتزازه بجهودههم وخدماتهم لوطنهم ولأمتهم^(١) .

صدور قانون لترسيم المياه الإقليمية للإمارات

حرصت الدوائر الرسمية للختصة فى الإمارات العربية على التقليل من شأن الأبعاد السياسية للقانون الذى صدر عنها وقضى بتحديد المياه الإقليمية للإمارات باثنى

١ - أحمد التلمرى - نفس المرجع ص ٣٤١ .

عشر ميلا بحريا كما هو متعارف عليه فى القانون الدولى لاحتساب حدود المياه البحرية. واستبعدت هذه الدوائر أن يشير القرار المذكور أى تفاعلات سياسية مع جيران الإمارات سواء إلى الشمال أم إلى الجنوب أم إلى الغرب من شواطئ الدولة التى أكد مسؤولوها أن أسباب القرار هى أسباب دفاعية فى الدرجة الأولى ودوافعه قانونية محض تصب فى الاستجابة للمعاهدة الدولية الخاصة بقانون البحار والموضوعة عام ١٩٨٢ والتى تتضمن بنودا مفصلة حول فض الاشتباك بين الحدود البحرية للدول عن طريق اعتبار خط المنتصف هو نهاية الحدود البحرية للدول المعنية بذلك الاشتباك. ويرى الإماراتيون المسؤولون أن القانون الجديد لا يهدف إلى فتح ملف الحدود البحرية فى المنطقة. بقدر ما يهدف إلى إزالة النزاع من أبدى الذين يرتكبون الانتهاكات المتواصلة لمياه الإمارات الإقليمية بحجة أنها لم تحدد هذه المياه. وإلى تزويد أجهزة خفر السواحل الإماراتية بالأسلحة والقانونية لحماية الشواطئ من التسلل وعمليات التهريب، فضلا عن وضع حد لانتهاكات الصيد البحري التى ترتكبها سفن الصيد الإيرانية وغيرها من سفن الدول الأخرى. ويشبه القانون الاماراتى الجديد قانونا إيرانيا بالمعنى نفسه صدر قبل حوالى شهرين وحدد المجال البحرى الإيرانى فى الخليج العربى الذى تنتشر فى مياهه الجزر الصغيرة والكبيرة فى جميع الاتجاهات. كما حدد الجرف القارى الذى تجرى حساباته على أساس امتدادات اليابسة فى أعماق البحر على غرار ما فعل القانون الإماراتى الأخير لكن المصادر الإماراتية تقول أن الأمرين لا ترابط بينهما. ويبدو أن وزارة الدفاع الإماراتية التى يتولاها الشيخ محمد بن راشد أرادت أن تطعن إيران وغيرها^(١).

عندما عمدت طهران إلى إصدار القانون الذى حدد حدودها البحرية قبل حوالى شهرين من الزمن، حرصت على التذكير بأن هذه الحدود تشمل جزيرة أبو موسى وجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى، مما استدعى تحركا إماراتيا دبلوماسيا نشطا، لكنه هادئ لتشكيل موقف عربى لدعم الحق الإماراتى فى هذه السيادة. وقد تمثل هذا الموقف فى مجلس التعاون وفى الجامعة العربية، وعلى المستويات الثنائية. وعندما جاء وزير الخارجية الإيرانية الدكتور علي أكبر ولاياتى إلى الخليج العربى فى أول زيارة جماعية لدول مجلس التعاون قبل أكثر من شهر، ووجه بهذا الموقف، وسمع كلاما واحدا من كل العواصم التى زارها من الرياض إلى أبوظبى مفاده أن القانون الجديد لن يؤثر على الاتفاقات الموقعة بين طهران أو غيرها من الدول وبين أى من الإمارات السبع

للمتحدة، وذلك قبل أن يولد الاتحاد عام ١٩٧٢. ولذلك تضمن القانون الذى أقر بناء على اقتراح هذه الوزارة فقرة تنص على هذا الأمر، لكن القانون نص أيضاً على أن القوانين المحلية التى صدرت قبل قيام الاتحاد وحددت الحدود البحرية لآى من الإمارات تصبح لأغية وبهذا يبطل مفعول قانونين كانت كل من أبوظبى ودبى قد حددت فيهما حدودهما البحرية قبل قيام الاتحاد^(١).

وبهذا لا يتأثر الاتفاق الموقود بين أبوظبى وإيران بشأن عدد من الحقول النفطية البحرية فى الخليج العربى التى يتم استغلالها مناصفة، ومنها على سبيل المثال حقل نفطى كبير تستغل إيران جزءاً منه تحت اسم أبو البخوش فى ما تستغل أبوظبى الجزء الآخر المعروف باسم حقل ساسان. كذلك لاتأثر الاتفاقات المماثلة مع الإمارات الأخرى وفى طبيعتها الشارفة. غير أن المراقبين يعتبرون أن صدور القانون أدخل على قضية الحدود البحرية فى الخليج العربى عنصراً جديداً لابد أن تكون له تفاعلاته السياسية فى هذه القضية المزمته العالقة خصوصاً بين إيران والإمارات منذ تاريخ الانسحاب البريطانى من المنطقة عام ١٩٧١ حين عملت طهران إلى احتلال جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى وأخضعتهما لسيادتها. ومع أن قضية الجزيرتين فضلاً عن قضية جزيرة أبوموسى خاضعتان لجداً السيادة فإن النزاع حولهما وحول أبوموسى أضيف إليه واقع جديد بصدور القانون الإماراتى. ويتعزز هذا الاحتمال بسبب التوقيت الذى صدر فيه القانون وتزامن مع وجود قضية النزاع على الجزر الثلاث فى صلب حركة المد والجزر التى تتجاذب العلاقات العربية - الإيرانية بشكل خاص. وذلك منذ أواخر صيف ١٩٩٢ حين علق الحوار حول الجزر بين أبوظبى وطهران بسبب التعتن الإيرانية ورفض حكومة رفسنجانى مجرد البحث فى مبدأ السيادة عليها. تسوية قضية الجزر مع أبوظبى وعلى أساس حق الإمارات شرط رئيسى إذا أرادت إيران أن تسيّر بعلاقاتها مع دول مجلس التعاون نحو التطبيع والتعزيز والتعميق. ومع أن الوزير الإيرانية عاد من أبوظبى ببيان مشترك تحدث عن اتفاق البلدين على ضرورة استمرار الاتصالات لحل المشاكل العالقة بينهما، وهذه إشارة واضحة إلى النزاع على الجزر، إلا أن خبر البيان جف ويكاد يمحى من دون أن يظهر علناً مايشير إلى ما يوحى الخطوة التالية فى هذه الاتصالات التى توقفت تماماً منذ عودة الوزير، ولم تحركها التهنة التى بعث بها الشيخ رايد بن سلطان آل نهيان إلى الرئيس الإيرانية علي أكبر هاشمى رفسنجانى بعد لمحاحه فى انتخابات

الرئاسة الأخيرة، حتى أن الوفد الفنى الإماراتى الذى قيل أنه سيذهب إلى طهران لبحث بعض القضايا التقنية المتعلقة بموضوع استئناف الحوار تمهيداً لنقله إلى المستوى السياسى بشخصى وزير الخارجية الإيرانى علي أكبر ولاياتى ووزير الدولة الإماراتى للشؤون الخارجية (الذى لم يقطع بنعم أو لا فى ما خص الدعوة للموجهة إليه من زميله الإيرانى) لم يقم بهذه الزيارة بعد. ويجب التفتيش عن السبب فى طهران نفسها وليس فى أبوظبى التى لم تقفل الباب يوماً أمام البحث عن تسوية سلمية للنزاع. وهذا ما دعا المراقبين إلى الاعتقاد بأن توقيت إصدار القانون الإماراتى بشأن تحديد الحدود البحرية أصاب عصفير عدة بحجر واحد، فهو حرك الركود فى مسألة الحوار مع إيران التى لا بد أن يكون لها رد فعل من نوع ما على القرار^(١).

كذلك أدخل عنصرًا جديدًا على الموقف الإماراتى من قضية الجزر، وهو عنصر عزز هذا الموقف ووارن قانونياً الخطوة الإيرانية الماثلة التى سبقته فضلاً عن أنه منح للمحاور، أو المفاوض الإماراتى مستنداً جديداً يركز إليه. وفى هذا كما يقول المراقبون أصبحت الكرة الآن فى الملعب الإيرانى، وفى وقت كان الميزان الدبلوماسى فى أبوظبى يميل إلى مصلحة تحسين العلاقات مع طهران، ولا سيما أن الإعلان عن القانون تم بعد ساعات من مقابلة السفير الإيرانى لدى الإمارات حسن أمينيان، للشيخ حمدان بن زايد حيث كان موضوع استئناف الحوار فى صلب الحديث. والقانون، كما يقول أحد الخبراء الغربيين، قد يكون عنصراً إيجابياً مهماً فى هذا الإطار، إذا نظر إليه من زاوية إيجابية تماماً مثلما نظرت الإمارات فى السابق إلى القانون الإيرانى الماثل، فيتحول إلى عامل دافع إلى استئناف الحوار. ويركز الخبير فى تعليقه على الاحتمالات السياسية التى قد تترتب على الخطوة الإماراتية فيقول: أن حكومة الشيخ زايد دفعت حجراً صغيراً إلى مياه الخليج العربى قد تكبر دائرته أو تصغر فى صفحة هذه المياه تبعاً لطبيعة ردود الفعل عليه. وليس هناك فى هذا النطاق سوى احتمالين اثنين: تسريع الحوار أو تسخين النزاع. وعلى أية حال. كما يقول الخبير، فإن مياه الخليج ساخنة بما فيه الكفاية هذه الأيام ولا تتطلب كثيراً من الحرارة لكى تبلغ درجة الغليان^(٢).

يتظر أن يسفر القانون الجديد الذى أصدرته الإمارات لتنظيم حدود مياهها الإقليمية الموقف مرة أخرى بينها وبين جارتها القوية - إيران - حول الجزر الثلاث المتنازع

١ - الحوادث ١٦/٧/١٩٩٣.

٢ - الحوادث ١٦/٧/١٩٩٣.

عليها «أبو موسى، وطنب الكبرى وطنب الصغرى» وربما يكون هذا القانون قد جاء مفاجئاً للبعض، غير أن طبيعة التطورات التي لحقت بعلاقة الإمارات بإيران منذ حرب الخليج الثانية، والتي فرضت أيضاً حسابات جديدة للقوة بالمنطقة جعلت من التصعيد خياراً مطروحاً إذا لم يكن هناك بديل عنه لعدد كبير من الخلافات الموجهة لاسيما وأن تلك الحسابات في هذا الوضع صارت في مصلحة مجلس التعاون. وقد انعكست هذه الطبيعة بصفة خاصة على النزاع الإماراتي والإيراني حول السيادة على هذه الجزر الثلاث، والذي شهد تصعيداً ملحوظاً منذ أغسطس من عام ١٩٩٢ عندما اتخذت السلطات الإيرانية قراراً بمنع حاكم جزيرة «أبوموسى» الإماراتى من العودة إلى الجزيرة التي غادرها في زيارة إلى الإمارات، كما منعت أى سفن إماراتية من الاقتراب من مراسى الجزيرة إلا بعد سماح السلطات الإيرانية لها بذلك. مما أدى إلى إصدار الخارجية الإماراتية لبيان احتجاج رُفعت به مذكرة إلى مجلس الأمن. إلا أن حدة التصعيد خفت بإعلان إيران عن رغبتها في التفاوض لحل المشكلة وهو التفاوض الذي لم يسفر عن أى تقدم نتيجة التمسك الإيراني بالتفاوض فقط حول مستقبل جزيرة «أبوموسى» ثم استؤنفت المفاوضات مرة أخرى بين الجانبين حيث حاولت إيران مقايضة السيادة الإماراتية الكاملة على جزيرة أبوموسى بسيادتها الكاملة على جزيرتى طنب الكبرى والصغرى، إلا أن الإمارات رفضت مثل هذه التسوية، لكنها أبقت على حرصها في حل النزاع سلمياً^(١).

ومع ذلك فإن صدور ذلك القانون الجديد لم يكن منقطعاً عن هذا المسار أو انقلاباً عليه. بقدر ما كان استئنافاً لتكتيك بدأت به إيران في إدارة النزاع منذ فترة قريبة، ولم يكن استيعابه ممكناً على الجانب الإماراتى إلا في ضوء مؤشرين هما. صدور قانون جديد لتنظيم حدود المياه الإقليمية الإيرانية قبل نحو ثلاثة أشهر تقريباً، تم بمقتضاه الجور على بعض المياه الإقليمية من جهة، ثم معاطلة الجانب الإيراني في التوصل إلى حلول فعلية للنزاع عبر جولات المفاوضات المختلفة التي كان آخرها في شهر مايو ١٩٩٣، ولم تسفر كالعادة عن أى تقدم أى أن التفاوض على هذا النحو صار غطاء لترتيب أوضاع قانونية لمصلحة إيران في منازعة الإمارات السيادة على هذه الجزر لهذا بدأ إصدار القانون الإماراتى حاسماً في تحديد مستقبل النزاع، وهو أمر تم التأكيد عليه في محتوى القانون الذى جاء مقررراً للسيادة الإماراتية على الجزر الثلاث بما لا يترك مجالاً للتفاوض على



هذه السيادة استنادا إلى مذكرة التفاهم الإيرانية الإماراتية التي صدرت في عام ١٩٧١ وفيها يقر الجانب الإيراني بسيادة إمارة الشارقة على جزيرة «أبوموسى» مع منح امتيازات ملاحية خاصة للسفن الإيرانية، أما سيادة إمارة رأس الخيمة على جزيرة طنب الكبرى، والصغرى فقد اعتبرتها الإمارات غير قابلة للمنازعة^(١).

أظهر القانون الإماراتى ذلك بصفة قاطعة عندما حدد المياه الإقليمية بـ ١٢ ميلا من السواحل الإماراتية حتى عرض الخليج مالم تصطدم بالمياه الإقليمية المتاخمة الذى يعتبر خط المنتصف بينهما هو نقطة نهاية حدود كل منهما، كما حدد القانون أيضا منطقة نشاط بحرى إقليمية بـ ٢٤ ميلا، وكذلك منطقة نشاط اقتصادى مشتركة تقدر بـ ٣٠٠ ميل وتتعلق هذه التحديدات الأخيرة، بوضع أفق مسحد لاستغلال المناطق البحرية التي تنتشر فيها الآبار النفطية التي كثيرا ما أثرت حولها النزاعات البحرية.

غير أن أهم ما اشتمل عليه القانون كان تقريره لسريان هذه النصوص على جزر «أبوموسى» و«طنب الكبرى» و«طنب الصغرى» باعتبارها أراضى إماراتية. لذلك ينتظر أن يكون اصطدام القانون الإماراتى بالقانون الإيرانى لتحديد المياه الإقليمية مؤشرا على دخول النزاع بين الجانبين متعظفا حرجا. وقد أحسنت الإمارات اختيار التوقيت الذى تعلن فيه عن هذا القانون من حيث مراعاة طبيعة الظروف الدولية والإقليمية فقد واكب هذا التصعيد الإماراتى تصعيد من جانب الولايات المتحدة تجاه إيران والعراق، حيث أعلن كل من وارين كريستوفر وزير الخارجية ومارتى اندليك مستشار شئون الشرق الأوسط أن هذين البلدين يشكلان تهدينا للمصالح الأمريكية بالمنطقة بنظاميهما الحاليين، لهذا فإن القرار الإماراتى ربما استطاع فى هذا الوقت بالذات إحراز مكاسب فى طريق حسم هذا النزاع^(٢).

أجراس إيران والسلام فى الخليج العربى

تحت هذا العنوان أفردت صحيفة الوطن الكويتية فى عددها الصادر يوم الثلاثاء ١٩٩٢/١١/٢٣ ما يلى^(٣):

بماذا يمكن تفسير خطوة الجمهورية الإسلامية فى إيران الأخيرة بتعيينها حاكما

١ - عالم اليوم - ١٩٩٣/٧/١٨.

٢ - عالم اليوم - ١٩٩٣/٧/١٨.

٣ - جريدة الوطن ١٩٩٣/١١/٢٣. المجلد ٦٣٩١.



إداريا لجزيرة أبو موسى التابعة للدولة الإمارات العربية المتحدة؟ لقد ظلت مشكلة الخلاف الإيراني - العربي على الجزر شبه مجمدة منذ الحرب العراقية الإيرانية، وبعد انتهاء الحرب تراجعت إيران عن عودها للإمارات بإعادة الجزر الثلاث: أبو موسى - طنب الكبرى - طنب الصغرى إلى السيادة الإماراتية. وبعد حرب الخليج الثانية ظهرت مؤشرات قوية من الجانب الإيراني تشير إلى تصعيد في الأزمة بل وتحريكها باتجاه يتناقض وطموحات دول المنطقة بما فيها إيران نفسها فقد نتج عن حرب الخليج العربي تواجد القوى الأجنبية مدعوما بقرارات دولية، وبمستجدات غاية في الخطورة تهدد بحرمان الخليج العربي من أى استقرار أو سلام، وبما أن إيران (الجديدة) هي من أكبر الدول الخليجية التي تحتاج إلى فترة من الاستقرار والتعاون الجدي مع جيرانها، فقد كان متوقعا منها أن تتجه إلى نزع أى مبرر لاستمرار التواجد الأجنبي في المنطقة، بل وأن تساهم في نظام دفاعي مشترك عن الخليج العربي متعاونة في ذلك مع جيرانها المسلمين. إلا أن الأحداث المتسارعة أكدت أن الوضع في الخليج العربي واستقراره لا يهتم الجمهوريّة الإسلامية في إيران إلا من حيث استثماره للكسب الداخلي في الانتخابات وفي التنافس بين القوى السياسية، أما ماعدا ذلك فإن قضية السلام في الخليج العربي ليست بذات الأهمية التي تنصورها لدى إيران^(١).

ومن يتابع نشاط إيران في الشمال والجنوب العراقي لا يمكنه أن يفصله عن تحريك إيران لأزمة الجزر الثلاث مع دولة الإمارات بين وقت وآخر. إنه ليس في الإجراء الإيراني الأخير بتعيين حاكم إداري لجزيرة أبو موسى إلا خطوة متقدمة لتثبيت السيادة الإيرانية الكاملة على جزيرة أبو موسى التي جعلتها تتبع إقليم (عربستان) متناسية أو متجاهلة الاتفاقات الدولية التي أبرمت قبل الانسحاب البريطاني من الخليج عام ١٩٧٠ ومواصلة سياسة شاه إيران السابق. فهل هناك في أوساط الحكم الإيراني من يحاول وضع الأمور مع دول مجلس التعاون على درجة التاروم؟ أم هناك من ينفذ مخططا دوليا القصد منه إبقاء العلاقات الإيرانية - العربية في حالة التوتر والقلق الدائم؟ هذه الأسئلة تظل قائمة خاصة وأن الأوساط الدولية تعتبر إيران بنظامها السياسي (الإسلامي) الراهن مرشحة لتصدير القلاقل لدول المنطقة^(٢).

١ - جريدة الوطن ٢٣/١١/١٩٩٣ - العدد ٦٣٩١.

٢ - جريدة الوطن ٢٣/١١/١٩٩٣.

تؤكد مصادر دبلوماسية في مجلس التعاون أن تطورات جزيرة أبوموسى فى الخلاف بين إيران والإمارات العربية، تنسجم تماما مع الهدف الإيرانى الساعى إلى تأكيد وجهة نظر طهران أن الخليج فارسى، وهو الهدف الذى كان ضمن الأولويات فى مرحلة ما بعد الثورة. وتشير المصادر إلى أن أمام الإمارات ثلاثة خيارات سلمية لإستعادة الجزر العربية.

وتقول هذه المصادر أن إيران تستغل التطورات الأخيرة كورقة قوية لمحاولة الضغط على بعض دول المنطقة، مشيرة إلى أن إيران تحركت على ثلاثة مستويات هى^(١):

أولا: تفرغ الجزيرة من سكانها ومنع اتصالهم بالخارج بحجة اكتشاف عناصر أجنبية متآمرة. ثانيا: ملء هذا الفراغ بمزيد من المواطنين الإيرانيين وتعزيز الجهد العسكرى الإيرانى بزعم تأمين الجزيرة. ثالثا: تعيين حاكم عسكرى لـ «أبوموسى» مطلق السلطات والصلاحيات. وتضيف المصادر نفسها أن القضية التى تحولت من قضية إقليمية - إماراتية إلى قضية عربية، مرشحة الآن للتحويل إلى قضية دولية، خصوصا إذا ما قشلت الجهود السياسية الجارية حاليا فى إيجاد حل سلمى لها. وفى حين يؤكد وزير الخارجية الإماراتى بـ «الشرق الأوسط» أن الخيارات المطروحة لحل الأزمة كلها خيارات سياسية، فإن ذلك لا يمنع البعض من التساؤل همسا فى أبوظبى إذا ما كانت الظروف الإقليمية والدولية تسمح بـ «عملية عاصفة الصحراء» ثانية لتحرير الجزر الثلاث. وتقول مصادر قانونية أن إيران خالفت بإجراءاتها الأخيرة فى «أبوموسى» مفهومان مذكورة فى اتفاقيات الموقعة بينها وبين الشارقة فى مثل هذا الوقت (نوفمبر من العام ١٩٧١) برعاية بريطانية. فالمذكورة - كما تقول هذه المصادر - تدعو إيران والشارقة إلى المشاركة فى إدارة شؤون الجزيرة وهى لاتضمن أى نص يحدد مصير الجزيرة والسيادة عليها. أما جزيرتا طنب الكبرى وطنب الصغرى فتابعتان من الأساس لإمارة رأس الخيمة.

استنادا إلى مصادر إماراتية مطلعة، فإن أمام أبوظبى الآن ٣ خيارات سلمية لابتدء من اللجوء إليها قبل التفكير فى أى حل آخر^(٢):

١ - الشرق الأوسط ٢٣/١١/١٩٩٣.

٢ - الشرق الأوسط ٢٣/١١/١٩٩٣.

١ - تحريك القضية أمام الأمم المتحدة، وبالتحديد فى مجلس الأمن الدولى، مع ما قد يستتبع ذلك من اتخاذ «خطوات أخرى» من السابق لأوانه التحدث عنها الآن. ومن المهم القول فى هذا المجال أن قضية الجزر معروضة من الناحية الرسمية على الأمم المتحدة منذ فترة غير قصيرة. وأن الإمارات كانت تنتظر قدوم مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى المنطقة قبل أن تقرر خطوتها المقبلة.

٢ - إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية ومبادرة أبوظبى إلى تقديم مجموعة من الأوراق والوثائق والمستندات التاريخية التى تؤكد عروبة الجزر وتدحض المزاعم الإيرانية حول حق طهران فيها.

٣ - إتاحة الفرصة أمام المساعى الحميدة التى تقوم بها أطراف عربية مختلفة بين أبوظبى وطهران لمنع الوصول إلى مرحلة المواجهة النهائية. وبين أبرز هذه الأطراف قطر وسلطنة عمان وسورية وغيرها. والملاحظ أن هذه الأطراف تحرص على القول أنها تقوم بمساعى وجهود غير معلنة من دون أن تطلق عليها اسم «وساطة» معتبرة أن ذلك قد يؤدى إلى نتائج أفضل فى النهاية.

تضيف المصادر أن الميزان الدبلوماسى والقانونى فى الأزمة يميل بوضوح لصالح الإمارات حيث حصلت على تأييد عربى شامل بعد التأييد الذى كانت حصلت عليه من الدول الصناعية والغربية. وتؤكد المصادر نفسها أن باب الحوار المباشر مع طهران يمكن فتحه بمجرد أن تتوفر لدى القيادة الإيرانية الرغبة فى بحث جوهر الخلاف، وهو موضوع السيادة على الجزر، أما ماعدا ذلك فهو إضاعة للوقت من دون جدوى وتعتبر هذه المصادر أن الجزر الثلاث ذات أهمية استراتيجية فى منطقة الخليج العربى. إذ أنها قريبة من مضيق هرمز الذى يعتبر طريق النفط بين الخليج العربى والعالم لذلك فإن من يسيطر على هذه الجزر يستطيع فعلا إذا أراد أن يمارس ضغوطا على بعض دول المنطقة. إلى ذلك، تحذر المصادر فى مجلس التعاون من سياسة النفس القصير فى التعامل مع القضية، وتحذركم فى تحويل مشكلة الجزر إلى شأن إیرانى - إماراتى محض، وهو ما تحاول أطراف إيرانية أن تصل إليه وهو ما يرفضه العرب. وتقول المصادر أن خطورة هذا التوجه تكمن فى أن يخضع الفصل فى هذه القضية إلى معيار القوة، وهو مختل لمصلحة إيران، لكن المصادر نفسها تشير إلى سلسلة من النقاط الإيجابية فى الموقف العربى من الممارسات الإيرانية فى الجزر، أبرزها صدور ثلاث إدانات من ثلاث جهات



مختلفة هي مجلس التعاون الخليجي ودول «إعلان دمشق» والجامعة العربية. وكذلك يلفت النظر التماسك الإماراتي القوي في هذه المسألة لاسيما من بعض الإمارات التي تتمتع بعلاقات تجارية متميزة مع طهران^(١).

وترشح هذه المصادر أن يتركز الجهد في المرحلة المقبلة على حشد المزيد من التأيد الاقليمي والعربي والدولي لحقوق الإمارات في الجزر الثلاث. وتقول المصادر أنه عن طريق نقل القضية إلى دائرة الاهتمام الدولي يمكن لمجموعة من الوساطات القطرية - أن تجد سبيلا لها، ولو أن فرص نجاحها تبقى محدودة في ظل العناد الإيراني المستمر. وأكدت مصادر خليجية أن الوساطة التي تقوم بها قطر بين الإمارات العربية وإيران في شأن قضية الجزر سبقت التدابير التي اتخذتها القيادة الإيرانية أخيراً في جزيرة «أبوموسي». وقالت المصادر أن الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر عرض على رئيس دولة الإمارات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان التوسط في هذه المسألة عندما زار أبوظبي في الأسبوع الماضي، مشيراً إلى أنه كلف وزير خارجيته الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني القيام بهذه المهمة فور عودته إلى الدوحة^(٢).

ولم تشر هذه المصادر إلى المرحلة التي قطعتها الوساطة، لكنها ذكرت أنها لا تزال مستمرة، وأن مجرد استمرارها يمكن أن يكون عنصر تفاؤل في هذا المجال.

وفي كلمة بمناسبة العيد الوطني للإمارات أكد رئيس الإمارات العربية أن بلاده تريد إجراء حوار مع إيران بشأن النزاع بين البلدين على ثلاث جزر استراتيجية في الخليج العربي داعياً في كلمة بمناسبة العيد الوطني لدولة الإمارات العربية إلى التضامن ونبذ الخلاف. وأضاف الشيخ زايد قائلاً «أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة عن استعدادها التام ورغبتها الصادقة في إجراء حوار مباشر مع جمهورية إيران الإسلامية فيما يتعلق باحتلالها لجزر الإمارات الثلاث عام ١٩٧١، ولأنزال ننادي بضرورة اللجوء إلى الحوار والالتزام بالطرق السلمية من أجل إنهاء هذا الاحتلال وعودة الجزر الثلاث إلى سيادة الإمارات العربية تمشياً مع القوانين والأعراف الدولية ومبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل بين الدول». ودعا الشيخ زايد العرب إلى نبذ الخلافات وتوحيد

١ - الشرق الأوسط ٢٣/١١/١٩٩٣.

٢ - الشرق الأوسط ٢٣/١١/١٩٩٣.

صفوفهم للدفاع عن مصالحهم المشتركة. وقال «إننا هنا على شاطئ الخليج العربي نعمل كل ما في وسعنا من الجهد حتى نشارك أمتنا العربية آمالها وأمانها». معبرا عن اعتقاده أن «التضامن العربي لا يتكامل عناصره ولا تستوفي شروطه إلا بنزخ الخلافات وتنقية الأجواء بين الأشقاء بروح أخوية وتسامح أساسه مصارحة صادقة وتفاهم مخلص بين أبناء الأمة العربية»^(١).

إن استعادة الجزر العربية للمحتلة كانت دائما الهاجس الوطني والقومي الحى لخالد بن صقر ولى العهد نائب حاكم رأس الخيمة، ومن هذا المنطلق كان التواصل بينه وبين الهيئات الاجتماعية والمهنية العربية مستمرا. وكمثال على ذلك بعث برسالة إلى اتحاد المحامين العرب بمناسبة عقد اجتماعه الطارئ بعمان فى ١٥ أكتوبر ١٩٩٢ قال فيها^(٢):

أيها الأخوة الأعزاء - للمحامون العرب.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نحييكم من رأس الخيمة - من الإمارات العربية - تحية العروبة وتحية الأخوة. ونحى فيكم روح المسؤولية والأصالة التى حدث بكم لعقد دورتكم هذه لمناقشة الاحتلال الإيراني لجزرنا العربية الثلاثة، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. فأنتم أيها الأخوة تمشلون بحق ضمير الأمة العربية وصوتها للمنادى بالعدالة والإنصاف ورفع الضيم والعدوان. إن وقائع التاريخ تنطق بالوثائق: إن جزرنا الثلاث وغيرها من الجزر المحتلة فى الخليج العربى من قبل إيران فى فترات متفاوتة هى جزر عربية الموقع والشعب والأصول وهى منذ فجر التاريخ القديم عربية السيادة ترتبط بالساحل الغربى للخليج العربى، ولا يمكن بأى حال من الأحوال اعتبار الغزو العسكرى أو الاحتلال لفترة ما تمثلكا للأرض والمياه. وإلا لكان من حق البرتغال وبريطانيا وروسيا وغيرها من الدول الاستعمارية والقوى العظمى المطالبة بكثير من بقاع الأرض التى كانت تخضع لسيطرتها. إن الاحتلال الإيراني للجزر العربية فى الخليج العربى إنما هو عدوان مسلح ليس على الإمارات العربية فحسب، بل هو عدوان على الأمة العربية بأسرها. وقد نتج عنه وقوع شهداء وجرحى قاتلوا المحتلين لجزيرة طنب.

١ - الوطن ١٢/٣/١٩٩٣.

٢ - أحمد التلمرى - المرجع السابق ص ٣٤٦.



وكما تعلمون بأن كل الشرائع والقوانين والأعراف والقرارات الدولية ترفض الاحتلال وتعتبره عدواناً على الحقوق . . يجب أن يزول . وقد كانت دولتنا باستمرار وبكل مناسبة تطالب المجتمع الدولي والجارة إيران بإعادة الجزر الثلاث إلى حياضها، رائدها في ذلك اتباع أسلوب التضام المتبادل والحفاظ على حسن الجوار . واليوم فإن استمرار احتلال إيران للجزر العربية الثلاث يخلق تهديداً دائماً وخطيراً للأمن والسلم الإقليمي والدولي، في الوقت الذي يسعى فيه العالم إلى القضاء على بؤر التوتر، وأن تم العدالة والسلام بقاع الأرض . وفقكم الله - أيها الأخوة - وسدد خطاكم .

وقد تلقى رئيس الإمارات رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة قال فيها :

تحية الحق والعروبة، وبعد . . .

قد شرفت وزملائي أعضاء المكتب الدائم باجتماعنا الطارئ بعمان ١٦/١٥ أكتوبر ١٩٩٢ بتلقى رسالة مسموكم التي عبرتم فيها بأصدق الأحاسيس عن مشاعر الضمير العربي الحى الساعى إلى الحرية والامستقلال وتأكيد السيادة على كل الأرض العربية ومواجهة أية أخطار قائمة أو محتملة تنتقص من هذه السيادة، وقد تليت هذه الرسالة على الحاضرين وتقرر اعتبارها إحدى الوثائق الرسمية للاجتماع . إن اتحاد المحامين العرب ومن خلال مواقفه المبدئية وفي دورة اجتماعه الطارئة هذه ليؤكد من جديد وقوفه بكل حزم في مواجهة مخططات التوسع والهيمنة والانتقاص من الأرض العربية، وسيظل المحامون العرب كمهدهم دائماً وبلا استثناء فداء لكل شبر أو ذرة رمل من الأرض العربية .

يشرفنى بهذه المناسبة أن أعرض لسموكم ما انتهت إليه دورة اجتماعنا الطارئة هذه والتي تضمنت بالبيان الختامى والقرارات والتوصيات تعبيراً كاملاً عن موقف المحامين العرب وإدانتهم الاطماع الإيرانية في الجزر العربية (أبوموسى - طنب الصغرى - طنب الكبرى) مؤكداً حق الإمارات العربية المتحدة في السيادة عليها حيث جاء فى نص البيان الختامى (وإذ يدرك المكتب الدائم، للمخاطر والأطماع التى بدأت تكشف عنها سياسات دول الجوار تجاه حق الاقطار العربية فى السيادة على مياها وأراضيها، وبوجه خاص الاطماع الإيرانية لابتلاع الجزر العربية الثلاث: أبوموسى و طنب الكبرى والصغرى، وإنكار حق الإمارات العربية المتحدة فى السيادة عليها . إن المكتب الدائم إذ يؤكد على عروية الجزر الثلاث، وحق الإمارات فى السيادة عليها، فإنه يدعو الملوك



والرؤساء العرب إلى عقد مؤتمر لمبحث المخاطر التي تهدد بتقسيم العراق، وقضية الجزر العربية الثلاث. كما نص القرار (الحادى عشر) على: (يؤكد المكتب الدائم على عروبة الجزر الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى، وسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة عليها، ويدعو إيران إلى احترام تعهداتها، واحترام ومراعاة حسن الجوار، وتعزيز السلام والأمن فى منطقة الخليج العربى). الأخ الشيخ خالد . . إننا إذ نعتز بما ورد فى رسالتكم من غيرة وطنية وقومية، وروح وثابة للذل والتضحية فى سبيل الأمة العربية والدفاع عن أراضيها، نعبّر لكم شخصياً ولشعب رأس الخيمة وأبناء الإمارات عن أمنياتنا بكل الأمن والخير والرخاء، وللأمة العربية كل العزة والمنعة والاستقرار. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام^(١)،

فاروق أبو عيسى

الأمين العام لاتحاد المحامين العرب

بتوجيهات من حاكم رأس الخيمة نظم مركز الدراسات والوثائق بالديوان الأميرى برأس الخيمة عقد ندوة العلمية التاريخية الخامسة تحت عنوان: (جزر السلام)، بمشاركة نخبة من كبار المسؤولين فى المنظمات والمراكز العربية والدولية القانونية والتاريخية المتخصصة، وكذلك مشاركة المعنيين بشؤون القانون والأحكام الدولية. وتركز موضوع هذه الندوة على قضية الجزر العربية المحتلة وما يحيط بها من أسانيد ووثائق تؤكد عروبتها وفق جميع المعطيات والقوانين والأعراف الدولية بطلان الادعاءات الإيرانية فيها. وتوضح بكل جلاء تبعية الجزر الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) لدولة الإمارات العربية المتحدة.

قالت مصادر إماراتية مطلعة أنه لم يطرأ أى جديد على موضوع الحوار مع طهران حول الجزر الإماراتية الثلاث التى تحتلها إيران منذ عام ١٩٧١. وأضافت هذه المصادر فى تعقيب لها على ما أوردته الوكالات الأجنبية نقلاً عن وكالة الأنباء الإيرانية على لسان الدكتور على أكبر ولاياتى وزير الخارجية الإيرانى بشأن استئناف الحوار حول الجزر والذى توقف منذ سبتمبر ١٩٩٢ بأنها لا تعلم شيئاً عن وجود مباحثات غير مباشرة مع إيران. وأن الإمارات لم تكلف أحداً لتناول هذه المسألة. وأشارت المصادر إلى أن الإمارات أعلنت أكثر من مرة أنها تريد حواراً مباشراً بشأن الخلاف حول الجزر الثلاث.

١ - أحمد التلمرى - المرجع السابق ص ٣٤٩.



وهو ما أكدته رئيس دولة الإمارات في خطابه في العيد الوطني حين أعلن «استعداد الإمارات التام ورغبتها الصادقة في إجراء حوار مباشر مع جمهورية إيران الإسلامية في مايتعلق باحتلالها لجزر الإمارات الثلاث». وأشارت المصادر إلى أن تصريح الدكتور ولاياتي كما تناقلته وكالات الأنباء يتحدث عن نزاع دائر بين البلدين حول جزيرة أبو موسى فقط في حين أن نقطة الخلاف الرئيسية التي سببت توقف الحوار بين البلدين هي رفض إيران بحث قضية احتلالها جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، وهو الرفض الذي أدى إلى إلغاء وزير الدولة للشؤون الخارجية زيارة مقررة لطهران بعد أن رفضت إيران إصدار بيان يشير إلى أن للحادثات ستتناول قضية الجزر الثلاث. وقالت المصادر أن الإمارات تعامل مع قضية الجزر وفق الثوابت التالية^(١).

- إنها تتمسك بالوسائل السلمية لإنهاء احتلال إيران للجزر الثلاث وفقا للأعراف والقوانين الدولية وتمشيا مع مبادئ حسن الجوار، وهي ترفض أيضا مبدأ استخدام القوة أو التهديد بها كوسيلة لحل المنازعات بين الدول. وفي ضوء هذا المبدأ فإن اختيارات الإمارات في هذا المجال كلها اختيارات سلمية تبدأ بمحاولة إيجاد حل سلمي عن طريق الحوار المباشر وتنتهي بعرض الأمر على الأمم المتحدة، وغير ذلك من الهيئات الدولية المختصة بفض المنازعات. إن الإمارات تنشد حلا قانونيا لموضوع الجزر يتم من خلاله الاستعانة بالوثائق القانونية والشواهد التاريخية التي تثبت حقوق السيادة على الجزر الثلاث. وعليه فإن دولة الإمارات ترفض حلا سياسيا قائما على محاولة الوصول إلى صيغ توفيقية تطل تداعيات أزمة الجزر الأخيرة لاجوهر الخلاف، أي تطل موضوع التصعيد الذي مارسه إيران في جزيرة أبو موسى ابتداء من طرد المدرسين والمواطنين الإماراتيين من الجزيرة في مايو عام ١٩٩٢ وانتهاء بقرار تعيين حاكم عسكري للجزيرة. وقالت المصادر أن جوهر الخلاف يشمل الجزر الثلاث لا جزيرة أبو موسى وحدها، كما أنه يشمل قضية السيادة على الجزر الثلاث لاموضوع الإجراءات التي اتخذتها إيران من جانب واحد في جزيرة أبو موسى خلافا للمذكرة التفاهم الموقعة مع الإمارات في نوفمبر عام ١٩٧١^(٢).

١ - الشرق الأوسط ٩/١٢/١٩٩٣.

٢ - الشرق الأوسط ٩/١٢/١٩٩٣.



إن الإمارات ترفض من حيث المبدأ أى وساطة من مجلس التعاون أو عربية في موضوع الجزر لأنها تعتبر ذلك تراجعاً عما تم الموافقة عليه في الاجتماعات التي عقدت في إطار مجلس التعاون أو في إطار الجامعة العربية والتي أكدت بوضوح كامل الحقوق التاريخية والقانونية للإمارات في الجزر، وتقول المصادر أن الإطار الوحيد المقبول لمساعي طرف ثالث هو سعى هذا الطرف لإقناع إيران بالتخلي عن رفضها مبدأ الحوار المباشر حول احتلالها للجزر الثلاث ومحاولة إقناعها بقبول مبدأ تحكيم القانون الدولي والشرعية الدولية في النزاع القائم مع الإمارات حول الجزر. على صعيد آخر غادر أبو ظبي فرانك وايزنر وكيل وزارة الدفاع الأمريكية للشؤون السياسية بعد زيارة قصيرة للإمارات ضمن جولته الحالية في المنطقة. وقالت مصادر مطلعة أن وايزنر بحث مع المسؤولين في الإمارات عدداً من القضايا الإقليمية بما في ذلك مسألة الجزر الثلاث التي تحتلها إيران. وقالت هذه المصادر أن الولايات المتحدة تؤيد من حيث المبدأ وجهة نظر الإمارات في ضرورة إيجاد حل سلمى لهذه المشكلة عن طريق الحوار المباشر ووفق القوانين والشرعية الدولية. وكان من بين الذين التقاهم المسؤول الأمريكي خلال وجوده في أبو ظبي ولي عهد أبو ظبي ورئيس هيئة الأركان ووزير الدولة للشؤون الخارجية الذي كان في استقبال وايزنر في المطار^(١).

أحقية الإمارات في جزرها الثلاث

أجرت مجلة درع الوطن لقاء مع الشيخ خالد بن صقر ولي عهد ونائب حاكم رأس الخيمة حيث جاء فيها (٢):

يسر مجلة درع الوطن العسكرية أن تستضيف سموكم على صدر صفحاتها في لقاء مع رجل اتخذ على عاتقه قضية أصبحت حديث الساعة في مجتمعنا الإماراتي والعربي والعالمي. إنها قضية الدعوة إلى السلام والاحترام المتبادل ما بين الأطراف المتنازعة على الجزر المحتلة، ولموقفه الذي تبناه أصداء طيبة تركها على نفوس أبناء هذا الوطن الغالي، موقف يتشرف العالم بمصداقيته ويحرك الكلمات في حناجر البشرية، وإنه واستباقاً للحدث وتكريماً من سموه، سرنا أن نقلد صفحاتنا بكلمات من فيض

١ - الشرق الأوسط ١٢/٩/١٩٩٣.

٢ - درع الوطن - ديسمبر ١٩٩٣ - العدد رقم ٢٦٩.



الواقعة . وأصداء لبعض من الأسئلة التي دارت في ذاكرة أبناءنا وجيلنا الحاضر .
يسعدني كثيراً أن ألتقي بكم بقاء هذه للجلة على صفحاتها المشرقة فهي من خير
الوسائل الإعلامية لنشر الحقائق أمام شعبنا بصفة عامة وأمام قواتنا المسلحة بصفة خاصة
فهي - ولا شك - درع الوطن وحامي حماءه ، في ظل قائدنا الأعلى رئيس الدولة
وإخوانه أعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات . ويسرني أن أدير معكم هذا الحوار لعله
يوضح بعض الأمور التي قد لاتكون واضحة لدى بعض القراء ، لم يكن اهتمامي
بقضية جزر الإمارات الثلاث بدافع الشهامة العربية وحب الوطن والحرص على كل ذرة
من ترابه فحسب ، بل كان من ذلك حرص شديد على إحقاق الحق ووضع الأمور في
موضعها الصحيح . فالوثائق التاريخية القديمة تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن الجزر
الثلاث حكمها العرب منذ عام ١٧٥٠م على الأقل ، وسكانها ينتمون إلى فروع القبائل
المتواجدة على البر العربي المقابل من القواسم ولم يتغير هذا الوضع فيها حتى في أثناء
فرض الحماية البريطانية ، ولم تشهد هذه الجزر أية محاولة لتغيير هويتها سوى في العام
الرابع من هذا القرن أي في سنة ١٩٠٤م حيث قام موظف بلجيكي في الجمارك
الإيرانية بزيارة الجزر وأنزل أعلامها ورفع محلها العلم الشاهنشاهي ، واحتج الممثل
البريطاني في طهران واعتذرت الحكومة الإيرانية منكراً علمها بذلك أمرة حراس العلم
بإنزاله والعودة به إلى بلدهم ، وفي نفس اليوم عاد علم القواسم يرفرف فوق الجزر
الثلاث ، حتى عادوا لتنفيذ مخططهم القديم بمجرد أن أعلنت بريطانيا انسحاب قواتها من
الخليج العربي (١) .

فالجزر عربية ، ترابها عربي ، وهواؤها عربي ، ومازال رفات الأجداد يرقد تحت
هذا التراب . أما الموقع الجغرافي فإن جزيرة طنب الكبرى هي إحدى الجزر التابعة لإمارة
رأس الخيمة وتقع قريباً من مدخل مضيق هرمز إلى الشمال من جزيرة أبو موسى ، وتبعد
عنها حوالي خمسين كيلو متر تقريباً . أما جزيرة طنب الصغرى فهي الأخرى تابعة
لإمارة رأس الخيمة وتقع عند مضيق هرمز على بعد عشرة كيلومتر غرب جزيرة طنب
الكبرى وتقدر مساحتها بحوالي (٢٠) كيلو متراً . أما جزيرة أبو موسى فهي إحدى الجزر
التابعة لإمارة الشارقة وتحتل موقعا جغرافيا هاما في الخليج العربي وتقع على بعد (٩٤
ميلا) من مدخل الخليج قبالة ساحل إمارة الشارقة وتبعد عن مدينة الشارقة بحوالي



(٤٥) ميلا تقريبا وتبعد عن الساحل الإيراني بحوالى (٥٠ ميلا) تقريبا . ويقليل من التأمل فى الموقع الجغرافى تتضح الأهمية الاستراتيجية لهذه الجزر عما يستدعى الحرص عليها والتمسك بها والسعى لاستعادتها حرصا على سلامة وأمن دول مجلس التعاون كلها لأنها كلها واقعة فى مدخل مضيق هرمز تقريبا .

هذا، ولعلنا نذكر الندوة الدولية التى أقامها مركز الدراسات العربى الأوروبى فى باريس فى أوائل شهر نوفمبر واشترك فيها الكثير من أقطاب التاريخ والسياسة تحت عنوان «جزر الخليج العربى - أسباب النزاع ومتطلبات الحل» وقد أكدت هذه الندوة عروبة الجزر العربية بالخليج العربى وعودة ملكيتها إلى دولة الإمارات العربية المتحدة حيث كانت فى أوائل القرن الثامن عشر تابعة تبعية كاملة لحكم القواسم على شواطئ الخليج العربى . وساقّت الندوة من الأدلة والمواثيق ما يكفى للتدليل على ذلك ثم كانت التوصيات العشر التى أوصت بها الندوة عند اختتامها والتى نشرت فى الصحف وأذيعت بالراديو والتلفزيون وهى فى مجملتها لاتخرج عما نطالب به، بل إنها تؤيد صراحة ماننادى به وماتدعو إليه الجامعة العربية من حق الإمارات العربية فى تلك الجزر، وتدعو الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى رعاية حسن الجوار والالتزام باحترام العهود والمواثيق التى أبرمتها مع الإمارات العربية وبضرورة إعادة هذه الجزر إلى ما كانت عليه قبل الاحتلال سنة ١٩٧١م . وجدير بالذكر أن المشتركين فى هذه الندوة كانوا من دول مختلفة عربية وغير عربية مما يؤكد حيادها ورغبتها فى إقامة الحق والعدل^(١) .

س: سيدى خالد بن صقر الموقر، تبنيك لقضية الاحتلال الإيراني لجزرنا الإماراتية تابع من شهامة عربية عرفت عنكم . ياحبذا لو توضّحون الرؤيا المبهمة لدى بعض الناس حول طبيعة الحياة التى تعم أرجاء الجزر الإماراتية حاليا، وكيف يتم التواصل ما بين الوطن الأم وهذه الجزر فى الخليج العربى؟

- تمتاز جزيرة طنّب الكبرى بسطحها المنبسّط وتوفر المياه العذبة والمراعى فيها وكان يسكنها حوالى سبعمائة شخص من العرب قبل احتلالها وكلهم ينحدرون من قبائل عربية ويعيشون على صيد الأسماك والالتجار فيها فى دى والشارقة . أما طنّب الصغرى فهى مجدبة وغير مأهولة بالسكان لعدم توفر المياه العذبة فيها وأحيانا يؤمها سكان طنّب الكبرى للصيد والاستفادة من طيورها البرية والبحرية . أما جزيرة أبو موسى فتمتاز



باعتدال مناخها صيفا ودفئها شتاء، حيث تهطل فيها الأمطار فتنبت الاعشاب والكلاب بكثرة ويقصدها أبناء الشارقة في فصل الربيع للصيد والقنص حيث تكثر فيها الغزلان والأرانب والحیوانات البرية الأخرى. وقد كان التواصل يتم بين الوطن الأم وبين هذه الجزر بصفة شبه مستمرة لأنهم هناك فروع من بعض القبائل والعائلات العربية التي تقيم في الشارقة ورأس الخيمة كما ذكرت لولا ما أحدثه الاحتلال الإيراني من فصل بين الفروع وأصولها.

س: الاجتياح الإيراني لجزرنا العربية جاء مفاجئا لأصحاب الحق، كيف يمكن لنا إثبات عروبتنا من الوثائق والتاريخية، وما مدى عدم صحة الإدعاءات الإيرانية؟ وما مدى صحة الإثباتات الإيرانية؟

١ - كانت الحكومة الإيرانية ترصد الوقت المناسب لاجتياح الجزر الثلاث ووجدت فرصتها عندما أعلنت بريطانيا انسحاب جيوشها من منطقة الخليج العربي فانقضت على الجزر لتحقيق هدفها طالما سعى إليه حكامها السابقون فكان قد سبق لها محاولة ذلك عدة مرات أشهرها سنة ١٩٠٤م التي انتهت باعتذار إيران كما ذكرت. ثم في عام ١٩٦١م حيث احتجت بريطانيا على ذلك. أما إثبات عروبة هذه الجزر فهناك من الوثائق والمستندات الشيء الكثير في القديم والحديث، وقد أشرنا إلى حادثة البلجيكي الذي رفع عليها علم فارس وكيف اعتذرت طهران عن ذلك وأعادت الأمور إلى ما كانت عليه. وسوف أسرد لك بعض الوثائق الحديثة بعض الشيء لتري منها عروبة الجزر واضحة لتقبل المناقشة أو للمجادلة:

١ - الوثيقة الأولى: رسالة بتاريخ ٢٨/٩/١٩١٢م من المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي السير (بيرسي كوكس) موجه إلى شيخ الشارقة (وكانت رأس الخيمة مرتبطة بها) وكان آنذاك الشيخ صقر بن سلطان يطلب منه المقيم السماح بإقامة فنار في جزيرة طنب لهدى البواخر العابرة إلى الخليج العربي.

٢ - الوثيقة الثانية: رسالة أخرى بتاريخ أول أكتوبر ١٩١٢م وفيها يرشد شيخ الشارقة على المعتمد البريطاني بالموافقة على طلبه شريطة ألا يحدث أي تدخل في شئون الجزيرة، مهما كان مصدره.

٣ - الوثيقة الثالثة: رسالة كتبها المعتمد البريطاني نفسه إلى الشيخ سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة بتاريخ ١٤ رمضان ١٣٥٤هـ. متضمنة النص صراحة على عبارة



«جزيرتكم طنّب» نصا وتحيّدا، وقد تكررت هذه الإشارة الصريحة فى رسالة أخرى بتاريخ ١٩٢٩/٨/٢١م من المقيم والقنصل البريطانى العام فى بوشهر إلى حاكم رأس الخيمة مؤكدة على عبارة «جزيرتكم طنّب».

٤ - بل إن هناك رسالة أخرى من الوكالة الدولية البريطانية فى ساحل عمان المتصالح إلى الشيخ سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة بتاريخ ١٩٣٨/٢/٣م تطلب فيها منه الإذن للتفضل بالموافقة على زيارة أحد المهندسين لجزيرة طنّب وإخطار ممثله بالجزيرة بهذه الموافقة.

٥ - ظلت أعلام القواسم مرفوعة على الجزر دائمة حتى الاحتلال الإيرانى سنة ١٩٧١م كما أن حاكم الشارقة كان يتقاضى الرسوم من جزيرة أبوموسى للغوص عن اللؤلؤ ورعى الماشية منذ عام ١٩٦٣م.

٦ - كانت جميع المرافق العامة بهذه الجزر تخضع لإدارة الإماراتين وتطبق جميع الأنظمة والقوانين والأعراف المطبقة بالإمارتين.

٧ - ثم إن سكان الجزر الثلاث كانوا يحملون جنسية الإماراتين.

٨ - إن جميع الامتيازات القانونية الممنوحة للشركات العالمية لاستخراج المواد المعدنية والتفطية من الجزر الثلاث موقعة من إمارتى رأس الخيمة والشارقة. فهل يحتاج الأمر بعد ذلك إلى مزيد من الأدلة أكثر وضوحا وصراحة من هذا الذى ذكرناه؟

س: ماهى العروض التى قدمتها إيران قديما وحديثا لحل المشكلة المطروحة أمامكم؟ وإلى أين وصلت؟ علما بأن حكومة الشارقة أبدت قبل الاتحاد استعدادها التام لقبول أى حل سلمى يكون رائده العدل والإنصاف، بيد أن إيران أثرت استخدام القوة؟

- الواقع أن حكومة إيران لم تعرض أية حلولا لهذا الموضوع سوى التهديدات المتتابعة التى كان يطلقها قادتها السابقون حول ما أسموه (باسترجاع الحقوق التاريخية لإيران فى الجزر العربية الثلاث فى الخليج العربى) حتى لو اقتضى ذلك استخدام القوة العسكرية. ومنذ أن أعلنت بريطانيا انسحاب جيوشها من المنطقة بدأت تشتد حدة التهديدات .. حتى إذا قرب موعد الانسحاب وقيل إنمامه بفترة قصيرة كانت هناك عروض قدمتها إيران لحكومة رأس الخيمة بخصوص جزيرتى طنّب الكبرى والصغرى ولحكومة الشارقة بخصوص جزيرة أبوموسى. وتم الاتفاق مع حكومة الشارقة فيما يتصل بجزيرة أبوموسى، ولكن حكومة رأس الخيمة رفضت تلك العروض.



س: طالعنا بعض عناوين الصحف المحلية أن إيران لا تريد الانسحاب من الجزر (من تصريح الشيخ حمدان بن زايد) فما هي الاجراءات المستقبلية التي ستخضعونها بهذا الشأن؟ ومامدى تصعيد هذه الإجراءات؟

- من الواضح فيما سبق أن كل هذه المحاولات والمناقشات كانت قبيل قيام دولة الاتحاد بقليل وكانت تتم عن طريق طرف ثالث. أما بعد قيام الاتحاد فإن المسألة لم تعد تعنى رأس الخيمة وحدها أو الشارقة وحدها بل أصبحت من مسؤوليات دولة الإمارات العربية المتحدة، بل إنها بعد قيام مجلس التعاون صارت مشكلة خليجية يهتم بها المجلس لجميع دوله وتتم الاتصالات والمباحثات بالطرق الدبلوماسية المتعارف عليها. وما لاشك فيه أن وزارة الخارجية سوف تتخذ الاجراءات المناسبة فى مثل هذه الظروف بتوجيه رئيس الدولة وإخوانه والحكام ويدعم أخوى من دول مجلس التعاون الخليجي من ناحية ومن الجامعة العربية من جهة أخرى ثم باللجوء إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن. هذا، وقد تضمن البيان الختامى لاجتماع المجلس الأعلى لمجلس التعاون الأخير استنكارا شليدا لاحتلال جزر دولة الإمارات، وطالب الجمهورية الإسلامية الإيرانية بإنهاء هذا الاحتلال. كما أكد تضامنه التام وتأييده المطلق استنادا للشرعية الدولية وانطلاقا من مبدأ الأمن الجماعى.

س: ما أثر التغييرات الاقتصادية على رأس الخيمة والشارقة من جراء الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية. وهل تأثرت حركة الملاحة إقليميا ودوليا؟

- لاشك أن احتلال الجزر كان له تأثيراته السلبية على النواحي الاقتصادية ولا أقول بالنسبة لإمارة رأس الخيمة وإمارة الشارقة فحسب بل بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة بصفة عامة، فقد حرمت من استغلال الثروات الطبيعية التى كان من الممكن أن تعود عليها بالزيد من الخير لصالح أبنائها. ومن المؤكد أن حركة الملاحة قد تأثرت كثيرا بوجود القوات الإيرانية فى الجزر، ومايتبع ذلك من إجراءات يقوم بها المحتلون لتأكيد سيطرتهم وإحكام قبضتهم.

س: تفاخر إيران بأنها جمهورية إسلامية. والإسلام يدعو للتسامح ونبذ العدوان ومع هذا وقع منها اعتداء صارخ على حقوق الغير دون وجه حق باحتلالها للجزر، فكيف تفسرون سموكم ذلك؟



- تم احتلال الجزر في عهد الشاة أو حكومة الامبراطورية الشاهنشاهية التي نسبت أن ديننا الخفيف ضد عدوان الجار على جاره لأنه يحترم الملكية الفردية كل الاحترام. فما بالك بملكية الدول المتجاورة؟

وحين صار زمام الامور في يد الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد سقوط عرش الشاه كان الأمل كبيراً في أن يسود الحق إلى أهله تصحيحاً لأوضاع خاطئة إلا أن الأحداث جاءت بانهاض مغاير الآمال.

س: هل اتخذت الدولة إجراءات أمنية بالنسبة لبقية جزرنا المستشرة حول الدولة لتفادي احتمال بادر مثل الذي حدث؟

من المؤكد أن دولتنا الرشيدة بقيادة رئيس الدولة وإخوانه حكام الإمارات يبذلون كل جهدهم في سبيل تأمين جميع الجزر حولها، وتعمل على حماية حدودها. ويدهي أن تكون الدولة «ولها والحمد لله كل مقومات الدولة الحديثة» حريصة أشد الحرص على التخطيط المحكم لحماية حدودها والدفاع عن كل ذرة من ترابها بجيشها الحديث المجهز بأحدث الأسلحة والمعدات ليكون الدرع الحصين لهذا الوطن العزيز. ونحن لسنا وحدنا في الميدان بل معنا دول مجلس التعاون كلها والاجتماعات مستمرة بين وزراء دفاعها للعمل على تطوير وسائل الدفاع وحماية الحقوق. كما أن معنا جميع الدول العربية ممثلين في الجامعة العربية التي لا تألوا جهداً لعمل كل ما من شأنه أن يحمي كل أرض عربية من أي عدوان أو اغتصاب، وقبل كل هذا فإن معنا الحق الذي لا يغلب والعدل الذي هو قانون السماء والإيمان الراسخ الذي لا تزعه الأيام.

س: ماهي المشاورات التي تم اتخاذها من قبل سموكم للوصول إلى حلول جذرية للمشكلة المطروحة؟

- قلت لك، أن المسألة لم تعد تخص إمارة دون أخرى ولكنها قضية تهتم بها أجهزة الدولة كلها وتبذل جهودها الدبلوماسية المخلصة للوصول إلى حل جذري لهذه المشكلة أساسه الاتفاق المسبق والالتزام بالحق والعدل والاعتراف بالوثائق الثابتة في جميع المراجع.

س: يلعب الإعلام الدولي الدور البارز في إبراز القضايا المطروحة على مجلس الأمن .. إلى أي مدى وصل مستوى اعلامنا لإبراز مثل هذه القضايا المطروحة من وجهة نظر سموكم؟



- لاشك أن الإعلام أدى دورا مناسباً لإبراز الحق الواضح للدولة في هذه الجزر سواء أكان إعلامنا المحلي أو بعض أجهزة الاعلام في الدول العربية الشقيقة. والواقع أن القضية في حد ذاتها تعتبر إعلامياً كبيراً عن نفسها وقد أدركها الجميع وتعاطفوا معها سواء في ذلك الأخوة المواطنون في داخل الدولة أو الأشقاء العرب والأصدقاء الأجانب في خارج الدولة. ويعد اهتمام رئيس الدولة شخصياً بهذه القضية الوطنية وحديثه عنها وإصراره على المطالبة بحق الدولة إحقاقاً للحق وتنفيذاً للعدالة والشرعية الدولية. لا أظن أن القضية بعد ذلك تبقى في حاجة إلى مزيد من الإعلام.. الداخلي أو الخارجي.

س: أثبتت الأحداث أن مثل هذه الأزمات والادعاءات تكون دائماً مصدر تهديد خطير للأمن والسلم الدوليين ومن أقرب وأوضح الأمثلة «حرب الخليج الأولى» كما وأن الادعاءات العراقية في الكويت أدت إلى اجتياح العراق للكويت واحتلالها وماترتب على ذلك من نتائج كان من أبرزها اندلاع حرب دولية في الخليج العربي «حرب الخليج الثانية» وعلى هذا الأساس يكون من الضروري وضع مسألة الاحتلال الإيراني في الجزر العربية في إطارها القانوني الصحيح من حيث بيان موقف القانون الدولي من التغيرات الإقليمية الناتجة عن استخدام القوة.. فما هي الوسيلة المشروعة لتحقيق أهداف الدولة ومظاهر سيادتها على الجزر، وما هي الأداة لإحداث التغيرات الإقليمية عليها؟

- فيما سبق حديث واضح عن الوسائل المشروعة التي سلكتها الدولة لتحقيق أهدافها ومظاهر سيادتها على الجزر. وخير أداة لذلك - كما قلتم - الوسائل السلمية بما فيها المفاوضات المباشرة وعبر الوسطاء والأصدقاء ثم اللجوء إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن ورفع الموضوع بكامله إلى محكمة العدل الدولية على أن يكون هناك إلزام للمعتدى بالرجوع عن عدوانه إحقاقاً للعدالة والشرعية الدولية التي كثر الحديث عنها هذه الأيام.

س: هل سبق أن طرحت قضية الجزر على محكمة لاهاي الدولية؟

- عقب انهيار المفاوضات التي جرت في أبوظبي أعلنت الإمارات العربية عبر بيان رسمي أنها مستعدة إلى كافة الوسائل السلمية المتاحة، لتأكيد سيادتها على الجزر الثلاث ومن ضمنها إحالة النزاع إلى الأمم المتحدة. وفي هذا الإطار ومن خلال خطاب وزير الخارجية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والأربعين طالب بإحفاق

الحق والعدل وإعادة الجزر. وخلال وجود معالي وزير الخارجية في نيويورك اجتمع بنظرائه العرب وأطلعهم على تطورات الوضع في الجزر وأبندى الوزراء العرب تأييدهم لمسعى الإمارات في عرض القضية على الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن. كما عقد معالي الوزير اجتماعات مع رئيس الجمعية العامة ومع أمينها العام الدكتور بطرس غالي لنفس الغرض. كذلك عقد مندوب الإمارات الدائم لدى الأمم المتحدة اجتماعات مع رئيس مجلس الأمن السفير الفرنسي ومع سفير الولايات المتحدة الأمريكية، وطلب من رئيس مجلس الأمن إبلاغ المجلس أن حكومته ستقدم إلى المجلس بطلب لإصدار قرار حول قضية الجزر.

وعلم أن رئيس مجلس الأمن الدولي قام بإطلاع الأعضاء على موقف الإمارات العربية، أما المتحدث الرسمي باسم الخارجية الفرنسية فقد أكد أن فرنسا باعتبارها رئيسة الدورة في ذلك الوقت على استعداد لإجراء اتصالات ومناقشات غير رسمية لحل النزاع بين إيران والإمارات حول موضوع الجزر.

س: أكد رئيس الدولة أن الوسيلة المثلى للوصول إلى تأكيد حق الدولة في الجزر يكون عن طريق تقديم الأدلة والمستندات القانونية ومن خلال الحوار المشترك والاتفاق المتبادل، وأعرب عن أمله في أن تحل المشكلة بالتفاهم والحوار الذي يقوم على المنطق ويستند إلى روابط الأخوة والعقيدة المشتركة. كيف يمكن تحقيق ذلك من وجهة نظر سموكم؟

- لاشك أن رئيس الدولة يحرص أشد الحرص على سلامة أراضي الدولة واستعادة حقها المقتصب ونحن قوم مسالمون نسعى إلى الحصول على حقوقنا بالحوار والتفاهم والمنطق والأساليب القانونية والوثائق التاريخية التي تؤكد هذا الحق وتدعمه. وفي رأيي أننا سوف نستمر في طرق أبواب السلام والتفاهم وما دنا أصحاب حق مؤمنين به أشد الإيمان فلا بد أن يأتي يوم قريب أو بعيد نستعيد حقوقنا ونسترد كامل تراب أرضنا المقدس. ولعلك تذكر القول المأثور «لن يضيع حق وراءه مطالب»^(١).



أربعة وعشرون عاما من الاحتلال الإيراني للجزر العربية

تودع الإمارات العربية عام ١٩٩٣ وقد أصبحت قضية جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى التى احتلتها إيران منذ عام ١٩٧١، قاسما مشتركا لكل الأنشطة السياسية التى قامت بها أو شاركت فيها. ومع أن عام ١٩٩٣ لم يشهد تطورات دراماتيكية منذ أن توقفت المفاوضات بين البلدين فى سبتمبر من عام ١٩٩٢، فإن الأحداث مالت باتجاه التصعيد السياسى دون أن يلوح فى الأفق ما يوحى بتبدل أى عنصر من العناصر المشكلة لمسار الأزمة. وقد أخذ منحى التصعيد عدة اتجاهات يمكن إجمالها فى ما يلى:

أولا: إلغاء وزير الدولة للشؤون الخارجية زيارة مقررة له لتهران بسبب رفض إيران إصدار بيان حول أهداف الزيارة وغاياتها. وقد لوحظ أن بيان إلغاء تلك الزيارة كان مسيئا ومسيها. وهو أمر يتنافى مع أسلوب الاعتدال والهدوء الذى تحرص الإمارات دائما عليه فى معالجة القضايا التى تتصل بعلاقاتها بالدول الأخرى. والواقع أن بيان الإلغاء المشار إليه جاء بمثابة استدراك لإثارة مبادرة إماراتية لحل أزمة الجزر بدأت فى مارس على هامش اجتماعات وزراء خارجية الدول الإسلامية فى باكستان، وحيث التقى الشيخ حمدان بن زايد بوزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولاياتى، وفى ذلك اللقاء بدا أن الإمارات مستعدة لإبعاد قضية الجزر عن الأضواء الإعلامية وحصر المشكلة ضمن الحوار الثنائى. وترجمة لهذه المبادرة فقد أوردت الإمارات إشارة مقتضبة لموضوع الجزر فى خطابها أمام المؤتمر الإسلامى، كما أنها وجهت دعوة لوزير الخارجية الإيراني لزيارة أبوظبى وهى الزيارة التى تمت فى مايو ١٩٩٣ وانتهت ببيان مخفف عن موضوع الجزر اكتفى بوصفها «الموضوعات العالقة بين البلدين» دون أن يسميها^(١).

وكانت الإمارات تأمل من وراء تخفيف لهجتها تشجيع إيران على بحث مشكلة الجزر وديا، إلا أنها فوجئت خلال فترة الإعداد لزيارة الشيخ حمدان بن زايد لتهران أن الحكومة الإيرانية متمسكة بموقفها الراض للتطرق إلى موضوع السيادة على جزيرتى طنب الكبرى والصغرى، ومصررة على أن يظل موضوع الحوار محصورا فى بحث الوضع فى جزيرة أبوموسى لا من الزاوية السياسية بل من زاوية الترتيبات الإدارية



وتداعيات مشكلة طرد المدرسين من مدارس الإمارات في الجزيرة ومنع المواطنين الإماراتيين من العودة إلى بيوتهم فيها. إزاء ذلك شعرت الإمارات أن مبادرتها على هامش اجتماعات وإراء خارجية الدول الإسلامية وكذلك قبولها بإغفال ذكر الجزر بشكل صريح في البيان الختامي عن زيارة ولايتي لأبوظبي لم تؤت ثمارها، واستغلت من جانب إيران للتقليل من أهمية للمشكلة وللتأثير على التأييد الذي استقطبته الإمارات لموقفها منذ أن قامت بطرح موضوع الجزر بشكل علني في مايو من عام ١٩٩١ إثر طرد المدرسين الإماراتيين من جزيرة أبو موسى. ولذلك فإن الإمارات حرصت في بيانها الذي أعلنت فيه إلغاء زيارة الشيخ حمدان لطرهان أن يكون البيان مسهبا ومسببا وأن يعيد الأمور إلى ماكانت عليه قبل المبادرة الإماراتية. ولا يبدو في الأفق أن زيارة الشيخ حمدان يمكن أن تتم في المدى المنظور، خاصة أن الزيارة ألغيت ولم توجل.

ثانيا: الشكل الثاني من أشكال التصعيد ما أقدمت عليه إيران من خطوات عملية، ومن ذلك قيامها في شهر نوفمبر بتعيين حاكم عسكري لجزيرة أبو موسى، وإقرار ميزانية لمشروعات يتم تنفيذها في الجزيرة. وهذا معناه من الناحية العملية حسم موضوع السيادة على الجزيرة من جانب واحد وجعلها جزءا من إيران تخضع لميزانياتها وإدارتها. ومع أن الإمارات لم تفاجأ بالخطوة الإيرانية الجديدة، واعتبرتها جزءا من ممارسات القوة المحتلة التي لم تنقطع منذ إقدامها على احتلال الجزر في ديسمبر من عام ١٩٧١م، فإن بعض المراقبين اعتبروا تلك الخطوة بمثابة إغلاق إيراني لبوابة الحوار.

ثالثا: التطور الذي شهدته قضية الجزر فهو تزايد حجم التأييد لموقف الإمارات في المحافل الإقليمية والدولية. فبخلاف البيانات المتتالية التي أصدرتها دول مجلس التعاون في الاجتماعات الدورية على اختلاف مستوياتها بدءا من القمة الرابعة عشرة في الرياض وانتهاء بالاجتماعات الوزراية النوعية، فإن الدول العربية أعربت هي الأخرى عن مواقف ماثلة، كما أن كثيرا من الدول الغربية ودول العالم الثالث أيدت نهج الإمارات الرامي إلى حل قضية الجزر بالطرق السلمية وعبر الحوار المباشر، وهذا التأييد مهم من الناحية السياسية إذ يعني أن الدول الغربية تعترف بأن قضية الجزر الثلاث وليس جزيرة أبو موسى فقط هي موضوع الخلاف بين الإمارات وإيران. وهو مهم أيضا لأنه قد يعني في مرحلة قادمة تأييد عرض النزاع على المحافل الدولية الذي يمثل أحد الوسائل



السلمية التى تسعى الإمارات عن طريقها إلى حل مشكلة الجزر. والتأييد الدولى للحل السلمى لقضية الجزر مهم كذلك لأنه يعزل الموقف الإيرانى على الساحة الدولية، ويبين أن إيران هى التى ترفض مبدأ الحل السلمى وترفض مبدأ الحوار وبالتالي يفند المزاعم الإيرانية القائلة بأن الإمارات هى مخلب قط وتحاول إثارة موضوع الجزر فى محاولة لتهيئة المناخ للإقدام على عدوان غربى على إيران^(١).

فى ضوء هذه التطورات التى شهدتها قضية الجزر ماذا يحمل العام الجديد من معطيات؟

فى الجانب الإيرانى هناك قدر كبير من المناورة التى لا يستطيع أحد معها أن يتبين المواقف الحقيقية والنهائية التى تتخذها إيران من المفاوضات حول حل مسألة الجزر سلميا فهناك تصريحات متناقضة من حين لآخر، وهناك ممارسات على الأرض تناقض ما يطرحه بعض المسؤولين الإيرانيين فى هذه المناسبة أو تلك. والانتطباع العام أن إيران تراهن على الوقت بهدف تقليص الاهتمام الدولى بقضية الجزر إلى أبعد حد وصولا إلى منع إثارة هذا الموضوع فى المحافل الدولية. وهى فى سبيل ذلك تنتهج عدة أساليب، فعلى الصعيد الاقليمى تحاول الإحياء بإشارات مختلفة استعدادها لإستئناف حوارها مع الإمارات، ويدلى المسؤولون الإيرانيون بما يشير إلى وجود وساطات إقليمية بعضها من مجلس التعاون من أجل إستئناف الحوار، وكانت الإمارات هى التى ترفض الحوار أو كأن المشكلة هى فى ترتيب اللقاءات لا فى ما يبحث فيها من موضوعات. وآخر ما تم فى هذا الاتجاه التصريحات التى أدلى بها على أكبر ولاياتى لوكالة الأنباء الإيرانية فى السابع من ديسمبر الماضى والتى قال فيها «أن هناك مفاوضات غير مباشرة لاستئناف الحوار مع الإمارات». وقد أوحى هذا التصريح بوجود وساطة من مجلس التعاون بين البلدين، خاصة أن هذا التصريح تزامن مع زيارة قام بها وزير الخارجية القطرى لطهران بعد أن قام من قبل بزيارة للإمارات. ورغم رفض الإمارات ونفيها لوجود وساطة عربية أو من مجلس التعاون مع إيران فإن إيران لم تتوقف عن إطلاق التصريحات التى تحاول الإحياء بوجود وساطات أو انفسراجات أو تراجعات فى الوقت الذى لا تزال متمسكة بموقفها الراض لإدراج موضوع جزيرتى طنب الكبرى والصغرى كعناصر فى الخلاف أو



إدراج موضوع السيادة على جزيرة أبو موسى باعتباره عنصرا يستلزم الحسم بحيث لا يظل الخلاف محصورا فى الترتيبات الإدارية فى هذه الجزيرة^(١).

أما الأسلوب الثانى الذى تنتهجه إيران فهو محاولة استغلال المصالح الاقتصادية التى تربطها مع بعض الدول الغربية فى التأثير على مواقف هذه الدول من قضية الجزر. ولا يخفى المسؤولون الإماراتيون أن بعض الدول الغربية تتردد فى اتخاذ مواقف واضحة لإزاء قضية الجزر وذلك بسبب بعض المصالح القائمة أو المتوقعة لها فى إيران. لكن فى المقابل فإن الإمارات تنظر إلى هذه الدول من نفس الزاوية، إذ أن ثمة مصالح عديدة تربطها بدولة الإمارات خصوصا ودول مجلس التعاون والدول العربية عموما. مما يجعل تلك الدول مضطرة لأن تحسب حسابا لهذه المصالح إذا ما كان عليها أن تحسم وأن توضح مواقفها إزاء قضية الجزر. ولذلك فإن دولة الإمارات تحرص على سد كل الثغرات التى تؤثر على حجم التأييد العربى لموقفها وتبنى استراتيجيتها فى موضوع الجزر على أساس انتمائها العربى وعلى أساس الشرعية الدولية التى تحتل الآن مكانة متزايدة فى العلاقات بين الدول. فى ضوء ذلك فإن الإمارات تتحرك خلال العام الجديد وفق مجموعة من الثوابت هى^(٢):

١ - أنها تـمسك بالوسائل السلمية لإنهاء احتلال إيران للجزر الثلاث وفقا للأعراف والقوانين الدولية وتماشيا مع مبادئ حسن الجوار وهى ترفض أيضا مبدأ استخدام القوة أو التهديد بها كوسيلة لحل المنازعات بين الدول. وفى ضوء هذا المبدأ فإن اختيارات الإمارات فى هذا المجال كلها اختيارات سلمية تبدأ بمحاولة إيجاد حل سلمى عن طريق الحوار المباشر، وتنتهى بعرض الأمر على الأمم المتحدة وغير ذلك من الهيئات الدولية المختصة بفض المنازعات.

٢ - إن الإمارات تنشُد حلا قانونيا لموضوع الجزر يتم من خلاله الاستعانة بالوثائق القانونية والشواهد التاريخية التى تثبت حقوق السيادة على الجزر الثلاث، وعليه فإن الإمارات ترفض حلا سياسيا قائما على محاولة الوصول إلى صيغ توفيقية تطل تداعيات أزمة الجزر الأخيرة لا جوهر الخلاف أى تطل موضوع التصعيد الذى مارسته

١ - الشرق الأوسط - ١/١/١٩٩٤.

٢ - الشرق الأوسط ١/١/١٩٩٤م.

إيران فى جزيرة أبوموسى ابتداء من طرد المدومسين والمواطنين الإماراتيين من الجزيرة فى مايو من العام الماضى وانتهاء بقرار تعيين حاكم عسكرى للجزيرة مؤخرا. فالخلاف يشمل الجزر الثلاث لا جزيرة أبوموسى وحدها، كما أنه يشمل قضية السيادة على الجزر الثلاث لا موضوع الإجراءات التى اتخذتها إيران من جانب واحد فى جزيرة أبوموسى خلافا للمذكرة التفاضم الموقعة مع الإمارات فى نوفمبر عام ١٩٧١.

٣ - إن الإمارات ترفض أى وساطة عربية فى موضوع الجزر، لأن من شأن هذه الوساطة تفتيت التأييد العربى لموقف الإمارات وهو التأييد الذى عبرت عنه الدول الخليجية والعربية فى أكثر من مناسبة وبأكثر من صورة. فالقبول بالوساطة العربية معناه وضع الحقوق الإماراتية فى مستوى المزاعم الإيرانية مع ما يؤديه ذلك من تميع وتسطيع لتلك الحقوق؟

٤ - إن الإطار الوحيد المقبول لمساعى طرف ثالث فى النزاع هو السعى لإقناع إيران بالتخلى عن رفضها الحوار المباشر وإقناعها مبدأ تحكيم القانون الدولى والشرعية الدولية فى النزاع القائم بين البلدين. ضمن هذه الثوابت تبدأ الإمارات عامها الرابع والعشرين من عمر الأزمة التى فجرها شاه إيران عام ١٩٧١ باحتلاله للجزر الثلاث وتبدأ عامها الثالث فى جهودها السلمية من أجل وضع قضية الجزر ضمن اهتمامات الرأى العام العربى والدولى وصولا بهذا الاهتمام إلى غايته وهو إقرار حقوقها التاريخية والقانونية فى جزرها المحتلة^(١).

أكدت مصادر دبلوماسية فى أبوظبى تمسك الإمارات بسيادتها الكاملة على جزرها الثلاث طنط الكبرى وطنط الصغرى وأبو موسى التى احتلتها إيران عام ١٩٧١، وأنها ستبمع جميع الوسائل الدبلوماسية لاستعادة سيادتها على الجزر. وقالت مصادر فى أبوظبى أن تصريحات وزير خارجية الإمارات فى القاهرة فى شأن قضية الجزر تمسك بالموقف الرسمى لدولة الإمارات الذى يؤكد عزمها على رفع هذا الخلاف إلى محكمة العدل الدولية إذا باءت محاولات التسوية بالفشل. ومنذ تفجر الخلاف بين البلدين فى أبريل عام ١٩٩٢ بعد إلغاء إيران من جانب واحد اتفاقا مع الإمارات فى شأن السيادة المشتركة على جزيرة أبوموسى، تؤكد الإمارات موقفها «الثابت» الذى يقوم على الدعوة



إلى الحوار المباشر لتسوية الخلاف سلمياً على الجزر الثلاث. وأكد هذا الموقف بوضوح الشيخ زايد في حديثه مع «الحياة» الأسبوع الماضي عندما قال أن الإمارات ستلتجأ إلى محكمة العدل الدولية إذا استنفدت جميع الفرص والجهود للوصول إلى تسوية سلمية مع إيران. ويقول الشيخ زايد أن الإمارات لم تسمع من إيران حتى الآن شيئاً جديداً وأن مانسمة منها بعيد عما تفكر فيه. وتساءل: كيف نتفاوض مع من يستولى على حق من الحقوق ويدعى أنه ملك سابق له ويؤكد أن على كل من الطرفين تقديم البراهين على ملكيته للجزر إلى التحكيم. وقال «عندى براهين على حقي فيها، وعلى الآخرين أن يأتوا ببراهينهم. فإن كانت أقوى فلهم الحق وإن كان برهاننا أقوى فالحق لنا»^(١).

غير أن الموقف الإيراني يتسم بالتذبذب والانقسام حول مسألة الجزر مما يعكس «انقسامات واضحة» داخل القيادة الإيرانية. وبدا هذا الانقسام واضحاً من خلال التصريحات المتضاربة التي عكسها عدد من الوزراء في حكومة طهران والقيادات الإيرانية الأخرى. وكان علي أكبر ولاياتي وزير خارجية إيران اعترف في تصريحات لمجلة «الوسط» بالنزاع مع الإمارات على الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. وجدد دعوة إلى وزير خارجية الإمارات للبحث في هذا الخلاف. واعتبرت أبوظبى في حينه أن تصريحات ولاياتي تشكل موقفاً متقدماً من طهران لكنه غير كاف لأنه كان فقط عبر الوسائل الإعلامية. ولم تتلق أبوظبى أى موقف رسمى من إيران بذلك. ويعتبر موقف ولاياتي مغايراً لموقف سياسة إيرانيين آخرين من أبرزهم محمد علي بشارتى الذى قال عبر وسائل الإعلام أيضاً أن الخلاف مع الإمارات «بسيط» ويمكن حله بالحوار والتفاهم بالنسبة إلى وضع جزيرة أبوموسى. وأغفل ذكر الجزيرتين الأخرتين طنب الكبرى وطنب الصغرى. وتعتبر المصادر فى أبوظبى أن أجهزة الإعلام الإيرانية تقود حملة «تضليلية» فى شأن الخلاف الإماراتى - الإيرانية على الجزر الثلاث، وتعكس فى شكل واضح التناقض السياسى داخل طهران. وأوضح أن إطلاق الأحكام من الإذاعة الإيرانية على تصريحات وزير الخارجية الإيرانية التى تدعو إلى «الحوار» وعدم استنفاد الفرص لاستجابة إيران بدعوات الحوار المتكررة من جانب الإمارات ووصفها بأنها «لامسؤولة» لاتخدم توفير أجواء ايجابية تساعد على بدء حوار مباشر بين البلدين لتسوية الخلاف على الجزر سلمياً. ويلاحظ أن الحملات الإعلامية



الإيرانية على الإمارات تثور في أعقاب حصول الإمارات على تأييد خليجي أو عربي ودولي لموقفها من قضية الجزر. وتأتى حملة الإذاعة الإيرانية على تصريحات وزير الخارجية الإماراتي ووصفها بأنها «لامسولة وتثير مجددا الشكوك في حسن نية الإمارات في علاقاتها مع إيران» عقب التأييد والدعم الواضحين اللذين أعلنهما مجلس جامعة الدول العربية لدولة الإمارات في شأن استعادة سيادتها الكاملة على الجزر الثلاث. وتعكس تصريحات الإذاعة الإيرانية حسب المراقبين انقساماً وتخبطاً في الموقف الإيراني من قضية الجزر لا يسمحان ببلورة موقف جدي يقود إلى الحوار مع طهران في الوقت الراهن للوصول إلى تسوية سلمية لأزمة الجزر^(١).

صرح العقيد الركن بحري عبدالرحمن شلواح مدير عام حرس الحدود والسواحل الإماراتية بأن رجال حرس الحدود تمكنوا بالتعاون مع الإدارات المختلفة بوزارة الداخلية من القبض على ١٩٥٩ متسللاً إيرانياً خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي. وأشاد في هذا الصدد بالتعاون الوثيق القائم بين الدولة وسلطنة عمان الشقيقة في مجال مكافحة التسلل من حيث تبادل المعلومات الخاصة بتحركات المتسللين وأماكن نزولهم وقال: أنه سيتم تطوير أساليب الاتصالات بين وحدات حرس الحدود والسواحل في البلدين ومراكز الحدود لتبادل المعلومات الخاصة بالتسلل في حينها. وذكر مدير عام حرس الحدود والسواحل الإماراتية بأنه تم استكمال الاستعدادات الخاصة بتطبيق قرار الفريق الركن الدكتور محمد سعيد البادي وزير الداخلية بشأن تنظيم ووضع الضوابط لدخول وخروج السفن والطرادات إلى موانئ الدولة البحرية مشيراً إلى أن تطبيق القرار يبدأ في الأول من يوليو المقبل. ويقضى القرار بعدم السماح بدخول السفن والطرادات واللنشات وغيرها من الوسائل البحرية إلى المياه الإقليمية للدولة ما لم تتوفر لديها الوثائق الثبوتية المطلوبة والمتعارف عليها دولياً، كما يحظر القرار انتظار وسائل النقل البحري في الموانئ لأكثر من ٧٢ ساعة للطرادات ولأكثر من ٢١ يوماً لللنشات الخشبية. وقال أنه سيتم مراقبة الموانئ الصغيرة حتى لا تستغل من قبل الطرادات غير الملتزمة بتعليمات الوزارة^(٢).

١ - الحياة - ٣٠/٣/١٩٩٤م.

٢ - الرأي العام - ٦/٢٠/١٩٩٤م.



الإمارات تؤكد حقها في الجزر العربية

في رد غير مباشر على تصريحات رسمية إيرانية متشنجة حول قضية الجزر العربية الثلاث، صرح وزير الدولة للشؤون الخارجية في حديث أدلى به لمجلة «الوسط» التي تصدر في لندن في عددها الصادر يوم ٢٧/٦/١٩٩٤ مؤكدا موقف الإمارات الثابت من قضية الجزر الثلاث المحتلة من قبل إيران والداعي إلى الحوار واحترام حقوق الآخرين أو اللجوء إلى مجلس الأمن وإلى محكمة العدل الدولية من أجل حل هذه القضية، وأشار إلى أن الإمارات مثلها مثل باقي دول مجلس التعاون، ترغب في إقامة علاقات حسن جوار متبادلة مع الجارة المسلمة الكبيرة، لكنها لا تقبل بالتهديدات والاحتلال، مؤكدا أن الإمارات لا يمكن أن تتخلى عن شبر واحد من أراضيها المحتلة وأن القضية ستبقى حجر عثرة في وجه أي علاقات طبيعية مع إيران. وأضاف: إنه إذا كانت لدى الإيرانيين الوثائق التاريخية التي تثبت ملكيتهم للجزر الثلاث فليحملوها إلى المحكمة الدولية، ونحن سنحمل وثائقنا ونقبل بأي حكم تصدره المحكمة لنا أو علينا، وعليهم أن يقبلوا أولا بالتوجه إلى المحكمة، وإن رفضهم التحكيم يعني أنهم لا يملكون حق السيادة على الجزر^(١).

أكدت الإمارات العربية إيمانها بأن معالجة قضايا صنع وصيانة السلم والأمن في القطاعين الإقليمي والدولي في إطار الدبلوماسية الوقائية. يجب أن تراعى فيها الخصوصيات التاريخية والجغرافية والسياسة والاجتماعية والثقافية للدول. بهدف الاسهام في التوصل إلى حلول مشتركة للنزاعات والصراعات السائدة استنادا إلى الشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة. كما أكدت أنها تعمل مع شقيقاتها في دول مجلس التعاون في إطار من التأزر والتلاحم، لتحديد سياساتها وعلاقاتها الإقليمية والدولية، استنادا إلى الحقائق الجغرافية والسياسية والاقتصادية القائمة. ووفقا لمصالحها القومية، من منطلق انتمائها العربي والإسلامي، ولذلك فقد أعلنت استعدادها التام لإجراء حوار مباشر مع جمهورية إيران الإسلامية فيما يتعلق باحتلالها عام ١٩٧١ للجزر الثلاث «طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى» التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة لإنهاء احتلالها^(٢).

١ - الخليج - الإمارات ١٩٩٤/٦/٢٨ العدد ٥٥٢٣.

٢ - الرأي العام - ١٩/٩/١٩٩٤م.



وأكدت أيضا التمسك بالحقوق التاريخية المشروعة على كافة أراضيها وحرصها على اتخاذ الوسائل السلمية سبيلا لاستعادة سيادتها على هذه الجزر، والتزامها بسياسة التعايش السلمى وحسن الجوار والتعاون الدولى . جاء ذلك فى ورقة العمل التى تقدم بها وفد المجلس الوطنى الاتحادى فى اجتماعات الاتحاد البرلمانى الدولى الثانى والتسعين فى كوبنهاجن وألقاها أمام المؤتمر رئيس المجلس الوطنى الاتحادى ورئيس وفد الدولة إلى المؤتمر، حول موضوع «الوضع السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى العالم». وبالنسبة للحصار المفروض على الجماهيرية العربية الليبية. طالبت برفعه نظرا لما له من أثر سلبى على حياة الشعب الليبي^(١).

لاقت التصريحات الإيرانية عن قيام محطات التلفزيون الإماراتية بعرض ما وصفته بـ «المسيرات العسكرية وإذاعة خطاب لقادة الإمارات عن الاستعداد العسكرى» استهجانا مختلف الأوساط فى الإمارات. وذكرت هذه الأوساط أنه على الرغم من أن بعض المسؤولين الإيرانيين «درجوا من حين لآخر على التصريحات الغريبة فإنهم لم يتصوروا أن يصل الأمر إلى حد اختلاق قصص مثل هذه». وقالت تلك الأوساط فى تعليقها على ما أوردته بعض وكالات الأنباء عن تصعيد فى لهجة إيران تجاه قضية الجزر الإماراتية المحتلة الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى «أن مزاعم بهذا القدر من الغرابة يمكن أن تكون محاولة للفت الأنظار عن مشكلات داخلية جدية تواجهها السلطات الإيرانية». وأشارت إلى أن الإيحاء بوجود خطر عسكرى خارجى هو أسلوب معروف لدى بعض الأنظمة التى لا تجد حولا لبعض مشكلاتها الداخلية المستعصية إلا من خلال اختلاق خطر عسكرى خارجى، يصبح مبررا لآى إجراءات استثنائية أو قرارات تتخذها تلك الأنظمة لمنع تفاقم المشكلات الداخلية إلى حد المواجهة مع القوى السياسية المحلية. وأوضحت تلك الأوساط أن التصريحات الإيرانية عن وجود استعراضات عسكرية إماراتية جاءت فى سياق سيناريو تصعيدى اشتمل كما أوردت وكالات الأنباء على إصدار أوامر من السلطات الإيرانية إلى الجنود السابقين من موظفى الدولة بأن يقدموا لتسجيل أسمائهم فى الثكنات التابعة لدورة عسكرية فى إطار خطة استدعاء. وأشارت الأوساط الإماراتية إلى أن بث المحطات التلفزيونية الإماراتية يتم التقاطه بوضوح عبر القنوات الفضائية فى معظم أنحاء العالم، ولم يتضمن مايشير من



قريب أو بعيد إلى مثل تلك المزاعم عن استعراضات عسكرية. وتوقفت تلك الأوساط عند بعض النقاط في لهجة التصعيد الأخيرة والتي شكلت العمود الفقري للمزاعم الإيرانية، وهذه النقاط هي^(١):

١ - إن إيران تبدو متزعة من إصرار الإمارات العربية على إيجاد حل سلمي لقضية الجزر سواء من خلال الحوار المباشر أو من خلال التحكيم الدولي وغيره من الوسائل القانونية المعروفة. وهي في حديثها عن التصعيد العسكري إنما تحاول جر الإمارات إلى ميدان تعترف الإمارات فيه بعدم التكافؤ، بعكس الميدان السياسي الذي تتوفر فيه للإمارات فرصة متكافئة مع إيران لأن أساس المعركة في الميدان السياسي هو الحجة التاريخية والوثائق القانونية والتي تملك الإمارات منها الكثير وتكاد تكون مطمئنة بفضلها إلى سلامة موقفها وإلى قدرتها على استعادة حقوقها.

٢ - إن إيران متزعة من التفهم الذي تبديه الكثير من الدول والتجمعات الإقليمية العربية والدولية لموقف الإمارات الذي ينسجم مع روح التطورات العالمية الجديدة التي تؤكد على ضرورة انتهاز الوسائل السلمية في حل المنازعات، ولذلك فهي تربط بدون مناسبة بين مطالبة الإمارات السلمية بإيجاد حل قانوني مقبول وعادل لقضية احتلال الجزر الثلاث، وبين المواجهة السياسية القائمة بين إيران والولايات المتحدة. وهي من خلال هذا الربط تحاول تشويه قضية الإمارات وجعل موضوع الجزر جزءاً من مناورة دولية لالتعب فيها الإمارات إلا دور الدريسة، ولو أن هذا الأمر صحيح لما تمسكت الإمارات وأصررت على الحل السلمي للنزاع باعتباره الأسلوب الوحيد للحل.

٣ - إن إصرار إيران على القول بأن هذه الجزر جزء من إيران وأن سيادتها عليها سيادة مطلقة وأزلية، وأن هذه الجزر كانت لإيران حتى قبل أن تستقل الإمارات، يشكل في مجموعه مغالطات تاريخية لاتجد إيران سنداً لها إلا بالتلويح بالقوة العسكرية التي تعلم أنه لا مجال لاستخدامها في نزاعها مع الإمارات. وأضافت المصادر الإماراتية أن إيران تعلم قبل غيرها أنها قامت باحتلال الجزر الثلاث عسكرياً عشية خروج القوات البريطانية وقبل إعلان قيام الإمارات العربية بيوم واحد. والقول أن وجود إيران في الجزر قبل قيام الدولة الاتحادية لا يعني أن هذه الجزر لم تكن تابعة لدولة الإمارات، فهي

كانت جزءا من الإمارات الأعضاء في الاتحاد الذي ورث حسب القانون الدولي المسؤولية القانونية والسياسية لكل ما كان قائما في هذه الأرض قبل قيام الاتحاد. وأضافت المصادر: ولعل في الاتفاقات التي عقدها إيران نفسها مع بعض الإمارات الأعضاء في الاتحاد والتي شملت تأجير امتيازات لإيران في الجزر المتنازع عليها، ما يؤكد أن إيران كانت تتعامل مع هذه الجزر باعتبارها أراضي للغير وليس أراضي لها كما تدعى الآن. وتابعت: وفي كل الأحوال فإن الفاصل في هذه المسألة هو القانون الدولي الذي تسعى الإمارات حاليا للاحتكام إليه والذي تصر لإيران على تجاهله من خلال التلويح بقوتها العسكرية التي لن تشكل بحال سببا في تراجع الإمارات عن المطالبة بحقوقها القانونية والتاريخية في جزرها الثلاث^(١).

أكدت الإمارات رفضها قرار إيران تسيير خط جوى يربط بين بندر عباس وجزيرة أبو موسى التابعة لدولة الإمارات واعتبرت هذه العمل من جانب طهران انتهاكا لسيادة الإمارات على هذه الجزيرة ومناخيا للقانون الدولي. وصرح مصدر مسؤول في الإمارات ردا على ما أذاعته وكالة الأنباء الإيرانية عن تسيير خط جوى يربط بين بندر عباس وجزيرة أبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة بأن هذه الخطوة تعد انتهاكا لسيادة الإمارات العربية على جزيرة أبو موسى، وتتعارض مع مبادئ الصداقة وحسن الجوار.

تؤكد الإمارات أن تسيير مثل هذا الخط لا يعبر عن واقع الحال بالنسبة إلى جزيرة أبو موسى في عام ١٩٧١م ففى يوم انزال القوات الإيرانية على جزيرة أبو موسى في نوفمبر عام ١٩٧١ لم يكن يوجد على الجزيرة أى مواطن إيراني وبالتالي فإن الواقع الذى تم تحت الاحتلال الإيراني العسكرى للجزيرة لا يثبت أى حقوق سيادية لإيران على الجزيرة. واختتم المصدر المسؤول تصريحه قائلا أنه «تأسيسا على المبدأ المستقر فى القانون الدولي فإن الاحتلال العسكرى لا يغير الوضع القانونى للإقليم المحتل ولا يكسب سيادة للطرف المحتل مهما طال أمد الاحتلال. وكانت طهران أعلنت عن تسيير رحلتين أسبوعيا إلى الجزيرة التى تبعد عن بندر عباس نحو ٢٠٠ كيلو متر. ولفقت مصادر دبلوماسية إلى أن رد فعل الإمارات على التصرف الإيراني بتسيير خط جوى بين بندر



عباس وجزيرة أبوموسى هو الأقوى منذ نشوب الأزمة بشكلها الأخير بين البلدين فى أبريل ١٩٩٢. هذا التصرف الإيراني «غير المسؤول» أنه لا يترك أية فرصة من جانب إيران لإجراء مفاوضات مباشرة بشأن الجزر الثلاث. وأضافت أن إيران تدعو إلى إجراء مفاوضات مباشرة فى وقت تقوم فيه بأعمال متنافية ومتناقضة مع هذه الدعوة، الأمر الذى يؤكد عدم مصداقيتها فى الوصول إلى حل سلمى عن طريق الحوار المباشر. وكان علي أكبر ولاياتى وزير خارجية إيران دعا أثناء زيارته الأخيرة لسلطنة عمان إلى استئناف المفاوضات المباشرة. ولكن دوائر إيرانية أخرى تقول أن تبعية أبوموسى لإيران «دائمة وأبدية». وحملت المصادر فى الإمارات إيران مسؤولية فشل أول مفاوضات مباشرة عقدت فى أبوظبى فى سبتمبر ١٩٩٢ لرفضها البحث فى مسألة الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث وحصر المفاوضات فى قضية جزئية خاصة بتطبيق مذكرة التفاهم الخاصة بالسيادة على جزيرة أبوموسى التى وقعت بين البلدين عام ١٩٧١^(١).

ترى المصادر أن الاجراء الإيراني الأخير يعتبر تصعيدا جديدا فى لهجة إيران وتصعيد طهران حملتها السياسية والحديث عن عمل عسكري وتؤكد المصادر أن التصرف الإيراني الأخير «يثبت بشكل قاطع عدم وجود أية نيات سلمية لإيران تجاه جيرانها فى مجلس التعاون وعدم احترامها القانون الدولى وسيادة الدول على أراضيها وأن هذا التصرف لن يخدم فى النهاية تطلعات دول المنطقة نحو إقامة علاقات حسن جوار بين الدول المطلة على الخليج العربي والعمل بشكل جماعى للحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها». ونوهت الأوساط فى مجلس التعاون بدعوة للمجلس الوزارى للدول مجلس التعاون فى اجتماعه الأخير فى الرياض والإمارات لعرض قضية الجزر على محكمة العدل الدولية للتوصل إلى حل سلمى لقضية الجزر. وأكدت أن هذا التوجه الذى بدأت دول العالم تبدي تأييدا قويا له فى مساندتها دولة الإمارات لاستعادة سيادتها الكاملة على الجزر الثلاث، يشكل الرد الفعلى والواقعى على التصرفات الإيرانية. وقالت أن التصرف الإيراني الأخير يؤكد بشكل قاطع أن إيران غير راغبة فى الوصول إلى تسوية سلمية، وأن عليها أن تبدي حسن النية^(٢). ترفض إيران التوجه إلى محكمة العدل للوصول إلى حل دولى للمشكلة. وقالت المصادر أن هذا الرفض نابع أساسا من شعور

١ - الحياة ١/ ١٠/ ١٩٩٤م.

٢ - الحياة ١/ ١٠/ ١٩٩٤م.



إيران بعدم عدالة موقفها وعدم امتلاكها الحجج والوثائق القانونية والتاريخية التي تثبت سيادتها على الجزر. وبالمقابل تؤكد الإمارات أنها مستقبل بحكم محكمة العدل الدولية لثقتها بهذه المحكمة وعدالة قضيتها وسيادتها الكاملة على الجزر.

اتهمت الإمارات العربية إيران بانتهاك سيادة الاتحاد بعد إقامة خط جوى يربط بين مرفأ بندر عباس الإيراني وجزيرة أبو موسى التي تطالب بها الإمارات. ونقلت وكالة الأنباء الإماراتية عن المتحدث رسمى إماراتى أن هذا الاجراء يشكل انتهاكا لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة ويتناقض مع مبادئ الصداقة وحسن الجوار. وأضاف المتحدث أن الاحتلال العسكرى لأبوموسى فى نوفمبر ١٩٧١ لن يغير فى شىء من وضعية الجزيرة ولن يعطى المحتل الإيراني الحق بأن يصبح صاحب السيادة حتى ولو استمر هذا الوضع لسنوات. واعتبر أن إقدام إيران على فتح هذا الخط الجوى بين بندر عباس وأبوموسى لن يبدل الواقع فى شىء وتقترح الإمارات اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لحل خلافها مع إيران حول أبوموسى وجزيرتى طناب الصغرى والكبرى فى جنوب الخليج العربى. وكانت طهران تحدثت عن الخيار العسكرى فى النزاع، وطلبت من دول المنطقة أن تذكر الدفاع المقدس للشعب الإيراني فى مواجهة العراق. يذكر أن المفاوضات التى جرت فى سبتمبر ١٩٩٢ فى أبوظبى لم تفص إلى نتيجة بعد رفض إيران بحث وضعية جزيرتى طناب الصغرى والكبرى اللتين احتلتها فى العام ١٩٧١ غداة رحيل القوات البريطانية وعشية إعلان استقلال الإمارات وكانت إيران تقسم السيطرة على أبوموسى مع إمارة الشارقة فى الإمارات منذ عام ١٩٧١ ولكن الدولتين ظلتا تطالبان بالسيادة عليها وعلى جزيرتى طناب الصغرى وطناب الكبرى. ونقلت الوكالة عن المصدر تأكيد أنه فى نوفمبر ١٩٧١ عندما أرسلت إيران قوات عسكرية إلى أبوموسى لم يكن عليها أى مواطن إيراني^(١).

أعربت مصادر إماراتية عن مخاوفها من أن يكون إعلان إيران عن بناء محطة تحلية للمياه فى جزيرة أبوموسى بمثابة تمهيد لعملية واسعة لتغيير التركيبة الديمغرافية فى الجزيرة، واستقدام أعداد من المستوطنين الإيرانيين إليها، وذلك كخطوة جديدة من الخطوات التى دأبت إيران على اتخاذها فى الجزيرة من أجل تكريس واقع الاحتلال،

وفرض سيادتها عليها خلافا للاتفاقيات والأعراف الدولية. وقالت هذه المصادر أن السيناريو التصعيدي الذي تنفذه إيران حاليا والمتمثل في تسير رحلات طيران منتظمة للجزيرة وكذلك تعيين حاكم لها وبناء مرافق خدمات مثل محطة تحلية المياه، كلها خطوات تهدف إلى محاصرة الوجود العربي في الجزيرة وتغيير التركيبة السكانية فيها. وقالت المصادر أن هذا الاستفزاز الإيراني الجديد الذي يضاف إلى سلسلة الاستفزازات التي تمارسها إيران في الجزيرة والتي شملت طرد المدرسين العاملين في المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم الإماراتية في الجزيرة، لن يؤدي إلى تغيير في الترابط القائم بين احتلال جزيرة أبو موسى وجزيرتي طنب الكبرى والصغرى وأن الإمارات سترفض أن تستدرج للمفاوضات حول الجزئيات وحول بعض الممارسات مهما كانت طبيعتها^(١).

وقالت المصادر: إننا أكدنا دائما أننا نرفض التعاطي مع قضية الاحتلال من خلال النتائج التي تترتب عليه، كما نرفض استئناف المفاوضات إلا إذا قبلت إيران أن يكون موضوع هذه المفاوضات قضية احتلال الجزر الثلاث، لا مايتصل بموضوع إدارة جزيرة أبو موسى وحدها. وقالت المصادر: أن أي خطوة تصعيدية إيرانية مهما كان شكلها وطبيعتها لن تغير من موقف الإمارات الذي يتلخص في ضرورة إيجاد حل سلمي وقانوني لقضية احتلال الجزر الثلاث، وأن الجزر الثلاث تشكل وحدة واحدة لا يمكن البحث فيها إلا ضمن إطار واحد هو إطار السيادة وفق الوثائق التاريخية والقانونية المتعلقة بهذه المسألة. أما ما يتم اتخاذه من إجراءات وما يتم ارتكابه من انتهاكات من حين لآخر لحقوق الإمارات في هذه الجزر فإنه لا يشكل سببا يدفع الإمارات للتخلي عن موقفها الذي يربط استئناف المفاوضات بقبول إيران ببحث موضوع السيادة على الجزر الثلاث جميعها. وتجدر الإشارة إلى أن وزير الدولة للشؤون الخارجية الإماراتية كان قد ألغى زيارة لطهران بعد أن رفضت إيران أن يشمل البحث الجزر الثلاث وأصررت على أن تقتصر المفاوضات حول الترتيبات الخاصة بإدارة جزيرة أبو موسى وهو الأمر الذي اعتبرته الإمارات بمثابة تفريغ للمفاوضات من مضمونها وبالتالي عدم وجود أي جدوى من استئنافها^(٢).

١ - الشرق الأوسط ٢/ ١٠/ ١٩٩٤م.

٢ - الشرق الأوسط ٢/ ١٠/ ١٩٩٤م.

فى مناسبة ذكرى إقدام القوات الإيرانية على احتلال الجزر الإماراتية الثلاث طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبوموسى نظم مركز الدراسات والوثائق فى الديوان الأميرى فى رأس الخيمة ندوة تاريخية حول الجزر الثلاث حملت عنوان «جزر السلام». وقد شارك فى الندوة التى افتتحها الشيخ خالد بن صقر ولى عهد ونائب حاكم رأس الخيمة عدد من الفعاليات الفكرية العربية، بالإضافة إلى عدنان عمران الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية وممثل عن الأمانة العامة لمجلس التعاون. وتهدف الندوة التى تستمر يومين إلى إلقاء الضوء على الأبعاد التاريخية لقضية الجزر، مع تسليط الضوء على الجهود السلمية لدولة الإمارات لحل قضية الجزر سلمياً عن طريق التفاهم المباشر أو التحكم الدولى، وذلك فى إطار علاقات حسن الجوار، وعلى الأخوة الإسلامية بين العرب وإيران. وقال الشيخ خالد فى كلمة افتتاحية أن هدف الندوة هو تدارس الحقائق التاريخية والقانونية التى توصل عروبة الجزر الثلاث وتوصل عروبة الخليج التى لا يمكن أن تطمسها أطماع أو ادعاءات أو تمحوها ظروف وأحداث. وأعاد الشيخ خالد فى كلمته إلى الأذهان ما وصفه بذكرى العدوان الشاهنشاهى الغاشم على الجزر الثلاث، حيث أشار إلى أن المعتدين استخدموا مختلف القوات الجوية والبحرية والبرية^(١).

وقال إنه فى فجر الثلاثين من نوفمبر ١٩٧١ احتلت القوات الإيرانية الجزر الثلاث، وأخرجت أهالى طناب من ديارهم، مهجرة لياهم من موطنهم بالقوة والعنف والقسوة. متهمكة الحرمات والحقوق والأوطان. وقال الشيخ خالد «ومنذ ذلك الحين والإمارات العربية تطالب بإعادة هذه الجزر، التى هى جزء لا يتجزأ من أرضها، مقتدية بالسياسة الهادئة الحكيمة للشيخ زايد». وأضاف الشيخ خالد: إن مطالبتنا مستمرة لجارتنا إيران، بأن تعيد الحق إلى أهلها، وبإنهاء الاحتلال الإيراني للجزر، متمسكين بقيم حسن الجوار، وبروابط الأخوة الإسلامية. ولما وصلت محاولات التفاهم الثنائى إلى طريق مسدود، جاءت مبادرة رئيس الدولة فى الدعوة للتوجه إلى محكمة العدل الدولية، لتقول كلمتها، وتقضى بالإنصاف والعدل، يدعمها فى ذلك تأييد الدول العربية الشقيقة، ودول العالم، وفى مقدمتها الدول الكبرى، بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وروسيا والصين. وقد وجه أمين عام جامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبدالمجيد كلمة للندوة ألفاها نيابة عنه عدنان عمران الأمين العام المساعد، جاء فيها أن احتلال



إيران للجزر العربية الثلاث عام ١٩٧١، والذي استخدمت فيه القوة العسكرية ضد دولة مجاورة يعد تعبيراً عن صلف القوة وجبروتها، وساهم في انحياجه دعم سياسى خارجى لشاه إيران ثمناً للدور الذى أئيط به آنذاك وأشار إلى أنه لم يكن ممكناً دفع ذلك العدوان نظراً للواقع العربى المجزأ، بالرغم من التأييد المطلق من كافة الدول العربية من خلال جامعة الدول العربية للدولة الإمارات العربية المتحدة فى هذه القضية العادلة^(١).

وقال الدكتور عصمت عبدالمجيد: «لقد أملنا أن يتم حل هذا الخلاف عبر السنين وأن تتجاوب إيران مع المواقف الحكيمة التى وقفتها دولة الإمارات، ولكن فى الوقت الذى كنا نتوقع فيه هذا التجاوب الإيراني، فوجئنا بإجراءات إيرانية جديدة لا تأخذ فى الاعتبار اتفاقات وقعت أو وعدوا قطعت. ومرة ثانية كان موقف الإمارات العربية متميزاً بأمرين: الأول التمسك التام بالحقوق ورفض منطق التحدى والعدوان. والثانى الموقف الحكيم الواثق من حقّه وللمؤمن بأهمية التسوية السلمية ابتعاداً بالمنطقة عن توتر يهدد الأمن والسلم والاستقرار. وفى إطار جامعة الدول العربية نوقش هذا الموضوع من كافة جوانبه، وجاءت القرارات العربية بالإجماع دعماً وتأييداً للدولة العربية الشقيقة فى العمل لاسترجاع الحقوق. وقد قمت، كأمين عام لجامعة الدول العربية ببذل كل الجهود الممكنة مع أطراف دولية عديدة حشدنا للدعم الدولى لإحدى أهم قضايانا العربية».

وقال عبدالمجيد: إن قرار الإمارات العربية بعرض القضية على محكمة العدل الدولية يؤكد ثقة الدولة الشقيقة، بعدالة قضيتها وسلامة موقفها. وأضاف: أن هذه القضية المهمة تمس الأمن القومى العربى وهى أحد الأمثلة على مايمكن أن يلحق بنا كأمة، وما يمكن أن نواجهه من تهديدات نتيجة تفرق الكلمة، وشتات الصف، والطامعون فى كل مكان وزمان لايرعون حرمة جوار، ولا يحترمون قواعد قانون، بل توجههم نزعاتهم أينما لمسوا ضعفاً أو تفرق شمل^(٢).

وقال أمين عام جامعة الدول العربية «ولعل المشال الأكثر خطورة ومأساوية هو موضوع الصراع العربى - الإسرائيلى حيث مازالت إسرائيل تبنى منطقها وسياستها على تفهيت الموقف العربى أملاً بالتهرب من الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة، وأملاً

١ - الشرق الأوسط ١/١٢/١٩٩٤م.

١ - الشرق الأوسط ١/١٢/١٩٩٤م.

فى تجنب الانسحاب من الاراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية .
وأضاف أنه رغم مسيرة السلام التى مرت عليها ثلاثة أعوام منذ مدريد، ورغم الجهود
التى بذلتها كافة الاطراف العربية المعنية مباشرة بالمفاوضات، فإن إسرائيل مازالت تؤجل
بحث جوهر القضية الفلسطينية، بل تعلن التمسك الكامل بالسيادة على كامل القدس .
وترفض إزالة المستوطنات كما ترفض قبول القرارات الدولية التى تؤكد حق الشعب
الفلسطينى فى تقرير المصير . وتحدث إسرائيل عوضاً عن السلام وتنفيذ قرارات
الشرعية الدولية عن التطبيع وإقامة العلاقات، والتعاون الاقتصادى متجاهلة أن الشعوب
لا تتعاون مع قوى احتلال عدوان، وأنه لا بد من تنفيذ قرارات الشرعية الدولية قبل
الحدث عن أى موضوع آخر . وقال : إن على إسرائيل أن تعيد النظر وبصورة جذرية
بطريقة تفكيرها وبمنطقها وسياستها، وأن تدرك جيداً أنه لا يمكن أن يقوم أى سلام فى
الشرق الأوسط إلا إذا تم تنفيذ قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، وأيضاً القرار ٤٢٥
المتعلق بالانسحاب من الاراضى اللبنانية، وإلا إذا وافقت على الالتزام بالقرارات الدولية
المتعلقة باتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية، وقبلت الدعوة لإعلان منطقة الشرق
الأوسط منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل . وأضاف : أن دولنا العربية تريد
السلام وتعمل من أجل تحقيقه، ولكنها لا يمكن أن تفرط بحجة السلام بأى حق
ولاسيما الحقوق المتعلقة بالوطن وبالسيدة والكرامة، وقال أن عدالة قضايانا لا تكفى
لاسترجاع حقوقنا . وهذا يضعنا أمام أهمية إعادة بناء التضامن العربى قويا راسخا
يستفيد من كافة أخطاء الماضى وسليباته، تضامنا يقوم على ميثاق الشرف والالتزام
بالتواثيم والعهود والقرارات^(١) .

قالت مصادر دبلوماسية فى أبوظبى أن بيان الخارجية الإيرانية عن استمرار
الاحتلال الإيرانى لجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى الإماراتية، وذلك
تعقياً على موقف قمة دول مجلس التعاون بشأن الجزر، يؤكد مواصلة طهران لتجاهل
مختلف دعوات السلام وتحقيق تسوية سلمية لقضية الجزر . وأكدت أن موقف الخارجية
الإيرانية بتجديد إيران «سيادتها الأبدية» على الجزر الثلاث التى احتلتها عام ١٩٧١ «كان

١ - الشرق الأوسط ١/١٢/١٩٩٤م .



متوقعا» لأنه لا يمكن إقامة علاقات حسن جوار مع دول مجلس التعاون في أعقاب صدور مثل هذه الدعوة باستمرار عن الإمارات أو عن دول مجلس التعاون الست مجتمعة .

وكان قادة مجلس التعاون قد دعوا في ختام قمتهم الخامسة عشرة في المنامة إيران إلى الاستجابة لدعوة الإمارات العربية لحل قضية الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات بالطرق السلمية وعبر المفاوضات الثنائية الجديدة . وقال المجلس الأعلى أنه «إذ يقدر الجهود التي بذلتها الإمارات لحل هذا الخلاف ثنائيا ونظرا لعدم إبداء إيران الرغبة الجادة في بحث إنهاء احتلالها للجزر الثلاث ، فإن المجلس يدعو إيران إلى القبول بإحالة هذا الخلاف إلى محكمة العدل الدولية باعتبارها الجهة الدولية المختصة بحل النزاعات بين الدول . ورحبت الدوائر السياسية والدبلوماسية في أبوظبي بقرار قمة مجلس التعاون بشأن الجزر . دولة الإمارات لحل النزاع مع إيران بالطرق السلمية والذي يرى أن مرحلة الحوار الثنائي مع إيران قد انتهت بإسقاط هذا الحوار في سبتمبر عام ١٩٩٣ بإصرارها على احتلال الجزر الثلاث^(١) .

أشارت إلى أن بيان الخارجية الإيرانية الأخير يكرس الاعتداء الإيراني على الجزر بتجديد الموقف الإيراني القائل باستمرار «سيادة إيران الأبدية» على الجزر الثلاث عند مدخل الخليج العربي . وأكدت أن هذا الموقف يشبث بشكل قاطع أن أي حوار ثنائي سيكون مصيره الفشل في إطار إصرار إيران على احتلال الجزر الثلاث رغم دعواتها إلى إجراء حوار ثنائي والحديث عن نوايا حسنة لإقامة علاقات حسن جوار مع دول المنطقة . وكانت الخارجية الإيرانية رفضت في بيان أصدرته «كل مطلب يتعلق بالأرض في المنطقة» ، وقالت أن ذلك يوجب الخلاف ويخدم مصالح القوى العظمى الأجنبية وذلك لعدم أخذ قمة التعاون في المنامة في الاعتبار تصريحات أدلى بها الرئيس الإيراني علي أكبر هاشمي رفسنجاني أعرب فيها عن أمله بأن تتخذ دول مجلس التعاون قرارا جماعيا بإقامة تعاون أخوي بين دول المنطقة . ذكرت هذه المصادر أن مثل هذا الموقف الذي تأمل



به طهران لا يمكن تحقيقه مع استمرار إيران باحتلالها جزر الإمارات ورفضها الدعوة إلى إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية . وتؤكد المصادر نفسها أن قرار قمة المنامة بإحالة قضية الجزر إلى محكمة العدل الدولية بات «خياراً وطريقاً» موحداً وثابتاً لحل النزاع الإماراتي - الإيراني وشرطاً واضحاً لإقامة علاقات «أخوية» مع طهران^(١).

أشارت إلى أن بيان المنامة يتضمن رداً على كل المناورات الإيرانية التي مازالت تتحدث عن احترامها لمبادئ حسن الجوار وتعزيز الثقة بين الدول الإسلامية وترحيبها دائماً بإجراء مفاوضات ثنائية غير مرتبطة بأي شرط مسبق مع الإمارات من أجل تبديد كل سوء تفاهم . وقالت أن البيان الإيراني يؤكد استمرار إيران في تجنب الحقيقة في وصفها للنزاع حول الجزر بأنه «سوء فهم» لأن الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث منذ عام ١٩٧١ يخالف كل القوانين والأعراف الدولية والاتفاقيات والواقع الذي كان سائداً في الجزر قبل احتلالها من جانب إيران . وتؤكد الإمارات «أن الاحتلال الإيراني للجزر والإجراءات والأعمال التي تقوم بها طهران في هذه الجزر ومن بينها إقامة المطارات والعيادات الصحية أو غيرها من المنشآت لن يغير من الوضع القانوني للجزر وتبعيتها الكاملة لدولة الإمارات» . وتشير هذه المصادر إلى أن الإمارات مازالت ترفض الدعوة التي وجهتها إيران إلى الشيخ حمدان لزيارة طهران على أثر الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الإيراني على أكبر ولاياتي إلى الإمارات في مايو ١٩٩٣ . وتؤكد أن إيران لم توفر حتى الآن أسباب نجاح الزيارة، وتحكم عليها بالفشل قبل وقوعها بإصرارها على استمرار احتلالها للجزر الثلاث، وبالتالي فلن تنفذ هذه الزيارة غير وارد في ضوء التصلب الإيراني وعدم الاستجابة لدعوات التسوية السلمية عن طريق محكمة العدل الدولية وإصرار إيران على تغيير الواقع القائم في هذه الجزر وفرض السيادة الإيرانية عليها بالقوة^(٢).

مبادرة رأس الخيمة

طرح حاكم رأس الخيمة التي تملك جزيرتي طناب الكبرى وطناب الصغرى مبادرة

١ - الحياة ٢٣/١٢/١٩٩٤م.

٢ - الحياة ٢٣/١٢/١٩٩٤م.



يقول مصالح إيران في الجزر إذا اعترفت إيران بسيادة الإمارات عليها وذلك من خلال لقاء صحفي مع «مجلة للمجلة» فيما يلي^(١):

يعتبر الشيخ صقر بن محمد، عضو المجلس الأعلى لاتحاد الإمارات العربية، وحاكم رأس الخيمة من الرموز التاريخية في منطقة الخليج العربي، فقد مضى على وجوده في الحكم ما يقرب من نصف قرن، وبالتحديد منذ ١٩٤٨، حتى الآن. ورغم طول المدة فإن الشيخ صقر لا يزال يمارس مسؤوليات الحكم بشكل يومي ويتابع المشاريع والأعمال متابعة ميدانية ملفتة. «المجلة» قابلته في ديوانه في رأس الخيمة، وأجرت معه هذا الحديث. في البداية تحدث الشيخ صقر عن ظروف الحياة السابقة وكيف تم الانتقال بالمنطقة من مجتمع تحكمه العادات والتقاليد إلى مجتمع المؤسسات والأنظمة والتشريعات، فأشار إلى أن التدرج كان ضروريا، إذ لم يكن بالإمكان «أن نفرض على الناس قوانين وأنظمة تتجاوز قدرتهم على إدراك مراميها، أو تتجاوز احتياجاتهم اليومية، لكن بالتعليم الذي هو الأساس لكل شيء ولكل تقدم استطعنا أن نوفر كوادر إدارية وفنية تتولى المسؤولية وتقوم بالأعمال التي تخدم المجتمع».

• لكن يقال أنه رغم توفر كوادر مدربة ومستعدة في رأس الخيمة، إلا أنكم لا تزالون تحرصون على الإشراف المباشر على الأعمال، ومتابعة التفاصيل، ألا يمثل ذلك إرهاقا لكم، وإرباكا للمصالح في بعض الأحيان؟

- دورنا هو دور الإشراف على الأمور، أما العمل اليومي فمسؤولية الشباب الذين نعطيهم كل ثقتنا وكل دعمنا.

• البعض يقول أن كثيرا من الأمور التفصيلية تحتاج إلى موافقتكم الشخصية؟

- هذا غير دقيق، لكن هناك أموراً لا يجوز التهاون فيها، فنحن مسؤولون عن صحة الناس وعن حياتهم ولا يمكن أن نقبل بأشياء تمس هذه الأمور. وبالتالي فنحن نتابع هذه المسائل ولا نتغاضى عنها.

* مرت عملية التوطين القبائل فى المناطق الجبلية فى رأس الخيمة ببعض المراحل والظروف الصعبة. كيف استطعتم تأليف هذه القبائل وترغيبها للاستيطان والمشاركة فى عملية التنمية؟

- هناك أمران حرصنا عليهما، الأول أن يكون التوطين فى أماكن وجود القبائل بحيث نقدم لهم الدعم والمساعدة لكى يقوا فى أماكنهم وقراهم ومزارعهم والثانى أن نزيد حجم انخراط الشباب فى التعليم الذى نعتبره الأساس لآى عملية تنمية. وقد نجحنا ولله الحمد فى ذلك إلى حد بعيد حيث زاد عدد المتعلمين وزاد عدد الذين انخرطوا فى الأعمال الحكومية والجيش وقوات الشرطة وخفر السواحل.

* لكن هناك من يقول أن الظروف المعيشية فى المناطق الجبلية هى ظروف صعبة؟

- ليس صحيحاً لأن معظم الذين يعيشون فى تلك المناطق نزلوا من الجبال، خاصة بعد أن تعلم الشباب وعملوا فى الأجهزة الحكومية.

* ألا توجد بقايا تعيش فى الجبال؟

- هذا جزء من عادات المنطقة فهم يعيشون فى الصيف فى مكان والشتاء فى مكان آخر وفى الربيع فى مكان ثالث وهذا من العادات القديمة المتوارثة.

* هذا التنقل لا يسبب مشاكل حدودية مع الدول المجاورة؟

- لا، المشاكل الحدودية لاتعنى السكان فالحكومة هى التى تتولى هذه المسائل ولا علاقة لحركة الناس بها.

* وماذا عن الحدود مع سلطنة عمان؟

- علاقتنا بعمان جيدة ويتم مناقشة موضوع الحدود معها على مستوى الحكومة الاتحادية.

* ماهو الدور الذى لعبته البعثات التعليمية للمملكة العربية السعودية فى إمارة

رأس الخيمة؟

- المملكة كان لها دور ضخم فى التعليم فى الإمارة، حيث أوفدت إلى رأس



الخيمة بالذات أفضل المدرسين الذين كانوا يتميزون بالحرص فى عملهم والإخلاص فى أداء رسالتهم . وكان المسؤولون السعوديون يحرصون على الإشراف على تلك البعثات ومتابعتها بحيث حافظت المدارس فى الإمارة على مستوى طيب على الدوام وقد توجت المملكة دورها الذى كان سابقا على قيام الاتحاد، بإنشاء المعهد الدينى فى رأس الخيمة حيث طلبت شخصيا من الملك فيصل إنشاء هذا المعهد، فوافق رأسا ودون تردد . وأصبح المعهد معلما مهما من معالم رأس الخيمة حيث يتخرج منه سنويا العشرات من حملة الشهادة الجامعية، وأصبح المتخرجون فيه لايعملون فى التعليم فقط بل فى سلك القضاء والمصالح الحكومية .

• هل كان المعهد خاصا بإمارة رأس الخيمة وحدها؟

- لابل استفادت منه كل الإمارات ودول مجاورة والعديد من أبناء الجاليات الإسلامية .

• نأتى الآن إلى موضوع الجزر الإماراتية التى احتلتها إيران عام ١٩٧١ . كيف تنظرون إلى هذه المشكلة وما هو المدى الذى يمكن أن تصل إليه؟

- لم تكن نرغب فى يوم من الأيام أن نعدى إيران التى نعتبرها جارة مسلحة نحرص على أن تكون لنا معها علاقات حسن جوار وتعاون . لكن لا نقبل فى الوقت ذاته أن نتنازل عن حقنا فى هذه الجزر التى سلمت للإيرانيين خلال الحكم البريطانى، ونحن نعتبر البريطانيين مسؤولين عن المشكلة لأن إيران احتلت هذه الجزر بوجودهم وقام البريطانيون بتسليمها لهم .

• إذن أنتم تعتبرون أن بريطانيا مسؤولة عن المشكلة؟

- نعم هم المسؤولون لأنهم عندما قرروا الخروج من المنطقة لم يسلّمونها لنا بل سلموها للإيرانيين .

• قيل أن إيران حاولت شراء أو استئجار هذه الجزر؟

- كان سفراء إيران يعرضون من فترة لآخرى حلا للمشكلة عن طريق الشراء أو الإيجار، لكننا كنا نقول أننا لانستطيع أن نبحت ذلك بدون الاعتراف أولا بسيادتنا على الجزر، وبعد ذلك يمكن لنا أن نبحت أى فكرة تتصل بمصالح إيران .



* هل يعنى ذلك أن الاعتراف بالسيادة على الجزر هو شرط لآى بحث فى إمكانية تأجيرها؟

- أهم شىء أن ترجع الجزر لسيادة الإمارات واحترام الجيرة ومن ثم نبحت الأشياء الأخرى.

* لكن يقال أن إيران قد دفعت لرأس الخيمة مبلغا ماديا عن الجزر. ما مدى صحة ذلك؟

- هذه المحاولة تمت خلال الحكم البريطانى وتوسط بها المعتمد البريطانى لوس الذى كان ينصحنا بالتضام مع إيران. وقال لى: إنك إذا لم تتفاهم مع إيران ستخسر. فقلت له : خسارة المال ليست خسارة، الخسارة الحقيقية أن يخسر الإنسان كرامته، وقلت له أن الأرض والعرض «ما فيهم سوم» (ليست قابلة للمساومة) ولانقبل التفاوض على هذا الأساس واختلفنا وبدأت المشكلة منذ ذلك الوقت.

* كيف تصورون الحل لهذه المشكلة؟

- الخطوة الأولى يجب أن تأتى من الإيرانيين وهو الاعتراف بسيادتنا على الجزر وبعد ذلك يمكن أن نتفاهم على الأمور الأخرى.

* ماهو تقييمكم لدور الحكومة الاتحادية لمحاولة حل هذه المشكلة؟

- موقفنا كإمارة وموقف الحكومة الاتحادية واحد ولاخلاف بيننا فى ذلك، فنحن نطرح نفس الشىء.

المجلس الأعلى للإمارات يبحث مشكلة الجزر

اجتمع المجلس الأعلى لأول مرة منذ ثلاثة أعوام، ولم تقلل الصيغة العامة التى اتسم بها البيان الختامى الذى صدر عن اجتماع للمجلس الأعلى للاتحاد فى دولة الإمارات برئاسة الشيخ زايد الاحساس العام بأن الاجتماع هو مؤشر لبداية رحلة من النشاط السياسى الداخلى. فالاجتماع الذى حضره حكام الإمارات السبع الأعضاء فى الاتحاد بالإضافة إلى عدد من أولياء المهود ونواب الحكام، يعقد بعد انقطاع دام ثلاثة أعوام



تقريباً، استجد خلالها الكثير من المعطيات الداخلية والاقليمية التي تستدعي المتابعة. وإذا كان البيان الختامي لاجتماع المجلس قد اكفى بإشارات عامة إلى ملامح النشاط السياسي المقبل، فإن المراقبين الذين تابعوا اجتماعات المجلس في المرات السابقة يعرفون أن القيادة الإماراتية من القيادات التي تتحرك بتأن وروية، بحيث يمكن القول أن القرارات الحقيقية التي توصل إليها المجلس الأعلى في اجتماعه ستظهر ميدانياً في وقت لاحق. وحسب البيان الرسمي الذي صدر عقب الاجتماع فإن للمجلس الأعلى استمع في بداية جلسته إلى كلمة من الشيخ زايد رئيس الدولة ورئيس المجلس أكد خلالها «حرصه الكامل وإخوانته الحكام على السعى بإرادة مخلصة وعزم أكيد نحو دعم وتعزيز المسيرة الاتحادية وصولاً إلى تحقيق المزيد من الآمال والطموحات التي يتطلع إليها الوطن والمواطنون»^(١).

وقال البيان أن المجلس ناقش عدداً من القضايا الداخلية التي تهم الوطن وتعود بالخير على المواطنين، وأشاد بالجهود المخلصة والدعم المتواصل لرئيس الدولة للمسيرة الاتحادية ولكل ما من شأنه خدمة الوطن وإعلاء شأنه وعزته. ووجه المجلس الأعلى للاتحاد في هذا الشأن مجلس الوزراء لدراسة احتياجات المواطنين وتوفير الخدمات اللازمة لهم وإطلاع المجلس الأعلى على نتائج هذه الدراسة لاتخاذ ما يراه مناسباً في شأنها. وتدارس المجلس التطورات الراهنة في منطقة الخليج العربي وتطورات قضية استمرار الاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث طنب الكبرى، وطنب الصغرى وأبو موسى. وأشاد المجلس في هذا الصدد بمواقف ومبادرات رئيس الدولة الداعية إلى إيجاد حل سلمي لهذه القضية تستند إلى الحق والعدالة من خلال محكمة العدل الدولية.

وناقش المجلس إنجازات العمل الجماعي في إطار مجلس التعاون. وأكد المجلس الأعلى للاتحاد دعمه لمسيرة مجلس التعاون من أجل استقرار وتقدم المنطقة ورفاهية شعوبها^(٢).

١ - الشرق الأوسط ١٧/٤/١٩٩٥م.

٢ - الشرق الأوسط ١٧/٤/١٩٩٥م.



الجزر الثلاث اغتصبها إيران

تحت هذه العبارة أكد ولي عهد رأس الخيمة سيادة الإمارات على الجزر وملكيتهما لها في مهرجان جائزة التعاون عندما قال:

ولى عهد رأس الخيمة الشيخ خالد أن جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى «جزء لا يتجزأ» من الإمارات اغتصبته إيران في عهود سابقة. وأشار فى كلمة ألقاها فى مهرجان جائزة التعاون والتفوق الطلابى فى رأس الخيمة إلى أن «كثيرا من الدول الشقيقة والصديقة تقف إلى جانبنا فى هذه القضية وتدعو إيران إلى الرضوخ للحق وقبول عرض القضية برمتها على محكمة العدل الدولية، ولا ندرى لماذا ترفض إيران ذلك إلا إذا كانت واثقة من حقنا الصريح والواضح». وقال الشيخ خالد «نضجت تجربتنا وبدأت دولتنا الفتية تسير فى الطريق الصحيح نحو مستقبل مشرق وضاء بفضل رئيس الدولة وأخيه نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء وصاحب المجلس الأعلى حاكم رأس الخيمة وإخوانهم أعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات»^(١).

وتطرق إلى موضوع الجزر موضحا أنه لا يمكن أن تمر مثل هذه المناسبة من دون «أن نتذكر جزرنا المحتلة، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، وإن كانت قضية الدولة على أعلى المستويات، فهى قضية مجلس التعاون الذى يتبناها بكل الصدق والاخلاص، بل هى قضية الجامعة العربية كلها لأنها أولا أخيرا قضية أرض عربية مغتصبة، بل إن الكثير من الدول الشقيقة والصديقة فى الشرق والغرب تقف إلى جانبنا فى هذه القضية التى تشغل العقول وتؤرق النفوس وتدعو إيران إلى الرضوخ للحق وقبول عرض القضية برمتها على محكمة العدل الدولية التى تنصف المظلوم وتقف إلى جانب الحق المشروع. ولا ندرى لماذا ترفض إيران ذلك إلا إذا كانت واثقة من حقنا الصريح الواضح وضوح الشمس فى كبد السماء». وتابع «أرد من موقعى هذا أن أؤكد لابنائنا أن الجزر الثلاث هى جزء لا يتجزأ من أرض وطنهم اغتصبته الدولة الإيرانية فى عهود سابقة، وأن الأمل كان يحلونا جميعا بعد قيام الجمهورية الإسلامية أن يعود الحق



إلى أهله وأن تحرص الجارة المسلمة على رد الحقوق إلى أصحابها عملاً بالمبادئ الإسلامية السامية وحرصاً على حسن الجوار لدولة جارة مسلمة لم تسيء إليها في يوم من الأيام». وختم الشيخ خالد كلمته قائلاً «أيها الأبناء في جميع أنحاء الدولة، هذه جزركم قطعة من أرض وطنكم ولا بد أن تعلموا أن دولتكم بذلت وتبذل كل ما تستطيع وبكل الأساليب السلمية المشروعة والممكنة لاستخلاصها من غاصبيها، وتبقى مهمتكم أنتم أن تؤمنوا بحقكم وتحرصوا على نياله مهما كلفكم من جهد أو تضحية. ومهما طال بكم الزمان فالأرض أرضكم والوطن وطنكم ومهما مرت الأيام فلن يضيع حق وراءه مطالب والله معنا ومعكم ودائماً مع الحق ومع أصحاب الحق حتى يعود إليهم حقهم المطلوب»^(١).

قال الشيخ خالد ولي عهد إمارة رأس الخيمة ونائب حاكم الإمارة في الإمارات العربية، أن «رفض إيران عرض قضية الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى على محكمة العدل الدولية، يدل على أنها تعلم أن حق الإمارات في هذه الجزر واضح وضوح الشمس». وقال الشيخ خالد في احتفال تروى بإمارة رأس الخيمة، أن «الجزر الثلاث هي جزء لا يتجزأ من أرض الإمارات، وقد اغتصبته الدولة الإيرانية في عهود سابقة، والأمل كان يحلونا جميعاً بعد قيام الجمهورية الإسلامية أن يعود الحق إلى أهله، وأن تحرص الجارة المسلمة على رد الحقوق إلى أصحابها، عملاً بالمبادئ الإسلامية السامية، وحرصاً على حسن الجوار لدولة جارة مسلمة، لم تسيء إليها في يوم من الأيام». وخاطب خالد الطلاب - خلال الاحتفال - بقوله «أن هذه جزركم قطعة من أرض وطنكم، ولا بد أن تعلموا أن دولتكم بذلت وتبذل كل ما تستطيع، وبكل الأساليب السلمية المشروعة والممكنة، لاستخلاصها من غاصبيها، وتبقى مهمتكم أنتم أن تؤمنوا بحقكم، وتحرصوا على نياله مهما كلفكم من جهد أو تضحية». وأضاف قوله «مهما طال بكم الزمان فالأرض أرضكم، والوطن وطنكم، ومهما مرت الأيام فلن يضيع حق وراءه مطالب، والله معنا ومعكم دائماً، مع الحق، مع أصحاب الحق، حتى يعود إليهم الحق المطلوب». وأشار الشيخ خالد إلى أنه «إذا



كانت الجزر قضية الدولة على أعلى المستويات، وقضية مجلس التعاون، الذي تبنّاها بكل الصدق والاخلاص، فهي أيضا قضية الجامعة العربية كلها، لأنها أولا وأخيرا قضية أرض عربية مقنصة». وأضاف قوله بأن «الكثير من الدول الشقيقة والصديقة في الشرق والغرب تقف في جانبنا في هذه القضية، التي تشغل العقول وتؤرق النفوس، وتدعو إيران إلى الرضوخ للحق، وقبول عرض القضية برمتها على محكمة العدل الدولية، التي تنصف المظلوم. وتقف إلى جانب الحق المشروع»^(١).

تجدر الإشارة إلى أن جزيرتي طنب الكبرى وطنب الكبرى - اللتين كانتا من ملحقات رأس الخيمة قبل قيام الإمارات العربية، قد جرى احتلالهما عام ١٩٧١ عسكريا، ووقعت مصادمات وعمليات عسكرية، استشهد فيها عدد من أفراد الحامية العربية في الجزيرة، كما استشهد عدد من المواطنين فيها. وقد رفضت رأس الخيمة - منذ الاحتلال - عروضاً وإغراءات مادية إيرانية للتنازل عن الجزيرتين، كان آخرها عرض تقدم به سفير إيران السابق حسن أمينيان لحاكم رأس الخيمة الشيخ صقر، للتوقف عن المطالبة بالجزر، مقابل مساعدات إيرانية، إلا أن الشيخ صقر رفض العرض، وقال للسفير في ذلك الحين إن «الأوطان لا تباع ولا تشتري». وعلى الرغم من العلاقة الخاصة التي تربط بين رأس الخيمة وجزيرتي طنب الكبرى والصغرى، فإن قضية الجزيرتين تبحث الآن ضمن القنوات الاتحادية مع قضية جزيرة أبو موسى لأن الجزر الثلاث تشكل وحدة واحدة خلال المفاوضات التي تجري مع إيران، أو خلال المساعي الدبلوماسية التي تبذلها الإمارات في هذا الشأن^(٢).

ولى عهد دى يطالب برفع القضية إلى المحكمة الدولية

تحدث ولى عهد دى إلى التلفزيون الألماني بضرورة حل مشكلة الجزر العربية بالطرق السلمية عن طريق رفعها إلى المحكمة الدولية. توقع الشيخ محمد بن راشد المكتوم ولى عهد دى وزير الدفاع في دولة الإمارات حلا قريبا لحلاف الإمارات مع إيران بشأن الجزر الإماراتية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى. وقال «إنه يرى أن هذه المشكلة مقبلة على حل بإذن الله لأن لإيران ولنا مصالح في حلها».

١ - الشرق الأوسط ٣١/٣/١٩٩٦م.

٢ - الشرق الأوسط ٣١/٣/١٩٩٦م.



ولم يعط وزير الدفاع الإماراتي الذي كان يتحدث إلى التليفزيون الألماني توضيحات إضافية في شأن طريقة الحل، غير أن مصادر دبلوماسية ترجح أن تكون توقعات الشيخ محمد تستند إلى الوساطة المبذولة بين الإمارات وإيران لإجراء محادثات مباشرة بين البلدين لحل الخلاف. وأكد الشيخ محمد «أنا نفضل حل هذه القضية عن طريق المباحثات حتى نصل إلى تسوية مرضية، إذ طالب رئيس دولة الإمارات بحل هذا الموضوع بالطرق السلمية مرارا وتكرارا». وأبدت الإمارات في الفترة الأخيرة مرونة واضحة في موافقتها على الدخول في مفاوضات مباشرة وحوار ثنائي مع إيران للتوصل إلى حل سلمي للمشكلة بعد أن كانت ترى أن محكمة العدل الدولية هي الجهة الوحيدة المخولة للفصل في النزاع مع إيران بشأن الجزر^(١).

تقول مصادر دبلوماسية إن موافقة الإمارات على الحوار الثنائي الذي اصطدم في السابق بتشدد إيراني بفتح المجال أمام إمكانية حدوث مفاوضات جدية للوصول إلى تسوية سلمية للأزمة. وقال وزير الدفاع الإماراتي إنه إذا لم يتم التوصل إلى الحل المرضي بين الطرفين «فلنأنا نطالب برفع القضية إلى هيئة التحكيم الدولية وهذا طلب واضح وصريح ولنا حق نطالب به بالوسائل السلمية المتاحة». وقال «إننا ندعو جارتنا المسلمة إيران إلى أن تتوافق معنا في بحث هذه المشكلة وإيجاد الحلول لها. ووصف الشيخ محمد إيران بأنها «جارة مسلمة، وقد تعايشنا معها منذ آلاف السنين وعلاقاتنا التجارية معها علاقة وثيقة وقديمة، والقضية التي يبتنا وبين إيران هي الجزر ونحن نفضل حل هذه القضية عن طريق المباحثات حتى نصل إلى تسوية»^(٢).

دعا وزير الدفاع الإماراتي الدول العربية خصوصا دول مجلس التعاون إلى مساعدة الشعب العراقي في رفع الحصار عنه وتقديم المساعدة الفورية له. وتأتي هذه الدعوة بعد أيام فقط من دعوة الشيخ زايد إلى تحقيق المصالحة العربية ورفع المعاناة عن الشعب العراقي. وقال الشيخ محمد «إنني سعيد بتصريح الشيخ زايد ودعوته إلى المصالحة وعودة العراق إلى الصف العربي». وأنا أطالب من خلال دعوة رئيس دولة

١ - الحياة ٢٤ / ١٠ / ١٩٩٥ م.

٢ - الحياة ٢٤ / ١٠ / ١٩٩٥ م.



الإمارات كل الدول العربية وبخاصة دول مجلس التعاون بمساعدة الشعب العراقي لرفع الحصار عنه وتقديم المساعدة الفورية له . . مؤكداً أن «دولة الإمارات لن تتأخر كثيراً عن تقديم العون والمساعدة الإنسانية للشعب العراقي». وجدد الشيخ محمد الحديث عن الخلاف بين الكويت والعراق، ووصفه بأنه «خلاف قديم» وقال: «إن الجميع ساعد الكويت ووقف معها حتى تم تحرير أرضها والمنطقة الآن بإذن الله تسعى إلى الأمن والسلام». وأضاف: «إذا اختلفنا فإننا نختلف بشأن الشعب العراقي فهو شعب عربي ولا يمكن لنا أن نتخلى عنه بخاصة في هذه الظروف الصعبة»^(١).

طبيعة العلاقات بين الإمارات وإيران

أكد وزير الدولة للشؤون الخارجية أن الإمارات العربية حريصة على إقامة علاقات حسن الجوار مع إيران ولكن هذه العلاقات واستمرار احتلال إيران لجزر الإمارات الثلاث، طنب الكبرى. وطنب الصغرى، وأبوموسى وجهان لقضية واحدة، لأن طبيعة العلاقات مع إيران تتوقف على موقفها من احتلال الجزر. وأضاف أن احتلال إيران للجزر في عهد الشاه عام ١٩٧١ واستمرار هذا الاحتلال في عهد الجمهورية الإسلامية يشير الشكوك لدى الإمارات العربية ولدى دول مجلس التعاون كافة في نوايا طهران.

وقال: إننا نسعى إلى حل سلمى مع إيران لتسوية استمرار احتلالها للجزر الثلاث عن طريق التفاوض، وإذا فشلنا في ذلك فلا سبيل أمامنا سوى بحكمة العدل الدولية ومجلس الأمن والمنظمات الدولية رغم أن الإمارات تفضل الحلول المباشرة. وأوضح في حديث لمجلة «الصيد» اللبنانية حول قرارات قمة الدوحة السابعة عشرة أنه ليس من العيب أن يحتكم الأخوة إلى المجتمع الدولي إذا فشلوا في حل أمورهم ونزاعاتهم بأنفسهم. مشيراً إلى أن علاقات إيران بدول مجلس التعاون تأثرت سلباً بسبب سياسة إيران تجاه الإمارات العربية، وكذلك بسبب هذا الكم من المناورات العسكرية التي تجريها، والتهديدات الإيرانية وتدخلها في الشؤون الداخلية لدول المجلس، بالرغم من حرص دول المجلس على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لإيران. وقال الشيخ حمدان بن زايد: إنه عندما تزول الأسباب التي تؤدي إلى تمكيد العلاقات مع طهران عندها



يمكن البحث فى أمن الخليج العربى وبحر عمان، واعتبار أمنه من مسؤولية الدول المطلّة عليه.

وأشار إلى أن إيران لم تجحد حرجا فى الذهاب إلى محكمة العدل الدولية لحل مشكلتها مع الولايات المتحدة. فلماذا لاتفعل ذلك مع دول خليجية مسلمة وجارة لها. ونحن فى الإمارات لدينا أوراق وكان بإمكاننا الذهاب إلى محكمة العدل الدولية وإخراج إيران. وقال: إن سبب تصعيد اللهجة فى البيان الختامى لقمة الدوحة السابعة عشرة أن دول مجلس التعاون لاحظت أن إيران تمارس نشاطات مكثفة فى الجزر المحتلة لخلق أمر واقع جديد، وهذه النشاطات منها ماهو مدنى ومنها ماهو عسكرى، فهناك إنشاءات مدنية وشق طرق حديثة وإقامة مبان، وجلب مدنيين للإقامة فى الجزر المحتلة، وهناك منشآت عسكرية أثارت مخاوف دول المنطقة، نظرا لتنوعية الأسلحة والصواريخ التى يتم نشرها، ومن شأنها تهديد سلامة الملاحة فى الخليج العربى وكذلك تهديد المصالح الاقليمية والدولية. وكانت النتيجة العملية لهذا الوضع الذى تسببت به إيران زيادة الوجود العسكرى الأجنبى فى المنطقة مثل الاسطول الأمريكى الخامس وغيره. وأوضح وزير الدولة للشؤون الخارجية أن «ما اتخذ من مواقف فى قمة الدوحة السابعة عشرة مشابه لما اتخذ من مواقف فى قمم مجلس التعاون السابقة بشأن تطبيق العراق كامل القرارات الدولية بحيث لاتبقى عليه حجج أو مأخذ». وأضاف: أن ذلك نابع من حرصنا على إنهاء معاناة الشعب العراقى وعودة العراق إلى ماكان عليه وأفضل انطلاقا من حرصنا وتغياتنا لكل دولة عربية بالخير ومزيد من الاستقرار. وطالب العراق بالاسراع إلى تنفيذ مابقى من قرارات دولية ليعوض مافات من الوقت، وما أصابه وأصاب شعبه من أضرار فادحة بسبب الحروب، خاصة وأن العراق هو بلد خيرات كثيرة.

المواطن محمد بن قضيب بن عيسى فى منطقة الجزيرة الحمراء (إحدى توابع رأس الخيمة) وصاحب أحد زوارق الصيد، التى قصدت الجزر الصغيرة عند بوابة الخليج العربى بكثرة خلال السنوات الماضية بقصد الصيد والإتجار والتزود بالماء، عاش سنوات عديدة فوق أرض طناب الكبرى. كان يمضى فصل الشتاء فى التقاط أسراب «الكنعد» وهو نوع من أسماك التونا اشتهر أهل رأس الخيمة بتعليقه والإتجار به.



يقول محمد: قد تبدو المسألة بالنسبة لبعض الناس صراعا على مساحة صغيرة من الأرض الصخرية لكننا وبكل صراحة نقول أصبحت مصدر شجن بالنسبة لنا كمواطنين اعتدنا البقاء فيها. ولطالما دفعنا أرواحنا للمحافظة عليها. نعم مات الكثيرون على أرضها مع كل غزوة إيرانية لها. هذه المرة تبدو الأمور أكثر تعقيدا لقد طردوا جنودنا منها فضلا عن السكان هناك ٢٥ منزلا لأسر البحارة والصيادين من أبناء الإمارات تم تهجير أهلها. وكذلك أقفلت المدرسة. ويتذكر محمد كيف أن جزيرة طنب الكبرى كانت مقصدا للسفن والزوارق العابرة بين المحيط الهندي والخليج العربي تتزود منها بالماء العذب وهو موجود بكثرة فيها. وتوجد في الجزيرة منارة ترشد العابرين ومحطة وقود. لكن الأهم من هذا كله تلك الإجراءات التعسفية التي تتخذها إيران عبر حاميتها العسكرية في الجزيرة ضد القوارب العربية التي تجوب المنطقة بحثا عن الصيد البحري الوافر في تلك المنطقة وفي عمليات التبادل التجاري المحدود. (اللنشات الحشوية المتوسطة الحجم والكبيرة التي تنقل البضائع بين موانئ الإمارات وموانئ الساحل الشرقي للخليج العربي). وقد عمدت زوارق الحراسة الإيرانية في الجزيرة أكثر من مرة إلى احتجاز الصيادين وقطع شبكاتهم والتحقق معهم مما دفع صيادي رأس الخيمة إلى التخلي عن مصدر رزق أساسي للكثير من العائلات^(١).

الجزر العربية المحتلة من قبل إيران

كتب القاضي في محكمة الاستئناف العليا في الإمارات كتابا بهذا العنوان جاء فيها: الظروف الإقليمية التي منعت الإمارات من بحث قضية الجزر مع إيران خلال الـ ٢٠ سنة الماضية لعدة أسباب منها. تغيير نظام الحكم المستمر في إيران. اندلاع حرب الخليج الثانية. واضطرت الإمارات إلى الحشد الدولي بعدة خطوات وهي: (٢)

١ - محليا التحذيرات الإماراتية للتجاوزات الإيرانية.

٢ - مجلس التعاون أول بيان في مجلس التعاون يندد بقضية الجزر وأحقية الإمارات بأرضها يصدر من قادة المجلس منذ إنشائه عام ١٩٨٠م.

١ - مجلة الوسط - ١٩٩٣/٩/٢٠م.

٢ - مجلة درع الوطن - أبوظبي - فبراير ١٩٩٤ - العدد ٢٧١.



٣ - عربيا . . تأكيد دول إعلان دمشق تأييدها المطلق للملكية دولة الإمارات لجزرها الثلاث .

كما أكد المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية تأييده المطلق لكافة الإجراءات التي تتخذها دولة الإمارات في سبيل إثبات ملكيتها العربية للجزر المحتلة .

٤ - دوليا . . أحاط وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة المجتمع الدولي بالقضية العربية - الإيرانية لما تمثله من انتهاك صارخ لسيادة ووحدة أراضي الإمارات .

مطالب دولة الإمارات

١ - إنهاء الاحتلال لجزيرتي طنب الكبرى والصغرى .

٢ - التزام إيران بمذكرة التفاهم حول أبو موسى .

٣ - عدم التدخل بالأجزاء المتفق عليها بمذكرة التفاهم حول أبو موسى فيما يخص الأراضي الإماراتية .

٤ - إلغاء الإجراءات الإيرانية التي خلفها الاعتداء على جزيرة أبو موسى .

٥ - حسم مسألة السيادة على أبو موسى خلال فترة زمنية محددة .

رد الفعل الإيراني إزاء موقف الإمارات الوطني والصريح:

١ - أصر الجانب الإيراني على رفض مناقشة مسألة إنهاء الاحتلال الإيراني لجزيرة طنب الكبرى والصغرى .

٢ - إذاعة طهران: «إن الإمارات العربية قامت باستغلال حسن نوايا إيران أثناء المفاوضات بإثارتها لمطالب غير أصولية وغير منطقية ولا أساس له من الصحة» .

«إن إيران لن تغير سياستها إزاء جزيرة أبو موسى» .

٣ - استخفت الصحف الإيرانية بالزيارة السورية التوسطية إذ قالت: «إن سوريا فقدت حيادها للقيام بهذا الدور لأنها استنكرت التصرفات الإيرانية في أبو موسى واعتبرت تواجد القوات الإيرانية على الجزر عدوانا واحتلالا» .



٤ - ٨/٩/١٩٩٢م - لاهور . . تصريح لرئيس إيران «إن جزيرة أبو موسى التي تديرها إيران والشارقة هي جزيرة إيرانية». رئيس مجلس الشورى الإيراني على أكبر نورى أمام حشد من الطلبة الإيرانيين فى جامعة طهران. «إن الجزر الثلاث هي أراضى إيرانية بموجب اتفاق مع بريطانيا» . . غير أن وزارة الخارجية البريطانية نفت وجود مثل هذا الاتفاق.

٥ - على أكبر ولاياتى وزير الخارجية يصرح فى شهر ديسمبر المنصرم لاحد الصحف اللبنانية بأن هناك طرف ثالث يحاول خلق توتر فى النزاع على الجزر التى تقع قرب الطرق التى تسلكها ناقلات النفط فى الخليج العربى.

فشل المحادثات الإيرانية-الإماراتية

فى اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجى ودول إعلان دمشق، الثوابت التاريخية والقانونية التى تبنتها دولة الإمارات إزاء موقفها^(١):

أولا: إن الجزر عربية التراب، ولديها الوثائق التاريخية والقانونية مايشىء ملكيتها لها.

ثانيا: إن جزيرتى طنب الكبرى والصغرى محتلتين احتلالا عسكريا. . وتأمل الإمارات فى حل القضية عبر وسائل التسوية السلمية.

ثالثا: فيما يخص جزيرة أبو موسى، رغم تأكيد الإمارات على ترابها العربى وأنها محتلة احتلالا عسكريا من قبل إيران . . إلا أنها على استعداد بالتمسك ببنود مذكرة التفاهم التى أبرمت ما بين الشارقة وإيران.

رابعا: ضرورة إلغاء كافة التدابير والإجراءات الإيرانية التى اتخذتها فى جزيرة أبو موسى.

التعتات الإيرانية وموقف الطرف الثالث

أولا: جزيرتى طنب الكبرى والصغرى إيرانية التراب وأن السيادة الإيرانية عليها ليست مطروحة للمناقشة مع الآخرين أبدا.

١ - مجلة درع الوطن - أبو ظبى - فبراير ١٩٩٤ - العدد ٢٧١.



ثانيا: التفاوض بشأن أبو موسى يجب أن يحقق مصالح إيران الأمنية والاقتصادية والاستراتيجية في الخليج العربي.

ثالثا: إبعاد المسألة عن تدخلات القوى الكبرى تحت أى ستار كان والتوقف عن إثارة أى مطالب إقليمية في المحافل الدولية.

أولا حشد التأييد الدولي لموقف الإمارات:

رغم أن الإمارات العربية كانت على علم بالتجاوزات الإيرانية في الجزر المحتلة وعلى الخصوص جزيرة أبو موسى، إلا أن ثمة ظروف إقليمية منعتها من بحث قضية الجزر مع إيران خلال العشرين سنة الماضية كتغير نظام الحكم في إيران، اندلاع حرب الخليج الأولى (الحرب العراقية الإيرانية) ثم حرب الخليج الثانية بيد أن الأمل كان يحدها في أن تبادر إيران نفسها إلى طرح القضية على بساط البحث مع الإمارات خاصة وأن علاقاتها بإيران كانت دائما جيدة. غير أن تجاوزات إيران بتصعيد إجراءاتها الأمنية والإدارية في جزيرة أبو موسى التي بدأت في مارس ١٩٩٢م، ووصلت إلى ذروتها في أغسطس من العام ذاته أعطت المسؤولين في الإمارات دليلا دامغا على أن إيران قد قطعت الطريق أمام الدبلوماسية الهادئة. فقد قام وزير خارجية دولة الإمارات بزيارة لطهران طلب خلالها من إيران عدم المضي في إجراءاتها الأمنية الإدارية مبينا أن الاستمرار فيها يعنى خلق واقع جديد يغير من الطبيعة القانونية للسيادة في الجزيرة يصعب قبوله من لدن حكومته. ولم تبد طهران أى تفهم لوجهة نظر الإمارات فرفضت حتى مجرد قبول التفاوض مع الوزير الإماراتي معتبرة أن بحث أمر جزيرة أبو موسى شأن يخص علاقات إيران بإمارة الشارقة تنظمه مذكرة التفاهم المبرمة بين حكومتى إيران والشارقة. سبب الموقف الإيراني الرافض من بحث مسألة التجاوزات الإيرانية في جزيرة أبو موسى مع الحكومة الاتحادية ضيقا للمسؤولين في الإمارات العربية دفع بالمجلس الأعلى للاتحاد إلى الإعلان عن أن الاتفاقيات المعقودة بين أى إمارة والدول المجاورة تعد اتفاقيات بين اتحاد الإمارات وهذه الدول. ولم تكف الإمارات العربية وهى بصدد مواجهة التجاوزات الإيرانية والوسيلة القانونية سالفة الذكر، بل لجأت إلى وسائل دبلوماسية وقانونية أخرى حفاظا على حقوقها السيادية في جزرها المحتلة وتمثلت

الوسائل الدبلوماسية في حشد التأييد الدولي لموقف الإمارات ولحقوقها التاريخية والقانونية على جزرها المحتلة وإفساح المجال لوسائل التسوية السلمية لحل النزاع^(١).

محلياً:

من حيث حشد التأييد الدولي

خلزت الإمارات إيران من مغبة استمرارها في إجراءاتها الأمنية والإدلية في جزيرة أبو موسى عندما صرح مصدر مسؤول بوزارة الخارجية الإماراتية بأن مايقوم به المسؤولون الإيرانيون على جزيرة أبو موسى لايتفق مع العلاقات التي تربط الإمارات بجمهورية إيران الإسلامية وينعكس سلبيا على التعاون بين البلدين في الوقت الذي ترغب فيه الإمارات العربية على إقامة علاقات حسن الجوار والتعاون مع إيران.

مجلس التعاون:

فقد بحث وزراء خارجية مجلس التعاون في اجتماعات دورتهم الرابعة والاربعين في جلة قضية جزيرة أبو موسى وتفاعلاتها في العلاقات بين إيران ودول المجلس، وأصدر الوزراء في ختام اجتماعهم بياناً أكدوا فيه تأييد المجلس المطلق لكافة الإجراءات التي تتخذها الإمارات لتأكيد سيادتها على جزيرة أبو موسى، فأعلن للمجلس دعمه لحق الإمارات في جزرها الثلاث المحتلة واستنكاره للإجراءات الإيرانية في جزيرة أبو موسى ورفضه القاطع لاستمرار احتلال إيران لجزيرتي طنب الكبرى والصغرى. فقد جاء في بيان للمجلس حول قضية الجزر العربية الثلاث ما يلي:

ويتابع للمجلس الوزاري يقلق بالغ الإجراءات التي اتخذتها إيران في جزيرة أبو موسى وتطور الأحداث فيها ويعبر عن استنكاره الشديد للإجراءات التي اتخذتها إيران في الجزيرة لما تمثله من انتهاك سيادة ووحدة أراضي دول مجلس التعاون وزعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة ويطالب الجمهورية الإسلامية الإيرانية بإحترام مذكرات التفاهم التي توصلت إليها الشارقة وإيران آنذاك مشدداً على أن جزيرة أبو موسى أصبحت من مسؤولية حكومة الإمارات العربية منذ قيام الاتحاد، كما يعرب عن رفضه

١ - مجلة درع الوطن فبراير ١٩٩٤م.

الفاطع لاستمرار احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية جزيرتى طنب الكبرى والصغرى التابعتين لدولة الإمارات العربية المتحدة. ويعبر للمجلس عن أسفه الشديد لاتخاذ إيران تلك الإجراءات غير المبررة ويرى أن فى ذلك السلوك إخلالا بالرغبة المعلنة لتطوير العلاقات بين الجانبين وتعارضاً مع المبادئ التى تقوم عليها العلاقات بين دول مجلس التعاون وإيران واتفاق الجانبين على إقامة علاقات مبنية على أساس من الالتزام بمبادئ القانون الدولى واحترام استقلال وسيادة وحدة أراضي الدول وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية، وبند اللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدامها، وحل النزاعات بالطرق السلمية.

وإذ يعبر للمجلس عن الأمل فى أن تراجع الجمهورية الإسلامية الإيرانية موقفها من هذه القضية فإنه يؤكد وقوفه التام إلى جانب الإمارات العربية المتحدة فى التمسك بسيادتها الكاملة على جزيرة أبوموسى وتأييده المطلق لكافة الإجراءات التى تتخذها الإمارات العربية لتأكيد سيادتها على الجزيرة.

وقد حضر للمجلس إيران قبل اجتماعات مجلسه الوزارى على لسان أمينه العام المساعد من انعكاسات تصرفاتها المزعجة وغير المسؤولة على العلاقة بين دول للمجلس وإيران. وعبر الأمين العام المساعد السيد سيف المسكرى على القلق البالغ لدى مجلس التعاون وخيبة الأمل الشديدة لأن الحادثة تأتى بعد فترة من تحسن وانتعاش العلاقات بين كافة دولة المجلس وإيران، حيث يعد أول بيان يصدر من مجلس التعاون بشأن قضية الجزر العربية الثلاث منذ إنشائه عام ١٩٨٠م. وكانت بعض دول المجلس قد أصدرت فرادى بيانات وتصريحات استنكرت فيها التصرفات الإيرانية فى جزيرة أبوموسى واحتلالها لجزيرتى طنب الكبرى والصغرى مؤيدة كافة الإجراءات التى تتخذها الإمارات لتأكيد سيادتها على جزرها المحتلة^(١).

عربياً:

أكدت الدول الموقعة على إعلان دمشق تأييدها لدولة الإمارات العربية المتحدة فى

١ - مجلة درع الوطن - فبراير ١٩٩٤م.



كل ما تتخذه من إجراءات لتأكيد سيادتها على جزيرة أبو موسى مستنكرة بشدة الإجراءات الإيرانية الأخيرة وداعية حكومة طهران إلى احترام مذكرات التفاهم التي توصلت إليها مع الشارقة. كما أكدت الدول الثماني الرافض القاطع لاستمرار الاحتلال الإيراني لجزيرتي طنب الكبرى والصغرى التابعتين للدولة الإمارات العربية المتحدة معربة عن الأمل في أن تراجع إيران موقفها من هذه القضية. وجاء في البيان الختامي لاجتماعات وزراء خارجية دول إعلان دمشق بشأن قضية الجزر العربية الثلاث مايلي:

وتابع الوزراء بقلق بالغ الإجراءات التي اتخذتها إيران في جزيرة أبو موسى وتطور الأحداث الأخيرة فيها، وعبروا عن استنكارهم الشديد للإجراءات غير المبررة التي اتخذتها في الجزيرة متهكة بذلك سيادة ووحدة الأراضي الإقليمية للدولة الإمارات العربية المتحدة الذي يتنافى مع مبادئ القانون الدولي واحترام واستقلال وسيادة وحدة وحل النزاعات بالطرق السلمية. ويطالب الوزراء الجمهورية الإسلامية الإيرانية باحترام مذكرات التفاهم التي توصلت إليها الشارقة وإيران آنذاك.. مؤكدين على أن جزيرة أبو موسى أصبحت من مسؤولية حكومة الإمارات العربية منذ قيام الاتحاد. كما يعرب الوزراء عن رفضهم القاطع لاستمرار احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية لجزيرتي طنب الكبرى والصغرى التابعتين للدولة الإمارات العربية المتحدة. وإذ يعبر الوزراء عن الأمل في أن تراجع الجمهورية الإسلامية الإيرانية موقفها من هذه القضية، فإنهم يؤكدون وقوفهم التام إلى جانب الإمارات العربية في التمسك بسيادتها الكاملة على جزيرة أبو موسى وتأييدهم المطلق لكافة الإجراءات التي تتخذها لتأكيد سيادتها على الجزيرة التي تحتلها إيران^(١).

وأكد المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية تأييده المطلق لكافة الإجراءات التي تتخذها الإمارات العربية لتأكيد سيادتها على جزرها المحتلة ورفع الانتهاكات الإيرانية التي تعرض الأمن والاستقرار في المنطقة لأشد المخاطر. وأهاب وزير خارجية جمهورية مصر العربية رئيس دورة المجلس بإيران أن تعيد النظر في الأسلوب الذي اتبعته



لاغتصاب هذه الجزر العربية . وقال أن استمرار هذا الوضع سيؤدى لتوتر خطير فى العلاقات، وأعرب عن أمله فى أن يتوقف الاتجاه نحو الاستيلاء على أراضى الغير والتوسع فى الاحتلال مؤكداً أن الإمارات ليست وحدها ولا يمكن للعالم العربى أن يسمح باحتلال جزء من أراضيهـا .

دولياً:

أحاطت الإمارات العربية للمجتمع الدولى علما بتجاوزات إيران للمذكرة التفاهم فى جزيرة أبو موسى واستمرار احتلالها لجزيرتى طنب الكبرى والصغرى ورفضها الاتفاق على إحالة هذه القضية إلى محكمة العدل الدولية، جاء ذلك فى خطاب وزير خارجية الإمارات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها السابعة والأربعين . وحول هذا الموضوع قال السيد وزير الخارجية فى خطابه «لقد صبرت بلادى عن رفضها لهذه الإجراءات لما تمثله من انتهاك صارخ لسيادة ووحدة أراضى الإمارات ومبدأ حسن الجوار، إلى جانب تعارضها مع نصوص وروح مذكرة التفاهم التى تفتقر إلى العدالة والتكافؤ أصلاً والتى تم فرضها فى ظروف التهديد باستعمال القوة والإكراه . وتستهدف الإجراءات الإيرانية الأخيرة السيطرة على جزيرة أبو موسى وضمتها إليها أسوة بما فعلته حكومة إيران ١٩٧١م فى احتلالها العسكرى لجزيرتى طنب الكبرى والصغرى التابعتين لدولة الإمارات . ويمضى السيد وزير الخارجية فى خطابه قائلاً(١):

«ورغبة من الإمارات العربية فى تسوية كافة المسائل والقضايا المتعلقة باستمرار احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية لجزيرتى طنب الكبرى والصغرى وانتهاكاتها للمذكرة التفاهم عام ١٩٧١م بشأن جزيرة أبو موسى وحفاظاً على الاستقرار والأمن عقدت فى أبوظبى لقاءات ثنائية بين البلدين بهدف التوصل إلى تسوية سلمية تفاوضية، إلا أن الجانب الإيرانى رفض مناقشة إنهاء الاحتلال العسكرى لجزيرتى طنب الكبرى والصغرى، كما رفض أيضاً الاتفاق على إحالة هذه القضية إلى محكمة العدل الدولية، لذا لم يكن أمام الإمارات العربية المتحدة سوى اللجوء إلى المجتمع الدولى . .



وفى إطار الوسائل الدبلوماسية لم تغلق الإمارات الباب أمام المساعي الحميدة التى بذلتها بعض الدول العربية لإجراء مفاوضات ثنائية بين الإمارات العربية المتحدة وإيران لإيجاد أرضية مشتركة تنهى النزاع بما يضمن حقوق الطرفين ويحفظ سيادتها، فكانت المساعي الحميدة السورية والتى انتهت بإعلان اتفاق الطرفين على إجراء الجولة الأولى من المفاوضات بين الطرفين فى أبوظبي عاصمة الإمارات. وبموازاة الوسائل الدبلوماسية عكفت الدوائر المعنية فى الإمارات على إعداد ملف الجزر العربية الثلاث الذى يشتمل على الوثائق التاريخية، والمستندات القانونية التى تثبت عروبة الجزر الثلاث وتبعيتها التاريخية والقانونية للدولة الإمارات العربية المتحدة وكذا إعداد أبحاث ودراسات قانونية معمقة عن الوضعية القانونية للجزر قبل الاحتلال وبعده تمهيدا لرفع النزاع إلى محكمة العدل الدولية أو مجلس الأمن الدولى فى حال فشل المساعي والجهود الدبلوماسية المختلفة فى إيجاد حل سلمى للنزاع^(١).

الموقف الشعبى فى الإمارات من الاحتلال الإيراني للجزر العربية

ماذا قال أبناء الإمارات

سوف نورد بعض مقالة أبناء الإمارات لنرى ماهى انعكاسات قضية الاحتلال الإيراني للجزر العربية على الصعيد الشعبى.

ماذا يجرى فى جزيرة أبو موسى

تحت هذا العنوان يقول د. عبدالحق عبدالله ما يلى^(٢):

شهر أغسطس يجلب معه عادة مفاجآت غير سارة لشعوب ودول منطقة الخليج العربى. ففى شهر أغسطس من كل عام يزداد التوتر فى هذه المنطقة بشكل ملحوظ. ويتصاعد التوتر تدريجيا مع تصاعد درجة حرارة الصيف التى تبلغ ذروتها مع نهاية الشهر. إن تزايد حدة المواجهة مؤخرا بين الحكومة العراقية من ناحية والمجتمع الدولى من ناحية أخرى هو مؤشر على أن شيطان الخليج العربى لا يستيقظ سوى خلال شهر أغسطس دون غيره من شهور السنة، كما أن تصرفات المسؤولين الإيرانيين فى جزيرة

١ - مجلة درع الوطن - أبوظبي - فبراير ١٩٩٤م - العدد ٢٧١.

٢ - جريدة الخليج ٩/٧/١٩٩٢م.



أبوموسى دليل آخر على أن شيطان الخليج العربى شعر بوطأة حرارة الشهر وأنه أخذ يطل برأسه ويحاول أن يخرج من قمقمه ليحلب معه المتاعب لشعوب ودول المنطقة التى عانت بما فيه الكفاية من عدم الاستقرار وليست بحاجة إلى مواجهات جديدة كذلك التى تحدث فى العراق فى شمال الخليج العربى وتلك المضايقات التى تجرى فى جزيرة أبوموسى فى جنوب الخليج العربى.

لكن ماذا يجرى حقيقة فى جزيرة أبوموسى؟ وماهى الغاية من التحركات الإيرانية فى الجزيرة؟ وماهى مترتبات هذه التصرفات على العلاقات بين الإمارات وإيران التى تتسم عادة بالود والانسجام؟ وماهى تداعيات هذه التطورات بالنسبة للاستقرار فى منطقة الخليج العربى والتى مازالت تعاني من التوتر وعدم الاستقرار؟ ثم كيف ينبغى للإمارات أن تتصرف تجاه هذه المضايقات وكيف ينبغى لها أن تتعامل مع تكرار المواجهة حول جزيرة أبوموسى؟ جزيرة أبوموسى هى واحدة من أكثر من ٢٠٠ جزيرة صغيرة وكبيرة أخرى تابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة والمستشرة على مساحات واسعة فى الخليج العربى وخليج عمان، وتبعد جزيرة أبوموسى نحو ٣٠ ميلا عن ساحل الشارقة، وقد كانت منذ بداية التاريخ على اتصال بالساحل العربى وخاضعة فى إدارة شؤونها العامة لإمارة الشارقة ولم يحدث أن انفصلت عن الشارقة إلا فى فترات تاريخية وجيزة ونادرة نتيجة لتحولات القوة بين الجانب العربى والإيرانى للخليج العربى، إن كل الوثائق والحقائق التاريخية والجغرافية تؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن جزيرة أبوموسى تابعة للشارقة وبأنها جزء لا يتجزأ من أراضى الإمارات العربية. فى أكتوبر عام ١٩٧٠ أكدت إيران للمرة الأولى أنها تنوى السيطرة على هذه الجزيرة لأسباب استراتيجية وحذرت بريطانيا بأنها لن تعترف بقيام الاتحاد فى الإمارات إذا لم تقبل بريطانيا بسيادة إيران على هذه الجزيرة. ثم أعلنت إيران فى ٩ نوفمبر ١٩٧٠ أنها على استعداد لاستخدام القوة من أجل احتلال ثلاث جزر عربية هى جزيرتا طناب الكبرى والصغرى وجزيرة أبوموسى. وتلا ذلك تصريح رئيس وزراء إيران زاهدى فى ١٢ نوفمبر أن جزيرة أبوموسى هى جزيرة إيرانية. وجاء بعد ذلك تصريح شاه إيران الذى قال «إننا نحتاج هذه الجزر وستعمل على إعادةتها ولا توجد قوة على الأرض تمنعنا من ذلك». فى ٣٠ نوفمبر ١٩٧١، أى قبل يومين فقط من الانسحاب البريطانى وإعلان استقلال دولة الإمارات وقيام الاتحاد قامت إيران باحتلال جزيرة أبوموسى وجزيرتى طناب الكبرى والصغرى.



جاء هذا الاحتلال ليؤكد بوضوح طموحات الشاه التوسعية ورغبته في البروز كقوة خليجية أولى تادرة على فرض الهيمنة الإيرانية على المنطقة بأسرها^(١).

لقد كان من المتوقع أن تقوم الحكومة الإيرانية التي أتت بعد سقوط الشاه بإعادة جزيرة طنب الكبرى والصغرى وجزيرة أبو موسى وإلغاء احتلال إيران لهذه الجزر العربية. لكن الحكومة الثورية الجديدة ادعت بأن هذه الجزر قد أصبحت الآن جزراً مهمة نتيجة لظروف الحرب العراقية الإيرانية. وظل الأمر معلقاً خلال عقد الثمانينات رغم كل المحاولات السياسية والدبلوماسية الرامية لوضع حد لهذه القضية الخلافية بين إيران والإمارات. لقد مارست الإمارات بحكم ظروفها الداخلية والخارجية ضبط النفس خلال الـ ٢٠ سنة الماضية وكانت مقتنعة بأنه لن يحق إلا الحق وأن هذه الجزر العربية ستعود يوماً ما إلى السيادة الإماراتية.

لكن وبدلاً من مجارة الإمارات في التعامل الهادئ والعقلاني مع هذه القضية بادرت السلطات الإيرانية خلال شهر مارس عام ١٩٩٢ إلى مضايقة سكان جزيرة أبو موسى والعاملين فيها ثم أبعدت بعضهم وربطت بقاء البعض بقيود غير معهودة على مدى العشرين سنة الماضية، بل ومنعت البعض الآخر من الوصول للجزيرة. ثم فاجأت إيران الجميع مؤخراً بتكرار ذلك ومنعت سفينة نقل حوالي ١٠٠ مدرس وعامل من الوصول إلى الجزيرة لبدء عملهم في المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم وتعرض ركاب السفينة لمضايقات ومعاناة إنسانية قاسية لمدة ثلاثة أيام قضاها على ظهر السفينة أمام ميناء جزيرة أبو موسى. إن هذه المضايقات لم تكن معهودة في السابق وتشكل خرقاً للاتفاقية الموقعة بين إيران والشارقة والتي تم التوصل إليها عبر الوساطة البريطانية لتنظيم شؤون جزيرة أبو موسى^(٢).

إن ما تقصم به إيران حالياً هو محاولات لتأكيد السيادة الإيرانية الكاملة على الجزيرة، وهذا يشكل خرقاً لنصوص وروح الاتفاقية. لذلك يظل السؤال عن أسباب هذه التحركات والمضايقات بعد ٢٠ سنة من الهدوء النسبي؟ وماهي حقيقة النوايا الإيرانية وغاياتها؟ لماذا قامت إيران فجأة بتصعيد الموقف في جزيرة أبو موسى؟ تقول إيران أنها مارالت ملتزمة بالاتفاقية حول أبو موسى وتصر على أنه لا جديد فيما يتعلق بالوضع

١ - جريدة الخليج - ١٩٩٢/٩/٧ م.

٢ - جريدة الخليج - ١٩٩٢/٩/٧ م.

القانونى والسياسى للجزيرة. من ناحية أخرى تدعى إيران أن هذه الاجراءات هى مجرد احتياطات أمنية ضرورية ومن وحى المستجدات فى الجزيرة والمنطقة عموما. لكن من ناحية أخرى تبدو إيران وكأنها مقبلة على مرحلة لإعادة ترتيب جهازها الإدارى المحلى فى مناطقها الساحلية الجنوبية وخاصة فى الجزر التابعة لها، وما يجرى فى جزيرة أبوموسى ربما كان جزءا من هذه الترتيبات الإدارية الجديدة. بيد أن هناك أيضا من يؤكد أن هناك مضامين سياسية وإقليمية وربما أيضا دولية للتحركات الإيرانية الأخيرة. فإيران ربما تود أن تؤكد حضورها كقوة عسكرية وسياسية كبرى فى الخليج العربى وتحاول بالتالى اكتشاف رد فعل القوى فى مجلس التعاون بل رد فعل القوى الدولية المعنية بأمن الخليج العربى. لكن مهما كانت النوايا الحقيقية للتصعيد الأخير فى جزيرة أبوموسى فإنه ليس بمقدور الإمارات وهى دولة صغيرة سوى اللجوء للدبلوماسية الهادئة للتعامل مع هذه القضية الخلافية^(١).

إن الإمارات على يقين بأن جزيرة أبوموسى وجزيرتى طنب الكبرى والصغرى هى جزر عربية تابعة للإمارات ولا يمكن التنازل عنها. ولقد بدأت الإمارات بالفعل بالتحاور مع إيران من خلال زيارة وفد رسمى برئاسة وزير الخارجية الذى زار إيران فى أبريل عام ١٩٩٢. ويامكان الإمارات عند تكرار مثل هذه المضايقات اللجوء إلى الأمم المتحدة وإلى مجلس الأمن الدولى. بل إنه وفى ظل العلاقات الدولية الجديدة وفى ظل النظام العالمى الجديد، فإن بإمكان الإمارات اللجوء للمحاكم الدولية وخاصة محكمة العدل الدولية لاسترجاع هذه الجزر بالوسائل القانونية. إن رأى الدبلوماسية السائد فى الإمارات ينادى بعدم تصعيد الموقف ويؤكد حرص الإمارات على التعامل مع دول الجوار من منطلق النيات الحسنة وضبط النفس وتحكيم العقل وعدم افتعال الخلافات. لكن هناك فى الإمارات من يقول إن هذه الدبلوماسية الهادئة صالحة لبعض الأوقات وليس فى كل الأوقات وربما كانت مفيدة فى بعض القضايا ولكن ليس مع كل القضايا. إن لهذه الدبلوماسية الهادئة إيجابياتها العديدة لكن ربما كانت لها أيضا سلبياتها وربما شجعت على المزيد من التجاوزات والمضايقات. لذلك هناك أيضا من ينادى بالمزيد من الحزم فى التعامل مع المستجدات التى تمس السيادة وتعرض المواطنين للخطر وقد أعلنت الإمارات صراحة امتياعها عندما لا تلتزم دول الجوار بالاتفاقيات والمعاهدات. ولاشك أن الإمارات قادرة على التشاور مع الدول الشقيقة والصديقة وخاصة دول مجلس التعاون من أجل



اتخاذ موقف متضامن مع الإمارات في المواجهة السياسية، ربما يمكن أن يؤدي إلى وقف المزيد من المضايقات والإسراع في إيجاد مخرج مناسب للموقف الراهن.

إن كل هذه الخيارات والبدائل متاحة أمام الدبلوماسية الإماراتية التي تتعامل حالياً مع هذا الموقف وتحاول تجنب التصعيد، لقد مرت المنطقة بلحظات عصيبة خلال السنوات الأخيرة التي شهدت اندلاع حربين مدمرتين كانتا من أعنف الحروب ومن أكثرها كلفة. وما زالت منطقة الخليج العربي تعاني من آثار هذه النزاعات ولم تتمكن بعد من تجاوز مترباتها العنيفة. ولا يمكن لهذه المنطقة أن تتحمل نزاعات جديدة، فكل النزاعات تتحول بسرعة قادر إلى صراعات ملتصقة. وتنتهي إلى حروب تكون في البداية حروباً محلية ومحدودة وسرعان ما تجلب الاهتمام العالمي والتدخل الخارجي. إن شعوب المنطقة غير مستعدة لنزاعات عنيفة جديدة، كما أنها حتماً غير راغبة في مفاجآت شيطان الخليج العربي وتتطلع لأن تنتهي الأزمة الراهنة بسلام وبما يحفظ للإمارات العربية حقوقها^(١).

عاصفة البحار

كتب أديب الإمارات المعروف سالم أبو جمهور القبيسي عن الاحتلال الإيراني للجزر العربية تحت عنوان «عاصفة البحار» يقول^(٢):

هذا العنوان اخترته جواباً على العنوان القائل: ماذا يجري في جزيرة أبو موسى المنشور في العدد ٤٨٦٨ من جريدة «الخليج» الموافق ١٩٩٢/٩/٧م بقلم الأخ الفاضل د. عبدالحق عبدالله. لأشك أنني لا أجيد استطلاع الغيب ومعرفة ما يحمله فنجان القهوة الخليجية من أسرار وأوهام، ولكني بواقع الحال في الخليج العربي لا أستبعد أن تتعدد الأجوبة حول أي سؤال من أسئلة «الواقع الواقع» كما أنني لا أستثنى جوابي من التوفيق لاسمح الله علماً أن ملامح الواقع تكاد تؤكد إمكانية صحة جوابي «عاصفة البحار» أو حدوثه في أي وقت من الأوقات التي رسمتها العقارب العائمة في بركة الخليج العربي البرية. عاصفة الصحراء هي الالفة الكبرى على حوض الخليج العربي وعلى كل المهتمين أن يشاركوني النظرة إليها والتفكير فيها. وإلا ستكون مثل من أقفل إحدى عينيه عن المشاركة في النظر إلى مشهد متحرك علماً أن الرمال العربية وصفت

١ - الخليج ١٩٩٢/٩/٧م.

٢ - الخليج - ١٩٩٢/٩/٩م.



بذلك منذ مغامرات «عترة العيسى». عاصفة الصحراء كانت ومازالت هي المقص الذي سوف يمارس نشاطه على تفاصيل الثوب العربي ولن يستثنى «البشت» ولا «الورار» مع تقديرنا للأسباب التي دعت إليها ولم تنته بعد، وهذا المقص وصل حتى الآن إلى منتصف التفاصيل وما بقي منها لا اعتقد أنه في حاجة إلى تصور فالمقص يسير من اللعنة إلى اللعنات وهكذا مجراه^(١).

لقد أكلت «إيران» دائما على لعنة الشيطان الأكبر، والشيطان الأكبر بالمصطلح الإيراني الثوري يعني «أمريكا» وللأسف أنها أخيرا وبعد أحداث أبو موسى أرى أنها رفعت لافتة «أهلا بالشيطان الأكبر». لاشك أن هناك مخاوف إيرانية من التواجد الأجنبي وخاصة الذي تمثله الدول الإستعمارية «أمريكا - بريطانيا - فرنسا» ولكن ما قامت به إيران لا يعنى حسب اعتقادي نوعا من الاحتياط الاستراتيجي بل يعنى نوعا من الاعتباط والاختلاط الفكري، ويكفى أن أول نتائجه ماسيكون أو ما كان من انقسام وانشطار في قاعدة المجابهة الشعبية على سواحل الخليج العربي، هذا إن وجدت تلك القاعدة أو إن لم تكن مستوردة إن وجدت. إذا كنا نأمل أن تحسن النيات وتتوطد العلاقات ويستمر استيراد «الورد للحمدى» من إيران فهذا لا يعنى أننا سنظل في انتظار الربيع الإيراني ونصبح مثل ذلك للمخلوق الصبور الذي لا يزال ينتظر الربيع من بداية تاريخ تكوينه على كوكب الأرض. قد يقول قائل: ماهو الحل؟ سأقول: نحن في زمن يفترق الحلول ويقوم على المغامرات. وأرجو ألا نختلف حول حقيقة الجزر الثلاث أبو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى، فقد مارسنا التفتيش الكامل لتاريخها ووجودها الدراسي والشعبي منذ عشرين سنة تقريبا. أخيرا أقول وبالله المستعان كما قال أصدقائي الإيرانيون عندما سألتهم عن تلاميذ الإمام الخميني رحمه الله وجزيرة أبو موسى، فقالوا: «خودا درست» أطلب الله^(٢).

لا بد من حقوقنا في الجزر

كتب المحامي الإماراتي محمد محمد صاحب مقالا عبر فيه عن حقوق الإمارات في الجزر العربية ومعارضته لهذا الاحتلال الإيراني جاء فيه^(٣):

١ - الخليج ٩/٩/١٩٩٢م.

٢ - الخليج ٩/٩/١٩٩٢م.

٣ - الخليج ١٣/٩/١٩٩٢م.



الاعتداء السافر الذى قامت به إيران على الإمارات العربية وباغتصابها لجزيرة أبو موسى التابعة لإمارة الشارقة يتطلب بيان عدة حقائق وكشفها من حيث تلازم ذلك العدوان الجائر من دولة تطل على الخليج العربى بحكم موقعها الجغرافى، غير عابئة بحركة حق الجوار ورباطة الإسلام والعلاقات الطيبة والتاريخية التى تقدرها الإمارات تجاه الجمهورية الإسلامية الإيرانية، المتغيرات الدولية التى تأملها الدول المظلة على الخليج العربى فى توثيق الصلات والروابط واضطراد التعاون والتنسيق من أجل رفاهية وتقديم شعوبها ونشر الأمن والاستقرار فى المنطقة، واستثمار تلك الروابط والتعاقد فيما بين دول المنطقة المظلة على الخليج العربى فى المحافل الإسلامية والدولية فى خدمة الاسلام والمسلمين. والحفاظ على الثروة الاقتصادية التى حباها الله فى منطقة الخليج العربى لينعم بهذه الخيرات شعوب المنطقة كافة وليجنب أهلها الصراعات والخلافات ويؤثر التوتر والتى تكون سببا رئيسيا فى تدخل القوى الأجنبية والأطماع الدولية ثمن تلك الحقائق:

١ - إن الاعتداء الذى تعرضت له الإمارات وبصفة خاصة جزيرة أبو موسى التابعة لإمارة الشارقة ما كان دافعه الاعتقاد والحسبان أن تقوم به إيران التى تربطها بدولة الإمارات بحق الجوار وحق الإسلام والعلاقات التاريخية المتنامية والتمسيزة باعتبارها من دول المنطقة المظلة على الخليج العربى، والمرتمى من إيران ومن دول المنطقة استثمار تلك الثوابت لاحترام حسن الجوار والتعايش السلمى وعدم الاعتداء والتدخل فى شؤون الغير. فالاعتداء والاختصاب الذى قامت به إيران لجزيرة أبو موسى من المفاجآت الكبرى فى الوقت والظروف التى كانت العلاقات والروابط تزداد تنامياً مضطرباً بين الإمارات وإيران ودول مجلس التعاون بصفة عامة بحكم العلاقات وروابط الجوار والإسلام والتى بموجبها يتوجب على إيران عدم الاعتداء واحترام سيادة واستقلال الإمارات العربية.

وإن ذلك الاعتداء والتدخل لاحتلال جزء لا يتجزأ من سيادة وحدود الإمارات العربية الإقليمية البحرية والبرية والجوية بصفة خاصة وسيادة وحرمة الوطن العربى الكبير، إذ أن ذلك الاعتداء لم يكن من عدو يشوب الاحترار واليقظة لدفع شره وعدوانه إلا أن ظرف المفاجأة فى العدوان جاء من دولة لها روابط وثوابت تاريخية فى حق الجوار والإسلام، ما كان ينبغى ذلك الاعتداء والاختصاب لجزء من حدود دولة لها سيادتها واستقلالها والهيئات والمنظمات الدولية. وأن يكون ذلك الاعتداء بعد مضى مدة طويلة على اعتراف بسيادة وحدود الإمارات العربية من جميع دول العالم وفرض

وممارسة سيادة الإمارات على جزيرة أبو موسى وجميع الجزر الأخرى المطلة في الخليج العربي.

٢ - ولئن كانت إيران تقع على الخليج العربي في ضيقه الشرقي، إلا أن السيادة والحدود الإقليمية البحرية والبرية والجوية ثابتة على جزيرة أبو موسى والجزر الأخرى بالوثائق التاريخية والجغرافية والممارسة الواقعية قبل اتحاد الإمارات وأثناء قيام الاتحاد، ومازالت الممارسة مستمرة حتى وقت العدوان. ولقد مارست الشارقة سلطتها وبسطت سيادتها على الجزيرة بحكم تبعيتها وهي جزء لا يتجزأ من حدودها الإقليمية البرية والبحرية والجوية بشواهد تاريخية ثابتة بالوثائق الرسمية، وما قدمته ومازالت من خدمات لأبنائها، وماتربط أبناء الجزيرة بإمارة الشارقة الأم من روابط الجنسية والسيادة والسلطة. كما أن سيادة الإمارات على الجزيرة ثابتة في المواثيق والاتفاقيات الإقليمية والدولية والاعتراف الدولي والعالمي بحدود الإمارات البرية والبحرية والجوية بما فيها الجزر في الخليج العربي.

٣ - إن ما يتعرض له الخليج العربي من تصعيد وممارسة الخلافات والصراعات وممارسة العدوان من دولة من دول المنطقة تجاه جيرانها وبالتوقيت الراهن ما كان يتوجب أن يكون، لأن الوضع لا يحتمل افتعال الأزمات وتصعيد الصراعات والخلافات، حتى لا يكون ذلك الصراع سبباً رئيسياً يتم تحت طائفته تدخل القوى الخارجية في شؤون الخليج العربي بحجة الحماية الدولية للملاحة في الخليج العربي، لما يمثلته من شريان حيوي واستراتيجي لدى الدول العظمى ودول العالم فتكفي التجارب وماترتب من الحرب العراقية - الإيرانية والتداعيات السلبية لحرب الخليج الثانية. فالالتزامات تفرض على دول المنطقة عموماً الحفاظ على أمن الخليج العربي واستقراره وتجنبه الويلات والصراعات والأطماع الدولية، فالخليج العربي لا يحتاج في وقته الراهن لإضرار النار أو تقريبها أو افتعال أسباب اشتعالها قرب الزيت الذي حباه الله وفضله بهذه النعمة، إذ يتوجب الحفاظ عليها وتجنب شعوبها ودولها عواقب الأخطار.

٤ - المتبادر من الفطرة والعقل الحكيم من الجمهورية الإسلامية الإيرانية باعتبارها دولة مطلة على الخليج العربي من شقه الشرقي ولها روابط الجوار والإسلام مع الإمارات العربية بصفة خاصة ودول مجلس التعاون بصفة عامة، إذ المنتظر منها أن تتعاقد وتعاون مع دول المنطقة في تنمية العلاقات في كافة المجالات السياسية والاقتصادية



والثقافية والتنسيق فيما بينها ودول المنطقة في المحافل الدولية والإسلامية لخدمة ورفاهية شعوبها، وتجنبيها الولايات والخلافات والصراعات التي لا تحمد عقباه ولا يعلم مداها إلا الله وماتمحه تلك الحروب من دمار وخراب. فإذا كانت إيران تفاخر بقوتها وكبرياتها وما حباها الله من خيرات فيطلب منها بحكم موقعها الإسلامي أن تسخر تلك القوة والنعمة التي تملكها لخدمة شعبيها الذي ينتظر بفاغ الصبر تحسين وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية وإعادة تعمير مدمرته الحرب الإيرانية - العراقية واستثمار تلك القوة بكافة أنواعها في التنمية الاقتصادية، وأن الواجب الإسلامي يتوجب عليها أن تسخر تلك القوة والخيرات في خدمة الإسلام والمسلمين، وأن تساهم في نشر السلام والأمن والاستقرار العالمي والتقيّد بالعهود واحترام الموائيق والاتفاقيات الإقليمية والدولية. قاله تعالى يقول في محكم كتابه «يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود...» فالقدس الشريف ينتظر من يحرره من يرائن العدوان الإسرائيلي، وباعتبار إيران دولة إسلامية يجب توجيه تلك القوة لانقاذ المسجد الأقصى من جور وظلم «إسرائيل» تجاه المقدسات الإسلامية وشعب فلسطين، أما استعراض الغطرسة والأفعال العدوانية والتي لاتخدم الإسلام والمسلمين فهي محرمة في أحكام الشريعة الإسلامية، فالإسلام المستقر في قلب المسلم فردا كان أو دولة واضح وصريح في تحريمه للعدوان والاعتداء بالقوة واغتصاب حقوق الغير أيا كان هذا الغير، مسلما أو غير مسلم، فالرسول ﷺ يقول «كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه» فلا بد لإيران من مراجعة عقلها ونفسها وفهمها لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، وما تفرضه من احترام الموائيق والعهود وحق الجوار وحق الإسلام وحرمة عدم الاعتداء على الغير وسلب واغتصاب حقوق الآخرين بالقوة، إذ أن الإسلام يحرم بصورة قطعية العدوان والبغى والظلم ويكون ذلك التحريم أشد قوة وعظمة لما يكون من مسلم على أخيه المسلم.

فالدولة الإسلامية يتوجب عليها أن تمّد يدها بروح الإسلام وعدله وتسامحه، وأن تنظر للدولة الأخرى مهما كانت تلك الدولة كبيرة أو صغيرة بروح وصدق الاحترام، وتنافسها في خدمة الإسلام والمسلمين، وليس بشن العدوان وجلب الدمار والخراب وأخذ حقوق الآخرين بالقوة. وإذا ما طارئ في الخلافات بين الفرد المسلم أو الدولة المسلمة وجاراتها فالشريعة الإسلامية نظمت تلك الخلافات التي طرأت على العلاقات بالاحتكام للعقل وإصلاح ذات البين بالطرق السلمية والحوار والمفاوضات والتحكيم

وعرض ذلك الخلاف عن طريق الوساطة من قبل دولة إسلامية وتفويضها لتقريب وجهات النظر لفض تلك الخلافات بالطرق السلمية . أر عرض ذلك الخلاف بالروح والأخوية على المؤتمر الإسلامى أو على الجهات الدولية وخاصة الأمم المتحدة والأجهزة التابعة لها ولاسيما محكمة العدل الدولية دون اللجوء إلى استغلال المفاجأة وإبراز العضلات .

إن هذه التصرفات لاتخدم إلا أعداء الإسلام والمسلمين وتجلب المخاطر والأطماع الدولية للمنطقة التى يكفيها ما تعانیه من تخلف وأزمات ودمار وحروب لم تبرد نيرانها بعد .

٥ - منذ قيام إيران بشن عدوانها على جزيرة أبوموسى والجزر الأخرى وانتهاكها لحرمه وسيادة الإمارات، واجهت الإمارات قبل الاتحاد العدوان بالعقل والحكمة واليقظة العالية رغم الظروف والأحوال التى كانت عليها الإمارات قبل الاتحاد والاستقلال وأثنائه، ومارست حقها للحفاظ على سيادتها وحماية حدودها وسطرت مطالبها بجزيرة أبوموسى والجزر الأخرى طنب الكبرى والصغرى فى المنظمات الإقليمية العربية والإسلامية وفى هيئة الأمم المتحدة والأجهزة التابعة بها، وقد قبلت إيران بتوقيع اتفاقية تفاهم حول جزيرة أبوموسى وهذه المذكرة تسرهن بكل وضوح من خلال صياغة بنودها حق سيادة الإمارات على جزيرة أبوموسى، وأنها جزء لا يتجزأ من حدود الإمارات العربية بالإضافة إلى ذلك تكشف بجللاء أن إيران دولة معتمدة فرضت قوتها لاغتصاب جزيرة أبوموسى والجزر الأخرى مستغلة الظروف والأحوال التى تعيشها الإمارات قبل قيام الاتحاد، وذلك ثابت فى أحكام القانون الدولى والقوانين الأخرى . إن الاتفاقيات والمعاهدات التى تبرم من طرف مع طرف ضعيف ومايمليه هذا الطرف القوى بعدوانه يكون ذلك التصرف باطلا ويتوجب إلغاؤه وإعادة الحال إلى ما كان عليه قبل العدوان . إن الإمارات العربية تقيدت باحترام مذكرة التفاهم المبرمة والى أملها شاه إيران بحكم قوته وتعسفه واستغلاله للظروف، سعيا منها لحل تلك الخلافات عن طريق القنوات السلمية وبالروح العقلانية والحكمة والموعظة الحسنة، مستمدة ذلك من مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية واحترام حق الجوار والروابط والعلاقات التاريخية^(١) .

ولم تخل بالتزاماتها بشأن الاتفاق فى الظروف والأحوال التى كانت فيها إيران

أثناء انشغالها بالحرب مع العراق، لأن الإمارات تأمل أن تستغل تلك الظروف أو تصطاد في الماء العكر ولكنها تعاملت والتزمت صوت العقل والحكمة دون أن تطالب أو تطرح القضية المتعلقة بجزيرة أبو موسى وجزيرة طناب الكبرى والصغرى، في الوقت التي كانت فيه إيران بموقف حرج وضعيف بسبب الحرب، وعلى إيران أن تقلد تلك المواقف النبيلة التي التزمت بها الإمارات. وكان يتوجب على إيران أن تقيم موقفها وتعود إلى الصواب والرشد من تصرف الشاه السابق الذي احتل أراضي الغير بالقوة وخاصة أنها لبست رداء الإسلام، وأنها تزعم بذلك حماية حمى الإسلام، فالإسلام يمد يد الخير والتسامح والعودة للحق دون التمادي في الباطل والعدوان ويحرم الإسلام الاعتداء والعدوان وسلب حقوق الغير.

إن الإمارات لم تفرط في مطالبتها بسيادتها وحماية حدودها بشأن جميع الجزر التي اغتصبها إيران وأنها سعت ومازالت تسعى في مطالبتها وترفض التخلي عن ذرة رمل أو قيد أثملة من سيادتها، ولكن كان ينتظر ويرغى من إيران أن تعيد الفكر بعد خروجها من الحرب وأن توثق العلاقات وأن تبدى حسن النية تجاه جيرانها في المنطقة وأن تحترم الاتفاقيات المبرمة بينها، وخاصة فيما يتعلق بالجزر واتفاقيات التضام المبرمة بشأن جزيرة أبو موسى، والتي انتهت مما يتوجب إصدار قرار بجلاء القوات الإيرانية من الجزيرة وترك ممارسة السيادة والسلطة لأهلها الشرعيين وعودة الجزيرة للمشاركة الأم صالحة للممارسة الشرعية في سلطتها لينعم أبناءها بنسيم الحرية بدلا من التصرفات والتجاوزات التعسفية التي يقوم بها النظام الإيراني في الجزيرة. إن الحقائق التي تم كشفها توضح بجلاء أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية دولة لا تسعى إلى بسط السلام والاستقرار في المنطقة والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية والإقليمية التي تحض على التعايش السلمي، وتوثيق الروابط والعلاقات لخدمة السلام والأمن الدوليين، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام سيادة وحدود الدولة العضو في منظمة الأمم المتحدة، وعدم ممارسة العدوان وفض المنازعات والخلافات بالطرق السلمية. إن ما قامت به إيران تجاه الإمارات العربية يعد خرقا للمواثيق الدولية والمنظمات الإقليمية وعملًا غير مشروع ومحرم في أحكام الشريعة الإسلامية. يقول ﷺ «اعظم الغلول عند الله يوم القيامة ذراع من الأرض تمجدون الرجلين جارين في الأرض أو الدار فيقطع أحدهما من حظ صاحبه ذراعا فإذا اقتطعه طوقه من سبع أرضين يوم القيامة». وفي

حديث آخر يقول ﷺ «أعظم الظلم ذراع من الأرض ينتقصه المرء من حق أخيه ليست حصاة أخذها إلا طوقها يوم القيامة»^(١).

فليعد من يزعم بأنه حامى حمى الإسلام لقراءة القرآن الكريم وصنة الرسول العظيم ﷺ ليعلم ويتذكر أحكام الشريعة الإسلامية وما تحض عليه من فعل الخيرات ويسط اليد بالسلام ونشر للمحبة والألفة بين البشر جميعا وتوجيه القوة والخير والسلطة في إسعاد البشرية وعدم استغلال السلطان والجبروت في غضب الله وترويع عباده واغتصاب حقوق الغير. كم هو حرى بالنظام الحاكم في إيران العودة إلى القرآن والسنة ليقولوا قولاً حكيماً وصواباً بالجللاء من جزيرة أبوموسى والجزر الأخرى المحتلة والعودة للحق والصواب بدلاً من التعمادى فى الباطل، فالإسلام يحث على التعاون والتآخى ونيزد الخلافات والفرقة وأن هذا الشتات والخلاف بين المسلمين هو فى خدمة أعداء الإسلام والمسلمين. إن الواقع المعاش يتطلب من الدول الإسلامية وشعوبها الوقوف جنباً إلى جنب فى خدمة الإسلام والمسلمين والنهوض من التخلف والجمود لعودة دولة الإسلام وحمل رسالتها بالسلام والإخاء، فكم من الدول الإسلامية الواقعة على الخليج العربى يفرض عليها الواجب أن تنشر المحبة والسلام والتعاون بدلاً من العدوان واغتصاب حقوق الغير بالقوة، ولتعلم إيران أن الإمارات فيها رجال لا يرضون أن يفرطوا بحبة رمل أو بأدنى حق من حقوقهم أو ينتقص من سيادة دولتهم، وما زال الوقت فيه الخيار للتفاهم وعودة الجزر بالطرق التى تخدم العلاقات بين البلدين المسلمين الجارين واستثمار الحكمة والموعظة الحسنة حتى تتجنب المنطقة العواقب والأخطار وتنعم شعوبها بالامن والاستقرار^(٢).

هذا الكابوس الحدودى

شاركت الصحافة المحلية أيضاً فى السخط الشعبى من جراء الاحتلال الإيراني للجزر العربية وفيما يلى بعض هذه المقالات، ومنها هذا المقال بعنوان «هذا الكابوس الحدودى لجريدة الخليج تقول به»^(٣):

١ - الخليج ١٣/٩/١٩٩٢م.

٢ - الخليج ١٣/٩/١٩٩٢م.

٣ - الخليج ١٩/٤/١٩٩٢م.



ما هذا الذى يجرى فى المنطقة؟ وهل هى مصادقة أن تتحرك أربعة خلافات حدودية مرة واحدة وخلال أسبوعين فقط؟ أليست مفارقة موجهة أن يتزامن تحرك هذه الخلافات مع إعلان اللجنة الدولية المكلفة بترسيم الحدود بين العراق والكويت عن إنجاز مهمتها؟ أسئلة تطرح نفسها ولا تملك إزاءها غير التحسر ومعاقرة مشاعر اليأس والإحباط. فأى حال يائس هذا الذى تعيشه المنطقة؟ وأية فضاءات يخلق فيها هؤلاء المنخرطون فى لعبة الخلافات الحدودية؟ ألم نتعلم من الأزمة الأخيرة للقاسية الباهظة التكاليف؟ وهل يظن أحد أن المنطقة قد خرجت من ريقة الأزمة ومن حلها حتى يقرع أبواب أزمت جديدة؟ ألم يعلن الجميع بعد انتهاء الأزمة والحرب عن نبذ كل ما يمكن أن يوتر أجواء العلاقات الثنائية والوضع الإقليمى، فليقرأ الذين خانتهم ذاكرتهم المبدأ الأول فى «إعلان الكويت» الصادر عن القمة الخليجية الثانية عشرة المنعقدة فى الكويت الحرة فى ديسمبر ١٩٩١: «تسعى دول المجلس فى تعاملها الدولى إلى احترام مبدأ حسن الجوار والالتزام باحترام سيادة الدول، وعدم جواز اكتساب الأراضى بالقوة، والالتزام بتسوية المنازعات بالطرق السلمية». وكانت هذه الفقرة نصاً قد أدرجت فى «إعلان دمشق» الذى أوردناه أساساً لبناء نظام عربى جديد، فأين ذهب هذا المبادئ؟، وما قيمة الإعلانات والمؤتمرات إذا لم تدخل نتائجها حيز التطبيق، وتطبع روح عباراتها السلوك السياسى والقرار السياسى، والخطاب السياسى؟

ألم يكن درس الأزمة - المحنة الأكبر - هو ضرورة المبادرة وبسرعة إلى حل الخلافات الحدودية بالحوار والتفاهم وإذا تعذرا فبالتقاضى، وليس بإجراءات منفردة من هذا الطرف أو ذاك، تستعدى بالضرورة لإجراءات مضادة؟ هل هذا هو «حسن الجوار» وتسوية المنازعات بالطرق السلمية؟ إننا لم ننسى بعد أن العنوان الأول لعدوان نظام صدام على الكويت، كان خطأ حدودياً، ويثر نفض حدودية، وجزيرة حدودية؟ إن الخلافات الحدودية الغام مزروعة منذ عقود، وهى دائماً برسم الانفجار، ومع الأسف لم تبذل جهود كافية لازالة هذه الألغام، ولم يسرع المعنيون بها إلى وضعها على المائدة للبحث والمناقشة لحلها ودياً أو لاحتلتها إلى التحكيم والقضاء الدولى إذا استعصت على الحل؟ وإذا كانت أقطار أعضاء فى مجلس التعاون أو أقطار عربية بينها قضايا حدودية لاتعمل على توفير مناخات الحل بالحوار، ولا تبدى حرصاً على حسن الجوار، فماذا سنقول عن الخلافات الحدودية مع الدول غير العربية؟ لقد فجعنا طوال الأسبوع الماضى

بما حملته وكالات الأنباء من أخبار عن الخلافات الحدودية التي تحركت في غير مكان، وليس هذا وحسب، فبعضها كان مصحوبا باخبار قعقة السلاح ووضع القوات في حالة تأهب، فما هذا بحق الله؟! وإلى أين تسير بنا الأحداث؟! هذا الذي يجرى لا يمكن تصنيفه بأقل من اللعب بالنار. فهل منطقنا وعالمنا العربى فى وضع يتحمل المزيد من الحرائق؟! (١).

إن مخاطبة بعضنا البعض عبر بيان يصدر من هنا ليرد عليه ببيان من هناك، أمر يدعو لرتاء الأوضاع التى نعيشها، ولتشجيع أحاديث التعاون والتنسيق إلى مثواها الأخير، فضلا عن أنه يفرغ «ببارات المستقبل الواحد والمصير الواحد من أية مضامين أو مصداقية، إن الاحتكام إلى السلاح ممنوع، والتلويح بالسلاح ممنوع، وتوتير الأجواء وتلييدها بسحب الشك والقلق ممنوع. ومخاطبة بعضنا بعضا عبر طرف ثالث أجنبى عمقوت ومذموم، وإلا فإن الفرق بين ما يمكن أن تتطور إليه الأحداث الحدودية وبين ما فعله صدام حسين سيكون فرقا بالدرجة لا بالنوع» (٢).

تجاوزات مرفوضة

تحت هذا العنوان كتبت جريدة الخليج نقول (٣):

ما الذى تريده إيران بالضبط من وراء تصرفات مسؤوليها فى جزيرة أبو موسى؟ قبل أشهر، وتحديدًا فى مارس عام ١٩٩٢، عملت إلى مضايقة مواطنى الإمارات المقيمين فى الجزيرة والموظفين العاملين فيها، فأبعدت بعضهم وربطت بقاء بعضهم الآخر بقيود وشروط، وارتكبت تجاوزات فى الجزيرة. ووقتها مارست الإمارات أعلى درجات ضبط النفس حرصا منها على احتواء ما بدا أنه يوادى أزمة، وذهبت وفود إلى طهران، وجاءت وفود منها، وتوقعنا أن تطوى هذه الصفحة إلى أن يأتى الوقت الذى يحسم فيه أمر جزرنا المحتلة بالحوار والوسائل السلمية. لكن التوقع المبني على النيات الحسنة شيء والواقع شيء آخر، فقد فاجأنا إيران يوم السبت الماضى بتركاز مافعلته فى أبريل عام ١٩٩٢ ومنعت الأساتنة وعلائلهم من الوصول إلى الجزيرة، بل ولم تسمح لهم

١ - الخليج ١٩/٤/١٩٩٢م.

٢ - الخليج ١٩/٤/١٩٩٢م.

٣ - الخليج ٨/٢٥/١٩٩٢م.

بالنزول من السفينة التي تقلهم، وظلوا في مياه الخليج العربي ثلاثة أيام ينتظرون موقفاً لإيرانيا مغايراً، لكن ذلك لم يحدث. إن هذا التصرف الإيراني يشير أسئلة عديدة، ويبحث في النفس ذكريات مريرة دونها في صفحات العلاقات العربية - الإيرانية الشاه البائد الذي حاول فرض الهيمنة على المنطقة بممارسة أحلامه التوسعية في أرجائها. ومن المؤسف أن نشهد اليوم في جزيرة أبو موسى تجاوزات على حقوق الإمارات ومواطنيها من نمط التجاوزات نفسها التي عرفناها أيام الشاه. إن الوضع في جزيرة أبو موسى محكوم باتفاقية مهيورة بتواقيع وزيرى خارجيتى إيران وبريطانيا وحاكم الشارقة آنذاك المرحوم الشيخ خالد. نعلم تماماً أن هذه الاتفاقية كانت «اتفاقية أمر واقع» فقد جاءت نتيجة تسوية ظلمة توطأت فيها بريطانيا مع الشاه وقرضت على الشارقة في لحظة تاريخية اتسمت توازناتها الإقليمية بالهشاشة، واتسم الوضع العربى بالضعف من جراء هزيمة يونيو ١٩٦٧م العسكرية. هذه الاتفاقية تحدد حقوق الطرفين في الجزيرة وفي مياهها الإقليمية، فلماذا لالتزم إيران بها؟ وما الذي ترمى إليه من وراء ممارسات تشير إلى التحلل من الالتزام؟ لقد أكد وزير خارجية إيران خلال زيارته إلى الكويت في أبريل عام ١٩٩٢، أن بلاده ملتزمة بالاتفاقية حول أبو موسى والمطلوب من إيران أن تضع هذا التأكيد موضع التطبيق. ولعل المسؤولين في إيران يدركون أن مستقبل علاقاتهم مع الإمارات لن يستقيم، إذا لم تكن العلاقات مبنية، في الممارسة قبل القول، على الاعتراف بالحقوق والمصالح، وعلى عدم التدخل في شؤون الغير. وهذا الذى نشهده في أبو موسى هو تجاوز على حقوق الإمارات وشعبها. نأمل من حكومة الجمهورية الإسلامية في إيران، إذا كانت فعلاً حريصة على الأمن والاستقرار في المنطقة وعلى تنمية العلاقات مع الإمارات وشعبها، المبادرة إلى تصحيح الوضع الناجم عن تصرفات مسؤوليها في أبو موسى، ويكنى منطقتنا ماتشده من يؤر توتر مشتعلة^(١).

التصعيد الإيراني إلى أين

تساءلت جريدة الخليج عن التصعيد الإيراني باحتلال للجزر العربية فقالت (٢):
برغم الحرص الواضح الذى تبديه الإمارات العربية لحل الخلاف الأخير مع إيران حول جزيرة أبو موسى ووضع حد لتجاوزات المسؤولين الإيرانيين بالحوار والوسائل

١ - الخليج - ٨/٢٥ - ١٩٩٢م.

٢ - الخليج ٩/٩ - ١٩٩٢م.



السلمية. ويرغم إعلان الإمارات رسمياً أن استمرار التجاوزات الإيرانية في جزيرة أبو موسى ينعكس سلباً على علاقات التعاون المرجوة بين الدولتين، ويرغم الجهود التي بذلتها الإمارات لحل الأزمة الراهنة بما يكفل حقوق الجميع تطبيقاً لترتيبات مكتوبة وموثقة، ويرغم الأسئلة المطروحة في مجلس التعاون حول التصرفات الإيرانية. برغم ذلك كله، يواصل المسؤولون الإيرانيون تصعيد الموقف، ليس بعدم التراجع عن التجاوزات في جزيرة أبو موسى فحسب، إنما أيضاً بتصريحات تؤكد تمسكهم بهذه التجاوزات في جانب، وتسوق مزاعم وأغاليط لتبرير التجاوز في جانب آخر. فبعد التصريحات التي أطلقها مندوب إيران في الأمم المتحدة وزعم فيها مسؤولية بلاده عن الأمن في الجزيرة، وتصريحات وزير الخارجية الإيرانية في جاكارتا التي لم يتورع فيها عن «نفي وجود مشكلة مع الإمارات حول الجزيرة»، خرج علينا الرئيس الإيراني في مؤتمر صحفي في لاهور الباكستانية، زاعماً أن «جزيرة أبو موسى التي تديرها إيران والشارقة هي جزيرة إيرانية». وليس هذا فحسب، فقد فاجأ الرئيس الإيراني الجميع بالحديث عن اكتشاف «مؤامرة» تحاك في الجزيرة، معلناً أن إيران اعتقلت عدداً من الأفراد المشبوهين المسلحين من خارج المنطقة، «وتعتقد أنه من المحتمل وجود مؤامرة».

لم يقل السيد رفسنجاني متى اعتقل هؤلاء، وعلى ماذا يتآمرون في جزيرة أبو موسى، أو تحديداً في الجزء التابع للإمارات منها؟!

أي الأحوال، قبل «رواية» المؤامرة المزعومة هذه سمعنا تبريرات من أوزان وألوان شتى، لم تستثن بالطبع «العبارات الرنانة الطنانة لإياها» التي اعتاد الإعلام الإيراني إطلاقها عن الاستكبار العالمي والمؤامرات التي تحاك في المنطقة ومسؤولية إيران عن أمن الخليج العربي، كأنما هناك شيء يمكن أن يهدد الأمن والاستقرار في المنطقة أكثر من مثل التصرفات الإيرانية في أبو موسى. وكأن الأمن والاستقرار في المنطقة يعنيان إيران فقط؟! إن هذا السلك السياسي الإيراني له تفسير واحد وهو أنها تحاول التهمية على استكمال احتلال جزيرة أبو موسى، ولا محل لأي تفسير آخر. لكن على المسؤولين في جمهورية إيران الإسلامية، أن يدركوا استحالة السكوت على تصرفاتهم التوسعية هذه، فليس في الإمارات مواطن واحد ولا مسؤول واحد يقبل بالتنازل عن حقوقنا. إن استمرار مسؤولي إيران في هذا النهج يعني أنهم غير معنيين بعلاقات أخوة وحسن جوار مع دول المنطقة وشعوبها، وأنهم لا يقابلون بالمثل سعي دول مجلس التعاون لإقامة علاقات جيدة، حيث - كما قال الأمين العام المساعد لمجلس التعاون - لم يتخذوا من

جانبهم خطوات جادة للتقارب مع دول المجلس . نأمل أن يتنبه المسؤولون في إيران إلى أن التصعيد الذي يمارسونه يمكن أن يفتح جرحا جديدا في المنطقة لا تسعى له الإمارات ولا دول مجلس التعاون . فلماذا يسعون هم إليه؟ ونتمنى على المسؤولين الإيرانيين أن يعودوا لقراءة ملفات قضايا جزرنا المحتلة: طناب الصغرى وطناب الكبرى وأبوموسى وسيجدون أننا لم نتنازل عن هذه الجزر ولم نسلم باحتلالها ولن نقبل ببقائها تحت الاحتلال، وننتظر حسم أمرها وعودتها بالوسائل السلمية . ومادام المسؤولون الإيرانيون مصريين على تجاوز حقوقنا في أبوموسى، فإننا نطالب المسؤولين في بلادنا أن يفتحوا ملف الجزر الثلاث، فمجلس الأمن موجود، ومحكمة العدل الدولية موجودة، والشرعية الدولية موجودة، وحقوقنا في جزرنا المحتلة ثابتة بوثائق التاريخ البعيد والقريب ووثائق الجغرافيا . ولعل المسؤولين في إيران يدركون أن الزمن الذى تستند فيه دولة إلى حجمها أو عدد سكانها أو قوتها العسكرية للاستيلاء على أراضى الغير وحقوقهم ومحاولة الهيمنة عليهم قد ولى إلى غير رجعة^(١).

عدم إدراك هذه الحقيقة، واستمرار التصرف بعكس معطياتها لا يعنى سوى اللعب بالنار، وزرع الغم مفخخة قابلة للتفجير فى أية لحظة . فهل يضع المسؤولون فى جمهورية إيران الإسلامية حدا للتجاوزات فى جزيرة أبوموسى، ويتوقفون عن إطلاق التصريحات المستفزة التى لاتفعل شيئا سوى تعقيد إمكانية تسوية المشكلة سلميا بالاعتراف بحقوقنا كاملة غير منقوصة؟! هذا ما نأمله ويرجوه كل مخلص حريص على إقفال الأبواب أمام كل ما يمكن أن يؤثر على الاستقرار فى منطقتنا التواقفة فعلا إلى استقرار مكين وعلاقات حسن جوار قائمة على الانصاف والعدل واحقاق الحقوق والاحترام المتبادل وعدم التدخل فى شؤون الآخرين^(٢).

شريعة الحق

نشرت جريدة الفجر الصادرة من أبوظبى مقالا عن الاحتلال الإيرانى للجزر العربية تحت عنوان شريعة الحق قولها:
اجمع وزراء خارجية العرب فى اجتماعهم بالقاهرة على الوقوف إلى جانب

١ - الخليج ٩/٩/١٩٩٢م.

٢ - الخليج - ٩/٩/١٩٩٢م.



الإمارات العربية ضد احتلال إيران لجزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى، وأعلن المجلس تأييده للمطلق لكافة الإجراءات التي تتخذها دولة الإمارات العربية المتحدة لتأكيد سيادتها ودفع الانتهاكات الإيرانية، وقد اتخذ هذا القرار عقب شرح واف قدمه الشيخ حمدان اعتمد على مراجعات تاريخية وقانونية ونصوص اتفاقات مسبقة أهدرتها إيران بسلوكها العدواني معتمدة على التفاوت في القوت مكررة نفس الصورة التي حدثت يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠ حين اعتدى النظام العراقي على الكويت، دون أن تضع في اعتبارها نهاية هذا العدوان، حيث هب العالم يدافع عن حق الكويت في الحرية، وحسمت عاصفة الصحراء الموقف لصالح الحق والعدل. وهذا القرار الجماعي المؤيد لحق الإمارات العربية في هذه الجزيرة المعتصبة إشارة واضحة إلى أن الإمارات ليست وحدها بل إن العالم العربي يقف إلى جانبها مساندا مؤيدا متعاوناً في كل الإجراءات التي سوف تؤدي إلى رفع هذا الاغتصاب، الذي بدأ على عهد الشاه في اليوم التالي لاستغلال دولة الإمارات العربية المتحدة وبالتالي جلاء بريطانيا وقيام الاتحاد كمقدمة لأطماع الشاه في دول مجلس التعاون، وكانت معروفة ومشهورة.^(١)

وكان الظن أن انتصار الثورة برحيل الشاه وقيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، سيقضي على هذه المطامع لأن الشريعة الإسلامية ترفض العدوان، وخاصة إذا كان الجار مسلماً ولكن البداية التي صنعها الشاه، تكررت مؤخراً رغم التأكيدات التي جرت على السنة أقطاب الحكومة الإيرانية بالدعوة إلى التعايش السلمي.

نرى، هل مارالت الاطماع هي الاطماع؟! ولكن، هذه الوقفة العربية المتحدة تدعو قادة إيران إلى مراجعة النفس برفع هذا الإثم، إذ من غير المعقول أن تقبل مواجهة مع الإجماع العربي في ظل نظام دولي جديد، يرفع راية الحق، ويرفض العدوان بكافة صوره، العرب وإيران يجمعهم الانتماء للإسلام. والإسلام دين الحق والعدل والتآخي والتكافل، ويرفض الشقاق والخصام، ويراودنا الأمل أن تصحح الجمهورية الإسلامية الإيرانية موقفها وفق الشريعة الإسلامية^(٢).

قلنا في نهاية الحلقة السابقة من هذه الدراسة بأن الإمارات العربية المتحدة اتخذت، منذ ١٩٩٢، موقفاً جديداً ومحدداً من نزاعها مع إيران على الجزر الثلاث، أبو

١ - الفجر - أبو ظبي - ١٤/٩/١٩٩٢م.

٢ - الشرق الأوسط ٢٧/٧/١٩٩٧م.

موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى. ويتمثل هذا الموقف فى المطالبة بعرض قضية النزاع على الجزر على محكمة العدل الدولية وقبول الطرفين بالحكم الذى تصدره هذه المحكمة. موقف الإمارات هذا لم يعد موقفها لوحدها فقد تضامنت معها جميع الدول العربية وخاصة دول مجلس التعاون التى أصبحت تطالب إيران فى بيانات القمة للموكلها ورؤسائها، تطالب إيران بالتجاوب مع موقف الإمارات الداعى إلى عرض الموضوع على محكمة العدل الدولية إذا لم يتوصل الطرفان إلى حل مرض لهما. بل والأكثر من ذلك أصبحت دول مجلس التعاون تربط بين حل قضية الجزر الإماراتية وإزالة التوتر فى علاقاتها مع الجمهورية الإسلامية. والسؤال الذى يطرح نفسه بالطبع هو^(١):

لماذا ترفض إيران قضية الاحتكام إلى محكمة العدل الدولية؟ أليس فى هذا الرفض دليل على عدم اقتناع القادة الإيرانيين بقوة الحجج التى يسوقونها للتدليل على تبعية الجزر لبلادهم؟ ليس فى نيتنا فى هذه الدراسة القصيرة مناقشة الحجج القانونية لكل من إيران والإمارات فى ما يخص السيادة على الجزر الثلاث فذلك موضوع بحاجة إلى دراسة خاصة لوحده. ونحمد الإشارة بأن هناك حاليا عدة دراسات عن هذا الموضوع لعل أهمها كتاب الدكتور محمد عزيز شكرى للعنوان «مسألة الجزر فى الخليج العربى والقانون الدولى» الصادر عام ١٩٧٢ إلا أنه لابد من لمحة ولو سريعة لتاريخ الحديث لهذه الجزر. يقول الدكتور محمد عزيز شكرى بأن «الجزر الثلاث خضعت للقواسم العرب منذ عام ١٧٥٠ على الأقل، وأن سكانها جميعا ينتمون إلى فروع ذات القبائل العربية التى تسكن البر المقابل، وعندما فرضت بريطانيا الحماية عام ١٨٢٠ على مشايخ الخليج العربى ومنهم شيخ القواسم سلطان بن صقر، على أثر ما أسمته حروب القرصنة، اعتبرت الجزر الثلاث من توابع الشارقة ورفعت عليها اعلامها، وكانت الإماراتان، رأس الخيمة والشارقة، آنذاك إمارة واحدة. وعندما انفصلت رأس الخيمة عن الشارقة فى بداية القرن العشرين ١٩٢١ أكت جزيرة أبو موسى إلى قواسم الشارقة وأكت طنب الكبرى وطنب الصغرى إلى قواسم رأس الخيمة، وكانت حيالة الإماراتين للجزر فعلى ومتواصلة وهادئة حتى نوفمبر ١٩٧١ كما كانت الإماراتان تمارسان جميع مظاهر السيادة على الجزر الثلاث. منها على سبيل المثال^(٢):

١ - الفجر - أبو ظبي - ١٤/٩/١٩٩٢م.

٢ - الشرق الأوسط ٢٧/٧/١٩٩٧م.



١ - وجود ممثلين لحاكمي الإمارات في الجزر بصورة مستمرة.

٢ - قيام إمارتي الشارقة ورأس الخيمة منذ مطلع هذا القرن بمنح الامتيازات لاستخراج المواد المعدنية والنفطية في الجزر الثلاث ومياهها الإقليمية وقد اعترفت إيران منذ البداية بحق حاكمي الشارقة ورأس الخيمة في منحهما هذه الامتيازات.

٣ - استيفاء حكام الشارقة ورأس الخيمة رسوما سنوية عن الأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها سكان الجزر كالصيد والغوص ورعى الماشية. الحقيقة التي لا يختلف عليها اثنان هي أن بريطانيا كانت القوة الأولى في المنطقة حتى بداية القرن الحالي حيث أخذ نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، ومصالحها ينمو بشكل تدريجي حتى بلغا ذورتها في ١٩٧١ بعد انسحاب بريطانيا من المنطقة وتسلم الولايات المتحدة مهمة ما سمي «عملء الفراغ السياسي» في منطقة الخليج العربي. لذلك يمكن القول بأن أى بحث جدى لدراسة النزاع حول الجزر الثلاث لابد وأن يعتمد بشكل أساسى على الوثائق البريطانية كمرجع أولى للتدقيق فى أصل الخلاف وتطوره على مدى أكثر من ١٠٠ سنة. والوثائق البريطانية لم تكتف بتأكيد تبعية هذه الجزر لإمارتي الشارقة ورأس الخيمة فحسب بل إنها تورد بعض التصرفات الإيرانية التي تدل بشكل أو بآخر، على اعتراف إيران نفسها بأحقية العرب القواسم فى حكم هذه الجزر، من بين هذه التصرفات على سبيل المثال لا الحصر: فى سنة ١٩٥٤ قام موظف بلجيكي يعمل فى مصلحة الجمارك الإيرانية بزيارة جزيرتي أبوموسى وطنب وأنزل منهما علم الشارقة ورفع محله العلم الفارسى، فاحتج الممثل البريطانى فى طهران نيابة عن شيخ الشارقة، وأنكرت الحكومة الإيرانية علمها بالحادث وأمرت بإزالة علمها من الجزيرة وقد تم ذلك بالفعل فى ١٤ حزيران (يونيو) ١٩٠٤ حيث أعيد علم الشارقة على الجزيرتين.

ظل علم الشارقة يرفرف على جزيرة أبوموسى وعلم رأس الخيمة يرفرف على جزيرتي طنط الكبرى وطنب الصغرى إلى أن أنزلتهما القوات الإيرانية فى أواخر نوفمبر ١٩٧١. وفى ١٩٢٩ طلبت الحكومة الإيرانية، عبر الحكومة البريطانية، شراء جزيرتي طنط من حاكم رأس الخيمة الذى رفض العرض الإيرانى جملة وتفصيلا فقامت الحكومة البريطانية بإبلاغ إيران بهذا الرفض، وفى أكتوبر من عام ١٩٣٠ اقترحت الحكومة الإيرانية على حاكم رأس الخيمة استئجار جزيرة طنط الكبرى لمدة ٥٠ عاما ولكنه رفض



الاقتراح الإيراني. وفي عام ١٩٧١ قبل فترة وجيزة من احتلالها للجزر، طلبت حكومة إيران مرة أخرى شراء جزيرتي طنّب فرقص حاكم رأس الخيمة ذلك. إن مطالبة إيران بشراء أو استئجار الجزر تتعارض تعارضاً كلياً مع ادعاءاتها بملكية هذه الجزر لأن السلوك الإيراني يشكل هنا أساساً لتطبيق المبدأ القانوني المستقر دولياً والذي يقضى بأنه إذا اتخذ أحد الأطراف باعتباره أو سلوكه موقفاً يخالف مخالفة بينه الحق الذي يدعيه فإنه يمتنع عليه المطالبة بذلك الحق. نرى من كل ما تقدم بأن إيران لا تمتلك من الوثائق الجسدية والمُعترف بها دولياً ما يخولها المطالبة بالسيادة على الجزر الثلاث. فلماذا إذن هذا الإصرار على عدم إرجاع الحق إلى أصحابه؟ يرى بعض المراقبين السياسيين بأن نظام الشاه السابق حرص على تعبئة الرأي العام الإيراني وخلق شعور متعاطف معه حول النزاع على الجزر بعد أن أرغم على التخلي عن المطالبة بالبحرين ويبدو أن حكّام الجمهورية الإسلامية حرصوا على السير في نفس الاتجاه حيث عملوا إلى تأجيج المشاعر لدى الجماهير الإيرانية وحشها على التمسك بالجزر التي «حررت من السيطرة الاستعمارية»^(١).

الإمارات وإيران والجزر العربية

كتب د. علي حميدان سفير الإمارات السابق عن الأطماع الإيرانية واحتلالها للجزر العربية يقول:

وإذا كانت الجمهورية الإيرانية قد حذت حذو الشاه الراحل في التمسك بالجزر الإماراتية الثلاث، متسلحة بنفس الحجج التي تسليح بها النظام الإمبراطوري السابق، إذا كان الأمر كذلك فما الذي طرأ على موقف الإمارات العربية من هذا الموضوع، خاصة وأن المعادلة الأمريكية - الإيرانية قد انقلبت رأساً على عقب، فبعد أن كان شاه إيران السابق هو الركيزة الأساسية لحماية المصالح الأمريكية، أصبحت الجمهورية الإسلامية تشكل خطراً حقيقياً على هذه المصالح في المنطقة حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي «الشيطان الأكبر» في المنطقة لنظام الحكم الجديد في إيران. من الملفت للنظر حقاً أن سياسة الإمارات العربية المتحدة تجاه موضوع الجزر استمرت على ما كانت عليه حتى عام ١٩٩٢، أي الاكتفاء بتأكيد سيادتها على الجزر الثلاث في المحافل الدولية



وخاصة في وثائق الأمم المتحدة كما بينا في الحلقة السابقة. الرسمىون الإماراتيون برروا الاستمرار في هذا الموقف بالشكل التالى :

«مراعاة للظروف الاستثنائية التى كانت تمر بها المنطقة خلال العقد السابق والمتمثلة فى الحرب العراقية - الإيرانية وتداعياتها وحرب الخليج الثانية، وحرصنا على تجنب المنطقة المزيد من التوتر وإيماننا منالنهج السلمى لتسوية النزاعات بين الدول، فقد اتبعت الإمارات العربية سياسة الصبر والانتظار إلى حين روال تلك الظروف. وكانت الإمارات العربية تأمل بأن يحظى هذا الموقف بتقدير الجانب الإيرانى وأن تبادر إيران إلى تصحيح الوضع الناجم عن احتلالها للجزر، إلا أنه لم يبد من جانب الحكومة الإيرانية أية مؤشرات تدل على تحاوبها فى هذا الشأن، بل إنها اقدمت على الزيد من الإجراءات المخالفة للمذكرة التفاهم المبرمة ١٩٧١ حول جزيرة أبوموسى». جاء ذلك فى مذكرة رسمية لوزارة خارجية الإمارات وزعت على السفارات المعتمدة لدى أبوظبى بعد أن قامت إيران بعدة إجراءات، ابتداء من أغسطس ١٩٩٢، تهدف فى مايسدو إلى ضم جزيرة «أبو موسى» بالكامل للسيادة الإيرانية وتحايل اتفاق ١٩٧١ الذى تم التوصل إليه بين الشارقة وإيران برعاية بريطانيا^(١).

قلنا أن سيامة الإمارات العربية المتحدة تجاه موضوع الجزر استمرت على ما كانت عليه حتى ١٩٩٢، على الرغم من قيام الثورة الإيرانية فى عام ١٩٨٩ وتغير الأوضاع السياسية والاستراتيجية فى المنطقة، حيث أصبحت الجمهورية الإيرانية تشكل مصدر قلق للمصالح الأمريكية بعد أن كانت الامبراطورية الشاهنشاهية ركيزة أساسية لحماية هذه المصالح. وقد برر المسؤولون الإماراتيون عدم تغير موقفهم من قضية الجزر بحرصهم على مراعاة الظروف التى كانت تمر بها المنطقة آنذاك، كالحرب العراقية - الإيرانية وتداعياتها والاحتلال العراقى للكويت، وحرصهم على تجنب المنطقة مزيدا من التوتر.

فى نهاية شهر أغسطس ١٩٩٢ منعت القوات العسكرية الإيرانية فى جزيرة «أبوموسى» سفينة ركاب تابعة للإمارات العربية المتحدة من الرسو فى ميناء الجزيرة، وكانت السفينة تقل حوالى ١٠٤ أشخاص كانوا فى طريق عودتهم إليها لبدء عملهم بعد انقضاء إجازتهم الصيفية. كما قامت السلطات الإيرانية بقطع مرسة السفينة والتهديد

بإغراقها إذا لم تدعن للأمر بالابتعاد عن الجزيرة. كانت هذه هي النقطة التي افاضت كأس الصبر الذي كانت تتحلى به حكومة الإمارات تجاه الإجراءات التي تقوم بها السلطات الإيرانية في الجزيرة منذ مطلع الثمانينات، كما جاء في مذكرة رسمية لوزارة الخارجية الإماراتية، هذه المذكرة التي احتوت أيضا على سرد لأهم الاجراءات التي قامت بها إيران في الجزيرة والتي اعتبرها البعض محاولة منها لضم كامل الجزيرة لسيادتها. منها على سبيل المثال^(١):

١ - قيام إيران بوضع أنظمة للصواريخ في الجزء الذي تنص مذكرة التفاهم على أنه يتبع إمارة الشارقة.

٢ - إنشاء بلدية في «أبوموسى» تابعة لمحافظة «بندر عباس».

٣ - التحدى على الاراضى التى تقع خارج حدود الجزيرة المخصص للوجود العسكرى الإيرانى وذلك ببناء طرق ومطار ومنشآت مدنية وعسكرية وإقامة مزارع.

٤ - طرد ٦٠ عاملا من الجزيرة فى مارس ١٩٩٢ وتخير المسلمين والمقيمين من غير مواطنى دولة الإمارات بين حمل الهوية الإيرانية أو مغادرة الجزيرة نهائيا.

٥ - إغلاق روضة أطفال الجزيرة وطرد التلاميذ ومدرسيهم.

٦ - التدخل فى الحياة اليومية لمواطنى الإمارات المقيمين فى الجزيرة وذلك بمنعهم من إقامة مبان جديدة أو ترميم المباني القائمة وإغلاق المحال التجارية وعدم السماح بإعادة فتحها إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من السلطات الإيرانية.

٧ - إلزام سكان الجزيرة بالقدوم إليها ومغادرتها عن طريق مركز إيرانى.

الایرانیون یسررون تصرفاتهم فى جزيرة «أبوموسى» بالادعاء بأن اتفاقية ١٩٧١ تخولهم المحافظة على الأمن فى كامل الجزيرة، الأمر الذى نفته سلطات الشارقة، كما أن الاتفاقية المذكورة، والتي نشرنا نصها فى الحلقة الأولى من هذه الدراسة، لا تتضمن أية إشارة إلى مسؤولية إيران عن الأمن فى الجزيرة. وقد قام الشيخ زايد، رئيس الإمارات العربية المتحدة بدعوة المجلس الأعلى للاتحاد، المكون من حكام الإمارات السبع، للانعقاد فى أبريل ١٩٩٢ لمناقشة التصرفات الإيرانية فى جزيرة «أبوموسى» واتخاذ الاجراءات لوضع حد لها، وقد أصدر المجلس الأعلى للاتحاد بيانا أكد فيه بأن



«كل اتفاقية موقعة بين إمارة من إمارات الدولة وأى من الدول الأخرى تعتبر اتفاقية اتحادية تلتزم بها الدولة»^(١).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن دستور الإمارات العربية يدمج ما جاء فى بيان المجلس الأعلى للاتحاد، إذ تنص إحدى مواده على أن الاتحاد يلتزم بالاتفاقيات التى عقدها الإمارات مع الدول الأخرى قبل قيام الدولة الاتحادية. ويتضح من مجريات الأمور بأن الغرض الأساسى من البيان الذى أصدره المجلس الأعلى للاتحاد فى الإمارات هو إفهام إيران بشكل لا يقبل الغموض بأن الدولة الاتحادية مسؤولة وملزمة بالدفاع عن إمارة الشارقة وتمكينها من ممارسة مسؤولياتها فى الجزء المخصص لها من جزيرة «أبوموسى». وفى نهاية شهر مايو من السنة نفسها - ١٩٢٢ - أمر رئيس الإمارات وزير خارجيته بالتوجه إلى طهران والتباحث مع المسؤولين الإيرانيين بشأن الإجراءات التى اتخذوها ويتخلونها فى الجزيرة. جاءت الإجراءات الإيرانية فى جزيرة «أبوموسى» بعد ٢١ عاما من الاستيلاء على الجزر الثلاث، جاءت هذه الإجراءات لتعيد قضية الجزر إلى الأضواء مجددا مع احتمالات التوتر فى العلاقات بين الإمارات العربية وإيران، الأمر الذى دفع قادة البلدين إلى بلل المساعى الرامية لاحتواء الموضوع. وقد تمخضت هذه المساعى عن لقاءات ثنائية فى أبوظبى فى الفترة من ٢٧ - ٢٨ سبتمبر ١٩٩٢م^(٢).

بين وفد من الإمارات العربية برئاسة السفير سعيد ساعد الذى كان فى ذلك الوقت مديرا لإدارة شؤون مجلس التعاون ودول الخليج العربية بوزارة الخارجية والذى يشغل الآن منصب وكيل وزارة الخارجية بالنيابة، ووفد من جمهورية إيران الإسلامية برئاسة السفير مصطفى فومينى حائرى مدير عام شؤون الخليج بوزارة الخارجية الإيرانية وقد انتهز الوفد الإماراتى هذه اللقاءات لطرح مطالبه على الجانب الإيرانى بالشكل التالى:

- ١ - إنهاء الاحتلال العسكرى لجزيرتى «طنب الكبرى» و«طنب الصغرى».
- ٢ - تأكيد التزام إيران بمذكرة التفاهم لعام ١٩٧١ بشأن جزيرة «أبوموسى».
- ٣ - عدم التدخل بأى طريقة وتحت أى ظروف وبأى مبرر فى ممارسة دولة

١ - د. على حميدان - الشرق الأوسط ١٩٩٧/٧/٢٠م.

٢ - د. على حميدان - الشرق الأوسط ١٩٩٧/٧/٢٠م.

الإمارات العربية المتحدة ولايتها الكاملة على الجزء المخصص لها في جزيرة «أبوموسى» بموجب مذكرة التفاهم.

٤ - إلغاء كافة التدابير والإجراءات التي وضعتها إيران على أجهزة الدولة في جزيرة «أبوموسى» وعلى المقيمين فيها من غير مواطني الإمارات العربية.

٥ - إيجاد إطار ملائم لحسم السيادة على جزيرة «أبوموسى» خلال فترة زمنية محددة.

أما بالنسبة للوفد الإيراني، فقد أبدى استعدادا لمناقشة موضوع التقيد باتفاق ١٩٧١ الخاص بجزيرة «أبوموسى» ولكنه رفض مناقشة موضوع إنهاء الاحتلال العسكرى لجزيرتى «طنب الكبرى وطنب الصغرى» مدعيا بأن هاتين الجزيرتين عادتتا إلى السيادة الإيرانية وإلى الأبد بعد انسحاب بريطانيا من المنطقة فى ١٩٧١. أمام هذا الإصرار الإيرانى على رفض التفاوض على «الطينين» وصلت المساعي المبذولة لحل هذه القضية إلى طريق مسدود، الأمر الذى دفع المسؤولين فى الإمارات العربية إلى طرح موقف جديد ومحدد يتمثل فى المطالبة بالذهاب إلى محكمة العدل الدولية للبت فى النزاع فى حالة عدم التوصل إلى حل يرضى الطرفين بطرق التفاوض. وقد عبر الشيخ رايد، رئيس الإمارات العربية، عن هذا الموقف بكلمات بسيطة معبرة: «إذا قدمنا براهيننا وقدموا براهينهم للتحكيم فهذا هو الذى سيقرر الصحيح والباطل منها، أقصد بذلك اللجوء إلى محكمة العدل الدولية» وقد أكدت جميع الدول العربية هذا الموقف كما أكدت معظم دول العالم حتى تلك التى يرتبط بعضها بروابط وثيقة مع إيران^(١).

مسرحية الرسالة وجزر السلام

فى ذلك الإطار ويفكر من حاكم رأس الخيمة تم إنجاز عمل مسرحى درامى جسد على الواقع - وفى مسرح شيد خصيصا أمام متحف رأس الخيمة الوطنى - العدوان الإيرانى الفاشم على جزيرة طنب، ذلك العمل الدرامى الذى حاز على إعجاب الجمهور الذى أشاد بالفكرة التى حرص من خلالها على إبقاء آثار العدوان ماثلة فى الأذهان متفاعلة فى الأنفس لكى لا ينسى الكبير ما حدث، ولكى يشعر الصغير بجسامة

١ - د. على حميدان - الشرق الأوسط ٧٠/٧/١٩٩٧م.



العدوان وترسخ في أعماقه مشاعر الدفاع عن الديار والعمل على استرداد الأرض المتعصبة . وكان لحاكم رأس الخيمة كلمة في بداية العرض قال فيها :

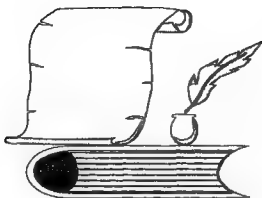
فقبلت المشيئة الإلهية أن يجعل الله سبحانه وتعالى السلام منه ، والسلام به ، ولذلك ، فقد صار من أسمائه عز وجل أنه السلام ، وجاء بالرسول والأنبياء كي يحملوا للإنسان رسالة السماء ، إنها رسالة السلام . فالسلام غاية مقدسة ، ومسعى يسمو توجهننا إليه . ورغم هذه الحقيقة ، فقد ظل الإنسان أسير النظام الثنائي الذاتي ، تسنارعه قوتان متعارضتان في كيانه ، يسعى إلى السلام كي يلبي حاجته الفطرية له ، بينما يخشى على كبريائه المزعوم لو افترض أمر سعيه إليه ، فهو يرى في طلب السلام ضعفاً وخضوعاً ، بينما يؤكد له يقينه أنه قوة تستند على إيمان راسخ واتباع صادق لعقيدة سمحاه . نراه يسعى وراء السلام ، سعيه خلف سراب ، معتقداً أنه يأمل شيئاً بعيد المنال ، إلا أن ما يسعى إليه قريب جداً منه وليس بينهما حجاب ، عليه فقط أن يعرف بده الطريق إليه ، وبداية طريق السلام ، من هنا ، من داخلنا ، فمن يحيا في ذاته السلام ، يرتضى أن يترك غيره يحيا في سلام . من أجل هذا حملنا جميعاً في دولة الإمارات العربية المتحدة ، قول الله تعالى : (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها) . ورفعت الدولة صوتها ، وتوجهت بشدتها إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية الجارة ، كما توجهت قمة دول مجلس التعاون في اجتماعاتها ، تطالب إيران برد مالديها من أمانة ، تطالبها برد الجزر الثلاث ، طناب الكبرى ، وطناب الصغرى ، وأبوموسى . إنها أمانة ، قد أودعت غصبا لديها ، نزعت من أصحابها سلباً وأودعت لديها في عهد مظلمة ، عهد رفضتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية نفسها ، كما رفضناها نحن ورفضتها سائر دول العالم الإسلامى . أما دعوة السلام ، فإنها دعوة ليست وليدة العصر ، ولكن ما أحوجنا لها في هذا العصر ، نأمل أن نكون قد وفقنا في الكيفية التى ارتضيها لرسالتنا ، ونهيب بالمقول والقلوب إدراك ماترمى إليه دعوتنا ونشكر كل من ساهم بفكره وجهده في تجسيد ما تحمله جوارحنا من حب وإجلال للإنسانية وبشء في هذا العمل . (والله يدعو إلى دار السلام ويهدى من يشاء إلى صراط مستقيم) . صدق الله العظيم^(١) .

لقد لقي عرض هذه الدراما الوطنية إقبالا شديدا من أبناء شعب الإمارات والعرب

١ - أحمد التلمرى - المرجع السابق ص ٣٤٥ .



المقيمين بالدولة لما يمثله موضوعها من قضية عربية وطنية وقومية، ولما يعكسه من وقائع حدثت في فقدان جزء عزيز من أرض الوطن ومياهه يتحتم على الجميع العمل من أجل استرداده وإعادته إلى ربوع وطننا الغالي. وكان رد الجامعة العربية على اقتراح إقامة عرض للمسرحية في ربوع القاهرة على رأى من مندوبى الدول العربية والأجنبية، يحمل الترحيب الكامل والإشادة بهذا العمل الإعلامى الجاد الذى وصفه الدكتور أحمد عصمت عبدالمجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية، بأنه جاء تعبيراً حياً للمشاعر والأحاسيس تجاه جزء عزيز من الوطن العربى، (طنب الكبرى والصغرى وأبوموسى) والتي امتزجت فيها المشاعر الوطنية بالحقوق التاريخية لشعب الإمارات العربية، فكانت خير برهان وتأكيد على ضرورة عودة الحق إلى أهله وسيادة السلام لمنطقة الخليج العربى العامة. وأضاف الأمين العام للجامعة العربية قوله: ويسعدنى إحاطة سموكم بقرار مجلس جامعة الدول العربية فى دور انعقاده العادى التاسع والتسعون بتاريخ ١٨/٤/١٩٩٣ والذي أعاد تأكيد موقفه بالوقوف إلى جانب الإمارات العربية المتحدة فى التمسك بسيادتها الكاملة على جزر (أبوموسى وطنب الكبرى والصغرى) واستنكار احتلال إيران غير المشروع لهذه الجزر، مع تأكيده المطلق لكافة الإجراءات التى تتخذها الإمارات العربية لتأكيد سيادتها على هذه الجزر^(١).



الفصل الرابع

موقف مجلس التعاون من الاحتلال الإيراني للجزر العربية ١٩٩٢. ١٩٩٧

- إيران ومجلس التعاون.
- تداعيات الاحتلال الإيراني للجزر العربية.
- غضب أبناء مجلس التعاون من التصرفات الإيرانية في جزيرة أبو موسى.
- رفض مجلس التعاون الاحتلال الإيراني للجزر العربية.
- الدفاع عن عروبة الجزر.
- الموقف الشعبي لأبناء مجلس التعاون من الاحتلال الإيراني للجزر العربية.

إيران ومجلس التعاون

يرى البعض - وعن حق - أن منطقة الخليج العربى تتسم بتعقيدات وتفاعلات صراعية وتعاونية مركبة، وتداخل شديد بين الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية ووجود اختراق متزايد من قبل الفاعلين فى النظام الدولى فى منطقة الخليج العربى. وفى الواقع تعتبر منطقة الخليج العربى واحدة من أبرز نقاط الاحتكاك فى العالم لأسباب تتعلق بالطاقة والنظم السياسية، وتضاد المصالح، ولذلك يتجسد الترابط الوثيق بين الأمن الوطنى لكل دولة من دول الخليج العربى بالأمن الإقليمى «المجموعة الدول المظلة على الخليج العربى» يؤثر إجمالاً فى أوضاع الدول الأخرى بدرجة تفوق كثيراً مايمكن أن تؤثر فيه أحداث تلك الدول على منطقة الخليج العربى. ويعود ذلك إلى أن دول الخليج العربى هى دول متجهة رئيسية للنفط، الذى سيطر لفترة غير منظورة، سلعة استراتيجية عالية ونقطة ارتكاز أساسية فى الاقتصاد العالمى. ومثل هذه الأوضاع وعلاقة الارتباط يفترض أن يضعها فى الاعتبار من يحددون الخطوط العريضة لأمن الخليج العربى إذا ما أرادوا الاقتراب من السواقي السياسى المعاش. ويلاحظ وجود تباين فى المنظور الأمنى لكل من ضفتى الخليج العربى. فإيران وهى تستشعر ثقلها الإقليمى النسبى، لاسيما بعد اختلال علاقات القوى فى المنطقة والناجمة عن تقليص الدور الموازن للعراق، فإنها ترى لنفسها دوراً رئيسياً ومسؤولية أولى فى ترتيبات أمن الخليج العربى. ومن هذا المنطلق ترى إيران ضرورة سحب القوات الأجنبية من المنطقة، بل وتذهب بعيداً فتزعم أنه لا علاقة بالدول العربية خارج المنطقة بأمن الخليج العربى. وانطلاقاً من هذه النظرة فإن إيران ترى فى مياه الخليج العربى عمراً محلياً بينما تراه دول الخليج العربية عمراً دولياً له مكانة مميزة فى الاستراتيجية العالمية، والتى تتطلب ضرورة مراعاة مصالح الدول الأخرى فى النطاق الإقليمى الأوسع وعلى المستوى الدولى الأشمل لبشاكل المصالح وتزايد نطاق الاعتماد الاقتصادى المتبادل^(١).

وفى الوقت الذى لا تنكر فيه دول مجلس التعاون أهمية الدور الأمنى لإيران، فإنها ترى أن تكون مشاركة إيران فى أى ترتيبات مشتركة لأمن الخليج العربى فى إطار

١ - د. مصطفى عبدالعزيز مرسى - الاستقرار الأمنى والتعاون الاقتصادى فى منطقة الخليج



شراكة متساوية بين الأطراف لامتياز فيها أو هيمنة لأى طرف على آخر. كما ترى دول مجلس التعاون أنه فى ظل استمرار اختلال علاقات القوى الراهن، فإن الوجود الأجنبى المقنن فى المنطقة يشكل الدرع الواقى من القوضى والمغامرة. كما يلاحظ وجود خلافات أخرى بين الجانبين حول التدخل فى الشئون الداخلية، ومسيرة السلام فى الشرق الأوسط، فضلا عن التباين فى قراءة التطورات والمستجدات الدولية وانعكاساتها على أوضاع المنطقة فضلا عن الخلاف حول برامج التسليح الإيرانية والمناورات العسكرية الإيرانية واسعة النطاق فى مياه الخليج العربى.

استمرار هذه الفجوة فى المنظورين الأمنيين لكل من إيران ودول مجلس التعاون وصعوبة التوصل لحل وسط بينهما حول الموضوعات المطروحة جعل البعض يصف الجهود السابقة المتعلقة بذلك بالحوار الهش. وفى الواقع فإن فى مقدمة الملفات المعلقة بين إيران ودول مجلس التعاون هو ملف التسليح بأسلحة الدمار الشامل، وماتشير إليه من تقارير غربية، من عزم إيران على تسليح نفسها نوويا وهو أمر يجعل من تقاربها الأمنى مع الضفة الغربية من الخليج العربى - فى تقدير البعض - عملية صعبة. صحيح أن إيران مرتبطة بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، كما أنها عضو فى الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتخضع للتفتيش، ولكن الأمر - من وجهة نظر الضفة الغربية - مازال يحتاج لمزيد من الشفافية، وهو ما دعى أحد المشاركين فى ندوة مماثلة عقدت فى بيروت، إلى اقتراح إشراك إيران للباحثين العرب فى مجلس التعاون فى بعض مشاريعها النووية والسماح لبعض المسئولين والصحفيين بزيارة المنشآت النووية الإيرانية. وبطبيعة الحال إن من حق إيران الكامل توفير كل مقومات القوة للدفاع عن سلامتها الإقليمية وسلامة شعبها، إلا أنه من ناحية أخرى فإن القوة الإيرانية المتعاطمة، سواء فى الجانب العسكرى، أو الجانب المعنوى، أو الجانب الديموغرافى، كقيلة فى حد ذاتها، بإشعار دول مجلس التعاون الصغيرة بحالة من القلق المبرر. ففضية الجزر الإماراتية التى تحتلها إيران هى - كما يصفها أحد الكتاب الخليجيين - «رمز» سياسى لهذه الحالة^(١).

مكنت سياسة ضبط النفس التى مارستها إيران تجاه استفزازات حكومة طالبان، من تجنب سقوط إيران فى المستنقع الأفغانى. ولا نستطيع أن نمنع أنفسنا من الإشادة



بحكمة وعقلانية القرار الإيراني في هذا النزاع الذي يشكل سابقة إقليمية مشجعة. فقد سيطرت القيادة الإيرانية على إجراءات استخدام القوة ضد حكومة طالبان وقاومت ضغوط المتشددین في الداخل. وفي تقديرنا أن الأزمة الإيرانية الأفغانية مثلت نموذجاً غير مألوف لتوازن علاقات القوى ما بين قوة الضعف (أفغانستان) المعززة والمحمية بطبيعة جغرافية قاسية ومانعة، وضعف القوة (إيران)، لأن استخدام القوة له حدود وسقف يصعب تجاوزهما. فالقوة في النهاية مسئولية يجب أن تستخدم بحكمة. وتعدو الظروف الإيرانية بشأن صيغ التعاون الأمني الإقليمي ابتداء من اقتراح كمال خراي عن استعداد إيران لإقامة ترتيبات أمنية مشتركة مع دول مجلس التعاون من أجل إعلان منطقة الشرق الأوسط «منطقة سلام خالية من أسلحة الدمار الشامل»، وإنهاء بدعوة محسن رضائي القائد العام لقوات الحرس الثوري إلى توقيع معاهدة دفاعية أمنية خليجية إيرانية، تعتبر من الأمور المشجعة التي تحتاج للدراسة وتوفر مقومات التهيئة المسبقة، غير أنه يلاحظ أن هذه الظروف كثيرًا ما تكون مصاحبة لمناورات مكثفة متعددة خصوصًا البحرية منها، وهو أمر يثير القلق والتساؤلات في الضفة الغربية، لأن هذه المناورات توحى - في تقدير البعض - بأن إيران ترغب في تعزيز قدراتها على استخدام القوة خارج حدودها. لاشك أن معادلة التوازن والأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي معادلة صعبة ومعقدة ومثيرة للجدل على الجانبين. ولاشك أيضًا أن ظهور أي قوة إقليمية ذات قدرات عسكرية متزايدة يدفع بالاطراف الأخرى إلى زيادة تسليحها أو الاستعانة بقوى خارجية مساندة لإحداث التوازن المحلي لميزان القوى الإقليمية. فالدول الصغيرة تشعر أنها في حالة خطر دائم ما لم تكن هناك ضمانات من دول أكبر لهذا الأمن، أو ترتيبات إقليمية موازية. ومن هنا تحى أهمية تدخل دول ضفتي الخليج العربي في حوار إيجابى وبناء لإعادة النظر في سياسات بناء قوات تقليدية كبيرة وسياسات استملاك وبناء أسلحة الدمار الشامل على مستوى منطقة الخليج ككل. وفي تقدير البعض «أنه لايعقل أن تقوم إيران بالتسلح بينما ينزع السلاح العراق، لأن مثل هذا الوضع مدعاة لمخاوف دول مجلس التعاون»^(١).

وإذا كانت المصالح المشتركة تحتم ضرورة الوفاق بين إيران ودول مجلس التعاون، فإن الأمر يتطلب من الطرفين العمل على إزالة بؤر التوتر فيما بينهما. ومن ثم فينبغى



على إيران أن تدرك جيداً أن مستقبلها الاقتصادي والسياسي مرتبط ارتباطاً لا مفر منه بالتواصل مع دول مجلس التعاون، غير أن هذا التواصل لن يبلغ صورته المثالية إلا إذا كفت إيران عن تشبثها باحتلال جزر الخليج العربي، وقد يكون إثباتاً لحسن النوايا أن توافق إيران على إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية، بعد أن فشلت المباحثات الثنائية بينها وبين الإمارات العربية. وليس من شك في أن تسوية ذلك النزاع بالطرق السلمية سوف يعود بالنفع على الجانبين، بل وسيؤدي إلى إرساء إطار جديد لتسوية المنازعات الإقليمية يمكن أن يصبح نموذجاً يحتذى في جميع دول المنطقة. كما ينبغي على إيران أن تدرك أيضاً أن الروابط الأمنية القائمة حالياً بين دول مجلس التعاون والغرب ليست دعوة مفتوحة للولايات المتحدة الأمريكية أو غيرها لكي تمارس هيمنتها على المنطقة، وإنما هي مرحلة مؤقتة اضطرت إليها لحين تعزيز قدرتها الذاتية الدفاعية. وينبغي على إيران أن تزيل القلق الذي يساور دول مجلس التعاون من برامجها التسليحية، ومع أن تلك البرامج لا تزال حتى الآن معقولة، كما أنه ليس لديها سوى ثلث أو نصف الأسلحة التي كانت بحوزتها على عهد الشاه، إلا أن التوجس سيظل قائماً إذا ما تمهت إيران إلى الإفلات من الرقابة الدولية على أسلحة الدمار الشامل النووية والبيولوجية والكيميائية^(١).

إن إزالة القلق الذي يساور دول مجلس التعاون سيؤدي إلى مزيد من التعاون الاقتصادي الذي سيكون مساعداً بالقطع على استقرار الأوضاع الاقتصادية في إيران، حيث سيكون في إمكان دول مجلس التعاون تقديم المساعدات الاقتصادية دون توجس من أن يتم تحويل تلك المساعدات إلى عملية تسليح استراتيجي قد تهدد وجود هذه الدول ذاتها. أما عن دول مجلس التعاون الخليجي فعليها أن تدرك من جانبها أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي في إيران يساعد على تحقيق أمنها لأن الوضع الاقتصادي المتأزم قد يدفع إيران إلى التطرف في علاقاتها إزاء جيرانها. كما ينبغي على دول المجلس التواصل إلى حلول إقليمية فيما يتعلق بأمن المنطقة تمهيداً لفك الارتباط الأمني مع دول الغرب إذ أن بقاء ذلك الارتباط قد ينطوي على خطر تحميل الأنظمة السياسية في دول مجلس التعاون عبئاً قد يستغل لتهديد استقرارها، ومع ذلك فلا ينبغي أن يؤدي فك الارتباط الأمني مع دول الغرب إلى إفساح المجال لإيران أو لغيرها لاحتكار الزعامة الإقليمية أو

١ - د. جمال زكريا قاسم - العلاقات بين إيران ومجلس التعاون ص ٨.

تهديد دول الجوار. إن التطلع إلى آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون وإيران يتمشى مع الاتجاه الذى يسود عالمنا المعاصر من وجود تكتلات سياسية واقتصادية إقليمية، وليس من شك فى أن الوفاق بين الجانبين يمكن أن يحقق نموذجاً مثالياً لما ينبغى أن تكون عليه العلاقات الإقليمية بحكم عوامل الجوار وما يجمع بين الشمين - العربى والإيرانى - من روابط الدين والثقافة والتراث الحضارى المشترك^(١).

ظلت العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون متأثرة بثلاثة عوامل^(٢):

١ - عامل الشك وعدم الثقة التى بلزها الشاء بتهديداته ورغبته فى الهيمنة والسيطرة من خلال دوره (كشرطى المنطقة) ومطالبته بالبحرين والهيمنة على الجزر الواقعة فى مدخل الخليج العربى.

٢ - عامل الشك وعدم الثقة الناجمين عن الثورة الإسلامية ومقولة تصدير الثورة وما تمثله من عامل تغيير يهدد الأنظمة التقليدية.

٣ - عامل الشك وعدم الثقة القائم على الاختلاف العرقى والملمى بين ضفتى الخليج العربى.

وعلى الرغم من تصريحات إيران بضرورة إقامة علاقات حسن جور مع دول مجلس التعاون، فإنها تستخدم قوتها العسكرية بصورة مستغزة لأمن واستقرار المنطقة، حيث قامت إيران بما يلى^(٣):

١ - استعراض للقوة يتمثل فى اختبارات الأسلحة الطاروخية والعروض والمناورات العسكرية فى الخليج والتى تدل بوضوح على أن مسرح العمليات المنتظر للقوات المسلحة الإيرانية هو مضيق هرمز وبحر العرب. إن هدف العمليات الرئيسى هجومى وهو ما تؤكد طبيعة القوات المستخدمة وحجمها، وهذا فى حد ذاته يشير إلى أن الجانب الدفاعى ليس الهدف الحقيقى للقوات المسلحة الإيرانية، خاصة الحرس الثورى الذى هو امتداد طبيعى للميليشيات العسكرية شبه النظامية التى تشكلت أثناء الأشهر الأولى للثورة. إن عقيدة الحرس الثورى تؤكد على ضرورة تصدير الثورة وإثارة التوتر

١ - د. جمال زكريا قاسم - نفس المرجع ص ٨.

٢ - د. معصومة مبارك - المرجع السابق ص ٢٤.

٣ - د. جمال مند السويدى - المرجع السابق ص ٢٣.

والقلاقل فى المنطقة. ولا غرابة أن نجد أن قوات الحرس الثورى تسيطر على قوات الباسيج (جيش التعبئة التطوعى) التى تتكون من ٢٠٠ ألف فرد وتصل عند التعبئة إلى مليون، وتوضح نية تصدير الثورة عمليا فى وجود ١٥٠ مقاتلا من الحرس الثورى فى لبنان، و٢٠٠ خبير عسكري إيراني فى السودان.

٢ - الاستخدام الفعلى للقوة العسكرية، سواء فى استمرار احتلال جزر الإمارات العربية وسعيها لتكريس الأمر الواقع أو فى محاولات فرض سيطرتها على مضيق هرمز ومهاجمة القوات البحرية الغربية.

ومن خلال رصد واستقراء تناسى القدرة العسكرية الإيرانية فصل إلى عدة حقائق استراتيجية من أهمها: أن إيران تسعى لامتلاك قدرات عسكرية تقليدية تفوق احتياجاتها للدفاع عن نفسها وحماية مصالحها الحيوية، بما يؤكد ضمناً وجود نوايا الهيمنة وفرض سياسة الأمر الواقع. كما أن سعى إيران لامتلاك قدرات عسكرية هجومية فى القوات الجوية ومنظومة الصواريخ الباليستية ذات المدى المتوسط والمدى البعيد يشير إلى كبر المجال الحيوى الذى تسعى إيران لفرض سطوتها العسكرية عليه. وهذا يعنى محاولتها أن تصبح قوة إقليمية عظمى تفرض مصالحها الخاصة، فضلا عن محاولات إيران امتلاك قدرات عسكرية نووية وأسلحة دمار شامل رغم تصديقها على معاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيماوية ورغم عدم وجود أى تهديد أو توجهات عدائية ضدها. وهذا السلوك يخلق خللا استراتيجيا فى التوازن العسكرى فى المنطقة لصالح إيران، ومن ثم يدفع المنطقة إلى متاهات صراع التسلح، وتكريس حالة عدم الاستقرار فى منطقة الخليج العربى، ويدفع إلى الحاجة للتواجد العسكرى الأجنبى حتى يمكن ردع القوة العسكرية الإيرانية ومنعها من فرض إرادتها على المنطقة. ومنذ انتهاء عهد الشاه وقيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، أضحى هناك العديد من المخاطر والتهديدات الإيرانية على الأمن العربى الخليجى سواء على المدى القصير أو المتوسط، يتلخص فيما يلى^(١):

١ - إن إيران أعطت لنفسها حق الفيتو فى أى ترتيبات أمنية فى منطقة الخليج العربى بما يخدم مصالحها الأمنية فقط.

٢ - تحدى الوجود العسكرى الأجنبى فى المنطقة، رغم أن الصراع العسكرى

١ - د. جمال سند السويدى - نفس المرجع ص ٢٦.

الإيراني - العراقي وحرب الخليج الثانية واستمرار المساعي الإيرانية لامتلاك أسحلة دمار شامل، فضلاً عن تهديدها المستمر للملاحاة الدولية كانت أسباباً رئيسية لهذا التواجد العسكري الأجنبي. وقد يكون هذا التواجد هو أحد العوامل التي أدت إلى الحد من الانتدفاع الإيراني نحو التوسع والهيمنة في المنطقة، وفرضت على كثير من المسؤولين الإيرانيين إعادة حساباتهم، ومن ثم جاءت ظاهرة خاتمي والخطاب السياسي المعتدل والتوقف نسبياً عن مواجهة دول مجلس التعاون.

٣ - اعتناق إيران لأيديولوجية تدعم من خلالها حركات التطرف والعنف التي تلجأ لاستخدام القوة للتخلص من الحكومات الشرعية، بإقامة العديد من معسكرات لتدريب المتطرفين - خاصة العرب منهم - على أعمال التخريب والتدمير، ويشتمل الحرس الثوري الإيراني مسؤولية التدريب (معسكر الإمام علي شرق طهران، معسكر هاوند في همدان جنوب غربى طهران، معسكر فاتح غنى حسين في مدينة قم، ومعسكر أبيسك في منطقة قزوین).

٤ - استمرار الحكومة الإيرانية في تنفيذ إجراءات ترمي إلى تكريس احتلالها لجزر الإمارات العربية (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) إمعاناً في اتباع سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة، مما يشكل إصراراً على الاستمرار في خطواتها الاستفزازية غير المبررة وتكريساً لحالة عدم الاستقرار في المنطقة.

٥ - التهديد المستمر بإغلاق مضيق هرمز، خاصة وأن الحرس الثوري الإيراني قد قام بإجراء العديد من المناورات العسكرية للمتوسطة والكبيرة في الخليج العربي ومضيق هرمز خلال الفترة من عام ١٩٩٢ وحتى بداية عام ١٩٩٩ من قواعد الحرس الثوري في بوشهر ولنجة ويندر عباس. ومن بين أهداف هذه المناورات التدريب على كيفية إغلاق مضيق هرمز، بالإضافة إلى إعداد قوة بحرية انتحارية تابعة للحرس الثوري وزيادة حجم القوات العسكرية الإيرانية الموجودة على جزيرة أبو موسى إلى نحو ثلاثة أضعاف، وإقامة قواعد للصواريخ البحرية «سلك وورم» الصينية الصنع. كل ذلك يهدف إلى تهديد الملاحاة في الخليج العربى وفرض السيطرة عليه.

٧ - امتلاك قدرات صاروخية هجومية ذات مدى يغطى كل منطقة شبه الجزيرة العربية والأهداف الحيوية لدول الخليج العربى، مما يزيد من حدة التوتر في المنطقة.



فى تصريح للأدميرال على شامخانى وزير الدفاع الإيرانى أوضح أهمية «تدوين استراتيجية أمنية مشتركة» مع دول مجلس التعاون تهدف إلى «تحقيق أمن ثابت ودائم من دون حضور القوات الأجنبية فى المنطقة» مشددا على ضرورة إنهاء وجودها، ولأسيما الأمريكية، من مجلس التعاون معتبرا أنه «الإجراء الوحيد الذى يضمن تخفيف التوتر وإزالة التهديد عن المنطقة». ومن هذا المنطلق ترى إيران أن العلاقات الأمنية القوية التى تربط بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة الأمريكية، والوجود العسكرى الأجنبى فى الخليج العربى، وزيادة التسلح فى مجلس التعاون، يشكل تهديدا لأمنها، ويشكل عامل فقدان الثقة الذى يشوب العلاقة بين إيران والدول فى مجلس التعاون. وهذا الموقف يرتبط بمفهوم إيران لأمن الخليج العربى الذى تراه خليجا مغلقا لا علاقة له بالعالم ولا بالدول العربية الأخرى، بينما تراه دول مجلس التعاون مرتبطا بالأمرة العربية والدولية، ذات المصالح المشروعة فيه. وقضية التواجد العسكرى الأجنبى فى منطقة الخليج العربى ربما يحتاج للتذكرة من جديد بمبرراته ليس دفاها عن هذا التواجد، وإنما لشرح وتوضيح خلفياته ومبرراته وفى مقدمتها(١):

١ - أن وجود القوات الأمريكية فى المنطقة ليس اختيار مجلس التعاون لمواجهة إيران، وإنما هو نتاج ظرف خارج عن نطاق إرادة مجلس التعاون، وهو حرب الخليج الثانية، وكان لابد لدول الخليج العربية من الاعتماد على قوة خارجية لإعادة التوازن أو حفظه عند حدوده الدنيا على أقل تقدير.

٢ - يجب التعامل مع الواقع والوعى بمראה التجربة التى مرت بها أزمة الخليج الثانية وأن لاتغالى إيران فى طلب المستحيل مثل طلب نيز التواجد الأجنبى فى منطقة الخليج العربى.

٣ - أنه طالما بقيت مبررات التعاون الأمنى مع الولايات المتحدة الأمريكية، فإن دول مجلس التعاون لاتقبل بلومها على وجود القوات الأمريكية.

٤ - علينا أن نذكر أن للقوى الكبرى مصالح حيوية فى منطقة الخليج العربى وأن أمن الأسرة الدولية ومصالحها، المعتمدة على السلعة الاستراتيجية الكبرى المتمثلة فى

١ - د. مصطفى عبدالعزيز - المرجع السابق ص ٢٠.

النفط، لا يمكن عزله عن ترتيبات أمن منطقة الخليج العربي التي تتداخل فيه المصالح الإقليمية مع المصالح الدولية.

٥ - أننا ندرك حساسية المصالح الدولية للعلاقة بين الدائرتين العربية والإيرانية، وقدرتها على التأثير والفعل على حدود العلاقة الإيجابية المتباعدة، لكن إذا ماتم التوصل إلى ترتيبات أمنية إقليمية مقبولة بين الجانبين، فإن ذلك سيشكل الضمانة بعيدة المدى لأمن الخليج وهي التي تستطيع تحجيم تأثير العوامل الخارجية، وتحول دون إعطاء المبرر لأي طرف أجنبي لاستثمار مناخ التوتر أو زيادة حدته أو افتعاله بين الضفتين. ولعلنا نتذكر نجاح السعودية في مقاومة محاولات استدراجها لأزمة حادة جديدة مع إيران بمناسبة حادث الخبر والتي سعت بعض الأطراف إلى إلصاقه بإيران. ونحن ندرك مخاوف إيران المبررة بشأن تواجد القوات الأمريكية في منطقة الخليج العربي، لاسيما في ظل سياسة الاحتواء المزدوج التي تتبعها الولايات المتحدة تجاه إيران والعراق. ولكن هناك مؤشرات تعبر عن تغير في المواقف الأمريكية في هذا الشأن بالنسبة لإيران^(١).

غير أن إيران لم تلبث أن واجهت العديد من العقبات التي كان من أبرزها الوجود العسكري الغربي، إضافة إلى ظروفها الاقتصادية المتردية وعدم استقرار أوضاعها الداخلية، هذا فضلا عن ارتباط دول مجلس التعاون من النوايا الإيرانية، وخاصة بعد أن أقدمت في أبريل من عام ١٩٩٢ على احتلال بقية جزيرة أبوموسى، وفرض إجراءات إدارية وقانونية استهدفت بها ضم الجزر العربية الثلاث أبوموسى والطنين إلى سيادتها الإقليمية. ونتيجة لتضامن دول مجلس التعاون الكامل مع الإمارات العربية وتنديدها بالاحتلال ومطالبتها لإيران بالانسحاب، صدرت تصريحات من بعض المسؤولين الإيرانيين بأن إيران مستعدة لخوض الحرب دفاعا عن تلك الجزر، وذهبت التصريحات الإيرانية إلى الحد الذي أعلنت فيه إيران إلى أنه إذا كان هناك تمسك بادعاءات تاريخية فإنه من حقها العودة للمطالبة بالبحرين أو غيرها. وطالبت إيران الإمارات العربية بصفة خاصة ودول مجلس التعاون بصفة عامة بعدم تصعيد الأزمة حتى لا تقع ضحية لمخططات دبرتها القوى الأجنبية لتبوير وجودها العسكري في المنطقة^(٢).

١ - د. مصطفى عبدالعزيز - نفس المرجع ص ٢١.

٢ - د. جمال زكريا قاسم - المرجع السابق ص ٧.



وفى محاولة لحل الأزمة أجريت مباحثات ثنائية بين إيران والإمارات العربية فى سبتمبر ١٩٩٢، إلا أن تقدما لم يتحقق فى تلك المباحثات التى لم تلبث أن توقفت نتيجة لعدم الاتفاق على جدول الأعمال. وتبع ذلك أن أقر مجلس الشورى الإيرانى فى ٢٠ أبريل ١٩٩٣ قانونا يقضى بمد سيادة إيران على تلك الجزر. وليس من شك فى أن ما أقدمت عليه إيران أضاع جهدا كبيرا تم فيه بناء جسور من التفاهم نتيجة معارضة إيران للعدوان العراقى على الكويت حين أعلنت رفضها للتوسع الإقليمى والاستيلاء على أراضى الغير بالقوة مما يتناقض مع مذهبها إليه فى احتلالها لجزر الخليج العربى. وإذا ما استثنينا قضية الجزر وماسبته - ولا تزال - من توتر فى العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون فقد أتت قمم مجلس التعاون لتتشد على أهمية تطوير التعاون مع إيران، وتغيير النظرة إليها من كونها خطرا محتملا يهددها إلى كونها جارا رئيسيا ينبغى التعايش معه سلميا، فقد أشارت قمة الدوحة فى عام ١٩٩٠ إلى أهمية «التعايش السلمى المستمد من روابط الدين والتراث التى تربط بين دول المنطقة»^(١).

وأدخلت قمة الكويت الثانية عشرة فى ديسمبر ١٩٩١ مبدأ النسبة فى علاقات دول مجلس التعاون بإيران، حيث تركت لكل دولة حرية إبرام مآثاء من معاهدات إيماننا بوجود «تفاوت فى العلاقات بين كل من دول المجلس وإيران بحكم طبيعة المصالح بينها»، وأكثر من ذلك فإن قمة أبوظبى التى انعقدت فى عام ١٩٩٢ فى ظل أجواء الخلاف على جزيرة أبو موسى والطنين أكدت على «أهمية تطوير العلاقات بين الجانبين وتعزيز الثقة المتبادلة». واتساقا مع ما اتخذته دول مجلس التعاون من مبادرات، أخذت العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون تأخذ مسارا إيجابيا، وخاصة فيما يمس التعاون الاقتصادى، حيث ظلت إمارة دبي أكبر شريك تجارى لإيران، كما كان للعامل الاستراتيجى بين سلطنة عمان وإيران فيما يتعلق بمضيق هرمز أثره فى توسيع العلاقات بينهما فى المجال الاقتصادى. وعلى الرغم من توتر العلاقات بين إيران والبحرين، إلا أن العلاقات أخذت فى التحسن التدريجى وإن تأثرت بعض الشيء بالأحداث التى وقعت فى البحرين فى أكتوبر عام ١٩٩٤. ولعل قطر كانت أكثر جراءة فى إقدامها على مشروعات مشتركة بينها وبين إيران، لعل من أبرزها مشروع لنقل مياه الشرب إلى قطر



من نهر قارون في جنوب إيران بواسطة أنبوب يبلغ طوله قرابة ١٨٠٠ كيلو مترا، وهو ما يعرف بالأنبوب الأخضر الذي يمثل بديلا لنظيره التركي الذي يعرف بمشروع مياه السلام مما يعكس التنافس التركي الإيراني في منطقة الخليج العربي^(١).

وقد كان من المفترض أن تسهم دول مجلس التعاون بقسط وافر من برامج المساعدات المقدمة لإيران. على سبيل المثال لا الحصر، تشير إلى ما يلي^(٢).

١ - إعلان البنوك البحرينية بأنها ستعمل جاهدة لتقديم المساعدات المرتبطة بإعادة البناء في إيران.

ب - وافقت قطر مبدئيا على إقامة أربعة خطوط أنابيب بطول ١٨٠٠ كم^٢ من أجل نقل مياه الشرب من نهر الكارون بتكلفة إجمالية وقدرها ١٣ مليار دولار.

ج - كان مقررا قيام مؤسسة تجارية في دبي ببناء مصنع للبتروكيماويات في إيران بتكلفة ومقدارها ٤٥٠ مليون دولار. هذا وقد اجتلبت إيران استثمارات خارجية من أجل تأسيس ثلاث مناطق للتجارة الحرة على الخليج العربي وهي: قشم Qusham، كيش Kish، لافان Iavan في هذه الجزر سيتمتع المستثمرون الأجانب بحماية قانونية وبدون أية قيود أو ضوابط للاستيراد. اعتبر ذلك جزءا من مشروع ضخم هو (المجتمع الصناعي) بقيمة ١,٥ بليون دولار مقرر انشاؤه في منتصف التسعينات. وفي ظل مد جسور التعاون مع المحيط الخارجي نلاحظ ما يلي:

١ - توقيع اليابان (من خلال شركة كوبي Kobe للصلب) على عقد غرضه بناء مصنع للصلب في جزيرة قشم.

٢ - تسعى إيران ومنذ إيقاف حرب الخليج الأولى في عام ١٩٨٨ إلى تطوير برامجها الإنمائية، واضعة نصب عينها هدف تأمين ٢٧ بليون دولار من الاعتمادات الخارجية، إن حيادها في حرب الخليج مكنها من الحصول على الاعتمادات المالية الخارجية، محققة مكاسب اقتصادية جيدة.

٣ - تنامي معدلات التبادل التجاري بين إيران من جهة، ودول المعسكر الغربي من جهة أخرى.

١ - د. جمال زكريا قاسم - نفس المرجع ص ٧.

٢ - د. محمد عبدالله الركن - البعد التاريخي والقانوني للخلاف بين الإمارات وإيران حول الجزر الثلاث - مجلة التعاون - العدد ٢٨ - ديسمبر ١٩٩٢ - ص ٣٥.

بالرغم من ذلك كله ، لا يمكننا تحيية الدوافع الاقتصادية كلياً من وراء الإجراء الإيراني ، بخاصة إذا أخذنا بنظر الاعتبار رغبة إيران فى امتداد مياهاها الاقليمية كى تغطى أكبر قدر من الموارد النفطية داخل الخليج العربى . من هنا ، يمكن القول أن للبعدين الاستراتيجى والاقتصادى دوراً فاعلاً فى تشكيل الدور الإيرانية السياسى والدبلوماسى فى إطار توجه استراتيجى أمنى - اقليمى يؤكد الحضور الإيرانية الدائم على الساحة السياسية الدولية عموماً والخليجية بشكل خاص^(١).

أكدت دول مجلس التعاون تضامنها الكامل مع موقف دولة الإمارات العربية المتحدة فى خلافها مع إيران حول جزيرة أبوموسى . وقررت أثر الجلسة التى عقدها وزراء خارجيتها فى جلسة برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الكويتى ، إجراء المزيد من المحادثات فى هذا الشأن فى اجتماعات الدول الـ ٨ فى الدوحة ، وإيفاد مبعوث خاص إلى طهران لإيجاد تسوية مرضية للطرفين . وأكد مصدر فى مجلس التعاون مطلع أن وزراء خارجية السعودية والكويت والإمارات وسلطنة عمان وقطر والبحرين أعربوا خلال اجتماعهم عن قلقهم من أن يؤثر التصعيد الإيرانية الأخير فى جزيرة أبوموسى «سلباً على العلاقات بين دول المجلس وإيران . وقال المصدر أن الوزراء ركزوا على أهمية العلاقة بين دول للمجلس وإيران فى ضوء المبادئ التى وردت فى دورات المجلس الأعلى لمجلس التعاون ، وأكدوا فى الوقت ذاته تضامهم ووقوفهم إلى جانب الإمارات وسيادتها الوطنية على أراضيها .

يذكر أن وزراء خارجية الدول الست عقدوا جلستين صباحية ومساءية تمخللها عمل جرى خلاله البحث فى الأوضاع الراهنة فى المنطقة . وذكر مسؤول فى مجلس التعاون يشارك فى الاجتماعات أن تمديد الجلسات حتى صباح اليوم يعود إلى أهمية المواضيع المطروحة على جدول الاجتماع وضرورة التوصل إلى قرارات مشتركة حولها . وأكدت مصادر المجتمعين أن موضوع الخلاف الإماراتى الإيرانية حول جزيرة أبوموسى استأثر بالقسط الأوفر من المحادثات ، وذلك فى ضوء تقرير فى هذا الشأن رفعه وزير الدولة للشئون الخارجية فى دولة الإمارات ، ضمنه رأى بلاده فى الصيغة الأنسب لحل يرضى جميع الأطراف . وأكدت مصادر المجتمعين أن المجلس الوزارى قرر عرض

١ - د . محمد عبدالله الركن - نفس المرجع ص ٣٥ .

الموضوع على اجتماع وزراء خارجية الدول الثماني في الدوحة لإجراء موقف موحد في شأنه. ويصدر قرار دول مجلس التعاون الذي يستنكر الإجراءات التي اتخذتها إيران في جزيرة أبوموسى، واعتبار تلك الإجراءات بمثابة إنتهاك لسيادة ووحدة أراضي الإمارات ورعزعة للأمن والاستقرار، فإن السؤال هو ماذا بعد؟ وماهى الخطوات التي تنتظرها دولة الإمارات؟.

أنهى وزراء خارجية دول مجلس التعاون اجتماعاتهم في جنه وأصدروا بيانا شديد اللهجة حملوا فيه على التصرفات الإيرانية الأخيرة لفرض السيطرة على جزيرة أبوموسى الإماراتية، وأكدوا تبعية جزر أبوموسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى لدولة الإمارات وافضسين رفضا قاطعا استمرار احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الجزر الثلاث التي كانت إيران غزتها عام ١٩٧١م قبل قيام اتحاد الإمارات. ولاحظ المراقبون السياسيون أن بيان المجلس الوزارى لمجلس التعاون لم يتضمن تأييدا قويا لأعلان حظر الطيران العراقى جنوب العراق، بل أشار إلى أن هذا الحظر «يأتى وفقا لقرارات مجلس الأمن وبياناته» ولاحظ المراقبون السياسيون أن البيان الختامى الذى صدر إثر اختتام اجتماعات وزراء خارجية كل من السعودية وعمان والكويت ودولة الإمارات وقطر والبحرين عكس موقفا قويا لمجلس التعاون من إيران، وهى المرة الاولى التى تتخذ فيها هذه الدول مثل هذا الموقف منذ إنشاء المجلس قبل ١١ عاما.

وجاء فى البيان: يتابع المجلس بقلق بالغ الإجراءات التى اتخذتها إيران فى جزيرة أبوموسى وتطورات الأحداث فيها ويعبر عن استنكاره الشديد للإجراءات التى اتخذتها إيران فى الجزيرة لما تمثله من انتهاك لسيادة إحدى دول مجلس التعاون. ويطلب الجمهورية الإسلامية الإيرانية باحترام مذكرة التفاهم التى توصلت إليها إمارة الشارقة وإيران آنذاك مشددا على أن جزيرة أبوموسى من مسؤولية حكومة الإمارات العربية المتحدة منذ قيام الاتحاد. كما يعرب عن رفضه القاطع استمرار احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتين لدولة الإمارات العربية المتحدة. يعبر المجلس عن أسفه الشديد لاتخاذ إيران تلك الإجراءات غير المبررة. ويرى أن فى ذلك السلوك إخلالا بالرغبة المعلنة فى تطوير العلاقات بين الجانبين.

وتعارضاً مع المبادئ التي تقوم عليها العلاقات بين دول مجلس التعاون وإيران، واتفاق الجانبين على إقامة علاقات مبنية على أساس من التزام مبادئ القانون الدولي واحترام استقلال الدول وسيادتها ووحدة أراضيها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ونبذ اللجوء إلى القوة والتهديد باستخدامها وحل النزاعات بالطرق السلمية. وإذا يعبر المجلس عن الأمل بأن تراجع الجمهورية الإسلامية الإيرانية موقفها من هذه القضية، يؤكد وقوفه التام إلى جانب دولة الإمارات العربية المتحدة في التمسك بسيادتها الكاملة.

وكان زعماء دول مجلس التعاون الست طالبوا في بيان صدر في ختام قمة أبوظبي بأن تراجع إيران عن ضم جزيرة أبو موسى والانسحاب من جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى. وذكرت المصادر بقرارات قمة أبوظبي، خصوصاً مطالبة إيران بإنهاء احتلالها للجزر الثلاث والتضامن مع دولة الإمارات. وعبرت دول مجلس التعاون في قمة أبوظبي عن أسفها الشديد بين دول للمجلس والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وأكدت القمة أن تطوير العلاقات بين الجانبين مرتبط بتعزيز الثقة وما تتخذه الجمهورية الإسلامية الإيرانية من إجراءات تنسجم مع التزاماتها مبادئ حسن الحوار واحترام سيادة دول المنطقة ووحدة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وطالبت القمة إيران بإزالة كل الإجراءات التي اتخذتها في جزيرة أبو موسى وإنهاء احتلالها لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتين لدولة الإمارات العربية المتحدة.

أكد قادة دول مجلس التعاون في مؤتمر القمة الذي انعقد في أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة في ديسمبر ١٩٩٢ أهمية اتباع أسلوب الحوار والتفاوض كنهج أساسي لتسوية النزاعات بين الدول بالطرق السلمية، وبما يتمشى وينسجم مع الشريعة الإسلامية السمحاء وبما يجسد التزامها بميثاق الأمم المتحدة والقوانين والأعراف الدولية. إن دول المجلس تؤكد حرصها التام على أهمية احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، واحترام النظام السياسي لكل دولة وسيادتها على مواردها الطبيعية وفقاً لسياساتها الانتمائية والبيئية، ورفض استخدام القوة أو التهديد باستعمالها كوسيلة لحل المنازعات القائمة حتى يتسنى لها تسخير طاقاتها ومواردها لتعزيز التنمية الاقتصادية والإجتماعية التي تتطلبها المرحلة الراهنة.

تداعيات الاحتلال الإيراني للجزر العربية

تصورت دول مجلس التعاون مجيء نظام حكم جديد في أعقاب حكم الشاه سييعد لإحداث تغييرات في موقف إيران من الجزر الثلاث التي قامت باحتلالها منذ مايزيد على العشرين عاما. على هذا الأساس اعتقدت الإمارات العربية، تشاركها في ذلك دول مجلس التعاون الأخرى أن إيران ستخطط لها في ظل نظام الثورة الإسلامية مسارا مختلفا يعتمد سياسة خارجية قائمة على حسن الجوار، مما يعني ضرورة إرجاع الجزر الثلاث إلى سيادة الإمارات العربية. بالرغم من ذلك، حرصت الإمارات العربية مع دول مجلس التعاون على استمرار العلاقات الودية وإبقاء الاتصالات والقنوات السياسية والدبلوماسية مفتوحة بين الطرفين: «العربي - الخليجي» والإيراني. . أكثر من ذلك، اتبعت الإمارات العربية بخاصة موقفا حياديا من الحرب العراقية الإيرانية والتي استمرت طوال ثماني سنوات، ولكن دون أن يعني ذلك مطلقا تخلي الإمارات عن مطالبها المشروعة في استرجاع سيادتها الوطنية على الجزر. ولتحقيق هدفها المنشود اعتمدت الدولة وسيلة الدبلوماسية الهادئة (منطلقة من قناعتها بأن الحق في جانبها وأن هذه الجزر ستعود يوما إلى سيادة الإمارات). ينسجم التحرك الإماراتي مع معطيات النظام الدولي الجديد والمفترض قيامها على ضرورة حل المشكلات الإقليمية بالطرق السلمية - الدبلوماسية مدخلا طبيعيا لحل كافة المشكلات الحدودية بين إيران ودول مجلس التعاون الأخرى بضمن ذلك الخلاف الطويل الأمد حول الجزر. فقط منذ أقل من عام كانت أجواء التفاوض سائدة باتجاه توثيق الروابط والعلاقات العربية مع إيران على أسس من الجيرة الطيبة، بناء الثقة وإزالة كافة عناصر التوتر والعداء، تأكيدا لذلك، جاء تصريح السيد عبدالله يعقوب بشارة في نوفمبر ١٩٩١ بما يلي^(١):

«إن المجلس الوزاري بحث توثيق العلاقات مع إيران كونها شريكا أساسيا في مياه الخليج العربي». من هذا المنطلق استطرد الأمين العام لمجلس التعاون بالقول «إن أمن واستقرار مياه الخليج العربي لا يمكن أن يتحقق دون تفاهم إقليمي مع إيران». كذلك نسب إلى بشارة القول بأن الحوار مع إيران سيكون ذا جوانب متعددة تغطي مسائل حيوية مثل: حرية العبور، الملاحة والصيد في الخليج العربي. مع ذلك فإن مجلس

١ - د. محمد عبدالله الركن - المرجع السابق ص ٣٧.

التعاون قد أوضح رفضه الضمى للانتقادات الإيرانية للرؤية الخليجية والخاصة بأمن الخليج العربي والتي اعتمدت «إعلان دمشق» مرتكزا لها. توضيحا للموقف الخليجي - العربي أكد الأمين العام لمجلس التعاون بأن هناك اختلافا بين مسألة أمن الخليج العربي ومسألة أمن وسيادة دول مجلس التعاون حيث أن المسألة الأخيرة هي من مسؤولية دول مجلس التعاون ذاتها. علما بأن ترتيبات الأمن الخليجي والتي اعتمدت صيغة «إعلان دمشق» قد أتاح ولو بصورة ضمنية وفي إطارها العام مشاركة دول غير عربية من دول المنطقة محسدا لياها (بالدول الإسلامية) وذلك في إشارة ضمنية لإيران. بالإضافة إلى ذلك، لم يمض وقت طويل حين نظرت دول مجلس التعاون بعين الرضا والاستجابة الايجابية للموقف الإيراني الحازم من غزو العراق للكويت والمتمثل برغبة إيرانية جديدة للتحرك العسكري ضد العراق إذا ما عمد الأخير لإحداث أية تغيرات جيوسراتيجية في المنطقة، وفي جانب آخر أشار أحد الباحثين إلى مقولة هامة ومفادها: (أن الحسابات الوطنية والداخلية لكل من دول مجلس التعاون، تحكم سياستها وعلاقتها بالدولة الإيرانية) إلا أن دول مجلس التعاون وفي ناحية أخرى قد اتفقت فيما بينها على أن يقتصر الدور الإيراني على عملية التأمين البحري للمياه، في إطار ترتيبات خليجية مشتركة. ليس هذا فحسب، فقد تطور الموقف العربي - بصورة واضحة ومحددة للرد على الإجراءات غير المشروعة التي اتخذتها إيران في جزيرة أبوموسى، نظرا لما تمثله من انتهاك لسيادة وحدة أراضي الإمارات العربية. ترتيبا على ذلك أكد البيان الصادر عن المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون جملة قضايا هامة^(١):

١ - مطالبة حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية باحترام مذكرة التفاهم التي توصلت إليها إمارة الشارقة وإيران آنذاك.

٢ - الإصرار على أن جزيرة أبوموسى أصبحت من مسؤولية دولة الإمارات العربية المتحدة منذ قيام الاتحاد.

٣ - الرفض القاطع لاستمرار احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتين لدولة الإمارات العربية المتحدة.

١ - د. محمد عبدالله الركن - نفس المرجع ص ٣٥.



٤ - الاعراب عن الأصف الشديد لاتخاذ إيران تلك الاجراءات غير المبررة والتي من شأنها الإخلال بالرغبة فى تطوير العلاقات بين الجانبين . أعتبر السلوك الإيرانى . مخالفًا ومتعارضًا مع المبادئ التى تقوم عليها العلاقات بين مجلس التعاون وإيران، واتفق الجانبين على إقامة علاقات مبنية على أساس من الالتزام بمبادئ القانون الدولى واحترام استقلال وسيادة ووحدة أراضي الدول وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية ونيل اللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدامها . « .

من هذا المنطلق أكد المجلس على ضرورة التوصل إلى حل سلمى للنزاع، مقدما دعمه الكامل للإمارات فى كافة الإجراءات التى تتخذها حفاظا على سيادتها ووحدة أراضيها. تعقيا لهذا الموقف الجماعى أعرب وزير الخارجية السعودى الأمير فى خطاب القاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة (عقب سماع إعلان الإمارات العربية عن فشل الجهود التى بذلتها مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية للوصول إلى حل سلمى وودى بشأن استرداد كامل حقوق السيادة على الجزر الثلاث) عن موقف محدد وواضح يتلخص فى العبارة التالية: «إننا نعتبر عن تأييدنا لدولة الإمارات العربية المتحدة، ومطالبتها بإلغاء الإجراءات التى اتخذتها إيران من جانب واحد للعمل على حل هذه المشكلة عن طريق التفاوض والاحتكام إلى القانون الدولى والشرعية الدولية». ومن الجدير بالذكر، أن قوة موقف مجلس التعاون تجاه إيران قد تعززت نتيجة لاجتماع آخر عقد فى الدوحة يومى ٩، ١٠ سبتمبر ١٩٩٢ حيث تبلور اتجاه موحد لدول اعلان دمشق (دول مجلس التعاون، بالإضافة إلى مصر وسوريا). وما جاء فى البيان الختامى دعم الدول الثمان وقضايتها مع كل الإجراءات التى تتخذها الإمارات للمحافظة على سيادتها على جزيرة أبوموسى^(١).

كما ندد البيان باحتلال إيران لجزيرتى الطنب القريبتين من مضيق هرمز الاستراتيجى. ومن المناسب الإشارة إلى أن إضفاء الشرعية على موقف الإمارات «عربيا» تجلت فى بيان المجلس الوزارى «للمجموعة» الدول العربية الذى هو الآخر أعاد تأكيد موقف الدعم لكل التدابير التى تتخذها الإمارات تعزيزا لسيادتها فى أبوموسى . كما وقد قرر السعى لمعرض الخلاف بين الإمارات وإيران حول أبوموسى وجزيرتى الطنب أمام

١ - د. محمد عبدالله الركن - نفس المرجع ص ٣١.



الأمم المتحدة. إن السؤال الذى يجب طرحه فى هذه المرحلة هو: هل أن ظاهرة الإجماع العربى التى حدثت لأول مرة منذ حرب الخليج الثانية تعبر عن صحة عربية حقيقية ستجد مجالها فى سياسات وترتيبات أمنية رادعة ضد كل قوة تحاول النيل من دول مجلس التعاون؟ فى رأى بعض الباحثين أن مسألة الجزر العربية المحتلة قد تكون مدخلا ممتازا لبلورة الرؤى الاستراتيجية الموحدة. إذ هى حاليا تعتبر نقطة التماس التى تتكشف فيها رموز المخاطر والتهديدات للمنطقة العربية. من هنا وفى المقدمة أهمية توافر الشروط والضمانات الأساسية لضبط ميزان حركة تقاطع الدوائر العربية مع الدائرة الإيرانية وردع نزعات الهيمنة والتوسع لديها، وقيام مشاركة ذات قدرة حقيقية بين دول مجلس التعاون بدوافرها المستقلة وبقية الدول الأخرى فى العالم العربى، ضمن نظام عربى شامل. إن قيام الأخير يعتبر ضرورة حيوية لامناص منها إذا ما أريد تهيئة المنطقة العربية أهوال العدوان، وحتى تتوافر الظروف الموضوعية المواتية وتستكمل الركائز الأساسية لمشروع أمنى عربى متكامل، لابد من تطوير وتسريع الآليات اللازمة لحسم النزاع بالطرق السلمية. ابتداء من هنا، تأتى أهمية الإشارة إلى الدور السياسى - الدبلوماسى المكثف الذى لعبته ولا تزال، الإمارات العربية، فى المحيط الدولى دفاعاً عن قضيتها العادلة فى عروبة الجزر وعودتها فى إطار الشرعية والسيادة القانونية للدولة^(١).

العلاقات الإيرانية مع دول المجلس التعاون قبل الاحتلال الإيراني لأبوموسى

أنهى نائب الرئيس الإيرانية الدكتور حسن حبيشى زيارة رسمية إلى قطر استمرت ثلاثة أيام، وقد جاءت هذه الزيارة ردا على زيارة ولى عهد قطر الذى زار العاصمة الإيرانية فى شهر نوفمبر عام ١٩٩١، حيث تم فى تلك الزيارة التوقيع على عدد من بروتوكولات التعاون بين البلدين هى الأولى من نوعها منذ سقوط نظام الشاه فى ١٩٧٩. وكان من بين أهداف زيارة نائب الرئيس الإيراني إلى الدوحة متابعة تنفيذ تلك الإنفاقيات التى اتفق عليها فى طهران، وتعتبر اتفاقية إيصال المياه العذبة من جنوب غرب إيران إلى قطر من بين أهم المشاريع التى بحثها المسؤولون الإيرانيون والقطريون، حيث اتفق الجانبان على أن يبدأ العمل فى مشروع إيصال مياه الكارون خلال الستة أشهر

١ - د. محمد عبدالله الركن - نفس المرجع ص ٣١.



القادمة. علما أن طول خط أنابيب نقل المياه يصل إلى حوالى ١٨٠٠ كيلو متر، كما أن تكاليف هذا المشروع تبلغ ثلاثة عشر مليار دولار على أن تتحمل الحكومة القطرية غالبية هذه التكلفة. ورغم أن هذا المبلغ يعتبر كبيرا لتنفيذ مشروع واحد، لكنه أقل من نصف تكاليف المشروع التركى لنقل المياه من نهري سيحان وجيحان إلى منطقة الجزيرة العربية، حيث تصل تكاليف ذلك المشروع إلى حوالى ثمانية وعشرين مليار دولار، وقد أطلق عليه مشروع السلام حيث كان من المقرر أن تزود المياه التركية كلا من سوريا والأردن و«إسرائيل» والسعودية والإمارات العربية المتحدة. وبالإضافة إلى متابعة تنفيذ الاتفاقيات السابقة، فقد اتفق المسؤولون الإيرانيون والقطريون على اتفاقيات جديدة للتعاون شملت الجوانب التعليمية والاقتصادية وطرق المواصلات بالإضافة إلى تبادل الأخبار، ولذلك يمكن القول أن وتائر التعاون بين طهران والدوحة بدأت تأخذ أبعادا فى غاية الأهمية مع أن العلاقة بين البلدين لم تكن على مايرام أثناء سنوات الحرب العراقية - الإيرانية. أى أنه إذا ما تم قياس تطور التعاون الحاصل بين البلدين إلى الفترة الزمنية القصيرة نسبيا، فإن ذلك يعنى أن العلاقات الإيرانية - القطرية دخلت فى مرحلة متقدمة جدا^(١).

لقد جاءت زيارة حسن حبيبي إلى الدوحة فى وقت تشهد فيه العلاقات العربية - الخليجية عموما تحسنا وتطورا ملحوظا على جميع المستويات. فقد قام وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولاياتى بزيارة ناجحة إلى الكويت فى أواخر شهر أبريل عام ١٩٩٢، واتفق الطرفان على أن يجرى تبادل الزيارات بين البلدين فى كل ستة أشهر. والأهم من كل ذلك هو أن زيارة الوزير الإيراني إلى الكويت جاءت فى نفس الفترة التى قام فيها الرئيس السوري حافظ الأسد بجولة شملت جميع دول مجلس التعاون الست، كما تزامنت أيضا مع زيارة وزير الخارجية المصرى عمرو موسى إلى منطقة الخليج العربى. وحسب رأى بعض الأوساط السياسية المطلعة فإن العاصمة الإيرانية أرادت من خلال زيارة وزير الخارجية إلى الكويت أن تسجل حضورا سياسيا فى منطقة الخليج العربى فى وقت عاد فيه الحديث بقوة عن اتفاق دمشق الذى وقعت عليه دول مجلس التعاون مع كل من مصر وسوريا فى شهر مارس من العام ١٩٩١. وبعبارة أخرى فإن طهران التى تنظر إلى الوضع الأمنى فى منطقة الخليج العربى باهتمام بالغ حاولت من خلال زيارة



ولايأتى لغت الانتباه إلى دورها المهم والذي يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار فى أى ترتيبات أمنية لمنطقة الخليج العربى^(١).

وربما جاءت تصريحات أمين عام مجلس التعاون فى الثالث من شهر مايو عام ١٩٩٢ حول الترتيبات الأمنية فى منطقة الخليج لتؤكد بصورة لا تقبل الشك على رغبة دول مجلس التعاون فى إشراك الجمهورية الإسلامية فى هذه القضية الحساسة، وذلك حينما أشار عبدالله بشارة إلى الخيارات الأربعة التى تحكم موقف دول مجلس التعاون إزاء موضوع الأمن فى المنطقة حيث اعتبر أن الخيار الأول يتمثل فى التعاون بين دول المجلس الست والخيار الثانى يعتمد على إعلان دمشق وهو ما يعرف باتفاق ٦ + ٢ والثالث يرتبط بالتعاون مع إيران، ومن الممكن أن يتم التوصل إلى (اتفاق هام) بين دول مجلس التعاون وإيران. أما الخيار الرابع فهو يتمثل بالاتفاقيات الأمنية التى تم التوقيع عليها بين بعض دول مجلس التعاون وكل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والتى يتوقع أن تشمل هذه الاتفاقيات دول مجلس التعاون الأخرى. ورغم أن الجمهورية الإسلامية لا تشارك دول مجلس التعاون الرأى فى إشراك دول غير خليجية فى ترتيب الوضع الأمنى للمنطقة، لكنها تحاول فى نفس الوقت إقناع الطرف المقابل بهدوء. ويبدو حسب رأى بعض الأوساط السياسية فى العاصمة الإيرانية أن هناك جهات فى دول مجلس التعاون لارالت تتأثر بالدعاية والأساليب العراقية، حيث أن مجرد (إشارة إعلامية) تصدر فى العاصمة العراقية تكفى لأن تثير عاصفة سياسية وإعلامية فى سماء العلاقات العربية - الخليجية مع أن غزو الكويت لا زال فى أذهان الجميع. وهذه القضية، أى تأثير الدعاية العراقية، تعكس بوضوح أن موقف بعض دول مجلس التعاون إزاء الجمهورية الإسلامية لا زال غير سليم، مع أن إيران قدمت الدليل العلمى أثناء أزمة الخليج الثانية على أنها لا تحمل أى نوايا غير سليمة إزاء الدول فى مجلس التعاون وقد اعترف بذلك الكثير من المسؤولين فى دول مجلس التعاون. وفى شهر أبريل ١٩٩٢، اندلعت عاصفة إعلامية مفادها أن الجمهورية الإسلامية تقوم بعملية ترحيل للمواطنين العرب فى جزيرة أبو موسى فى منطقة الخليج العربى، ورغم أن طهران نفت مثل هذه الإشاعة وعلى أعلى



المستويات. ولكن بعض وسائل الإعلام فى مجلس التعاون ظلت تصر على التعاطى مع هذه القضية^(١).

استقبلت العاصمة الإيرانية فى الشهر أبريل ١٩٩٢ وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة، وأثناء المحادثات الرسمية أبلغ الوزير الإماراتى أن الحكومة الإيرانية لم تقم على الإطلاق بترحيل أو إبعاد أى عربى من الجزيرة وأن كل ماحدث هو استعداد السلطات المحلية فى الجزيرة إلى إعادة بناء وإعمار المنطقة. وما تجلر الإشارة إليه فى هذا المجال هو أن الجمهورية الإسلامية وقفت إلى جانب حاكم الشارقة الخالى الشيخ سلطان بن محمد القاسمى الذى قاد أخوه عبدالعزيز فى شهر يونيو عام ١٩٨٧ انقلاباً أبيض ضده، وبعد وساطات من دول مجلس التعاون عاد الهدوء إلى الإمارة وتم الاتفاق بين الأخوين علما أن غالبية العرب القاطنين فى جزيرة أبو موسى هم من مواطنى إمارة الشارقة. وقد استاءت وسائل الإعلام الإيرانية من التبرة الإعلامية التى تناولت بها أجهزة الإعلام الخليجية قضية جزيرة أبو موسى. وقد أشار نائب الرئيس الإيرانى حسن حبيبي أثناء المؤتمر الصحفى الذى عقده فى الدوحة إلى العراق بأنه هو وراء ضجة أبو موسى ونفى أن تكون هناك أى نية لدى الحكومة الإيرانية فى إخراج المواطنين العرب من الجزيرة. وعلى أى حال، فإنه باستثناء قضية جزيرة أبو موسى التى ليس لها أى واقع عملى، فإن العلاقات الإيرانية العربية تمر الآن فى أحسن مراحلها على الإطلاق، فمنذ أزمة الخليج الثانية لم يعكر صفو العلاقات بين الطرفين أى طارئ يمكن أن يؤدى إلى حدوث سوء تفاهم منذ توصل الجانبين إلى قناعة مشتركة مفادها أن أى تدور فى العلاقات الإيرانية - العربية سوف يكون مضراً بمصالح الطرفين، مع وجود فهم مشترك أيضاً إلى أن إعادة بناء الثقة بين الجانبين لابد أن يتم بشكل هادئ، وأن القضايا التى يلتقى عليها الإيرانيون والعرب هى أكثر وأهم من تلك التى يختلفون عليها^(٢).

غضب عربى فى مجلس التعاون من التصرفات الإيرانية فى جزيرة أبو موسى

قال مسؤول كبير فى مجلس التعاون إن وزراء خارجية مجلس التعاون غاضبون من تصرفات إيرانية فى جزيرة فى الخليج العربى ولكنهم سيسعون إلى تسوية النزاع

١ - مجلة العالم - ١٦/٥/١٩٩٢م.

٢ - مجلة العالم - ١٦/٥/١٩٩٢م.



بالطرق الدبلوماسية. وأضاف المسؤول قوله أن المسألة نوقشت في اجتماع بين وزراء خارجية دول مجلس التعاون الست (المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر والبحرين وسلطنة عمان)، وذلك على هامش اجتماع قمة حركة عدم الانحياز. وقال دبلوماسيون في مجلس التعاون إن إيران ضمت بشكل فعلى جزيرة أبو موسى الواقعة في منتصف المسافة تقريبا بين الإمارات والساحل الإيراني والتي تخضع لسيطرة مشتركة للبلدين. وقال المسؤول في الجزيرة العربية الذي طلب عدم نشر اسمه «بال تأكيد فإن هذا الإجراء أفسد المناخ وميؤثر سلبيا على التحسن الذي طرأ في الآونة الأخيرة على العلاقات بين إيران وجيرانها العرب. ومثل المسؤول هل الدول في الجزيرة العربية قد تتخذ أى إجراء موحد ضد إيران فأجاب بقوله «نفضل مواصلة الدبلوماسية الهادئة على الأكل في الوقت الحاضر، ونحن نأمل بأن تتجح»^(١).

حذرت الإمارات من أن التحرك الإيراني يهدد بعرقلة العلاقات بين البلدين. وقالت أن إيران منعت سفينة كانت تقل أكثر من ١٠٠ من مواطني الإمارات من الرسو في أبو موسى في ٢٤ أغسطس عام ١٩٩٢ وأبقت الركاب في البحر ثلاثة أيام. ولم يشر وزير خارجية دولة الإمارات إلى الحادث في كلمته أمام اجتماع قمة عدم الانحياز. وأكد أن وزراء خارجية دول مجلس التعاون اجتمعوا يوم الثلاثاء وأنهم سيبحثون مرة أخرى في العاصمة السعودية يوم الاثنين ثم يعقدون اجتماعا آخر بعد ذلك يومين في قطر. وستشارك مصر وسورية أيضا في ذلك الاجتماع. وقد قال كمال خرازي سفير إيران لدى الأمم المتحدة في وقت سابق أن الجزيرة لا تزال مملوكة ملكية مشتركة للبلدين، وأضاف قوله أن سفينة الركاب أعيدت لأن طهران هي المسؤولة عن أمن الجزيرة. وقال المسؤول في الجزيرة العربية «هذا غير صحيح» وأضاف قوله أنهم - الإيرانيين - ليس لهم أى حق في أن يقرروا ما يفعله الجانب الإماراتي في منطقة، توجد مدارس ومستشفيات ومرافق حكومية هناك. ومضى يقول «أيا كان مايقوله الإيرانيون فإنهم يحاولون فرض سيادتهم على الجزيرة»^(٢).

تتصاعد الأحداث بشكل درامي بين الإمارات العربية المتحدة بشأن جزيرة

١ - صوت الكويت - ١٩٩٢/٩/٥ م.

٢ - صوت الكويت - ١٩٩٢/٩/٥ م.



أبوموسى التى قام الإيرانيون بعدة اجراءات من جانب واحد لضمها والسيطرة عليها . وقد حذرت الإمارات فى بيان رسمى من أن الممارسات الإيرانية فى الجزيرة تهدد العلاقات الطيبة بين البلدين وتنافى الاتفاق الموقع بينهما عام ١٩٧١ فى نوفمبر . وتضاربت تصريحات الجانبين حول الجزيرة حيث قال مرتضى سومدى الناطق بلسان الخارجية الإيرانية أن طهران والشارقة اتفقتا على أن أمن الجزيرة مسؤولية إيران بموجب اتفاق نوفمبر عام ١٩٧١ الذى ينص على أن الجزيرة ملكية مشتركة ولكن طهران مسؤولة عن الأمن . وسبق لوفد إماراتى برئاسة وزير الخارجية أن زار طهران للتباحث حول الممارسات الإيرانية ضد مواطنى وموظفى الإمارات فى الجزيرة ، لكن الزيارة على ما يبدو لم تسفر عن تقدم^(١) .

ومارست الإمارات سياسة ضبط النفس ومنعت نشر أى أنباء عن الاغالب الذين يرغبون فى الذهاب إلى «أبوموسى» ، يتعين أن يحصلوا على تصاريح دخول من سلطات الموانئ الإيرانية . وقال مسؤولون بالشارقة أن هذه مزاعم وأن اتفاقاً من هذا النوع لا وجود له . وقال أملا فى أن يتخذ الإيرانيون موقفاً مرناً وإيجابياً لكنهم استمروا فى تجاهلاتهم . ويؤكد نص الاتفاقية والمراسلات المتبادلة بين إيران والشارقة وشركة النفط العاملة بالمنطقة أن ماتم الاتفاق عليه هو مجرد ترتيبات وليس اتفاقية لتقرير مصير الجزيرة ، وقد قبلت إيران هذه الترتيبات . ويتضح جلياً من الاتفاقية أن الشارقة حافظت على حقها فى المطالبة باستعادة الجزيرة ، ولديها الوثائق التى تثبت ملكيتها للجزيرة ، والمؤكد أن وضع إيران فى الجزيرة هو وضع قوة محتلة . كما أن إيران تعترف بسيادة الشارقة على الجزيرة ، طبقاً لنص اتفاقية الترتيبات مما يسقط المزاعم الإيرانية بشأن مسؤولية طهران عن أمن «أبوموسى»^(٢) .

أكدت دول مجلس التعاون تضامنها الكامل مع موقف الإمارات العربية المتحدة فى خلافها مع إيران حول جزيرة أبوموسى . وقررت إثر الجلسة التى عقدها وزراء خارجيتها فى جدة برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الكويتى ، إجراء المزيد من المحادثات فى هذا الشأن فى اجتماعات الدول الـ ٨ فى الدوحة ، وإيفاد

١ - الديرة - قطر - ١٩٩٢/٩/٥ م .

٢ - الديرة - قطر - ١٩٩٢/٩/٥ م .

مبعوث خاص إلى طهران لايجاد تسوية مرضية للطرفين، وأكد وزراء خارجية الدول الست. وأكد مصدر مطلع في مجلس التعاون أن وزراء خارجية السعودية والكويت والإمارات وسلطنة عمان وقطر والبحرين أعربوا خلال اجتماعهم عن قلقهم من أن يؤثر التصعيد الإيراني الأخير في جزيرة «أبوموسي» سلباً على العلاقات بين دول المجلس وإيران. وقال المصدر أن الوزراء ركزوا على أهمية العلاقة بين دول المجلس وإيران في ضوء المبادئ التي وردت في دورات المجلس الأعلى لمجلس التعاون، وأكدوا في الوقت ذاته تضامنتهم ووقوفهم إلى جانب الإمارات وسيادتها الوطنية على أراضيها. ويذكر أن وزراء خارجية الدول الست عقدوا جلستين صباحية ومسائية تخللهما غداء عمل جرى خلاله البحث في الأوضاع الراهنة في المنطقة. وذكر مسؤول في مجلس التعاون يشارك في الاجتماعات أن تحديد الجلسات حتى صباح يعود إلى أهمية المواضيع المطروحة على جدول الاجتماع وضرورة التوصل إلى قرارات مشتركة حولها. وكان الشيخ سالم قد أكد في تصريح أدلى به إثر وصوله إلى جدة أن موضوع العلاقة مع إيران سيكون على رأس المواضيع التي سيجلسها الوزراء، وذلك من منطلق الأهداف السابقة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون، وأكد أنه في مقدمة هذه الأهداف والمبادئ احترام سيادة واستقلال الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وحل النزاعات بالطرق السلمية^(١).

أكدت مصادر للمجتمعين أن موضوع الخلاف الإماراتي - الإيراني حول جزيرة أبوموسي استأثر بالقطب الأوفر من المحادثات، وذلك في ضوء تقرير في هذا الشأن رفعه وزير الدولة للشؤون الخارجية في الإمارات، ضمنه رأى بلاده في الصيغة الأنسب لحل يرضى جميع الأطراف. وأكدت مصادر المجتمعين أن للمجلس الوزاري قرر عرض الموضوع على اجتماع وزراء خارجية الدول الثماني في الدوحة لإجراء موقف موحد في شأنه. وأكدت المصادر أن الاتجاه السائد تحول دون أي توتر في العلاقات الإماراتية - الإيرانية خصوصاً، والعربية - الإيرانية عموماً.

توجه وزراء خارجية التعاون إلى الدوحة لعقد اجتماع مشترك مع وليري خارجية مصر وسوريا يتركز على العلاقات بين الدول الثماني وآلية تنفيذ ما كان قد اتفق عليه في اجتماعهم الأول في دمشق عام ١٩٩١. وقالت مصادر مطلعة في دمشق أن الشرع الذي



توجه إلى العاصمة القطرية، ينرى إلى جانب الموضوعات الرئيسية المطروحة على جدول الأعمال تقديم عرض عن تحركات السلام وما توصلت إليه الجولة السادسة من المحادثات. وفي القاهرة، أعلن أن وزير الخارجية المصرى عمرو موسى الذى توجه بدوره إلى العاصمة القطرية سيقتراح إنشاء قيادة عسكرية مشتركة بين الدول الثماني، وذلك فى إطار ورقة عمل شاملة سيرفعها إلى الاجتماع^(١).

فى إطار التداعى الذى خلفه البيان القوى الصادر عن اجتماع وزراء خارجية دول التعاون بشأن قضية جزيرة أبوموسى، كشفت مصادر مطلعة فى مجلس التعاون النقيب عن أن الإمارات العربية المتحدة كانت قد رفضت بشكل قاطع عرضا عراقيا للقيام بعملية إنزال عسكري فى جزيرة أبوموسى خلال فترة الحرب العراقية - الإيرانية، بهدف إنهاء الوجود العسكرى الإيرانى فى الجزيرة. وقالت المصادر أن دولة الإمارات أبلغت السلطات العراقية فى ذلك الوقت أنها «ملتزمة تماما باتفاقية الترتيبات الخاصة بإدلة الجزيرة وأنها لا تنوى بأى حال الإخلال بها، فضلا عن أنها لا تريد لإحكام موضوع جزيرة أبوموسى فى النزاع العراقى - الإيرانى، وجر الإمارات لمواجهة لاثريتها ولا تسمى إليها مع إيران». وأضافت أن «هذا الموقف الإماراتى يفند التصريحات التى أدلى بها الرئيس الإيرانى هاشمى رفسنجانى فى باكستان حول ما وصفه بتعرض أمن الجزيرة للخطر، وأن إيران قبضت على بعض العناصر المسلحة فى الجزيرة». ووصفت المصادر تصريحات الرئيس رفسنجانى بأنها نوع من التبرير لإجراءات الضم التى اتخذتها إيران فى الجزيرة، وأنه من المستحيل أن تكون الإدارة الحكومية الإماراتية فى الجزيرة هى الثغرة التى نفذ المسلحون من خلالها، إذا كان هناك مسلحون أصلا». وفى معرض تقييمها لبيان مجلس التعاون بشأن الجزيرة، قالت المصادر الإماراتية أن البيان وضع حدا «للعبة العقد الضعيفة»، التى حاولت إيران ممارستها فى التعاطى مع مشكلة جزيرة أبوموسى الإماراتية. ففى بداية الجولة الأخيرة من التصعيد الإيرانى لمشكلة الجزيرة حاولت الحكومة الإيرانية الاستفاد بإمارة الشارقة، ورفضت أن تطرح الإجراءات والخطوات التى اتخذتها القوات الإيرانية فى الجزيرة على مائدة البحث الثنائى مع الإمارات، معتبرة أن هذا الموضوع «شأن خاص، تربطه اتفاقية موقعة بين إيران والشارقة»^(٢).

١ - صوت الكويت - ١٩٩٢/٩/٩ م.

٢ - الشرق الأوسط - ١٩٩٢/٩/١٠ م.

ومع رفض الإمارات كحكومة اتحادية - ورفض الشارقة كسلطة محلية تقوم بالإدارة المباشرة لشؤون الجزيرة - لمحاولات الاستفراد، تحركت إيران دبلوماسيا من أجل الاستفادة من علاقاتها ببعض دول مجلس التعاون لمنع طرح قضية الجزيرة كقضية لمجلس التعاون. وحصرها في نطاق العلاقة الإيرانية - الإماراتية، غير أن الإمارات سرعان ما أدركت ذلك من خلال تراجع إيران، وعبر تصريحات مندوبيها الدائم في الأمم المتحدة كمال خرازي ثم تصريحها الدكتور على أكبر ولاياتي وزير الخارجية اللذين حاولا تجاوز شرط (الحوار المباشر مع الشارقة) بالقول إن المسافة تخص «العلاقة الإيرانية - الإماراتية». وأنه يمكن حل المسألة بالحوار مع الإمارات. وأعلنت أبو ظبي أن تلك التصريحات إنما تحاول ثني الإمارات عن المضي قدما في إثارة المسألة على مستوى مجلس التعاون. وهو الأمر الذي امتنعت عنه كما أكدت مصادر إماراتية والجزيرة العربية في بداية الأزمة. وقالت تلك المصادر أنها ليست المرة الأولى التي تلجأ فيها إيران إلى محاولة قطع الطريق أمام الإمارات لإثارة خلافاتها مع طهران. ففي عام ١٩٧٨ بعد أن انتهت لجنة إماراتية في وزارة الخارجية من وضع تصورات كاملة لإثارة قضية الجزر الثلاث: طنب الكبرى والصغرى وأبوموسى أمام الأمم المتحدة، سحبت أبو ظبي تسجيل هذه القضايا فعلا من على جدول أعمال الجمعية العامة للمنظمة الدولية، استجابة لطلب إيران عبر وسائل دبلوماسية مختلفة، نظرا للاضطرابات الداخلية التي اندلعت هناك في ذلك الوقت. وتمتch الرغبة نفسها طلبت حكومة الجمهورية الإيرانية في مباحث مع الإمارات ألا تثير هذه القضية بحجة أن الأوضاع في إيران «غير مستقرة» مع وعود عبر تصريحات إيرانية مختلفة بأن «الخلافات مع الإمارات قابلة للحل عبر حوار أخوى» وخلال فترة الحرب مع العراق لم يكن بالإمكان طرح الموضوع فحسب، بل إن الحرب نفسها كانت ذريعة للتمدد والتوسع الإيراني في جزيرة أبوموسى بحجة للمحافظة على أمن الجزيرة^(١).

واعتبرت الشارقة هذا التمدد «حالة مؤقتة يمكن قبولها كنوع من التظمين لإيران بأن الجزيرة لن تكون مصدر تهديد للقوات الإيرانية». لكن بعد توقف الحرب وفي الوقت الذي كانت فيه الإمارات تنتظر من إيران تقليص وجودها العسكري ضمن الحجم الوارد في الترتيبات المتفق عليها بين الجانبين، لم تكشف إيران فقط بمدى الانتشار الذي

وصلته، بل سارعت إلى اتخاذ جملة من الإجراءات الإدارية والقانونية، سببت مضايقات لآبناء الإمارات المقيمين في الجزيرة، وكانت بمثابة تغيير في الإطار القانوني الذي يحكم الوجود الرسمي والاجتماعي لآبناء الإمارات هناك، وينظم حياتهم. ويصدر قرار دول مجلس التعاون الذي يستنكر الإجراءات التي اتخذتها إيران في جزيرة أبوموسى، واعتبار تلك الإجراءات بمثابة «انتهاك لسيادة ووحدة أراضى دولة الإمارات ورعزة للأمن والاستقرار»، فإن السؤال هو: ماذا بعد؟ وما هى الخطوات التي تنتظرها دولة الإمارات^(١)؟

قالت مصادر إماراتية ردا على هذه التساؤلات التي طرحها «الشرق الأوسط»: من السابق لأوانه الآن الحديث عن الخطوة التالية، لأننا «نحتاج إلى وقت لقياس مدى تفاعل الموقف في مجلس التعاون إقليميا ودوليا»، ومن ثم يمكن فى ضوء هذا القياس رسم خطط للتحرك المقبل، لكن تلك المصادر قالت أن بيان مجلس التعاون كان «خطوة كبيرة إلى الأمام، لم تدفع بقضية جزيرة أبوموسى إلى الأمام فحسب، وإنما بقضية الجزر الثلاث الزمنة، بحيث لم يعد بحث هذه القضايا . حاسطاً بالسرية والاتصالات الدبلوماسية المغلفة بل أصبح «عنصرًا من عناصر أى صياغة للعلاقات العربية - الإيرانية». وأكدت المصادر أنه «لم يكن مطلوباً من المجلس الوزارى لدول التعاون تهيئة المسرح لمواجهة مع إيران، لكن المطلوب هو التأكيد على أن موقف الإمارات من مسألة الجزر يحظى بدعم كاف من دول مجلس التعاون، يمكن من خلاله إحياء الشكوى المعروضة على الأمم المتحدة». ولم يعد العرض على الأمم المتحدة مسألة بسيطة كما كان الحال فى الماضى، ذلك أن المنظمة الدولية أصبحت لديها القدرة والفاعلية على فرض القرارات الدولية على الدول التي ترفض تطبيقها طواعية^(٢).

رفض مجلس التعاون للاحتلال الإيراني للجزر العربية

حدد وزراء خارجية مجلس التعاون اجتماعاتهم فى جلة قبل أن يتوجهوا إلى الدوحة للمشاركة فى اجتماع الدول الموقعة على «إعلان دمشق». وصرح أمين عام المجلس أن المجلس الوزارى سيصدر فى ختام جلسة بياناً يحدد فيه موقفه الواضح من

١ - الشرق الأوسط - ١٠/٩/١٩٩٢م.

٢ - الشرق الأوسط - ١٠/٩/١٩٩٢م.



التطورات الأخيرة التي تمت في جزيرة أبو موسى. وفي تصريحات صحفية عقب انتهاء الجلسة الثانية (والتي كان مقررا أن تكون الأخيرة) وصف بشارة البيان المختامي بأنه سيكون أكبر بيان صحفي للمجلس الوزاري، حيث سيضع النقاط على الحروف، مشيرا إلى أنه سيشمل جميع القضايا التي تهم المنطقة والساحة العربية والإسلامية والدولية، وعلاقة دول مجلس التعاون مع إيران إضافة إلى الموضوعات الأخرى كالقضية الصومالية وقضية البوسنة والهرمك وتقييم دول للمجلس لقمة عدم الانحياز الأخيرة. وردا على سؤال حول وجود علاقة ما في التوقيت بين التطورات الأخيرة في جزيرة أبو موسى واجتماع دول إعلان دمشق اليوم في الدوحة وما إذا كان ذلك رسالة من إيران بأنها مسؤولة عن أمن الخليج العربي قال عبدالله بشارة «إن هذه قراءة غير واردة لدى المجلس» مؤكدا أن دول مجلس التعاون تتمتع بمرونة وحيوية «وتستطيع الخروج من أي مصيدة أو كاشطة تدبر لها» معربا عن أمله في أن يحقق مؤتمر الدوحة الأهداف الإيجابية المتوقعة منه. وكان المجلس عقد جلسة صباحية برئاسة وزير خارجية الكويت الشيخ سالم صباح السالم استمرت ساعة وربع الساعة، ناقش خلالها أهم الموضوعات السياسية المطروحة على الساحة إقليميا وعربيا وإسلاميا ودوليا، وخصوصا تلك المتعلقة بتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة^(١).

إضافة إلى الموضوعات المطروحة على جدول أعمال الدورة الثالثة لوزراء خارجية دول إعلان دمشق التي تبدأ أعمالها في الدوحة. وذكرت مصادر مقربة من الاجتماع أن أمين عام مجلس التعاون عبدالله يعقوب بشارة عرض على للمجلس تقريرا شاملا حول الأوضاع الراهنة على الساحة العربية والدولية والتحرك العربي تجاه هذه القضايا. وقالت هذه المصادر أن وزراء خارجية الدول الست استعرضوا بحث العلاقات بين دول المجلس وإيران في ضوء الخطوة التي أقدمت عليها طهران في جزيرة أبو موسى. ومن جهة أخرى عقد وزير الخارجية السعودي جلسة جانبية مع وزير خارجية قطر والبحرين كل على حدة وذلك على هامش اجتماعات المجلس. يبد أن وكالة الصحافة الفرنسية نقلت من جنة عن مصادر مسؤولة في مجلس التعاون قولها «أن المسألة الأمنية غير مدرجة على جدول أعمال اجتماع الدوحة». وأضافت المصادر أن



دول مجلس التعاون «لم تتفق أبداً مع مصر وسوريا على تشكيل مجلس للدفاع المشترك من رؤساء أركان جيوش الدول الموقعة على إعلان دمشق أو تشكيل قوات مشتركة للتدخل السريع». وكان الشق العسكري لإعلان دمشق قد أثار تحفظ بعض دول مجلس التعاون التي فضلت مبدأ التعاون «الثاني» الاختياري مستبعدة أى مشروع لإقامة ترتيبات أمنية عربية «مشتركة» في المنطقة. لهذه الأسباب تأجل اجتماع الدوحة عدة مرات بعد أن كان مقرراً عقده في أبريل عام ١٩٩١^(١).

وذكرت مصادر مسؤولة في مجلس التعاون أن دول للمجلس «ما زالت تفضل أن يأخذ هذا التعاون الشكل الثنائي بين دول إعلان دمشق حسب احتياجات وظروف كل دولة». وأضافت المصادر نفسها أن محادثات الدوحة مستمحو على مشاريع سياسية واقتصادية الطابع عبر إقامة هياكل للتعاون المشترك بين الدول الثماني. وقالت أن الاجتماع سيبحث تشكيل مجلس اقتصادى مشترك من خبراء وزارات اقتصاد الدول الثماني مع استمرار قيام الصندوق المالى الذى وافقت دول مجلس التعاون على إنشائه برأسمال عشرة مليارات دولار. كما سيقترح مجلس التعاون عقد اجتماعات دورية نصف سنوية لوزراء خارجية الدول الثماني لبحث القضايا السياسية وتنسيق مواقف الدول الثماني حولها. وقد وصل إلى الدوحة وفد الخبراء المصرى برئاسة السفير إبراهيم عوف مساعد وزير الخارجية للمشاركة فى الاجتماع الذى سيعقد على مستوى الخبراء. وأوضح عوف أن مصر تقدمت منذ الاجتماع الذى عقد فى القاهرة بمجموعة أفكار ومقترحات إضافة إلى عدد من الأفكار الجديدة التى تقدمت بها للاجتماع، مضيفاً أن مناقشة هذه الأفكار ستتم فى إطار الأفكار والمقترحات الأخرى التى تقدمت بها باقى الدول الأعضاء^(٢).

أكد مجلس التعاون دعمه الكامل لدولة الإمارات فى نزاعها مع إيران حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى التى احتلتها إيران فى العام ١٩٧١. وأعلن المجلس وقوفه إلى جانب الإمارات فى التمسك بسيادتها الكاملة على جزيرة أبو موسى وتأييده المطلق لكافة الإجراءات التى تتخذها لتأكيد سيادتها على الجزيرة. واستنكر

١ - جريدة الخليج - الإمارات - العدد رقم ٤٨٧٠ بتاريخ ٨/٩/١٩٩٢م.

٢ - جريدة الخليج - الإمارات - العدد رقم ٤٨٧١ بتاريخ ٩/٩/١٩٩٢م.



للمجلس إجراءات إيران الأخيرة في أبو موسى لما تمثله من انتهاك لسيادة ووحدة أراضي إحدى دول مجلس التعاون، وزعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة. وطالب المجلس إيران باحترام مذكرة التفاهم التي توصلت إليها الشارقة في العام ١٩٧١، مشددا على أن جزيرة أبو موسى أصبحت من مسؤولية حكومة الإمارات منذ قيام الاتحاد. وأعرب المجلس عن رفضه القاطع لاستمرار احتلال إيران لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى. جاء ذلك في البيان الختامي الذي أصدره وزراء خارجية مجلس التعاون لدى انتهاء دورة اجتماعاتهم الرابعة والأربعين في جلة والتي استمرت يومين. وتناول الوزراء في بيانهم مختلف القضايا المطروحة على المستويات العربية والدولية، وجاء في البيان حول قضية الجزر المحتلة ما يلي^(١):

ينابع المجلس (الوزاري) بقلق بالغ الإجراءات التي اتخذتها إيران في جزيرة أبو موسى وتطورات الأحداث فيها، ويعبر عن استنكاره الشديد للإجراءات التي اتخذتها إيران في الجزيرة لما تمثله من انتهاك سيادة ووحدة أراضي إحدى دول مجلس التعاون وزعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة ويطالب الجمهورية الإسلامية الإيرانية باحترام مذكرة التفاهم التي توصلت إليها الشارقة وإيران آنذاك، مشددا على أن جزيرة أبو موسى أصبحت من مسؤولية حكومة الإمارات العربية منذ قيام الاتحاد، كما يعرب عن رفضه القاطع لاستمرار احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتين لدولة الإمارات العربية المتحدة. ويعبر المجلس عن أسفه الشديد لاتخاذ إيران تلك الإجراءات غير المبررة ويرى أن في ذلك السلوك إخلالا بالرغبة المعلنة لتطوير العلاقات بين الجانبين وتعارضها مع المبادئ التي تقوم عليها العلاقات بين دول مجلس التعاون وإيران وإتفاق الجانبين على إقامة علاقات مبنية على أساس من الالتزام بمبادئ القانون الدولي واحترام استقلال وسيادة ووحدة أراضي الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ونبد اللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدامها وحل النزاعات بالطرق السلمية. وإذ يعبر المجلس عن الأمل في أن تراجع الجمهورية الإسلامية الإيرانية موقفها من هذه القضية فإنه يؤكد وقوفه التام إلى جانب الإمارات العربية المتحدة في التمسك بسيادتها الكاملة على جزيرة أبو موسى وتأييده المطلق لكافة الإجراءات التي تتخذها



الإمارات العربية المتحدة لتأكيد سيادتها على الجزيرة». وعقب إذاعة البيان الختامي، أعلن الشيخ الصباح نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الكويتي رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري أن هناك جهودا دبلوماسية ومساعي تبذل حاليا بشأن مشكلة الجزر الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى مشددا على دعم دول التعاون لمطالب الإمارات العادلة في هذا الخصوص ومعربا عن أمله في لجوء إيران إلى الطرق الدبلوماسية لمناقشة المشكلة^(١).

جزيرة أبو موسى مسؤولية عربية ودولية

تحت هذا العنوان جاء في جريدة الوطن الكويتية قولها^(٢):

تؤكد كل الدلائل أن الإمارات العربية المتحدة، ومعها دول مجلس التعاون والامة العربية كلها، لن تهدأ بالنسبة لما حدث في جزيرة «أبو موسى» والاستيلاء الإيراني الكامل عليها، ولقد شهد الأسبوعان الماضيان نوعا من الوساطة أو باللغة الدبلوماسية - بذل المساعي الحميدة لحل المشكلة سلميا لكن هذه الجهود لم تنجح حتى الآن بسبب إصرار إيران على أن الجزيرة حق خالص لها، وأنها - بالتالي - ترفض مناقشة قضية السيادة، كما ترفض عرض الأمر على محكمة العدل الدولية وكانت هذه هي أسباب فشل المباحثات التي جرت في أبوظبي يومى ٢٧ و٢٨ من سبتمبر عام ١٩٩٢ بين وفدى الإمارات وإيران. ولقد بدت المساندة العربية في أشكال متعددة وبصراحة تامة سواء في تصريحات القادة والمسؤولين العرب، أو في بيانات مجلس جامعة الدول العربية (القاهرة ٩٢/٩/١٤) ووزراء الإعلام العربى (القاهرة ٩٢/٩/٢١). وبينما قال متحدث إيراني لم يذكر اسمه (الوكالات فى ٩/١٥) تعليقا على بيان الجامعة العربية أن «ادعاءات الإمارات تاريخية غير صحيحة» قال مسؤولون من الإمارات (٩/٢٨) أن الوقت قد حان لكى يتخلى قادة إيران عن الجزر التى استولوا عليها.

وهكذا تشغل قضية «جزيرة أبو موسى» حيزا كبيرا من التفكير العربى ليست فقط باعتبارها «بقعة من الأرض العربية» تتعرض للاحتلال ولا لأنها رمز للجزر الثلاث المختصة فى الخليج العربى، ولكن لكونها فيما نعتقد «مسمار جحا» الذى يراد به التسليم،

١ - جريدة الخليج - الإمارات - العدد رقم ٤٨٧١ بتاريخ ٩/٩/١٩٩٢م.

٢ - جريدة الوطن - الكويت - ١٥/١٠/١٩٩٢م.



إلى منطقة الخليج العربي كلها واقتسام ثرواته البترولية وموقعه الاستراتيجي وتفرغ هذا الجزء الحيوي للأمة من محتواه العربي عن طريق غرس وتوطيد عناصر غير عربية وعن طريق خلق قوة ضاغطة على صناع القرار هذه، وغيرها، هي العوامل التي تجعل من جزيرة «أبوموسى» قضية عربية تمس وتتصل بالأمة العربية كلها وليس فقط بقطر عربى. وإذا تتبعنا «تاريخ» القضية ومسارها نجد أن القوى الأخرى تترصد بالعرب وتتحين الفرصة للانقضاض.

وهكذا تجمدت قضية الجزر بحكم الأمر الواقع. وفي عام ١٩٧٩ عندما قامت الثورة الإيرانية وجرى خلع الشاه تم تعامل بحسن النية بأن سمات الاحتلال كانت شاهنشاهية وأن الثورة الجديدة هي ترفع علم الإسلام متعيد الحق إلى أصحابه، غير أن هذا لم يحدث إلى أن جاء شهر مارس ليفجر الوضع مرة أخرى،

في رأينا فإن إيران تحركت في هذا التوقيت - مارس ١٩٩٢ - لكي تنشئ «وضعا» و«أمرا واقعا» وسط الإجراءات والترتيبات التي كثر عنها الحديث حول أمن الخليج العربي وهل يكون خليجيا بحثا أم تضاف إليه مصر وسوريا «وفق إعلان دمشق» أم يكون غربيا، أمريكيا، فإنه عند التوصل إلى صيغة مستقرة عليها سيكون صعبا أمام إيران - أو غيرها - أن تخترق الحاجز الأمنى الجديد.

لذلك سارعت طهران بتحريكها لتكتسب - من وجهة نظرها - حقا، وليكون طلبها بأن تكون عنصرا أساسيا في ترتيبات الأمن المزمعة، مستندا إلى «واقع» قوى، وعلى هذا قامت بمجموعة إجراءات تستهدف الاحتلال الكامل لجزيرة أبوموسى وتفرغها من أى سمة عربية^(١):

أ - قامت بطرد مواطنين عرب من أبناء الإمارات وإحلال إيرانيين مكانهم، وإثارة المشاكل لمن يبقى منهم ليرحل مرغما.

ب - مراجعة الهويات التي يحملها المواطنون والمقيمون، وجعلها هويات إيرانية.

ج - دعمت الوجود العسكرى لها ونشرت القوات الإيرانية في كل أنحاء الجزيرة للسيطرة الكاملة عليها «بينما كان اتفاق ١٩٧١ يقضى بوجود وحدة محددة فى مكان محدد».

١ - جريدة الوطن - الكويت - ١٥ / ١٠ / ١٩٩٢م.



د - أغلقت المدرسة العربية الوحيدة التي يتعلم فيها أبناء الإمارات .

وكان هذا يعني إلغاء السيادة العربية ، والتسوية الكاملة لإيران . مما دعا إلى احتجاج دولة الإمارات وإجراء اتصالات عاجلة أدت إلى سفر راشد عبدالله وزير خارجية الإمارات إلى طهران يوم ٢٢ أبريل حيث سلم رسالة من رئيس دولة الإمارات إلى الرئيس الإيراني هاشمي رافسنجاني ثم أجرى طوال يومين محادثات مع نظيره على أكبر ولاياتي ، ودون حاجة إلى استنتاج فإن مباحثات طهران لم تحقق النتائج المرجوة ، وإذا كانت الإمارات قد انتظرت - على حد تصريح مصدر رسمي من حكومتها - نتائج زيارة مبعوث الشيخ زايد فإنها عقب عودة المبعوث ، وبعد الدراسة المتأنية اتخذت قرارها بشكل حاسم ، ومما يزيد أهمية القرار أنه صدر من أعلى سلطة ، وهو للمجلس الأعلى للاتحاد الذي يضم حكام الإمارات كلهم برئاسة رئيس الدولة ، وقد اجتمع في أبوظبي بتاريخ ١١ مايو ، وقرر «اعتبار الاتفاقات المعلقة بين أية إمارة - من الإمارات السبع - وبين الدول الأخرى ، اتفاقات بين اتحاد دولة الإمارات وهذه الدول» . أي أن المجلس الأعلى قد اعتبر أن الاتفاق الذي سبق أن أبرمته الشارقة عام ١٩٧١ مع إيران ، اتفاق مع الدولة نفسها تحافظ عليه وتقف كلها ضد أية فرقة ، مما يعني وقوفها ضد إيران في تحركاتها الأخيرة . وكان هذا قرارا حاسما وردا حازما على وزير الإعلام الإيراني الذي سبق وصرح أن قضية جزيرة أبو موسى محصورة بين إيران وإمارة الشارقة فقط !

وأمام رد الفعل العربي قالت إيران خلال اتصالاتها مع الإمارات^(١):

أ - أنها تشعر بعدم الارتياح بالنسبة للحصبة النفطية التي تحصل عليها من حقل مبارك بالجزيرة ، وتعتقد أن الشارقة تستخرج كمية أكبر مما تعلن !

ب - أنها غير راضية عن وجود عمال أجانب في الجزيرة - تقصد العاملين في حقل البترول - ومن ثم جعلت عمالا إيرانيين مكانهم .

ج - أنها ترى ضرورة أن تدفع لها الإمارات تعويضات مالية بسبب الخسائر التي لحقتها خلال حربها مع العراق !



د - أنها غير ملزمة قانونا ببحث الوضع مع الإمارات، لأن الاتفاق السابق سنة ١٩٧١ كان مع إمارة الشارقة وحدها!

هذه هي آراء إيران، ودون تحيز، فإنها طلبات غير منطقية فإذا كانت تستشعر ظلما بالنسبة للمحصة النفطية. وهذا هو البند الوحيد القابل للنقاش - فإن هذا ليس هو أسلوب الرد، أما بقية البنود فهي غير منطقية وغير موضوعية وغير قانونية. فلا دخل لها مثلا بالعمال الأجانب لأن ظروف الشارقة - ودولة الإمارات كلها - تستدعي الاستعانة بهؤلاء فضلا عن أن حقول البترول بالذات تحتاج أحيانا إلى هذه النوعية، كذلك فإنه لا دخل للإمارات - أو غيرها - بحرب إيران مع العراق وبالتالي لا علاقة لها بتعويضات، ولا سند قانوني لهذا المطلب. أما أن الاتفاق كان مع الشارقة فقط، فهذا لغو واستهلاك وقت، فالإمارة جزء من دولة، وبالتالي تصبح الدولة مسؤولة عن التزامات الجزء بما له وما عليه. ومثلا فإن حدثت وحدة بين دولتين مستقلتين فإن الدولة المتحدة الجديدة تعلن التزامات بسابق الاتفاقات والالتزامات التي وقعت عليها كل من الدولتين، ويصيح العكس هو الصحيح، أي إذا أعلنت دولة الوحدة - اتحاد الإمارات مثلا - عدم التزامها، فإن الأطراف الأخرى تخرج. وهذا ما ينص عليه القانون الدولي وما جرت عليه الأعراف والتجارب في حالات سابقة. من هنا فإن الموقف الإيراني، من الناحية القانونية ضعيف^(١).

أما موقف الإمارات فهو قوى، وتزيد عليه الإمارات بأن جزيرة «أبوموسى» والجزيرتين - الأخرتين، تعتبر عربية تاريخيا وسياسيا وقانونيا ومكانيا، وتستشهد في هذا بالتاريخ قديمه وحديثه، وبريطانيا - الدولة التي كانت تحتل المنطقة - وبكتاب «دليل الخليج» لمؤلفه البريطاني «لورير» الذى قال أنه «تبعية جزر أبوموسى»، وطنب الصغرى، وطنب الكبرى تعود إلى الشارقة ورأس الحيمة اللتين مارستا سيادتهما الفعلية على هذه الجزر، وكان العلم العربى يرفع عليها دائما. وكذلك فإن هذه الجزر هي أقرب للمياه الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة منها إلى المياه الإقليمية الإيرانية، فضلا عن أن سكان الجزر كلهم عرب ويرجع تاريخهم إلى ما قبل القرن التاسع عشر. ومع هذا ويشكل مفاجئ قامت إيران فى ٢٤ أغسطس عام ١٩٩٢ بالاستيلاء الكامل على الجزيرة



ورفضت السماح بدخولهما لمائة مواطن من الإمارات بعد أن استبقتهم في عرض البحر لمدة ثلاثة أيام، وكان هؤلاء يعملون في الجزيرة وقيمون بها لكنهم غادروها في إجازة. واحتجت الإمارات، وفي التاسع من سبتمبر أعلن المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون استنكاره لهذه الإجراءات لما تمثل من انتهاك لسيادة ووحدة أراضي الإمارات. وجرى تبادل التصريحات من كل طرف ضد الآخر، ومن ثم فإن هذا النزاع - حسب ما تقول التجارب التاريخية والأحداث المماثلة - لايجيء لمجرد إظهار أن هذا على حق وذلك على باطل، وإنما يسترد بالقوة ما أخذ بالقوة. ويذهب أن المفهوم المباشر هو استخدام القوة المسلحة، لكن هناك أيضا مفهوم قوة الشرعية الدولية التي بدت والنظام العالمي الجديد يرتب أحواله في هذا العصر. نعتقد أخيرا أنه إذا كانت الإمارات - ومعهما الأمة العربية - مطالبة بالتحرك . . فإن العالم كله مطالب بتبني القضية خاصة وهو الآن - كما يظهر - يرفع رايات عدم الاعتداء، وعدم ضم الأراضي بالقوة، ورفع الظلم - وحقوق الإنسان، والديمقراطية، والسلام^(١).

كتب سعود السملة من الكويت عن الاحتلال الإيراني للجزر العربية يقول:

إيران دولة مسلمة وجارة تاريخية للعرب في منطقة الخليج العربي والجزيرة تربطها مع العرب إضافة إلى رابطة الدين وشائج الجيرة والمصالح المشتركة. إيران دخلت مع العراق حربا ضروسا استمرت ثمانى سنوات إذن إيران يفترض أن تكون أكثر الناس وعيا بأهوال الحرب ونتائجها في التاريخ الحديث وتعرف كم هي الحرب مؤذية على الصعيدين الاجتماعي والتنموي. إيران اليوم تسليح بأسلوب أبعد من الأسلوب التقليدي الذي يحافظ على أمنها القومي، يصاحب هذا التسليح الهجومى لغة تسلطية متخفية وراء التصريحات الدبلوماسية، فهي من الجانب الدبلوماسي العلني تتحدث عن الجوار والأخوة الإسلامية والمصلحة والمصير المشترك مع شعوب المنطقة، وفي الجانب السياسي المغلق تتحدث بلغة أخرى، لغة فيها تسلط ووصاية على دول المنطقة وشعوبها!! إيران اليوم أصبحت تتحدث بمنطق الشاه وخوفنا على إيران أن تستسلم لهذا المنطق فينسيها كلفة الثماني سنوات ويحجب عن بصرها تلك النيران التي انقادت فجر ١٧ يناير ١٩٩١ والتي استمرت تلك معازل الشر والظلم حتى استسلم في ٢٦ فبراير ١٩٩١^(٢).

١ - جريدة الوطن - الكويت - ١٥/١٠/١٩٩٢م.

٢ - القبس ٢١/٩/١٩٩٢م.



إننا لسنا فى موضع تكديرى بنتائج وأهوال الحرب للجارة المسلمة إيران. فأيران لديها من الذكرى ما يكفى إن ارادت أن تتذكر، ولكننا نتمنى لإيران أن لاتسكنها تلك الروح الأمارة بالسوء فتحجب عنها مرارة التجربة لتوقعها فى شرك الدمار مرة أخرى. أبو موسى وطنب الصغرى والكبرى، جزر عربية، وإيران تعترف قبل غيرها بهذه الحقيقة والقيادة الإيرانية الحالية قد أنكرت على الشاه قدومه على احتلال الجزر حين كانت فى موقع المعارضة لذلك ليس هناك مايبرر موقف إيران وتمسكها فى ما تدعى إلا محاولة جر المنطقة إلى حمى الحرب مرة أخرى. إننا لانريد أن نربط بين موقف إيران تجاه الحق العربى وتقدير وزارة الدفاع الأمريكية حول توقعاتهم عام ١٩٩٦ ولكن إذا استمرت إيران فى الاعتداء على الحق العربى فى الخليج فإننا لاثمك إلا أن نميل إلى أن إيران هى المقصودة بذلك التقرير. مرة أخرى نتمنى على قادة جمهورية إيران الإسلامية أن يضعوا فى اعتبارهم أن المنطقة بحاجة إلى استقرار وسلام بعد أن عانت شعوبها ما عانت من ويلات الحروب ودفع الشعب الإيرانى النصيب الأكبر من الكلفة وهو بحاجة اليوم إلى البناء لا إلى دمار الحرب^(١).

ماذا تعنى تصرفات الإيرانيين؟

كتب سعود السمكة من الكويت عن الاحتلال الإيرانى للجزر العربية يقول: ماذا تعنى تصرفات الإيرانيين الحالية:

يتسم موقف دولة الإمارات العربية المتحدة بالحساسية الشديدة فى التعامل مع أرمتها مع إيران، فهى إن سكنت والتزمت الصمت تجاه التصرفات الأخيرة فى جزيرة أبو موسى، فإن هذا قد يعنى فتح المجال أمام أطماع إيرانية فى جزر أخرى، وإذا اختارت عدم السكوت فلإن طهران قد تلجأ إلى تصعيد الأوضاع إلى حد المواجهة وما تحمله من احتمالات خطيرة. ومن هنا فإن هذه الأزمة تحتاج إلى حكمة فى التعامل معها ويبدو أن رئيس دولة الإمارات وجد هذه الحكمة فى اللجوء إلى الشرعية الدولية، فهل تستطيع هذه الشرعية أن تعيد للإمارات حقوقها وتضع حداً للقلق من تصرفات إيران؟ يبقى الجواب على هذا السؤال صعباً فى ظل غياب المعادلات الموضوعية فى المنطقة.



ذلك أن عدم وجود قوة إقليمية موازية للقوة العسكرية الإيرانية يجعل إيران تتصرف في المنطقة وكأنها صاحبة الأمر والنهي فيها، وعلى المصالح الدولية أن تتعامل معها هي إذا أرادت أن تحقق الاستقرار لمصالحها. ويقول دبلوماسي في مجلس التعاون في معرض تحليله للأسباب التي جعلت إيران تقدم على ما أقدمت عليه في جزيرة أبوموسى «إن إيران استكملت فرض سيطرتها على جزيرة أبوموسى في ما يبدو بهدف فرض وجودها الأمنى بالقوة في المنطقة مستغلة ظرفين: أولا شعورها بأن الولايات المتحدة مشغولة الآن بفرض الحظر الجوى على جنوب العراق بهدف إسقاط صدام حسين، ولاتستطيع الإقدام على أى عمل عسكري ضدها في المنطقة بسبب الانتخابات الأمريكية. ثانيا: عدم وجود قوة إقليمية في المنطقة يمكن أن توقف الاطماع السياسية وربما الجغرافية لإيران في الخليج العربى وذلك بعد هزيمة العراق، وعدم امتلاك القوة الكافية والقدرة على حمايتها محليا»^(١).

وإذا كانت المصالح الدولية استطاعت أن تحرر الكويت وأن تفرض الحماية عليها من الاطماع العراقية فهل ستحمى هذه المصالح المنطقة من الاطماع الإيرانية؟ غير مسؤول في مجلس التعاون متفائل ومقتنع بذلك ويشير في هذا الصدد إلى الاتفاقات الدفاعية التي وقعتها غير دولة في مجلس التعاون مع الولايات المتحدة وبريطانيا وانتشار حاملات الطائرات في المنطقة، ولكن رجل الشارع العادى في مجلس التعاون يتساءل: «الم تتم التصرفات الإيرانية الأخيرة في جزيرة أبوموسى في ظل الحماية الدولية عموما والأمريكية خصوصا للمنطقة؟». بعض المتحمسين في الشارع في الجزيرة العربية يتساءل أكثر ويقول: «هل هي عملية توريط لإيران من أجل أن يحصل معها ما حصل مع العراق؟».

والامر الذى يستغربه غير مسؤول في مجلس التعاون أن إيران تتصرف في جزيرة أبوموسى في الوقت الذى أخذت عملية تحسين العلاقات الإيرانية - العربية مسارا ثابتا توج في التحسن الكبير في علاقات الرياض مع طهران. ولكن يبدو أن إيران غير راضية عن هذا الأسلوب في تحسين العلاقات وبخاصة أن الامر يقتصر على العلاقات الثنائية فقط، بينما هي تسعى إلى أن يكون لها دور رئيسى في الترتيبات الأمنية في المنطقة،



والدخول في حلف مع دول المنطقة تكون هي الأقوى فيه. ومن هنا لا يستبعد بعض المراقبين أن تكون الأهداف الإيرانية من وراء تصعيد أزمة أبو موسى سياسية - أمنية يمكن تلخيصها بالآتي^(١):

١ - فرض وجودها في الترتيبات الأمنية بالقوة.

٢ - إشعار دول التحالف الغربي أن أي ترتيبات سياسية وأمنية في المنطقة لا يمكن أن تتم بمعزل عن إيران وأنه لابد من التعامل معها ليبقى هناك استقرار في المنطقة. ويقول محلل سياسي أن إيران تريد إقناع الغرب بأنه يجب التعامل معها قبل غيرها.

وارداد قلق أبناء مجلس التعاون من الإجراءات الإيرانية الأخيرة في جزيرة أبو موسى لأنها تزامنت أيضا مع قرار الغرب فرض الحظر على جنوب العراق وما يعنيه ذلك من مخاطر قيام حكم ذاتي شيعي في جنوب العراق قد يكون مرتبطاً بإيران. وإذا كان الأمين العام لمجلس التعاون ذكر لـ «الحياة» في وقت سابق أن قرار دول مجلس التعاون تأييد الإمارات والوقوف إلى جانبها في أزمة ما مع إيران ورفض احتلال طهران للجزر «نابع من أن التصرفات الإيرانية هي اعتداء على دولة عضو في المجلس» فإن هناك حسابات أخرى من الممكن إضافتها لتفسير تأييد دول مجلس التعاون لدولة الإمارات، إذ أن بعض دول مجلس التعاون يتخوف من عودة إيران إلى إثارة أطماع سابقة في أراضيها وجزرها، وهناك مخاوف أمنية لدى بعض الدول من أن يؤدي تصاعد القدرات العسكرية لإيران إلى تحريك بعض الشيعة المحسوبين على المرجعية الإيرانية للشيعة، لذلك فإن دول مجلس التعاون الأخرى تجد نفسها تتعامل مع قضية شائكة تفرض عليها الحذر والدقة. أما الأهداف الإيرانية هذه والتعقيدات التي تخلقها إيران في المنطقة هل من الممكن الحديث عن وساطات بين طهران وأبوظبي؟ وقبل ذلك، هل من الممكن لدول التحالف الغربي أن تضع حدا للأطماع الإيرانية؟

في حديثه أمام الجمعية الوطنية للأمريكيين العرب في واشنطن وصف مساعد وزير الخارجية الأمريكي إدوارد دجيرجيان إيران بأنها «جار مشاكس بشكل متزايد»، مشيراً إلى موقف إيران «المتعنت بتأكيد سلطتها على جزيرة أبو موسى» ولكن المسؤول الأمريكي أشار إلى أهمية إيران وإمكان مساهمتها في الأمن الإقليمي «إذا اختارت طريقاً

١ - الحياة - لندن - ١٩٩٢/٩/٢١ م.



بناءً». والكلام الأمريكي هذا يدل على أن واشنطن لا تمانع في الحوار مع طهران ولكن ضمن الشروط الأمريكية التي تطالب إيران بالكف عن مشاكة جيرانها ومعارضة عملية السلام ولترتيب الأوضاع في المنطقة. ولا يبدو الموقف البريطاني من أزمة جزيرة أبو موسى قوياً بما فيه الكفاية بتأييد الإمارات، وهذا أمر يثير الاستغراب بسبب مسؤولية بريطانيا أساساً عن هذه المشكلة في حين أن مواقف دول غربية أخرى مثل فرنسا تبعث على الاطمئنان لدى مسؤولي الإمارات في أنهم لو لجأوا إلى الشرعية في الجزر الثلاث فإنهم سيجدون نتائج إيجابية وطيبة. وفي الإمارات لا يريدون أن يعنى اللجوء إلى الشرعية الدولية وضع إيران في موقف مواجهة وتحد للمجتمع الدولي ولكنهم يريدون من ذلك أن تقبل إيران بحل الأزمة والتفاوض على حل سلمي يعيد سيادة الإمارات على الجزر. ومن هنا فإن الإمارات لا تحتفظ على أي وساطات بينها وبين طهران. وبالفعل عرض وزير الخارجية السوري السيد فاروق الشرع لدى اجتماعه في الدوحة مع وزير الدولة للشؤون الخارجية الإماراتي على هامش أعمال مؤتمر وزراء دول «إعلان دمشق» أن تتوسط سورية في الأزمة، ولم يتحفظ الشيخ حمدان لكن الوساطة تتطلب أن يكون موقف الإمارات قوياً عند التفاوض. ويعد أن أخذت الإمارات التأييد العربي لاشك أن التأييد الدولي سيجعل موقفها أكثر قوة إذا ما جرت الوساطة وأدت إلى مفاوضات^(١).

قالت بغداد في ردّها على الاحتلال الإيراني للجزر العريبة:

جدد رئيس النظام الإيراني رفسنجاني تمسك نظامه باحتلال جزيرة أبو موسى وقال أن موقف إيران من جزيرة أبو موسى لن يتغير، جاء ذلك خلال مقابله مع وزير الخارجية في حين شكك وزير الدولة للشؤون الخارجية في الإمارات العربية برغبة إيران في إيجاد حل بالتفاوض لقضية جزيرة أبو موسى، التفاصيل تأتيكم في التقرير الآتي^(٢):

ما تزال قضية احتلال إيران لجزيرة أبو موسى تثير ردود أفعال على الساحة العربية. ففي الوقت الذي يتظاهر فيه النظام السوري بالقيام بدور الوسيط لإيجاد حل لهذه

١ - الحياة - لندن - ١٩٩٢/٩/٢١ م.

٢ - الإذاعة الكويتية - وزارة الإعلام - ١٩٩٢/٩/٢١ م - بغداد ٧، ٢٥ مساء (ت ٩٠٩).



القضية، NSF رئيس النظام الإيراني هذه المهمة عندما قال لفاروق الشرع أن موقف إيران من جزيرة أبوموسى لن يتغير. ويعد هذا التصريح آخر تأكيد إيراني على التمسك باحتلال هذه الجزيرة العربية التابعة لإمارة الشارقة وهي أكبر ثلاث جزر عربية غزتها القوات الإيرانية عام ١٩٧١، وذلك إيان عهد الشاه السابق وظل النظام الإيراني الحالي متمسكا باحتلالها. مجلة الراصد الصادر في بغداد أشارت إلى أن ابتلاع إيران لجزيرة أبوموسى التي كانت تدار بصورة مشتركة مع حكومة الشارقة يمكن أن يكون جزءا من صفقة إيرانية - أمريكية - عربية، وترى بعض المصادر الدبلوماسية في منطقة الخليج العربى أن تفاضلى واشنطن المتعمد عن خطوة طهران قد يكون مكافأة للنظام الإيراني مقابل موافقه المعاداة للعراق، وتشير تلك المصادر إلى أن العملية لم تقابل بأى رد فعل من القوات الأمريكية المنتشرة بكثافة فى مياه الخليج العربى.

وحكومة الإمارات العربية كانت قد أبلغت الجامعة العربية أن إيران ضمت جزيرة أبوموسى فى نهاية أغسطس حيث قامت القوات الإيرانية بطرد المائلات العربية الموجودة هناك وأغلقت مخفر الشرطة الإماراتية ومنعت للمعلمين العرب من العودة إلى الجزيرة ثم هددت بأنها ستغرق أية سفينة تقترب من سواحل الجزيرة وكل ذلك يثير الكثير من التساؤلات وبخاصة حول موقف الإمارات العربية التي يفترض أن تكون الجزر العربية الثلاث المحتلة أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى خاضعة لسيادتها. صحيفة الخليج الصادرة فى الشارقة قطعت الشك باليقين ونشرت فى الرابع من أيلول بتود الاتفاق السرى الذى وقعت عليه كل من الشارقة وإيران برعاية بريطانيا لاقتسام جزيرة أبوموسى. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الاتفاق التامرى الذى وقعت عليه الشارقة مع نظام الشاه تشرين الثانى من عام ١٩٧١ اعترف فى فقرته السادسة بشأن مساعدة مالية تقدمها إيران للشارقة ثمنا للاتفاق.

توقيت استيلاء إيران بصورة كاملة على الجزيرة فى هذه المرحلة لايمكن أن يكون مصادفة، فإذا كان حكام الشارقة قد استجابوا لطلبات بريطانيا فإن الجزء الثانى من الصفقة تم بالتفاهم بين إدارة بوش وحكام إيران، مرة أخرى يضيح جزء من الأرض العربية فقد أعطى من لايملك لمن لايستحق^(١).



كتب فيصل الزامل من الكويت عن الاحتلال الإيراني لأبوموسى يقول:

«جزيرة أبوموسى» هى اختبار هام للعلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الست، حيث كان وضع هذه الجزيرة قد نظم بموجب اتفاقية ١٩٧١ التى وقعها وزيراً خارجية إيران وبريطانيا مع حاكم الشارقة السابق خالد . . وذلك قبيل إعلان بريطانيا الانسحاب من الخليج العربى. حيث نصت الاتفاقية على ممارسة الشارقة السيادة على هذه الجزيرة، ونظمت اقتسام النفط المكتشف فيها بين الشارقة وإيران، وسمحت الاتفاقية لإيران بوجود عسكري فوق الجزيرة مقابل إيجار قدره ١,٥ مليون جنيه استرليني لمدة تسع سنوات، وللشارقة فى الجزيرة مركز شرطة ومحطة كهرباء ومدرسة تخدم السكان فيها. خلال هذه الفترة بين ١٩٧٠ - أغسطس ١٩٩٢ سعت إيران إلى تغيير الأوضاع داخل الجزيرة من خلال^(١).

١ - إغلاق للمحلات التجارية التى كانت تصل إلى ١٨ محلاً وإبقاء واحد فقط.

٢ - الاشتراط على الصيادين تجليد تراخيص الصيد كل ٥ أيام وهو عبء نفسى وإدارى ومادى على الصياد.

٣ - منع السكان العرب من ترميم منازلهم أو بناء منازل جديدة.

٤ - منع بناء روضة للأطفال ومنع فصل الطلاب عن الطالبات غم ازياد أعدادهم وظهور حاجة فنية واجتماعية ودينية لفصلهم، إلا أن السلطات الإيرانية الإسلامية تدخلت ومنعت ذلك.

٥ - منعت إيران دخول المدرسين والمدرسات العام الدراسى، الذين كانوا يدرسون لابناء الجزيرة والتى يصل عدد سكانها إلى ٨٠٠ شخص من رعايا الإمارات.

٦ - منع دخول سيارات تحمل لوحات رسمية للإمارات، كم منعت رفع العلم الإماراتى الذى نصت على رفعه اتفاقية ١٩٧١.

٧ - أعلنت إيران أن دخول الجزيرة يحتاج إلى تأشيرات من إيران.

المدرسون المنوعون من الدخول يعتقدون أن خطوة منع دخول المدرسين تهدف إلى إخلاء الجزيرة من السكان بعد أن فشلت جهود سابقة لإخلاء الجزيرة حيث تترك



إيران أن التعليم هو العمود الفقري الذى يؤدى إلى استمرارية إقامة المواطنين فى الجزيرة، وهؤلاء الآن أمام خيار صعب فى البقاء فى الجزيرة والصمود بلا تعليم للأبناء أو الزواج إلى الشارقة لإلحاق أبنائهم بالمدارس هناك. إن سبب هذه الخطوة الإيرانية هو التوسع فقط. حيث لا يكاد حقل النفط «مبارك» ينتج أكثر من ٤٠ ألف برميل يوميا تأخذ إيران نصفه! وهى التى تنتج الملايين يوميا. ومن الناحية التاريخية فقد كانت للقواسم سلطة على أجزاء من الساحل الإيراني (حاليا) فضلا عن هذه الجزيرة التى حسمت أمرها الاتفاقية المذكورة. إن بواعث التوسع فى منطقة الخليج العربى واحدة فى جنوب الخليج (أبوموسى) وفى شماله (شط العرب).

لقد قلنا مرارا إن دول مجلس التعاون الست هى محط الأنظار وتواجه نفس المخاطر. وحسنا فعل وزراء الخارجية حينما أكدوا وقوفهم مع العدالة وحق دولة الإمارات. . آملين أن يتم احتواء هذه القضية بمنطق العدل وليس بمنطق القيل والنملة^(١).

الطاع عن عربية الجزر

للمحادثات المكثفة التى شهدتها المنطقة العربية، بدءا من جدة (اجتماع وزراء مجلس التعاون) ثم الدوحة (اجتماع وزراء إعلان دمشق) وأخيرا فى القاهرة (مؤتمر وزراء الجامعة العربية). كانت أول تجربة لتحريك ديناميات العمل العربى المشترك. وتقول مصادر دبلوماسية فى مجلس التعاون أن «الأطراف العربية المتحاوره، كانت تدرك تماما حدود اللعبة فى هذه التجربة، ويأتها ليست فى صدد البحث بإحياء النظام الاقليمى العربى، ولذا جاءت تصريحات الوزراء المتفائلة، متطابقة مع حجم التوقعات». وعلى سبيل المثال، فإن وزير الخارجية المصرى عمرو موسى اعتبر مقررات الدوحة «البداية الحقيقية لإعلان دمشق»، برغم أن هذه المقررات لم تتطرق إلى الشق الأمنى فى «الإعلان»، وأعطت الأولوية للشقين السياسى والاقتصادى. وتوضح المصادر أن موسى اتخذ هذا الموقف نتيجة مباحثات أجراها قبل لقاء الدوحة، مع وزير الخارجية السعودى، تم خلالها الاتفاق على عدم الاختلاف حول الأولويات فى «إعلان دمشق»، وذلك بسبب التحديات التى تواجهها منطقة الخليج العربى فى الجزر العربية المحتلة، وكذلك لدخول مفاوضات التسوية العربية - «الإسرائيلية» فى مرحلة دقيقة. والواقع أن مسألة

١ - القبس - ١٩٩٢/٩/٢٣ م.



التحديات هذه، سيطرت على أجواء الاجتماعات الثلاثة برمتها، وتحقق فيها إجماع عربى على دعم حقوق الإمارات فى استعادة السيادة على جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى؛ كما لوح الإجماع العربى أيضا بنقل قضية الجزر إلى الأمم المتحدة^(١).

ونقطة البداية فى هذا الإجماع، كانت فى جلة. فحين فتح وزراء خارجية دول مجلس التعاون ملف العلاقات مع إيران للبحث عن صيغة تنهى التوتر القائم بين طهران ودول مجلس التعاون، لم تتوافر فى التقارير التى ضممها هذا الملف أية إشارات إلى ظروف مشجعة يمكن الارتكاز عليها فى بقاء أساس هذه الصيغة، لا بل أكثر من ذلك كانت اللهجة الإيرانية مبهمة وغير واضحة للغزى. وقال مسؤول فى مجلس التعاون مطلع لـ «الشروق»: أن إيران «اعتادات قبل انعقاد أى لقاء مجلس التعاون على إظهار بعض الليونة والمرونة فى المواقف كاسلوب تكتيكى، ثم عندما يجد الجدل يتضح الأمر على أنه موقف غير جدى». وذكر هذا المسؤول أن وزراء الخارجية الذين عقدوا اجتماعات دورتهم العادية الرابعة والأربعين فى مدينة جلة، فوجئوا بالتفسير الذى طرأ على الأسلوب الإيرانى الذى اتسم خلال الأسابيع الماضية بتشدد واضح حيال دول مجلس التعاون التى لم تجد تفسيراً لتلك الرغبة الإيرانية فى تعكير العلاقات مع دول المنطقة كلما لاحت فرصة لتقدمها وتحسينها، لذلك فإن عدم توافر ما يدهو إلى التنازل بين التقارير التى قدمتها الأمانة العامة للمجلس والأخرى التى تضمنتها ملفات وزراء الخارجية فى دول مجلس التعاون، فرض تغيير لهجة المهادنة ومخاطبة إيران بحزم وصل إلى حد التحذير من مغبة السياسة الإيرانية لما تمثله من انتهاك لسيادة ووحدة أراضى إحدى دول مجلس التعاون وزعزعة الأمن والاستقرار فى المنطقة^(٢).

وهذه المرة الأولى التى تتهم فيها دول مجلس التعاون إيران بتهديد الأمن فى منطقة الخليج العربى، وهو أمر يشير بوضوح إلى المستوى الذى تدهورت إليه العلاقات الإيرانية - العربية، والملى الذى يمكن أن تبلغه طبيعة الجدل القائم حول الخريطة الأمنية لمنطقة الخليج العربى ومواقع الأطراف الرئيسية عليها. وإذا كان وزراء خارجية دول

١ - مجلة الشروق - الإمارات ٩/٢٣/١٩٩٢.

٢ - مجلة الشروق - الإمارات ٩/٢٣/١٩٩٢م.

مجلس التعاون قد حصروا مناقشاتهم طوال يومين بالقضايا المحلية والإقليمية ودور دول المجلس بمسيرة السلام القائمة لحل قضية الشرق الأوسط، إلا أن العلاقات العربية الإيرانية استأثرت بالكثير من الاهتمام خصوصا لجهة ارتباطها بأكثر من إطار سياسي وأمني، وبذلك تكون إيران قد حافظت على وجودها الدائم في هموم دول مجلس التعاون. وليس أدل على ذلك من قول البيان الختامي لاجتماع جدة رفض دول مجلس التعاون «احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتين لدولة الإمارات العربية المتحدة». وهى عبارة غير مسبوقه اعتبرها غير مراقب «العنوان الأبرز الذى تندرج تحته التفاصيل كافة المتعلقة بالمستقرات الجديدة التى سترسى عليها أمور التفاهم الاقليمى مع إيران للوصول إلى نبذ اللجوء إلى القوة والتهديد باستخدامها وحل النزاعات بالطرق السلمية. وقد أكد لقاء جدة على إصرار نقطتين أساسيتين^(١):

الأولى: إعادة التأكيد على الثوابت السياسية الهادفة إلى دعم مساعى التسوية الراهنة لحل النزاع العربى الإسرائيلى، وخلق رغبة أو تيار دول مجلس التعاون ضاغط فى هذا الاتجاه، وداعم لمحاولات الولايات المتحدة الهادفة إلى زرع الاستقرار فى الشرق الأوسط، والدور السعودى النشط فى عملية السلام الراهنة ترجمة لرغبة دول مجلس التعاون. والنقطة الثانية: محاولة «اختصار الدوائر» فى «إعلان دمشق»، والبدء بتنفيذ مايمكن تنفيذه بدون إدخال عملية الربط بين ماهو أمنى جماعى وماهو سياسى واقتصادى. كيف سيكون رد الفعل الإيرانى على هذه التطورات العربية السريعة؟ لانتسبعت دوائر عربية مطلعة أن تكون طهران قد فوجئت بهذه التطورات التى خلقت (كما أشرنا) أول إجماع عربى منذ أزمة الخليج الثانية. إذ ربما كانت طهران تتوقع أن يمنع العجز عن بث الروح فى النظام العربى، بروز أية ردود فعل عربية مشتركة إزاء مسألة الجزر.

لكن الآن وقد تحقق هذا الاجماع، لن يكون أمام إيران سوى خيار بين أمرين: إما احتواء الأزمة سريعا عبر تحقيق مطالب دولة الإمارات المشروعة، أو ركوب موجة

مغامرة للتصعيد حتى الشمالة، بكل مايعنيه ذلك من مخاطر ضخمة على استقرار المنطقة وعلى إيران نفسها^(١).

أكد مسؤولون أن دول مجلس التعاون لن تسمح لإيران بالعبور إلى الشاطئ الغربى من الخليج العربى أيا كان الثمن وأيا كان شكل هذا العبور، وسواء جاء اندفاعا من جانبها أو بناء على دعوة طرف أو دولة فى المنطقة. ووصف المسؤولون مثل هذا التطور، إذا حصل، بأنه سيشكل تجاوزا لخط أحمر لن تتهاون الدول فى مجلس التعاون جميعا فى الرد عليه، مؤكدين أن هذه الدول تريد علاقات حسن جوار طبيعية مع الجمهورية الإسلامية تقوم على الاحترام المتبادل وعدم تدخل طرف فى الشؤون الداخلية للطرف الآخر. وقال خيرى فى مجلس التعاون فى الشؤون الإيرانية أن مسؤولين فى المجلس الأعلى للأمن القومى فى طهران، وهو أعلى قيادة سياسية فى الجمهورية الإسلامية، بدأوا يطلقون عبارة «الأزمة الثالثة» على التطورات التى يشهدها الخليج العربى منذ أن تحركت مشكلة الجزر الإماراتية المحتلة طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، مروراً بالخواف التى بات بعضهم يعبر عنها إزاء محاولات القيادة الإيرانية الافادة من خلافات طارئة بين هذه الدولة فى مجلس التعاون وتلك، وانتهاء بتصاعد المخاوف العربية والغربية من إعادة بناء الترسانة العسكرية الإيرانية وتنميتها بما يحدث خلا فى موالين القوى الإقليمية. وأوضح هذا المسؤول أن إيران تطلق على هذا الملف الكامل من التطورات تسمية «الأزمة الثالثة» بعد الأولى وهى حرب السنوات الثماني بينها وبين العراق، والثانية إثر أزمة الخليج الثانية. لكن سياسيين فى مجلس التعاون يعتقدون بأن ثمة مبالغة متعمدة فى هذه التسمية وإن لم يخفوا قلقهم من تلقى طهران غواصات وسعيها إلى امتلاك أسلحة نووية^(٢).

وتختلف التقديرات والتوقعات لتسائج التطورات فى هذه المنطقة تبعاً لتفاوت المواقف فى مجلس التعاون من السياسات. ولايغيب عن بال أبناء مجلس التعاون أن القيادة السياسية الإيرانية بزعامة الرئيس هاشمى رفسنجانى انكفأت عن «اعتدالها» إلى

١ - مجلة الشروق - الإمارات ٢٣/٩/١٩٩٢م.

٢ - الحياة - لندن - ١/١٢/١٩٩٢م.



هذا الأسلوب الحاد والعنيف في خطابها الداخلي والخارجي، كأنها تبث مجددا أسلوب بدايات «الثورة الإسلامية» ليس لمواجهة الغرب والتلويح للجيران بتصدير الثورة أو باستخدام القوة معهم، بل هرباً من مواجهة أزماتها الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة في الداخل. وهي عندما حركت قضية جزيرة أبو موسى كانت تحاول قطع الطريق على التيار المتشدد في الثورة، وشد أزر الإيرانيين ودفعهم إلى الالتفاف حول قيادتهم في مواجهة الخطر الغربي الداهم في مياه الخليج العربي. وحديثها عن هذا الخطر جزء من الحملة التي تسوقها تبريراً لهذا البناء المستارع لترسانتها العسكرية. وبرزت هذه الحاجة إلى «تصدير» الأزمات الداخلية بعد تبدد الآمال التي أطلقها رفسنجاني والوعود التي أعدها بتحسين الظروف المعيشية للإيرانيين، وهكذا اشغلت الصحف في طهران بالأحداث الجزئية كأنها الهم الأول والآخر ثم التفتت إلى الحرب في البوسنة - الهرسك فقضية الجزر الإماراتية، هرباً من مواجهة البطالة في الجمهورية الإسلامية، والتضخم والغلاء وأعباء الديون، وانتشار ظاهرات الانتحار وتعاطي المخدرات. هذا وجه من وجوه البحث عن «أزمة ثالثة» إذ يعتقد بعض أجنحة السلطة في طهران - على حد تعبير الخبير في الشؤون الإيرانية - بأن اشغال الولايات المتحدة بمرحلة انتقال السلطة من الجمهوريين إلى الديمقراطيين وبالحرب التجارية المفتوحة مع أوروبا فضلاً عن الأزمة الاقتصادية الداخلية، قد يتيح لإيران تحقيق بعض طموحاتها وفرض هيمنتها على المنطقة. لذلك استعجلت إثر حرب الخليج الثانية تحسين علاقاتها مع جيرانها في مجلس التعاون مرة بالترغيب ومرة بالتهريب وثالثة بمحاولة تحديد هذه القوة أو تلك، ورابعة بالنفاز عبر بعض الخلافات في مجلس التعاون الطارئة^(١).

وإذا كان بعض المراقبين يعتقد بأن أزمة الجزر الإماراتية المحتلة، ومحاولة إيران الإفادة من الخلاف الحدودي العارض بين المملكة العربية السعودية وقطر، وسعيها إلى بناء ترسانتها قد تدفع إلى نشوب «الأزمة الثالثة» أي ضرب الجمهورية الإسلامية أو محاصرتها، فإن مسؤولين في مجلس التعاون يستبعدون - في المدى المنظور - أن يقوم تحالف دولي جديد لتقليص حجم إيران أو ضربها، بل يكاد بعض هؤلاء يجزم بأن



التطورات فى المنطقة لن تصل إلى هذا الحد. فالظروف الآن تختلف عنها فى ١٩٩٠ و ١٩٩١. لكن كل هذا لا يلقى أو يبدد للخوف فى مجلس التعاون للتفاوض من اندفاع إيران نحو الخليج العربى، وإن كان من باب تصديرها أزماتها الداخلية أو نوعا من الهروب إلى أمام. من دون أن يعنى ذلك أن دول مجلس التعاون لا تريد علاقات حسن جوار طبيعية مع الجمهورية الإسلامية تقوم على الاحترام المتبادل وعدم تدخل طرف فى الشؤون الداخلية للطرف الآخر، أو أنها تريد استعدائها من أجل استعدائها فقط، أو أنها تتجاهل وجود هذه الدولة الإقليمية الكبيرة ودورها، وترفض التعاون معها بما يخدم الاستقرار فى المنطقة ويحفظ مصالح الجميع^(١).

لكن المسؤولين فى مجلس التعاون يدركون أن صراع النفوذ على الخليج العربى قائم ومستمر منذ مئات السنين، لكن لإيجاد موطئ قدم لإيران فى الشاطئ الغربى من الخليج العربى كان دوماً مثارا لحروب رعزعت الاستقرار وأطاحت رؤوساً. لذلك يؤكد أكثر من مسؤول فى مجلس التعاون أنه لن يسمح لطهران بالقفز فوق مياه الخليج العربى أيا كان الثمن، وأيا كان شكل هذا العبور فى ثياب عسكر أو فى ثياب عمال أو تجار مستوطنين فى دول المنطقة قد يتحولون فى لحظات حرساً أو أصوليين. فمثل هذا التطور، سواء كان اندفاعاً أو بناء على رغبة أو دعوة من هنا أو هناك، يشكل تحجوراً لخط أحمر، وتهديداً مصرياً يستدعى ردّاً عربياً مشتركاً على مستوى التحدى.. أيا كانت النتائج ومهما بلغت حدة الخلافات بين دول مجلس التعاون. ولا يخالف أى مسؤول فى الجزيرة العربية شك فى احتمال تهاون أى دولة من دول مجلس التعاون حيال هذا الأمر، وإن تفاوتت العلاقات بين إيران وكل دولة من دول المجلس، فتفاوتت يراوح بين علاقات ودية متينة تتجاوز أحياناً المجالات الاقتصادية والتجارية، وعلاقات يشوبها الكثير من الحذر وعدم الثقة لكنها لا تصل إلى مستوى هذه «الحرب المفتوحة» بين القاهرة وطهران، مثلما لا تنصل علاقات بعض دول مجلس التعاون مع الثورة الإسلامية إلى مستوى التفاهم أو التنسيق القائم بينها وبين دمشق. ويلفت بعض أبناء مجلس التعاون إلى أن إيران مهما بلغت طموحاتها حيال إغراءات من هنا وهناك، تترك

حدود اللعبة فى المنطقة ولا تتجاوزها. ويلاحظ مثلا أن حملة وسائل الإعلام الإيرانية فى الخلاف السعودى - القطرى الطارئ تجاوزت فى تصعيدها المواقف السياسية غير المعلنة للقيادة فى طهران. ويضع هؤلاء الغزل بين إيران وبعض أهل مجلس التعاون فى باب محاولة دول المنطقة إقامة نوع من التوازن مع جيرانها أو اعتماد التهويل والضغط أو دعم مواقفها فى قضايا كثيرة، وليس سياسة ثابتة، بل لا يتعدى كونه مرحلة عارضة^(١).

ويذهب بعضهم إلى حد استبعاد عبور عسكرى إيرانى إلى الشاطئ الغربى للخليج العربى مذكرا بأن الساحلين المتقابلين على مرمى حجر ولا قيمة استراتيجية عسكرية لموقع هنا أو هناك فى ظل الأسلحة الحديثة والصواريخ العابرة. ومذكرا أيضا بأن طهران تدرك جيدا أن لامجال لا ابتلاع هذه الدول الصغيرة فى مجلس التعاون بالقوة فى ظل المصالح الدولية المتشابكة فى المنطقة، غير أن هذا لا يغيب المخاوف من أن تحيى محاولة العبور على ظهر الأصولية النشطة فى كل أنحاء العالم العربى وبعضها يتغذى بأموال جمعيات وهيئات مجلس التعاون أيضا. هكذا فجأة اندلعت خلافات الحدود فى كيانات شرق الجزيرة العربية وتسببت أزمات وبدا كأن المنطقة مقبلة على حالة خطيرة من التوتر. لكن نظرة هادئة إلى الأمور تكشف أن الموضوع ليس بهذه الخطورة. فالخلاف بين بلد عربى فى مجلس التعاون وآخر ليس محابة عابرة، فلا هو بالخلاف ولا هو بالمشكل لأن تسويته ممكنة بشيء من التعاون وتبادل وجهات النظر ووضع الأمور فى نصابها. وكل الأطراف التى يبدو أن بينها مشاكل متفقة على أن الصبر والدبلوماسية الهادئة كفيلا لإيجاد الحلول لها. لكن المشكلة الأصعب التى تثير التوتر فى المنطقة هى مشكلة جزر أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى. فهذه المشكلة نشأت عن عدوان مسلح واحتلال بالقوة، إذ قامت قوات شاه إيران الراحل بغزو هذه الجزر واحتلالها قبل عقدين من الزمن وقبل أن تكون الإمارات العربية قد قامت واستكملت استقلالها. والغريب أن الجمهورية الإسلامية فى إيران التى قامت على أنقاض امبراطورية الشاه، استنكرت كل سياسات هذه الإمبراطورية وألغت كل توجهاتها وأفعالها، لكنها أبقت على ما له صفة عدوانية وتوجهات توسعية على حساب العرب فقط لا غير. مما يعنى أن



الإمبراطورية السابقة والجمهورية الإسلامية الحالية ما هما إلا وجهان لعملة واحدة أى التوسع والاحتلال. والمؤسف أن تصدر عن دولة تطرح شعار مقاومة الاستكبار العالمى والدفاع عن «المستضعفين»^(١).

الاتفاق أو إعلان حسن النوايا، الذى كان صدر عن حاكم الشارقة السابق المرحوم الشيخ خالد بن محمد والسلطات الإيرانية لم يكن ينص على اقتسام للجزيرة، بل كان اقتساما لعائداتها النفطية. ولم يكن إعطاء إيران حقا لوجودها العسكرى فى جزء من جزيرة أبوموسى تنالنا عن هذا الجزء، بل كان تسامحا والسماح لإيران بالإشراف على حصتها من الإنتاج النفطى - وقد كنت أحد شهود إعلان هذا الاتفاق فى الشارقة - لكن إيران لم تلغ الاتفاق - الاعلان بل تجاوزته واحتلت الجزيرة كلها بدعى المحافظة على أمنها القومى، أمال الأمن القومى للدولة الإمارات العربية المتحدة، التى تعتبر الشارقة جزءا، بل ركنا منها، فهذا لايعنى إيران بشىء؟ ولتجاوز قضية الجزيرة لنصل إلى السياسة الإيرانية التوسعية. فبعد الضجة حول أبوموسى راحت السنة اللالى. تتحدث عن «الحق التاريخى». أى حق هو هذا؟ أولا، جزيرة أبوموسى لم تكن يوما خاضعة للسيطرة الإيرانية ولا كان فيها سكان إيرانيون. ثم إن الحق التاريخى هو فى جانب العرب. فهل نسيت طهران أن السواحل الإيرانية المطلة على الخليج العربى تقطنها قبائل عربية حسباً ونسباً؟ وهل نسيت طهران أن عبادان نفسها كانت تحكم ولثات السنين من قبل سلطان عمان العربى؟ ثم ماهو الحق التاريخى؟ لقد حكم العرب أسبانيا مئآت السنين، فهل يعطيهم الحق الآن فى الاستيلاء على أسبانيا؟ طبعاً، لا. والجزر المتنازع عليها لم تكن يوما لإيران ولا كان فيها إيرانيون، ومع ذلك تتحدث إيران بلغة تأخذها على الآخرين وهلى لغة الأمن القومى والاستراتيجى. اتركوا لنا الأرض والجزر ونحن معكم فى سلام. ياسلام. لماذا لاتترك إيران الجزر وتكون مع دولة الإمارات على وفاق وسلام. لا، إنها تريد الاحتلال والسلام معاً، لكنه السلام الإيرانى. وشكراً. لغة واحدة ومفهومها واحد. هل هى لغة الاحتلال والاستكبار^(٢).

١ - الحياة - لندن - ١٢/١ - ١٩٩٢م.

٢ - الشرق الأوسط ٢١/١٠ - ١٩٩٢م.



سياسة إيران تجاه الجزر العربية

كتبت جريدة السياسة تقول عن سياسة إيران تجاه الجزر أنه^(١):

عند قيام الثورة الإسلامية في إيران استبشر العرب خيرا في مجئ نظام يمكن أن يكون ركيزة من الركائز الأساسية التي يستند عليها العرب في تعاملاتهم الدولية والإقليمية وفي حل النزاع العربي الإيراني حول الجزر، كون جواب قائد الثورة الإيرانية الإمام الخميني انطبعا جيدا لدى العرب في رده على سؤال حول النزاع حيث قال: «إن كل الدول التي تقع على الخليج العربي إسلامية وبالتالي ما يحصل بينها من خلاف يمكن حله رجوعا إلى الشريعة الإسلامية». مع كل هذه التغيرات بقيت مسألة الجزر معلقة لحد يومنا هذا حيث حاولت الإمارات أكثر من مرة في عهد الشاه محمد رضا خان وبعد مجئ الإمام الخميني إلى حل النزاع عن طريق التحكيم الدولي وكان الطلب في كل مرة يجابه بالرفض من قبل إيران. الذي حدث هذه الأيام في إيران يجعلنا أن نتوقع تغيرا جديدا في مسألة تناول موضوع الجزر بين إيران والإمارات، إن اعتلاء خاتمي سدة الحكم بأفكاره الجديدة حول حاكمية القانون وإشاعة التعددية الفكرية والسياسية وسعيه إلى إنشاء مجتمع مدني ضمن إطار ديني وإشارته إلى أن حكومته ستعتمد سياسة خارجية تهدف إلى تحقيق الانفراج وإزالة التوتر في العلاقات مع الدول، كل هذا يجعل الدول العربية بالذات تغير نظرتها من إيران ويدفعها إلى أن تتنفس الصعداء بانتظار فرج قريب لنزاع تاريخي طويل.

في ظل التقادم الزمني المشهود لا يجد العرب بدا من التعامل مع إيران الدولة والحكومة التي مرت على تأسيسها ثمانى عشرة سنة على يد السيد الخميني قائد الثورة الإسلامية ومؤسس الجمهورية، وفق هذا المنحى يعتقد العرب بأن إيران الثورة مهما تكن أفضل من إيران الشاه وهم توافقون إلى فتح قنوات حوار مع حكومات إيران المتعاقبة منذ تأسيس الجمهورية الإسلامية إلا أن بعض التصريحات التي تخدش أسماع القادة العرب تجعل رافعة سياسة الشاه القديمة تفوح مجددا من مقبرة التاريخ. ولأن التاريخ لا يعود إلى الوراء يبادر مسؤول إيراني أو مؤسسة إيرانية إلى إعادة النظر بالصورة مجددا فيطلق بالونات أخرى لكنها تؤكد نوع من التطين وتصحح ما كان ينبغي أن يصحح. وفي أول مؤتمر صحافي عقده الرئيس الإيراني المنتخب محمد خاتمي أطلق شعاره بصراحة

١ - السياسة ٩/٢٥/١٩٩٥م.



وقال أنه «يرفض الحلول العسكرية وسياسة احتلال الأراضي لحل الخلافات» معتبرا أن المفاوضات المباشرة ولغة الحوار البناء المسبوق بالصبر وحسن النية المتبادلة يجب أن تؤدي إلى نتائج عملية ومثمرة لحل الخلافات بين دول المنطقة. وهذا الموقف الإيراني الجديد - إذا نفذه الرئيس المنتخب - سيضع حدا بطبيعة الحال لعسكرة الخليج العربي ونصب صواريخ في الجزر العربية التي تحتلها إيران منذ عام ١٩٧١، وسيوقف سبيل التصريحات النارية الملوحة بالقوة لكبار المسؤولين الإيرانيين. بل إن الرئيس خاتمي ذهب أكثر من ذلك حين قال: «إن إيران ستدافع عن سيادة الدول على أراضيها في المنطقة - وعلى الرغم من اعتقاد مراقبين بأنه يقصد استنكار الغزو التركي الأخير لشمال العراق - إلا أن هذا المبدأ يوفر على العرب أزمة الفكر السياسي الإيراني الذي تبدو صعوبة التعامل معه والذي طالما يختلط بالأسس الأيديولوجية في اتخاذ المواقف ومع ذلك لمخ خاتمي برغبته بالمقابل أن يكون مدركا لهذا المذهب السياسي الجديد إذ قال «إذا كانوا جادين - أي العرب - بالفعل في تطوير العلاقات مع إيران لمصلحة الأمن الإقليمي»^(١).

قضية الأمن الإقليمي هي الهم الشاغل لدول المنطقة خصوصا وأن هذه الدول وبعد التحالف التركي الإسرائيلي في أوائل عام ١٩٩٦ بدأت تشعر بالخطر المزلزل لأمنها واستقرارها، وفي مقدمة هذه الدول هي إيران التي تمتلك مواقف مبدئية وثابتة لعدم الاعتراف بدولة إسرائيل ولا بعملية السلام في الشرق الأوسط التي توقفت بعد عامين تقريبا من الحوار. الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني لم يخف قلقه وهو يلقي خطابه بمناسبة عيد الجيش إزاء الاتفاق التركي الإسرائيلي الذي انتقده علنا كما انتقد ضمنا - آنذاك - الطائرات الأمريكية العسكرية التي اتخذت من الأراضي الأردنية والكويتية والسعودية قواعد انطلاق لها إلى جنوب العراق. وبذلك فإن إيران باعتبارها إحدى الدول الكبرى في المنطقة الإقليمية وتمتلك مواقف متشددة ستكون هي المستهدفة في تعريض أمن المنطقة إلى أي أحلاف أو تدخلات لصالح دول خارجية تتقاطع مع سياسة دول المنطقة أو ترغب في كسب أوراق رابحة لصالح مايجري الآن من إعادة محاولات الحوار والاتفاق على بنود التسوية السلمية، ولكن بشروط إسرائيلية، لذا فإن الرئيس الجديد خاتمي إذا ما قرأ الحارطة التي يقرأها كثير من قادة العرب ومفكرهم سيجد أن إيران ربما ستكون الهدف الأساسي لإبعادها عن أية صيغة حوار أو علاقة مع دول



المنطقة. ربما قيادة إيران الحالية تختلف في توجهاتها وفهمها للبعد السياسي وقراءة خارطة المنطقة أفضل من قيادتها في الثمانينات التي وقعت في فخ الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠ - ١٩٨٨ لذا فقد اعتقد الكثير من المراقبين بأن القيادة الإيرانية الجديدة ستكون مختلفة - سياسيا وامتراتيجيا وفكريا في معالجة الأمور - عن سابقتها وستفوت الفرصة على أعداء دول المنطقة لإيجاد خصوم سياسيين لإيران من جيرانها العرب^(١).

ولايعنى تقويت الفرصة لمواجهة الخصوم للدرجة الرهان على الحرب للاحتفاظ «بالثورة» كما كان يعتقد في إيران سابقا، بل على أساس مذهب إليه خاتمي في إيجاد لغة جديدة قادرة أن تحمل السياسة الإيرانية في إقناع أصدقائها وخصومها وأعدائها للوصول إلى مرحلة تأييد إيران وانصافها وإعطائها الحق فيما تذهب إليه من تطبيق سياسة معتدلة وحماية الأمن الاقليمي للمنطقة برمتها، وبالتالي ستوافق جارات إيران على إشراكها في عملية حماية أمن المنطقة. ربما هذا الموقف شعر به الدكتور على ولاياتي وزير خارجية إيران حينما ذهب في ١٩ أبريل عام ١٩٩٦ في زيارة إلى تركيا، كان قد قابلته رئيس وزراء تركيا مسعود يلماظ في رئاسته السابقة بلهجة قاسية وشديدة حين نقل ولاياتي اعتراض حكومته على الاتفاق المبرم بين تركيا وإسرائيل، إذ قال يلماظ «إن تركيا دولة ذات سيادة ومن حقها أن تطور علاقاتها مع أي دولة» . . . «وإذا كان من حق إيران أن تطور علاقاتها مع أرمينيا فمن حق تركيا أن تطور علاقاتها مع إسرائيل» . . . تركيا التي تصرف سياسيا غير مبالية لعلاقاتها مع العرب ستجد الدولة المعادلة لها في المنطقة وهي إيران، ولما يكون العرب - في المرحلة المقبلة على مسيل الافتراض - هم أقرب إلى إيران من تركيا بفعل حل المشاكل العالقة واعتدال السياسة الإيرانية، سيجد الأتراك أمامهم مشكلة معقدة متورعة بين إيران وأكثر من عشرين دولة عربية، خصوصا وأن السياسة الإيرانية السابقة على عهد الرئيس رفسنجاني لم تسجل نموا إيجابيا مع العرب بالقدر الذي سجلت به نجاحا إلى حد ما مع الأتراك، وقد اعترف الرئيس رفسنجاني بهذا المستوى المتدني من العلاقات الإيجابية مع العرب وإخفاقه في تطوير علاقات إيران الإقليمية والدولية وإيجاد سياسة - كما يقول مقربون من القرار الإيراني - تضع في أولوياتها تطوير علاقات إيران العربية بدءا من الدول المجاورة في الخليج العربي^(٢).

١ - السياسة - ٩/٢٥ - ١٩٩٥ م.

٢ - السياسة - ٩/٢٥ - ١٩٩٥ م.

وأكد الرئيس رفسنجاني في مؤتمر صحفي عقده في ٢٥ مايو عام ١٩٩٥م أن طهران مستعدة لإجراء مفاوضات مباشرة في أي مكان وعلى أي مستوى مع دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن الجزر الثلاث، فيما أكد الرئيس المنتخب خاتمي في مناسبة أخرى بعد فوزه بالانتخابات أنه وغيره يؤمن به من أساليب حل الخلافات فإنه يدعو الإمارات إلى الحوار لحل هذا الخلاف، وينصح أن يكون هذا الحوار ثنائياً ومباشراً من دون أن تتدخل فيه قوى إقليمية أو دولية. بالقدر الذي تعتبر أزمة الجزر الإماراتية هي بارومتر اختبار لعلاقات الحكومة الإيرانية الجديدة مع العرب، فإن مواقف إيران المقبلة ستشهد تطوراً على الصعد الأخرى، ذلك أن الشوط الذي قطعته إيران في العلاقات مع سورية على سبيل المثال يبعث على الشعور بالقدرة على إمكانية تطوير العلاقات الإيرانية - العربية، وعلى درجة من الجهود والاستعداد لتعزيز تلك العلاقات وتوسيعها على صعيد الدول العربية برمتها سواء بين دول مجلس التعاون أو مصر أو دول المغرب العربي، وبين هذه الدول العربية يتعزز موقع دمشق لتسليك طريق طهران عربياً فيما خففت طهران من مواقفها الحادة وتعاونت مع العرب بطريقة أكثر وضوحاً^(١).

يبدو أن محاولة الإعلام نحاشي التحرش، بموضوع استمرار احتلال الجزر الثلاث في الخليج العربي، طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى، لم يفد هذا الموضوع شيئاً، بل ولعل العكس قد حصل، ذلك أن استمرار وضع اليد الإيرانية على هذه الجزر قد بدأ يشكل فجوة متزايدة الحجم في العلاقات في المنطقة. فجوة تجعل من حسن الجوار المفترض بين إيران ودول مجلس التعاون، مجرد الأمانة، تُردد أحياناً تحت صيغة الأعمال والمشاعر وليس تحت صيغة الواقع والوقائع. وكل ذلك في النهاية قد يصنع أي شيء إلا العلاقات الطبيعية.

ومع بداية عام ١٩٩٥ تكون الجزر الثلاث قد دخلت تحت حالة وضع اليد الإيرانية عامها الرابع والعشرين. وإن كنا في صدد استخدام تعبير «وضع اليد» فذلك تحوطاً من الشبهات التي لم يعد أماناً مجالاً كبيراً لتجاوزها، عن استخدام الوصف الحقيقي للواقع لنشير إلى احتلال إيراني مؤسس على وجود قوات إيرانية في الجزر من جهة ومحاولة إلغاء إيران لآخر معالم قانونية للحقوق الإماراتية في هذه الجزر من جهة ثانية، والاصرار غير المدقق في النتائج المحتملة لهذه الوضعية من قبل طهران على مسألة



«ملكية» هذه الأراضي التي عرفتها الجغرافيا وكذلك التاريخ عن أسس تابعيتها للشارقة، وبالتالي للإمارات العربية المتحدة. آخر الكيل الإيراني في المسألة كان بيان الخارجية الإيرانية الصادر في ١٢/٢٢/١٩٩٤ الذي يصبر على استخدام آخر الجمل والاستخدامات اللغوية القاطعة والمنانة (حسب نصه..). في معرض الإشارة إلى وضع الجزر الثلاث باعتبارها «تحت السيادة الأبدية لإيران..»، وبقليل من التبصر وبأقل منه من الدبلوماسية المفترضة لمسألة ما زالت قيد التاريخ العلني (وهو ما يشير إلى البيان الإيراني ذاته في مجال آخر ولو ضمنا..). فإن بيان الخارجية الإيرانية يشير إلى أن كل مطلب يتعلق بالأرض في المنطقة يوجب الخلافات ويخدم مصالح القوى العظمى الأجنبية..»^(١).

لقد كان لهذا البيان الإيراني الذي قد يصنف البيان رقم ٢٢ من جانب الجهات الرسمية الإيرانية في السنوات الخمس الأخيرة يتناول هذا الموضوع، لقد كان له أن يمر كما سابقاته ليخلف بعض الآثار البسيطة وبعض الندبات التي تعودت عليها المنطقة، لولا أنه جاء هذه المرة ليرد وبصورة تفتقر إلى الحسابات المناسبة على ما جاء في «البيان الختامي» للجنة الخامسة عشر لمجلس تعاون من توصيات هادئة تتناول الوضع في الجزر الثلاث من خلال مستجدات العلاقات بين دول مجلس التعاون وجمهورية إيران الإسلامية، مؤكدا دور دول المجلس الداعي إلى الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة وإرساء علاقات جوار طبيعية تقوم على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ونبذ استخدام القوة أو التهديد بها وحل الخلافات بالطرق السلمية. ويضيف البيان: «وانطلاقاً من هذه المبادئ فقد ناشدت دول المجلس إيران مرارا الاستجابة لدعوة الإمارات العربية لحل قضية الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث: طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبوموسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة بالطرق السلمية وعبر المفاوضات الثنائية الجادة..»، ومن بعدها يعرب البيان عن «تقديره للجهود التي بذلتها الإمارات لحل هذا الخلاف ثانياً ويشير إلى استمرار التعنت الإيراني، ثم ينتقل البيان إلى قوله: «ودعا للمجلس إيران إلى القبول بإحالة هذا الخلاف إلى محكمة العدل الدولية باعتبارها الجهة الدولية المختصة لحل النزاعات بين الدول»^(٢).

١ - السياسة - ١/٨ - ١٩٩٥ م.

٢ - السياسة - ١/٨ - ١٩٩٥ م.

ومن قراءة بسيطة لمجمل النص يبدو كم كان جهد القمة الخامسة عشرة لمجلس التعاون منصبا لإبقاء باب العقل مفتوحا، ليس فقط على المشكلة كواقع فحسب، بل على أصل المشكلة بذاتها حين يعرض أن تطرح المسألة بنتائجها على محكمة العدل الدولية لتفصل فيها بطريقة مناسبة بما يتضمن ضمننا استعدادا لقبول نتيجة ذلك من قبل المجلس وكذلك الإمارات كحصيل حاصل مهما كانت، بما يؤكد مجالاً للتعقل وللعلاقات الطبيعية أن تنمو وتزدهر، وفي الوقت نفسه تاركا المجال مفتوحا لمناقشة الطرفين الإماراتي والإيراني للمسألة من خلال البحث عن حله ثنائيا إن أمكن ذلك. وفي إطار تناول هذا الموضوع، ولوضع بعض الخطوط المناسبة التي تفتح المجال أمام حقيقة المسألة أساسا، لابد للإشارة إلى أن جمهورية إيران الإسلامية لم تصنع هذه المشكلة بنفسها بل ورثتها ضمن جملة ما ورثته من مشكلات عن العهد «الإمبراطوري» للشاه الذي قامت «قواته» بوضع يدها على الجزر شيئا فشيئا مستفيدة من بعض ثغرات أنشأتها حادثة فراغ القوة في مطلع السبعينات في المنطقة لثبيت وضع القوة الإيرانية الإمبراطورية بالاحتلال العسكري المحدود بداية والذي سرعان ما تعرض لسلسلة من التحولات اللاحقة لتجعل منه احتلالا عسكريا سياسيا منسقا، لانهج الخارجية الإيرانية في العهد الجمهوري كبير غضاضة للدفاع عنه حتى لو كان موروثا من العهد الذي تصفه بالعهد «الشيطاني الأسود». وعلى ما يظهر فإن المتابع السياسي ومهما حاول جاهدا تجاوز الربط بين السياستين، وفي العهدين الإيرانيين المتتاليين، وعلى الرغم مما فيهما من عناصر التضارب والتوجهات المتعارضة، إلا أنهما يلتقيان لسوء الحظ في مسائل خاصة لا تزال تجد انعكاساتها الموحدة في مسألة الجزر... هذه المسألة التي تقف وبصورة غير مباشرة في وجه تحسين مطرد للعلاقات في منطقة الخليج العربي عموما، وبما يشكل عامل توتر وحساسية لم تنفع فيه النوايا الحسنة كثيرا. وإن حاولت الإمارات العربية جاهدة وبصورة مستمرة وهذا مشهودا لها ومعترف به إقليميا ودوليا، لإبقاء المسألة في أضيق إطار مستعينة بطول الأناة ومعالج حسن الجوار وأهمية المصالح المشتركة، إلا أن الاستجابة الإيرانية في المقابل لم تكن عموما إلا مزيدا من التعننت للمحمل في بعض الأحيان بالتجاوزات اللغوية القاطعة مضافا إليها استمرار الاحتلال العسكري والسياسي، الأمر الذي لم يساعد حتى الآن على إراحة الأجواء عموما في المنطقة وأبقى مختلف المبادرات المهددة أو الساعية للتهدة في وضع متوتر وغير ذي نتيجة^(١).



ومهما حاولنا ترك الأمور جانباً أو إلقاء التبعات على سوء الحظ، فإن علم السياسة كما هو علم لا يسمح لنا بذلك إطلاقاً، فهنا الحسابات هي الأساس وبالتالي فإن النتائج يفترض أن تأتي على قدر الحسابات نفسها أو في حدودها الإطارية، ومن هذه القاعدة فإننا نرى كيف أن الحسابات الإيرانية التي ظهرت منها ظواهرها الخارجية (إن حاولنا ترك بواطن الأمور وخوافيها خارج الوضع قليلاً للتوتر...) لم تترك حتى الآن من الآثار ما يشير إلا إلى المزيد من خطوات في نفق من دون قرار، الأمر الذي نزع من يدى أصحاب النوايا الحسنة أو الباحثين عن حل في منتصف الطريق للمشكلة أساساً، نزع من أيديهم أهم الأوراق. ويبدو أن ما جرى في منطقة الخليج العربي في السنوات الخمسة عشرة الأخيرة لم يستطع حتى الآن يكون لدى الساسة الإيرانيين (أو لدى أغلبهم...) صوراً جديدة لعلاقات جديدة تجمع بين دول صفتى الخليج العربي، بل يمكن القول إلى حد ما بأن هذه الصور لا تزال في إطار مجابهة العقل ونواحيه وحساباته أكثر ما هي للتعامل معه في موجباته كما يقتضى المنطق، وإلا لاستفادت السياسة الإيرانية مما جرى من حرب الخليج الأولى والثانية. ولقد جربت إيران معاني الاعتداء عليها في سبتمبر ١٩٨٠، واستمرت تجربتها مع العمليات العسكرية ضدها ثمانية سنوات تقريباً، وإن كانت لم تعش كثيراً من المصاعب التي كان يلاقيها من اختاروا من العرب موقف الدفاع عنها خلال تلك التجربة المرة، في هذه المرة تثبت أنها لا تستطيع أن تنفهم كم هو صعب أن تجد من يدافع عن عدوانها هي نفسها على جار لها، بعدما كانت في المرة الأولى معتدى عليها (١).

إن المنطق العقلي يفترض الأخذ بمكيال واحد، ويكل البراهين التي تعرضها أو عرضتها إيران حتى الآن، فإن الجزر الثلاث في الخليج العربي، موضع النزاع منذ عام ١٩٧١ وحتى الآن ليست إيرانية، ولم تستطع قوة الحجج التي قدمتها إيران حتى الآن، أن تثبت ذلك، اللهم إلا ماسطر وجودها العسكري في الجزر من مقومات بدلت الوقائع الأصلية للجزر وحالها. ولعل للوضع السكاني فيها، وفي القانون الدولي، فإن قوة الاحتلال لا تشكل حقاً وإن شكلت واقعا قد تتعايش معه مجبرة منطقة الاحتلال المعنية... وفي هذا الإطار فإن الوضع الإيراني في الجزر وما تدعيه حكومات طهران المتعاقبة حولها. لا يزيد الأمر إلا صعوبة ويخفف إلى حد كبير قدرة التفريق العقلاني بين



التصرف الإيراني وتصرفات عدوانية مماثلة في المنطقة، إذ تقع هذه الحوادث تحت توصيف واحد لا يرغب كثير من العرب، رغبة منهم في الإبقاء على إيران داخل الإطار التعاملى ومبادئ الجوار الحسن، أن يسموه بالاسم، وفي حين فإن السياسة الإيرانية ذاتها تدعى على الإسرائيليين عدوانهم المستمر على العرب، وهو واقع أيضا نتيجة الاحتلال الاسرائيلي وتصرفاته وتدخلاته السياسية وتجاوزاته، فإن هذه السياسة ذاتها أو شيء مشابه لها مهما تبدلت أطرها، يظهر على بعض جوانب التصرفات والأعمال الإيرانية في بعض الأحيان هذا إذا لم نورد مثال للجزر الثلاث كمثال قاطع.

سياسة الهروب إلى الأمام

ومهما حاولنا تحاشي النظر في حقائق السياسات التي تمسك طهران فلنأخذ نستطيع تغطية عيوننا عن نظريتها في الشؤون الداخلية لدول الجوار أو على الإقليمي عموما . في حدود تتجاوز المقترحات السياسية وبطرق وأساليب ليست في المعروف أو المتعارف عليها . وإن كانت التبريرات المهددة تحاول تفسير ذلك بالنظر إلى مجريات الوضع الداخلى الإيراني وما يتحملة من تصارع أو تشاحن أو تعدد المقاصد، فإن مجمل الأمر (لا يتبع لمثل هذه التفسيرات أو التبريرات الصمود خصوصا إيران وبعد مرور ١٥ عاما على بناء دولتها لم تعد ذلك البلد المخوف من ضغوط والذي كان يحاول في فترة ما الهروب إلى الهروب من الانزلاق إلى الوراء، وهي سياسة معروفة لدول في حالات مماثلة وإن تسميات استخدام أو اللجوء إلى مثل السياسات التي ذكرناها (١).

دعوة لتحكيم العقل

وعلى العموم فإن إيران، ولعل ذلك من الأشياء مدعوة اليوم، وبصورة معلنة لتهيئة الحقائق الجديدة في المنطقة، ولاسيما في الخليج العربى، وبصرف النظر (هن درجة) الإطار السياسى في طهران لمجمل الأمور، أو لـ مجتمعين أو متفردين وعلى تعدد الآراء في الأطار السياسى الإيراني لمجريات والتطورات الجارية، فإن المطلوب واحد، ببساطة في افساح إيران لمجال أكبر وتجاوز الاندفاع القولى أو العلمى أو التحرير سياستها أو تصرفاتها، وقد يقدم لها هذا من المصالح والانجازات والفوائد أكثر مما حتى الآن سياستها في المحاكمة أو محاولات اللعب بالأوراق الخطرة.



إن الأمن في الخليج العربي واجب الجميع ومسؤوليتهم، لكن ذلك لا يتفق مع الاستماع بوضع اليد الإيرانية على أرض يعلم العالم نزاعاً لا يزال قائماً حولها . . وبالتالي فإن رؤية العالم لاستمرار هذا الوضع قد لا تكون من مع الجانب الذي يمنع لهذا النزاع أو الدخول في مؤسسة إعلان الحقوق أى وضع إطار البحث القانوني المؤكد بالوثائق التاريخية وكعرب فإننا نرى هذه الجزر الثلاث للإمارات العربية المتحدة موقف يعرفه الناس في طهران جيداً . وبالتالي معانية ومفترضاته، وأن فتحت الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي باب وابقته كذلك مع طهران على مسألة من هذا فإنما ذلك لإلثبات الرغبة في العلاقات الحسنة من جهة ولوضع اطار لضبط التوتر، وعلى استيعاب هذا الامر وعكسه في سياسته استخداماتها اللغوية وكذلك في ممارسة والابتعاد ما أمكن عن لعب دور لانرضاه أو تنمائه، لخطورته، سواء في مسألة الجزر أو في قضايا غيرها على أهمية مماثلة في الخليج العربي وتعاون دول شطية في إطار الجغرافيا وقاربت دقات التاريخ بين اطارين فترات عدة حين ساد المنطق، والسلام، الحوار . وفي حين تعتمد الآن في هذه نوازع أخرى وحالات أخرى جراء عدم التفهم يسود العلاقات بين هذين الموقعين بكل حد الموقف المتعنت وما يعنيه ذلك للجميع، فإن الصلح في العلاقة لاتزال مطلوبة وعلى طهران فهم هذه المسألة جيداً، ^(١) ولعلها تعيها في فرصة ما .

موقف دول مجلس التعاون من الاحتلال الإيراني للجزر العربية

أكدت دول مجلس التعاون ومن خلال اجتماعاتها الوزارية على مستوى وزراء الخارجية دعم الإمارات في مسألة الاحتلال الإيراني لجزرها الثلاثة (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) متدارساً بذلك مدى علاقة دول مجلس التعاون مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية والجهود التي يمكن أن تبذل لحل المشكلة بطريقة سلمية، كما ساند المجلس المساعي الدبلوماسية الثابتة التي تتخذها دولة الإمارات في اتجاه حل مشكلة الجزر، وقد أعلن المجلس عن أمله في أن يفضي الحوار البناء بين البلدين إلى إزالة كافة العواقب والمسائل المعلقة بينهما. دعوة إيران لقبول إحالة الجزر لمحكمة العدل في بيان عن اجتماع مجلس التعاون والولايات المتحدة الأمريكية ولهذا يجب على إيران الموافقة على إحالة موضوع الجزر الإماراتية الثلاث للمحتلة إلى التحكيم الدولي وأكدت الإمارات الالتزام المشترك بأمن الخليج العربي بما في ذلك حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية .



اجتماعات جدة - الدوحة - القاهرة وهي أول إجماع عربي منذ أزمة الخليج الثانية تمحور حول الدفاع عن عروبة الجزر. و وراء خارجية إعلان دمشق أكدوا في اجتماعاتهم بالكويت تأييد مبادرة زايد لحل الخلاف حول الجزر الثلاث. كما أعرب مجلس التعاون في البيان الختامي للاجتماع (١٣) لقمة المجلس المنعقد في أبوظبي في الفترة ٢٧ - ٢٩/١٢/١٩٩٢ عن أسفه الشديد للإجراءات الإيرانية في جزيرة أبو موسى واستمرار احتلالها لجزيرتي طنّب، وطالب إيران بإزالة تلك الإجراءات، وقال البيان:

«إن المجلس قد استمع إلى شرح من رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ورئيس الدورة الحالية حول الإجراءات التي اتخذتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية في جزيرة أبو موسى واستمرار الاحتلال الإيراني لجزيرتي طنّب الكبرى وطنّب الصغرى، ليستنكر تلك الإجراءات واستمرار الاحتلال لما يمثلته من انتهاك لسيادة ووحدة أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة وزعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة. وإذ يعبر للمجلس عن أسفه الشديد وقلقه البالغ للإجراءات الإيرانية غير المبررة لما فيها من إخلال بالرغبة المعلنة لتطوير العلاقات بين الجانبين وتعارض مع المبادئ التي تقوم عليها العلاقات بين دول المجلس والجمهورية الإسلامية الإيرانية، فإنه يؤكد أن تطوير العلاقات بين الجانبين مرتبط بتعزيز الثقة وبما تتخذه الجمهورية الإسلامية الإيرانية من إجراءات تنسجم مع التزامها بمبادئ حسن الجوار واحترام سيادة ووحدة أراضي دول المنطقة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لها. كما يؤكد المجلس بأن استمرار الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث والإجراءات التي اتخذتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية في جزيرة أبو موسى تمثل إخلالا بتلك المبادئ وبالرغبة المعلنة في تطوير العلاقات بين الجانبين. ويطلب للمجلس الجمهورية الإسلامية الإيرانية بإلغاء وإزالة كافة الإجراءات التي اتخذتها في جزيرة أبو موسى وإنهاء احتلالها لجزيرتي طنّب الكبرى والصغرى التابعتين لدولة الإمارات العربية المتحدة. ويؤكد المجلس الأعلى تضامنه التام وتأييده المطلق لموقف دولة الإمارات العربية المتحدة ويدعم كافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تراها مناسبة لاستعادة سيادتها على جزرها الثلاث وذلك استنادا إلى الشرعية الدولية وانطلاقا من مبدأ الأمن الجماعي^(١).

وفى اجتماع لوزراء الدفاع لدول مجلس التعاون الذى عقد فى الكويت فى ١٥/١١/١٩٩٢ اذان الوزراء الإجراءات التى اتخذتها إيران فى جزيرة أبوموسى بما لا يتفق مع البيانات الإيرانية المعبرة عن الرغبة فى تحسين العلاقات مع دول المجلس، ودعا الوزراء إيران للالتزام بالاتفاقيات المعقودة بينها وبين الإمارات العربية المتحدة حول جزيرة أبوموسى، وأكدوا دعمهم لدولة الإمارات فى تأكيد تبعية جزيرتى طنب الكبرى والصغرى لدولة الإمارات.

أصدر وزراء الدفاع فى دول مجلس التعاون فى ختام اجتماعهم الحادى عشر الذى عقد فى الكويت واستمر يومين بياناً أدانوا فيه الإجراءات التى اتخذتها إيران فى جزيرة أبوموسى بما لا يتفق مع البيانات الإيرانية المعبرة عن الرغبة فى تحسين العلاقات مع دول للمجلس، ودعوا إيران إلى الالتزام بالاتفاقيات المعقودة بينها وبين الإمارات العربية المتحدة حول الجزيرة. كما عبر الوزراء عن دعمهم لدولة الإمارات فى تأكيد تبعية جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى لها. ومثل الإمارات فى الاجتماع وزير الدفاع، ووجه الشيخ محمد بن راشد الدعوة إلى وزراء الدفاع فى دول المجلس لعقد اجتماعهم المقبل فى أبوظبى. وقرر وزراء الدفاع بدول المجلس دعم درع الجزيرة والحفاظ عليها كوحدة أمن تعزز التكامل بين الدول الأعضاء فيه. وقال البيان الذى أوردته وكالة الأنباء الكويتية أن الوزراء تدارسوا توصيات اللجان الفنية حول التعاون العسكرى بين الدول الأعضاء، وتمشيا مع قرارات المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون فى تحقيق مبدأ الأمن الجماعى للدول الأعضاء، واعتبار أى تهديد لأى جزء منها هو تهديد موجه لجميع الدول، وتحقيقاً لمبدأ البناء الذاتى ضمن التصور لدول مجلس التعاون المشترك وتقديراً للظروف الراهنة التى تتطلب مفهوم الأمن الجماعى. واتخذ الوزراء التوصيات المناسبة التى ستسهم فى تعميق التلاحم الأمنى والسعى نحو بناء الدرع الموحد، وسترفع هذه التوصيات إلى الدورة الثالثة عشرة للحكام المقرر عقدها فى مدينة أبوظبى. وحول القرار الداعى لإعادة النظر فى مسؤوليات قوة درع الجزيرة فى ضوء التجربة التى خاضتها الدول الأعضاء، قرر الوزراء الاستمرار فى الحفاظ على درع الجزيرة كقوات تركز التكافل الأمنى وتعزز مفهوم ووحدة الأمن لدول مجلس التعاون^(١).



استعرض المجلس الأعلى لمجلس التعاون في ختام القمة السابعة عشرة التي عقدت في الدوحة في ديسمبر ١٩٩٦م مستجدات قضية احتلال إيران للجزر الثلاث، وكرر المجلس أسفه الشديد لاستمرار الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الامتناع عن الاستجابة للدعوات المتكررة الجادة والصادقة الصادرة عن الإمارات العربية المتحدة ومجلس التعاون ودول إعلان دمشق ومجلس جامعة الدول العربية ومؤتمر القمة العربية الداعية إلى حل هذا النزاع حلاً سلمياً، وكذلك جدد المجلس نفسه تأكيده على سيادة الإمارات على جزرها الثلاث ودعمه لكافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادة سيادتها على هذه الجزر، كما كرر دعوته للحكومة الإيرانية إلى إنهاء هذا الاحتلال والكف عن ممارسة سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة والتوقف عن تنفيذ أية إجراءات وإزالة أية منشآت سبق تنفيذها من طرف واحد في الجزر الثلاث واتباع الوسائل السلمية لحل النزاع القائم وفقاً لمبادئ القانون الدولي، بما في ذلك القبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية^(١).

في خطاب ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أعرب وزير الخارجية السعودي عن موقف واضح ومحدد مفاده أننا نعبر عن تأييدنا لدولة الإمارات العربية المتحدة ومطالبتها بإلغاء الإجراءات التي أخذتها إيران من جانب واحد للعمل على حل هذه المشكلة عن طريق التفاوض والاحتكام إلى القانون الدولي والشرعية الدولية. ورغم تحفظ السعودية بالنسبة لأي قرار يسند لإيران بسبب حسن علاقاتها معها إلا أنها هذه المرة وقفت إلى جانب دولة الإمارات داعمة لها في كل إجراءاتها لحل قضية الجزر، فقد دعا الأمير سعود الفيصل إلى إحالة النزاع بين الإمارات العربية وإيران إلى محكمة العدل الدولية، وأضاف أن دول مجلس التعاون حثت إيران على الاستجابة لدعوة الإمارات إلى تسوية هذه المشكلة سلمياً عن طريق المفاوضات، ولكن إيران لم تستجب لهذه النداءات إثر اجتماعه بالسفير الإيراني في الكويت حسين صادق. صرح وزير الخارجية الكويتي أنه بحث مع السفير الإيراني العلاقات الثنائية وقرارات قمة أبوظبي الأخيرة لدول مجلس التعاون، وأعرب عن أمله في أن تحل مشكلة الحدود بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية بالتفاهم والطرق السلمية وقال:

١ - يعقوب خليل قائد - المرجع السابق ص ٧.



لقد وجدنا تفهما لهذه القضية من إيران. ومن ناحية أخرى أشاد الشيخ صباح بمبادرة رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، الذى أكد فيها على ضرورة حل الخلاف بينها وبين جمهورية إيران الإسلامية حول الجزر الثلاث بالحوار المباشر بين الدولتين. ويبدو أن موقف الكويت هو الأكثر إلصاقاً بموقف دولة الإمارات، وهى تخشى بالتالى أن تتجدد أزمة الخليج الثالثة بين إيران ودولة الإمارات مما يمعن فى تدمير منطقة الخليج العربي التى مارالت تعاني من حربي الخليج السابقتين^(١).

أكد وزراء خارجية دول مجلس التعاون مجلدا ٦/٩/١٩٩٣ دعم المجلس ومساندته لدولة الإمارات العربية المتحدة وتأكيد سيادتها على جزرها الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى وتأيلده المطلق لكافة الإجراءات والوسائل السلمية التى تتخذها لاستعادة سيادتها على جزرها معربا عن الأمل فى أن يفضى الحوار بين الإمارات وإيران إلى إزالة كافة المسائل العالقة بينهما. جاء ذلك فى البيان الختامى لأعمال الدورة الـ ٤٨ للمجلس الوزارى لوزراء خارجية دول مجلس التعاون التى اختتمت أعمالها بمقر الأمانة العامة للمجلس بالرياض برئاسة وزير الخارجية. وأكد البيان دعم دول المجلس التام للإمارات ضد الاحتلال الإيرانى للجزر العربية. تدارس للمجلس مستجدات العلاقة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية وجدد موقفه الثابت بدعم ومساندة الإمارات العربية المتحدة وتأكيد سيادتها على جزرها الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، ويؤكد المجلس الوزارى تأييده المطلق لكافة الإجراءات والوسائل السلمية التى تتخذها الإمارات لاستعادة سيادتها على جزرها معربا عن الأمل فى أن يفضى الحوار بين البلدين إلى إزالة كافة المسائل العالقة بينهما^(٢).

أكد مسؤولون فى مجلس التعاون فى أبوظبى ٢٤/١١/١٩٩٥ أن دول مجلس التعاون تقف موقفاً موحداً من النزاع الإماراتى - الإيرانى حول الجزر الثلاث (أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) وأن توصية فى هذا الشأن مستصدر عن القمة لدول مجلس التعاون فى الرياض فى ٢٠ ديسمبر. وذكر المسؤولون أن التوصية المقترحة قيد

١ - خالد القاسمى - المرجع السابق ص ٢٥٣.

٢ - الخليج ٧/٩/١٩٩٣ م.



الدرس والتداول، وستعرض بصيغتها النهائية على وزراء خارجية دول المجلس، حين يعاودون الاجتماع مرة أخرى في ١٨ ديسمبر في الرياض. وكان وزراء الخارجية قد قرروا خلال اجتماعهم الأخير في ١٦ نوفمبر إبقاء دورتهم التحضيرية التاسعة والأربعين (الحالية) مفتوحة لاستكمال تحضير جدول أعمال القمة لدول مجلس التعاون. وقالت مصادر مطلعة إن الوزراء اتفقوا على عقد اجتماع لوكلاء وزاراتهم خلال الأيام القليلة المقبلة لإعداد صياغة أوراق العمل السياسية التي ستطرح على القمة وبينها التوصية المتعلقة بالجزر الثلاث^(١).

وتضيف هذه المصادر أن التوصية تستند في خطوطها العريضة إلى دعوة إيران إلى إلغاء الإجراءات التي اتخذتها في جزيرة أبوموسى والعمل على حل المشكلة عن طريق التفاوض والاحتكام إلى القانون الدولي والشرعية الدولية. ويتفق المسؤولون في دول مجلس التعاون على أن التصرف الإيراني لإزاء الجزر، وتحديدًا أبوموسى لا يقتصر على مجرد توافر صفات العدوان المسلح، بل إنه تصرف يتحقق فيه شروط التخيير الإقليمي غير المشروع، سواء من حيث المس بالسلامة الإقليمية للدولة الإمارات، أو من حيث تعريض الأمن والسلم الدوليين للخطر. ويشدد المسؤولون على القول أن الممارسة الفعلية للسيادة على الجزر مستوًى في النهاية إلى الاعتراف بسلطة الدولة المعتدية إذا لم تتخذ الإجراءات الكفيلة بإعادة الحقوق إلى أصحابها، ولذلك فإن الإمارات تتخذ حاليًا كل الخطوات القانونية والسياسية التي تهدف إلى عدم الاعتراف بسياسة الأمر الواقع والحيلولة دون تحويل الاحتلال من احتلال مؤقت إلى احتلال دائم، ويعتبر المسؤولون في مجلس التعاون أن أى محاولة من إيران للاستفراد بدولة الإمارات العربية المتحدة لن تكون مجدية لأن دول المجلس متفقة حيال هذا الموضوع ولن تردد في اتخاذ أى خطوة من شأنها تدعيم حق الإمارات في الجزر المحتلة، مؤكدين في الوقت نفسه أن هذه الدول تريد علاقات حسن جوار طبيعية مع طهران تقوم على الاحترام للتبادل وعدم تدخل أى طرف في الشؤون الداخلية للطرف الآخر^(٢).

١ - الشرق الأوسط ٢٥/١١/١٩٩٣م.

٢ - الشرق الأوسط ٢٥/١١/١٩٩٣م.



ويضيف المسؤولون أن القيادة الإيرانية تحاول باستمرار شق الموقف العربي بإطلاق التصريحات الإيجابية حول سياستها في الخليج العربي، أومن خلال الإفادة من تحريك بعض الخلافات الطارئة بين دولة وأخرى، لكن المؤكد أن دول مجلس التعاون لن تسمح لطهران بالقفز فوق مياه الخليج العربي، فمثل هذا التطور يشكل تهديداً مصرياً يستدعي ردًا مشتركاً على مستوى التحدي أيا كانت النتائج أو الأسباب. وتقول مصادر دبلوماسية في مجلس التعاون أن إيران استعجلت الإجراءات الأخيرة في جزيرة أبو موسى، في محاولة منها لامتصاص الخلافات الداخلية وقطع الطريق على التيار المتشدد الذي عاد بقوة إلى الساحة السياسية^(١).

حذر مجلس التعاون إيران في ١٩٩٣/١١/٢٤ من أن تكريس احتلال الجزر الإماراتية الثلاث يزيد الأوضاع توترا، ويعرض أمن واستقرار الخليج العربي للخطر، واعتبر أن ممارسات طهران على أرض الواقع تخالف في أحيان كثيرة تصريحات مسؤوليها الداعية إلى إقامة علاقات ودية مع دول المجلس. وقال جميل الحجيجان أمين عام مجلس التعاون في حديث مع «كونا» قوله أنه متفائل بحضور البحرين قمة مجلس التعاون السابعة عشرة في الدوحة. في هذا الوقت، نقلت وكالة الأنباء الإيرانية عن علي شهبازي رئيس هيئة أركان القوات المسلحة الإيرانية قوله إن بريطانيا تخفي عن الإمارات نواياها الاستغلالية وتغرق المنطقة بأسلحة بمليارات من الدولارات، وانتقد الاتفاق الدفاعي الذي وقعته الإمارات وبريطانيا قائلا: ما حاجة دولة ضعيفة صغيرة جدا مثل الإمارات إلى هذه الكمية من الأسلحة؟ مؤكدا أن إيران لا تشكل تهديدا لأحد. وفي هذا الإطار، تلقت «الأنباء» أمس بيانا من السفارة الإيرانية يؤكد أن نشاطات طهران في المجال النووي هي لأغراض سلمية بحتة، وينفي رعاية إيران للإرهاب، وأشار البيان أيضا إلى حرص طهران على الأمن والاستقرار في المنطقة، معتبرا أن القوات الغربية في مياه الخليج العربي تعمل على توتير الأجواء. من جهة أخرى وصل وزير الداخلية الإيرانية علي بشارتى إلى الإمارات لحضور الاحتفالات بالعيد الوطني التي تتضمن عرضا عسكريا، كما وصل إلى أبوظبي للغاية نفسها وزير الدفاع المصرى المشير محمد حسين طنطاوى على رأس وفد عال من القوات المسلحة^(٢).

١ - الشرق الأوسط ١٩٩٣/١١/٢٥.

٢ - الأنباء ١٩٩٦/١٢/٢م.



الوساطة الكويتية القطرية مع إيران

عرضت الكويت أن تقوم بمساع حميدة لتبني الحوار بين إيران والإمارات العربية المتحدة حول النزاع الدائر بينهما على جزيرة أبوموسى. وقالت مصادر دبلوماسية إيرانية أن نائب وزير الخارجية الكويتى سليمان مجيد الشاهين نقل العرض إلى السلطات الإيرانية خلال زيارته الرسمية لطهران التى استمرت ثلاثة أيام، واختتمها أمس. وترى الكويت أن الخلاف بين إيران ودولة الإمارات قد يصرف أنظار دول المنطقة عن «الحاجة الملحة إلى مواجهة صدام حسين» ويقوم التحليل الكويتى للموقف على اعتبار أن الخطر على أمن المنطقة واستقرارها يأتى من النظام الحاكم فى بغداد. وليس إيران حسب وجهة النظر الكويتية. وكان الشاهين قد استعرض مع نائب وزير الخارجية الأيرانى محمد جواد شيخ الإسلام، مواقف مختلف مجموعات المعارضة العراقية، لكن المصادر ذكرت أن الطرفين لم يتوصلا إلى اتفاق صلب حول السبل المثلى لدعم تلك المجموعات. وتأمل الكويت أن تقود مبادرة إقليمية لمساعدة المعارضة العراقية على القيام بتحد جديد أكثر كفاءة لتحلدى نظام صدام فى المستقبل القريب، لكن طهران أصدرت إشارات متناقضة حول موضوع مستقبل العلاقات مع بغداد وحول القضايا الثنائية. وذكرت المصادر أن الطرفين لم يتوصلا لوضع إطار زمنى لإجراء محادثات حول تحديد الجرف القارى. لكنها وصفت المحادثات الأخيرة بأنها «جاءت فى أجواء إيجابية» وأن إيران تظل تدعم استقلال الكويت ووحدة أراضيها بشكل «تام وغير مشروط»^(١).

قالت مجلة الوسط.

يتوقع أن تشهد أزمة الجزر بين الإمارات وإيران تطورات مهمة فى اتجاه تجديد الاتصالات المباشرة بين البلدين لحل الأزمة سلميا. وقالت مصادر فى مجلس التعاون إن دولة قطر التى تحتفظ بعلاقات سياسية واقتصادية مع إيران تقوم بترتيب لقاء مباشر بين مسؤولين من دولة الإمارات وإيران لاستئناف البحث فى قضية الجزر المشقوق منذ سبتمبر ١٩٩٢. وتجددت احتمالات استئناف الاتصالات بين أبوظبى وطهران مع زيارة قام بها أخيرا لأبوظبى أمير قطر، حيث أجرى مباحثات مع رئيس دولة الإمارات، تركزت فى جانب منها على قضية الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى

١ - الشرق الأوسط ٩/٨/١٩٩٣م.



وأبوموسى. وكان لافتاً أن يزور وزير الخارجية القطرى طهران، عقب زيارته لأبوظبي برفقة أمير قطر، مايعنى وجود وساطة قطرية بين الإمارات وإيران. وتقوم المبادرة القطرية، حسب مصادر دبلوماسية، على ترتيب لقاء مباشر بين مسؤولين كبار من الإمارات وإيران. وتشترط الإمارات أن يسبق اللقاء إقرار إيرانى بأنه سيكون مخصصاً للبحث فى قضية الجزر لكن إيران تقول أنها تقبل أية شروط مسبقة للاجتماع. وكان هذا الخلاف سبباً لإلغاء وزير الدولة الإماراتى للشؤون الخارجية زيارة كان ينوى القيام بها لطهران فى سبتمبر ١٩٩٣. وأكد بيان إماراتى يومها أن الزيارة لن تحقق أهدافها^(١).

صعدت إيران من جانبها فى أعقاب ذلك، ممارساتها فى الجزر، وأعلن مجلس الشورى الإيرانى أن الجزر تقع فى المياه الإقليمية الإيرانية وأن إيران ستواجه بالقوة أى تدخل فيها، كما أعلنت إيران إقامة مشاريع اقتصادية فى جزيرة أبوموسى، وأخيراً تعيين حاكم لها. وتواجه الإمارات هذا التصعيد الإيرانى بعمل سياسى ودبلوماسى فى إطار مبدئها الرامى إلى التوصل إلى حل بالطرق السلمية. وأكدت مصادر خليجية لـ «الوسط» أن الشيخ حمدان بن زايد الذى يتولى ملف الجزر سيزور الدوحة قريباً للبحث فى نتائج زيارة وزير الخارجية القطرى حمد بن جاسم آل ثانى لطهران. وتقول المصادر إن الإمارات وقطر اتفقتا، بالتشاور مع دول الجزيرة العربية أخرى، على التحرك لايجاد حل سلمى لأزمة الجزر بما يسمح بإقامة تعاون إيرانى مع دول مجلس التعاون فى مجالات معينة، لكن أية خطوة فى هذا الاتجاه، يجب أن يقابلها توجهات تثبت حسن نيات إيران حيال جيرانها. وتعقد دول مجلس التعاون قماتها الرابعة عشرة فى الرياض وسيكون ملف العلاقات مع إيران من أبرز الملفات المطروحة أمامها. ويعتقد فى الأوساط السياسية فى مجلس التعاون أن استجابة إيران للوساطة القطرية ستفتح أبواباً جديدة نحو حل أزمة الجزر سلمياً وإقامة علاقات أكثر استقراراً فى المنطقة. وترى الأوساط السياسية فى مجلس التعاون أن موافقة إيران على بحث مسألة الجزر الثلاث ميسمك من عقد اتصالات مباشرة بين الشيخ حمدان بن زايد وعلى أكبر ولاياتى وزير خارجية إيران^(٢).

١ - الوسط ٢٣/١١/١٩٩٣م.

٢ - الوسط ٢٣/١١/١٩٩٣م.

بدا يوم ٢٤/١١/١٩٩٣ أن الوساطة التي قامت بها قطر بين الإمارات العربية المتحدة وإيران في شأن قضية الجزر الثلاث حققت بعض النتائج. إذ أعلنت طهران عن استعدادها لمباشرة مفاوضات ثنائية مع الإمارات حول السيادة على الجزر. وكانت مصادر مطلعة في أبوظبي قالت لـ «الحياة». أن موضوع الوساطة بحث في أثناء الزيارة التي قام بها أخيراً أمير قطر للإمارات وفي محادثاته مع رئيس الدولة، كذلك أثير الموضوع في الزيارة التي قام بها أخيراً لطهران وزير الخارجية القطري والثقى الشيخ محمد بكبار المسؤولين الإيرانيين في مقدمتهم الرئيس هاشمي رفسنجاني. وتركزت الوساطة القطرية في المرحلة الراهنة على إقناع إيران ببدء مفاوضات بين الجانبين. وفي طهران ذكر ناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية أن بلاده أكدت مجدداً استعدادها للبدء بـ «مفاوضات ثنائية» مع الإمارات بشأن الخلاف على السيادة على الجزر الثلاث الاستراتيجية في جنوب الخليج العربي. وأفادت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية أن الناطق محمد محمدى انتقد ضمناً دعم مجلس التعاون للإمارات العربية المتحدة فى هذا النزاع، وأكد أن «نشوب أى أزمة يضر بمصالح كل دول المنطقة وأمنها»، وأضاف الناطق على «دول المنطقة أن تبذل الجهود لإزالة الغموض والحفاظ على الأمن والمصالح المشتركة فى هذه المنطقة من العالم». وفى ما يتعلق بتعيين وزارة الداخلية الإيرانية حاكماً على جزيرة أبو موسى قال محمدى أن «ولاية الحاكم السابق انتهت فاستبدل» وعين حسن رضائى حاكماً لجزيرة أبو موسى التابعة إدارياً لمحافظة هرمزان جنوب إيران^(١).

تتنازع الإمارات العربية المتحدة وإيران السيادة على جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى. ويذكر أن الشارقة (إحدى إمارات دولة الإمارات العربية) وإيران تشرفان معاً على إدارة جزيرة أبو موسى منذ العام ١٩٧١. وكان من المقرر أن يستأنف البلدان المفاوضات فى سبتمبر لكن الإمارات ألغت زيارة كان سيقوم بها وزير الدولة الإماراتى للشؤون الخارجية حمدان بن زايد آل نهيان إلى إيران احتجاجاً على تصريحات إيران التي أكدت سيادتها على الجزر. وفى القاهرة «الحياة» أعرب مصدر مسؤول فى جامعة الدول العربية لـ «الحياة» عن أن الجامعة تنظر بقلق إلى تصعيد إيران مشكلة جزيرة أبو موسى فى الخليج العربي. وأكد موقف الجامعة الدائم للحقوق المشروعة لدولة

الإمارات في الجزر الثلاث المحتلة، وطالب إيران «مراعاة حسن الجوار والعلاقات داخل الأسرة الإسلامية». إلى ذلك وصف الناطق الرسمي باسم الخارجية المصرية السفير ناجي الغطريفي في تصريح له «الحياة» تعيين إيران السيد حسن رضائي حاكماً لجزيرة أبو موسى بأنه «خطوة سيكون لها انعكاس سلبي» وأعرب عن أمل مصر «بأن تكون هناك خطوات تعمق الخلاف القائم مع إيران»^(١).

الموقف الشعبي في الجزيرة العربية من الاحتلال الإيراني للجزر العربية

وأما على الصعيد الشعبي فهناك استهجان واستنكار موحد وواضح من قبل الشارع في مجلس التعاون على استمرار جمهورية إيران الإسلامية باحتلالها الجزر وعدم تعاونها الواضح في هذه القضية مع الإمارات العربية المتحدة لإيجاد حل لتسوية هذه المشكلة، فمن خلال البرنامج الأسبوعي (هذا الأسبوع) الذي قدمه تلفزيون دولة الكويت يوم الثلاثاء الموافق ١٠ مارس ١٩٩٨م وكانت الحلقة بعنوان (إيران والخليج) حيث استضيف فيه السيد جاسم السعدون رئيس مكتب الشال للإستشارات الاقتصادية والسيد محمد صادق الحسيني مستشار الناطق الرسمي ومستشار وزير الثقافة والإعلام في جمهورية إيران الإسلامية اتضح من خلال الاتصالات أن هناك رأياً شعبياً عربياً موحداً حيال هذه المسألة^(٢).

الجسور المفقودة بين العرب وإيران

كتب د. محمد الرميحي مقالا عن العلاقات الإيرانية - العربية والجسور المفقودة وضرورة نزع الأقنعة فيقول.

يبدو أن رينغنيو بيريزنكي مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق لم ينس إيران بعد. فهو يقول في آخر تصريح له: «إن لدينا مشكلة هي العراق .. وتهديدًا هو إيران». والتعبير ليس غريباً عن رجل له خبرته في هذا المجال، فالمشكلة قابلة للحل، ولكن التهديد هو إنذار دائم بالفخسارة. وهو أيضاً يحمل في طياته العديد من المخاوف الخامضة التي لم تشخص أسبابها بعد. وإذا كانت المشكلة واضحة وجلية في العراق، وهي وجود نظام صدام حسين، فمن أين إذن تأتي جنور التهديد الإيراني، وما هو

١ - الحياة ٢٥/١١/١٩٩٣م.

٢ - يعقوب خليل قائد - للرجع السابق ص ٢٥.



انعكاس ذلك على العلاقات الإيرانية - العربية بشكل عام وعلى الشق مجلس التعاون منها بشكل خاص؟ المشهد الإيراني - مجلس التعاون في حقيقته يشبه حفلة تنكرية إلى حد ما. فبعد سقوط الاتحاد السوفيتي وهزيمة النظام العراقي في حرب تحرير الكويت، اتسع الفضاء حول الجمهورية الإسلامية في إيران ما جعلها تبدو أكثر ضخامة عما كانت، سواء عكست هذه الضخامة مقومات ذاتية حقيقية تملكها هذه الدولة، أو أنها ضخامة من تهاوى من حوله الآخرون. في مواجهة هذا الكيان المشرب تقف دول شرق الجزيرة العربية الصغيرة. ولأسباب كثيرة كان لابد من الالتقاء بينهما. فالوضع الاقتصادي الإيراني يدعو إلى التأمل إذ تبلغ إيرادات إيران النفطية سنوياً حوالي ١٥ بليون دولار، وهي المكون الأساسي الذي لا تغير صورته كثيراً أية إيرادات أخرى مهمة وذات أرقام محسوبة بينما المطلوب لاستيراد مواد من الخارج لغرض الاستهلاك أو الإنتاج الإيراني يتراوح بين ٢٦ و ٢٧ بليون دولار. وهذه الأرقام مأخوذة من مقابلة صحافية لوزير المال والاقتصاد الإيراني محسن نورباغ في شباط (فبراير) عام ١٩٩٣^(١).

أما دول مجلس التعاون، وبعد بروج ما لم يكن في الحسبان من غزو «الشقيق» فإنه كان لزاماً عليها أن تتطلع إلى العالم من حولها، وكان لابد من التقاء القوة الإقليمية المهمة في منطقة الخليج العربي، أي إيران، مع دول مجلس التعاون التي تبحث عن صياغة ليقين جديد بعد انهيار المسلمات القديمة عبر كارثة الغزو العراقي وعواقبه. وبدا المشهد في حاجة إلى قراءة ما يختفي تحت السطح أو ما تحجبه الدبلوماسية التي ترسم على ملامحها ابتسامات الترحيب الودية وتخفي تحتها تجهيزات المصالح ومخاوف السياسة. ملامح الخوف والخشية، أكثر من الثقة، هي التي تحكم مسار هذه العلاقات حتى الآن. إذ مرت إيران خلال الخمسة عشر عاماً الأخيرة بالعديد من التحولات المثيرة والقلقة أيضاً. ذهبت نشوة الثورة التي تعتبرها واحدة من أكبر إنجازات القرن العشرين وبدأ معه التجربة الإنسانية. ماذا قدمت وماذا أعطت، ما الذي جتته وما الذي خسرت؟ وحسب كل هذه التساؤلات لا تعطى حصداً وافراً حتى الآن، وحتى بعد الانتخابات الأخيرة لا يبدو أن الحسابات النهائية للثورة قد أعطت ثمارها. طوال هذه السنوات والدور الإيراني يثير للمخاوف والشكوك. ففي وجود إيران - الشاه كانت سياسة الاطماع والتوسع الإقليمي تزعم دول شرق الجزيرة العربية. وعندما جاءت إيران -



الثورة ارتفع معها شعار تصدير الثورة وارتفعت معها صور الحسيني في أسواق دول مجلس التعاون وظل الأمر يتصاعد حتى انطلقت شرارة الحرب، ثم جاءت إيران - الدولة كى تستبدل تصدير الثورة، كما يقال، بسياسة تصدير الإرهاب إلى دول تبعد عنها آلاف الكيلومترات مثل الجزائر وتونس ومصر ودول قريبة منها مثل تركيا، وعلى حد قول الرئيس الجزائري على كافي: «لقد تفرغت إيران بعد إنهاء الحرب بينها وبين العراق لتصدير الارهاب . . ألم يكن وراءها شيء آخر تقوم به»^(١)؟

ومهما كان مقدار هذه المخاوف أو المبالغة في تجسيمها، فهي تجسد الهواجس التي يشعر بها البعض تجاه إيران ويؤكدوا أنها لم تخرج بعد من حالة الشوة لتصل إلى أفق الدولة، وأن المنطق الذي يحكم علاقاتها مع الآخرين تنقصه المرونة، المرونة في تعاملها الداخلي والخارجي. ويبدو أن إيران استفادت على رغم أنفها من كل التغيرات التي حدثت في المنطقة وهي تغيرات لم يكن لسياساتها أى دخل فيها. . استفادت من انكشاف الأتفة عن النظام العراقي وظهور نواياه العدوانية كى تؤكد للجميع مدى الظلم الذى حاق بها عندما غض الآخرون البصر عن اعتداءات العراق عليها، واستفادت من فترات توقف ضخ النفط الطويلة فى سنوات غزو الكويت كى تبيع كميات ضخمة وتحصل فى فترة قصيرة على مبالغ من المال لم تكن تحلم بها، واستفادت من انهيار الاتحاد السوفيتى حين وجدت خلفها رصيذا من الجمهوريات الإسلامية المستقلة بعضها يشاركها فى العقيدة والبعض الآخر يشاركها فى نفس المذهب. استفادت من كل هذا من دون تغيير يذكر فى مواقفها ومن دون أن تلعب على كل هذه الأوراق الراحبة بمهارة من يريد أن يفوز. والسبب الرئيس وراء ذلك يكمن فى الصراع الداخلى الذى مازال محتدما فى إيران. وهو صراع يحدث نوعا من الخلط والتناقض الشديدين فى سياساتها الخارجية. ففي الوقت الذى تحدث فيه عن رغبته الشديدة فى أن تكون عضوا إيجابيا فى منظومة الأمن الإقليمى فى الخليج العربي نكتشف أنها تكذب الأسلحة فيه. هناك برنامج نووى طموح، وهناك صفقات للأسلحة التقليدية بكميات كبيرة من روسيا والصين، بل هناك الحديث أيضا عن محاولات لشراء غواصات نووية لتسييرها فى مياه الخليج العربي الضحلة. والسؤال إلى من ستوجه كل هذه الترسانة من الأسلحة بعدما

تحولت تركة الاتحاد السوفيتى إلى جمهوريات صليقية، وانهار العراق على أثر هزيمته فى حرب الخليج العربية الثانية(١)

والخبط واضح أيضا فى الممارسات الدبلوماسية العادية. فى الوقت الذى كان وزير الخارجية الإيرانية على أكبر ولاياتى يزور الخليج العربي ويعلن استعداد بلاده لاستئناف المفاوضات حول الجزر العربية الثلاث التى سلبتها من دولة الإمارات، كانت بلاده ترفض استقبال مبعوث الأمم المتحدة الذى أرسله الأمين العام للتفاهم حول وضع هذه الجزر، وفى الوقت الذى كانت إيران تتحدث عن صفحة جديدة فى العلاقات بينها وبين المملكة العربية السعودية ترتفع أصوات المتشددى داخل إيران لتدعو إلى تحويل موسم الحج إلى موسم للتظاهرات السياسية، وهكذا تخضع الشعائر المقدسة إلى نوع من الابتزاز السياسى. وهكذا الأمر فى موقفها مع مصر ومحاولة التسلل إليها عبر السودان. وحتى موقفها من الجمهوريات الإسلامية الوليدة يشوبه التساؤل، فهى سمحت وقدمت التسهيلات إلى الأرمن لسيجتاحوا أرض أذربيجان التى تشاركها المذهب الشيعى، لمجرد عدايتها التقليدى القديم مع تركيا. وحتى عندما تتحدث إيران عن أمن الخليج العربى فهى تتحدث عنه بطريقة الخاصة، إذ أنها تريد إبعاد العرب الآخرين عن الخليج العربى وتحتفظ عن إعلان دمشق، وبالتحديد على دور مصر فى هذا الإعلان وهى تتعلل فى ذلك بعدد مصر الجغرافى عن منطقة الخليج العربى ناسية أن الروابط الإنسانية والتاريخية والعرقية أقوى من أى جغرافيا. كل هذه الظلال من المخاوف تؤكد أن إيران ما زالت تعيش مرحلة المخاض الثورى حين يتعطل دور المؤسسات وتصبح السياسات الخارجية عرضة للتنازع بين القوى المختلفة فى الداخل، التى لا تريد إقامة العلاقة العادية مع الدول الأخرى بقدر ما تسعى إلى تحقيق هدف تصدير الثورة إليها. ولبت إيران قدمت جديدا يستحق التصدير إلى الخارج(٢).

إن أصوات الاعتدال ما زالت ضعيفة فى إيران إذا ما قورنت بصرخات المتشددى. والرئيس الإيرانى هاشمى رفسنجانى فاز برئاسة الجمهورية للمرة الثانية فوراً هامشياً. وهى انتخابات لا تختلف كثيرا عن طبيعة الانتخابات التى تجري فى العالم الثالث. إذ لم يظفر الرئيس إلا بحوالى واحد إلى عشرة من أصوات الناخبين. وهو

١ - جريدة الحياة - ٧/٧/١٩٩٣م.

٢ - جريدة الحياة - ٧/٧/١٩٩٣م.



يحتل منصبا سلطانه غامضة، لأن العلاقة بينه وبين الفقيه أو المرشد الأعلى للدولة غير واضحة. ويبدو أن المرشد الجديد الإمام خامنئي مثل آية الله الخميني لا يقيم وزنا كبيرا لهذه الانتخابات، فهو قادر على عزل الرئيس بمجرد فتوى صغيرة مثلما فعل آية الله الخميني من قبل وعزل الرئيس بنى صدر ليأتي بسائقه الخاص رئيسا بدلا منه. وعلى مستوى السياسة الاقتصادية الداخلية لم تقدم إيران جديدا، فالثورة تراجع عن إدارة الممتلكات الخاصة التي تركها أعوان الشاه بعدما فشلت إدارة مؤسسة الشهداء في تحقيق أى تقدم. وبدأت الأصوات ترتفع من أجل ردها إلى أصحابها الأصليين. وبدأت الحاجة أيضا إلى عودة الأدمغة الإيرانية المهاجرة على رغم الاعتراض بأن هؤلاء قد أفسدتهم الحضارة الأوروبية. . والأهم من ذلك هو الحاجة إلى التكنولوجيا التي لا يمتلكها إلا «الشيطان الأعظم» الذي مارالت إيران تسبه كل يوم وتسعى إلى التعامل معه بأى وسيلة، وبالتالي لم تقدم أى صيغة يمكن أن تكون مقنعة للآخرين للاقتداء بها. طال مخاض الثورة، وتأخر بزوغ الدولة بعض الشيء في إيران، ولا اعتقد أن العلاقات الدولية لإيران، والعلاقات مع مجلس التعاون بشكل خاص، يمكن أن تنتظر طويلا، إنها تريد إيران الدولة ذات المؤسسات والطبيعة السياسية ذات الوجه الحقيقي، تريد إيران بلا أقنعة أو كما ينبغي أن تكون^(١).

إن وراء قناع الالتزامات الدبلوماسية ومضات فلاشات التصوير مارالت هناك مخاوف وظلال شك وإن تمتت دول الجزيرة العربية أن تكون النوايا حسنة بالفعل. ولكن يقال «الطريق إلى الجحيم مفروشة بالنوايا الحسنة» على الأقل من الجانب الأضعف بحسابات العسكرية والقوى البشرية. ولأن حقائق التاريخ لا تبني على أسس وهمية فإن منطق الحرص يقول بوجوب نزع الأقنعة الدبلوماسية المتبسمة لإمطة اللثام عن حقيقة هذه العلاقة الشائكة والتعامل معها بأكبر قدر من المصارحة والمواجهة. وعلينا أن نتخلى عن العشق الشرقي للكنائيات والامتعارات ونقتبس شيئا من روح التحديد الصارمة والخالية من تنميق للمجاملات في بناء جسورنا مع العالم، ولتكن جسورا رائعة وجميلة. وهذا حسن، لكن لافتر من عمل مجسات عميقة للتربة ودك الأرض جيدا لصب أساسات متينة لهذه الجسور الرائعة المأمولة^(٢).

١ - جريدة الحياة - ٧/٧/١٩٩٣م.

٢ - جريدة الحياة - ٧/٧/١٩٩٣م.



الجزر العربية

كتب المواطن الكويتي إبراهيم راشد الدعيج عن الاحتلال الإيراني للجزر العربية

يقول:

بعد البيان الختامي لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الذي أكد عروية الجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى مطالبا إيران بالتخلي عنها للمحافظة على العلاقات العربية - الإيرانية ، بعد هذا البيان ، طالعتنا إيران كعادتها بيان آخر تؤكد فيه احتلالها واغتصابها لهذه الجزر العربية ، مدعية أن دولة الإمارات العربية لاتستند على أساس لأن الجزر ملك لإيران وأن السيادة على الجزر الثلاث غير قابلة للتفاوض . فى ندوة نادرة من نوعها عن العلاقات العربية - الإيرانية استضافتها دولة قطر كان موضوع الجزر الثلاث طنب الصغرى والكبرى وأبوموسى مهمنا على أذهان ومدولات الحضور الذى اشتمل على أساتذة وخبراء وباحثين كل فى مجاله . الطرح العجيب الذى تداوله الجانب الإيراني لايفتلف عما نسمعه عبر وسائل الإعلام والتصريحات والصحف الإيرانية وهو أن هذه الجزر إيرانية قلبا وقالبا ولكن التفاوض مفتوح حولها!! كيف هى إيرانية ، وكيف نتفاوض عليها. هذا مانريد أن نعرفه ، أقول هذه المقدمة برسم الداعين والمنظمين لهذه الندوة المتعلقة بالعلاقات العربية - الإيرانية^(١) .

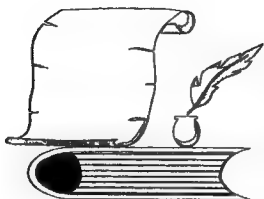
حسب ما تعلمنا وقرأنا فى كتب التاريخ أن الأطماع الإيرانية فى الأمة العربية ليست بجديدة بل متأصلة فى نفوس حكام كسرى عندما بعث الرسول ﷺ مبعوثه إلى كسرى برسالة يدعو فيه إلى دخول الإسلام فبصق فى وجه المبعوث ومزق الرسالة . نعم هذه العنجهية الفارسية أصبحت عقدة عند كل حاكم من حكام إيران قبل الشاه إلى يومنا هذا . كنت أتمنى على المجتمعين فى الدوحة بخصوص حوار الطرشان الذى يبحث العلاقات التاريخية بين الشعبين العربى والإيرانى أن يضعوا النقاط على الحروف فى ندوتهم وأن يبدأ الحوار بسؤال ماذا يريد الإيرانيون من الأمة العربية . لقد احتلوا واغتصبوا منذ زمن طويل إمارات عربية أذكر منها إمارة لنجة المقابلة لدولة الإمارات وعمان وإمارة الأحواز وليس الأهواز وإمارة خوزستان وليس خوزستان وإمارة للمحمرة وعيلام غرب ، وكل أهل الصحراء حول الخليج العربى عرب أقحاح يزيد عددهم عن خمسة



عشر مليون نسمة إضافة إلى القوميات الأخرى مثل اذربيجان - الأكراد - تركمان -
خرسان - بختيار - ، وحتى الأسماء العربية أصبحت ممنوعة على سكان هذه الإمارات ،
فهل سمعتم عن اسم مسؤول إيراني من أصل عربي؟!

إننا نرحب بأي حوار بناء مع الجارة المسلمة إيران ولكن ليس على حساب عروبتنا
وقوميتنا، ونحية إلى الشيخ زايد الذي رفض أن يتنازل عن الحق العربي في جزر طنب
الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى على الرغم من الضغوط التي مارستها إيران عليه
وسيلذكره التاريخ بعد عمر طويل إن شاء الله بالخير^(١).





الفصل الخامس

الموقف العربي من الاحتلال الإيراني للجزر العربية

- موقف دول إعلان دمشق من الاحتلال الإيراني للجزر العربية.

- الجامعة العربية والاحتلال الإيراني.

الموقف الشعبي

- الاتحادات المهنية العربية.

- موقف الاتحاد البرلماني العربي.

- موقف الشارع العربي.

موقف دول «إعلان دمشق» من الاحتلال الإيراني للجزر

إن الإحساس بالحاجة إلى التطوير الإيجابي للعلاقات العربية - الإيرانية عامة، وعلى جانبي الخليج العربي خاصة، ورصد عدد من الخطوات المحددة في هذا الاتجاه لايعنى بطبيعة الحال أن الطريق بات مهيأ لتحقيق النقلة النوعية المطلوبة في هذه العلاقات، فهناك عديد من الصعوبات التي تعترض عملية التطوير الإيجابي للشود. وتنبع هذه الصعوبات من أحد جانبي العلاقات أو منها معا أو من إطارها الخارجي. وهي الطابع التعددي للطرف العربي في مجلس التعاون. البعد العربي في علاقات إيران بدول مجلس التعاون. المشكلات السياسية المباشرة بين الطرفين. محضلة الأمن في الخليج العربي.

ثمة معضلة تقليدية واجهت العرب دائما في علاقاتهم الإقليمية والدولية تتمثل في أنهم وإن دخلوا هذه العلاقات انطلاقا من افتراض وجود رؤية عربية مشتركة إلا أن واقع الحال يشير إلى أنهم سياسيا يتكونون من دول ذات سيادة قد تختلف - بل وأحيانا تتصادم - في سياساتها الخارجية، الأمر الذي يمثل قيلا على خطى التقدم في تلك العلاقات، وأحيانا يصيبها بالجمود، بالإضافة إلى أنه يقلل من حصيلة العائد الإيجابي الذي يمكن أن تحصل عليه الأطراف العربية في علاقة إقليمية أو دولية ماحلت هذا في العلاقات العربية - الإفريقية والأوروبية وفي إدارة العرب لصراهم مع إسرائيل. - إلخ. ومن الحقيقي أن مجلس التعاون لايعاني من ظاهرة السياسات الخليجية المتصادمة لأعضائه، أو من تباين حاد فيها، إلا أنه من الحقيقي أيضا أنه لايمكن الحديث عن سياسة خارجية مشتركة لدول للمجلس تجاه العلاقة مع إيران أو غيرها^(١).

وقد يكون من السهولة بمكان أن نتحدث عن قواسم مشتركة واضحة بهذا الخصوص، إلا أنه مع دخول عملية التطوير المطلوبة للعلاقات العربية - الإيرانية إلى المناطق الشائكة المتعلقة بالأمن وغير ذلك من القضايا الحساسة سوف تبدو الحاجة أكثر إلحاحا لبلورة رؤى وسياسات عربية مشتركة يكون علينا أن نتوقع تقدم العلاقات الإيرانية مع طرف أو أطراف عربية دون غيرها، أو بمعدل أسرع ومضمون أعمق من غيرها، ولعلنا نشاهد الآن بعضا من هذا المشهد. والمطلوب هنا دون شك أن تبذل الدول

١ - د. عبدالله الشاذلي - للرجع السابق ص ٦.

المستولة عن السياسات الخارجية للدول مجلس التعاون جهداً دؤوباً ومستمرًا من أجل بلورة رؤية مشتركة تنعكس في سياسات محددة تجاه كافة القضايا المتضمنة في العلاقات مع إيران. يشكل مجلس التعاون نظاماً فرعياً من النظام العربي الأشمل. وعلى الرغم من الهزات التي اعتبرت علاقة هذا النظام الفرعي بمحيطه العربي الأوسع إبان أزمة الخليج العربي الثانية (١٩٩٠) وفي أعقابها بسبب مواقف بعض الدول العربية من الغزو العراقي للكويت فإن هذه العلاقة لم تنقطع بطبيعة الحال، خاصة في ظل مساهمة عدد من القوى العربية الرئيسية كمصر وسوريا في التحالف الأمريكي العربي ضد العراق، بل لقد بدأ لفترة قصيرة في أعقاب عملية التحرير هذه أن دول المجلس بالتعاون مع مصر وسوريا تهتف إلى إنشاء نظام أمّني عربي جديد من خلال صيغة إعلان دمشق، ومن ناحية ثانية فإن قدراً كبيراً من الضرر الذي أصاب علاقات دول مجلس التعاون بعدد من الدول العربية قد تم إصلاحه في السنوات الأخيرة^(١).

ثمة انطباع قوي بأن الدوائر الإيرانية الفكرية والسياسية لا تبدي التفهم الكافي لطبيعة الرابطة الجزيرة العربية أو البعد العربي الذي يمكن أن تعتبر معه هذه الدوائر أن الحضور السياسي القوي للدولة عربية أو أخرى في الجزيرة العربية يعد مصدراً للقلق الإيراني، ولعل الموقف الإيراني من إعلان دمشق حين صدوره مما يدخل في هذا السياق. ومنذ بداية الثورة الإيرانية كانت هناك أحكام فكرية قاسية صادرة من أعلى المراجع الدينية على الرابطة القومية العربية بحيث تصنف هذه الرابطة في خانة خدمة الصهيونية والإمبريالية، وإذا كانت لغة الخطاب الحادة هذه قد خفت مع تطور النظام الذي أنشأته الثورة فإنه سيبقى مطلوباً دائماً من الدوائر الإيرانية المعنية أن تفهم أن ثمة روابط طبيعية ومستقرة وستبقى كذلك بين دول مجلس التعاون وبين الدول العربية، وأن هذه الروابط لا يمكن أن تشكل تهديداً لإيران طالما استندت علاقاتها مع الأطراف لدول الجزيرة العربية على أسس متينة من التعاون. بل لعل من شأن هذه الروابط أن تؤمن استقرار العلاقات الجزيرة العربية بإيران، ذلك أن افتراض عزلة هذه العلاقات عن المحيط العربي سوف يولد من العوامل ما قد يؤثر بالسلب فيها، فقد تنظر بعض الدول العربية غير الجزيرة العربية إلى التطور المنعزل لعلاقات تعاون الجزيرة العربية مع إيران باعتباره

١ - د. عبدالله الشاهجي - نفس المرجع ص ٧.

تطورا غير موات لمصالحها، الأمر الذى قد يدفعها إلى محاولة التأثير السلبى عليه، مع أن المصلحة العربية والإيرانية العامة تستلحى أشمل إطار ممكن لعلاقات الطرفين، بل إن إيران ذاتها لها علاقاتها المتميزة بعدد من البلدان العربية التى لا شك أنها سوف تؤثر دائما بدجة أو بأخرى على علاقاتها بدول مجلس التعاون، بالإضافة إلى أن إيران لها موقفها الخاص من الصراع العربى - الإسرائيلى الذى لا بد أنه سيؤثر بدوره على علاقاتها العربية عامة والشق لدول الجزيرة العربية منها خاصة، ومن ثم فإن كلا الطرفين - أى إيران ودول مجلس التعاون - مطالب بتأمين بعد عربى عام لهذه العلاقات، وسوف تكون إيران مطالبة بصفة خاصة بتضهم الرابطة العربية التى تربط دول مجلس التعاون بحيطتها الأوسع. إذا أرادت استقرارا أكثر رسوخا لعلاقاتها مع هذه الدول^(١).

وفى الدوحة اجتمع وزراء خارجية دول إعلان دمشق للبحث فى التصورات المختلفة لسبب تنفيذ الإعلان. من أجل تحقيق تعاون مشترك سياسى ودفاعى واقتصادى. وأكد الوزير المصرى تأييد بلاده لموقف الإمارات فى الأزمة الناشئة مع إيران على جزيرة أبو موسى التابعة للشارقة. وأشار إلى أن هذه القضية ستكون مثار بحث خلال اجتماعات الدوحة. أعرب وزراء خارجية دول إعلان دمشق الثمانية عن تضامنهم التام مع الإمارات العربية المتحدة فى خلافها مع إيران حول جزيرة أبو موسى وذلك فى البيان الختامى الذى صدر إثر اجتماع عقد لمدة يومين فى الدوحة.

أكدت دول مجلس التعاون الست السعودية والكويت والإمارات وقطر والبحرين وسلطنة عمان إضافة إلى مصر وسوريا دعمها للإمارات ولكل الإجراءات التى ستتخذها للمحافظة على سيادتها على الجزيرة. كما نددت الدول الثمانية الموقعة على إعلان دمشق فى آذار ١٩٩١ والذى ينص على تعاون متعدد الأشكال باحتلال إيران لجزيرتى طناب الكبرى وطناب الصغرى القريبتين من مضيق هرمز الاستراتيجى. وهذا الموقف نفسه أكدته وزراء خارجية دول مجلس التعاون الذين اجتمعوا فى جلة والذين دعوا إيران إلى العودة عن احتلالها للجزيرة التى كانت تخضع لإدارة مشتركة منذ عام ١٩٧١ مع الشارقة. ذكر البيان الصحفى للاجتماع السادس لوزراء خارجية دول إعلان دمشق الذى عقد بالعاصمة القطرية (الدوحة) فى يوم ١٠/٩/١٩٩٢، أن الوزراء تابعوا بقلق بالغ

١ - د. عبدالله الشايجى - نفس المرجع ص ٨.

الإجراءات التي اتخذتها إيران في جزيرة أبو موسى وتطورات الأحداث الأخيرة فيها، وعبروا عن استنكارهم الشديد للإجراءات غير المبررة التي اتخذتها في الجزيرة، متهمين بذلك سيادة ووحدة الأراضي الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، الأمر الذي يتنافى مع مبادئ القانون الدولي واحترام استقلال وسيادة ووحدة الدول وعدم التدخل في شؤونها، ونيد اللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدامها وحل النزاعات بالطرق السلمية.

وقال البيان: إن الوزراء يطالبون الجمهورية الإسلامية الإيرانية باحترام مذكرة التفاهم التي توصلت إليها إمارة الشارقة وإيران آنذاك. مؤكدين على أن جزيرة أبو موسى أصبحت من مسؤولية الإمارات العربية المتحدة منذ قيام الاتحاد، كما يعبرون عن رفضهم القاطع لاستمرار احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية لجزيرتي طنب الكبرى والصغرى التابعتين لدولة الإمارات العربية المتحدة. وقال البيان أيضاً: إن الوزراء إذ يعبرون عن الأمل في أن تراجع الجمهورية الإسلامية الإيرانية موقفها من هذه القضية، فإنهم يؤكدون ووقوفهم التام إلى جانب الإمارات العربية المتحدة في التمسك بسيادتها الكاملة على جزيرة أبو موسى تأييدهم المطلق لكافة الإجراءات التي تتخذها لتأكيد سيادتها على الجزيرة.

أكدت دولة قطر أنها تلتزم تماماً بكافة مبادئ وأهداف إعلان دمشق باعتبارها نواة للعمل العربي في إطار الجامعة العربية من أجل إيجاد نظام عربي جديد يقوم على احترام السيادة الوطنية للدول الأعضاء وبعد ذلك بدأت الجلسة المغلقة. وكان وزراء الخارجية أدلوا بتصريحات لدى وصولهم إلى مطار الدوحة حيث أعرب وزير الخارجية لسعودي سعود الفصيل عن أمله في أن يلقى اجتماع وزراء خارجية دول إعلان دمشق لطموحات العربية وأكد أن وجهات النظر بين الدول الثماني المشاركة في الإعلان كانت متطابقة دائماً أثناء اللقاءات. ورفض وزير الخارجية السعودي كل ما تردد عن المرافقات التي أثارت حول إعلان دمشق، وقال أنني لم أر ذلك إلا في أجهزة الإعلام، مؤكداً تطابق وجهات النظر بين الدول الثماني المشاركة في الإعلان. وأعرب يوسف بن علوي عبدالله وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية عن سعادته باجتماع الدوحة وأكد ثقته في نجاحه ليكون لبنة إضافية إلى ما سبق نجاحه. وقال بن علوي أن الموضوعات المعروضة على اجتماع الدوحة واسعة ومهمة جداً لا تهم دول مجلس التعاون أو دول إعلان

دمشق فقط بل العالم العربي كله» مشيراً إلى أن الاجتماع سيتناول وسائل تحقيق إعلان دمشق بصيغة تتفق مع التعاون العربي وطبيعة العلاقات العربية مستقبلاً وهو ما يسمى بالنظام العربي الجديد، والمبادئ التي يجب أن يستند إليها هذا النظام^(١).

وقال الوزير العماني أن ملامح هذا النظام العربي الجديد هو أن يكون التعاون قائماً على التشاور والتفاهم والمنظور المشترك والمشاركة في مجالات التنمية الاقتصادية بوصفها العامل الأساسي في الإنماء والاستقرار. وكان وزير الخارجية الكويتي رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري الشيخ سالم الصباح قد صرح في جدة بأن إعلان دمشق يتسم بأهمية خاصة وقال أن المجلس رأى أن يتم تناول الإعلان بكل أبعاده في اجتماع الدوحة. جاء ذلك رداً على سؤال في مؤتمر صحافي حول عدم تضمين بيان وزراء الخارجية في جدة أي إشارة إلى إعلان دمشق. وقال الشيخ سالم إن الموضوعات التي يتناولها المجلس الوزاري في كل دورة تتسم بأهمية بالغة بالنسبة لمستقبل المنطقة وأشار إلى أن هناك بعض الموضوعات نوقشت ورأى المجلس إحالتها إلى المجلس الأعلى الذي يضم قادة دول الجزيرة العربية لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها. ومن جهته قال وزير الخارجية المصري عمرو موسى أن مصر تؤيد الإمارات العربية المتحدة في خلافها مع إيران على جزيرة أبو موسى في الخليج العربي. وقال موسى «أن موقفنا المؤيد للإمارات نابع من اهتمام مصر الأول بالأمن العربي». وأضاف موسى أن إقدام إيران على ضم جزيرة أبو موسى التي كانت تديرها مع إمارة الشارقة منذ العام ١٩٧١ سيبحث في اجتماعات الوزراء العرب في الدوحة. وقال إن اجتماع الدوحة مهم جداً وأن وفد بلاده جاء إلى قطر للتشاور حول آليات تنفيذ إعلان دمشق مؤكداً أن الاجتماع سيركز على المهام المتعلقة بتنفيذ بنود هذا الإعلان. أما فاروق الشرع وزير الخارجية السوري فقد أعرب عن أمله في أن يسفر اجتماع الدوحة عن نتائج إيجابية تحقق مصلحة الجميع^(٢).

وأكد لدى وصوله الدوحة أن بلاده ترحب بكل ما من شأنه أن يضع إعلان دمشق موضع التنفيذ. وأشار إلى أن الجانب العسكري في إعلان دمشق هو أمر متروك

١ - الخليج - العدد ٤٨٧١ - بتاريخ ٩/٩/١٩٩٢م.

٢ - الخليج - العدد ٤٨٧٢ - بتاريخ ١٠/٩/١٩٩٢؛



للاشقاء في دول مجلس التعاون مؤكداً أن وجهة النظر السورية هي في التركيز على البعدين السياسي والاقتصادي لإعلان دمشق مع الاستعداد التام للمساهمة في كل ما يحقق الأمن والاستقرار. وقال أنه تم الاتفاق في اجتماع الماضي على الجوانب الأهم في هذا الموضوع وخاصة الجوانب السياسية والاقتصادية والإعلامية والثقافية. وأضاف أن بلاده تتطلع إلى الوصول إلى قواسم مشتركة ترضى الجميع مؤكداً أن دمشق توضح ذلك مرة أخرى لكي لا يفهم أيضاً أنها تطلب شيئاً يرفضه الأشقاء. إلى ذلك قالت مصادر دبلوماسية في الجزيرة العربية أن دول مجلس التعاون ستسعى للحصول على دعم دمشق والقاهرة إزاء النزاع بين دولة الإمارات وإيران حول جزيرة أبوموسى وجزيرتي طنب الكبرى والصغرى، واستبعدت هذه المصادر أن يكون رد مجلس التعاون بالموافقة على اقتراح مصرى لإقامة قوة تدخل سريع مكونة من دول إعلان دمشق. أكدت الدول العربية الالتزام بنصوص معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة التي هي الأساس في تنظيم العمل العربي المشترك. وتابع الوزراء بقلق بالغ الإجراءات التي اتخذتها إيران في جزيرة «أبوموسى» وتطورات الأحداث الأخيرة فيها وعبروا عن استنكارهم الشديد للإجراءات غير المبررة التي اتخذتها في الجزيرة متهمين بذلك سيادة وحدة الأراضي الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة. الأمر الذي يتنافى مع مبادئ القانون الدولي واحترام استقلال وسيادة وحدة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وبند اللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدامها وحل النزاعات بالطرق السلمية^(١).

فوطالب الوزراء الجمهورية الإسلامية الإيرانية باحترام مذكرة التفاهم التي توصلت إليها الشارقة وإيران آنذاك مؤكداً على أن جزيرة أبوموسى أصبحت من مسؤولية حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. منذ قيام الاتحاد، كما يعرب الوزراء عن رفضهم القاطع لاستمرار احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتين لدولة الإمارات العربية المتحدة. وإذ يعبر الوزراء عن الأمل في أن تراجع الجمهورية الإسلامية الإيرانية موقفها من هذه القضية، فإنهم يؤكدون وقوفهم التام إلى جانب الإمارات العربية المتحدة في التمسك بسيادتها الكاملة على جزيرة أبوموسى وتأييدهم المطلق لكافة الإجراءات التي تتخذها لتأكيد سيادتها على الجزيرة.



كما نددت الدول الثماني الموقعة على إعلان دمشق في آذار ١٩٩١ والذي ينص على تعاون متعدد الأشكال باحتلال إيران لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى القريبتين من مضيق هرمز الاستراتيجي. وهذا الموقف نفسه أكدته وزراء خارجية دول مجلس التعاون الذين اجتمعوا في جدة، الذين دعوا إيران إلى العودة عن احتلالها للجزيرة التي كانت تخضع لإدارة مشتركة منذ عام ١٩٧١ مع الشارقة. ورفضت طهران دعوة مجلس التعاون مؤكدة أن الوثائق القانونية والتاريخية تؤكد أن جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى تابعة لإيران.

وأعربت من جهة أخرى عن حرصها على المحافظة على وحدة الأراضي العراقية بدون الإشارة إلى إنشاء منطقة محظورة على الطيران العراقي جنوب خط العرض ٣٢ في العراق من قبل الدول المسيحية الاستعمارية الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا^(١).

وشأن عملية السلام في الشرق الأوسط أكدت الدول الثمان أن السلام الدائم والشامل والعادل لا يمكن تحقيقه إلا بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة. ومن جهة أخرى قرر اجتماع الدوحة تشكيل لجنة من وزراء مالية واقتصاد الدول الثمان لوضع مشاريع التعاون الاقتصادي في إطار إعلان دمشق موضع التنفيذ. ويقضى هذا الاعلان الذي وقع غداة الحرب الأمريكية - العراقية بتشكيل قوة عربية في الخليج العربي تكون نواتها قوات مصرية وسورية لكن هذا البند لم يطبق أبدا. ولم يتضمن بيان أي إشارة إلى اقتراح مقدم من مصر إلى الدول السبع الأخرى حول إنشاء قيادة عسكرية مشتركة وقوة للتدخل السريع، وتقول مصادر في مجلس التعاون أن المسألة الأمنية لم تدرج في جدول أعمال اجتماع الدوحة. وأخيرا قرر المشاركون عقد الاجتماع المقبل لدول إعلان دمشق في أبوظبي بدون تحديد أي موعد له. وقد أكدت مصر تمسكها بإقامة تعاون عسكري مع الدول الجزيرة العربية المترددة في بحث المسائل الأمنية وذلك خلال اجتماع وزراء خارجية هذه الدول وسوريا الذي استمر في الدوحة. ويعتبر الوفد المصري في هذا الاجتماع المغلق الوحيد الذي يضم في صفوفه خبراء



عسكريين، وقال مصدر مصري مطلع أنها إشارة إلى الأولوية التي تعطيها القاهرة للشق الأمنى والتعاون العسكرى مع الدول الموقعة على إعلان دمشق^(١).

وهذا الإعلان الذى وقع عليه فى آذار ١٩٩١ إثر الحرب الأمريكية - العراقية من قبل الدول الست فى مجلس التعاون إضافة إلى مصر وسوريا ينص على أن هذين البلدين يشكلان نواة قوة عربية فى الخليج العربى ولم يطبق هذا الإعلان. وذكرت مصادر مقربة من وزراء خارجية دول مجلس التعاون أن المسألة الأمنية لم تدرج على جدول أعمال الاجتماع. واحتجاجا على ذلك غادر الوفد المصرى الجلسة قبل أن ينضم إليها مجددا بعد ساعتين من المشاورات فى الكواليس وفق ما أكد المصدر نفسه، واجتمع وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل مع نظيره المصرى عمرو موسى. وقبل الاجتماع أوضح مصدر فى وزارة الخارجية المصرية أن القاهرة اقترحت على الدول الموقعة على إعلان دمشق إنشاء قيادة عسكرية مشتركة وقوة انتشار سريع. وقالت مصادر مسؤولة فى مجلس التعاون أن دول الجزيرة العربية تمنح مزيدا من الأهمية للشقين السياسى والاقتصادى فى هذا الاتفاق وترى أن تنسيقا سياسيا وتعاونا اقتصاديا يسهلان التعاون العسكرى. ومن بين هذه الدول اختار العديد بعد نهاية الحرب الأمريكية - العراقية اتفاقات دفاعية مع الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة. وذكرت مصادر مطلعة فى الدوحة أن السوريين من جبهتهم يبدون أقل حماسا من المصريين فى ما يتعلق بالتعاون العسكرى. وأكد وزير الخارجية السورى فاروق الشرع لدى وصوله إلى الدوحة أن وزراء الدول الثماني توصلوا خلال اجتماع فى ١٨ يونيو فى اسطنبول إلى أن التعاون العسكرى ليس أولوية وأن هناك أوجها أهم لإعلان دمشق^(٢). ولم يطلق مجلس التعاون برنامجا للمساعدات المالية برأسمال قدره عشرة مليارات دولار يستفيد منها بشكل رئيسى كل من سوريا ومصر وذلك بسبب خلافات حول دفع الحصص من قبل دول المجلس. وفى القاهرة انتقدت صحيفة الجمهورية الحكومية بشدة دول مجلس التعاون واتهمتها بأنها لا تريد تنفيذ إعلان دمشق الذى يدعو إلى التعاون مع مصر وسوريا وتوقعت فشل اجتماعى الدوحة لسوء النية. وقالت الصحيفة سيقتدر الاشقاء للمصريين والسوريين

١ - البيرق ٩/١١/١٩٩٢م.

٢ - البيرق ٩/١١/١٩٩٢م.



شهامتهم ونخوتهم وسبقهم الأشقاء بيانات بشأن الأزمة الاقتصادية التي يعانون منها، الأمر الذي أصبحت معه القدرة على الوفاء بالوعد القديمة عاجزة^(١).

للمحادثات المكثفة التي شهدتها المنطقة العربية، بدءاً من جولة (اجتماع وزراء مجلس التعاون الخليجي) ثم الدوحة (اجتماع وزراء إعلان دمشق) وأخيراً في القاهرة (مؤتمر وزراء الجامعة العربية). كانت أول تجربة من نوعها منذ الحرب الأمريكية - العراقية. لتحريك ديناميات العمل العربي المشترك. وتقول مصادر دبلوماسية في الجزيرة العربية أن «الأطراف العربية المتحاوره. كانت تترك تماماً حدود اللعبة في هذه التجربة، وبأنها ليست في صدد البحث بإحياء النظام الاقليمي العربي ولذا جاءت تصريحات الوزراء المتفائلة، متطابقة مع حجم التوقعات». وعلى سبيل المثال فإن وزير الخارجية المصري عمرو موسى اعتبر مقررات الدوحة «البداية الحقيقية لإعلان دمشق»، برغم أن هذه المقررات لم تنطرق إلى الشق الأمني في «الإعلان». وأعطت الأولوية للشقين السياسي والاقتصادي. وتوضح المصادر أن موسى اتخذ هذا الموقف نتيجة مباحثات أجراها قبل لقاء الدوحة، مع وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل ثم خلالها الاتفاق على عدم الاختلاف حول الأولويات في «إعلان دمشق»، وذلك بسبب التحديات التي تواجهها منطقة شرق الجزيرة العربية في الجزر العربية المحتلة، وكذلك لدخول مفاوضات التسوية العربية «الإسرائيلية» في مرحلة دقيقة. والواقع أن مسألة التحديات هذه، سيطرت على أجواء الاجتماعات الثلاثة برمتها، وتحقق فيها إجماع عربي على دعم حقوق دولة الإمارات في استعادة السيادة على جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى؛ كما لوح الإجماع العربي أيضاً بنقل قضية الجزر إلى الأمم المتحدة. ونقطة البداية في هذا الاجتماع، كانت في جولة^(٢).

فحين فتحت وزراء خارجية دول مجلس التعاون ملف العلاقات مع إيران للبحث عن صيغة تنهى التوتر القائم بين طهران ودول مجلس التعاون، لم تتوافر في التقارير التي ضمها هذا الملف أية إشارات إلى ظروف مشجعة يمكن الارتكاز عليها في بقاء

١ - البيرق ٩/١١/١٩٩٢م.

٢ - الشروق ٩/١٧/١٩٩٢م.



أساس هذه الصيغة، لا بل أكثر من ذلك كانت اللهجة الإيرانية مبهمة وغير واضحة المغزى. وقال مسؤول في الجزيرة العربية مطلع لـ «الشروق»: إن إيران «اعتادت قبل انعقاد أى لقاء مجلس التعاون على إظهار بعض الليونة والرونة في المواقف كأسلوب تكتيكي، ثم عندما يجد الجد يتضح الأمر على أنه موقف غير جدى». وذكر هذا المسؤول أن وزراء الخارجية الذين عقدوا اجتماعات دورتهم العادية الرابعة والأربعين في مدينة جدة، فوجئوا بالتغيير الذي طرأ على الأسلوب الإيراني الذي اتسم خلال الأسابيع الماضية بتشدد واضح حيال دول مجلس التعاون التي لم تجد تفسيراً لتلك الرغبة الإيرانية في تعزيز العلاقات مع دول المنطقة كلما لاحت فرصة لتقدمها وتحسينها، لذلك فإن عدم توافر ما يدعو إلى التفاوض بين التقارير التي قدمتها الأمانة العامة للمجلس والأخرى التي تضممتها ملفات وزراء الخارجية في دول مجلس التعاون، فرض تغيير لهجة المهادنة ومخاطبة إيران بحزم وصل إلى حل التحذير من مغبة السياسة الإيرانية «لما تمثله من انتهاك لسيادة ووحدة أراضي إحدى دول مجلس التعاون وزعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة». وهذه المرة الأولى التي تتهم فيها دول مجلس التعاون إيران بتهديد الأمن في منطقة الخليج العربي، وهو أمر يشير بوضوح إلى المستوى الذي تدهورت إليه العلاقات الإيرانية - العربية، والملي الذي يمكن أن تبلغه طبيعة الجدل القائم حول الخريطة الأمنية لمنطقة الخليج العربي ومواقع الأطراف الرئيسية عليها^(١).

وإذا كان وزراء خارجية مجلس التعاون قد حصرُوا مناقشاتهم طوال يومين بالقضايا المحلية والإقليمية ودور المجلس بمسيرة السلام القائمة لحل قضية الشرق الأوسط، إلا أن العلاقات العربية الإيرانية استأثرت بالكثير من الاهتمام خصوصاً لجهة ارتباطها بأكثر من إطار سياسى وأمنى، وبذلك تكون إيران قد حافظت على وجودها الدائم في الهموم العربية سلماً على غرار وجودها الدائم خلال حربها مع العراق. وليس أدل على ذلك من قول البيان الختامى لاجتماع جدة رفض مجلس التعاون «احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتين لدولة الإمارات العربية المتحدة». وهى عبارة غير مسبوقة اعتبرها غير مراقب «العنوان

الأبرز الذى تندرج تحته التفاصيل كافة المتعلقة بالمستقرات الجديدة التى سترسى عليها أمور التفاهم الإقليمى مع إيران للوصول إلى نبذ اللجوء إلى القوة والتهديد باستخدامها وحل النزاعات بالطرق السلمية». وقد أكد لقاء جدة على إبراز نقطتين أساسيتين:

الأولى: إعادة التأكيد على الثوابت السياسية الهادفة إلى دعم مساعى التسوية الراهنة لحل النزاع العربى الإسرائيلى، وخلق رغبة أو تيار عربى ضاغط فى هذا الاتجاه وداعم لمحاولات الولايات المتحدة الهادفة إلى زرع الاستقرار فى الشرق الأوسط، والدور السعودى النشط فى عمليات السلام الراهنة ترجمة لرغبة مجلس التعاون. والنقطة الثانية: محاولة اختصار الدوائر فى إعلان دمشق، والبلد بتنفيذ مايمكن تنفيذه بدون إدخال عملية الربط بين ماهو أمنى جماعى وماهو سياسى واقتصادى كيف سيكون رد الفعل الإيرانى على هذه التطورات العربية السريعة. لاتستبعد دوائر عربية مطلعة أن تكون طهران قد فوجئت بهذه التطورات التى خلقت (كما أشرنا) أول إجماع عربى منذ حرب الخليج الثانية. إذ ربما كانت طهران تتوقع أن يمنع العجز عن بث الروح فى النظام العربى بروز أية ردود فعل عربية مشتركة إزاء مسألة الجزر. لكن الآن وقد تحقق هذا الاجتماع، لن يكون أمام إيران سوى خيار بين أمرين: إما احتواء الأزمة سريعاً عبر تحقيق مطالب الإمارات المشروعة، أو ركوب موجة مغامرة التصعيد حتى الشمالة، بكل ما يعنيه ذلك من مخاطر ضخمة على استقرار المنطقة وعلى إيران نفسها^(١).

بدأت فى الكويت ١٩٩٤/٧/٦ اجتماعات المؤتمر التاسع لوزراء خارجية إعلان دمشق وقد أنهى الوزراء جلستين مغلقتين تم خلالهما بحث الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال. وافتتح وزير الخارجية الكويتى الجلسة الأولى بكلمة أكد فيها قلق دول الإعلان بشأن الخلاف القائم بين الإمارات والجمهورية الإسلامية الإيرانية حول الجزر الثلاث. وأعرب عن تقديره للمبادرة الحيرة لرئيس الدولة والتى أكد من خلالها دعوة سموه لحل الخلاف بالحوار المباشر وعن طريق المفاوضات وقال صباح إن الدول المجتمعة تتطلع إلى رد إيجابى على هذه الدعوة^(٢).

١ - الشرق ١٧/٩/١٩٩٢م.

٢ - الاتحاد ٦/٧/١٩٩٤م.



الوساطة السورية بين إيران والإمارات

وكانت سورية تقوم باتصالات مكثفة مع كل من إيران والإمارات العربية المتحدة بهدف وقف تصعيد الموقف بينهما، بعد قرار السلطات الإيرانية عدم السماح لدخول ١٠٠ مدرس عربى وعلاتلثهم إلى الجزيرة أبو موسى، التى تشترك الدولتان فى الإشراف على إدارتها. وأشارت المصادر إلى أن الوساطة الدبلوماسية السورية تهدف إلى تهدئة الموقف ومعالجته عن طريق الحوار، والحفاظ على علاقات حسن الجوار بين البلدين، فى إطار تحسين العلاقات العربية - الإيرانية وتطويرها، وأوضحت أن هناك بوادر إيجابية لدى الطرفين ورغبة مشتركة فى الحفاظ على العلاقات الودية وتسوية الموضوع، اعتمادا على المبادئ التى تضمنتها الاتفاقية المعقودة بين الشارقة وإيران حول الوضع فى الجزيرة عام ١٩٧٠، قبل تأسيس دولة الاتحاد فى الإمارات. وتأمل الدبلوماسية السورية من خلال علاقاتها الاستراتيجية مع إيران فى تحسين الأجواء بين مجلس التعاون وإيران، وإقامة علاقات تعاون وحسن جوار، انطلاقا من أن إيران دولة مسلمة وصديقة فى المنطقة^(١).

إن اتصالات جرت بين مصر والإمارات العربية المتحدة بشأن بحث التطورات الأخيرة وقرار إيران بانتهاك سيادة الإمارات واحتلال جزيرة أبو موسى وتأكيد دعم مصر ومساندتها لدولة الإمارات فى هذا الموقف. وتوقعت المصادر قيام الرئيس المصرى حسنى مبارك بزيارة قوية لدولة الإمارات لإجراء مباحثات هامة مع رئيس الإمارات تتناول بحث هذا الموضوع والاطلاع على آخر تطورات الموقف. وقالت المصادر أن التحرك المصرى لدعم ومساندة الإمارات وإدانة التصرفات الإيرانية سيؤدى إلى إحداث تغير فى الموقف الإيرانى خلال الفترة المقبلة خاصة أن هناك مشاورات دارت بين القاهرة ودمشق بشأن هذا الموضوع وأن سوريا تجرى حاليا اتصالات هامة مع طهران فى هذا الإطار. وأشارت المصادر إلى أن الاتصالات التى جرت بين الرئيسين المصرى حسنى مبارك والسورى حافظ الأسد تركزت على بحث هذا الموضوع وقيام سوريا بتحريك سريع لحث إيران على العدول عن موقفها منعا لحدوث مواجهة عربية - إيرانية فى وقت تسعى إيران لتحسين علاقاتها مع الدول العربية وفى مقدمتها مصر^(٢).

١ - الشرق الأوسط ٩/٥/١٩٩٢م.

٢ - القبس ٩/١٦/١٩٩٢م.



وصل إلى طهران وزير الخارجية السوري فاروق الشرع للقيام بمحاولة احتواء النزاع بين الإمارات العربية المتحدة وإيران حول ملكية جزيرة أبو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى. ذكرت وكالة الأنباء السورية عن الشرع قوله أنه يحمل رسالة من الرئيس السوري حافظ الأسد إلى نظيره الإيراني على هاشمي أكبر رافسنجاني بشأن النزاع على الجزر الثلاث. قال الشرع: إنني أحمل رسالة من الرئيس حافظ الأسد إلى الرئيس رافسنجاني تتعلق بالخلاف الناشب بين إيران والإمارات العربية المتحدة حول جزيرة أبو موسى. أضاف الشرع: ونحن نعتقد أن العلاقات الودية بين الإمارات وإيران ستكون البلدين من حل خلافاتها بالطرق الودية والسلمية. وأشار الشرع إلى أن الرسالة التي بحشها من الرئيس الأسد إلى الرئيس رافسنجاني تؤكد على ضرورة حل الخلاف بالطرق الودية وطبقاً للقوانين الدولية والاتفاقات الموقعة بين إيران والإمارات. وقد ذكر الدبلوماسيون أن مبعوثاً خاصاً لرئيس الإمارات العربية المتحدة كان قد سلم رسالة إلى الرئيس الأسد بشأن الخلاف بين إيران والإمارات^(١).

وقد صرح هؤلاء الدبلوماسيون بأن ليس هناك علاقات جيدة بين الجانبين الإيراني والإماراتي تمكنها من حل هذا النزاع. تم بمدينة الاسكندرية أعمال القمة الثنائية بين الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية، ويأتي هذا اللقاء بين الشيخ زايد والرئيس محمد حسني مبارك في الوقت الذي تعمل فيه الإمارات على إقرار حقها الشرعي في جزر (أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى). ليُتِمَّا أعلنت مصر إلى جانب الدولة العربية بالإجماع دعمها للموقف الإماراتي الذي تمسك بحقه التاريخي حيال الجزر الثلاث. ويرى المراقبون في القاهرة أن اللقاء الذي نال اهتمام أجهزة الإعلام المحلية والخارجية سيدعم توصيات القمة الثامنة والتسعين لوزراء الخارجية العرب التي أنهت أعمالها بتوصية جماعية أقرت تدويل النزاع الإيراني مع الإمارات العربية المتحدة ووضعه أمام طاولة الأمم المتحدة وكسب التأييد له من جانب الشرعية الدولية وتضييق هذه الأوساط لدولة الإمارات استطاعت كسب المجتمع الدولي بتعاملها المتزن مع القضية ووضعت بدبلوماسيتها الهادئة القيادة الإيرانية في موقع «حرج» خاصة بعد خطبة الرئيس

١ - المساء الأسبوعية ١٩٩٢/٩/٢٠ م.



هاشمى رفسنجاني فى صلاة الجمعة الماضية عن إيرانية الجزر التى ضمها شاه إيران فى عام ١٩٧١. من جانب آخر يرد دبلوماسيون أن جهود سوريا للوساطة بين إيران والإمارات العربية المتحدة فى النزاع بين البلدين على ثلاث جزر فى الخليج العربى أثمرت عن نتائج إيجابية. وقال مسؤولون ودبلوماسيون أن وزير الخارجية السورى فاروق الشرع الذى عاد من طهران أطلع الرئيس حافظ الأسد على نتائج زيارته^(١).

وقال دبلوماسيون أن زعماء إيران أبدوا اهتماما بوساطة الأسد ودعوته إلى تسوية النزاع فى إطار الروابط العربية- الإيرانية الطيبة والاهتمام المشترك بالحفاظ على الأمن والاستقرار فى منطقة الخليج العربى. وقال دبلوماسيون فى مجلس التعاون فى دمشق أن سوريا أطلعت الإمارات بالفعل على نتائج محادثات الشرع وأن رئيس دولة الإمارات سيزور دمشق فى الأيام القليلة المقبلة لمحادثات مع الأسد. نفى وزير الخارجية المصرى السيد عمرو موسى فى حديث مع الحياة أن تكون مصر تستخدم قضية جزيرة أبو موسى بين الإمارات العربية المتحدة وإيران لغاياتها المستتلة إلى ضعف علاقاتها مع طهران. وقال: لسا الطرف الذى خلق الموضوع لنستخدمه. هذا موضوع خلقتة إيران وكان لابد من رد فعل لمصر بصفتها أكبر الدول العربية، وعضو فى إعلان دمشق وأضاف أن سياسات الهيمنة لا محل لها الآن وأى سياسة هيمنة ستؤدى إلى توتر وإلى تصعيد فى التوتر لذلك نحن نحذر من مثل هذه السياسات. وحرص موسى فى حديثه خلال وجوده فى نيويورك للمشاركة فى جلسات التأكيد أن إيران دولة شقيقة وأن ما يجمع بيننا أكثر بكثير مما يفرق ويجب أن يكون هذا هو الأساس الذى نعمل عليه، لكنه أصر على أن التصعيد بدأ بما حدث فى أبو موسى بواسطة إيران. كان يجب ألا تقوم به أبدا ويجب ألا تلجأ إلى مثل هذا الإسلوب فى علاقتها مع الدول العربية وحض على الحل السلمى، عن طريق الحوار، واستمرار التعاون طبقا للاتفاق القائم بين إيران والإمارات فى شأن جزيرة أبو موسى. وأكد الوزير موسى أن بلاده ستقف ضد التوسع الإيرانى فى منطقة الخليج العربى وشدد على القول أن المنطقة لا تستحق حربا ثالثة أو مواجهة

حامية. وأن المطلوب رفع قضية الجزر إلى مجلس الأمن بهدف الوصول إلى حل جماعي دولي للمشكلة^(١).

اشتدت في السنوات الأولى للثورة الإسلامية الإيرانية حدة الاتهامات العربية الموجهة لإيران بخصوص تورطها في أعمال من قبيل التدخل في الشؤون السياسية الداخلية لدول عربية، بل لقد كانت هنالك اتهامات محددة برعاية إيران لعدد من الجماعات التي تعتمد العنف أسلوبا للتغيير في عدد من البلدان العربية. وعلى الرغم من أنه كان من الصعب دائما إيجاد سند مادي محدد لهذه الاتهامات إلا أن طبيعة التفاعلات السياسية، وسهولة انتقال الأفكار، والمواقف التي تبنتها إيرانية مستولة بشأن تأييد بعض الأعمال التي قامت بها تلك الجماعات ساعدت على استمرار تلك الاتهامات، وقبول الرأي العام العربي لها بصفة عامة. وتوترت كثيرا العلاقات العربية الإيرانية بعد ذلك، ويبدو واضحا أن هذا البعد السلبي من أبعاد العلاقات العربية الإيرانية قد انحسر إلى حد بعيد، غير أن بعض المشكلات السياسية ما تزال يراوح في مكانة دون مؤشرات تشير إلى قرب التحرك باتجاه الحل، ويأتى على رأس هذه المشاكل مشكلة الجزر المعلقة بين الإمارات العربية المتحدة وبين إيران. على الرغم من التصريحات الدبلوماسية الإيرانية المعتدلة ذات اللهجة الودية في أكثر من موقف فإن الأمر الذي لا يستطيع المرء تجاهله أن الطرف العربي في هذه المشكلة وهو الإمارات العربية المتحدة قد قبل الاحتكام إلى القضاء الدولي بهذا الخصوص، وهو النهج الوحيد الممكن للتعامل مع هذه المشكلة سواء بالنظر إلى إطارها الثنائي أو الإقليمي أو العالمي، وسوف تكون هناك حجج إيرانية كثيرة ومفهومة تبرر رفض قبول هذا للطلب العربي، غير أنه يبدو من المستحيل أن يبنى تعاون راسخ بين إيران ومجلس التعاون خاصة والطرف العربي عامة ما لم يتم قبوله، وقد يسهل من حدوث هذا القبول إلى حد ما التوصل إلى رؤى عربية - إيرانية مشتركة بشأن أمن الخليج العربي، لكن تحقيق أمن منطقة الخليج العربي على ضوء أهميتها الاستراتيجية والاقتصادية الفائقة معضلة دائمة منذ الانسحاب البريطاني من المنطقة، تطوير إيجابى مطلوب للعلاقات الإيرانية بدول مجلس التعاون أن الولايات المتحدة الأمريكية تبني حتى الآن سياسة الاحتواء للزواج



لكل من العراق وإيران، وهي سياسة من شأنها أن تؤثر بالسلب على عملية التطوير المطلوبة لعلاقات إيران بدول مجلس التعاون^(١).

فعملية التطوير هذه لا يمكن أن تكتمل إذا ظلت إيران محرومة من الإضطلاع بدور طبيعي لها في معادلة أمن الخليج العربي. ويخلط البعض أحيانا بين سياسات الهيمنة وبين القيام بدور في المعادلة الأمنية. إن سياسات الهيمنة من إيران وغيرها تجاه مجلس التعاون مرفوضة على نحو مطلق، غير أنه ثمة فارقا كبيرا بين رفض سياسات الهيمنة وبين إنكار حق طبيعي لإيران في أن تكون شريكا في وضع تصور مطلوب لصيغة للأمن في منطقة الخليج العربي سوف تكون هي الأقدر على البقاء طالما أنها ستبنى على الاحترام المطلق لسيادة كافة الدول في المنطقة وتوفى الضمانات الكاملة لأمنها. وقد يكون من السهولة بمكان أن يتفق على مثل هذه المبادئ نظريا لكنه من الواضح أن ترجمتها عمليا إلى حقائق فعلية توجد على أرض الواقع مسألة تنطوى على قدر هائل من التعقيد، وتتطلب درجة عالية من المبادرة والجسارة. غير أن الانعكاسات الإيجابية المتوقعة من إنجازها على أمن الخليج العربي واستقراره ورخائه تغرى ببذل أقصى الجهود الممكنة في هذا الاتجاه^(٢).

وضرورة إرجاع السيادة لها كما أكد على إدائه الاعتداءات الإيرانية على الجزر العربية والتي تمثل اعتداءات على الدول العربية باعتبارها أرض عربية إضافة إلى أنها تابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، إنما أعلن للمجلس عن دعمه لأي طرق سلمية لحل للمشكلة كي لا تؤدي الاعتداءات إلى إشعال فتيل الحرب في الخليج العربي من جديد - إضافة إلى موقف الجامعة العربية كان هذا موقف الاتحاد البرلماني العربي أيضا - وجددت الجامعة العربية دعمها لحق الإمارات في الجزر : انتقد الدكتور عصمت عبد المجيد أمين عام الجامعة العربية في الكلمة التي ألقاها أمام المجلس الموقف الإيراني من مسألة الجزر وقال أنه بالرغم من الرغبة التي عبرت عنها الإمارات من أجل إيجاد حل سلمي للمشكلة فإن إيران لم تستجب لهذه الرغبة. وجدد في هذا الصدد دعم الجامعة لدولة الإمارات في تأكيد سيادتها على امتلاك الجزر الثلاث العربية وأشار إلى الدراسة التي أعدتها الأمانة العامة عن الأمن القومي مؤكدا على أن أي مسعى لمعالجة شأن هذا الأمن

١ - د. عبدالله الشايبي - المرجع السابق ص ٨.

٢ - د. عبدالله الشايبي - المرجع السابق ص ٩.

لا بد أن ينطلق من قاعده التضامن العربي . وفي بيان آخر : الجامعة تدعم موقف الإمارات حول مسألة الجزر أكدت الجامعة العربية مجددا تأييدها لدولة الإمارات للتحده في جهودها ومساعدتها لاستعادة حقوقها في الجزر الثلاث أبو موسى، و طنب الكبرى، و طنب الصغرى التي احتلتها إيران، وأبلغ الأمين العام المساعد للجامعة لإنهاء احتلالها لهذه الجزر. والكف عن سياسات فرض الأمر الواقع بالقوة وإلغاء جميع الإجراءات والمنشآت التي أقامتتها على الجزر واتباع الوسائل السلمية لإنهاء هذه الأزمة أن الحوار المباشر من أفضل السبل لحل الأزمة ولا نريد أن يكون هذا الاحتلال من السائل التي تميح العلاقات العربية - الإيرانية .

يضيف الأمين العام المساعد للشئون العربية قائلا: إن الموقف يتجسد في الدعوة المخلصة إلى تسوية هذا الموضوع بالطرق السلمية وذلك لحرص الجامعة على تنمية العلاقات مع الجمهورية الإيرانية الإسلامية وخاصة في ظل التوجهات الجديدة للقيادة الإيرانية والتي نأمل أن تهدف إلى إقامة علاقة طبيعية وتنميتها مع الوطن العربي، وأن تتجسد هذه التوجهات لإعداد المناخ المناسب لإقامة هذه العلاقات على أسس سلمية ورأسخة لتسوية المشاكل المعلقة، والتي تشكل الجزر الثلاث العائق الرئيس لها. ويحتر تجاوب القيادة الإيرانية مع الموقف القياى الذى أبدته الإمارات العربية المتحدة بلادة أمل جديدة لإيجاد حل سلمى لمشكلة الجزر العربية المحتلة وفق القانون الدولي ومبادئ حسن الجوار والأخوة الإسلامية واتساقا للروابط التاريخية والحضارية التي تجمع إيران بجيرانها وأشغالها العرب وفى إطار الرؤية الاستراتيجية المهمة وهى العمل المشترك مع دولة إيران من أجل استتباب الأمن والاستقرار فى هذه المنطقة المهمة فى العالم. هل تعتقد بأن المبادرة الجديدة بداية حل للأزمة أم أنها سلسلة جديدة من المفاوضات؟ أما عن موقف الجامعة العربية حول قضية الجزر العربية والنزاع القائم عليها بين دولة الإمارات وإيران واحتلال إيران لهذه الجزر والممارسات التي تنتهجها إيران تجاه سكان هذه الجزر، فقد أعلن المجلس تأييده للحق الإماراتى للجزر العربية.

الجامعة العربية والاحتلال الإيراني للجزر

كان ولا يزال لجامعة الدول العربية دور مهم فى المطالبة بإنهاء احتلال إيران للجزر العربية الثلاث طنب الكبرى و طنب الصغرى وأبو موسى حيث كان ذلك البند دائم المناقشة فى اجتماعات مجلس الجامعة وأصدرت الجامعة عدة قرارات كان أولها فى ١٢/٩/١٩٩٢ وكان أحدثها فى ٢٥/٣/١٩٩٨ ويوضح السفير أحمد بنحلى الأمين



العام المساعد للشئون العربية بجامعة الدول العربية دور الجامعة في المطالبة بحل هذه الأزمة قائلا:-

تعتبر مشكلة احتلال الجزر العربية الثلاث من البنود الدائمة على جدول أعمال مجلس الجامعة في كل دورة من دوراته نظرا لأهميته. وقد سعت مجموعة الدول العربية من خلال الأمم المتحدة على تحييد ما يتخلله وزراء الدول العربية في هذا الصدد من قرارات بالإضافة لتحركات الأمين العام للجامعة الدكتور عصمت عبد المجيد سواء مع المسؤولين المعنيين أو مع بعض الأطراف التي نرى أنها يمكن أن تدفع على إيجاد تسوية لهذا الموضوع. وقد أكدت قراراتنا دائما على سيادة الإمارات العربية على جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى والتأييد المطلق لجميع الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها الإمارات لاستعادة هذه الجزر العربية ودعوة الحكومة الإيرانية باستمرار ومجددا والادعاءات الإيرانية حول هذه الجزر العربية. وكان مجلس وزراء الخارجية العرب قد أعلن عن تأييد مماثل لموقف الإمارات خلال الدورة رقم ٨ التي عقدت بمقر الجامعة العربية.

أعلنت جامعة الدول العربية موقفها تجاه الإجراءات العدوانية الإيرانية في جزيرة أبو موسى على لسان السفير عدنان عمران الأمين العام المساعد للجامعة العربية الذي قال: «إن الاحتلال الإيراني لجزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى كان مظهر من مظاهر الرعونة التي تميز بها حكم الشاه محمد رضا خان المازندراني. وأضاف: إنه كان أمرا مفاجئا أن تقوم إيران بعد سقوط الشاه بإجراءات جديدة تسير في نفس الخط، وأكد أن الدول العربية جميعها تقف مع الإمارات في الدفاع عن حقها المشروع في الجزر العربية. وفي يوم ١٥/٩/١٩٩٢ أدان مجلس جامعة الدول العربية الاعتداءات الإيرانية على الجزر التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وأكد المجلس سيادة الإمارات على جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى. ورفع المجلس قضية الانتهاكات الإيرانية التي تعرض الأمن والاستقرار في المنطقة لأشد المخاطر إلى الأمم المتحدة. وفي ١٩ أبريل ١٩٩٣ أكد مجلس جامعة الدول العربية في ختام اجتماعاته الدورية وقوفه إلى جانب الإمارات العربية المتحدة في التمسك بسيادتها الكاملة على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وأيد المجلس اتخاذ الإجراءات اللازمة لعرض هذا الموضوع على الأمم المتحدة واعتبارها بندا دائما على جدول أعمال مجلس الجامعة^(١).

١ - أحمد التلمري - للرجع السابق ص ٣٥٨.

أكد مجلس جامعة الدول العربية سيادة الإمارات العربية المتحدة على جزر أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى ورفع الانتهاكات الإيرانية التى تعرض الأمن والاستقرار فى المنطقة لأشد المخاطر إلى الأمم المتحدة، وأدان فى بيانه الختامى «لنص ص٢٦» الاعتداءات الإيرانية على هذه الجزر التابعة لدولة الإمارات. وأكد عمرو موسى وزير خارجية مصر ورئيس الدورة الحالية للجامعة أنه لا يمكن قبول احتلال أو فصل أى جزء من الأراضى العربية، كما أكد عصمت عبدالمجيد الأمين العام للجامعة التأييد العربى لدولة الإمارات، وقال أن هذا الموقف الموحد هو رسالة إلى العالم أجمع.

وعلمت «الاتحاد» أن مشاورات تجرى حالياً لعقد اجتماع خلال وقت قريب، للاتحاد البرلمانى العربى لبحث قضية الجزر العربية. وقرر مجلس الجامعة دعم مفاوضات السلام على أساس ضمان الحقوق العربية، كما اتخذ قرارات بمساندة لبنان والصومال، وأكد الحقوق العربية فى المياه والأنهار، ودعا إلى الاتفاق حول تقسيم مياه دجلة والفرات، وشكل لجنة عربية للمياه، ودعا المجلس الغرب إلى الاستجابة للمبادرات الليبية للمحوار بشأن قضية «لوكيرى»^(١).

قرر المجلس أيضاً تشكيل لجنة وزارية «للقيام بتحريك سياسى عربى واسع وسريع يشمل الفاتيكان ودول أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان والصين لشرح وجهة النظر العربية بشأن مدينة القدس ومستقبلها». وأعلن عبدالمجيد أن المجموعة العربية ستعقد اجتماعاً على مستوى وزارى على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نيويورك، وقال فى مؤتمر صحفى عقده فى ختام اجتماعات مجلس الجامعة، أن هذا الاجتماع سيكون فرصة لتبادل وجهات النظر حول عدد من القضايا الهامة وتسيق مواقف الدول العربية تجاه هذه القضايا. وأعرب عبدالمجيد عن ارتياحه لنتائج الدورة الحالية لمجلس الجامعة، وقال «إن هذه ليست مبالغة أو شعاراً وإنما هى حقيقة لمسها عدد كبير من المراقبين والمتابعين». وأكد الموقف الإيجابى لمجلس الجامعة من موضوع جزيرة أبوموسى، ووصفه بأنه موقف عربى موحد، وأنه رسالة للعالم أجمع. وأشاد فى هذا الصدد بمستوى الجدية والمسئولية والواقعية التى سادت الاجتماعات والمناقشات. وقال الدكتور عبدالمجيد أنه كانت هناك بعض الصعوبات خلال المناقشات إلا أنه ظهرت رغبة

من جميع الأطراف بضرورة تخطي هذه الصعوبات حتى نصل لما يحقق المصلحة العربية. وأكد عمرو موسى في المؤتمر الصحفي المشترك مع عبدالمجيد أن هناك موقفا عربيا كاملا وواضحا وحاسما ومؤيدا لدولة الإمارات العربية المتحدة. وأضاف في عبارات قاطعة: «إن الأرض العربية سواء كانت جزيرة أو غيرها لا يمكن أن نقبل عدوانا عليها أو احتلالها أو فصلها عن الوطن العربي»^(١).

ذكر موسى أن المجلس «يهيب بإيران وشعبها، وهو شعب إسلامي شقيق ودولة مهمة في المنطقة، أن تعيد النظر في الأسلوب الذي اتبعته في منطقة الخليج». ونبه «إلى أن استمرار هذا الوضع سيؤدي إلى توتر خطير في العلاقات في هذه المنطقة التي حدثت فيها حريان من قبل». وقال: «نرجوا أن نعمل بأسلوب أفضل من الأساليب السابقة، وأن يتوقف الاتجاه نحو الاحتلال أو الاستيلاء والتوسع». وأعاد مذكره الرئيس المصري محمد حسني مبارك بالقول أنه «للمعنى لدولة كبيرة أن تلتهم أبناء دولة صغيرة.. فدولة الإمارات ليست وحدها، ولا يمكن للعالم العربي أن يسمح بمثل هذا التفسخ وهذا الإجراء الإيراني». أن يدعم مجلس جامعة الدول العربية الإمارات العربية المتحدة وموقفها للمحق العادل من قضية جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، فذلك من وجهة النظر الرسمية الإيرانية «عمل غير مسئول». أما أن تقتل إيران سكان الجزر الثلاث من أرضهم، وأن تستولي بقوة السلاح على سدة الجزر، وأن تتحدى طهران حقائق التاريخ والجغرافيا لتبرير عدوانها على سيادة الإمارات العربية المتحدة، وانتهاكها وحدة أراضي الإمارات، فذلك - أيضا من وجهة النظر الرسمية الإيرانية - عمل مسئول!! منطق غريب بالطبع، لكن الأغرب منه، أن إيران التي تحتل جزرنا، وتحاول فرض الأمر الواقع بالقوة، تعتبر أن البلدان العربية ترتكب «خطأ في التقدير» بتأييدها حق الإمارات في استعادة سيادتها على الجزر الثلاث، وأن المجتمع الدولي «يرفض المطامع التاريخية لتبرير التوسع»^(٢).

ولتاكفى طهران بمحاولة تبرير إجراءاتها، ورفضها التراجع عن إجراءاتها غير المبررة وحسب، وإنما تلجأ إلى التهديد المبطن بزعمها أن المنطق التاريخي الذي تستند إليه

١ - الاتحاد - ٩/١٢/١٩٩٢ م.

٢ - الاتحاد - ٩/١٢/١٩٩٢ م.

الإمارات لاستعادة حقوقها في الجزر الثلاث «سيؤدي إلى انعدام الأمن في العالم أجمع في حال تعميمه»^(١). يقول المسؤولون الإيرانيون ذلك وهم يعرفون جيداً أن ما تطالب به الإمارات العربية المتحدة هو حق من حقوقها التاريخية، وأن مجلس الجامعة العربية، عندما يؤيد موقف الإمارات العادل، فإنما يقوم بواجبه تجاه دولة عضو في الجامعة، تنتهك وحدة أراضيها، وتعرض ثلاث من جزرها لمحاولة قضم، وتهدد سيادتها من قبل دولة جارة مسلمة تدعى حرصها على إقامة علاقات سليمة مع مجلس التعاون. يقول المسؤولون الإيرانيون ذلك، وهم يدركون من أزمة الخليج الثانية أن المجتمع الدولي لا يمكن أن يقف ساكناً مكتوف الأيدي تجاه أى دولة معنوية، ويرفض سياسة التوسع، ولا يقرأ مبدأ احتلال أراضي الغير. ومرة أخرى نقول للمسؤولين الإيرانيين أن الوقت لم يفت بعد للتراجع، ونضيف: على طهران أن تدرك أن من يزرع الرياح في الخليج العربي، لن يحصد سوى العاصفة»^(٢).

أكد المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية وقوف جميع الدول العربية إلى جانب الإمارات العربية المتحدة ومساندتها في أية إجراءات تتخذها لتأكيد سيادتها على جزر أبو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى التي تحتلها إيران. وقال عمرو موسى وزير خارجية مصر رئيس دورة للمجلس الثامنة والتسعين عقب انتهاء جلسة مجلس الجامعة «إن قرار التأييد العربي لدولة الإمارات العربية المتحدة، ورفض ماحدث والتحرك لعرض الأمر على الأمم المتحدة كان في مقدمة القرارات التي اتخذها مجلس الجامعة بالإجماع والتي تعلن صباح اليوم»^(٣).

وقال موسى: «إن مجلس الجامعة سيسعى في الفترة القادمة لعرض هذا الموضوع على الأمم المتحدة». وحول مصادر تهديد الأمن القومي بعد أزمة الخليج قال «إنها تنوعت وتعددت. ولكننا أمام قضية محددة وهي احتلال إيران للجزر العربية». ونفى موسى ما تردد عن تشكيل لجنة وزارية من بعض الدول العربية لبحث مشكلة احتلال إيران للجزر العربية. وأكدت وكالة أنباء الإمارات أن القرار الخاص بقضية الجزر العربية الذي اتخذته مجلس الجامعة يتضمن المطالبة برفع الانتهاكات الإيرانية التي تعرض الأمن

١ - الاتحاد ٩/١٢/١٩٩٢م.

٢ - الخليج - ٩/١٤/١٩٩٢م.



والاستقرار في المنطقة لأشد للخطر، إلى الأمم المتحدة. كما يتضمن القرار مطالبة إيران باحترام العهود والمواثيق الموقعة مع الإمارات العربية المتحدة وحققها وسيادتها على جزر أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى. وطلب المجلس من الأمين العام متابعة هذا الموضوع. وذكرت وكالة أنباء الإمارات أن مجلس الجامعة سيعلن في قراراته استعداد الأقطار العربية للتعامل مع كافة مقترحات نزع السلاح البناء، وتأكيد تأييد إخلاء منطقة الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبيولوجية باعتبار ذلك أفضل وسيلة لتحقيق الأمن لكافة دول المنطقة^(١).

شدت الإمارات العربية المتحدة في مذكرة عاجلة إلى جامعة الدول العربية على ضرورة إنهاء الاحتلال العسكري الإيراني لجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى وأن تؤكد إيران على التزامها بمذكرة التفاهم بين البلدين لعام ١٩٧١ بشأن جزيرة أبوموسى. وطلبت المذكرة إيران بعدم التدخل بأى طريقة وتحت أى ظروف فى ممارسة الإمارات ولايتها الكاملة على الجزء المخصص لها فى جزيرة «أبوموسى» وإلغاء كافة التدابير التى فرضتها إيران على أجهزة الدولة ومواطنى الإمارات والمقيمين بالجزيرة. كما كشفت المذكرة فشل اجتماع أبوظبى خلال الفترة من ٢٧ إلى أول سبتمبر عام ١٩٩٢ بين الجانبين الإماراتى والإيرانى لرفض إيران مناقشة احتلالها العسكري لجزيرتى طنب الكبرى والصغرى ورفضها اقتراح إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية. وقالت الإمارات فى مذكرتها أن الاحتلال العسكري لاغير من الوضع القانونى للأقليم المحتل كما أن الاحتلال لايكسب سيادة^(٢).

جدد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية فى ختام دورته الخامسة بعد المائة فى القاهرة يوم ١٤/٣/١٩٩٦ م مساندته ودعمه للمساعى السلمية التى تبذلها دولة الإمارات لاستيرداد جزرها الثلاث فى الخليج العربى (أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) التى تحتلها إيران، ودعوا إيران للتجاوب مع مبادرة الإمارات للحوار حول الموضوع، مؤكدين حق الإمارات فى السيادة على جزرها المحتلة^(٣).

أعلنت الدول العربية يوم ٢٠/٥/١٩٩٦ م معارضتها لأى إجراء تقوم به إيران من

١ - الخليج - الإمارات ١٤/٩/١٩٩٢ م.

٢ - الرأى العام - الكويت ١٩/١١/١٩٩٢ م.

٣ - الاتحاد ١٥/٣/١٩٩٦ م.



جانب واحد في جزيرة أبوموسى المتنازع عليها مع الإمارات العربية المتحدة والتي تعتبر تابعة للدولة وجزءاً من أراضيها بالخليج العربى . وقال مصدر مسئول في الامانة العامة للجامعة تعقيبا على ما اعلته وكالة الانباء الإيرانية من أن إيران بدأت فى إنشاء ميناء بالجزيرة بأن موقف الجامعة من قضية الجزر الثلاث المملوكة أساسا للدولة الإمارات العربية المتحدة معروف وثابت ويقوم على معارضة ورفض أى إجراء من طرف واحد تقوم به أى دولة ضد دولة عربية وأنه إذا كان هناك نزاع أو خلاف فمن الواجب حله بالطرق السلمية أو عن طريق التحكيم الدولى . وأعرب السفير موقف العلاف الأمين العام للمساعد للجامعة العربية للشئون السياسية والمسئول عن ملف الجزر العربية المتنازع عليها بين الإمارات العربية المتحدة وإيران عن اعتقاده بأن دول الجوار الجغرافى للعالم العربى وبخاصة إيران وتركيا والتي لها علاقات تاريخية مع العرب يجب أن تكون أحرص من غيرها على علاقات حسن الجوار مع العالم العربى . وأكد السفير موقف العلاف أن علاقات حسن الجوار مع العالم العربى هى فى مصلحة هذه الدول نفسها قبل أن تكون فى مصلحة العالم العربى . وأشار إلى أن الإجراء الإيراني المنفرد (وإن إجراء وحيد الطرف فى موضوع محل نزاع) لايساعد على الحل السلمى للمشكلة وأن هذا أمر يديهى وأن حل المشكلة يجب أن يكون عن طريق التفاوض وليس عن طريق سياسة فرض الأمر الواقع^(١).

أوضح الأمين العام المساعد للجامعة العربية تتابع الموقف عن كثب وباهتمام بالغ وإن كان لم يتم بعد اتخاذ أى قرار حول الخطوة المقبلة بهذا الخصوص . وأكد مجددا على دعم الجامعة ودولها لموقف الإمارات العربية المتحدة باعتبارها صاحبة حق وتسعى لحل النزاع بطريق يكفل لها حقها سلميا وذلك عن طريق التفاوض والتحكيم الدولى الذى يضمن فى الوقت نفسه علاقات حسن الجوار بين مجلس التعاون وإيران . ومن جانب آخر، أكدت مصر رفضها للإجراءات الإيرانية . وقال السفير عادل الصفتى وكيل وزارة الخارجية المصرية لمراسل «الاتحاد» فى القاهرة أنه إذا صحت الأنباء التى تردت عن إقدام إيران على بناء مطار فى جزيرة أبوموسى ، فإن ذلك يمثل تطورا سلبيا لايساعد على التسوية السياسية والحل السلمى للمشكلة . وأضاف أن مصر لاتفافق على مثل هذه الأمور، وتدعو إيران إلى التراجع كلية عنها، حرصا على علاقاتها مع الدول العربية^(٢).

١ - الاتحاد - ٥/٢١/١٩٩٦م.

٢ - الاتحاد - ٥/٢١/١٩٩٦م.



شهدت العاصمة المصرية ندوة انعقدت في مقر جامعة الدول العربية حول موضوع الجزر العربية الثلاث طناب الكبرى والصغرى وأبوموسى التى تصر إيران على ملكيتها فى حين أن الحقائق والوقائع تؤكد تاريخية الملكية العربية لها . وقد توافقت الندوة التى شارك فيها العديد من الخبراء بحضور أمين عام جامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبدالمجيد . مع معرض للوثائق التى تؤكد على مسؤولية العرب عن الجزر الثلاث منذ القرن الماضى . مدير مركز الدراسات والوثائق إدارة رأس الخيمة علق على الندوة والمعرض وشارك الحضور فى النقاش وفى تصويب بعض المفاهيم التاريخية التى تؤكد جميعها ، عبر الأدلة المكتوبة ، على ملكية الإمارات للجزر الثلاث التى احتلتها قوات الشاه قبل إعلان دولة الإمارات العربية المتحدة ، كما يتبين من هذا التحقيق . زار القاهرة ، مدير مركز الدراسات والوثائق فى رأس الخيمة وخلال الزيارة التى استمرت عدة أيام ، حضر الندوة التى عقدت تحت رعاية الدكتور عصمت عبدالمجيد ، بمقر الأمانة العامة للجامعة . وفى لقاء مع الصياد شرح التدميرى ماوصلت إليه قضية الجزر الثلاث . طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبوموسى ، بين الإمارات وإيران ، وهى موضوع الندوة فقال : تلبية للمبادرة الكريمة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، وبالتنسيق معنا ، تم إقامة معرض للوثائق التاريخية عن عروبة الجزر الثلاث فى الخليج العربى ، طناب الكبرى ، وطناب الصغرى ، وأبوموسى ، كما أقمنا ندوة إلى جانب المعرض دار فيها الحوار حول الأبعاد التاريخية لعروبة الجزر ، وعن الوثائق ونوعيتها ، ومدى بعدها الزمنى والقانونى ، وكلها تؤكد تبعية الجزر لدولة الإمارات العربية المتحدة . وأضاف السيد التدميرى^(١) :

وإنه انطلاقاً من توجهات ، رئيس الدولة ، وحكمته السلمية ، وحرصه على علاقات حسن الجوار ، وعلى العلاقات التاريخية التى تربط الشعبين العربى والإيرانى ، حيث الشيخ زايد دائماً يدعو إلى الكلمة الطيبة ، كما يرى أن حل هذا الخلاف يأتى بالتفاوض الثنائى . وحين يتعدى ذلك ، فإنه يدعو إلى رفع القضية إلى هيئة تحكيم دولية ، وهى المتمثلة بمحكمة العدل الدولية ، الجبهة للخولة والمنوط بها حل مثل تلك النزاعات . ويضيف مدير مركز الدراسات والوثائق برأس الخيمة :

سبق أن عقدت اجتماعات فى شهر أيلول سبتمبر ١٩٩٢ ، بين إيران والإمارات

١ - الصياد - ٦/٣٠/١٩٩٥م .

ممثلين بالمعنيين في الدولتين، لكن الاجتماعات لم تنجح، لأن الجانب الإيراني المعارض، رفض الحوار أو الحديث عن جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى. وحتى اليوم لم يجتمع الطرفان مرة أخرى لنفس السبب. وفي ندوة الجامعة العربية أكد الدكتور عصمت عبدالمجيد، الأمين العام، على تأييد الجامعة، وكافة القوى العربية والدولية المحبة للسلام، لكل الإجراءات التي تتخذها الإمارات العربية، لاستعادة سيادتها على هذه الجزر باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الإمارات. كما صرح الدكتور عبدالمجيد، أن الموقف العربي المؤيد والداعم للإمارات العربية في نزاعها مع إيران، ينطلق من حقائق ثابتة، وهي أن الأرض العربية أينما كانت فهي ذات قدسية واحدة، ومن حقيقة أن الأمن القومي العربي، كل متكامل، وأن تهديد أو احتلال أى جزء من التراب العربي، هو بالتالى تهديد لأمن وسيادة الأمة العربية كلها، فهذه الجزر الثلاث ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالوطن العربي. وتؤكد كل الوثائق التاريخية، والتي لا يرقى إليها أى شك، ملكية هذه الجزر لدولة الإمارات العربية المتحدة^(١).

في الندوة تحدث سفير الإمارات مشيراً إلى أن إيران حاولت فرض سياسة الأمر الواقع، عندما استولت على الجزر الثلاث، قبل إعلان قيام الإمارات، وهو سارفضه رأى العام العربى والعالمى، باعتباره خرقاً لمبادئ التعايش السلمى وحسن الجوار بين الشعوب. ومعروف أن سيادة الإمارات على الجزر العربية واضحة من خلال كون الجزر ترفع أعلام الشارقة ورأس الخيمة. وتطبق قوانينها وأنظمتها، كما أن سكانها يحملون جنسية الإمارات. هذا إلى جانب وجود ممثلين لحاكمى الإماراتيين فى الجزر بصفة مستمرة. وأضاف سفير الإمارات فى كلمته: لقد كانت الإمارات تأمل أن يبادر الجانب الأيراني إلى تصحيح الوضع الناجم عن احتلال الجزر، وإعادتها إلى السيادة العربية، انطلاقاً من مبدأ المشاركة الصادقة وتعزيز التعايش السلمى والالتزام المتبادل بين دولها، لتتمكن من تسخير طاقاتها ومواردها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما يعود على شعوبها بما فيها الشعب الأيراني المسلم، بالرخاء والازدهار. وقد حمل أحمد التدرى معه مجموعة من الوثائق والخرائط التاريخية التى تثبت ملكية الإمارات العربية للجزر الثلاث. وردا على سؤال متى وكيف استولت إيران على الجزر. شرح السيد التدرى، مدير مركز الدراسات والوثائق الوضع قائلاً: تواطأت الحكومة البريطانية مع حكومة



الشاه ومهدت له لاحتلال الجزر الثلاث، قبيل رحيل قواتها وقبيل إنهاء اتفاقيات الحماية التي تربط الإمارات ببريطانيا، وذلك للحفاظ على موازنة مصالحها التجارية والاستراتيجية السياسية مع الحكومة الفارسية. وكانت الضحية الحقوق العربية، واحتلال الجزر العربية الثلاث طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبوموسى^(١).

وبعد الاحتلال الإيراني للجزر، وخلال اجتماع لمجلس الأمن الدولي، للنظر فى ذلك العدوان بناء على طلب من عدد من الأقطار العربية. قال للندوب البريطانى أمام مجلس الأمن أن بريطانيا راضية على الاتفاق الذى تم آنذاك بين حاكم الشارقة وإيران حول جزيرة أبوموسى. أما بالنسبة لاحتلال إيران لجزيرتى طناب الكبرى والصغرى، فإن بلاده أعلنت عن عدم إمكانتها حماية هاتين الجزيرتين، إذا لم يتم الاتفاق بين رأس الخيمة وإيران، قبل حلول موعد انسحاب القوات البريطانية النهائية من الخليج العربى. وكان رأى بريطانيا أنه من المهم قيام اتحاد بين الإمارات قبل الانسحاب البريطانى فى كانون الأول ديسمبر ١٩٧١ وأن هذا الاتحاد لايقوم إلا بموافقة إيران وأن إيران، لن توافق إلا بشرط ضم الجزر الثلاث إليها. ومضت الإمارات فى إقامة دولتها الاتحادية، دون التفريط بالجزر أو بأى من الحقوق الوطنية، متمسكة بالمطالبة باستعادة الجزر إليها يشترى الوسائل السلمية. وأضاف السيد التدمرى: لكن لم تكد معاهدات، الحماية تنتهى وتنسحب بريطانيا من مشيخات شرق الجزيرة العربية، حتى هزعت القوات الإيرانية بالتوجه إلى الجزر العربية الثلاث، فى تشكيلات عسكرية تمثل مختلف القطاعات والأسلحة، فى استعراض ميدانى لقواتها الجوية والبحرية والبرية. ففى صباح الثلاثاء ٣٠ نوفمبر ١٩٧١ توجهت زوارق طوربيدية نحو شاطئ جزيرة طناب، مع طائرات «فانتوم» حربية وطائرات هليكوبتر تحمل الكوماندوز الشاهنشاهية وتم احتلال الجزر العربية^(٢).

ورغم أن القنصل البريطانى العام قد عرض على الشيخ صقر أن الحكومة الإيرانية مستعدة لدفع تعويضات لسكان الجزيرة الذين أضيروا من الهجوم، فإنه رفض دفع التعويضات رفضاً باتاً، معتبراً أن السلطة الإيرانية هى ملطعة عدوانية غير شرعية ولاتعترف بها ولاتعامل معها، وقال «سنبقى نناضل فى سبيل إعادة الحق إلى نصابه بإعادة الجزر إلى حظيرتها العربية».

١ - الصياد - ٦/٣٠ - ١٩٩٥م.

٢ - الصياد - ٦/٣٠ - ١٩٩٥م.



ويضيف السيد أحمد التدمري قائلا: إن السيادة على جزيرتي طناب الصغرى وطناب الكبرى كانت منذ أقدم العصور، ولا تزال لدولة الإمارات العربية المتحدة، ولم يغير الاحتلال العسكري الإيراني للجزيرتين في نوفمبر ١٩٧١ في وضعها القانوني حيث أنه من الثابت في القانون الدولي، أن الاحتلال الناجم عن استخدام القوة، لن يكسب الدولة المحتلة سيادة على الاقليم المحتل، مهما طال الزمن وليس أمامنا سوى اللجوء إلى كافة الوسائل والسبل السلمية المتاحة لتأكيد سيادتنا على الجزر الثلاث. هذا وقد طالب وزير الدولة للشؤون الخارجية، إيران بالوثائق التي تثبت ملكيتها للجزر الثلاث، ليحولها إلى المحكمة الدولية، ونحن سنحمل واثقنا التاريخية ونقبل بحكم المحكمة أما إذا رفضت إيران التحكيم الدولي، فهذا يعني أنهم لا يملكون حق السيادة على الجزر العربية. كما بعث الشيخ صقر، عضو المجلس الأعلى للاتحاد، وحاكم رأس الخيمة، ملفا خاصا، تضمن مجموعة من الوثائق المتوارثة، والتي تظهر بكل وضوح عروبة الجزر منذ أواسط القرن الثامن عشر، بعث بها إلى جامعة الدول العربية والمنظمات المعنية، لكي تتعرف على الحقائق التي تدحض الادعاءات الإيرانية وتكشف الاطماع الإيرانية للتوسع والسيطرة على المناطق العربية في الخليج العربي^(١).

الموقف الشعبي العربي

كان للتجاوزات والإجراءات الإيرانية في جزيرة أبو موسى ردود فعل واسعة في الأوساط العربية والأجنبية، وقد تناولت الصحف العربية والصحف الأجنبية التي تهتم بالمنطقة وبالسياسة الدولية هذه الأحداث بكثير من الاستغراب والاستهجان، فقد كان العرب في شتى أقطارهم يتوقعون من النظام الإيراني الجسدي انتهاج سياسة ودية تجاه جيرانهم العرب وتجاه جزرهم التي اغتصبها الشاه^(٢).

أوصل مسؤولون سوريون إلى طهران رسالة مصرية تطلب المسؤولين الإيرانيين بعدم التدخل في شئون مصر الداخلية، وعدم إثارة مخاوف لدى دول مجلس التعاون من الموقف المصري إزاء قضاياها. وتسلم المسؤولون الإيرانيون الرسالة المصرية أثناء زيارة الوساطة التي قام بها مؤخرا لطهران السيد فاروق الشرع وزير خارجية سوريا، وهي

١ - الصياد - ١٩٩٥/٦/٣٠ م.

٢ - أحمد التدمري - المرجع السابق ص ٣٥٩.



الزيارة التي حاولت تسوية الأوضاع بين الإمارات وإيران، وهي الأوضاع التي توترت بسبب احتلال طهران للجزر العربية. على هذا الصعيد المتصل أفصحت الخارجية الإيرانية عن بعض الخطوط العريضة لتوجيهات السياسة تجاه هذه الجزر العربية. فقد أعلن مصدر في هذه الوزارة أن إيران متمسكة، ويشكل مطلق، بجزيرتي طناب الكبرى وطناب الصغرى، وموافقة على إدارة جزيرة أبو موسى بالاشتراك مع الإمارات وتقاسم البترول فيها^(١).

نفى وزير الخارجية المصري السيد عمرو موسى في حديث مع «الحياة» أن تكون مصر تستخدم قضية جزيرة أبو موسى بين الإمارات العربية المتحدة والإمارات العربية المتحدة وإيران لغاياتها المستندة إلى ضعف علاقاتها مع طهران، وقال: «لسنا الطرف الذي خلق الموضوع لنستخدمه. هذا موضوع خلقته إيران وكان لابد من رد فعل مصر بصفتها أكبر الدول العربية، وعضوا في إعلان دمشق» وأضاف أن «سياسات الهيمنة لا محل لها الآن. وأي سياسة هيمنة ستؤدي إلى توتر وإلى تصعيد في التوتر (...). لذلك نحن نحلر من مثل هذه السياسات. وحرص موسى في حديثه الذي أجرته معه «الحياة» خلال وجوده في نيويورك للمشاركة في جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة على التأكيد أن إيران دولة شقيقة وأن «مايجمع بيننا أكثر بكثير مما يفرق ويجب أن يكون هذا هو الأساس الذي نعمل عليه». لكنه أصر على أن «التصعيد بدأ بما حدث في أبو موسى بواسطة إيران. وقال أن ما قامت به طهران كان يجب ألا تقوم به أبدا (...). ويجب ألا تلجأ إلى مثل هذا الأسلوب في علاقاتها مع الدول العربية. وحض على الحل السلمي عن طريق الحوار واستمرار التعاون طبقا للاتفاق القائم بين إيران والإمارات في شأن جزيرة أبو موسى. وأعلن ردا على سؤال أن لجنة سودانية - مصرية يفترض أن تجتمع في وقت قريب للبحث في مشكلة حلايب، وقال أن العلاقة بين البلدين يسودها بعض التوتر، وأن المسألة ليست مسألة التدخل في الشؤون الداخلية بل مسألة اختلاف في التوجه، مشيرا إلى أن بعض أوجه السياسة السودانية لا يتفق مع توجهاتنا، وهذا هو أحد أسباب وجود بعض التوتر^(٢).

١ - السياسة الكويتية ٢٦/١/١٩٩٣م.

٢ - الحياة ١٠/١/١٩٩٢.



وتابع موسى «عن طريق الحوار والتعقل يمكننا أن نتعدى هذه الأزمة خصوصاً أن السودان منشغل انشغالا كبيرا بموضوع الجنوب ومهمتنا واهتمامنا البالغ هو ألا يحدث أى تمزيق للسودان». وأكد أن لاشروط لتحسين العلاقات مع السودان «فأنا أتكلم على جهود وكلمة شروط لايجوز أن تستخدم». وقال رداً على سؤال أن أهم ما ورد فى الوثيقة السورية التى قدمت إلى إسرائيل فى الجولة الأخيرة من المفاوضات الثنائية هو استعداد سورية للدخول فى اتفاق سلام إذا التزمت إسرائيل ما عليها بموجب القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام والحل الشامل. وأضاف أنه أبلغ وزير الخارجية الإسرائيلى شمعون بيريز خلال اجتماعهما فى نيويورك أن جملة «الحل الوسط فى شأن الأرض» جملة خاطئة وهى عبارة تؤدى إلى الكثير من سوء الفهم ويجب الانتهاء من استخدامها لأنها يمكن أن تعنى أن المطلوب هو انسحاب من جزء من الأرض فقط وهذا غير مقبول. وفى واشنطن أكد الوزير موسى أن بلاده ستقف ضد التوسع الإيراني فى منطقة الخليج العربى وشدد على القول أن المنطقة لا تستحق حرباً ثالثة أو مواجهة حامية. وأن المطلوب رفع قضية الجزر العربية إلى مجلس الأمن بهدف التوصل إلى حل جماعى دولى للمشكلة. وقال وزير الخارجية المصرى الذى أجرى محادثات مع كبار المسؤولين الأمريكين إن هناك إمكانية للتوصل إلى اتفاق فى شأن «الحكم اللاتى» فى الضفة الغربية وغزة، وهناك أيضاً إمكانية لتقديم حقيقى فى المسار السورى - الإسرائيلى إذا تم التفاوض على أساس قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام. وأشار فى محاضرة له فى معهد «بروكينغز» أن المطلوب سلام كامل فى مقابل إعادة الأرض المحتلة كلها. وأعرب عن اعتقاده بأن توصل سورية وإسرائيل إلى اتفاق على جدول زمنى للمفاوضات سيكون عنصراً ايجابياً مساعداً للمسارات الأخرى^(١).

كتبت الدولية عن مستجدات النزاع والأطماع الإيرانية تقول:

حكاية إيران مع الجزر الواقعة فى الخليج العربى، ومع حدودها البحرية مع الدول العربية الواقعة على الطرف الآخر منه حكاية قديمة ولعل مشكلة جزيرة أبو موسى التى ثارت مجدداً تكون السبيل إلى مفاوضات تضع حداً لنزاعات مماثلة فى المستقبل. أثناء استقبال الرئيس المصرى حسنى مبارك للرئيس السورى حافظ الأسد فى زيارته الأخيرة



للقاهرة. جرى اتصال هاتفى بين مبارك ورئيس الإمارات العربية المتحدة الشيخ زايد، انتهى بقيام وزير الدولة للشؤون الخارجية بالإمارات بزيارة عاجلة لمصر ينقل فيها رسالة خطية من زايد لمبارك.

كان الرئيسان المصرى والسورى قد استعرضا فى النقطة الثانية من جدول أعمال القمة موضوع جزيرة أبوموسى وما أقدمت عليه إيران لتأكيد احتلالها لكامل أراضي الجزيرة. ونقل الرئيس السورى لتقريره المصرى وجهة النظر الإيرانية التى تلخصت فى^(١):

أن إيران لديها معلومات مؤكدة تفيد عزم الإمارات منح تسهيلات عسكرية أجنبية على الجزيرة، وهو ما تراه إيران تهديدا للملاحاة برمتها فى الخليج، وتهديداً لامنّها أيضاً. إنهما لا تعترضان التنازل عن ملكيتها للجزيرة فى الوقت الراهن. أن إيران لديها استعداد لإجراء مباحثات مع الشارقة على اعتبار تبعية الجزيرة لها. لن تتمكن إيران من فتح أية ملفات حول جزيرتى طناب الكبرى وطناب الصغرى، باعتبارهما أراضى إيرانية. وقال الأسد «أن الوساطة السورية التى استمعت لهذه الرواية، لم تلق أذناً صاغية، بل حاولنا إلهام الجانب الإيرانى أنه لا بد من حل الموضوع سلمياً للحيلولة دون تدخل أطراف أجنبية وحتى لا تقوم الإمارات بعرض الأمر على مجلس الأمن». وبأن من تشاور الزعيمين أن إيران تريد فرض وجهة نظرها فقط، فى وقت تعتمد فيه الإمارات تهدئة الموضوع. وكلا تعتمد إيران لخلق تبريرات لجهة احتلال الجزر العربية. وعلى ذلك جاءت رسالة الشيخ زايد لمبارك عقب لقائه مع الأسد مباشرة تدور حول أمرين:

أولهما: رد رسمى من الإمارات ينفى كافة المزاعم الإيرانية. ويوضح أن محاولة إيران لبث الفرقة بين دول مجلس التعاون بالإشارة إلى اعتزام الإمارات منح تسهيلات عسكرية لدول أجنبية على الجزيرة ما هى إلا مزاعم وكذب وافتراء. وأوضح الرد «أن الإمارات الاتحادية ترفض تماماً وجهة النظر الإيرانية بإجراء المباحثات حول مستقبل الجزيرة بين مسؤولين إيرانيين». وجدد الرد بشكل قاطع سيادة الإمارات على تراب الجزيرة وتمسكها باتفاقية عام ١٩٧١ ورغم تحفظها على بعض بنودها. إلا أن الإمارات



لم تسع لنقض بنود الاتفاقية، رغبة منها في تحسين أجواء العلاقات بين إيران من جهة ومجلس التعاون من جهة أخرى.

ثانياً: قرر الشيخ زايد في مواجهة الادعاءات والمزاعم الإيرانية أن يقوم بجولة عاجلة تشمل عدة دول عربية، تكون محطاتها الأولى مصر بعد زيارته للمغرب لشرح تفاصيل وجهة النظر الإيرانية. ولم تكذ مصر تتسلم الرد الإماراتي الذي حملة وزير الدولة للشؤون الخارجية حتى بادرت بالتحرك على ثلاثة أصعدة. علي الصعيد السوري. ودفع دمشق لإقناع إيران بأهمية الحل الدبلوماسي بعيداً عن الأوراق الدولية.

على صعيد مجلس التعاون بادرت بالاتصال بالملكة العربية للتنسيق معها حول الخطة العربية المقترحة لمواجهة المزاعم الإيرانية. علي صعيد الأوراق الدولية، جرت مشاورات بين مصر والولايات المتحدة وكذا مع الدكتور بطرس غالي، حيث أعرب الأخير عن عميق قلقه من تنامي الدور الإيراني في المنطقة، وذلك خلال استقباله للدكتور نبيل العربي موقد مصر لدى الأمم المتحدة^(١).

أدركت إيران تصاعد ردود الأفعال العربية، وبدأت بشن حملة هجوم مكثفة على مصر، حيث اتهمتها مجدداً بالعمل ضمن الإطار الأمريكي للسيطرة على الخليج العربي، وهو ما حدا بأحمد نامق رئيس مكتب رعاية المصالح المصرية بإيران إلى توجيه رسالة شديدة اللهجة للدكتور علي ولاياتي اشتملت على اعتراض مصر على مانتشره الصحف الإيرانية الموالية للحكومة من اتهامات ضد القاهرة قيس لها أي أساس من الصحة. ولم يجد الرئيس رفسنجاني مفراً من الرضوخ لاقتراح الرئيس حافظ الأسد، وهو إجراء مباحثات دبلوماسية مع الجانب الإماراتي. والتقت «الدولية» مع الدكتور عبدالله الأشعل نائب المعهد الدبلوماسي التابع للخارجية المصرية، وأحد الفعاليات العربية المهمة بمشاكل الحدود العربية، فقال:

«عندما نذكر الحدود بين إيران والمشرق العربي فإن الذهن ينصرف إلى حدثين يتعلقان بالحدود البرية. وإلى أمرين يتصلان بالحدود البحرية. ونقصد بالحدثين المتعلقين بالحدود البرية منازعات الحدود الإيرانية العراقية وهي أقدم قضايا الحدود الإيرانية العربية وأكثرها إثارة وآثاراً، ودعوى إيران على البحرين التي استمرت وهاء قرن من الزمن، أما



الحدثان المتصلان بالحدود البحرية فهما المشاكل المترتبة بتحليد وقياس البحر الإقليمي بين إيران والدول العربية المواجهة لها بما فيها الكويت. وكذلك قضية الجزر التي استولت عليها إيران بالقوة عام ١٩٧١^(١).

الاتحادات المهنية العربية

أثارت التجاوزات الإيرانية في جزيرة أبو موسى واستمرار احتلال إيران لجزيرتي طنب الكبرى والصغرى ردود فعل قوية لدى الهيئات والمنظمات العربية التي أعربت في مجملها عن استنكارها لمواصلة إيران احتلالها لجزيرتي طنب وشجبها التجاوزات الإيرانية في جزيرة أبو موسى ومن تلك الهيئات الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب الذي أصدر بياناً باسم الأمانة العامة للاتحاد جاء فيه: تتابع الأمانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ببالغ القلق التطورات المتعلقة بفرض إيران سيطرتها على الجزر العربية الثلاث (أبو موسى، طنب الكبرى، طنب الصغرى) في الخليج العربي، الأمر الذي يتعارض مع هبادئ حسن الجوار والقوانين الدولية ويهدد استقرار وأمن المنطقة والعلاقات التاريخية التي تربط شعب إيران بالأمّة العربية. وكانت الأمانة العامة ترغب في أن تتفهم حكومة إيران خطورة هذه الخطوة ومضاعفاتها السلبية على إيران ذاتها وعلى علاقاتها العربية، وارتأت أن تتابع الأحداث بكل روية أملًا منها أن تعيد الحكومة الإيرانية النظر بموقفها هذا وأن تعيد الجزر العربية إلى السيادة العربية، ولكن أمام تصميم الحكومة الإيرانية وإصرارها على الإستمرار بموقفها لم نجد الأمانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب بدا من إعلان موقفها القومي الواضح في الوقوف إلى جانب الإمارات العربية المتحدة وتأييد جهودها لاستعادة الجزر العربية إلى السيادة العربية، ودعمها في خطواتها المسؤولة هذه بعيدا عن التدخلات الأجنبية وبالوسائل الدبلوماسية والقانونية. إن الأمانة العامة إذ تحبى الموقف القومي المسؤول لحكومة الإمارات العربية المتحدة تطالب في نفس الوقت حكومة إيران، وحرصا على العلاقات التاريخية المشتركة والعيش بسلام من أجل حرمان القوى الخارجية الاستعمارية من استغلال هذه الظروف، أن تعيد النظر بخطواتها هذه وأن تتجاوب مع المساعي السلمية الجادة لدولة الإمارات العربية المتحدة^(٢).

١ - الدولية ١/٧/١٩٩٥م.

٢ - أحمد التلمري - نفس المرجع ص ٣٦٠.



والأمانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب تتخذ هذا الموقف اتسجاماً منها مع مواقفها القومية، والتمسك بالدفاع عن الأرض العربية مهما كانت التضحيات، وعدم التنازل عن أى شبر من الأراضى العربية لأية جهة كانت، وحرصاً منها على علاقات الجوار وأمن المنطقة. كما أصدر اتحاد المعلمين العرب بياناً تضامنياً مع الإمارات فى ختام اجتماع رؤساء المنظمات الأعضاء فى الاتحاد المنعقد فى مدينة تونس يوم الأول من أكتوبر ١٩٩٢ نص على مايلى: بعد أن استعرض للجتمعون التحديات الكبيرة التى تواجه مستقبل أمتنا العربية ودور المعلم العربى فى مواجهتها أكد الحاضرون على إدانة الأعمال العدوانية التى قامت بها إيران باحتلال الجزر العربية الثلاث فى الإمارات العربية المتحدة (طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبو موسى) ويطالبون بانسحابها فوراً دون قيد أو شرط. وأصدر اتحاد المعلمين العرب فى ختام اجتماعهم الطارىء فى مدينة عمان يومى ١٥-١٦ أكتوبر ١٩٩٢ بياناً أكدوا فيه على عروبة الجزر الثلاث وسيادة الإمارات العربية المتحدة عليها، ودعا المكتب الدائم للاتحاد إيران لاحترام تعهداتها، واحترام ومراعاة حسن الجوار، وتعزيز الأمن والسلام فى منطقة الخليج العربى. وفى اجتماعات المكتب الدائم للاتحاد التى انعقدت فى تونس فى ٢٨/٢٩/١٩٩٤ أصدر المكتب تأكيداً لقرارات دوراته السابقة فى استنكار المخططات الإيرانية الرامية إلى إحكام استيلائها على الجزر العربية الثلاث، وأكد المعلمون العرب على عروبة هذه الجزر. وقال البيان: إن المكتب الدائم يعلن دعمه بغير حدود لجهود الإمارات لاستعادة الجزر الثلاث بالطرق السلمية ومن خلال الانتماء إلى التحكيم ووساطة الأمم المتحدة، كما يطلب جامعة الدول العربية وملوك ورؤساء العرب باتخاذ ما يلزم لتدعيم مسعى الإمارات فى استعادتها للجزر باعتبارها حقاً عربياً خالصاً^(١).

وكانت مصادر مطلعة فى أبو ظبى قالت لـ«الحياة» ان موضوع الوساطة بحث فى أثناء الزيارة التى قام بها أخيراً أمير قطر للإمارات، وفى محادثاته مع رئيس الدولة كذلك أثير الموضوع فى الزيارة التى قام بها أخيراً لطهران وزير الخارجية القطرى والتقى الشيخ حمد كبار المسؤولين الإيرانيين فى مقدمتهم الرئيس هاشمى رفسنجانى. وتركزت الوساطة القطرية فى المرحلة الراهنة على إقناع إيران ببدء مفاوضات بين الجانبين. وفى

١ - أحمد التندمى - نفس المرجع ص ٣٦٠.

طهران ذكر ناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية أن بلاده أكدت مجددا استعدادها لبدء مفاوضات ثنائية مع الإمارات بشأن الخلاف على الجزر الثلاث الاستراتيجية في جنوب الخليج العربي. وفي القاهرة: أعرب مصدر مسؤول في جامعة الدولة العربية لـ «الحياة» عن أن الجامعة تنظر بقلق إلى تصعيد إيران مشكلة جزيرة أبو موسى في الخليج العربي. وأكد موقف الجامعة الداعم للحقوق المشروعة للدولة الإمارات في الجزر الثلاث المحتلة وطالب إيران مراعاة حسن الجوار والعلاقات داخل الأسرة الإسلامية. إلى ذلك وصف الناطق الرسمي باسم الخارجية المصرية السفير ناجي الغطريفي في تصريح لـ «الحياة» تعيين إيران السيد حسن رضائي حاكما لجزيرة أبو موسى بأنه خطوة سيكون لها انعكاس سلبي. وأعرف عن أمل مصر ألا تكون هناك خطوات تعمق الخلاف القائم مع إيران. أكد مسؤولون في مجلس التعاون في أبو ظبي أن دول مجلس التعاون تقف موقفا موحدا من النزاع الإماراتي حول الجزر الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى وأن توصية في هذا الشأن ستصدر عن قمة مجلس التعاون المقبلة المقررة في الرياض في ٢٠ ديسمبر. وذكر المسؤولون أن التوصية المقترحة قيد الدرس والتداول حاليا، وستعرض بصيغتها النهائية على وزراء خارجية دول المجلس، حين يعاودون الاجتماع مرة أخرى في ١٨ ديسمبر المقبل في الرياض. وكان وزراء الخارجية قد قرروا خلال اجتماعهم الأخير في ١٦ نوفمبر إبقاء دورتهم التحضيرية التاسعة والأربعين مفتوحة لاستكمال تحضير جدول أعمال القمة لدول مجلس التعاون. وقالت مصادر مطلعة أن الوزراء اتفقوا على عقد اجتماع لوكلاء وزاراتهم خلال الأيام القليلة المقبلة لإعداد صياغة أوراق العمل السياسية التي ستطرح على القمة وبينها التوصية المتعلقة بالجزر الثلاث. وتضيف هذه المصادر أن التوصية تستند في خطوطها العريضة إلى دعوة إيران إلى جزيرة أبو موسى والعمل على حل المشكلة عن طريق التفاوض والاحتكام إلى القانون الدولي والشرعية الدولية. ويتفق المسؤولون لدول مجلس التعاون على أن التصرف الإيراني إزاء الجزر العربية، وتحديدًا أبو موسى، لا يقتصر على مجرد توافر صفات العدوان المسلح، بل إنه تصرف تتحقق فيه شروط التغير الإقليمي غير المشروع سواء من حيث المس السلامة الإقليمية للدولة الإمارات أو من حيث تعريض الأمن والسلم الدوليين للخطر. ويشدد المسؤولون على القول أن الممارسة الفعلية للسيادة على الجزر ستؤدي في النهاية إلى الاعتراف بسلطة الدولة المعتدية إذا لم تتخذ الإجراءات الكلية بآداء الحقوق إلى أصحابها، ولذلك فإن الإمارات تتخذ حاليا كل الخطوات

القانونية والسياسية التي تهدف إلى عدم الاعتراف بسياسة الأمر الواقع، والحيلولة دون تحويل الاحتلال من احتلال مؤقت إلى احتلال دائم. ويعتبر المسؤولون لدول مجلس التعاون أن أى محاولة من إيران للاستفراد بدولة الإمارات العربية المتحدة لن تكون مجدية، لأن دول المجلس متفقة حيال هذا الموضوع ولن تتردد فى اتخاذ أى خطوة من شأنها تدعيم حق الإمارات فى الجزر المحتلة، مؤكدين فى الوقت نفسه أن هذه الدول تريد علاقات حسن جوار طبيعية مع طهران تقوم على الاحترام المتبادل وعدم تدخل أى طرف فى الشؤون الداخلية للطرف الآخر. ويضيف المسؤولون أن القيادة الإيرانية تحاول باستمرار شق الموقف العربى بإطلاق التصريحات الإيجابية حول الإفادة من تحريك بعض الخلافات الطارئة بين دولة وأخرى، لكن المؤكد أن دول مجلس التعاون لن تسمح لطهران بالقفز فوق مائة الخليج، فمثل هذا التطور يشكل تهديدا مصيريا يستدعى ردا مشتركا على مستوى التحدى، أيا كانت النتائج أو الأسباب.

وتقول مصادر دبلوماسية فى مجلس التعاون أن إيران استعجلت الإجراءات الأخيرة فى جزيرة أبو موسى، فى محاولة منها لامتصاص الخلافات الدولية وقطع الطريق على التيار المتشدد الذى عاد بقوة إلى الساحة السياسية. بعد البيان الختامى لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الذى أكد عروبة الجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى مطالبا إيران بالتخلى عنها للمحافظة على العلاقات العربية - الإيرانية، وبعد هذا البيان طالمتا إيران كعادتها ببيان آخر تؤكد فيه احتلالها واغتصابها لهذه الجزر العربية، لا تستند على أساس لأن الجزر ملك لإيران وأن السيادة على الجزر الثلاث غير قابلة للتفاوض.

موقف الاتحاد البرلمانى العربى

ذكرت مصادر مطلعة فى القاهرة أن هناك مشاورات مهمة واتصالات مكثفة تجري على المستوى الدبلوماسى بين الدول العربية، فى إطار الاتحاد البرلمانى العربى، وذلك بهدف التوصل إلى اتفاق فى أقرب وقت لعقد اجتماع طارئ للاتحاد البرلمانى العربى لمناقشة التهديدات التى تتعرض لها الإمارات العربية المتحدة نتيجة للعدوان الإيرانى على جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى. وقالت المصادر أن الهدف من هذا الاجتماع الذى تؤيد أطراف عربية عديدة عقده فى أى عاصمة عربية عضو بالاتحاد، هو بحث تطورات الأزمة بين إيران والإمارات لإصدار قرار يعكس

ورفض الإرادة الشعبية العربية، واستنكارها للعدوان الإيراني. ولم تستبعد المصادر البرلمانية في القاهرة عقد هذا الاجتماع، وأوضحت أن موجة الاستنكار والرفض قد تنعكس على الساحة السياسية في مصر إزاء التصرفات الإيرانية الأخيرة وبصورة غير مسبوقة^(١).

وفي استنكار حاد للعدوان الإيراني، أعلن الدكتور محمد عبد الله رئيس لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان المصري فور عودته من اجتماعات مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي، أن إقدام إيران على دولة مسلمة على احتلال جزيرة أبوموسى والاعتداء على سيادة الإمارات الشقيقة، يعد خرقاً حاداً لأحكام ومواثيق المجتمع الدولي، وأعرب عن أسفه لوقوع هذا الاعتداء في وقت تتطلع فيه شعوب الأمة العربية والعالم كله إلى تحقيق سلام عادل وشامل بين العرب وإسرائيل في الشرق الأوسط. وأضاف المستول المصري أن صدور قرار يدين هذا الاعتداء من الجامعة العربية في دورة اجتماعات وزراء الخارجية يؤكد من جديد أن الشدائد تظهر المعدن العربي الأصيل، وأن أى عربى لا يقبل هذا الاعتداء المرفوض شكلاً وموضوعاً، خاصة وأنه وقع من دولة جارة مسلمة، كان العرب قد قطعوا خطوات كبيرة نحو تطبيع علاقاتهم معها. وأوضح الدكتور طلبة عويضة رئيس لجنة الشؤون العربية في البرلمان المصري أن اللجنة ستجتمع قريباً لبحث هذا الموضوع الخطير، وأن مسئولاً من الخارجية المصرية سيحضر الاجتماع لتقديم تقرير كامل حول متابعة الوزارة لتطورات هذه القضية. وأعلن عويضة رفضه الكامل أن يكون هناك اعتداء على شبر واحد من الأراضي العربية، وهو نفس موقف الدول العربية إزاء محاولات تقسيم العراق لما في ذلك من إضعاف للأمة العربية. ونددت صحيفة الأخبار باحتلال إيران للجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وقالت أن هذا التصرف أراح القناع عن وجه الذئب الإيراني الذى سبق أن عرض خدماته لحماية دول مجلس التعاون^(٢).

نشر الكاتب الصحفى عباس الطرابيلى فى صحيفة الوفد كلمة قال فيها: خلال الحرب الأمريكية - العراقية كتبت سلسلة مقالات عن الأمن القومى العربى، وتحدثت فيها عن نظرية المجال الحيوى التى تحاول بعض الدول تطبيقها هناك وتحدثت عن مخاطر القوة العراقية ونهبت أيضاً من مخاطر انفراد إيران، وخطورة أن تكون لها اليد الاولى

١ - الاتحاد - ٩/٢٢/١٩٩٢م.

٢ - الاتحاد - ٩/٢٢/١٩٩٢م.

فى أمن الخليج، وربما كانت أول من نبه إلى أهمية وجود أمن قومى عربى استراتيجى يتحرك بما يحفظ للخليج عربيته واستقلاليتيه وشخصيته المنفردة. وقلت وقتها أن إيران وإن تراجعت عن فكرة تصدير الثورة إلا أنها لم تغير نظرتها لمن حولها، وأن استراتيجية إيران لم تتغير سواء وهى تحت حكم الشاه محمد رضا خان المازندراني أو وهى تحت حكم آيات الله بعد ثورة الخميني، فالهدف الإيراني واضح منذ الثلاثينات، وهو إحياء الامبراطورية الفارسية، ولو على حساب الجيران العرب، ولم تتنازل عن دعوى تصدير الثورة إلا بعد التوتر الذى أصاب المنطقة، وظهر أن هذا التنازل كان ظاهرياً^(١).

وهنا لا يمكن أن ننسى أطماع إيران فى البحرين، والتي حسمها رأى شعب البحرين فى الاستفتاء الشهير عام ١٩٧١، والذي تمسك فيه شعب البحرين بعروته وشخصيته، ولم يكن أمام الشاه إلا أن يقبل على مضض قرار شعب البحرين، ولكن الشاه للأسف بعد هذا القرار الجريئ أراد أن يعوض ماخسره فى البحرين بالاستيلاء على جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتين لإمارة رأس الخيمة، إحدى إمارات دولة الإمارات العربية بعد ذلك، وقد استغلت إيران - الشاه توقيتاً حرجياً هو فترة انتهاء الوجود البريطانى فى هذه الإمارات، وقبيل إعلان مولد دولة الإمارات العربية المتحدة الوليدة بساعات، ونزلت قوات إيران المسلحة فى الجزيرتين ودارت معركة غير متكافئة بين القوة العسكرية الشاهنشاهية الصاعدة وبين قوات الشرطة التابعة لإمارة رأس الخيمة. أما حكاية جزيرة أبو موسى فتختلف فى تفاصيلها وأحداثها، إذ بعد أن تأكد حاكم الشارقة السابق الشيخ خالد بن محمد من أن إمارته لن تستطيع الصمود أمام القوة الإيرانية، فكر فى أن يطلب مساعدة الأشقاء العرب، وسعى إلى ذلك بالفعل، بل وطلب مساندة الجامعة العربية، وشرح كل الملابسات، ولكن العالم العربى كان للأسف يعيش مأساة ما بعد هزيمة ١٩٦٧، ولم يجد حاكم الشارقة إلا أن يوقع على اتفاقية تعطى لإيران نصف الجزيرة، ونصف ما عليها أو حولها من ثروات بترولية ومعنية فى البر والبحر، وتم كل هذا قبيل أن يعلن الشيخ زايد بن سلطان حاكم إمارة أبوظبي من مدينة دبی مولد الإمارات العربية المتحدة يوم الثانى من ديسمبر ١٩٧١^(٢).

١ - الاتحاد - ٩/٢٢/١٩٩٢ م.

٢ - الاتحاد - ٩/٢٢/١٩٩٢ م.



الجزر المحتلة ليست قضية إماراتية بل مشكلة أمن عربي مهدد من إيران

فى دراسة مقدمة للبرلمان المصرى حظرت دراسة ييسحها البرلمان المصرى فى جلساته من تهديد إيران لأمن الخليج العربى بتمسكها باحتلال جزر الإمارات الثلاث «أبوموسى وطنب الصغرى والكبرى» واستلاكها ثلاث غواصات بحرية نووية كانت حصلت عليها من روسيا. وعرضت الدراسة الحق القانونى الثابت لدولة الإمارات فى الجزر الثلاث، بينما كشفت عن أن أطماع إيران فى هذه الجزر بدأت من العام ١٩٠٤. وأشارت الدراسة إلى محاولة إيران الأولى لاحتلال جزيرة أبوموسى فى العام ١٩٠٤، حيث دفعت باحدى سفنها الحربية إلى الجزيرة إلا أنها تراجعت أمام دفاع ساكنيها من العرب ومساعدة القوات البريطانية، وأعدت إيران ذات للمحاولة مرة أخرى فى العام ١٩٦٤ ولكنها باءت بالفشل أيضا. وأكدت الدراسة التى أعتها لجنة الشؤون العربية بالبرلمان أن جزيرتى طنب الكبرى والصغرى تعرضتا لأول عدوان إسرائى فى التاسع والعشرين من نوفمبر فى العام ١٩٧١ وقبل ٤٨ ساعة فقط من إعلان قيام الإمارات العربية المتحدة، وفى نهاية ذات الشهر ١٩٧١، تم الاتفاق بين إيران والشارقة حول جزيرة أبوموسى، وتبقى بمقتضى الاتفاق سيادة الشارقة على الجزيرة، ومنحها منطقة مياه إقليمية قدرها ١٢ ميلا بحريا وتستغل مواردها الطبيعية بين الشارقة وإيران، على أن تحصل الشارقة على مساعدة مالية تبلغ ١,٥ مليون جنيه استرلىنى سنويا ولمدة تسع سنوات، والسماح للقوات الإيرانية بالمرابطة فى بعض النقاط المتعارف عليها فى الجزيرة(١).

وأشارت الدراسة إلى أن مذكرة الترتيبات التى وقعت بين إيران والإمارات حددت المسؤوليات لكل منهما، ويتمتع مواطنو إيران والشارقة بحقوق متساوية للصيد فى المياه الإقليمية، ومؤكد فى الوقت نفسه أن لدى الشارقة من الوثائق ما يثبت ملكيتها لجزيرة أبوموسى. وأوضحت اللجنة أن تمجد النزاع فى عام ١٩٩٢ بدأ بتصعيد الموقف من جانب إيران حيث قامت القوات الإيرانية بطرد ٦٠ عاملا من الجزء الخاضع لسيادة الإمارات فى جزيرة أبوموسى فى مارس ١٩٩٢، واعتراض سلطات خفر السواحل الإيرانية الموجودة فى المنطقة فى ٢٠ أغسطس من نفس العام ١٩٩٢ طريق



سفينة ركاب كانت قادمة من الشارقة وعليها ١٠٤ مدبرين أغلبهم من المصريين الذين يعملون في مدارس الجزيرة والتي تنفق عليها الإمارات، ومنعتها من دخول الجزيرة بدعوى عدم حصولها على إذن دخول إلى المياه الإقليمية الإيرانية. وإقدام إيران على طرد عدد من العمال العرب الذين يديرون عددا من محطات الخدمة في المنطقة الواقعة تحت سيادة دولة الإمارات في نطاق جزر أبو موسى. بل اشترطت على السفن الحصول على تصريح رسمي مسبق وتأشيرة دخول إلى الجزيرة. وقد ربطت اللجنة بين التصرف الإيراني تجاه أبو موسى بصفة خاصة وتصعيد حدة الموقف في أغسطس ١٩٩٢ وبين توقيع إعلان دمشق الثماني الذي يضم مصر وسورية ومجلس التعاون الست الذي سبق التصرف الإيراني بنحو شهر واحد، حيث وقع الإعلان في سبتمبر ١٩٩٢، وإعلان الدول الثماني عزمها على بحث آليات تنفيذ الإعلان إضافة إلى أن التصرف الإيراني جاء مواكبا لإبرام عدد من دول مجلس التعاون لاتفاقيات أمنية مع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، مرجحة أن ذلك قد يكون رسالة موجهة إلى الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون للتنبية إلى صعوبة تجاهل إيران كقوة إقليمية في المنطقة بعد تحجيم آلة الحرب العراقية^(١).

وأكدت اللجنة التأييد المصري والعربي الكامل للمطالب الإماراتية يومي ٢٦ و ٢٧ سبتمبر ١٩٩٢ بضرورة إنهاء الاحتلال العسكري لجزيرتي طنن الكبرى وطنن الصغرى والتزام إيران بمذكرة التفاهم لعام ١٩٧١ بشأن أبو موسى وإيجاد إطار ملائم لحسم مسألة السيادة عليها خلال فترة محددة. وعدم التدخل في ممارسة الإمارات لولايتها الكاملة على الجزيرة للمخصص لها في جزيرة أبو موسى بموجب مذكرة التفاهم والغاء كل التدابير والإجراءات التي وضعتها إيران على أجهزة الدولة في أبو موسى. وأعلنت تأييدها لموقف الإمارات الذي يؤكد عروبة الجزر من الناحية التاريخية والسياسية والقانونية والسكانية، حيث تقع ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة للإمارات العربية المتحدة وأنها أقرب إلى المياه الإقليمية الدولية لدولة الإمارات منها إلى إيران. وأشارت اللجنة إلى وقوف مصر إلى جانب الإمارات في كل الخطوات التي تتخذها لتأكيد سيادتها على الجزر، محذرة إيران من ضرورة أن تحترم وتلتزم بمبادئ حسن الجوار وأحكام القانون الدولي وسيادة

الدول على أراضيها وإعادة الوضع إلى أصله في الوقت الذي أكدت فيه الجامعة العربية نفس الموقف. وأشارت اللجنة إلى أن إيران قد انتهزت فرصة انشغال دول مجلس التعاون بإعادة ترتيب الأوضاع الأمنية لمنطقة الخليج العربي. وأشارت إلى برامج التسليح الإيراني لإعادة بناء وتحديث القوات المسلحة خاصة الغواصات البحرية الثلاث التي ستحدث نقلة نوعية في موازين القوى البحرية في المنطقة، وأنه لا يمكن لإيران استقبال وتشغيل هذه الغواصات بدون المياه العميقة في جزيرة أبو موسى^(١).

وأن مثل هذا الوجود القوي لإيران في الجزيرة التي تشرف على مضيق هرمز الاستراتيجي وسواحل الخليج العربي ستتيح لإيران فرصة السيطرة على طرق مواصلات البترول في الخليج العربي مما سيؤدي إلى أن تكون لإيران الكلمة العليا في الخليج العربي. وأن يكون لها دور مؤثر عند الإعداد للترتيبات الأمنية في منطقة الخليج العربي محذرة أيضا من محاولات إيران تحويله إلى خليج فارسي الهوي. وألقت اللجنة باللوم على بعض الدول العربية التي أصيبت كما تقول بالعجز والقصور وباتت كل دولة مشغولة بنفسها. وأكدت اللجنة ضرورة إجماع دول مجلس التعاون على سياسة دفاعية واحدة وانتهاج استراتيجية قوامها بناء قوات مسلحة قوية لمجلس التعاون والإسراع بوضع إطار لترتيبات أمنية راسخة بمنطقة الجزيرة العربية ضمن منطقة الشرق الأوسط ككل تشمل ضوابط لمواثيق عدم اعتداء ومعهادات لحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل والحد من سباق التسليح بما يصون للمنطقة أمنها واستقرارها ويمنع عنها الصراعات المدمرة. وقالت اللجنة أن القضية لم تعد قضية الإمارات مع إيران بل قضية الأمن العربي المهدد في الصميم، مؤكدة أن أمن الجزيرة العربية جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي، وأن الضمان الحقيقي والفعلي لمنع تكرار هذا الحادث هو تطوير مجلس التعاون على مستوى الجزيرة العربية كله وزيادة فعالية مؤسسات العمل العربي المشترك وتعزيزها خاصة جامعة الدول العربية حتى تكون قادرة على تأمين رد فعل عربي جماعي على أي انتهاك للحقوق العربية، وتعزيز وتدعيم إعلان دمشق وضعه موضع التنفيذ الحقيقي بجوانبه العسكرية والاقتصادية حتى يستتب الأمن القومي العربي^(٢).

١ - الشرق الأوسط ١٥/١٢/١٩٩٣م.

٢ - الشرق الأوسط ١٥/١٢/١٩٩٣م.

موقف الشارع العربي

نتطرق إلى الشارع العربي بعد ما درسنا الموقف الرسمي العربي، حيث أن المواطن العربي أكثر التصاقاً بالأرض العربية، وبما أن الجزر العربية جزء من الأرض العربية فكان هناك رود وأفعال تجاه هذا الاحتلال، وهنا سوف نرصد هذه الردود للمواطن العربي، فقد كتب الدكتور عبدالغنى عماد للمحاضر في الجامعة اللبنانية عن الاحتلال الإيراني بقوله:-

لم يكن مفاجئاً عودة قضية الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي إلى دائرة الضوء مجدداً. فقبل مدة عبرت إيران عن غضبها حيال موقف الجامعة العربية المؤيد لحق الإمارات العربية المتحدة في السيادة على جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، وفي المقابل اعتبرت إيران أن هذا الموقف خطر يضر بالسلام والاستقرار في المنطقة. واعتبر مسئولون في وزارة الخارجية الأمريكية أن تبني مجلس الشورى الإيراني قانوناً يحدد المياه الإقليمية بـ ١٢ ميلاً بحرياً أمراً لا يشكل خطراً ما دامت طهران لا تعرقل الملاحة في الخليج العربي والذي يعتبر بنظرها مياه دولية. وما لم يشر المستول الأميركي إليه هو أثر هذا القرار الإيراني على قضية الجزر العربية الثلاث. فهذا القانون يعتبر نقله نوعية في السياسة الإيرانية، لأنه يحدد بوضوح أن الجزر الثلاث وبحر عمان تخضع للسيادة الإيرانية، وبالتالي فهو يطلق يدها في التعامل مع قضية جزيرة أبو موسى، ومن جهة أخرى سيضع هذه الجزر داخل المياه الإقليمية الإيرانية، وتصبح مطالبة الإمارات العربية بحقوقها في الجزر عملاً عدوانياً يمس السيادة الإيرانية وكانت جزيرتا وطنب الكبرى وطنب الصغرى جزءاً من رأس الخيمة، أما جزيرة أبو موسى فكانت جزءاً من الشارقة. وهي جغرافياً أقرب إلى الساحل الإيراني منها إلى ساحل الإمارات العربية المتحدة^(١).

إلا أن هذه المقارنة الجغرافية لا يمكن فصلها عن الواقع التاريخي للمنطقة والذي يفيد أن الساحل الإيراني - حالياً - المقابل للجزر الثلاث التي تتحكم بمضيق هرمز، المتحكم بدوره في الملاحة بين الخليج العربي وأتحاء العالم، كان أصلاً ساحلاً عربياً يطلق عليه إقليم الأهوار أو عريستان، ولا يزال العرب يمثلون أكثرية سكانه على رغم

١ - السيادة - الكويت ١٢/٧/١٩٩٣م.



مرور عقود على ضم هذا الإقليم إلى إيران نتيجة صفقة جرى خلالها تقسيم الغنم في المنطقة العربية كلها، وهو ما تعرضت له مناطق عربية جرى سلبها أو اغتصابها مع بداية هذا القرن. انتهت الحماية البريطانية رسمياً على الإمارات العربية في ٣٠/١١/١٩٧١، وفي اليوم نفسه الذي انتهت فيه هذه الحماية قام شاه إيران بالاستيلاء على الجزر الثلاث، وقتها طردت إيران سكان الجزيرتين طناب الكبرى وطناب الصغرى وحولتهما إلى قاعدتين للبحرية الإيرانية، فيما اتفقت مع الشارقة على أداة مشتركة لجزيرة أبو موسى، وهي الأكبر مساحة والأكبر سكاناً من شقيقتها. ويشمل ذلك اقتسام عوائد استثمار حقول النفط المحيطة بهذه الجزيرة، ثم بدأت إيران فيما بعد تنقل مواطنين إيرانيين لاستيطان هذه الجزيرة في محاولة لإحداث تغيير ديمغرافي فيها. وقد شاع حينذاك أن هذه التطورات ما كانت لتحث إلا نتيجة لصفقة أو مقايضة ما خاصة عندما أعلن شاه إيران تخليه عن المطالبة بما أسماه الحق التاريخي في إمارة البحرين، مقابل الاستيلاء على الجزر العربية الثلاث والتي تكرم عملياً سيطرة إيرانية على هذا الممر المائي الاستراتيجي^(١).

ترافقت هذه التطورات مع تركز قوات إيرانية مسلحة في الشطر الشمالي لعمان المطل على مضيق هرمز، مقابل اشتراك قوات مع الجيش وسلاح الطيران الإيرانيين في قمع ثورة ظفار بالتنسيق مع بريطانيا. وقد نتج عن هذه الصفقة إقامة قواعد لسلاح البحرية والطيران الإيرانيين في جزيرة أم الغنم وفي رأس مسندم وحوله. ولعبت إيران بنجاح دور الشرطي في الخليج العربي، ووصل هذا الدور إلى ذروته في السبعينات، وقد تبنت الولايات المتحدة مسؤولية الرعاية والدعم لهذا الدور بما يفوق قدرة إيران واحتياجاتها، ومن جهة أخرى رعت تنسيقاً استراتيجياً بالغ العمق والشمول بين إيران وإسرائيل. ولا يمكن النظر إلى التطورات التي حدثت في الخليج العربي في السبعينات من دون ربطها بما يجري في المنطقة لجهة بروز الدور الخطير للمضايق والممرات المائية، وخاصة في الخليج العربي، الممر النفطي الاستراتيجي الذي يغطي ما نسبته ٧٥٪ من حاجة الغرب الصناعي، ويمثل معظم ما سوف يتبقى من احتياطي نفطي مكتشف في العالم مع مطلع القرن الحادي والعشرين. هذا هو محور اللعبة التي ارتكز عليها التخطيط الغربي الذي يستهدف هذه المنطقة وممراتها المائية. فالدور الأثيوبي كان له تأثير



هام فى البحر الأحمر وهو تبلور فى التنسيق مع إسرائيل بهدف التحكم بمضيق باب المندب وتوج بإقامة قاعدة اتصالات وتنصت إسرائيلية فى جزيرة «دهلك» ويتعاون عسكري إسرائيلى - أثيوپى لمنع تحول البحر الأحمر إلى منطقة نفوذ عربية^(١).

وللفت أن هذه العلاقة استمرت من نظام هيلاسيلاسى الإمبراطورى إلى نظام هيلى مريام - الماركسى - وكان قمته ذلك الجسر الجوى الذى تولى نقل يهود الفالاشا الأثيوبيين إلى فلسطين المحتلة، بإشراف هيرمان كوهين مساعد وزير الخارجية الأمريكى للشئون الأفريقية، وهو تتوج آلاف بالغزل القائم بين الرئيس الارتيرى اسياى أفورقى وإسرائيل. ولستا فى حاجة للحديث عن مضيق جبل طارق الذى تخضع ضفتاه الجنوبية والشمالية للسيطرة الأوربية عبر إدارة طنجة وسبته ومليله. أما قناة السويس فيكفى أن تذكر ما عانته مصر من أجل استعادتها للسيادة الوطنية، وما دار على ضفتيها من حروب اشتركت فيها بريطانيا وفرنسا وإسرائيل. فى هذا الإطار يجب تفسير ما جرى أخيراً على جزيرة أبو موسى، وهو تجلى بطرد موظفى الإمارات العربية المتحدة منها بعدما كانوا يمثلون مشاركة شكلية فى السيادة على تلك الجزيرة. هذه السيادة تجسدت فى مدرسة ومكتبة ومركز إعلامى ومركز شرطة لخدمة نحو ألف عربى هم سكان الجزيرة الأصليون. وما أعلنه الرئيس الإيرانى هاشمى رفسنجانى فى يوم ٩٢/٩/١٨ من أن هذا الإجراء كان نتيجة إلقاء القبض على هولندى قدم بزورق إلى شاطئ الجزيرة وهى حادثة تبين أنها تعود إلى مطلع العام ١٩٩٢ قبل أكثر من تسعة أشهر على الإجراء الإيرانى الأخير الذى استكمل السيطرة على جزيرة أبو موسى^(٢).

ولا شك أن هذه الأمور تبقى تفاصيل هامشية أمام الدلالات الاستراتيجية التى تتضمنها هذه القضية. وصحيح أن النظام الدولى القديم قد انتهى بسقوط أحد قطبيه، و لكن الصحيح أيضاً أنه لم يتأسس نظام دولى جديد، وإن كان ذلك يمثل شعاراً أميركياً طرح فى فترة نشوة الانتصار. وما لا شك فيه أن الولايات المتحدة استطاعت أن تظهر بعد أزمة الخليج الثانية أنها الضامن الرئيسى لامن النفط العالمى فهل سقطت استراتيجية السيطرة على الممرات المائية مع سقوط التنافس بين القطبين العالميين؟ إن ما يبدو ظاهراً

١ - د. عبدالغنى عماد - السياسة - الكويت ١٢/٧/١٩٩٣م.

٢ - د. عبدالغنى عماد - السياسة - الكويت ١٢/٧/١٩٩٣م.

على السطح الآن أن الولايات المتحدة وكما عملت في الماضي على محاصرة
السوفى ومحاولة إبقائه خارج المنطقة، تعمل الشيء ذاته تجاه الخطر الأوروبى
على الصعيدين الاقتصادى والسياسى. وبكلام آخر فإن التنافس الجوى - استراتيجى
المنطقة العربية تراجع ليتقدم عليه التنافس الجوى - اقتصادى والذي يبدو أنه سيكون
المرحلة القادمة. إن العالم العربى، يبقى فى هذا الإطار، الطرف المستهدف منذ
حملة التوسعات الدولية، وهو اليوم مركز استقطاب اقتصادى عالمى بسبب م
ثروته. وإذا كانت استراتيجية شرطى الخليج العربى قد سقطت، على رغم
الشعارات، فإنه من مصلحة الجميع إخضاع هذه القضية إلى مناطق توازن الم
الذى يؤسس بالنهاية، لمشروع قد يقلد له مواجهة التنافس الجوى - اقتصادى الجديد

الإمارات وإيران، أزمة مصالح أم أزمة مطامع؟

كتب السياسى المعروف رياض نجيب الرئيس عن الأطماع الإيرانية يقول^(٢):-
لعل تفسير الأزمة القائمة اليوم بين الإمارات العربية المتحدة وإيران حول
الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، يبدأ من السؤال الآتى: كيف
المصالح الإيرانية والمصالح العربية فى الخليج العربى وأين تصطدم؟ لكن قبل هذا
لا بد، أولاً، من تحديد هوية الدور الإيراني ودوافعه الحقيقية، استناداً إلى الـ
التاريخية والحقائق الجغرافية التى تؤثر على أحداث اليوم وتضغط عليها. إن الصرا
احتلال المركز الأقوى والأهم فى الخليج العربى، ليس وحده العامل الحاسم فى
يحدث اليوم بين إيران وعرب الخليج العربى، فالوضع الجغرافى، مثلاً لا ينفرد
دور إيران الآن، كما كان ينفرد فى الماضى. إذ ليس من قبيل المصادفة أن يكون الـ
التاريخى السائد لدى الإيرانيين أن الخليج «بحيرة فارسية» وأن دورهم الحالى ما
استمرار لدورهم التاريخى السابق، فكل حاكم لبلاد فارس كان يتطلع إلى
العربى، والظروف الداخلية لهذا الحاكم أو ذاك - وخصوصاً إذا كانت مريحة - ه
كانت تقرر حجم الدور الذى يمكن إيران أن تضطلع به فى الخليج العربى، بة
كانت الظروف الخارجية تحدد من هذا الدور أوتدفعه إلى ملاءه الأضيق أو الأوسع

١ - رياض نجيب الرئيس - النهار - ٨ / ١٠ / ١٩٩٣ م.
٢ - د. عبدالغنى عماد - السياسة - الكويت ١٢ / ٧ / ١٩٩٣ م.



قبل أن تبدأ اهتمامات الشاه السابق في الخليج العربي، إثر ثورة العراق في ١٤ يوليو ١٩٥٨، التي أطاحت النظام الملكي، شريكه في حلف بغداد، كانت علاقات إيران بمعظم الدول العربية علاقات ودية، بما في ذلك مصر وسوريا حتى أنها أيدت مصر ضد إسرائيل وفرنسا وبريطانيا في حرب السويس عام ١٩٥٦ التي عرفت بـ «العدوان الثلاثي». ذلك أن إيران كانت تشعر أن وضعها في الخليج العربي سليم، مادامت بريطانيا هي القوة الاستعمارية المسيطرة شرق السويس، وما دامت الملكية قائمة في العراق، كل ذلك تغير بعد ١٤ تموز ١٩٥٨، حين خافت إيران أن تؤدي الثورة العراقية إلى «دومينو» تنتقل إلى دول الخليج العربي، فتطيح بال«الرجعية» هناك. ومنذ ذاك والعلاقات العربية - الإيرانية تسير من سيئ إلى أسوأ. وكانت هذه العلاقات تزداد سوءا كلما اتسع مد القومي العربية بزعامة جمال عبدالناصر وأحزاب اليسار في العالم العربي. ولم يقتصر الخلاف مع إيران على الدول «التقدمية - الثورية» بل تعداها إلى الدول «اليمينية - الرجعية» فاختلقت إيران مع السعودية حول السيادة على جزيرتي «فارسي» و«عربي» التابعتين لها، واللتين تطالب بهما إيران. ولم يحل هذا الخلاف إلا عند استقلال دول شرق الجزيرة العربية في العام ١٩٧١، إذ تنازلت السعودية عن جزيرة «عربي»، الأقرب إلى الساحل الفارسي، لإيران، واحتفظت بالسيادة على جزيرة «فارسي» الأقرب إلى سواحلها. ثم كان احتلال إيران لجزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى في ٣٠ نوفمبر ١٩٧١، بعدما كان الخلاف على البحرين قد سوى بإسقاط المطالبة الإيرانية بها، إثر استفتاء دولي في إشراف الأمم المتحدة، أعلنت البحرين بعده استقلالها في ١٤ أغسطس ١٩٧١. وقد جاء هذا الاحتلال بمثابة رد على الذين كانوا يقولون أن إيران لن تلجأ إلى القوة في حل خلافاتها مع العرب، ولم يكن قد سبق لإيران أن تحدثت عن حقوقها التاريخية المزعومة في الجزر العربية الثلاث، إلا بعدما سويت قضية المطالبة بالبحرين. كأنها أرادت بهذا العمل أن تعوض خسارتها بالتنازل عن البحرين. وكان التوقيت الإيراني لاحتلال الجزر بارعا. إذ حدث قبل شهر تماما من انسحاب بريطانيا نهائيا من الخليج العربي، أي في الوقت الذي لم تكن تستطيع لندن القيام بأي إجراء عسكري مضاد (على افتراض أنها كانت رغبة فيه أو قادرة عليه) وكان هذا أول احتلال حقيقي لدولة أراضى دولة أخرى، منذ الحرب العالمية الثانية^(١).



فشل الإيرانيون في فهم الامتياز العربي من عملية الاحتلال، خصوصاً أن ردود الفعل العربية على هذا الأمر جاءت، كماداتها، مختلفة ومتناقضة ومتباعدة، تماماً كما فشلوا من قبل في فهم عمق الامتياز العربي عندما ألغى الشاه الاتفاق على شط العرب مع العراق، والمعمول به منذ ٤ يوليو ١٩٣٧، واستمر ساري المفعول إلى أن ألغته إيران من طرف واحد في ١٩ أبريل ١٩٦٩، وكان سبباً مباشراً ومعلناً لنشوب الحرب مع العراق بعد عقد كامل من الزمن، إلى أن كان اتفاق الجزائر في ٦ مارس ١٩٧٥، المذل للعراق والذي رضح فيه للأمر الواقع، إذ قبل بتخطيط حدوده النهرية مع إيران حول شط العرب بموجب الشروط الإيرانية، في المقابل وقف المساعدة الإيرانية للأكراد بزعامة الملا مصطفى البارزاني، وإنهاء التمرد الكردي ضد النظام البعثي في الشمال العراقي. وقامت الحرب بين البلدين بعد ذلك خمس سنوات، وكان هدفها العلن، أيضاً، إلغاء هذا الاتفاق. وجاء الانسحاب البريطاني من الخليج العربي ومضاعفاته، ليوفر لإيران الأسباب الكاملة للسيطرة والتدخل. فقد كانت إيران تعتبر نفسها، وحدها، الدولة المؤهلة لملء الفراغ العسكري والسياسي الذي تركته بريطانيا، خصوصاً في وجه المنافسة الأميركية - السوفيتية في المنطقة. ويات في اعتقادها، نالاً، أن أمن الخليج العربي هو مسؤوليتها منفردة، وعلى كيانات الجزيرة العربية أن تقر بهذا الدور وأن تتعاون معه. فراح الشاه يتصرف كأنه صاحب الحق الوحيد والوريث الشرعي لمصالح بريطانيا والغرب في الخليج العربي، معتمداً على أمور ثلاثة^(١):

أولها العجز العربي المتأصل في أنظمة شرق الجزيرة العربية ضعيفة، لا تملك الكثافة البشرية ولا السلاح، وإن ملكت النفط والمال. إلى جانب عالم عربي لا يملك قوة الموقف الموحد ولا السياسة الواضحة في هذا للجال.

ثانيها: كون القوة العسكرية الإيرانية، ذات التسليح الأميركي - الغربي الحديث، هي الأبرز والأقوى في المنطقة.

ثالثها: القوة المتمثلة في الجالية الإيرانية الضخمة والتي تحمل جنسيات دول مجلس التعاون وتسيطر على اقتصادها وكبار ضباط الجيش والحكومة، المنتشرة من الكويت شمالاً حتى رأس الخيمة جنوباً، والتي تشكل طابوراً خامساً لأي نظام حاكم في طهران.



فمن طريق استخدام القوة العسكرية وتحريك الجاليات المدنية، كانت إيران تعتقد انها تستطيع تحقيق معظم مطالبها، وربما مطامعها. يضاف إلى ذلك اعتبار إيران نفسها الدولة الحامية للشيعية، من العراق شمالاً إلى عمان جنوباً، مما كان يسبب باستمرار إلى ولاء الشيعة في شرق الجزيرة العربية ويقسمهم، بالاكراه، في عملية المطامع الإيرانية، ويعرضهم لحمولات تشكيك دائمة في وطنيتهم لدول مجلس التعاون وعروبهم. وهكذا ظل كل ما في العلاقات العربية - الإيرانية ينذر بالخوف. ولم يزل هذا الخوف يزوال الشاه. إذ كان الخوف العربي في عهده خوفاً جغرافياً. وعندما جاءت الثورة الإسلامية، تضاعف هذا الخوف وأصبح خوفاً دينياً تدفعه طموحات جغرافية وما كان تناسي العرب خوفهم، خلال فترة قصيرة ما بين سقوط الشاه وتولى الخميني السلطة، إلا تفاؤلاً منهم. لكن سرعان ما اغتال الإيرانيون التفاؤل العربي ببراعة فريدة، عندما عاد الخميني إلى المطالبة بالبحرين جزءاً من إيران، إما مباشرة وإما عن طريق تصريحات لمجموعة من آيات الله، أبرزها تصريحات آية الله الخلقالي الشهيرة، ولا سيما عندما جرت محاولة قلب نظام الحكم في البحرين عام ١٩٨١. ونسى نظام الثورة الإسلامية في إيران، أن الشاه لم يسقط المطالبة بالبحرين مجاناً، بل استعاض عنها باحتلال ثلاث جزر عربية، هي: طناب الكبرى وطناب الصغرى التابعتان لرأس الخيمة، وأبو موسى التابعة للشارقة. وصنع العرب لكون تجديد المطالبة بـ «فارسية» البحرين يحصل في عهد الثورة الإسلامية التي هلكوا لها انتصاراً وفرحاً وإعجاباً. فهم عندما طالبوا بإعادة الحق الذي اغتصبه الشاه (الطاغية الذي أسقطته الثورة) جاء جواب آيات الله الحاكمين في طهران: أن هذه الجزر هي فارسية وستبقى فارسية. وأصبح منذ ذلك للقوة الإيرانية - الشاهنشاهية والخمينية - ثقل مبنى على العجز العربي المتأصل، وعلى القدرة الدولية على استغلال هذا العجز الدائم. إلا أنه بقي بين الهاجس الإيراني بالتوسع، والخوف العربي منه، شريط رفيع يفصل بين الضعف والرعونة الفارسية^(١).

لذلك ما إن هذأت رياح «عاصفة الصحراء»، حتى تطايرت رمالها من جديد في الخليج العربي، بعد حرب ما زالت تجر فصولاً، ولم يمر على انقراضها ثلاث سنوات. فالصحراء في شرق الجزيرة العربية تهدد اليوم بأنفجار أزمة بين الإمارات العربية المتحدة

ولإيران، قد تؤدي إلى «عاصفة» جديدة، أين منها العاصفة الأولى. هذه الأزمة هي مشكلة الجزر الثلاث بين البلدين التي عامت على سطح الأزمات الملحة التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي اليوم، والتي كانت نتيجة مباشرة لمخلفات الحرب الأمريكية - العراقية. وكانت الأزمة قد بدأت حين طردت إيران في أبريل ١٩٩٢ مجموعة من العمال الأجانب والمعلمين العرب من جزيرة أبو موسى، كانت ترسلهم الشارقة إلى هناك للعمل في الجزيرة. وكانت حجة إيران في طرد هؤلاء أنهم غير حاصلين على تأشيرات دخول إيرانية، وأنها تريد تنظيم أمور «السيادة المزدوجة» على الجزيرة. وأبو موسى جزيرة تتقاسم السيادة عليها إيران والشارقة (الإمارات) كما تتقاسمان نبطها وعائداته. فحين دخلت الإمارات العربية المتحدة، منظمة الأمم المتحدة، عند استقلالها عام ١٩٧١، كان هذا الاستقلال ناقصا جزيرتي طنط الكبرى وطنط الصغرى التابعتين لإمارة رأس الخيمة، ونصف جزيرة أبو موسى التابعة لإمارة الشارقة، والتي صار لها وضع خاص بحكم مبدأ «السيادة المزدوجة». وقد قبلت الإمارات في حينه هذا الاستقلال الناقص، لأنها كانت دولة ناشئة ذات تركيبة دستورية هشة وفريدة، غير قادرة على التصدي لجارة قوية. إضافة إلى أن بريطانيا، الدولة المستعمرة، كانت في عجلة من أمرها للتسحاب، ولم يكن يهمها، لا من قريب ولا من بعيد، أن تقضم إيران جزيرة من هنا وجزيرة من هناك، مما ليس من حقها، أضف أن بريطانيا أرادت أن ترضى شاه إيران بالتنازل عن هذه الجزر للحفاظ على مصالحها في بلاده، ولو كان ذلك على حساب الإمارات، الدولة التي كانت بريطانيا، وما زالت، تعتبر الأكثر رعاية لها ولصالحها^(١).

إلا أن الأهم في هذه الصبغة، أن التخلي عن الجزر كان له ثمن، وهو الأفدح، إذا وضع. في إطاره التاريخي، ذلك أن اعتراف إيران بالشاه بدولة الإمارات في حينه، يعود إلى أن الأخيرة كانت في حاجة إلى الاعتراف الإيراني بها للحفاظ على كيانها الجديد المستقل. إلى جانب خوف الدولة الفتية من النفوذ البشري الإيراني المتمثل في الجاليات الإيرانية الكبيرة في ملنها والتي تحمل جنسيات الإمارات. ففي لحظة من لحظات غضب الشاه المحتملة، سينتفع الأخير إلى تحريك جحافل مواطنيه في داخل

الإمارات، مزعزعا الاستقرار في دولة ما زالت تحبو في مجالات البناء الداخلى والعلاقات الدولية. إلى جانب الخوف من القوة العسكرية الإيرانية التي لم تكن بريطانيا (ولا غيرها) قادرة في تلك الأيام على ردعها - ولا اليوم. فكان مبدأ الاعتراف في مقابل مبدأ التنازل والنفوذ. وعندما سقط الشاه، لم يسقط مبدأ التنازل، واستمر النفوذ بأشكاله الثورية والإسلامية الجديدة. وبقي الاعتراف. ووقعت الإمارات في أول خطأ لها في مواجهتها أزمته الجديدة مع إيران، بعد احتلالها جزيرة أبو موسى، إذ عتمت على هذا الخبر في إعلامها مدة تزيد على ستة أشهر، حرصا منها على احتواء المشكلة عن طريق السكوت عليها، لعلها تحل بالتي هي أحسن وحرصا منها على عدم إثارة مشكلة مع إيران، خصوصا في الوقت الذي مازالت مضاعفات حرب الخليج العربي الثانية تزداد فصولا. ولما لم يجد الصمت، أعلنت الإمارات غضبتها وبدأت حملة احتجاج عربية ودولية واسعة على السياسة الإيرانية، مطالبة بعودة سيادتها على الجزر الثلاث بكاملها، وليس عودة سيادتها على نصف جزيرة أبو موسى وحدها. واعتبرت الإمارات الجزر الثلاث مغتصبة، أكانت سلمت طوعا أم كرها إلى إيران عند الاستقلال^(١).

ولم تول دول مجلس التعاون أهمية واضحة هذا الخلاف عند بدايته، لأسباب عدة، منها أن موضوع جزيرة أبو موسى، موضوع فريد فهي جزيرة ذات سيادة مشتركة بين إيران والشارقة، اتفق على وضعها عند توقيع وثائق استقلال الإمارات، يتم بموجبها تقاسم البلدين عائدات نفطها، ويدخلها ويعمل فيها مواطنو البلدين. وقد استمرت هذه التجربة «بنجاح» طوال عشرين سنة من دون شكاوى علنية معروفة، إلى حين وصول أعداد متزايدة من الأجانب إليها من طريق الشارقة من دون تأشيرات إيرانية، فعمدت إيران إلى توقيفهم، ومن ثم طردهم من الجزيرة، من غير أن توقف وصول مواطني الإمارات. ولفرادة هذا الموضوع خصوصيته الإماراتية - الإيرانية لم تشأ دول مجلس التعاون أن يكون لها، بادئ الأمر، رأى في هذه الأزمة. سبب آخر، أن تصعيد التوتر في العلاقات بين إيران والإمارات، لم يكن في مصلحة مجلس التعاون، خصوصا بتوقيته. فقد تزامن مع توتر آخر في العلاقات السعودية - الإيرانية، وجاء في وقت

ما زالت دول مجلس التعاون تعاني غياب سياسة إقليمية واضحة بعد حرب الخليج العربي الثانية. فضلا عن أن الإمارات لم تستشر أحدا من زملائها في مجلس التعاون قبل أن تثير علنا موضوع خلافها مع إيران، ولم يكن هناك أي تنسيق - كما هو مطلوب عادة - في أمور بهذه الخطورة. لكن دول التعاون كانت قد بدأت تدرك، أن تصاعد الخلاف على الجزر الثلاث بين إيران والإمارات، واستمراره فترة زمنية طويلة، قد يؤدي إلى إحداث تغييرات أساسية في العلاقات العربية - الإيرانية، وهي علاقات حلوة بطبيعتها عبر التاريخ، بقدر ما يفتح ثغرة في العلاقات فيما بين دول مجلس التعاون نفسها، التي ليست في مصلحة أحد من مجلس التعاون في الظروف الراهنة. لذلك بات الجميع يقفون على لغم موقوت قد يعرض الخليج العربي كله للانفجار، إذا لم يذل مسعى لاحتوائه فورا. داعيا إلى معاودة المفاوضات لإنهاء النزاع على الجزر العربية الثلاث بالطرق الدبلوماسية، وأن هذا التكيف يشمل إبلاغ طهران الموقف المبدئي الذي يفيد أن تحسين العلاقات وتطويرها مع دول مجلس التعاون يتوقفان على ما ستخذه السلطات الإيرانية من إجراءات لإنهاء أزمة الجزر^(١).

على أثر ذلك صدر بيان في أبو ظبي يعلن إلغاء زيارة الشيخ حمدان بن زايد لطهران لاقتناع الإمارات العربية المتحدة بعدم توافر أي رغبة لدى الجانب الإيراني في إنجاحها. وكان ذلك يعود إلى سببين. الأول: عدم قبول إيران بإصدار بيان يشير إلى أن الزيارة تهدف إلى البحث في الخلاف بين الإمارات على الجزر الثلاث. الثاني: التصريحات التي صدرت عن الخارجية الإيرانية، عشية إلغاء الزيارة، تؤكد تبعية الجزر، وجاء فيها «إن هذه الجزر إيرانية وستبقى إيرانية». وفي اليوم التالي أعلنت الإمارات أنها سترفع موضوع الجزر العربية الثلاث إلى الأمم المتحدة، وأنها في انتظار مبعوث من الأمين العام للأمم المتحدة لتقصي الحقائق في شأن النزاع مع إيران. ولم تسكت إيران على موقف الإمارات، فصعدت بدورها موقفها من جديد بإعلان وزير خارجية إيران على أكبر ولايتي، في خطاب له يوم ١٨ سبتمبر ١٩٩٣، أمام «شباب حرس الثورة الإيرانية»، أن إيران «ستدافع عن وحدة أراضي جزرها الثلاث في الخليج العربي في حال ممارسة أي ضغوط أو وقوع أي عدوان». وانتقل التصعيد مجددا إلى الإمارات،



بإعلان الشيخ حمدان في حديث له أن «لاسيبل لدولة الإمارات العربية المتحدة لحل أزمة الجزر الثلاث إلا الأمم المتحدة إذا رفضت إيران المفاوضات المباشرة، إذ لا حاجة إلى تدخل طرف ثالث يبتنا» (الوسط - ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢). في الوقت نفسه أعلن صقر بن محمد حاكم رأس الخيمة (التي تعود إليها جزيرتا طنب الكبرى وطنب الصغرى) رفض بلاده «تأجير الجزر أو بيعها» وأن سياسة النفس الطويل مع إيران «لم تعد تجدي» (١).

وفجأة دخلت بريطانيا على الخط، عندما رار مساعد وزير الخارجية البريطاني، مايكل بورتون، طهران في سبتمبر ١٩٩٣، داعياً البلدين إلى تسوية خلافها الإقليمي بالطرق السلمية. واعتبرت بريطانيا نفسها معينة بالموضوع، لأن التسوية الإقليمية لموضوع جزيرة أبو موسى تحديداً، قد تمت بوساطة بريطانية بين الشارقة وإيران. لكن الأخيرة رفضت أي وساطة بريطانية في الموضوع، مذكرة بأن بريطانيا «تذكرى العدواة دائماً بين إيران ودول مجلس التعاون» فسقطت للمحاولة البريطانية قبل أن تبدأ. من ناحية أخرى، تحركت جامعة الدول العربية في اجتماعها الأخير في سبتمبر ١٩٩٣ في القاهرة، بإعلان دعمها لدولة الإمارات في نزاعها مع إيران على الجزر الثلاث، مؤيدة «الشجب القوي» الذي أصدره مجلس التعاون في دورته الأخير في قطر، ولم تشذ أي دولة عربية عن الإجماع في ادائه لإيران.

إن قضية الجزر الثلاث، وقد فجرت على الشكل الذي تابعت صورته، لا تترك لدولة الإمارات خيارات كثيرة. فمن الخيارات غير المتاحة، المواجهة العسكرية بين البلدين، ليس فقط بسبب عدم التكافؤ العسكري بين الإمارات وإيران، بل لأن مواجهة كهذه، ولأى سبب كان، ستجر على الخليج تحديداً والعالم العربي عموماً، ناهيك بمضاعفاتها على الجانب الإيراني، آثاراً كارثية لا مكانها ولا زمانها الآن. وستمنع دول مجلس التعاون، ومعها دول العالم الغربي كله، احتمالات قيام مواجهة عسكرية، مهما صغر حجمها، ومن أي جهة أتت. إن مجرد التفكير في هذا الأمر هو من قبيل المنهوعات (٢).

١ - النهار - ١٠ / ٨ - ١٩٩٣ م.

٢ - رياض نجيب الريس - النهار - ١٠ / ٨ - ١٩٩٣ م.



لذلك ليس أمام الإمارات خيار إلا الحوار السياسي، وسط سباق بين التصعيد والتهدة، ولو وصل إلى حد من الجدل العقيم مع إيران، التي تصر على أن المشكلة غير موجودة. وعلى رغم أن الإمارات لم تستطع أن تصل إلى أى نتيجة عبر الوسائل السلمية التي اتبعتها، فإن لا حلول أمامها إلا المزيد من الإصرار على هذه الوسائل، عبر حشد التأييد الإقليمي والعربي والعالمي لحقوقها التاريخية، وتحكيم القانون الدولي واستمالة شرعة الأمم المتحدة إلى جانبيها. ومن طريق الوسائل السلمية، وينقل قضية الجزر العربية الثلاث إلى دائرة اهتمامات المجتمع الدولي، وعبر طرحها فى أروقة الأمم المتحدة ومنابرها، يمكن مجموعة من وساطات - مجلس التعاون أولا ومن ثم العربية، وآخرها البريطانية - أن تجد سبيلا لها بين رغبة الإمارات فى التوصل إلى حل سريع لهذه القضية، والعناد الإيراني فى التطرق إليها. وبين أصحاب هذه الوساطات من يعتقد أن مسألة الجزر الثلاث برمتها لا تستحق للمجازفة أو المغامرة بإيجاد بؤرة توتر جديدة فى الخليج العربي، وهى المنطقة الشديدة الحساسية والتي تعيش اليوم أجواء مليدة بعشرات الاحتمالات الخطرة. لذلك تمتحن اليوم من جديد العلاقات الإيرانية - العربية التى تطفو فوق ثلاث جزر صغيرة وسط مياه الخليج العربي الضحلة، وقد مر على قضيتها عقدان من الزمن. فإذا تم التوصل إلى حل عادل وسلمى لها، فازت هذه العلاقات فى امتحان المتغيرات العالمية الجديدة. وإذا لم تحل، فهناك من سيقول أن إيران الشاه قد عادت إلى الخليج العربي، بشياب آيات الله. ومنها قد تختلط المطامع بالمصالح إذا اختلطت المصاحف بالسيف^(١).

جزيرة أبو موسى التحكيم هل الفعل

الكاتب الإسلامى فهمى هودى أيضا كتب عن الاحتلال الإيراني يقول^(٢):-

عدنا إلى نقطة الصفر فى قضية جزيرة «أبو موسى». فبعدما منعت السلطات الإيرانية بعض العرب القادمين إلى الجزيرة من النزول فيها، واشترطت عليهم الحصول على تأشيرات دخول مسبقة من الجهات الإيرانية، افتتح ملف المشكلة من جديد، وأثير السؤال الذى لم تحسم لإجابته طيلة العشرين عاما الماضية: من صاحب الحق فى الجزيرة

١ - رياض نجيب الرئيس - النهار - ٨/ ١٠/ ١٩٩٣م.

٢ - الشرق الأوسط - ١٤/ ٩/ ١٩٩٢م.



وتوابعها: الشارقة أم إيران؟ فى بيان مجلس وزراء دول مجلس التعاون الذى صدر عقب اجتماعات جدة، شدد على «أن جزيرة أبو موسى من مسئولية حكومة الإمارات العربية المتحدة منذ قيام الاتحاد»، وأعرب عن رفضه القاطع لاستمرار احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية جزيرتى طناب الكبرى وطناب الصغرى. عبرت مختلف الصحف فى الجزيرة العربية عن الموقف ذاته، من قبيل ذلك ما نشرته صحيفة «الخليج» الصادرة فى الشارقة من أن جزيرة أبو موسى «كانت منذ بداية التاريخ على اتصال بالساحل العربى، وخاضعة فى إدارة شؤونها العامة لإمارة الشارقة، ولم يحدث أن انفصلت عن الشارقة إلا فى فترات تاريخية وجيزة ونادرة، نتيجة لتحولات القوة بين الجانبين العربى والإيراني للخليج العربى، وانتهت من ذلك إلى أن «كل الوثائق والحقائق التاريخية والجغرافية تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن جزيرة أبو موسى تابعة للشارقة، وأنها جزء لا يتجزأ من أراضي الإمارات العربية المتحدة». (مقال للدكتور عبدالحق عبد الله، نشر فى ٩٢/٩/٧). فى مقابل ذلك، نقلت وكالات الأنباء عن الناطق باسم الخارجية الإيرانية مرتضى سمردى قوله أن «وثائق تاريخية دامغة تظهر أن الجزر الثلاث كانت دوماً من صميم الأراضى الإيرانية وتتبع سيادتها، وأشار الناطق الإيرانى إلى حرص بلاده على تعزيز روابطها مع جيرانها، لكنها فى الوقت نفسه لن تسمح لى دولة بالتدخل فى شؤونها الداخلية، كما لن تقبل بأى انتهاك لوحدة أراضيها.

لم يكن هناك جديد فى هذا الكلام الذى رده الجانبان لكنه كان قراءة بصوت عالٍ للأسطر الأولى فى «فاتحة» ملف الأزمة التى تفجرت منذ قامت إيران باحتلال الجزر العربية الثلاث فى نهاية نوفمبر ١٩٧١، قبل يومين من إعلان انسحاب بريطانيا من الخليج وإعلان استقلال الإمارات، إذ حين توسطت بريطانيا آنذاك لعقد اتفاق تنظيم إدارة جزيرة أبو موسى بين إيران والشارقة، فإن مقدمته التى أشارت إليها جريدة «الخليج» نصت صراحة على أنه لا إيران ولا الشارقة ستتخلى عن المطالبة بأبو موسى، ولن تعترف أى منها بمطالب الأخرى. بعد تعليق الأمر على ذلك النحو، لم يكن أمام الطرفين الا الاتفاق على حل وسط لإدارة الجزيرة، وتمثل ذلك الحل فى بنود ستة.

• الإبقاء على قوات إيرانية فى الجزيرة، ضمن حدود معينة تم ترسيمها، وبيتها^١ خريطة أرفقت بالاتفاق.



* تمارس إيران صلاحياتها كاملة ضمن الحدود المتفق عليها، ولها أن ترفع العلم الإيراني على ذلك الجزء من «أبوموسى» وتمارس الشارقة صلاحيات كاملة على بقية أنحاء الجزيرة، ويظل علم الشارقة مرفوعا على نفس الأسس التي يرفع بموجبها العلم الإيراني على الشكبة العسكرية الإيرانية.

* تقر إيران والشارقة بامتداد المياه الإقليمية للجزيرة، إلى مسافة ١٢ ميلا بحريا.

* تباشر شركة «باتسى جاز آند أويل كومباني» استغلال الموارد البترولية لأبوموسى وقاع البحر فى مياهها الإقليمية، وتدفع الشركة نصف العائدات النفطية إلى إيران والنصف الآخر للشارقة.

* يتمتع مواطنو إيران والشارقة بحقوق متساوية للصيد فى المياه الإقليمية لأبوموسى.

* يتم توقيع اتفاقية للمساعدة المالية بين إيران والشارقة.

طبقا لهذه البنود، فشمة جزء على الأقل يفترض أن تمارس عليه الشارقة صلاحياتها الكاملة، كما أعطيت إيران صلاحيات مماثلة على الجزء الآخر من الجزيرة، الذى توجد عليه قواتها، الأمر الذى يفترض أن يؤدى إلى تسكين المشكلة ونزع فتيل التوتر بصورة مؤقتة، إلى أن يتمكن الطرفان من حلها بصورة نهائية، وهو ما تحقق طيلة السنوات العشرين الماضية، ثم احتل وانفلت عياره فى الآونة الأخيرة، الأمر الذى أثار العديد من علامات الاستفهام حول دوافع إيران وأهدافها من هذه الخطوة. عندما أتبع لى أن أطرح السؤال على أحد المسؤولين فى الخارجية الإيرانية، كان رده أن وقائع القضية تحتاج إلى تصويب، سواء فى شقها المتعلق بالأحداث الأخير، أو فى خلفيتها المتمثلة فى الاتفاق المبرم بين الشارقة وإيران. الرواية الإيرانية للأحداث الأخيرة كما يلى: عندما وصلت السفينة «خاطر» إلى شاطئ جزيرة أبو موسى فى آخر أغسطس ١٩٩٢، تبين للسلطات الإيرانية أن عليها ١٤٠ عربيا من غير أبناء الإمارات، هم أساسا ٤٠ مدرسا وزوجاتهم وأبنائهم، فلم تسمح لهم بالتزول لأنهم لا يحملون تأشيرات دخول من السلطات الإيرانية، واثار الأزمة التى نشأت عن ذلك، وبعد الاتصالات الدبلوماسية بين المسؤولين على الجانبين، صرح للمدرسين بالدخول باستثناء ١٤ شخصا اعترضت عليه السلطات الإيرانية لأسباب أمنية، وبهذا حلت مشكلة المدرسين بصفة

مؤقتة. أما الرواية الإيرانية للاتفاق الخاص بـ «أبو موسى» فهي تذهب إلى أن البنود التي نشرت في الإمارات تمثل «قراءة إماراتية» له تختلف في بعض جوانبها بصورة جوهرية عن القراءة الإيرانية، فظهران تعتبر أن الاتفاق الذي تم بينها وبين الشارقة في عام ١٩٧١، ينص على أن السيادة والأمن في الجزيرة هما لإيران، بينما الإدارة مشتركة بين الجانبين، وهذا هو ما أعلنه رئيس الوزراء الإيراني آنذاك، عباس هويدا، أمام برلمان بلاده. تضيف الرواية الإيرانية أن الاتفاق الذي وقعته الشارقة مع إيران في ذلك الحين لم يحظ بموافقة الإمارات التي قامت بعد ذلك، كما أنه كان محل تحفظ من جانب أربع دول عربية. بناء على ذلك، فالأمر من وجهة نظر الطرف الإيراني ليس فيه مفاجأة، ولكنه يعتبر تصرفاً عادياً في ظل تلك الخلفية، إذ مارست السلطات الإيرانية في الجزيرة مسؤوليتها - التي تفترض أنها مقررّة - طبقاً لما هو متفق عليه مع إمارة الشارقة^(١).

إزاء ذلك فإن المسألة تصبح أبعد وأبعد عما نتصور، حيث تصبح المشكلة انتهاكاً لإيرانيا لاتفاق موقع مع الشارقة التي هي الآن جزء من الإمارات، ولكنها تغدو منازعة في أصل الاتفاق ومضمونه، لأن ما يقوله الإيرانيون يقرب الصورة ويثير مجدداً مسألة الحق التاريخي، وهي نقطة الصفر في ملف الموضوع. القدر المتيقن أن هناك اتفاقاً، لكن من تماربنا العديدة (التي أبرزها قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الخاص بالانسحاب من الأراضي المحتلة) تعلمنا أن الذي لا يقل أهمية عن الاتفاق حول بنود بذاتها، أن تكون تلك البنود واضحة بحيث لا يثور خلاف حول منهج قراءتها، فيقرؤها كل طرف بشكل مغاير يخدم به مصالحه، وسواء حدث الالتباس من هذه الزاوية، أو من أي زاوية أخرى، كالترجمة مثلاً، فمن الواضح أن الأمر لم يحسم رغم ذلك الاتفاق، لأن الاطمئنان الذي يعبر به الإماراتيون عن أن الاتفاق يقرر سيادة الشارقة على الجزيرة، يقابله تأكيد قاطع من جانب الإيرانيين بأن السيادة والأمن لهم بمقتضى ذات الاتفاق! مع ذلك، فتمرير الموضوع يقتضى التثبيت من نصوص الاتفاق، لأن ذلك هو المدخل الأساسي لاستجلاء الأمر، من الناحيتين السياسية والقانونية على الأقل. على صعيد آخر، فالأمر المقطوع به أن إيران حريصة على الوجود في الجزيرة، لأسباب استراتيجية بحته، فوجودها قريباً من مضيق هرمز يضمن على موقعها أهمية بالغة، تدفع أبه قوة في المنطقة للتطلع إليها في حساباتها الأمنية. وهذا الجانب أعلنته إيران صراحة في أكتوبر



سنة ١٩٧٠، أى قبل رحيل القوات البريطانية عن الخليج العربى، فقد ذكر متحدث رسمى آنذاك أن إيران ستضع أيديها على الجزر الثلاث (أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) لأسباب استراتيجية، والمعنى ذاته كرره الشاه فى نوفمبر من ذلك العام، وبعد تصريحه بوقت قصير احتلت القوات الإيرانية الجزيرة^(١).

ولئن حدث ذلك فى مستهل السبعينات، فإن تجربة إيران الثورة إبان الثمانينات، فى حربها ضد العراق والضغط عليها بواسطة الأماطيل الغربية التى تجمعت فى الخليج العربى، تلك التجربة أكدت لطهران على نحو عملى مدى الأهمية الاستراتيجية لأبو موسى ومدى الفائدة التى تجنيها باستمرار الوجود فيها، وثمة معلومات تشير إلى أن الزوارق العسكرية الإيرانية انطلقت من الجزيرة فى عديد من العمليات التى نفذت فى تلك الفترة. من الواضح أن الطرفين لم يغلقا الباب أمام احتمالات التفاهم حول الموضوع غير أن الطرف الإيرانى يرحب بالتفاهم على أساس من أن السيادة لإيران فى البلد والمتتهى، أى فى حدود الترتيبات الإدارية التى تتطلبها عملية تسيير مصالح العرب الموجودين فى الجزيرة، ومن الواضح أن ذلك إطار يرفضه الطرف الإماراتى الذى يتمسك بحقه فى السيادة. وفى كل الأحوال، فنحن أن نحقق التوازن الاستراتيجى القائم فى منطقة الخليج العربى، خصوصا بعد ضرب القوة العسكرية العراقية، إضافة إلى حالة التشرد التى جعلت العالم العربى يعانى من شبح الفراغ السياسى، هذه الملابسات لا توفر للطرف الإماراتى مركزا تفاوضيا مناسبيا يسمح له بالخروج بنتيجة إيجابية من أية مفاوضات مع إيران حول الموضوع. ومع اقتراض حسن النية على الجانبين، فإنه فى ظل المواقف الراهنة ليس بوسع الإمارات أن تخرج بنتيجة تختلف كثيرا عن الوضع الراهن^(٢).

وإذ نستبعد الوساطة العربية أو الإسلامية، بعد ما ثبت ضعف المؤسسات التى تعبر عن هاتين الإرادتين وعجزها عن أداء دور فعال فيما دون ذلك من مشكلات، فلم يبق سوى أمل أخير فى الحسم والانصاف هو: التحكيم الدولى. تجربة «طابا» التى احتلتها إسرائيل وتمسكت مصر بحقوقها فى السيادة عليها، ثم حسنت محكمة العدل الدولية الأمر لصالح مصر، بعدما قدم إليها كل طرف أسانيد ووثائقه، هذه التجربة

١ - الشرق الأوسط - ١٤/٩/١٩٩٢م.

٢ - الشرق الأوسط - ١٤/٩/١٩٩٢م.



يمكن تكرارها في النزاع حول أبو موسى، خصوصا أن اجواء حسن النية والجوار بين الإمارات وإيران لابد أن تكون مختلفة عن الأجواء بين إسرائيل ومصر، حيث المشترك في الحالة الأولى لا يقارن برصيد العداء والحساسية المتراكم في الحالة الثانية. ترى هل نستطيع أن نصل إلى حل سلمي ومتحضر للأزمة، أم يبقى على التوتر مؤججا، لنضيف فصلا جديدا إلى مشهد العبث الراهن، حيث مصر تتنازع مع السودان حول «حلايب» وقطر مع البحرين حول جزيرة «حوار» و «زيارة»، ومسلمو أفغانستان يتسابقون على الانتحار، ومسلمو الصومال يهلكون جوعا، ومسلمو البوسنة يبادون ويطردون من أراضيهم، وقضية فلسطين تتآكل في السر والعلن. وما خفي كان أعظم^(١)

موقف شجاع

كتب جلال دويدار في جريدة الأخبار عن الاحتلال الإيراني للجزر العربية يقول^(٢):

في إطار عملية «فضح وكشف أعداء الأمة العربية والإسلامية والمتربصين بها كتبت تحت عنوان «اللعب على المكشوف» عن الأطماع الإيرانية في منطقة الخليج العربي. هاجمت نظام «الملاي» الإيراني الذي يخفى تحت عباءة الإسلام متخذا من طهران قاعدة لتصدير الإرهاب، وتحجيد العملاء بالمال والشعارات، لضرب استقرار الدول العربية، أشرت إلى عدوان إيران واستيلائها على جزيرة أبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية باعتبارها برهان إدانة على الدور المشبوه الذي تقوم به إيران في منطقة الخليج العربي. وبعد التطورات التي شهدتها الساحة العربية في الأيام الأخيرة أجد أنه من الواجب والضروري أن أحيى وأشيد بالموقف الشجاع الذي اتخذته الإمارات العربية دفاعا عن حقوقها التاريخية الثابتة ضد عمليات البلطجة والابتزاز والإرهاب. إن تصديها ورفضها الاحتلال العدواني الإيراني لجزيرة «أبو موسى» وعدم الخوف من الإقدام على فضح النظام الحاكم في طهران - رغم التهديد والوعيد - هو خطوة على الطريق الصحيح لوقف الجالسين على عرش الطاووس عند حدهم: إنها دعوة للشرعية الدولية للتدخل لإنهاء هذا العدوان وإعادة الحق إلى أصحابه بما يتفق والمبادئ التي يجب أن تسود العلاقات بين الدول في ظل النظام العالمي الجديد. ولقد أحدث موقف الإمارات وعدم

١ - الشرق الأوسط - ١٤/٩/١٩٩٢م.

٢ - جلال دويدار - جريدة الأخبار - ٢١/٩/١٩٩٢م.



سكوتها على العدوان أو الاستسلام له اضطرابا فى أوساط حكام طهران الذين فقدوا عقولهم واتزانهم، عبرت صحافتهم عن هذا الموقف بالهليان والتهديدات المرتشعة. وعند التساؤل عن أسباب فقدان طهران لأعصابها نجد أن هناك عوامل جديدة ظهرت على الساحة السياسية العربية والدولية أدت إلى تسليط الأضواء على تحركاتها وأطماعها تمهيدا لاتخاذ موقف دولى حيالها. وهى تشمل:

١ - إدانة مجموعة دول إعلان دمشق استيلاء إيران على جزيرة «أبو موسى» والتأكيد على وقوفها بكل قوة ضد هذا العدوان والمطالبة بإعادتها إلى الإمارات العربية. وضح هذا الاتجاه فى تلك القرارات الحاسمة التى صدرت عن مؤتمر الدوحة الذى حضرته دول مجلس التعاون الست وكل من مصر وسوريا. وكان للموقف المصرى القوى الذى عبرت عنه تصريحات الرئيس حسنى مبارك ووزير الخارجية عمرو موسى دور أساسى فى دعم سياسة عدم مهادنة العدوان الإيرانى. كما جاء رفض سوريا - التى تربطها بإيران أقسى العلاقات - لعملية الاحتلال ومساندتها لقرارات الدوحة تأكيدا لدخول العلاقات بين دول إعلان دمشق إلى الممارسة العملية دفاعا عن الأمن القومى العربى.

٢ - صدرت بعد ذلك قرارات مجلس الجامعة العربية متضمنة تنديدا ورفضاً لعملية القرصنة التى قامت من خلالها إيران بالاستيلاء على جزيرة أبو موسى والمطالبة بالانسحاب فورا. إن هذا الاجماع العربى يفتح الطريق أمام اللجوء إلى تدويل القضية باعتبار السلوك الإيرانى عدوانا مفضوحا على الشرعية الدولية. وفى مباحثات الرئيس مبارك والرئيس السورى حافظ الأسد التى دارت فى الأسكندرية كانت قضية الاستيلاء على جزيرة «أبو موسى» على رأس القضايا التى تم بحثها. أكد الرئيسان على ضرورة انسحاب إيران منها حفاظا على أمن واستقرار منطقة الخليج العربى.

٣ - زيارة الشيخ زايد رئيس الإمارات للقاهرة والتى، تستهدف لإجراء مباحثات هامة مع الرئيس مبارك حول كل ما يتعلق بالعدوان الإيرانى بصورة خاصة والأوضاع العربية بصورة عامة. إن نتائج هذه المباحثات ستكون بمثابة رسالة موجهة إلى النظام الحاكم فى طهران بأن مصر - أكبر دولة عربية، ومن منطلق مسئوليتها التاريخية والقومية - ترفض هذا العدوان وهو ما يؤكد وقوفها إلى جانب الإمارات العربية الشقيقة حتى



تستعيد سيادتها على الجزيرة. إن ما يجري وتشهده الساحة السياسية العربية والدولية إنما يؤكد حقيقة واحدة، وهي أن لا الدول العربية ولا المجتمع الدولي على استعداد لقبول افتراض الثعلب الإيراني لجزيرة «أبو موسى»^(١).

أزمة «أبو موسى» والعلاقات العربية، الإيرانية

يقول د. حسن بكر من جامعة أميوط قسم العلوم السياسية في جريدة السياسية الكويتية عن الاحتلال الإيراني للجزر العربية:-

فجأة ومن جانب واحد دفعت إيران بأزمة جديدة في سجل العلاقات العربية - الإيرانية، إذ أقدمت على اتخاذ مجموعة من الإجراءات الإدارية منفردة - على خلاف الاتفاقية الموقعة - لبسط السلطة الإيرانية التامة على الجزيرة التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، جزيرة أبو موسى لإيران الجار الاستراتيجي وأحد أركان مثلث توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط تربطنا بها علاقات اختلطت بالصراع والتعاون عبر ما يزيد عن ألفي عام. علاقات في معظمها كانت تمتلئ بالعقد والحزوات، ثمة مجموعة من المحددات البارزة في علاقة العرب بإيران عموماً وخلال العقدَيْن الأخيرين خصوصاً وهذه المحددات تبررها وقائع الأحداث وسير العلاقات العربية - الإيرانية^(٢):

١ - إن إيران لم تتخل عن الدور القائد الذي أراد لها الشاه الراحل من عام ١٩٧٩، كقوة إقليمية مهيمنة ذات دور بارز في تشكيل الأحداث وتسييرها وكأحد أضلاع مثلث توازن القوى الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط ولكن بوسائل وأشكال وأفكار جديدة.

٢ - منذ نهاية عام ١٩٨٨ أي بعد انتهاء حرب الخليج الأولى ظهر خطان رئيسيان داخل القيادة الإيرانية وفي القوى الموالية لإيران عبر العالم بأكمله. أولهما ويقوده تحالف رفسنجاني - خامنئي ويدعو إلى نظرية «الدولة» بمعنى قيام دولة إسلامية داخل بلد واحد هو إيران لإعطاء النموذج لبقية الدول الإسلامية في حلها. وكان من عبارات رفسنجاني آنئذ: «إن إيران حولت جميع الأصدقاء إلى أعداء وقد حان الوقت لإدراك ذلك والتخلي عنه»، أما خط التشدد داخل القيادة الإيرانية فقد كان يتبنى نظرية «الثورة» الدائمة، ذلك

١ - جلال دويدار - جريدة الأخبار ٢١/٩/١٩٩٢م.

٢ - د. حسن بكر - السياسة الكويتية - ٢٤/٩/١٩٩٢م.



أن نجاح الثورة في العالم الإسلامي لن يتم إلا بتصديرها لبقية البلدان على النمط الإيراني، وقد قاد هذا الخط حراس الثورة وبالأذات تحالف متطرى - محتشمى الذى هزم فى الانتخابات البرلمانية الأخيرة ولكن سيادة الخط المعتدل لم تمنع إطلاقاً التخلي عن فكرة تصدير الثورة.

٣ - إن إيران سعت فى الفترة الأخيرة إلى إظهار تفوق عسكري واضح تقليدياً ونوويًا. كان واضحاً حتى فى أثناء ضرب العراق أن الغرب يضع إيران المستقبل فى اعتباراته وشكلت مقولة توازن القوى فى الخليج العربى الأثر الفعال فى سير المعارك فى أزمة الخليج الثانية ولا تزال. وفى مجال التسليح التقليدى وعبر سنوات خمس منذ انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية أنفقت إيران ما قيمته ٢٠ مليار دولار على برامج التسليح ولإعادة بناء قواتها المسلحة. فى هذا الإطار تأتى أزمة «أبو موسى» مع العرب. فبعدما أبدت إيران حسن نواياها إبان حرب الخليج العربى الثانية وكفت عن سياسة تصدير الثورة والتدخل فى شؤون جيرانها، أبدت الدول فى مجلس التعاون رغبتها فى تحسين علاقاتها مع إيران على أساس الاحترام المتبادل والتعاون لما فيه مصلحة الجانبين، واستطاع الرئيس رفسنجانى - بعد وفاة الخمينى - من خلال تبنى مواقف ومبادرات عديدة، كسب ثقة العرب.

ولكن خلال الفترة الأخيرة ورغم توقيع الشارقة وهى إحدى الإمارات العربية المتحدة التى تتبعها الجزيرة - وتحت رعاية بريطانية - اتفاق مع إيران عام ١٩٧١ إبان حكم الشاه يقضى باقتسام الجزيرة مناصفة، إلا أن إيران قامت بسلسلة إجراءات إدارية تعنى طرد ٧٠٠ من مواطنى الإمارات، وتحويل الجزيرة إلى السيادة الإيرانية كاملة إذا قامت بمنع موظفى الإمارات من دخولها وبالتالى تعطيل جميع المؤسسات والمرافق الإماراتية عن العمل مما يعنى رحيل العرب عنها نهائياً، ورغم محاولة إيران أن يبقي الأمر «إجرائياً» وأن تنحصر الأزمة بينها وبين الشارقة، دون أى تدخل عربى أو من مجلس التعاون، إلا أن خطب وسلوك القادة الإيرانيين قد دفع بالأمر إلى سدة الأزمة، بل إن الأمر وصل بقائد سلاح الجو الإيرانى إلى التهديد بضرب أى طائرة تقترب من المجال الجوى للجزيرة، وإن الإمارات والدول العربية أدانت السلوك الإيرانى وطالبت بوقف العدوان على الجزر الثلاث أبو موسى وطنب الصغرى والكبرى واتجهت الإمارات بكل هدوء وروية فى عدة اتجاهات. أولها المفاوضات المباشرة مع إيران لترك احتلال الجزر الثلاث

وتحكيم اتفاق عام ١٩٧١، وثانيها وساطة سورية مع إيران دون جدوى، وثالثها التحرك على المستوى العربي فقام الشيخ زايد بزيارة خمس دول عربية، ورابعها هو اللجوء إلى الشرعية الدولية في حالة فشل التحرك الثنائي والعربي^(١).

لقد أدركت الإمارات العربية أن الخطر للحدق يستهدف عزل الشارقة عنها بالترغيب والترهيب من خلال فرض الأمر الواقع، كما يستهدف عزل الإمارات نفسها عن منظومة مجلس التعاون، كمقدمة لإبعاد الإمارات نفسها عن دول إعلان دمشق وحل الخلاف ثنائيا دون «تعريضه»، وهي محاولات باءت كلها بالفشل لأن الهدف الأساسي هو شق الصف العربي، وإعلان إيران رعية للخليج العربي وبالتالي الإخلال بتوازن القوى القائم في أهم منطقة فرعية في النظام الدولي الجديد. إن المطلوب في ظل هذه الظروف الصعبة هو التضامن بين أبناء الوطن الواحد في الإمارات العربية بشكل أساسي، ثم زيادة التعاون والتنسيق على مستوى مجلس التعاون، ثم وجود وحدة على المستوى الحركي على الأقل واتفاق الحد الأدنى بين الدول العربية لإرجاع الحق لأصحابه وفق مبادئ العدالة والمساواة في التعامل وتحكيم مبادئ القانون الدولي^(٢).

السياسة الإيرانية في الخليج تستلج وجود أمير كاثوليك

كتب د. شفيق المصري وهو أستاذ محاضر في الجامعة الأمريكية في بيروت عن الاحتلال الإيراني للجزر العربية يقول^(٣):-

«ليس أمام دولة الإمارات سوى اللجوء إلى كل الوسائل والسبل السلمية المتاحة لتأكيد سيادتها على الجزر العربية الثالث». هذا ما أعلنه البيان الصادر عن حكومة الإمارات العربية المتحدة على أثر فشل المفاوضات الثنائية التي أجرتها مع إيران حول أزمة الجزر، والتي قررت، بعد ذلك، تدويل قضيتها بواسطة الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة. والأزمة في منطقة الخليج العربي متشعبة الأبعاد لأنها تتعلق بشكل وثيق، بعدد من المسائل والمشكلات. فهي مرتبطة بأمن الخليج العربي إقليميا، وبخطوط نقل النفط عبر مضيق هرمز دوليا، وبأسعار النفط اقتصاديا، وبمستقبل الدور الاقليمي لإيران

١ - السياسة الكويتية - ١٩٩٢/٩/٢٤.

٢ - السياسة الكويتية - ١٩٩٢/٩/٢٤ م.

٣ - د. شفيق المصري - جريدة الحياة ١٤/١٠/١٩٩٢ م.



خليجيا، وربما بالنظام العالمى الجديد سياسيا وعسكريا. لهذه الأسباب تبدو الجزر العربية الثلاث فى الخليج مسألة يشكل تفاقمها أو حلها مدخلا إلى الأمور الأخرى التى أشرنا إلى بعضها. ونقول «الجزر العربية» استنادا إلى عدد من المعطيات التاريخية والقانونية، وإذا كان من المهم تأكيد عروبة هذه الجزر، فمن الأهم، طبعا، اعتماد الوسائل السلمية التى تكفل عودة السيادة العربية على هذه الجزر. فالبيانات والإعلانات والتوصيات الإقليمية والدولية لا تجدى نفعاً إلا إذا اقترنت بخطوات عملية ضامنة وعادلة. وهذا ماتسعى إليه بالفعل الإمارات العربية المتحدة فى تحركاتها الدبلوماسية والسياسية المكثفة الحالية.

عروبة الجزر الثلاث:

يتضح بالاستناد إلى الدراسات الجغرافية والتاريخية والسياسية، أن جزر الخليج الثلاث، الطنب الكبرى والطنب الصغرى وأبو موسى، عريقة فى عروبته، فجزيرة أبو موسى تابعة لسيادة الشارقة، وجزيرتا الطنب الكبرى وطنب الصغرى تابعتان لإمارة رأس الخيمة، وهذه الجزر الثلاث كانت تحكمها أسرة «القواسم» منذ منتصف القرن الثامن عشر على الأقل، ومن دون انقطاع إلى العام ١٩٧١. وعندما سيطرت بريطانيا على منطقة الخليج العربى استطاعت أن تفرض أمنها عليه باتفاقيات ثنائية مع حكام المنطقة المحليين. وبقيت الإمارات العربية تتولى شؤونها الداخلية التى كانت تشمل ممارسة السيادة العربية المتواصلة على الجزر الثلاث. وتشير الدراسات التاريخية إلى أن إمارتى الشارقة ورأس الخيمة كانتا تستوفيان الرسوم على استثمار الجزر الثلاث من الغواصين والصيادين والرعاة. وكذلك كانت الإماراتان تمنحان الامتيازات للشركات الأجنبية لاستغلال الثروات الطبيعية (النفط ضمناً) فى هذه الجزر. وكانت السلطات البريطانية تتولى التصديق على هذه الامتيازات^(١).

ويتضح من المراسلات الدبلوماسية التى كانت فى ٣٠/١١/١٩٧١، عندما اشترط شاه إيران، وهو يومذاك «شرطى الخليج» فرض سيادته على جزيرتى الطنب الكبرى والطنب الصغرى مقابل قبوله باستقلال الإمارات العربية المتحدة. كما وقع، بعد تدخلات إقليمية ودولية، على مذكرة تفاهم مع الشارقة تقضى باقتسام النفوذ والموارد



بين إيران والشارقة ورفع علمهما على الجزيرة. ومن الواضح أن هذا الوضع لم يكن عادلا. وقد أشار إليه وزير الخارجية فى الإمارات فى خطابه أمام الجمعية العامة عندما قال أن الإجراءات الإيرانية الأخيرة خرق صارخ «لنصوص ولروح مذكرة التفاهم للعام ١٩٧١ التى تستقر إلى العدالة والتكافؤ أصلا، والتى فرضت فى ظروف التهديد باستعمال القوة والإكراه». «والآن ما هو الوضع القانونى للجزر الثلاث، بعدما فرضت إيران سيطرة كاملة ومعلنة على اثنتين منها، منذ العام ١٩٧١ لغاية تاريخه، وشبه سيطرة على الثالث (واليوم سيطرة كاملة)؟ الواقع ان هذا الاحتلال الإيرانى للجزر لا يشكل سندا قانونيا لاكتساب الإقليم بواسطة التقادم (أو مرور الزمن). وذلك لعدد من الاسباب أهمها^(١):

١ - انه تم اصلا بالقوة وليس سلمًا. وهذا مخالف لمبدأ أساسى فى القانون الدولى الذى فرض على الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة (أو حتى خارجها) الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضى أو الاستقلال السياسى لأية دولة أخرى. يمكن أن تصدر الجمعية العامة بيانًا تدعو فيه فريقى النزاع إلى التفاوض الثنائى مجدداً مع تأييد الجمعية لمذكرة التفاهم للعام ١٩٧١، كونها معاهدة دولية ثنائية ملزمة. إن مثل هذا البيان يشجع الحل السلمى للنزاع لكنه يعيد الكرة إلى الملعب الأساسى الذى حاولت الإمارات إخراجها منه. لكنه إذا تضمن تأييدا لمذكرة التفاهم، فهو يعطى الإمارات دعماً دوليا فى أوساط رأى العام الدولى. ومن محاذيره: إغفال الحق العربى فى جزيرتى الطنب الكبرى والصغرى، وترك أمر تفسير هذه المذكرة لطاولة المفاوضات (على غرار القرار ٢٤٢ والتفسير الإسرائيلى له المناقض تماماً للتفسير العربى).

٢ - يمكن الجمعية العامة أن تكلف لجنة تقصى حقائق برئاسة الأمين العام أو سواه لدرس الأوضاع وإبلاغ الجمعية النتيجة أو يمكنها تكليف الأمين العام القيام بدور الوساطة لتطبيق المذكرة فى ضوء مبادئ القانون الدولى. وهذه الإجراءات تأخذ من الوقت والجهد والمطالبة قسطاً وفيراً.

٣ - كذلك يمكن الجمعية العامة أن توصى باتخاذ التدابير لتسوية الموقف (المادة



١٤ من ميثاق المم المتحدة) بين الدولتين وتطالب بانسحاب إيران من الجزر العربية. ومع تحقيق مثل هذا الافتراض المتفائل تبقى العقبة الكبرى: مدى الاستجابة الإيرانية لمثل هذا الطلب، لأن جميع قرارات الجمعية العامة تصدر على شكل توصيات لا قوة إلزامية لها.

٤ - ويمكن الجمعية العامة أن تطلب من محكمة العدل الدولية رأيا استشاريا (المادة ٩٦ من الميثاق) حول الحدود بين الدولتين وتفسير مذكرة التفاهم. ومن المعروف أن لهذه الآراء الاستشارية مرجعية دولية ذات شأن وإن لم تكن ملزمة لفريق النزاع مثل الأحكام القضائية. المهم، في ضوء هذه الاحتمالات الأربعة، إن الجمعية العامة، مع ثقل الرأي العام الدولي الذى تحت فيه، لا تستطيع تمكين الدولة الإماراتية لإعادة سيادتها على الجزر إذا أصرت إيران على موقفها. ونذكر هنا الرفض الإيراني للحكم القضائى الذى صدر فى العام ١٩٨٠ عن محكمة العدل الدولية بصدد الإفراج الفورى عن الرهائن الأمريكيين، من دون أن تتمكن أية هيئة دولية أخرى تنفيذ هذا الحكم أو تفعيله، مع أن المادة ٩٤ من الميثاق تخول مجلس الأمن تطبيق أحكام المحكمة الدولية بالقوة إذا اقتضى الأمر. نستعرض هذه الاحتمالات، ولا نخال أن دبلوماسي الإمارات خافلون عنها. لذلك نظن أن لجوء الإمارات إلى الجمعية العامة جاء مناسبة دبلوماسية لتحويل قضية الجزر وللحصول على موقف دولى مؤيد للدولة الإمارات بصدددها. وفى ضوء هذا الموقف الذى تنتظره الإمارات، بمساعدة دول الغرب عموماً والدول العربية جميعاً، يمكن الإمارات أن تباشر الخطوة التالية، أى رفع شكوى إلى مجلس الأمن، إذا لم تغير إيران موقفها شؤونها الداخلية التى كانت تشمل ممارسة السيادة العربية المتواصلة على الجزر العربية الثلاث^(١).

تشير الدراسات التاريخية إلى أن إمارتى الشارقة ورأس الخيمة كانتا تستوفيان الرسوم على استثمار الجزر الثلاث من الغواصين والصيادين والرعاة. وكذلك كانت الإماراتان تمنحان الامتيازات للشركات الأجنبية لاستغلال الثروات الطبيعية (النفط ضمناً) فى هذه الجزر. وكانت السلطات البريطانية تتولى تصديق على هذه الامتيازات. ويتضح من المراسلات الدبلوماسية والوقائع السياسية أن الجزر الثلاث كانت تابعة للسيادة



الكاملة للإمارتين. فمن ناحية سكانية كان سكان هذه الجزر، وما يزالوا، من القومية العربية. ومن الناحية السياسية والقانونية لم يكن ثمة نقاش إقليمي ولا اعتراض إيراني (قبل العام ١٩٧١) على ممارسة سيادة رأس الخيمة على جزيرتي الطنب الكبرى والصغرى وسيادة الشارقة على جزيرة أبو موسى. ففي العام ١٩١٢ مثلاً كتب المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي (برسي كوكس)، الذي أصبح فيما بعد مندوباً سامياً لبريطانيا في العراق) إلى شيخ رأس الخيمة يطلب منه السماح بإقامة منارة في جزيرة الطنب الكبرى لإرشاد السفن في الخليج. وفي العام ١٩٥٧ - ١٩٥٨ حرر البريطانيون مراسلات متعددة إلى رأس الخيمة بضرورة رفع العلم العربي لرأس الخيمة على الجزيرتين. وفي العام ١٩٧٠ أكد وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية رسمياً أن السيادة على جزيرة أبو موسى إنما تعود، بحق حصري، إلى الشارقة. وكذلك أعلن المعتمد البريطاني في دبي في العام ١٩٧٠ الموقف ذاته. ومن الواضح أن هذه السيادة العربية على الجزر الثلاث كانت فعلية، ومتواصلة، ومتصلة بالأصل البشري للإمارة الأم، وسلمية ومعلنة، وهذه الشروط جميعها ضرورية، بحسب القانون الدولي العام، لشرعية امتلاك الإقليم أصلاً^(١).

أما من الجهة الإيرانية لا يبدو أن ثمة دليلاً قانونياً واحداً يثبت الإدعاء الإيراني السيادة على الجزر الثلاث. حتى أن ما يتداوله بعض وسائل الإعلام عن وجود خرائط بريطانية تعتبر الجزر ضمن السيادة الإقليمية الإيرانية لا قيمة له. فهذه الخرائط لا تعتمد في القضاء الدولي وسائل إثبات، أو حتى قرائن، ما لم تكن صادرة عن السلطات البريطانية المختصة بتاريخ تقديمها، ومؤيدة منها. كذلك فإن الحاجات الأمنية والاستراتيجية والاقتصادية للدولة في ضم بعض الأقاليم إليها لا تشكل سنداً قانونياً مشروعاً في نظر القانون الدولي. والواقع أن السيادة العربية على الجزر الثلاث بقيت محفوظة ومستمرة للإمارتين العربيتين حتى الاحتلال الإيراني عام ١٩٧١. إن الإمارات العربية لم تسكت عن هذا الاحتلال ولم تنازل عن حقها في الجزر لاضمناً ولا صراحة ولم تهمل مطالبتها فيها. فقد تقدمت باعتراضات علنية ومراجعات متكررة إلى جامعة الدول العربية في العام ١٩٧١. وإلى هيئة الأمم المتحدة في العام ١٩٨٠، وأخيراً في

سبتمبر ١٩٩٢ إلى الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة على أثر احتلال القسم الثاني من جزيرة أبو موسى في أغسطس ١٩٩٢. ويتضح من المراجعات والشكاوى أن السيادة الإيرانية على الجزر ليست سلمية ولا محسومة من دون أى اعتراض. فضلاً عن أن موقف السكان في هذه الجزر لم يشر علناً إلى قبوله بالسيادة الإيرانية. ان الحكومة الإيرانية نفسها أعلنت قبولها بملزمة التفاهم في (١٩٧١)، مع أن لديها تفسيراً آخرًا لهذه الملزمة، ما يعنى أنها لا تدعى سيادة حصرية ومطلقة على جزيرة أبو موسى. ان مدة الاحتلال الإيراني لاتقارن بالفترة الطويلة جدا لممارسة السيادة العربية على الجزر الثلاث^(١).

وسائل استعادة السيادة العربية على الجزر

من المعروف فى القانون الدولى أن المفاوضات والمساعى الحميدة والوساطة تشكل، بحسب المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة، وسائل سلمية لحل النزاع بين الدول، إلا أن هذه الوسائل تبدأ وتستمر بإرادة فريقى النزاع. كذلك يمكن اللجوء إلى التحكيم أو التقاضى الدولى بإرادة الفريقين معا. ولكن أحد الفريقين لا يستطيع اعتماد وسيلة سلمية من هذه الوسائل إذا رفض الفريق الآخر فى النزاع القبول بها. وعلى هذا يبقى متاحا لهذا الفريق اللجوء إلى الهيئات الأخرى الدولية مثل الجمعية العامة أو مجلس الأمن. وهذا ما فعلته حكومة الإمارات العربية بعد ما رفضت إيران التحكيم والتقاضى الدولى وبعدمها فشلت المفاوضات والمساعى الحميدة. والسؤال الذى يطرح هو ماذا بعد؟

طالما أن القضية عرضت على الجمعية العامة، يمكننا أن نتحدث عن بعض الإمكانيات الفرضية التى قد تصدر عن هذه الجمعية. نستعرض هذه الاحتمالات، ولا نخال أن دبلوماسى الإمارات غافلون عنها، لذلك نظن أن لجوء الإمارات إلى الجمعية العامة جاء مناسبة دبلوماسية لتحويل قضية الجزر وللحصول على موقف دولى مؤيد لدولة الإمارات بصدها^(٢).

فى ضوء هذا الموقف الذى تنتظره الإمارات، بمساعدة دول الغرب عموماً والدول العربية جميعاً، يمكن الإمارات أن تباشر الخطوة التالية، أى رفع شكوى إلى مجلس

١ - جريدة الحياة - ١٤ / ١٠ / ١٩٩٢ م.

٢ - جريدة الحياة - ١٤ / ١٠ / ١٩٩٢ م.



الأمّن، إذا لم تغير إيران موقفها (استنادًا للمادة ٣٧ - الفقرة الأولى من الميثاق). ولمجلس الأمن الحق في أن يوصى بما يراه مناسبًا من الإجراءات وطرق التسوية، بدعوة طرفي النزاع إلى اللجوء إلى محكمة العدل الدولية أو إلى التحكيم أو غير ذلك من الوسائل السلمية، ومرورًا بإصدار قرار بالطلب إلى إيران الانسحاب من الجزر، وانهاء باتخاذ إجراءات تنفيذية بحق الدولة الرافضة تشتمل على المقاطعة الاقتصادية والديبلوماسية وغيرها. وقد تنتقل إلى استخدام القوات المسلحة من أجل تنفيذ قرارات مجلس الأمن. وفي خضم هذه الافتراضات أو الاحتمالات الواردة يمكن أن ننبه إلى محاذير يجب على فريق النزاع أخذها في الحسبان منعا لتكرار المأسى الماضية وانقاذًا لأمّن الخليج العربي ولاستقراره واستقلاله^(١):

١ - يبقى طريق التفاوض الثنائي، من حيث المبدأ، هو الطريق الأقصر والأسلم شرط أن يكون لدى السلطات الإيرانية نية فعلية وصادقة لإنهاء النزاع وللإقرار بالحق العربي في الجزر الثلاث. وإذا كانت الدولة الإيرانية اعتمدت إثارة هذه الأزمة في جزيرة أبو موسى لفرض التطبيع الاقتصادي مع دول مجلس التعاون، أو للضغط عليها من أجل رفع أسعار النفط أو لتذكير الولايات المتحدة بوجوب إشراكها في أمّن الخليج العربي كقوة إقليمية أولى في المنطقة، أو للحصول على مساعدات مالية أو إعفاءات وديون خارجية، إذا كان القصد واحدًا من هذه الاحتمالات، أو كلها، فالثمن الذي قد تدفعه إيران نتيجة ذلك ربما كان باهظًا بحيث لا يوجد ما يعوض عنه.

٢ - يخشى مع التصعيد وتدويل قضية الجزر العربية بواسطة مجلس الأمن، أن يصدر هذا الأخير قرارًا مستندًا إلى الفصل السابع، أي استخدام القوات المسلحة لتأمين الانسحاب الإيراني من الجزر. ويتكرر السيناريو ذاته الذي أخرج القرار ٦٧٨ بصدد العراق - الكويت أي «تفويض الدول الأعضاء (عمليًا الولايات المتحدة) مساعدة الإمارات باسترجاع الجزر، وعملياتًا لإحلال القوات الأميركية محل الإيرانية في الجزر الثلاث، وعلى هذا يكتمل الوجود الأميركي المسلح في منطقة الخليج العربي ولكن بواسطة إيران وسياتها.



أزمة الجزر العربية ومستقبل العلاقات العربية الإيرانية

كتب د. عبدالله الأشعل والذي يعمل نائب مدير المعهد الدبلوماسى فى القاهرة والخبير فى قضايا الحدود عن الاحتلال الإيراني للجزر العربية يقول^(١):

من الواضح أن إيران عندما عينت محافظا لجزيرة أبو موسى وخصصت لها ميزانية مستقلة للتنمية، إنما تسعى إلى تصعيد المواجهة مع الإمارات العربية، ومن المهم أن نحدد مغزى التصرفات الإيرانية والأسباب والدوافع والظروف التى ترتبط بأزمة الجزر العربية، سعياً إلى تحديد وسائل التسوية السياسية لهذه الأزمة حرصاً على العلاقات العربية - الإيرانية، ولعل هذا الهدف وهو للحفاظ على العلاقات العربية - الإيرانية يحتاج إلى تحديد هو الآخر فى وقت تختلط فيه المشاعر العربية وتتقاطع فيه وجهات النظر تجاه إيران سواء من زاوية سياساتها الدينية أو سياسات القوة التى تظهر فى صورة متعددة حرصاً منا على وضع هذه العلاقات فى إطارها الصحيح وإيماناً بأن العلاقات الخليجية - الإيرانية ومن ورائها الإيرانية - العربية هدف يستحق العمل من أجله.

والمسألة فى إيجاز تلخص فى أن إيران التى حججها الاحتلال البريطانى للإمارات العربية على الساحل العربى حتى عام ١٩٧١ ع ممارسة نفوذها على هذا الساحل قد انطلقت قبل ساعات من تنفيذ الانسحاب العسكرى البريطانى إلى احتلال الجزر العربية أبو موسى وطنب الصغرى والكبرى، وقيل قيام دولة الإمارات العربية المتحدة فى محاولة لفرض الأمر الواقع الذى لا تلبث الدولة الجديدة أن تقبله طوعاً أو كرهاً، وقد استندت إيران جزئياً فى هذا الغزو إلى اعتبارين أحدهما: قانونى وهو أن الغزو قد جاء تنفيذا لاتفاق أبرمته إيران مع حاكم الشارقة يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٧١ دون أن تعلن مضمون هذا الاتفاق الذى يعطيها بعض الحقوق ، ولكنه لا يمنحها السيادة ولا الاحتلال الكلى لجزيرة أبو موسى، فاعتبرت هذا الاتفاق الموقت وغير المحدد المدة بشأن أبو موسى أساساً شاملاً لاحتلال الجزر الثلاث دفعة واحدة متذعرة بأن هذه الجزر كانت إيرانية قبل أن ترغمها بريطانيا على التوقف عن ممارسة السيادة عليها. وثانى هذين الاعتبارين فهو اعتبار سياسى يستند إلى شعور إيران فى ذلك الوقت بأنها صارت

١ - د. عبدالله الأشعل - عالم اليوم ١٢/٢/١٩٩٣م.



الوريث الشرعى لبريطانيا، خاصة وأن الاستراتيجية الأمريكية الكبرى قد أوكلت إليها مهمة أساسية فى التنصت على الاتحاد السوفيتى عبر مسافة ٢٥٠٠ كم وكان المقابل يتضمن الكثير لإيران ومن ضمنه السكوت على هذا الاحتلال. أما العالم العربى فى ذلك الوقت فكان يعاني من مضاعفات نكسة عام ١٩٦٧، فكانت أصوات المعارضة العربية لهذا الغزو خافتة، بل أن البعض يرى أن المعارضة العراقية للغزو كانت جزءا من لعبة الصراع بين إيران والعراق، وواصل العراق فى تشده إلى حد معارضة انضمام الإمارات العربية إلى الجامعة العربية بحجة أنها سكنت على هذا الغزو وقبلت انضمام الشارقة إليها فى فبراير من العام التالى، وما ينطوى عليه ذلك فى نظر العراق من قبول ضمنى لهذا الواقع (١).

ومعلوم أيضا أن الوضع فى الجزر ظل على ما هو عليه خلال الفترة من ١٩٧١ حتى أغسطس ١٩٩٢، اعترف خلالها العالم بأن إيران تحتل هذه الجزر احتلالا واقعيًا غير مشروع ولكنها لا تمارس فيها مظاهر السيادة ولا تتركس فيها ادعاءاتها بالتبعية، فكان وضعها وسطا لم تنشأ الإمارات العربية أن تقحم القضية فى إطار العلاقات مع إيران لأنها قدرت أن إيران ما بين ١٩٧١ و ١٩٧٩ قد اهتمت بالحوار مع دول مجلس التعاون بلورة ترتيبات إقليمية لأمن الخليج العربى، وأن قضية الجزر يمكن أن تحل فى إطار العلاقات الودية التى بشرت بها السياسة الإيرانية فى تلك الفترة، خصوصا وأن إيران قد بذلت من الود للعرب خلال حرب أكتوبر ومن الصداقة لمصر، ما اعتبر أنه رصيد لهذه الصداقة الإيرانية - العربية المتنامية. وعندما قامت الثورة الإيرانية فى فبراير ١٩٧٩ كانت العلاقات المصرية - العربية والمصرية - الإيرانية قد اضطرت اضطرابا شديدا، ثم لم تلبث الثورة الإسلامية أن عبرت عن سياسات أثارت مخاوف دول مجلس التعاون وشكوكها، لعل العراق قد لعب دورا فى احترامها بحكم طموحاته الجديدة صوب كل من مصر وإيران، وكانت تقاليد التذكير السياسى فى مجال التحالفات يقتضى التحالف بين مصر وإيران ضد العراق عبر محاولات إيرانية حميمة صوب العالم العربى لحشده ضد مصر ولكن مصر اختارت موقفا قوميا فى الصراع الجديد بين إيران والعراق الذى صورته العراق على أنه حرب عربية - إيرانية، ويجب أن نشير للإنصاف بأن الإمارات

العربية وبعض دول مجلس التعاون لم تعتبر الأمر كذلك وعكست مناقشات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري في مجلس التعاون دور الإمارات والكويت للتوسط بين إيران والعراق، ولم يكن ممكناً لدول الإمارات أن تشير مشكلة الجزر حتى لا يفسر الأمر على أنه استغلال لفرصة التورط الإيراني رغم أن العراق حرصها على ذلك فلما انتهت الحرب العراقية الإيرانية بالشكل الذي انتهت إليه ثم ما كان من أزمة الخليج العربي الثانية وتداعياتها، قامت إيران بتأكيد سيطرتها على الجزر عام ١٩٩٢، ولا يخفى على المراقبين أن السلوك الإيراني بعد أزمة الخليج الثانية وتحجيم الدور العراقي قد اختلف اختلافاً ظاهراً عما كانت عليه واتجهت إيران إلى نفس الدور الذي كانت تمارسه في عهد الشاه مما يقطع برجحان عوامل الثبات والاستمرار في السياسة الإيرانية مع اختلاف طفيف في وسائلها وأساليبها^(١).

إذا كان الموقف الإيراني قد أحدث أزمة محققة في علاقاتها مع الإمارات، فإن هذا الموقف قد أدى إلى سحبات وتوترات متفاوتة في علاقات إيران بأعضاء مجلس التعاون وبالمناطق العربية. صحيح أن العالم العربي يمر حالياً بمرحلة تتسم بخصائص عديدة وأن أبرزها المتصل بسياق هذا التحليل هو أنه ليس هناك اتفاق بين الباحثين والرسميين على ما يمكن أن يسمى بالقضية القومية بعد أن زال هذا الوصف عن القضية الفلسطينية وتفكك الإجماع العربي حولها ضمن تداعيات أزمة الخليج العربي الثانية وترتب على ذلك أن الخلافات والمنازعات بين الدول العربية وبعض دول الجوار، أو الدول الأجنبية لم تعد قضية قومية وإنما هي منازعات ثنائية بين دولة عربية معينة ودولة غير عربية مجاورة أو بعيدة كما يصدق على أزمة الجزر العربية، وسواء كان هذا الوضع ضاراً أو نافعا للعالم العربي فإننا يجب أن نتعامل في هذا التحليل مع الواقع. وتطبيقاً لذلك فإن موقف الإمارات وموقف مجلس التعاون يعبر عن حالة نموذجية، فالإمارات لا تزال تأمل في تسوية ودية تتراوح بين التسوية السياسية والتسوية القضائية وتأمل ألا تتأثر العلاقات بين البلدين بشكل خطير بسبب هذه الأزمة، وتفضل قدر الإمكان بين هذه الأزمة التي عرفت طريقها إلى محكمة العدل الدولية وبين أن تكون هذه الأزمة سبباً لأزمة في العلاقات بين البلدين، وهو فاصل مهم ينبغي المحافظة عليه، ويجب أن



تساعد إيران على ذلك، في الوقت الذي يتخذ مجلس التعاون موقفا حازما قوامه تأييد موقف الإمارات وإفهام ذلك لإيران، بل إن مجلس الجامعة العربية قد جعل أزمة الجزر العربية وإن لم تصل إلى أزمة لهذا السبب بالذات في العلاقات الإيرانية - العربية إلا أنها صارت بمعنى ما قضية قومية عربية في مواجهة إيران. على أننا إذا كنا قد رأينا ذلك التناقض بين الموقفين الإيراني والعربي وسعى كل طرف إلى تحقيق هدفه في الأزمة، وحرص الإمارات على عدم تصعيد الموقف سياسيا في إطار الأمم المتحدة والاكتماء بالاحتكام إلى القانون الدولي في محكمة العدل الدولية، فإن إيران من ناحيتها تعمل على تأكيد مظاهر سيادتها على هذه الجزر^(١).

نرى أهمية الطريق القضائي في إدارة الأزمة، لكن إيران حتى لو صدر الحكم لصالح الإمارات يمكن أن تمتنع عن تنفيذه، وفي هذه الحالة فإن إجبار إيران على التنفيذ سوف يخضع للعلاقات الإيرانية - الأمريكية، بل إن هناك من يحاول أن يفرى الولايات المتحدة بإيران دون أن يتبته إلى أن الولايات المتحدة لن تتخذ موقفا أساسيا من إيران بسبب الجزر العربية، وإنما قد تتنزع بقضية الجزر في إطار سياساتها المتطورة إزاء إيران. فإذا كان العرب العقلاء حريصين على إيران السلمة والجارة التاريخية للعالم العربي فإن حرص إيران على العلاقات العربية الصحية يجب ألا يقل عن الحرص العربي على إيران. ودون أن نخوض في هذه النقطة الحساسة فإن الأمل يحدو في أن تتحقق مصالحه عربية - إيرانية شاملة لو صحت النوايا من الجانب الإيراني وأخذ العرب حذرهم من الأطراف العديدة التي يهمها أن تستخدم غيرها لخدمة مصالحها الخاصة بها. ولا يجوز أن يخفى على المراقبين أن مجلس الأمن يمكنه أن يلعب دورا مهما ضد إيران سواء اتصل الأمر بالحكم القضائي الذي سيستغرق إصداره وقتا طويلا أو قبله، ولعلنا نلاحظ أن الأمر لن يعرض على للمجلس أو الجمعية بشكل جدي، ولكن الاحتمال قائم وفي هذه الحالة فإن قرارات المجلس ضد إيران لن تكون مثل قراراته ضد الصرب في قضية البوسنة. والحق أن إيران بهذا العمل في الجزر تضر بمجمل مصالحها في المنطقة، وكان عليها أن تعمد الوضع على فرض أن المسألة نزاع حول السيادة إلى أن تبث هيئة قضائية



أو تحكيمية فى هذه المسألة، بدلا من أن تقرر لنفسها بنفسها تحديات وإحراجا على النحو الذى تصرفت به^(١).

نلاحظ مما سبق أنه:

لم يكن الموقف العربى إيجابياً نحو الجزر العربية، فقد كان الموقف العربى من الاحتلال الإيرانى بادئ الأمر مانعا ومجاملا لحكومة الشاه وذلك لانشغال العرب بالقضية الفلسطينية من جانب وحرص على الصعيد العربى بشأن الجزر، ويمكننا القول بأن الموقف العربى كان عبارة عن استنكار وشجب على المستوى الشعبى فقط، وهذا ما نلاحظه فى الاجتماع الطارئ الذى عقده مجلس الجامعة العربية يوم الإثنين ٦ ديسمبر ١٩٧١م، وقد صدرت عنه القرارات التالية^(٢):

أ. التأكيد على عروبة الجزر الثلاث بحكم الواقع والتاريخ والقانون والشرعية الدولية وإن السيادة عليها لأصحابها العرب.

ب - إدانة هذا الاحتلال لجزء من الأرض العربية بالقوة، مما يهدد الأمن والاستقرار بالمنطقة، ويجافى ميثاق الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والمعاهدات الدولية.

ج - تحميل بريطانيا مسؤولية تخليها عن التزاماتها الدولية وإدانتها تنكرها لارتباطاتها.

د. إن إيران بهذا الاحتلال تعرض الصداقة والعلاقات العربية - الإيرانية للخطر. ونحنباً لذلك فإن المجلس يكلف الأمين العام للجامعة بالاتصال فوراً على أعلى المستويات من أجل إعادة النظر فى موقفها.

هـ - أن يعرض الأمين العام على مجلس وزراء الخارجية فى اجتماعه المقبل نتائج اتصالاته، ويجدر الذكر هنا أن رؤساء وفود كل من العراق واليمن الجنوبي وليبيا تحفظوا على البند الرابع (الفقرة د. السابقة) أما رئيس الوفد المغربى فقد تحفظ على كلمة الإدانة الواردة فى البند الثانى (الفقرة ب. السابقة) وتم إبلاغ هذه القرارات إلى الأعضاء فى

١ - د. عبدالله الأشعل - عالم اليوم - ١٢/٢ - ١٩٩٣م.

٢ - الراشد يعقوب خليل القائد - المرجع السابق ص ٢٩.



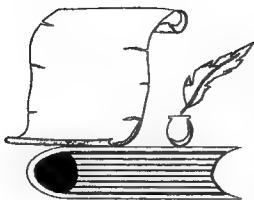
يومها، أما معظم الوفود العربى فإنها رأت أن صداقة إيران يجب أن تأخذ بالاعتبار وستترك القضية للمتابعة . واستمرت المواقف العربية فى الشجب والاستنكار ودعوة إيران إلى إنهاء الاحتلال والكف عن ممارسة سياسة فرض الأمر بالقوة واتباع الوسائل السلمية لحل النزاع القائم وفق مبادئ وقواعد القانون الدولى بما فى ذلك القبول بإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية، وقد تأكد ذلك من خلال عدة مؤتمرات عربية منها:

أ. مؤتمر القمة العربية فى القاهرة يوم ٢٣ يونيو ١٩٩٦م والذى انتهى بتكليف الأمين العام لجامعة الدول العربية بمتابعة موضوع الجزر ورفع تقرير بشأنها إلى مؤتمر القمة العربى القادم.

ب. اجتماع وزراء خارجية دول إعلان دمشق فى اللاذقية يوم ٢٦ يونيو ١٩٩٧م والذى أكدوا فيه أن الوصول إلى حلى سلمى لقضية جزر الإمارات الثلاث التى تحتلها إيران أمر هام لفتح صفحة جديدة فى العلاقات العربية - الإيرانية^(١).

١ - الراشد يعقوب خليل القائد - نفس المرجع ص ٢٩.





الفصل السادس

الموقف الدولي من الاحتلال الإيراني للجزر العربية ١٩٩٢. ١٩٩٧

- الإمارات والموقف الدولي.
- موقف الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها (٤٧).
- الإمارات والأمم المتحدة عام ١٩٩٣.
- الموقف الأمريكي من إيران عام ١٩٩٢.
- الموقف الأمريكي من الاحتلال الإيراني للجزر عام ١٩٩٦.
- الموقف البريطاني من الاحتلال الإيراني لجزيرة أبو موسى.
- الموقف الروسي من قضية الجزر العربية.
- الموقف الفرنسي من قضية الجزر العربية.
- الندوة الدولية في باريس والجزر العربية.

الإمارات والموقف الدولي

تحرك الإمارات العربية المتحدة كان لإيضاح حقها باستعادة جزرها المحتلة على مختلف الأصعدة، ومن ذلك المذكرة التي قدمها وفد الدولة إلى المؤتمر العالمي الذي عقد في نيودلهي بالهند في شهر إبريل ١٩٩٣ حيث قالت المذكرة:

يتشرف وفد الإمارات العربية المتحدة بأن يقدم لزملائه أعضاء الوفود البرلمانية العالمية تحياته، ويتنزه هذه الفرصة لتذكير المجتمع الدولي بأنه منذ أن احتلت إيران جزرنا طنب الكبرى والصغرى وأبوموسى الواقعة فى الخليج العربى فى ٣٠/١١/١٩٧١ وطردت سكانها وشردهم وغتصبت أموالهم، ونحن نطالب باستعادة حقنا فى هذه الجزر بالطرق السلمية، إلا أن إيران لم تعر هذه المطالبة أية أهمية، كما أن هيئة الأمم المتحدة لم تتخذ قراراً يعيد الحق إلى ذويه، مع أن إيران فى احتلالها الجزر قد خالفت مخالفة صارخة نص المادة الثانية، الفقرة من ميثاق الأمم المتحدة التى تمنع استخدام القوة فى المنازعات الدولية. إننا وإن كنا حريصين على أمن الخليج العربى واستقراره والمحافظة على علاقات ودية مع جارتنا إيران إلا أننا بنفس الوقت لن نتوقف عن المطالبة باستعادة حقونا فى الجزر العربية الثلاث والسماح لأهاليها بالعودة إليها وإعادة ممتلكاتهم لهم، وسنبذل قصارى جهودنا فى التوصل إلى أهدافنا بالطرق السلمية والوسائل الشرعية وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة وميثاقها. وإننا نناشدكم مساعدتنا على تحقيق أهدافنا العادلة باستخدام جميع وسائل الضغط المتاحة لكم لإرغام إيران للإذعان لصوت الحق والعدل. وفى رد على الانتهاك الإيراني فى نهاية شهر سبتمبر ١٩٩٤ لسيادة الإمارات بافتتاحها خطاً جويًا يربط بين مدينة بندر عباس وجزيرة أبوموسى، صرح مصدر مسؤول فى بيان صحفى بأن هذه الخطوة تعتبر انتهاكاً لسيادة الإمارات العربية المتحدة على جزيرة أبوموسى وتتعارض مع مبادئ الصداقة وحسن الجوار^(١).

وقال البيان: تؤكد الإمارات العربية المتحدة أن تسير مثل هذا الخط لايعبر عن واقع الحال بالنسبة لجزيرة أبوموسى، حيث أنه يوم إنزال القوات الإيرانية على جزيرة أبوموسى فى نوفمبر ١٩٧١ لم يكن يوجد على الجزيرة أى مواطن إيراني، وبالتالي فإن الوضع الذى تم تحت الاحتلال الإيراني العسكرى للجزيرة لايبث أى حقوق سيادية

١ - أحمد التدمرى - المرجع السابق ص ٣٢٧.



لإيران على الجزيرة. واختتم المصير المسؤول تصريحه قاتلاً: إنه تأسيساً على مبدأ المستقر في القانون الدولي، فإن الاحتلال العسكري لا يغير الوضع القانوني للإقليم المحتل ولا يكسب سيادة للطرف المحتل مهما طال أمد الاحتلال^(١).

كلمة الإمارات في الأمم المتحدة:

وأعلن وزير الخارجية موقف الإمارات بوضوح وكذلك مساعيها الدائمة لحل مشكلة الجزر بالتفاهم والحوار الودي وذلك في كلمة ألقاها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٣٠ سبتمبر ١٩٩٢ قال فيها^(٢):

نص الكلمة التي ألقاها وزير خارجية الدولة في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

السيد الرئيس . .

شهدت منطقة الخليج العربي أحداثاً غير طبيعية في السنوات الماضية ابتداء من الحرب العراقية - الإيرانية وما تلاها من حرب الخليج الثانية، وكانت لتلك الأحداث آثار سلبية على الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية في منطقتنا، ونتيجة لتلك الأوضاع وفي ظل المتغيرات الدولية الجديدة التي تترتب على روال نظام القطبين، وتوفير الأمن والاستقرار، والتعاضد السلمي، وتسوية النزاعات الإقليمية بالطرق السلمية، فإننا نعمل مع الدول الشقيقة في مجلس التعاون على وضع هذه المفاهيم في قواعد وأسس تحكم العلاقات والروابط بين دول المنطقة. وفي الوقت الذي قطعنا فيه شوطاً كبيراً في هذه المسيرة السلمية البناءة وبالذات نحو إعادة الاستقرار والأمن إلى منطقتنا التي هي في أمس الحاجة إليهما ومن ضمنها سعينا إلى بلده حوار مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية لإنهاء القضايا المتعلقة بين البلدين وبالذات الاحتلال العسكري الإيراني للجزر العربية الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، طنب الكبرى وطنب الصغرى. وأبوموسى، قامت السلطات الإيرانية باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير غير القانونية بشأن جزيرة أبوموسى انتهاكاً للمذكرة التفاهم لعام ١٩٧١. لقد عبرت بلادى عن رفضها لهذه الإجراءات لما تمثله من انتهاك صارخ لسيادة ووحدة

١ - أحمد التدمري - المرجع السابق ٣٢٧.

٢ - أوراق - ١٥ / ١٠ / ١٩٩٢ م.

أراضي الإمارات. ومبدأ حسن الجوار، إلى جانب تعارضها مع نصوص وروح ومذكرة التفاهم، التي تفتقر إلى العدالة والتكافؤ أصلاً، والتي تم فرضها في ظروف التهديد باستعمال القوة والاكراه. وتستهدف الإجراءات الإيرانية الأخيرة السيطرة على جزيرة أبو موسى وضمها إليها أسوة بما فعلته حكومة إيران عام ١٩٧١ في احتلالها العسكري لجزيرتي طناب الكبرى وطناب الصغرى التابعتين لدولة الإمارات، ومن الطبيعي أن هذه الاجراءات ستزيد التوتر، وتزعزع الاستقرار والأمن في المنطقة مما يتنافى مع مفهوم التعايش السلمى وحسن الجوار والعلاقات التقليدية بين البلدين.

السيد الرئيس..

في يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٧١ قامت القوات المسلحة الإيرانية بمهاجمة واحتلال جزيرتي طناب الكبرى والصغرى الذي ترتب عليه مقتل عدد من المدنيين وطرده أعداد أخرى منهم بالقوة العسكرية، كما قامت القوات الإيرانية في اليوم التالي ٣٠ نوفمبر ١٩٧١ باحتلال جزيرة أبو موسى، نتيجة لذلك تحركت الإمارات على جميع الأصعدة والمستويات العربية والدولية بما في ذلك مجلس الأمن، من أجل المطالبة باستعادة الجزر الثلاث التابعة لها والتي هي جزء لا يتجزأ من أراضيها. وخلال مايزيد عن ٢٠ سنة من الاحتلال للجزر الثلاث اعتمدت الإمارات القنوات السياسية كوسيلة هامة متبعة الدبلوماسية الهادئة، منطلقة من قناعتها بأن الحق في جانبها، وأن هذه الجزر ستعود يوماً إلى سيادة الإمارات، وقد عزز هذه القناعة المناخ الدولي الراهن، ورغبة الإمارات والمجتمع الدولي بحل المشاكل الإقليمية القائمة بالطرق الدبلوماسية ومن خلال القوانين الدولية حفاظاً على الأمن والاستقرار.

السيد الرئيس .. ورغبة من الإمارات العربية المتحدة في تسوية كافة المسائل والقضايا المتعلقة باستمرار احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية لجزيرتي طناب الكبرى وطناب الصغرى وانتهاكاتها لمذكرة التفاهم عام ١٩٧١ بشأن جزيرتي أبو موسى وحفاظاً على الاستقرار والأمن في المنطقة عقدت مؤخراً في أبوظبي لقاءات ثنائية بين البلدين بهدف التوصل إلى تسوية سلمية تفاوضية، إلا أن الجانب الإيراني رفض مناقشة إنهاء الاحتلال العسكري لجزيرتي طناب الكبرى والصغرى كما رفض أيضاً الاتفاق على إحالة هذه القضية إلى محكمة العدل الدولية، لذا لم يكن أمام الإمارات العربية المتحدة سوى



اللجوء إلى المجتمع الدولي، وأنتى أخطابكم هنا من منطلق حرصنا على إيجاد تسوية سلمية لهذه المشكلة مرتكزة على ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي.

السيد الرئيس . . تؤكد الوثائق والحقائق التاريخية والجغرافية أن السيادة على الجزر العربية الثلاث كانت منذ أقدم العصور ولا تزال لدولة الإمارات العربية المتحدة، ولم يغير الاحتلال العسكري الإيراني لهذه الجزر من وضعها القانوني وثابت فى القانون الدولي أن الاحتلال الناجم عن استخدام القوة لن يكسب الدولة المحتلة سيادة على الإقليم المحتل مهما طال الزمن. وأن الاحتلال الإيراني لتلك الجزر وما تلاه من إجراءات وتدابير يتناقض مع مبادئ الميثاق وأغراضه، ويتنافى مع مبادئ القانون الدولي، وبإلذات احترام استقلال وسيادة الدول ووحدة أراضيها، وحسن الجوار وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية ونبد اللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدامها وحل النزاعات بالطرق السلمية.

السيد الرئيس . .

كانت بلادى ومارالت على استعداد لتسوية هذه المسألة بالطرق السلمية، المنصوص عليها فى المادة ٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة، مع الأخذ فى الاعتبار سيادة الإمارات على الجزر الثلاث وهى طنط الكبرى وطنت الصغرى وأبوموسى، وفى هذا الصدد نطالب حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية بأن تقوم من جانبها بالعمل على تسوية هذه المسألة بتلك الطرق السلمية التزاماً بأحكام ونصوص القانون الدولي والمبادئ الأساسية التى تحكم العلاقات الدولية.

عرض راشد عبدالله وزير الخارجية على مجلس وزراء الخارجية العرب خلال اجتماعهم فى مقر الأمم المتحدة آخر التطورات بالنسبة للخطوات التى اتخذتها الإمارات لحل أزمة الجزر، وأكد مجلس وزراء الخارجية العرب مساندته وتأييده لموقف الإمارات ودعم كل ما تتخذه قيادة الإمارات من خطوات، ومن جهته أكد عمرو موسى وزير خارجية مصر أن القاهرة تتمسك بموقفها الرافض لاحتلال الجزر العربية. كما أكدت الحكومة الأمريكية تأييدها لحل أزمة الجزر سلمياً. فقد أكد الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام للجامعة العربية لـ «الاتحاد» أن الجامعة تدعم موقف الإمارات، وعلى استعداد للاستجابة لأى مطلب من جانب الدول العربية الشقيقة إزاء أسلوب التحرك

العربي لمواجهة هذه الأزمة. وفي تصريحات خاصة، قال الأمين العام للجامعة أنه أثار قضية الجزر والسلوك الإيراني المرفوض في التعامل مع أزمة الجزر خلال اجتماعاته مع عدد كبير من وزراء خارجية دول أوروبا. ومع وزير خارجية فرنسا رولان دوما، وأكد أهمية الحرص على دعم استقرار السلام في هذه المنطقة، وردع محاولات الهيمنة الإيرانية^(١).

أضاف الأمين العام: لقد اتخذت الجامعة العربية موقفا حاسما جدا إزاء هذه المشكلة بشجب الموقف الإيراني وتقديم التأييد الكامل للدولة الإمارات، وقال: إن إيران فوجئت بصلاية الموقف العربي، ويبدو أنها لم تتصور أن الموقف العربي سيكون بهذه الصلابة وبهذا الحسم، وربما تكون إيران قد فوجئت بالموقف العربي الداعم للإمارات في هذه الأزمة. وقد شارك الأمين العام عصمت عبدالمجيد في اجتماعات وزراء الخارجية العرب الذي عقد بالأمم المتحدة، ووصف جو الاجتماع بأنه إيجابي للغاية، وصرح لـ «الاتحاد» بأن المناقشات والمشاورات العربية على مستوى وزراء الخارجية تناولت عملية السلام واحتلال إيران للجزر الثلاث، واستمع الوزراء إلى تقييم وزراء خارجية الدول المشاركة في المفاوضات مع إسرائيل حول جولة واشنطن الأخيرة، كما استمعوا إلى تقييم وزير خارجية الإمارات إزاء الخطوات التي اتخذتها حكومتها للوصول إلى حل لأزمة الجزر. من جهة ثانية طالب وزير الخارجية البحريني الأمم المتحدة بالتعاون مع المنظمات المعنية باستخدام الدبلوماسية الوقائية للحيلة دون نشوب نزاعات عرقية دامية وخلافات حدودية عميقة واحتلال أراضي الغير بالقوة أو إحداث أي تغييرات في الحدود القائمة بين الدول. وأعرب وزير الخارجية البحريني عن قلق دولة البحرين البالغ للتطورات المؤسفة التي استجدت مؤخرا في منطقة الخليج العربي نتيجة للإجراءات التي اتخذتها إيران، وأعاد التأكيد على السيادة والحقوق الإقليمية للدولة الإمارات العربية المتحدة، داعيا إيران في هذا الصدد إلى احترام مذكرات التفاهم الموقعة بينهما وبين الإمارات^(٢).

وأكد وزير خارجية مصر عمرو موسى في تصريحات خاصة للاتحاد أن مصر

١ - جريدة الاتحاد ٣٠/٩/١٩٩٢م العدد ٦٥٣١.

٢ - جريدة الاتحاد ٣٠/٩/١٩٩٢م العدد ٦٥٣١.

تتمسك بموقفها الرافض لسيادة إيران واحتلالها للجزر العربية، وقال: لو أن إيران لها مطالب أو ادعاءات، فإن عليها أن تتعامل سلمياً مع مطالبها، وليس من خلال الاحتلال وفرض الأمر الواقع، وأكد موسى أن منطقة الخليج العربي عانت من حربين ضروسين، وهذه المنطقة أحوج ما تكون إلى الاستقرار، وأضاف: مصر ترى أن إيران كدولة شقيقة يجب أن تراعى الكثير من الأمور في تصرفاتها، وأن تحافظ على علاقات جيدة بين الشعب الإيراني والشعوب العربية المجاورة، وكلها شعوب مسلمة. وصرح وزير الخارجية الجزائري الأخضر الإبراهيمي بأن الإجراءات الإيرانية الأخيرة في الخليج العربي تعتبر عملاً غير شرعي ويتعين عليها التراجع عنها، كما تعتبر انتهاكاً للاتفاقات التي سبق أن أبرمتها مع حكومة الإمارات. من جهة أخرى أكدت الحكومة الأمريكية من جديد تأييدها القوى لحل مشكلة الجزر العربية سلمياً، كما أكدت معارضتها لأسلوب القوة لتسوية المشكلة بين إيران ودولة الإمارات حول الجزر الثلاث. وقال الناطق باسم الخارجية ريتشارد باوتشر: لقد أعلنت واشنطن تأييدها للحل السلمي للمشكلة، كما أكد وزير الخارجية بالوكالة لورانس إيبلر جرجر معارضة الحكومة الأمريكية القوة استخدام القوة لحل المشكلة. وأكد الناطق استنكار الأسلوب الإيراني واستخدام طهران الأيدي الغليظة للهيمنة على الجزر وادعاء السلطة عليها، وهذا الأسلوب لا يتفق مع الموقف الأمريكي الذي يبحث على حل النزاعات الإقليمية سلمياً. وقال باوتشر أن الحكومة الأمريكية تحت الدولتين على توخي الأساليب السلمية لحل المشكلة، وكشف النقاب عن اتصالات أجرتها واشنطن للحيولة دون تفجر الأزمة، وقال: لقد أوضحنا خلال اتصالات هامة أن أمريكا لن تقبل استخدام القوة، وقد أعلنت واشنطن موقفها هذا رسمياً بالطرق الدبلوماسية والعلنية^(١).

وخلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأثناء اجتماع يوم ٣٠ سبتمبر ١٩٩٢ أنصح المجال لوفدى الإمارات وإيران لإصدار بيانات كل منهما رداً على ما ورد في كلمتهما أمام الجمعية انطلاقاً من مبدأ حق الرد. ونورد فيما يلي النص الكامل لبيانات حق الرد:

تمثل إيران: استمعت الجمعية بعد ظهر اليوم إلى البيان الذي أدلى به وزير



خارجية الإمارات العربية المتحدة. ويود وفد بلادي أن يسترعى انتباه الجمعية إلى النقاط الآتية فيما يتصل بذلك البيان: بالنسبة لما ورد في بيان الإمارات العربية المتحدة من إشارات إلى بلدي، اسمحو لي بأن أؤكد مجدداً باختصار شديد نهجنا الشامل وسياستنا تجاه منطقة الخليج العربي وجيراننا في هذه المنطقة، التي تقوم على صيانة وتعزيز علاقات الصداقة وحسن الجوار. ونحن نرى أن هذا النهج وحده هو الذي يمكنه أن يكفل الاستقرار في المنطقة. لقد شرح وزير خارجيتنا هذا الأمر في بيانه إلى الجمعية، والحقيقة أنه قدم خطة عمل مفصلة إلى الجمعية. وإذا قلت هذا، اسمحو لي بأن أضيف أنه منذ البداية حاولت حكومة جمهورية إيران الإسلامية بجد أن تحسم عدم التفاهم فيما يتعلق بوضع الأفراد المقيمين في الجزيرة أبو موسى من غير مواطني الإمارات العربية المتحدة. وتحقيقها لهذه الغاية، وإدراكا لحاجة المنطقة إلى الهدوء التي هي حاجة ماسة أكثر مما كانت عليه في أي وقت مضى، وكذلك لضرورة أن تحكم التفاهم وحسن الجوار العلاقات بين البلدين في منطقة الخليج العربي، دخلنا في مفاوضات مع الطرف الآخر. وكان أملنا أن يتبع الطرف الآخر نفس النهج ونفس السلوك، إلا أن طرف الإمارات العربية المتحدة أثار بعض المسائل في المفاوضات كانت كلها غير ذات صلة بالموضوع المطروح، مما دفع بالمحادثات الثنائية إلى التوقف في تلك المرحلة. وهذا المسلك لا يساعد على حسم المشكلة. وجمهورية إيران الإسلامية ترى أن النهج الذي تناول به الطرف الآخر المسألة، بما في ذلك الإسراع بإصدار بيان عن حالة المفاوضات، يتعارض مع مصالح البلدين والمنطقة بأسرها. وجمهورية إيران الإسلامية بينما تؤكد مجدداً نهجها القائم على البدء بالنسبة للحالة في جزيرة أبو موسى، والتزاماتها بالاتفاقيات والتفاهات القائمة، بما في ذلك تلك التي جرى التوصل إليها عام ١٩٧١، تؤكد مجدداً مرة أخرى استعدادها لمواصلة المحادثات الثنائية لحل سوء التفاهم الأخير، على أساس احترام مبادئ السيادة ووحدة الأراضي وحسن الجوار وضرورة صيانة الأمن والهدوء في المنطقة. إن لنا تاريخنا من العلاقات الأخوية مع الإمارات العربية المتحدة، ونحن واقفون بأن الحكمة والتصبر سيسودان في نهاية الأمر مما لا يتيح مزيداً من الفرص أمام عناصر خارجية راحت في بيانتها وإعلاناتها الرسمية تتظاهر بالتقاوة والدفاع عن الحق بينما هي تحاول إذكاء نيران مصالح ليست هي مصالح الإمارات العربية المتحدة أو إيران أو منطقة الخليج العربي^(١).

١ - أحمد التمرى - المرجع السابق ص ٣٢٠.

مثّل الإمارات: أود أن أؤكد هنا من جديد أن السيادة على جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى هي لدولة الإمارات العربية المتحدة. وأود باسم وفد بلادي أن أؤكد على أن الإمارات العربية المتحدة رفضت منذ عام ١٩٧١ الاحتلال العسكري الإيراني لجزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، وما زالت ترفض هذا الاحتلال وتعتبره عملاً غير مشروع ومخالفاً لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي. ولقد أكدت بلادي هذا الرفض بتمسكها بالسيادة على هذه الجزر في مجلس الأمن وفي غيره من أجهزة الأمم المتحدة وبأنها تعتبر الوجود الإيراني فيها مجرد احتلال ليس إلا. وكانت بلادي تأمل أن تقوم جمهورية إيران الإسلامية بإعادة تلك الجزر العربية إلى الإمارات في إطار تصحيح المظالم التي سببها عهد الشاه. واعتماداً على ذلك وعلى العلاقات التاريخية التي تربط شعبينا، حاولت بلادي تسوية ذلك النزاع بالطرق السلمية وخاصة ضمن إطار الاتصالات الثنائية. ومن المؤسف أن حكومة جمهورية إيران الإسلامية لم تستجب لمحاولاتنا، بل على العكس قامت مؤخراً بتصعيد النزاع عن طريق اللجوء إلى مجموعة من الممارسات والإجراءات غير الشرعية ضد مواطني الإمارات في جزيرة أبوموسى، مما فى ذلك استعمال القوة العسكرية. ورغم هذا كله تود بلادي أن تؤكد مرة أخرى استعدادها لتسوية هذا النزاع بأى من الطرق السلمية التى نص عليها الميثاق، استهدافاً لاستعادة سيادتها على الجزر الثلاث التى هى جزء من أرضها. وينطلق هذا من إيمان بلادي بأن الاستقرار فى منطقة الخليج العربي يستلزم التعاون فيما بين دولها، واحترام كل دولة لسيادة الأخرى، وضرورة تسوية النزاعات بالطرق السلمية. وندعو جمهورية إيران الإسلامية للاستجابة لذلك^(١).

مثّل إيران: لم أكن أعتقد أنني سأضطر للتكلم ثانية لأننى افترضت أننا قد أوضحنا موقفنا فى الجمعية العامة فى البيان الذى أدلى به وزيرنا فى وقت سابق وفى بيانى الموجز الذى أدليت به قبل بضع دقائق. إن الحالة جلية تماماً وموقفنا تجاهها واضح كل الوضوح. وإنه لمن المؤسف أن يستخدم وفد الإمارات العربية المتحدة عبارات استفزازية وإثارية بشأن مشكلة الحالة فى جزيرة أبو موسى التى أوضحنا فى مناسبات عديدة أنه يمكن حلها بسهولة بالغة على أساس التعهد الذى قبلناه فى عام ١٩٧١. إن فكرة المزاعم الإقليمية، وخاصة فى الخليج فكرة غريبة، فالجميع يعلم أن إثارة هذه

المزاعم من قبل فى منطقتنا سيؤجج النار فى المنطقة بأسرها. ليس هنال جدوى من وراء هذه المزاعم الإقليمية. لقد تلقينا للتو فى نشرة الأنباء التى أذيعت عصر اليوم وقوع اشتباك مسلح بين المملكة العربية ودولة قطر قتل فيه مواطن مصرى وآخر قطرى، هذه هى الحالة فى المنطقة. فمن يريد أن يفتح صندوق الأفاعى؟. إن ما نحتاجه فى المنطقة هو السلم والهدوء والاستقرار وعلاقات حسن الجوار والتفاهم ومشاعر الصدق والإخلاص بين الأشقاء. إننا نناشد أشقائنا فى الإمارات العربية المتحدة أن يصغوا إلى صوت العقل والحكمة، إننا نناشدهم بكل صدق، وكما قلت قبل بضع دقائق، يجب ألا نسمع لبعض العناصر الخارجية أن تؤجج النار. وإننى متأكد أن هذا الوفد واثق، شأنه شأن الوفد الآخر الجالس فى الطرف الآخر من القاعة، بأن تأجج النار لا يخدم مصالحنا^(١).

فى ظل النظام الدولى الجديد وزيادة نشاط الأمم المتحدة فى حل النزاعات الدولية، فىجب أن يكون دور المنظمة كبيراً فى هذه المشكلة والتى تهدد استقرار المنطقة. ومن هذه المنطلق، ويموجب توجيهات رئيس الإمارات العربية المتحدة، سارعت الأجهزة السياسية والدبلوماسية للتحرك الشامل والمتعدد الأطراف من أجل محاصرة المناورات الإيرانية التى تهدف إلى الماطلة فى حسم النزاع. وفى إطار تأييد من المجلس الوزارى للجامعة العربية قرر رفع المسألة برقياً إلى الأمم المتحدة، حيث أعرب بطرس غالى السكرتير العام للأمم المتحدة «عن عميق قلقه من تنامي الدور الإيراني فى المنطقة» من جهتها اعتبرت الامارات العربية المتحدة عرض ومناقشة النزاع المعنى فى الأمم المتحدة وتحميها فى مجلس الأمن أحد الخيارات الدبلوماسية المتاحة، بخاصة إذا ما فشلت المساعي والجهود فى إيجاد حل مقبول وملئ من قبل طرفى النزاع. هذا وقد توضح جلياً موقف الإمارات فى كلمة ألقاها وزير الخارجية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها السابعة والأربعين. مما قاله ما يلى: «أن الإمارات العربية المتحدة مازالت على استعداد لتسوية هذه المسألة بالطرق السلمية المنصوص عليها فى المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة مع الأخذ بالاعتبار سيادة الإمارات على الجزر الثلاث». استطرد ممثل الإمارات بالقول «لقد عبرت بلادى عن رفضها لهذه الإجراءات مما تمثله من انتهاك صارخ لسيادة

١ - أحمد التلمسى - نفس المرجع ص ٣٢١.

وحدة أراضي الامارات ومبدأ حسن الجوار إلى جانب تعارضها مع نصوص وروح مذكرة التفاهم (١٩٧١) التي تفتقر إلى العدالة والتكافؤ أصلاً والتي تم فرضها في ظروف التهديد لاستعمال القوة والاكره^(١). ومن الجدير بالملاحظة، أن رفض الجانب الإيراني في مباحثاته الأخيرة مع الإمارات (التي عقدت في نهاية سبتمبر ١٩٩٢) الاتفاق على إحالة النزاع مشار البحث إلى محكمة العدل الدولية، اضطر الإمارات اللجوء إلى المجتمع الدولي في إطار ما أخذ يعرف بالنظام الدولي الجديد^(٢).

تتابع الإمارات العربية المتحدة تحركاتها الدبلوماسية وجهودها السلمية لاستعادة سيادتها على ثلاث جزر استراتيجية تقع على مدخل مضيق هرمز الشريان الحيوى للطاقة وهي أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، فيما ترد إيران على هذه التحركات بسلسلة من البيانات المعادية، والدعوة إلى إجراء جولة ثانية من المفاوضات بين الإمارات وإيران بعد انهيار محادثات أبو ظبي في ٢٨ سبتمبر عام ١٩٩٢. ووصل الرد الإيراني إلى حد توجيه التهديدات المبطنة إلى بعض دول المنطقة ولكن أبو ظبي لاتعير هذه البيانات الإيرانية اهتماما كبيرا طالما أنها لاتقدم جديدا من شأنه أن يؤدي إلى تسوية سلمية واستعادة الجزر العربية الثلاث، وتؤكد التزامها باستخدام جميع الوسائل السلمية الممكنة لإنهاء احتلال جزيرتي طناب الكبرى والصغرى وإلغاء الترتيبات الأخيرة التي اتخذتها طهران في جزيرة أبو موسى، لكن ما هي الأسباب التي دفعت طهران إلى تفجير الأزمة وماهي النتائج التي يمكن الوصول إليها؟ وإذا كانت إيران تخشى مناقشة أزمة الجزر العربية في مجلس الأمن، فما هي الخطوات التكتيكية التي تتبعها للحيلولة دون ذلك؟ التطورات التي حدثت بعد انهيار مفاوضات أبو ظبي انحصرت في اتجاهين أساسيين: «أولهما من جانب الإمارات التي تابعت «هجومها السلمي» لاستعادة حقوقها وسيادتها على الجزر الثلاث وتأكيدها استخدام جميع الوسائل السلمية الممكنة لتحقيقها. وفي هذا الإطار عرض وزير خارجيتها موقف الإمارات أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة^(٣).

١ - د. محمد عبدالله الركن - المرجع السابق ص ٤.

٢ - مجلة الوسط - ١٢ / ١٠ / ١٩٩٢ م.



وعقد الوزير الإماراتي اجتماعات مع رئيس الجمعية العمومية لهذه الدورة والدكتور بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة والدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية ووزراء الخارجية العرب، مما اعتبره المراقبون خطوة لعرض القضية أمام مجلس الأمن الدولي. وقد أعطت الإمارات إشارة قوية إلى أنها ستعرض القضية أمام مجلس الأمن الدولي ويمكن أن تتقدم بطلب مباشر بهذا الغرض، أو أن تقوم مجموعة الدول العربية أو مجموعة دول صديقة بتبني عرض القضية على مجلس الأمن الدولي. هذه الإشارة هي اجتماع عقده محمد جاسم سمحان مندوب الإمارات العربية المتحدة الدائم لدى الأمم المتحدة في الثاني من الشهر الجاري مع الرئيس الحالي لمجلس الأمن السفير الفرنسي جان برنارد ميريمي، ومع سفير الولايات المتحدة إدوارد بركنر حيث بحث معهما آخر التطورات في المنطقة. وقام ميريمي بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على موقف الإمارات التي أبلغته أنها ستقدم طلباً للمجلس لإصدار قرار حول قضية الجزر. وقد أكد المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الفرنسية أن فرنسا باعتبارها رئيسة الدورة الحالية لمجلس الأمن الدولي على استعداد لإجراء اتصالات ومناقشات غير رسمية للنزاع بين الإمارات وإيران حول الجزر، فيما أوضح إدوارد دجيرجيان مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط «أهمية التوصل إلى حل سلمي لهذا النزاع، وأن على إيران أن تفهم أنه لا يمكن حل هذه المشكلة بالقوة». وبهذا التحرك تكون الإمارات هيأت الساحة الدولية سياسياً ودبلوماسياً لعرض القضية رسمياً أمام مجلس الأمن الدولي للاحتكام إلى القانون الدولي، وذلك بعد أن حددت أهدافها التي تنطلق من حقها التاريخي في جزرها الثلاث والمؤكد بوثائق تاريخية، والوصول إليه بالطرق السلمية^(١).

وفي مقابل هذا التحرك السلمي للإمارات استمرت إيران على رفضها بحث قضيتي جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى بحجة عدم «المساس بالسيادة الإيرانية على هاتين الجزيرتين» واستمرارها في إجراءاتها التي اتخذتها في جزيرة أبوموسى ضد مواطني الجزيرة والعاملين فيها على رغم حديثها السياسي عن التزامها بالعودة إلى مذكرة التفاهم لعام ١٩٧١ الخاصة بجزيرة أبوموسى. وأكد محمد أبو غانم حاكم الجزء الإماراتي من جزيرة أبوموسى أن إيران مارالت تسيير الدوريات العسكرية في أنحاء

جزيرة أبو موسى وتمارس الضغط على المواطنين الذين مازالوا فيها (وعددهم ألفا شخص) وإغلاق المدرستين فيها لعدم سماح السلطات الإيرانية للمدرسين العرب بالعودة إلى الجزيرة. غير أن التطور الأهم في الموقف الإيراني انعكس في الخطاب السياسي والإعلامي لسلطات طهران التي خرجت عن الخط المتوازن الذي حاولت أن تظهر فيه قبل محادثات أبوظبي في محاولة لتمرير خططها التوسعية. فقد أعربت الخارجية الإيرانية في بيان رسمي أصدرته في ٣٠ سبتمبر عام ١٩٩٢ عن اعتقادها «بأن تصرف الإمارات في هذه القضية لن يكون لصالح العلاقات الثنائية وأن طرح ادعاء السيادة على أية أرض في المنطقة بمقدوره أن يدخل المنطقة في سلسلة جسيمة من الادعاءات والخلافات، مما سيكون له مضاعفات مضرّة. وذكرت الخارجية الإيرانية أنه في الوقت الذي تؤكد إيران عدم تغيير سياستها تجاه جزيرة أبو موسى، كما كان الوضع في الماضي، فإنها تعلن استعدادها لمواصلة المحادثات وإزالة سوء الفهم، وذلك على أساس احترام السيادة وعلاقات حسن الجوار وكذلك الحفاظ على حدود وأمن المنطقة»^(١).

لكن طهران كشفت سياستها الحقيقية تجاه الجزر وتجاه المنطقة ككل، حين هدد محمد جواد لاريجاني المستشار لدى للجلس الأعلى للأمن القومي في إيران دول مجلس التعاون، مؤكداً أن إيران «مصممة، كما أظهرت دائماً، على الدفاع عن سلامة جميع أراضيها». وصعدت طهران حرب البيانات، فصدر بيان عن مجلس الأمن القومي الإيراني وهو أعلى سلطة سياسية وأمنية في إيران، يتحدث عن استعداد إيران لجولة ثانية من المفاوضات مع الإمارات حول جزيرة أبو موسى «من دون شروط مسبقة» متجاهلاً كلياً الحديث عن جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى اللتين تعتبرهما الإمارات جوهر المشكلة. وأسقط هذا البيان، مرة أخرى، التهمته التي قدمها الوفد الإيراني بشأن جزيرة أبو موسى وهي إلغاء الإجراءات التي اتخذتها السلطات الإيرانية في الجزيرة والالتزام بمذكرة التفاهم لعام ١٩٧١. وعاد مجلس الأمن القومي الإيراني إلى إطلاق التهديدات والتلويح «بالذراع العسكرية القوية» للجيش الإيراني. وقالت مصادر دبلوماسية مطلعة أن التحرك السياسي والدبلوماسي لدولة الإمارات كشف للعالم حقيقة المطامع التوسعية لإيران. وأوضحت المصادر أن التحرك السياسي للإمارات تمكن من



كشفت أبعاد التحرك الإيراني الأخير في المنطقة والذي يستهدف التوسع على حساب الآخرين باستكمال سيطرته على جزيرة أبو موسى التي احتلت إيران جزءاً منها عام ١٩٧١، وتجاه هذا الهدف تمكنت الإمارات من إيقاف هذا التوسع وإجبار إيران على إعلان عزمها عن التراجع عن الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها في الجزيرة والالتزام بمذكرة التفاهم لعام ١٩٧١. وتؤكد مصادر دبلوماسية أن أي سكوت عن تصرفات إيران الأخيرة سيفتح شهية طهران نحو مزيد من التوسع على حساب الآخرين ويدخل المنطقة في صراعات اقليمية ليس لها نهاية^(١).

مواقف الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها ٤٧

تناولت وفود بعض الدول العربية والأجنبية في كلمتها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في اجتماعاتها ما بين شهري أكتوبر وديسمبر ١٩٩٢ موضوع الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث والتجاوزات الإيرانية المذكورة التفاهم الخاصة بجزيرة أبو موسى. ونعرض فيما يلي ما ورد في كلمات تلك الوفود حول التطورات في منطقة الخليج العربي وقضية الجزر العربية الثلاث^(٢):

الكويت: لقد تابعتنا وبقلق شديد التطورات المستجدة بشأن جزيرة أبو موسى، هذه التطورات التي ستؤثر على الأمن والاستقرار في المنطقة، الأمر الذي يستوجب منا أن نتجنب نتائجها حفاظاً على علاقات حسن الجوار التي تربطنا بجمهورية إيران الإسلامية الصديقة. إننا في الوقت الذي نعلن فيه عن تأييدنا الكامل لدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، لنرجو من جمهورية إيران الإسلامية الالتزام بالاتفاقية التي تتعلق بجزيرة أبو موسى، والاحتكام إلى الموائيق الدولية في حل المنازعات بالطريقة السلمية، وإننا لوائقون بسيادة منطق الحكمة والتعقل.

جمهورية مصر العربية: في منطقة الخليج العربي التي هي جزء من الشرق الأوسط نشهد توتراً آخر على حدوده الشرقية يتمثل في احتلال إيران لجزر عربية أخرى احتلال جزيرة أبو موسى وهو أمر لا يمكننا تجاهله أو السكوت عنه، ومن هنا فنحن

١ - مجلة الوسط ١٢ / ١٠ / ١٩٩٢ م.

٢ - أحمد التدمري - المرجع السابق ص ٣٦٧.



نطالب إيران بأن تراجع موقفها من القضية وأن تلتزم بمبادئ حسن الجوار واحترام أحكام القانون الدولي وسيادة الدول على أراضيها وبالتالي إعادة الوضع إلى أصله. إن المأمول أن تكون مسيرة العلاقة بين إيران والشعوب العربية مسيرة صداقة وأخوة وتعاون إذ ما يربط بين هذه الشعوب جميعا أكثر كثيرا عما يفرقها.

سلطنة عمان: فى بداية هذا الشهر أعلنت الإمارات العربية المتحدة عن فشل الجهود التى بذلتها مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، خلال هذا العام للتوصل إلى تفاهم ودى بشأن حقوق سيادتها على ثلاث جزر فى الخليج العربي وهى أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، وإن سلطنة عمان تشعر بالقلق البالغ من احتمالات التطور السلبى لهذا الوضع. ومن منطق الإيمان بالمبادئ التى نص عليها الميثاق باحترام سيادة الدول وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية للغير وحل القضايا بالطرق الودية والأساليب السلمية. فقد أكدنا على حقوق الإمارات العربية المتحدة فى هذا الموضوع كما فعلت الدول العربية الأخرى، ونطالب الجمهورية الإسلامية الإيرانية التى ترتبط معها بعلاقات الصداقة والجوار والمصالح المشتركة أن تجد فى اللجوء إلى الوسائل السلمية لحل هذا الخلاف ما يضمن الحقوق والمصالح المشتركة مع دول مجلس التعاون.

الجزائر: تطور آخر لا يمكن التقليل من خطورته حدث فى المنطقة ذاتها بإقبال إيران على الإستيلاء على جزيرة أبو موسى بغير حق والتكرار لالتزامها وللاتفاقيات المبرمة بينها وبين الإمارات العربية المتحدة. وإننا نؤيد مطالبة حكومة الإمارات بإلغاء الإجراءات التى اتخذتها إيران من طرف واحد والعمل على حل هذه المشكلة عن طريق التفاوض والاحتكام إلى القانون الدولى والشرعية الدولية.

البحرين: لقد تابعت البحرين بقلق بالغ التطورات المؤسفة التى استجدت مؤخرا فى منطقة الخليج العربي نتيجة للإجراءات التى اتخذتها جمهورية إيران الإسلامية فى جزيرة أبو موسى. وإننا إذ نؤكد على السيادة والحقوق الإقليمية لدولة الإمارات العربية، وحرصا منا على حسن الجوار وتجنب المنطقة أية توترات أخرى، فإننا ندعو جمهورية إيران الإسلامية إلى احترام مذكرة التفاهم الموقعة بينها وبين الإمارات العربية المتحدة.

المملكة العربية السعودية: لقد سمعنا بقلق بالغ، إعلان الإمارات العربية المتحدة

عن فشل الجهود التي بذلتها مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية للوصول إلى حل سلمي وودي بشأن أستراد كامل حقوق سيادتها على كل من جزيرة أبو موسى وجزيرتي طناب الكبرى وطناب الصغرى وإننا نعرب عن تأييدنا للدولة الإمارات العربية المتحدة في هذا الإطار ومطالبتها بإلغاء الإجراءات التي اتخذتها لـ إيران من جانب واحد، العمل على حل هذه المشكلة عن طريق التفاوض والاحتكام إلى القانون الدولي والشرعية الدولية.

قطر: أما فيما يتعلق بجزيرة أبو موسى، فإنه ليؤسفنا في هذه المرحلة التاريخية التي تمر بها منطقتنا أن يحدث ذلك الخلاف بين الجارتين الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية. وإننا انطلاقاً من حرصنا على سلامة المنطقة واستقرارها، نرى أن حل هذا الخلاف ينبغي أن يكون بالطرق السلمية ومن خلال الحوار أو اللجوء إلى القضاء.

السودان: لقد نشبت في الآونة الأخيرة أزمة عابرة بين دولتين شقيقتين هما إيران والإمارات العربية المتحدة حول الجزر المتنازع عليها. ولقد أقلقنا هذا النزاع لانتقاله من التعامل الثنائي إلى منابر إقليمية ودولية مما يزيد من هذا الخلاف ويؤججه. إننا ندعو وبشدة إلى إحتواء هذا الخلاف والعودة به إلى التعامل الثنائي وفق الآلية السابقة والتي تستند إلى اتفاقية عام ١٩٧١، فقد عانت منطقة الخليج العربي من حروب أقعدتها عن المضى قدما على عملية التنمية.

تونس: من مظاهر التصعيد ما يحدث من احتلال عسكري لإيراني لجزر أبو موسى وطناب الكبرى وطناب الصغرى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة. وإن تونس المثبثة بالمبادئ الثابتة للأمم المتحدة وبالشرعية الدولية التي هي كل لا يتجزأ، إذ تتضمن مع الإمارات العربية المتحدة في تأكيد سيادتها الكاملة على أراضيها وتذكر بالقرار الذي اتخذته مجلس جامعة الدول العربية في هذا الغرض، وتدعو إلى ضرورة تجنب كل ما من شأنه أن يخل بأمن منطقة الخليج العربي والاحتكام بمبدأ حسن الحوار والاعتماد على المعاهدات والنصوص والمواثيق الدولية واللجوء إلى الأطر والهيكل المؤهلة للنظر في مثل هذه النزاعات.

موريتانيا: نحن ومع تأييدنا الكامل لدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة في

تحقيق مطالبها واسترداد حقوقها المشروعة في جزيرة أبو موسى، لنستغرب ما أقدمت عليه إيران في هذا الصدد وندعوها إلى أن تعالج هذه المشكلة طبقاً للاتفاقيات المبرمة بين البلدين وفي إطار علاقات الأخوة وحسن الجوار والاحترام المتبادل.

الأردن: في الوقت الذي نشعر فيه بأمل كبير في تصفية ذيول أزمة الخليج العربي الثانية، يؤسفنا أن نرى بداية أزمة جديدة متمثلة بالنزاع الذي نشب مؤخراً بين الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية حيث تنكر الثانية على الأولى حقها في السيادة على الجزر أبو موسى والطنب الكبرى والطنب الصغرى، وفي هذا الصدد يؤكد الأردن مواقفها الثابتة باحترام مبدأ عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة كما يدعو كلا من جمهورية إيران الإسلامية والإمارات العربية المتحدة إلى التوصل إلى حل سلمي يبنى على الجوار ويستند إلى مبادئ الأمم المتحدة حفاظاً على علاقات الجوار وترسيخاً لقواعد الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي.

الجمهورية الليبية: أما بصدد النزاع بين جمهورية إيران الإسلامية والإمارات العربية المتحدة حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، فإننا في الوقت الذي نعلن فيه ضرورة التسكك بالمواثيق والأعراف الدولية التي تدعو إلى عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة. فإننا ندعو أشقاءنا في إيران والإمارات العربية المتحدة إلى تحكيم منطقي العقل والحوار واحترام مبدأ السيادة والبحث عن حلول سلمية لهذا النزاع، بما يجنب المنطقة أي تصعيد.

ناميبيا: كما ألقى وزير خارجية ناميبيا أمام الجمعية العامة يوم ٦ أكتوبر ١٩٩٢، بياناً وردت فيه إشارة إلى النزاع بين الإمارات العربية المتحدة وإيران حول الجزر، وقال: إن إيران والإمارات العربية المتحدة شقيقتان وجارتان ولا يجب أن يكون بينهما في هذا الوقت سوء تفاهم يفسد عليهما علاقتهما المتينة وعليهما حل مشاكلهما بالحوار وفق المفاهيم السلمية.

الإمارات والأمم المتحدة عام ١٩٩٣

أكدت الإمارات العربية المتحدة أن الأحداث الأخيرة في منطقة الخليج العربي بعد تحرير دولة الكويت الشقيقة جسدت واقعا سياسيا جديدا على المستويين الإقليمي والدولي رادت فيه القناعة بأهمية حل المنازعات بالحوار والحلول السلمية بمقتضى ميثاق



الأمم المتحدة والقانون الدولي، استهدافاً لبناء الثقة ولتعزيز السلم والأمن والاستقرار والتعايش وحسن الجوار بين دول المنطقة. وأعربت الإمارات في الكلمة التي ألقاها وزير الخارجية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والأربعين عن استعدادها التام ورغبتها الصادقة في إجراء حوار مباشرة مع جمهورية إيران الإسلامية فيما يتعلق باحتلالها عام ١٩٧١ للجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة. وقال الوزير الإماراتي: إننا نناشد جمهورية إيران الإسلامية مرة أخرى بالاستجابة لفتح حوار وبده مفاوضات من أجل إنهاء هذا الاحتلال وعودة الجزر الثلاث لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة^(١).

وقال: إن الإمارات العربية المتحدة تعمل مع الدول الشقيقة في مجلس التعاون في إطار من التعاون والتآزر والتلاحم لتحديد سياستها وعلاقتها الإقليمية والدولية، استناداً إلى الحقائق الجغرافية والسياسية والاقتصادية القائمة، وفقاً لمصالحها القومية. وذلك من منطلق انتمائها العربي والإسلامي. وقد أكد قادة دول مجلس التعاون في مؤتمر القمة الأخير الذي انعقد في أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة في ديسمبر ١٩٩٢ أهمية اتباع أسلوب الحوار والتفاوض كنهج أساسي لتسوية النزاعات بين الدول بالطرق السلمية. وبما يتماشى وينسجم مع الشريعة الإسلامية السمحاء، وبما يجسد التزامها بميثاق الأمم المتحدة والقوانين والأعراف الدولية. إن دول المجلس تؤكد حرصها التام على أهمية احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية واحترام النظام السياسي لكل دولة وسيادتها على مواردها الطبيعية، وفقاً لسياساتها الإنمائية والبيئية، ورفض استخدام القوة أو التهديد باستعمالها كوسيلة لحل المنازعات القائمة، حتى يتسنى لها تسخير طاقاتها ومواردها لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلبها المرحلة الراهنة^(٢).

مواقف أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها ٤٨

وفي الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، ألقى وزير خارجية الإمارات كلمة الدولة ٤/ ١٠/ ١٩٩٣ أشار فيها إلى أهمية حل المنازعات بالحوار والطرق

١ - جريدة الخليج - الإمارات - ٥/ ١٠/ ١٩٩٣م.

٢ - جريدة الخليج - الإمارات - ٥/ ١٠/ ١٩٩٣م.



السلمية بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي استهدافا لبناء الثقة ولتعزيز السلم والأمن والاستقرار والتعايش وحسن الجوار بين دول المنطقة. وقال: وانطلاقاً من هذه المبادئ والقواعد والمفاهيم التى التزمنا بها فى علاقاتنا الإقليمية والدولية، فقد أعلنت بلادى عن استعدادها التام ورغبتها الصادقة فى إجراء حوار مباشر مع جمهورية إيران الإسلامية فيما يتعلق باحتلالها عام ١٩٧١ للجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة. ومن على هذا المنبر الذى انطلقت منه دعوات السلام فإننا نناشد مرة أخرى جمهورية إيران الإسلامية بالاستجابة لفتح حوار وبدء مفاوضات من أجل إنهاء هذا الاحتلال، وعودة الجزر الثلاث لسيادة الإمارات العربية المتحدة. وفى الجلسة المسائية التى للتدوب الإيرانى لدى الأمم المتحدة كلمة رد فيها على كلمة وزير خارجية الإمارات العربية المتحدة قال فيها: لقد حاولت بلادى خلال السنوات الماضية أن تتوصل مع دول المنطقة للسلم، ونحن أعلننا فى مناسبات عدة بأنه لابد من التوصل إلى اتفاقيات أمنية تركز على:

- احترام السلامة الإقليمية والسيادة.

- عدم مطالبة الآخرين بأراضيهم.

- حل المنازعات بالطرق السلمية.

- احترام الاتفاقيات بالتفاهم.

- عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول.

ويعلم المندوبون بالأمم المتحدة أن وزير خارجية بلادى قد تناول خطة مفصلة كان قد تم تقديمها فى الدورة (٤٦) للجمعية العامة للأمم المتحدة. أما بالنسبة للنقطة الثانية بخصوص النزاع بين الإمارات وفى عام ١٩٩٢ حاولت حكومتى إزالة سوء التفاهم بين البلدين وتأكيد أهمية التفاوض للبلدين، وفى سبتمبر ١٩٩٢ أرسلت إيران مندوباً عنها للإمارات قد وضع الطرف الآخر شروطاً مسبقة فى المفاوضات غير مقبولة على الإطلاق مما أدى إلى وقف المباحثات الثنائية، وأعلن أنه سيستأنف المباحثات فى طهران. وقد حاول الطرف الآخر استخدام وسائل أخرى مثل التحريضات فى مواضع عدة وإنه لا

يرغب فى اشتراك أطراف أخرى فى المنطقة وخارجها لحل المشكلة وبقيت المشكلة وقام بالإدلاء ببيانات. وإن الطرف الآخر أراد استمرار النزاع وتؤيده فى ذلك دول أخرى. إن حكومتى ترغب فى استئناف المفاوضات، وعند زيارة وزير خارجيتنا للإمارات عام ١٩٩٣ عبر عن موقفنا فى بيان مشترك، حول ضرورة تحسين العلاقات فى أقرب وقت ممكن تعزيزاً للسلم والأمن فى المنطقة^(١).

وأعلن وزير خارجية الإمارات أنه سيقوم بزيارة فى سبتمبر ١٩٩٣ إلى طهران إلا أن هذه الزيارة تم إلغاؤها من قبل أبو ظبى. وأرسل سفير الإمارات فى طهران رسالة إيجابية إلينا من قبل الوزارة تفيد بأن الزيارة مستم، وأن الطرف الآخر يقوم بتقويض استمرار المباحثات. ونحن مستعدون للمفاوضات دون وضع شروط مسبقة وينبغى احترام المفاوضات، أما فيما يتعلق بالسيادة على الجزر فهى ملك لنا منذ قدم التاريخ وقد حاولنا عام ١٩٠٤ استرجاعها ولكن لم نستطع بسبب السياسات الاستعمارية فى تلك الفترة. إن حكومتى قامت عام ١٩٩١ بإصدار إعلان أكدت فيه احترامها للسلامة الإقليمية للدول الأخرى، وعلى الدول الأخرى أن تفهمه. وهناك مطالب ترتكز على عنصر تاريخى لا يمكن للمجتمع الدولى بحثها لأنها خطيرة. وإن حكومتى على استعداد للمفاوضات الثنائية لحل المشاكل حلاً سلمياً ويحدونا الأمل بأن أشقائنا يتصرفون من خلال حسن الجوار ويتحاشون أن يتركوا الفرصة لعناصر إقليمية. وإن السياسة الإستراتيجية لحكومتى فى المنطقة تبنى على استعداداً للمفاوضات الثنائية والسلمية لحل كافة المسائل العالقة وعلى عدم تصعيد الموقف، انطلاقاً من علاقات حسن الجوار. وعقب ذلك توجه مندوب دولة الإمارات لدى الجمعية العامة باستخدام حق الرد، وألقى الكلمة التالية:

«أود باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة الرد على ما ورد فى ذلك البيان للتأكيد على أن بلادى رفضت الاحتلال الإيرانى للجزر الثلاث منذ بدايته عام ١٩٧١ والذى يترتب عليه مقتل عدد من السكان المدنيين من مواطنى الإمارات العربية المتحدة وطرده أعداد أخرى منهم بالقوة العسكرية، وأعلننا هذا الموقف أمام الجمعية العامة،

١ - أحمد التلمرى - المرجع السابق ص ٣٧٣.



ومجلس الأمن والأجهزة الأخرى التابعة للأمم المتحدة، إلى جانب المنظمات الإقليمية الأخرى، ولازلنا نعتبر الوجود الإيراني في الجزر الثلاث مجرد احتلال عسكري غير مشروع ومخالف لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، وعلاقات حسن الجوار.

السيد الرئيس.. لقد حاولنا من خلال الاتصالات التي تمت بين البلدين تسوية هذا النزاع سلمياً، إلا أن الجانب الإيراني أستمّر في موقفه الرافض لمطالبنا، وبالمذاة رفضه بأية صورة من الصور البحث في احتلاله العسكري لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، وبالتالي إصراره على معالجة مسائل ثانوية لا تتعلق بصلب النزاع، بل العكس فإنه قام خلال الستين الماضيتين بتصعيد النزاع عن طريق اللجوء إلى مجموعة من الإجراءات والممارسات غير الشرعية ضد مواطني الإمارات العربية المتحدة في جزيرة أبو موسى بما في ذلك استعمال القوة العسكرية متهاكاً بذلك مذكرة التفاهم لعام ١٩٧١.

ورغم هذا كله تود بلادى أن تؤكد مرة أخرى استعدادها التام لتسوية هذا النزاع بأى من الطرق السلمية التى نص عليها الميثاق استهدافاً لاستتباب سيادتها على الجزر الثلاث التى هى جزء لا يتجزأ من أراضيها. وينطلق هذا الموقف من إيمان الإمارات العربية المتحدة بأن الاستقرار والأمن فى منطقة الخليج يستلزم التعاون فيما بين دولها واحترام كل دولة لسيادة الأخرى، وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية للغير وضرورة تسوية النزاعات بالطرق السلمية، خاصة فى ضوء المستجدات الإقليمية والدولية. وبناء على ذلك نناشد جمهورية إيران الإسلامية مرة أخرى الاستجابة لدعوتنا هذه. (١).

من كلمات الوفود أمام الجمعية العامة

لقد أثار حق الإمارات بالجزر الثلاث ومطالبتها إيران بإعادة الحق إلى نصابها مؤازرة عدد كبير من الدول الأعضاء بالأمم المتحدة إضافة إلى التأيد الكامل من الدول العربية الشقيقة. وما جاء فى كلمات الوفود أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى الدورة الثامنة والأربعين (٢).

١ - أحمد التلمرى - نفس المرجع ص ٣٧٥.

٢ - أحمد التلمرى - نفس المرجع ص ٣٧٥.



الشيخ محمد بن مبارك وزير الخارجية البحريني:

يحدونا الأمل أن يفرض الحوار بين الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية إلى إزالة كافة المسائل العالقة بينهما بشأن الجزر الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، بما يضمن حقوق دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك حسبما دعت إليه قرارات مجلس التعاون.

الشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت:

تولى الكويت أهمية إلى تحسين وتطوير علاقاتها مع الجمهورية الإيرانية الإسلامية وفق مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل، واحترام السيادة، كما حلدها للجلس الأعلى لمجلس التعاون. كما يهم الكويت التأكيد على سيادة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث أبو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى، وتأييدها المطلق لكافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها الإمارات لاستعادة سيادتها على جزرها، معربا عن أمل الكويت بأن يؤدي الحوار بين البلدين إلى إزالة كافة المسائل العالقة بينهما. وترجو الكويت من جمهورية إيران الإسلامية الالتزام بالأحكام إلى اللوائح الدولية واللجوء إلى الوسائل السلمية لحل هذا الخلاف.

محمد عبد الرحمن ولد أمين - وزير الشؤون الخارجية والتعاون اللوريتاني:

إن ما عرفت به الإمارات العربية المتحدة من اتزان وحكمة وتقبل مضافا إلى عدالة موقفها إزاء موضوع احتلال جزر أبو موسى وطنب كبرى وطنب الصغرى التابعة لها هو ما جعل موريتانيا تساند هذا الموقف مساندة كاملة وتأمل أن تستجيب إيران المسلمة الشقيقة والجارة للمطالب العادلة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

محمد صلاح ديمبري وزير الخارجية الجزائري:

إن بلادى تؤكد تأييدها لحكومة الإمارات العربية المتحدة باتخاذ الإجراءات والمساعى القانونية لاجل استعادة سيادتها على الجزر الثلاث الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي الذى استهان بكل الشرائع والقوانين.

حمد بن جاسم وزير خارجية قطر:

إن دولة قطر تؤيد كافة الجهود المبذولة لحل الخلاف حول الجزر الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى بين الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية



الإيرانية بالحوار والطرق السلمية، آمل أن تؤدي هذه الجهود السلمية إلى إزالة كافة المسائل العالقة بين دولتين، ونرحب في هذا الصدد بما صدر مؤخراً من تصريحات من المسؤولين فيهما عن حرصهما على حل هذا الخلاف بالطرق السلمية وعبر القنوات الثنائية.

الحبيب بن يحيى وزير الخارجية التونسي:

إننا نأمل أن يتم الاتفاق على الحلول المناسبة والمعقولة والكفيلة بإزالة كل الإشكاليات القائمة حالياً في الخليج العربي، بما فيها قضايا الحدود مثل تلك التي بين العراق والكويت أو الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية بالطرق السلمية وطبقاً للاتفاقيات القائمة وانسجاماً مع الشريعة الدولية وتماشياً مع الروح الجديدة السائدة في العلاقات الدولية وتطلعات العالم للسلم والاستقرار بهذه المنطقة الحساسة. أما وفود الدول الأجنبية فقد عبر رؤسائها عن اهتمامهم بالسلام العالمي وتحدثوا عن أهمية الاستقرار والتعايش بين الشعوب واتخاذ الحوار مبدأً لحل خلافاتها، كما أكدوا في مجمل كلماتهم رفضهم لاحتلال أية دولة أراضى دولة أخرى، وركزوا على ضرورة احترام الدول للقوانين والشرائع الدولية.

مسؤولية المجتمع الدولي

وهكذا يتجسد موقف الإمارات العربية المتحدة بقيادة رئيس الدولة وحكمته في الحرص على روابط العقيدة الإسلامية والعلاقات التاريخية والمصالح المتبادلة بين الشعبين والبلدين (الإمارات وإيران) مؤكداً على علاقات حسن الجوار التي التزمت الإمارات بمراعاتها دوماً يحدوها الأمل في أن يقوم المجتمع الدولي ممثلاً في هيئة الأمم المتحدة بالاطلاع بمسؤولياته في حل هذه القضية بما يصون الأمن والسلام والاستقرار في منطقة الخليج العربي، من منطلق الالتزام بمبادئ القانون الدولي التي تقر بأن الاحتلال العسكري لا يغير الوضع القانوني للأقاليم المحتل، ولا يكسب أية سيادة للطرف المعتدى مهما طال أمد الاحتلال^(١).

الإمارات والأمم المتحدة عام ١٩٩٦

طلبت الإمارات العربية المتحدة من الأمم المتحدة تميم نص الجزء المتعلق بمسألة

١ - أحمد التلمري - نفس المرجع ص ٣٧٦.



الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى، الذى ورد فى البيان الختامى الصادر عن اجتماع وزراء دول مجلس التعاون الذى عقد فى الرياض يومى ٨ و٧ سبتمبر. ووجه السفير محمد جاسم سحمان مندوب الإمارات لدى الأمم المتحدة رسالة إلى الدكتور بطرس غالى الأمين العالم الأمم للتحلة طلب فيها تعميم هذا الجزء الذى يتعلق بالجزر الثلاث وهى «جزء لا يتجزأ من السيادة الإقليمية لدولة الإمارات». وطلب غالى تعميم الرسالة التى وزعت فى أبو ظبى والجزء الخاص بالجزر الثلاث الوارد فى البيان الختامى للمجلس الوزارى لمجلس التعاون كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن. وأكدت مصادر دبلوماسية أن هذا التحرك جاء بسبب للوقف الذى عكسه البيان لدول مجلس التعاون فى شأن الجزر، خصوصا أنه كان الأقوى والأوسع تأييدا لدولة الإمارات فى استعادة سيادتها الكاملة على طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى. ورأت المصادر نفسها أن الجزء الخاص بالجزر الإماراتية يشكل برنامجا متكاملًا يمثل موقف دول مجلس التعاون الست إزاء التعامل مع الاحتلال الإيراني للجزر، ويهدف إلى حشد تأييد دولي للتحرك الإماراتي فى شأن استعادة السيادة الكاملة على الجزر استنادا إلى القانون الدولي. وتطالب الإمارات إيران بإجراء مفاوضات سلمية على الجزر الثلاث أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، وتؤكد أن الإجراءات التى تتخذها إيران من جانب واحد فى هذه الجزر لا تغير الوضع القانوني للجزر. وتشير المصادر إلى أن موقف مجلس التعاون من الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث، الذى عكسه البيان الختامى لمجلس التعاون، شكل أقوى موقف من الاحتلال الإيراني. ما أدى إلى وضع ضغوط إضافية على طهران. وكانت إيران أبدت اتزاعا كبيرا من بيان مجلس التعاون، وخرجت على حدود الدبلوماسية. واعتبرت أنه كان الأجدد بوزراء الخارجية أن يشجعوا قادة الإمارات على متابعة الحوار مع طهران بدل إصدار «أحكام مسبقة» عن سيادة إيران على الجزر العربية^(١).

تقول مصادر دبلوماسية أن طهران تتجاهل أنها كانت المسؤولة عن فشل محاولتين من جانب الإمارات للوصول إلى حل سلمى لهذه المشكلة جرتا فى سبتمبر ١٩٩٢ فى أبو ظبى وفى نوفمبر ١٩٩٥ فى النوحة، بسبب رفض إيران البحث فى احتلالها لجزيرتى طناب الكبرى وطناب الصغرى. ولفتت المصادر إلى أن الإمارات تعامل



بإيجابية كاملة مع أى توجه إيراني يهدف الوصول إلى حل سلمى . واستقبل رئيس الإمارات فى جنيف أخيراً حسين صادقى مبعوث الرئيس الإيرانى هاشمى رفسنجانى الذى نقل إليه رسالة من الرئيس الإيرانى تتعلق بمسألة الجزر^(١).

دعت الإمارات العربية المتحدة إيران إلى تفكيك منشأتها على الجزر الثلاث المتنازع عليها فى الخليج العربى وإلى الدخول فى مفاوضات لتسوية النزاع أو إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية، فيما أكدت للمملكة العربية أنه يتعين على مجلس الأمن الدولى التدخل لحل النزاع بين البلدين . وقال وزير خارجية الإمارات فى كلمة ألقاها فى الجمعية العامة للأمم المتحدة أنه مر ٢٥ عاماً منذ احتلال إيران «الجزر الثلاث» طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى . وأضاف أن هذه الجزر عربية وأنها عربية فى تاريخها وأصلها وأنها تمثل دعائم السيادة الوطنية وسلامة الأراضى والحقوق الوطنية الثابتة . وقال أن إيران رفضت الجهود السلمية التى تهدف إلى حل المشكلة وأقامت وجهز منشآت تبين ملامحها أنها ليست مدنية خالصة . وأضاف أن محطة لتوليد الكهرباء أقيمت فى طنب الكبرى، كما أقيم مطار ومحطة تبريد ومحطة لتصنيع الأسماك فى جزيرة أبوموسى، بينما تم توطين رعايا إيرانيين معظمهم من العسكريين فى هذه الجزر . وقال أنه يرى فى ذلك عملاً استفزازياً واضحاً يهدف إلى تغيير الهوية السكانية للجزر وفرض أمر واقع جديد . وأضاف أن إيران من خلال ذلك تكرس احتلالها غير الشرعى للجزر العربية . وقال أن إيران لم تستجب لنداءات متكررة من جانب الإمارات ومجلس التعاون والقمة العربية ومجلس جامعة الدول العربية . وأضاف أن هذا انتهاك لسيادة بلاده وأيضاً للقانون الدولى . وأضاف أنه يدعو حكومة إيران إلى تفكيك جميع المنشآت المدنية والعسكرية التى قال أنها أقيمت بطريقة غير شرعية على الجزر العربية الثلاث . وقال أن الإمارات تدعو إيران إلى الاستجابة لمبادرات السلام التى عرضتها وأبدتها الدول الشقيقة والصديقة وللحبة للسلام، والدخول فى مفاوضات ثنائية غير مشروطة تؤدى إلى تسوية سلمية للنزاع أو إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية^(٢).

١ - الحياة - ١٣/٩/١٩٩٦م.

٢ - جريدة القبس - الكويت ٣/٦/١٩٩٦م.



وجدد الوزير الإماراتي تأييد بلاده «لكل الإجراءات التي اتخذتها الكويت لحماية سيادتها وأمنها ووحدة أراضيها». من جهة أخرى أكد مساعد وزير الخارجية السعودي عبدالرحمن منصورى أمام الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة أنه في ضوء استمرار النزاع بين الإمارات وإيران فإنه «يتعين على مجلس الأمن إبقاء قضية الجزر ضمن المسائل المعروضة على جدول أعماله». وأضاف: «أن احتلال إيران لهذه الجزر يعد مصدر قلق وانشغال، ليس لدولة الإمارات العربية المتحدة فحسب، بل لسائر دول مجلس التعاون. وتابع يقول: «طالبنا إيران مرارا بانتهاج الوسائل السلمية لتسوية هذا النزاع الذى طال أمده مع دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال الشروع فى مفاوضات ثنائية جدية»^(١).

الموقف الأمريكى من إيران

وما التحرك الأمريكى فى الخليج العربى والقول بأن العراق وإيران تشكلان الخطر الدائم المهدد لدول مجلس التعاون وضربات الاستنزاف المتواصلة للعراق والإعلان عن التوجه الأمريكى لتفسير نظام الحكم فيه إلا صورة جديدة من أساليب الاحتواء والإخضاع والاستنزاف للثروات العربية والإيرانية على حد سواء، وما التحرك الأمريكى فى أوروبا إلا رسالة للعالم عمومًا لمنطقة مجلس التعاون خصوصًا تفيد بأن هذا التحرك يمكن أن تمارسه أمريكا مع الجميع، وبذلك تضمن الولايات المتحدة بقاء الخليج العربى بيدها، كما تضمن عدم التفاعل عربيا ودوليا مع العراق ومع إيران الإسلامية بتوجهاتها التسليحية باعتبارهما كما تدعى الخطر المائل ضد دول الجوار، مما يبرر لأمريكا أن تبقى الحامية والأمل فى صد الأطماع الإيرانية أو العراقية وفى تحقيق السلام والاستقرار الإقليمى لمنطقة الخليج العربى. ومن سلاسل التطورات الدولية وخاصة فى مجال العلاقات الإيرانية الأوروبية والتوجهات الإيجابية فى العلاقات الإيرانية الأمريكية دعم إيران للطروحات الغربية تجاه العراق، مما تأمل معه أن يعطيها موقعًا دوليًا إيجابيًا فى تحركاتها تجاه دول مجلس التعاون، إضافة إلى تحييد دول العالم عن التدخل فى قضية الجزر العربية التى تحتلها^(٢).

١ - جريدة القيس - الكويت ١٩٩٦/١/٣ م.

٢ - أحمد التدمرى - أعضاء على العلاقات العربية - الإيرانية ص ١٩.



وكانت المناورات العسكرية البحرية الإيرانية في الخليج العربي تحت نظر القوات الأمريكية والبريطانية المتمركزة في الخليج العربي بمثابة خطوة لإثبات ذلك الموقف التوافقي. وتشير الصحافة الغربية إلى قيام مفاوضات إيرانية أمريكية غير علنية لتحسين العلاقات بينهما تتضمن كما يذكر الكاتب الأمريكي غاري سيك بنكا حول مطالب إيران بدور إقليمي كاسح لها في الخليج العربي. فهل تعني تلك المطالبة لو صحت بأن تعود إيران لتستعيد دور الشاه المخلوع في طموحه للسيطرة على الخليج العربي، ولتكون شرطاً احتياطياً جديداً لصالح الغرب الأمريكي البريطاني، الأمر الذي لا يمكن تصوّره لما للثورة الإيرانية من مبادئ وأهداف تجعل تعاملها مع الغرب ضمن حدود الأخلاقيات الإسلامية.

وفي سبيل تشجيع التقارب الأمريكي الإيراني سبق أن أبدى الرئيس الأمريكي كليتتون في تصريح رسمي له رغبة الولايات المتحدة في تحسين العلاقات بين البلدين. وفي تحرك إيجابيٍ مقابل دعا الرئيس السابق لمجلس الشورى الإيراني مهدي كرويي الأمين العام الحالي لجمعية رجال الدين المقاتلين، دعا إلى اعتماد سياسة «انفراج» مع الولايات المتحدة الأمريكية وأضاف بأن مسألة إعادة العلاقات مع واشنطن ليست جديّة إلاّ أنّها أصبحت أكثر أهمية بعد وفاة الإمام الخميني في يونيو ١٩٨٩. وعلى هذا التصعيد يرى المحللون السياسيون أن عمليات الابتزاز الأمريكي للعرب في الخليج العربي بلغت حدا يوازي الانتهاكات للحقوق وللسيادة واختراقا للعلاقات المفترض أن تكون متوازنة^(١).

وعلى هذا النحو أصبح أمن الخليج العربي ليس مهتدا من العراق أو إيران فحسب بل مهتدا من الحليف الأمريكي ذاته. لقد كشف كوهين وزير الدفاع الأمريكي عن ذلك الموقف في مؤتمراته الصحفية خلال جولته الأخيرة التسويقية للسلاح التي أشار فيها إلى خطر عسكري إيراني، مستندا إلى تطوير السلاح الإيراني والمناورات العسكرية الاستفزازية الواسعة التي أجرتها إيران مؤخرا أمام بوابة الخليج العربي وعلى مشارف دولة الإمارات العربية المتحدة وفي جزرها المحتلة. إذن من الضروري لإيران أن توضح موقفها من ذلك التوجه الأمريكي، وتنتهي القضايا المعلقة مع جيرانها العرب، وفي طليعتها قضية الجزر الثلاث لتفوت الفرصة على الطامعين، ولتضع حدا أمام الابتزاز الأجنبي. وما هو جلي للعيان ولا شك أن الساسة الإيرانيون يدركون أن الولايات

١ - أحمد التلمري - نفس المرجع ص ١٩.



المتحدة لم تتوقف عن محاولاتها تطويق الثورة الإسلامية الإيرانية منذ قيامها في عام ١٩٧٩ والضغط عليها بكل الوسائل لإخضاعها للنهج الأمريكي نهج العولة ونهج التطبيع العلماني، وفي نفس الوقت الابتعاد بها عن أي تقارب أو تحالف مع جيرانها العرب الملاصقين لها من الشمال وحتى الجنوب. ولأنسى هنا الدور الإسرائيلي المعادي للعرب ولإيران الإسلامية، ومحاولة إسرائيل التفاوض سرا مع طهران من خلال رجال أعمال إسرائيليين يدعوى سداد الديون المترتبة لإيران منذ عهد الشاه والتي تقدر بخمسة مليارات دولار أمريكي مقابل وقف الدعم الإيراني لحزب الله اللبناني^(١).

تلقت الإمارات دعما قويا من رعيمة النظام الدولي (الولايات المتحدة الأمريكية) حيث أبدت الأخيرة معارضتها للإجراءات غير المشروعة التي اتخذتها إيران. كما وقد شددت على ضرورة التوصل إلى حل سلمي للأزمة بين إيران والإمارات المتحدة. مع ذلك، لا زالت الولايات المتحدة الأمريكية تعتقد بأن إيران يمكنها أخيرا أن تعيد الحق لأصحابه من خلال موقف دبلوماسي مرن وواقعي. هذا ما أكده أحد المسؤولين الأمريكيين في العبارات التالية:

«لا أصف الحكومة الإيرانية على أنها حكومة لا يمكن أن تتراجع. فنحن نعرف أنها في نهاية الأمر استسلمت للعراق بعد ٨ سنوات من الحرب. كما أن الحميني تبنى مطالبة الشاه بالبحرين ثم تخلى عن هذه الفكرة. وقبل بضع سنوات ادعى ملكية أبو موسى ثم اضطر إلى التخلي عن هذه الفكرة بفضل الدبلوماسية الهادئة». من هنا، وكنيجة لاقتناع الولايات المتحدة الأمريكية بأن طرق الحل السلمي لم تستنفذ بعد، لذا لم تدع الحاجة بعد إلى أي دور أمريكي كما أوضحت الإدارة الأمريكية. بالرغم من ذلك، دعت الولايات المتحدة الأمريكية وعلى لسان القائم بأعمال وزارة الخارجية الأمريكية أيجلبرجر أن تقوم دول مجلس التعاون بالمزيد من الجهد من أجل تأسيس النظام الأمني الخاص بهم. ومن جهته أكد الأمين العام لمجلس التعاون، أن خطوات ملموسة قد اتخذت في ذلك الاتجاه مستترجم ماديا في فترة قريبة. هذا وقد أوضح جليا إيجلبرجر خطة الإدارة الأمريكية الخاصة بإقامة نظام أمني لدول مجلس التعاون تتكون من ثلاث دوائر^(٢):

١ - أحمد التمرى - نفس المرجع ص ١٩.

٢ - د. محمد عبدالله الركن - المرجع السابق ص ١١.



أ - دعم وتنمية الولايات المتحدة الأمريكية لإمكانات الدفاع لكل دولة فى مجلس التعاون.

ب - تشكيل الترتيبات المرتبطة بالأمن الجماعى بين دول المجلس.

ج - عمل الترتيبات الأمنية - الثنائية مع كل دولة فى مجتمع التعاون بخاصة فيما يتعلق بالإعداد المسبق للمواقع العسكرية، وكذلك فى مسألة قابلية الوصول إلى المنطقة.

أعتبر كل ذلك، بمثابة منهج متكامل يوفر الأمن والسلام فى منطقة الخليج العربى. هذا وقد أعادت الولايات المتحدة الأمريكية تأكيد موقفها فى النزاع حول أبو موسى بالقول: إن القوة يجب أن لا تستخدم لحل النزاع. وبالطبع مثل هذا الحديث موجه إلى طهران التى ابتدأت باستخدام القوة ووسائل الإرغام المادية قبل أن تلجأ لحل النزاع بالطرق السلمية - الودية، مما عقد المشكلة مضيقاً عناصر توتر جديدة فى العلاقات الثنائية بين إيران والإمارات من جهة وبين إيران ودول مجلس التعاون من جهة أخرى. ولكن ما إمكانية حل النزاع فى الأمد القريب؟ للجواب على ذلك لابد من الإشارة إلى المطالب الإماراتية التى طرحت فى اللقاء الثنائى الذى اخفق فى التوصل إلى حل بين الدولتين، حيث أنها وكما يبدو ستكون الأساس السليم لاستشراف التسوية السلمية لنزاع طال أمده^(١).

لارالت تعتقد الولايات المتحدة بأن إيران يمكنها أخيراً أن تعيد الحق لأصحابه من خلال موقف دبلوماسى مرن وواقعى. وهذا ما أكده أحد المسؤولين الأمريكان حيث قال «لا أصنف الحكومة الإيرانية على أنها حكومة لا يمكن أن تراجع. فنحن نعرف أنها فى نهاية الأمر استسلمت للعراق بعد ٨ سنوات من الحرب. كما أن الخمينى بنى مطالبة الشاه بالبحرين ثم تخلى عن هذه الفكرة. وقبل بضع سنوات ادعى ملكية أبو موسى ثم اضطر إلى التخلي عن هذه الفكرة بفضل الدبلوماسية الهادئة» من هنا، وكتيجة لاقتناع الولايات المتحدة بأن طرق الحل السلمى لم تستنفذ بعد، لذا لم تدع الحاجة بعد إلى دور أمريكى كما أوضحت الإدارة الأمريكية. بالرغم من ذلك، دعت الولايات المتحدة وعلى لسان القائم بأعمال وزارة الخارجية الأمريكية لإيجلبرجر أن تقوم دول مجلس التعاون بالمزيد من الجهد من أجل تأسيس النظام الأمنى الخاص بهم.

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية على لسان وزيرة الخارجية لشؤون الشرق

١ - د. محمد عبدالله الركن - نفس المرجع ص ٢٨.

الأدنى وشمال أفريقيا أن الولايات تدعم الموقف الإماراتي في قضية أحقيتها في الجزر محل النزاع مع إيران وناشد الوزير السلطات الإيرانية إلى فتح باب الحوار مع أمريكا وعدم تمسكها بقطع العلاقات معها وذلك لمصلحة الجمهورية الإسلامية لكي تزدهر وتتطور، كما أعرب عن استعداد الولايات المتحدة للدخول كوسيلة بين دولتين لحل النزاع، ولكي تتمتع إيران بعلاقات طيبة مع دول مجلس التعاون في ظل اتباع سياسة الحوار ودون فرق للقواعد والأمس الرئيسية للمجموعة الدولية. ترى الدوائر الدبلوماسية في أبوظبي أن المسرح السياسي أصبح مهياً لإثارة قضية التجاوزات الإيرانية في جزيرة أبو موسى، بعد رسالة التأييد التي تلقاها رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة من الرئيس الأمريكي جورج بوش، والتصريحات التي أدلى بها إدوارد جيرجيان مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى. تقول مصادر وزارة خارجية الإمارات أن التأييد المتتابع لموقف أبوظبي بدأ من جانب مجلس التعاون، ثم دول إعلان دمشق، تبعه دعم مجلس جامعة الدول العربية. ثم جاء التأييد الأمريكي كخطوة مكتملة ثمرة للجهود الدبلوماسية التي استهدفت حشد التأييد لموقف الإمارات. وقد سلم الرئيس بوش رسالته إلى محمد حسين الشعالى سفير الإمارات الجديد في واشنطن - أثناء تقديمه أوراق اعتماده في البيت الأبيض - وأشاد فيها بـ «القيادة الحكيمة والشجاعة للشيخ زايد، خاصة أثناء أزمة الخليج الثانية»، وأعرب عن سعادته «للعمل مع رئيس الإمارات على الصعيد الثنائي وعبر الأمم المتحدة، لمواجهة تحديات الفترة الجديدة» والالتزام بصورة وثيقة مع الأصدقاء في الإمارات وذلك في إشارة إلى الترتيبات الأمنية المشتركة بين البلدين. ولاحظت الأوساط الدبلوماسية أن الإدانة الأمريكية لجماعة نتيجة للجهود المكثفة التي يبذلها وزير الدولة للشؤون الخارجية - الذي يتولى ملف الجزيرة - منذ التصعيد الإيراني الأخير، وقالت أنه يعد لتقديم تقرير إلى الشيخ زايد عن الموضوع خلال الأيام القليلة المقبلة، قبل أن يتوجه إلى نيويورك لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة^(١).

وجدير بالذكر أن قضية جزيرة أبو موسى وجزيرتي طناب الكبرى والصغرى - اللتين احتلتهما إيران في شهر نوفمبر عام ١٩٧١ - أمام الأمم المتحدة بالفعل منذ عام ١٩٧٨، ولكن من المتوقع الآن طرح موضوع أبو موسى على جدول أعمال الجمعية العامة المقبل بشكل مستقل، لأن الوضع في الجزيرة تحكمه اتفاقات إدارة منفصلة، إضافة



إلى أن هناك قضايا حيائية ملحة لسكان الجزيرة، مما يتطلب إجراء عاجلاً لمعالجة الجانبين السياسى والقانونى فيها. وتقول الدوائر الدبلوماسية أن النجاح الذى حققته الإمارات على الأصعدة العربية والدولية، يقترن بصعوبة التحرك على الدائرة الإسلامية، لأن إيران لها علاقات متشعبة مع العديد من الدول الإسلامية مما يحول دون إقدام البعض منها على اتخاذ مواقف صريحة مؤيدة للإمارات، ولكن تلك الدوائر لم تستبعد دعوة مجلس الأمن لبحث القضية واستصدار قرار منه بهذا الشأن، فى ضوء مناقشات الجمعية العمومية. وكان مجلس الجامعة العربية قد اختتم اجتماعاته فى القاهرة، وأكد على «إدانة الاحتلال الإيرانى لجزر طنب الكبرى والصغرى وأبوموسى التابعة لدولة الإمارات، ودعا إلى احترام سيادة الإمارات على أراضيها، وأعرب المجلس عن تأييده المطلق لكل الإجراءات التى تتخذها الإمارات تأكيداً لسيادتها على هذه الجزر، ورفع الانتهاكات الإيرانية التى تعرض الأمن والاستقرار فى المنطقة للخطر أمام الأمم المتحدة ومطالبة إيران باحترام المواثيق والمعاهدات الدولية الموقعة مع الإمارات، وسيادتها على الجزر الثلاث»^(١).

وكذلك دعا المغرب الحكومة الإيرانية إلى مراجعة موقفها. أكدت مصادر أمريكية مسؤولة لـ «الوسط» أن الولايات المتحدة أبلغت إيران عن طريق طرف ثالث. أنها تعارض الإجراءات التى اتخذتها فى جزيرة أبوموسى والتي تعطى الانطباع القوي بأن إيران تريد ضم هذه الجزيرة إليها، وشددت خلال هذا الاتصال على أن إدارة بوش تؤيد «الحل السلمى» للآزمة، وأنها تدعم دول مجلس التعاون. والواقع أن المسؤولين الأمريكين يشابعون باهتمام كبير تطورات أزمة أبوموسى هذه. وقال مسؤول كبير فى وزارة الخارجية الأمريكية لـ «الوسط»: يبدو أن إيران سمعت إلى انتزاع السيادة على جزيرة أبوموسى ولكنها لم تفعل ذلك بصورة كاملة. إذ أنها لم تطرد بقية رعايا الإمارات العربية المتحدة المقيمين فى الجزيرة ولكنها تمارس الضغط على السكان من غير مواطنى الإمارات، ليس من الواضح ما الذى يعمده الإيرانيون إذ أن مافعلوه لا يخدم أى هدف مفيد، كما أنه آثار دعر جيران إيران من العرب ودفعهم إلى الاستنتاج بأن إيران معادية. إلا أن الدافع غير واضح، فهل السياسة الإيرانية معادية أم هى ببساطة غير متجانسة وغير منسجمة. وعندما سألنا المسؤول الأمريكى لماذا تقدم إيران على هذه الخطوة إذا لم يكن لديها سياسة متجانسة ومتناسكة رد بقوله: «صحيح أن إيران



اغتتمت الفرصة وأخذت بزمام المبادرة. فالأزمة كلها من صنعها إلا أن المنطق غير واضح. ونحن غير متأكدين من النية الإيرانية. وسألنا المصدر الأمريكي إذا كانت الحكومة الإيرانية تحاول تجديد مكانتها ووضعيتها مثلما كانت في عهد الشاه أجاب إن الأمر يتجاوز ذلك. فقد كان هناك أصلاً نزاع على السيادة على أبو موسى في عهد الشاه. ذلك أن الشارقة توصلت إلى اتفاق مع إيران عام ١٩٧١ تدير كل منهما بموجبه جزءاً من الجزيرة بينما تشترك الدولتان في تقاسم عائدات النفط من الحقل الواقع قبالة الشاطئ، ولهذا فإن مانفعله إيران الآن هو مخالفة الاتفاق مع الشارقة والضغط إلى مابعد الاتفاقية وممارسة السيادة التي لم يسبق إطلاقاً أن كانت من حقها في عهد الشاه^(١).

أكد المسؤول الأمريكي: «الموقف الأمريكي واضح فنحن نؤيد دول مجلس التعاون فهي صديقتنا وهي تشعر بالقلق من التصرفات الإيرانية». ورداً على سؤال عما إذا كانت الدبلوماسية الهادئة ستجعل إيران تتراجع، صمت المسؤول الأمريكي لبرهة طويلة ثم قال: «إن ماتراه هو كل ما حدث. وربما كانت الدول العربية تفتش عن مخرج دبلوماسي لنا فنحن لانتعتقد أن الحاجة تدعو إلى أي دور أمريكي وقد أوضحنا بهجلاء موقفنا». وقلنا للمسؤول الأمريكي: هل هناك مجال الآن لاستئناف العلاقات بين واشنطن وطهران؟ أجاب: «لقد بعثنا إلى الإيرانيين بطلب إجراء حوار مباشر معهم لمناقشة قضيتين أساسيتين هما: خطط التسليح الإيرانية، بما في ذلك التسليح النووي، ورعاية طهران للإرهاب ودعمها للارهابيين. وقد رفض الإيرانيون هذا العرض، لأنهم على ما يبدو يرغبون في التفاوض معنا، لكن ليس لبحث قضايا الإرهاب والتسلح». ويقول دبلوماسي أوروبي يراقب السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط: «من الأمور التي ستساعد على حل الأزمة أن تستأنف الولايات المتحدة وإيران علاقاتهما، إذ أن هذه الخطوة ربما تساعد على إرساء الأساس لإقامة حوار هادئ مهلب بين إيران وجيرانها»^(٢).

أكد وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر خلال لقائه بوزراء خارجية دول مجلس التعاون، الذي عقد بمدينة الرياض يوم الأربعاء ٢٧/٤/١٩٩٤، نيابة عن رئيس بلاده بيل كلينتون، التزام الولايات المتحدة بالدفاع عن دول مجلس التعاون. وجاء في

١ - مجلة الوسط ٢٨/١٠/١٩٩٢.

٢ - مجلة الوسط ٢٨/١٠/١٩٩٢م.



البيان الختامي للقاء أن وزراء خارجية دول مجلس التعاون ووزير الخارجية الأمريكي أعربوا عن تقديرهم البالغ لجهود الإمارات العربية المتحدة الرامية لحل قضية الجزر الثلاث مع جمهورية إيران الإسلامية. وطالبوا إيران بالدخول في مفاوضات جادة مع الإمارات العربية المتحدة لحل القضية. وفي نفس الفترة أي في يوم ٨/٥/١٩٩٤ أعلن المستر روبرت بليتر مساعد وزير الخارجية الأمريكي. أن الولايات المتحدة الأمريكية ستواصل فرض ضغوط اقتصادية على إيران لتغيير سياستها المتصلبة في النزاع مع الإمارات العربية المتحدة حول جزر طنب وأبو موسى ولتجعلها جارا صالحا في المنطقة، وأشار إلى أن تلك الضغوط تساعد على تحقيق الأمن العام في الخليج العربي. بحث رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة مع روبرت بيليترو مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى وشمال أفريقيا التطورات الجارية في اليمن والأوضاع في منطقة الخليج العربي وعملية السلام. وفي مايتعلق بالأوضاع في المنطقة تطرق المسؤول الأمريكي إلى موضوع احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث، وقال أن الولايات المتحدة تؤيد موقف الإمارات الذي يدعو إيران إلى الحوار لحل الخلاف بالوسائل السلمية. وعندما سأله «الشرق الأوسط» عما إذا كانت الولايات المتحدة ستؤيد الإمارات إذا ماقررت رفع قضية الجزر إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن، قال أنه يعتقد أن مثل هذا التطور لابد أن تسبقه مشاورات بين البلدين. وقال: أننا في هذه المرحلة ندعم الإمارات لإيجاد حل عبر التفاوض مشيرا إلى أن العرض الإماراتي في هذا المجال لم يجد ردة فعل إيرانية. وقال بيليترو أن تطوير البيئة الأمنية في الخليج العربي لايزال ضمن أولويات السياسة الأمريكية في المنطقة^(١).

وقال: إن هدفنا هو تقليل الفرص بأن يقوم معتد جديد بتهديد استقرار الدول القائمة أو يفرض سياسته على هذه المنطقة. وبالنسبة لإيران فلدنيا قلق عميق وجاد بالنسبة لسلوكها في خمسة مواضيع هي: سعيها الدائم للحصول على أسلحة نووية وأسلحة الدمار الشامل وطرق تسليمها، وتورط الحكومة الإيرانية المستمر في عمليات الإرهاب والقتل حول العالم ودعمها العنف، ومعارضتها لعملية السلام العربي - الإسرائيلي، وتهديداتها ونشاطاتها المعادية ضد جيرانها، وسجل حقوق الإنسان داخل إيران^(٢).

١ - الشرق الأوسط ٩/٥/١٩٩٤م.

٢ - الشرق الأوسط ٩/٥/١٩٩٤م.



وقال بيليترو: إن سياستنا لا تهدف إلى تغيير الحكومة الإيرانية، بل حث إيران لتغيير سلوكها في هذه المجالات، ونحن مستعدون للدخول في حوار مع ممثلين للحكومة الإيرانية لمناقشة الخلافات في ما بيننا. نحن نسعى لإقناع إيران بأنه لا يمكنها التمتع بعلاقات طبيعية مع دول العالم والولايات المتحدة طالما أنها تخرق القواعد والأسس الرئيسية للمجموعة الدولية. وهذا يعنى العمل مع دول أخرى لمنع إيران من الحصول على التكنولوجيا الحديثة والقروض الجديدة ووسائل أخرى يمكن من خلالها أن تستمر في سعيها لإحداث عدم استقرار ودعم الارهاب أو حصولها على أسلحة الدمار الشامل. واستشهد بيليترو في حديثه حول موضوع الدفاع عن دول مجلس التعاون بالوزير كريستوفر خلال زيارته للمملكة العربية، حيث قال بأن إدارة كليتون لديها التزام بإعادة حديدية للدفاع عن دول مجلس التعاون وأنه شجعت دول مجلس التعاون للعمل مع بعضهم البعض على أمور مثل الدفاع المشترك والترتيبات الأمنية. وقال: إن هدفنا يمكن تلخيصه بزيادة الاستقرار الاقليمي وردع أى تهديدات، وزيادة الاستعداد في ما يمكن أن تبرز الحاجة إليه للقيام بأى عمل عسكري أمريكى وقال: نحن نعتقد بأننا أوضحنا لأصدقائنا في المنطقة بأن الإجراءات والجهود المستمرة لتطوير التعاون بين دول المجلس تشكل عنصرا مهما لردع أى تهديد لهذه المنطقة مستقبلا. أما بخصوص الديمقراطية المشاركة الشعبية في الحكومة فقال بيليترو إن وجهة نظرنا لم تكن سرا وقلنا إن زيادة المشاركة الشعبية في الحكومة تقوى ولا تعطل، الاستقرار الداخلى والإقليمى وتشكل رافدا لنجاح جهودها المشتركة. وقال: لقد رحبنا بالخطوات التى تحققت بزيادة المشاركة الشعبية في بعض دول مجلس التعاون مثل الانتخابات التى جرت في الكويت والمملكة العربية والبحرين وعمان^(١).

الموقف الأمريكى من الاحتلال الإيراني للجزر عام ١٩٩٦

تؤيد واشنطن موقف الإمارات من الجزر العربية الثلاث. جاء هذا المانشيت من صحيفة الحياة وهو رد فعل واشنطن. فقد أدلى مسؤول أمريكى رفيع المستوى طلب الإمارات إحالة قضية الجزر الثلاث التى هى موضع خلاف بينهما وبين إيران على محكمة العدل الدولية وأكد مسؤول فى البيت الأبيض أن الرئيسين الأمريكى والروسى كانا متفقين على أمور كثيرة تتعلق بإيران خلال المحادثات التى جرت بينهما. وأضاف

١ - الشرق الأوسط ٩/٥/١٩٩٤م.

المسؤول أن الإدارة الأمريكية تنفهم موقف الإمارات وشعورها بالإحباط والأسباب التي دفعتها إلى اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، خصوصا بعدما رفضت إيران أن تبحث في موضوع الجزر مباشرة وبشكل ثنائي معها.

أيد مسؤول أمريكي رفيع المستوى طلب الإمارات إحالة قضية الجزر الثلاث التي هي موضوع خلاف بينها وبين إيران على محكمة العدل الدولية. وأكد مسؤول في البيت الأبيض أن الرئيسين الأمريكي بيل كلينتون ووريس يلتسن كانا متفقين على أمور كثيرة تتعلق بإيران خلال المحادثات التي جرت بينهما في العاصمة الأمريكية. وقال إن الإدارة مرتاحة إلى الالتزام الذي قدمه الرئيس الروسي لجهة عدم التوقيع على أى صفقات أسلحة جديدة مع طهران بعدما تنتهى موسكو من تسليم الأسلحة الموصى عليها بموجب صفقات قديمة. واعترف المسؤول الأمريكي بأن معنى واشنطن إلى إقناع موسكو بوقف فوري لشحن الأسلحة الروسية إلى إيران لم يتكامل بالنجاح وأن القضية بقيت من دون حل، لكنه أوضح أن الجانبين اتفقا على تبادل المعلومات فى شأن صفقات السلاح إلى إيران، بينما عرض الجانب الروسى عدم توقيع صفقات جديدة، وأضاف أن واشنطن تعتبر ذلك تقدما ملموسا، كون الرئيسين اتفقا على العمل على حل أى مشكلة تتعلق بهذا الموضوع. وأضاف المسؤول أن الجانب الأمريكى لا يعرف حتى الآن حجم صفقات الأسلحة الروسية الراهنة إلى إيران أو مدتها. وأن اتفاق تبادل المعلومات يهدف إلى الحصول على هذه المعلومات الأساسية. ويذكر أن التقديرات تشير إلى أن موسكو تباع طهران ما قيمته بليون دولار من الأسلحة التقليدية والمتطورة وأبرزها الطائرات المقاتلة والغواصات وتكنولوجيا صنع الصواريخ. ومن جهة أخرى أعلن مسؤول أمريكى رفيع المستوى أن الولايات المتحدة تؤيد فكرة إحالة قضية جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة والتي تحتلها إيران إلى محكمة العدل الدولية. وقال المسؤول أنه على رغم أن القضية لائمس الولايات المتحدة مباشرة وأنها مسألة عائدة إلى الأطراف المعنية، لكن الإدارة تعتقد أن مسألة إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية أمر شرعى^(١).

يشكل التفسير الذى قدمته الإدارة الأمريكية فى ردها على الاحتجاج الإيراني



على تحليق طائراتها الحربية فوق جزيرة أبو موسى تطورا مهما وجديدا في موقف واشنطن من قضية الجزر الإماراتية الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، التي تحاول أبوظبى استعادة السيادة عليها عبر الوسائل السلمية المتاحة وهى التحكيم الدولى أو العرض على الأمم المتحدة، وذلك بعد أن فشلت محاولاتها السابقة لحسم هذه المسألة عبر التفاوض المباشر مع طهران. فقد تضمن التفسير الأمريكى على تحليق الطائرات الحربية فوق أبو موسى ثلاث نقاط مهمة: أولها أن الولايات المتحدة لاتعترف ولا تقر بسيادة إيران على جزيرة أبو موسى وهو أمر لم تعلنه واشنطن يمثل هذا الوضع من قبل، إذ كانت تكفى فى بياناتها وتصريحات مسؤوليها حول النزاع الإماراتى - الإيرانى بتأييد مسعى الإمارات السلمى لحل قضية الجزر دون أن تأخذ موقفا مسبقا يؤكد عدم اعتراف الولايات المتحدة بشرعية الاجراءات التى تتخذها إيران فى جزيرة أبو موسى خصوصا، وباقى الجزر المتنازع عليها عموما، وهى إجراءات تغيير فى التركيبة الديموغرافية فيها أو إضافة إنشاءات ومرافق عسكرية ومدنية تضيف على هذه الجزر طابعا إيرانيا. النقطة الثانية أن الولايات المتحدة بتفسيرها تحاول استدراج إيران لمناقشة النزاع حول جزيرة أبو موسى فى الأمم المتحدة وهو أمر حاولت إيران منذ احتلالها للجزيرة عام ١٩٧١ تجنبه باعتبار أن مثل هذه المناقشة تطال أراضى اعتبرتها جزءا من أراضيها. فالولايات المتحدة فى تبريرها لتحليق الطائرات قالت أنها لاتعتبر أن طائراتها انتهكت مجالا جويا إيرانيا، وأن الأمم المتحدة وحدها هى التى تقرر ما إذا كانت جزيرة أبو موسى المتنازع عليها مع الإمارات جزءا من الأراضى الإيرانية^(٨).

ومن الواضح أن الولايات المتحدة بهذا التفسير وضعت إيران أمام خيارين صعبين فطهران لاتستطيع اللجوء للأمم المتحدة لمعرفةها بأن مناقشة قضية جزيرة أبو موسى سيفتح ملفات تاريخية وقانونية تحاول إخفاءها، ولمعرفتها أيضا بأن التوازنات السياسية داخل المنظمة الدولية لن تمكنها من استصدار أى قرار لما تعتبره انتهاكا لسيادتها ولأجواء أراضيها. أما الخيار الثانى فهو سكوت إيران عن تحليق الطائرات الأمريكية فوق أبو موسى، الأمر الذى سيفتح المجال أمام التصعيد، خاصة أن للولايات المتحدة مبررات عسكرية ودبلوماسية عديدة لذلك. فأمريكا تتابع بقلق عمليات نشر الصواريخ فى جزيرة

أبوموسى وعمليات تعزيز القواعد الحربية فيها مع مايجر ذلك من تحديات ومخاطر على الملاحة فى الخليج العربى من جهة واستقرار فى المنطقة ككل. ولذلك فإن المراقبين لا يستبعدون أن يكون تخليق الطائرات الأمريكية بمثابة اختبار لاجراءات أكبر قد تصل إلى حد محاصرة الجزيرة المتنازع عليها والطلب من إيران وقف عمليات الحشد العسكرى فيها، باعتباره حشدا فى أراض غير إيرانية ومتنازع عليها مع دول مجاورة. أما النقطة الثالثة التى يحملها التفسير الأمريكى لتخليق الطائرات الحربية فوق أبوموسى فهى أن الإمارات قد حصلت على مايمكن اعتباره ضوفا أخضر لتصعيد مطالبها السلمية فى الجزيرة بما فى ذلك اللجوء للأمم المتحدة وهو أمر كانت الإمارات تترث فيه رغبة منها بامتداد الوسائل السلمية الأخرى كالتفاوض والمساعى الحميدة التى بذلتها أطراف عربية ودولية فى هذا الاتجاه، ثم لحشد تأييد دبلوماسى دولى كاف يضمن فعالية أية مناقشة فى الأمم المتحدة حول هذه القضية. ولاشك أن تطور موقف الإدارة الأمريكية من قضية الجزر يشكل العمود الفقري لذلك الحشد الذى توجد أطراف دولية كثيرة مستعدة لتأييده والعمل فى إطاره^(١).

أكد السفير روبرت بلليترو، مساعد وزير الخارجية الأمريكى لشؤون الشرق الأوسط تأييد بلاده للمساعى التى تبذلها الإمارات العربية المتحدة من أجل الوصول إلى حل سلمى للخلاف مع إيران على الجزر الثلاث. طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. وكرر بلليترو فى احتفال فى جامعة جورج تاون فى واشنطن تصميم الولايات المتحدة على الدفاع عن مصالحها فى الخليج العربى، كما أظهر ذلك خوضها الحرب لتحرير الكويت. واعتبر أن غزو العراق للكويت كان بمثابة «جرس الإنذار» لدول مجلس التعاون والذى أيقظ المنطقة على «الخطر من الاعتماد على العراق كقوة موازنة للتهديد الإيرانى». وقال فى الاحتفال الذى أقيم لمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لإعلان قيام دولة الإمارات إن «الولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة تشعران بقلق مشترك من سياسات إيران وممارساتها ومساندتها للإرهاب، ومحاولتها الحصول على أسلحة الدمار الشامل، وجهودها لتهديد استقرار المنطقة، وممارساتها الساعية إلى الهيمنة على الخليج^(٢)».

١ - الشرق الأوسط ١١/٨/١٩٩٦م.

٢ - الحياة ١٤/١٢/١٩٩٦م.



الموقف البريطاني من الإحتلال الإيراني لأبوموسى

أكدت بريطانيا اهتمامها بأمن واستقرار منطقة الخليج العربي ورفضت استخدام القوة لإنهاء الوضع المأسوى الحالى فى البوسنة - الهرسك . وقال وزير الدولة البريطانى للشؤون الخارجية دوغلاس هوغ أن الوضع فى البوسنة - الهرسك «يصل إلى حرب أهلية وهو أمر مختلف عن الوضع فى الصومال» . وقال أن الصومال ضحية للجاعة وأن المشكلة تتمثل فى كيفية إيصال إمدادات الغذاء للشعب الصومالى . وكان وزير الدولة البريطانى أجرى محادثات مع رئيس دولة الإمارات تناولت عددا من القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك . القوة فى البوسنة - الهرسك لوقف الظلم الذى يتعرض له شعب البوسنة - الهرسك . وقال أن الأمم المتحدة والمجتمع الدولى وجميع دول العالم بما فيها دول مجلس التعاون يجب أن تتحمل مسؤولياتها كاملة تجاه شعب البوسنة - الهرسك . وأكد هوغ فى مؤتمر صحافى عقده فى أبوظبى ليل أمس اهتمام بريطانيا بأمن واستقرار منطقة الخليج العربى . وكان يرد بذلك على سؤال حول امتلاك إيران أسلحة متطورة . وقال إن تشكيل قوة موحدة لدول مجلس التعاون ويبحثها فى مؤتمر القمة لمجلس التعاون الذى سيعقد فى أبوظبى فى ٢١ ديسمبر الجارى «هو من مسؤولية دول مجلس التعاون» . مؤكدا أن بريطانيا ستقدم كل مساعدة لهذه الدول فى مجال التدريب والتاورات المشتركة . وأشار إلى أن بريطانيا رحبت بـ «إعلان دمشق» وترى أن مصر وسورية لهما دور مهم فى الأمن فى المنطقة ، ولكنه لا يعرف لماذا تراجع هذا الإعلان عن التطبيق حتى الآن^(١) .

وعن موقف بريطانيا من إحتلال إيران جزرا إماراتية فى الخليج العربى أكد أن «بريطانيا ترفض إحتلال أى جزيرة أو جزء من الأرض بالقوة» ، ودعا إلى حل الخلافات بين إيران والإمارات حول الجزر فى إطار القانون الدولى والاحتكام إلى محكمة العدل الدولية . وبخصوص محادثات السلام فى الشرق الأوسط ذكر أن المحادثات الدائرة الآن محادثات ثنائية تحت رعاية الولايات المتحدة وروسيا وأن أوروبا يمكنها التدخل للبع هذه المفاوضات لتحقيق حل شامل للصراع^(٢) .

صرح فى لندن ناطق باسم وزارة الخارجية فى رد على تصريح لرئيس مجلس

١ - الحياة ٩/١٢/١٩٩٢م .

٢ - الحياة ٩/١٢/١٩٩٢م .



الشورى الإيراني الذى قال فيه «إن الجزر الثلاث تعود ملكيتها إلى إيران بموجب اتفاق تم توقيعه مع بريطانيا» نفى الناطق البريطانى أن تكون الحكومة البريطانية قد تفاهمت مع طهران لبسط سيادة إيران على جزيرة أبوموسى وقال الناطق: «لقد رفضنا استعمال القوة ودعونا إلى حل هذه الجزيرة الإستراتيجية القريبة من مضيق هرمز، وعلى جزيرتى طناب الكبرى وطناب الصغرى القريبتين منها. وأضاف الناطق قوله: إن إيران والشارقة أبرمتا اتفاقا على أبوموسى فى العام ١٩٧١ بعد استقلال الإمارات عن التاج البريطانى يقضى باقتسام السيادة على الجزيرة. وأكد الناطق البريطانى القول بأنه لم يحصل أى اتفاق فى العام ١٩٧١ عند الانسحاب البريطانى من الخليج العربى، على جزيرتى طناب الكبرى وطناب الصغرى، وأن هذا ما كانت الحكومة البريطانية فى حينه قد أسفت له. نفت وزارة الخارجية البريطانية أمس وجود أى اتفاق بين بريطانيا وإيران على اعتبار الجزر الثلاث طناب الصغرى وطناب الكبرى وأبوموسى «أراضى إيرانية». وكان ناطق بلسان الوزارة يرد على سؤال لـ«الخليج» حول تصريحات أدلى بها على أكبر ناطق نورى رئيس مجلس الشورى الإيراني «البرلمان» ونشرتها صحيفة «رسالات» وجاء فيها «أن جزيرتى طناب الكبرى وطناب الصغرى وجزيرة أبوموسى أراضى إيرانية بموجب اتفاق موقع مع الإنجليز». وأكد الناطق بلسان وزارة الخارجية البريطانية أن مثل هذا الاتفاق مزعوم ولا وجود له على الإطلاق^(١).

أشار الناطق إلى أن اليك دوجلاس هوم وزير خارجية بريطانيا فى العام ١٩٧١ كان أبلغ مجلس العموم البريطانى فى حينه أن الحكومة البريطانية تأسف لعدم التوصل إلى حل لمشكلة طناب الكبرى وطناب الصغرى. وأوضح الناطق أنه بالنسبة لجزيرة أبوموسى فقد توصلت إيران إلى اتفاق مع الشارقة يتم بموجبه تقسيم السيطرة على الجزيرة ولكن مع عدم حسم موضوع السيادة. وكانت مصادر بريطانية مسؤولة قد أكدت أن تصرفات إيران توضح تجاهلها لهذه الاتفاقية. تصريحات رئيس مجلس الشورى الإيراني التى تضمنت مزاحة حول الجزر العربية جاءت خلال حديثه أمام طلاب فى طهران حول قضية الجزر. ولم يشدد نورى على المزاعم الإيرانية بشأن الجزر فقط، بل جلد مزاعم إيران حول البحرين، حيث عبر عن أسفه لأن الشاه المعاصر أضاع البحرين ووصفها بأنها «إقليم إيراني»^(٢).

١ - الحياة - ١٢/٩ - ١٩٩٢م.

٢ - الحياة - ١٢/٩ - ١٩٩٢م.



علما بأن الموقف البريطاني حيال الاحتلال كان متواطئاً مع إيران بادئ الأمر حيث علل بعض المسؤولين البريطانيين عدم تدخلهم بأن بريطانيا ليست مسؤولة قانونياً بالدفاع عن الجزيرتين (طنب الكبرى والصغرى) حيث اتفاقية الحماية لعام ١٨٩٢م كانت مستثىة خلال يومين من وقوع العمل العسكري الإيراني، ولنا أن نشير هنا أن المعاهدات والاتفاقيات ملزمة للطرفين حتى آخر يوم فيها، ودرجة الإلزام لا تنحسر باقتراب مدة نهاية المدة وعلى الأطراف تنفيذ المعاهدات بحسن نية، ولقد فرضت بريطانيا نفسها على مشيخات ساحل عمان وجرتها تحت حمايتها الاستعمارية، إلا أن موقفها هذا قد خلل حكام ساحل عمان رغم الاتفاقيات المعقودة بينهما، ولكن المتفحص للمواقف البريطانية الأخيرة نجد أنها قد تحولت من الموقف للحايد إلى الموقف المؤيد للدولة الإمارات العربية المتحدة بإحالة النزاع إلى للتحكيم الدولي بعد أن فشلت الجهود التي بذلتها الإمارات لحل الخلاف عن طريق المفاوضات الثنائية^(١).

أكدت بريطانيا وقوفها إلى جانب الإمارات في مواجهتها لأي تهديد من جانب إيران التي تحتل ثلاث جزر إماراتية منذ عام ١٩٧١. وكشف مسؤول بريطاني أنه بحث مع القادة العسكريين في أبو ظبي، احتياجات الإمارات من الأسلحة البريطانية، وأنه سيعود إلى أبو ظبي الشهر المقبل ولديه «أشياء جاهزة في هذا المجال». وقال روجر فريمن وزير الدولة لشؤون المشتريات والدفاع البريطاني في مؤتمر صحفي عقده في أبو ظبي: «إننا جاهزون لدعم الإمارات ويمكن أن تأتي بعض طائراتنا لتكون مع طيران الإمارات هنا في أبو ظبي». وأكد في رده على سؤال عن توقعات بريطانيا بمواجهة دول مجلس التعاون لأي تهديدات من العراق أو إيران أنه «يجب أن يكون واضحاً أننا بالتأكيد نقف كنفا إلى كنف مع الإمارات وحلفائنا في المنطقة». وقال «نحن مهتمون بمشكلة الجزر، ونقدم الإمارات وتصميمها على رفع هذه القضية إلى محكمة العدل الدولية». وأضاف: «نشارك الإمارات عسكرياً في مواجهة أي خطر يهددها مستقبلاً، والمهم أن يبقى على اتصال دائم». وأكد أن بريطانيا تقف مع الكويت والإمارات ضد وإيران، وقال «إن تحركنا السريع أخيراً هو الدليل». وكشف في هذا الصدد عن «وجود جنود بريطانيين في الإمارات راد عنهم أخيراً استجابة لطلب الإمارات»^(٢).

١ - يعقوب خليل قائد - المرجع السابق ص ٨٠.

٢ - الحياة - ٢٤/١٠/١٩٩٤م.



وأوضح أن زيارته القصيرة للإمارات هي للبحث مع ولي عهد أبو ظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس أركان القوات المسلحة، فسي متابعة نتائج زيارة رئيس الوزراء البريطاني جون ميچور الأخيرة لأبو ظبي. وقد اجتمع المسؤول البريطاني مع الشيخ خليفة والشيخ محمد ووصف المحادثات التي أجراها معهما بأنها كانت «مفيدة» وقال أنه: «في زيارتي المقبلة سيكون لدينا شيء محدد لمناقشته، لن ننتظر حتى معرض أبو ظبي للدفاع الدولي الذي سيقام في أبو ظبي في مارس المقبل، واعتبرت مصادر ديبلوماسية أن بريطانيا تبحث في تزويد الإمارات أسلحة جديدة، وأن عقدا قد يتم بينهما الشهر المقبل. وأشار الوزير البريطاني إلى أن بلاده ستلبي احتياجات الإمارات من الأسلحة البريطانية، وأنه يعود للإمارات أمر تحديد نوعية الأسلحة التي تريدها ومصدرها. وقال: «عندما يفكر أي صديق في زيادة مستويات دفاعه فالأمر راجع له». ومثل إذا كان التحرك البريطاني يدخل في إطار المنافسة مع فرنسا والولايات المتحدة، فقال: «أنا أرحب بنحو تنافسي لبيع الأسلحة مع الحلفاء منافسة عادلة، وبريطانيا تستطيع المنافسة بأنظمتها الممتازة وطائراتها المتقدمة»^(١).

حثت الحكومة البريطانية السلطات الإيرانية بأن تسعى إلى التوصل إلى حل سلمي لمشكلة أبو موسى مع جيرانها في الخليج العربي. وقالت وزارة الخارجية البريطانية في بيان صدر أن المحافظة على الاستقرار والسلام ينبغي أن يكون هدفا رئيسيا لكل دول المنطقة. وأشارت الوزارة إلى أن بريطانيا لاحظت البيان الصادر من وزارة خارجية دول مجلسي التعاون يوم ٩ سبتمبر والذي يؤكد على رفض استخدام القوة لحل المنازعات. ومن ناحية أخرى قالت مصادر بريطانية مسؤولة لـ«الخليج» أن تصرفات السلطات الإيرانية عبر السنين توضح أنها تتجاهل الترتيبات التي كان قد تم التوصل إليها في أواخر عام ١٩٧١ بين إيران وإمارة الشارقة حول تقسيم الإدارة في جزيرة أبو موسى بينهما. وكشفت المصادر النقاب عن أن الحكومة البريطانية أثارت الموضوع مع إيران في شهر إبريل خلال زيارة (عاصفي) مدير إدارة غرب أوروبا في وزارة الخارجية الإيرانية لبريطانيا ومحادثاته مع المسؤولين في الخارجية البريطانية. وأضافت المصادر إلى أن بريطانيا أوضحت لإيران أن تصعيد النزاع حول جزيرة أبو موسى سيؤدي إلى وقوع خطر إشاعة عدم الاستقرار في المنطقة وأن ذلك سيتعارض مع ما أعلنته إيران من نوايا بأنها



على استعداد للتعاون مع جيرانها في الخليج العربي . وقالت المصادر أن بريطانيا على اتصال بدولة الإمارات العربية المتحدة حول الموضوع وتراقب الموقف بعناية^(١).

كما ورد هذا التأييد البريطاني الرسمي أيضا خلال اجتماع اللجنة المشتركة بين الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة في لندن يوم ٢٥ / ١٠ / ١٩٩٤، وكان وفد الإمارات برئاسة حمدان بن زايد وزير الدولة للشؤون الخارجية، وفد المملكة المتحدة برئاسة المستر دوجلاس هوج وزير الدولة في وزارة الخارجية البريطانية. وقد نص البيان الرسمي المشترك لاجتماعات اللجنة على ما يلي:

«إن الجانبين بحثا الموضوعات المتعلقة بالسيادة على جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، وإن جانب الإمارات أوضح الأسباب التي دعت به إلى طلب إحالة الموضوع إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي وقد أعرب الجانب البريطاني عن تأييده لموقف الإمارات العربية المتحدة في هذا الصدد». وقد تجدد الموقف البريطاني المؤيد للإمارات تجاه مطالبتها بالجزر التابعة لها، خلال اجتماع الذي عقد يوم ٣١ / ١٠ / ١٩٩٤ في مقر وزارة الخارجية في أبو ظبي بين سعادة السفير سيف سعيد مساعد وكيل وزارة خارجية الإمارات بالنيابة ومعادة أندرو جرين مساعد وكيل وزارة الخارجية البريطانية المسؤول عن شؤون الشرق الأوسط حيث أكد المسؤول البريطاني دعم المملكة المتحدة لدولة الإمارات في توجيهها لإحالة الموضوع إلى محكمة العدل الدولية باعتبارهما الجهة الدولية المخولة بحل النزاعات بين الدول^(٢).

الموقف الروسي من قضية الجزر العربية

علمت «الحياة» أن فيكتور بوسوفاليوك مدير دائرة الشرق الأوسط وأفريقيا في الخارجية الروسية سيبدأ اليوم الجمعة زيارة لدولة الإمارات العربية المتحدة والكويت للبحث في القضايا الإقليمية والتعاون العسكري والعلاقات الثنائية. وأوضح خبير روسي في شؤون المنطقة أن موسكو أبلغت طهران أنها لن تضع عقبات أمام طرح قضية الجزر الإماراتية المحتلة في مجلس الأمن، وأن زيارة بوسوفاليوك لأبوظبي ستحمل تطمينات إليها في شأن هذه القضية. من جهة أخرى أكدت مصادر مطلعة في أبو ظبي لـ «الحياة» أن الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبدالحيد سيزور الإمارات لإجراء

١ - الخليج العدد ٤٨٧٣.

٢ - أحمد التدمري - المرجع السابق ص ٣٥٦.



اتصالات مع عدد من المسؤولين في أبو ظبي في شأن الترتيبات الخاصة برفع قضية الجزر الإماراتية الثلاث طناب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى إلى مجلس الأمن لإنهاء الاحتلال الإيراني هذه الجزر^(١).

وأوضحت المصادر أن عبد المجيد لن يصل إلى الإمارات اليوم كما ذكر بعض وسائل الإعلام العربية، بل إن الاتفاق بينه وبين الخارجية في أبو ظبي يحدد موعد الزيارة مطلع نوفمبر المقبل. وجاء هذا التوضيح بعد ساعات من اعتقال البحرية الإيرانية أربعة صيادين هنود كانوا في مراكب تابعة للإمارات قرب جزيرة طنب الكبرى. وأكد أحد الصيادين الإماراتيين «أن الإيرانيين صعدوا إلى المراكب من دون أى إنذار قبل أن يلحقوا أضراراً بخزانات الوقود، وضربوا الصيادين وألقوا حصيلة الصيد في المياه وطلبوا منا عدم العودة بعد الآن إلى هذه المنطقة». وأضاف: «إن الإيرانيين صادروا المركبين الكبيرين واعتقلوا أربعة صيادين من الهنود قبل أن يتوجهوا نحو أبو موسى وكنا بعيدين عن جزيرة طنب واعتدنا الصيد في هذه المنطقة منذ سنوات عدة». في موسكو قال مصدر مقرب من الخارجية الروسية لـ «الحياة» أن زيارة بوسوفاليوك للإمارات تأتي بعد زيارة وكيل وزارة الخارجية الإيرانية محمود وأعطى للعاصمة الروسية والتي كان من مواضيعها النزاع على الجزر الثلاث مع الإمارات وصادرات الأسلحة إلى إيران. وأكد مصدر مطلع على تفاصيل صفقات السلاح لـ «الحياة» أن واحدة من ثلاث غواصات اتفق على تصديرها إلى إيران غادرت حوضاً لبناء السفن في ريزا فيما توجد غواصتان أخريتان بحري إعدادهما، لكن القرار النهائي في شأنهما سيتخذ في وقت لاحق، وقد يكون لتطور العلاقات السياسية والاقتصادية مع الإمارات دور في تحديد موقف موسكو. وكانت الإمارات تعاقبت مع روسيا على صفقات لشراء أسلحة، وأطلع وزير الدولة للشؤون الخارجية على نماذج من المدرعات وأجهزة الدفاع الجوي أثناء زيارته الأخيرة لروسيا^(٢).

وفي ما يتعلق بموضوع الجزر قد تكون زيارة بوسوفاليوك تطميناً للإمارات و«معادلاً» للمفاوضات التي أجراها واعطى في موسكو، وأبلغ خبير روسي في شؤون المنطقة إلى «الحياة» أن موسكو أشعرت الإيرانيين بأن موقفهم من الجزر «لم يحظ بتأييد»، وأحاطتهم علماً بأنها لن تضع عقبات أمام البحث في الموضوع في مجلس

١ - الحياة ١١/١٠/١٩٩٢م.

٢ - الحياة ١١/١٠/١٩٩٢م.



الامن، وقد ينصح الروس باللجوء إلى محكمة العدل الدولية لحسم النزاع إلى جانب مواصلة الجهود الدبلوماسية لمنع تصعيده حالياً.

أظهرت روسيا الاتحادية تردداً في الالتزام سياسياً بدعم سعى الإمارات لعرض قضية الجزر الإماراتية الثلاث التي تحتلها إيران، فيما أبدت اهتماماً بمسائل التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين البلدين. وفي الوقت الذي ركز فيه فيكتور تشيرنوميردين رئيس وزراء روسيا، الذي اختتم زيارة للإمارات في نطاق جولته الحالية في منطقة الخليج العربي، على الموضوعات الاقتصادية التي تناولتها محادثاته في الإمارات فإن المسؤولين الآخرين في الوفد الذين أدلوا بتصريحات حول المحادثات أعطوا إجابات عامة حول بعض القضايا السياسية المتصلة بموقف روسيا من قضية الجزر والامن في المنطقة والعقوبات المفروضة على العراق. وقد استفاض رئيس الوزراء الروسى فى شرح آفاق التعاون الاقتصادى مع الإمارات، وقال فى تصريحات له قبيل سفره أن هناك مشروعات تحت الإعداد لإبرام اتفاقيات فى مجال الإزدواج الضريبي والتعاون العلمى والفنى فى العديد من المجالات الدقيقة. وأضاف أنه تم الاتفاق من حيث المبدأ على تنشيط التعاون الثنائى فى مجال الطاقة والبترول والغاز، مشيراً إلى أن روسيا الاتحادية تقوم بجهود كبيرة لتحويل العديد من الصناعات الحربية فيها إلى صناعات مدنية مما يتيح توفير التقنيات الحديثة التى يمكن إستخدامها فى الأغراض المدنية وأن لدى بلاده النية لعرض مثل هذه الصناعات على الإمارات^(١).

وأكد رئيس الوزراء الروسى أن المطلوب ليس إنشاء أو قيام شركات أو مشروعات مختلطة فى روسيا وإنما أيضاً فى الإمارات حيث يمكن تقديم ما تتجه هذه الشركات إلى الأسواق الإماراتية والاستفادة من خبرات الطرفين فى العديد من مجالات التعاون وخاصة فى القطاع النفطى مشيراً إلى أن بلاده متقدمة فى هذا المجال حيث تستخدم التكنولوجيا المتطورة لاستخراج النفط من مناطق صعبة وفى ظروف صعبة أيضاً. وقال إن بلاده مطلعة على الاهتمامات التى تبليها الإمارات فى ما يخص انتاج الألبنوم والتروجين والأوكسجين وتحلية المياه وكلها آفاق مهمة ولروسيا الاتحادية معرفة علمية واسعة بهذه المجالات، مشيراً إلى أن موسكو ستعمل على تحليل ودراسة إمكانياتها فى هذا الخصوص بهدف التعاون المشترك فيها. ودعا رجال الأعمال فى البلدين إلى تبادل الزيارات والاطلاع على المشروعات الروسية فى هذه الجوانب الهامة معرباً عن اعتقاده



بأن بلاده ستقدم كل ما لديها من خبرة في هذه المجالات كما أشار إلى أن بلاده ستشارك بفعالية في معرض ايديكس ١٩٩٥ وستعمل على عرض كل ما هو متوفر لديها من أسلحة حديثة. في الجانب السياسي قال نائب رئيس الوزراء الروسي دافيدوف في مؤتمر صحافي عقده قبيل اختتام زيارة الوفد الروسي أن بلاده تؤيد حل النزاعات بالطرق السلمية، وتجنب إعطاء رأى محدد في رده على سؤال الشرق الأوسط، حول ما إذا كانت روسيا تؤيد عرض قضية الجزر الإماراتية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى على محكمة العدل الدولية، وقال أن قضية الجزر كانت من الموضوعات التي تم تناولها، لكنه نفى أن يكون البحث قد تطرق لفكرة عرض النزاع على محكمة العدل الدولية. وقال بأن موقف روسيا مشابه لمواقف الدول الأخرى من حيث ضرورة حل النزاع بالوسائل السلمية وعن طريق المحادثات^(١).

وقال المسؤول الروسي أن الإمارات لم تطلب من روسيا أي وساطة لحل خلافها مع إيران حول الجزر وكل ما تم في هذا الصدد تبادل وجهات النظر حول هذه المسألة. وقال نائب رئيس الوزراء الروسي أن البحث تطرق إلى وجود عسكري روسي دائم في منطقة الخليج العربي، مشيراً إلى أن هذا الوجود يهدف بالدرجة الأولى إلى ضمان الاستقرار والأمن في المنطقة. ورداً على سؤال ثان لـ «الشرق الأوسط» قال نائب رئيس الوزراء الروسي بأن موضوع مبيعات الأسلحة الروسية لإيران كان من الموضوعات التي تناولها البحث إلا أنه قال أن هذه المبيعات تتعلق بعقود واتفاقيات سابقة أبرمها الاتحاد السوفيتي السابق، وأكد أن روسيا لا تنوى إبرام أية اتفاقيات جديدة مع إيران، لكنه قال أن تقليص حجم مبيعات السلاح الروسي لإيران سيكون له نتيجة واحدة وهي أن الفراغ الذي ينشأ عن توقف المبيعات الروسية سيتم ملؤه من جانب أطراف ثالثة. وحول مبيعات السلاح الروسي لمنطقة الخليج العربي قال المسؤول الروسي بأن البحث لم يتناول صفقات محددة إلا أنه أشار إلى وجود مسؤولين من وزارة الدفاع الروسية ضمن الوفد المرافق لرئيس الوزراء قائلين أن هؤلاء المسؤولين بحثوا إمكانية بيع السلاح لدول المنطقة على أن يتم بحث هذه المسائل بالتفاصيل من خلال مباحثات المختصين في البلدين. وقال أن المبادرة الخاصة لشراء أسلحة يجب أن تأتي من جانب المشتري. وحول المخزي السياسي لزيارة رئيس وزراء روسيا للمنطقة والتي نجح بعد مبادرة روسيا لحمل العراق على الاعتراف بالكويت قال المسؤول الروسي أن زيارة رئيس الوزراء الروسي مقررة منذ

وقت طويل وأنه لا توجد علاقة بين الزيارة والتطورات الأخيرة بين العراق والكويت .
ولكنه قال بأن البحث تناول موضوع رفع العقوبات عن العراق^(١).

ورداً على سؤال حول ما إذا كان البحث قد تناول مسألة تسوية الديون المستحقة على روسيا قال نائب رئيس وزراء روسيا بأن هذا الموضوع كان من الموضوعات التي شملها البحث ، حيث أبدى الجانب الروس استعداداً لتسوية موضوع المديونيات في إطار الالتزامات الدولية لروسيا وكذلك في إطار الاتفاقات الخاصة بجدولة المديونيات الروسية التي تمت من خلال نادي باريس ونادى لندن . على صعيد آخر أجرى رئيس الوزراء الروسى مباحثات في غرفة تجارة وصناعة أبوظبى حيث أكد تشيرنوميردين خلال محادثاته مع رحمة المسعود رئيس مجلس إدارة الغرفة وأعضاء مجلس الغرفة بأن الحكومة الروسية تقوم بحملة مكثفة لجذب الاستثمارات والمستثمرين الأجانب، كما أنها تشجع المستثمرين الروس على الاستثمار في بلادهم، وأكد أن الحكومة الروسية حريصة على عمل كل ما من شأنه توفير الحماية والبيئة المناسبة الآمنة لتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية وهي تقوم الآن بوضع التشريعات والقوانين التي توفر الحماية القانونية الرسمية للاستثمارات والمستثمرين الأجانب، وقال أنه من أجل ذلك أنشأت حكومته المجلس الخاص بالاستثمارات الأجنبية من بين أعضائه ٢٠ عضواً يمثلون كبريات الشركات العالمية التي تستثمر في روسيا، وقال «إننا نقوم حالياً بإعداد صيغ قوانين لحماية الاستثمارات الأجنبية وسوف نقوم بتوقيع العديد من الاتفاقيات المتعلقة بهذا الموضوع مع العديد من الدول ومن بينها الإمارات العربية المتحدة»^(٢).

فتحت «الحياة» ملف العلاقات الروسية الإيرانية في حديث مطول مع أحد أهم المسؤولين في الحكومة الروسية عن هذا الملف، وكان صريحاً في عرضه هذه العلاقة لكنه تحفظ عن ذكر اسمه وفي ما يأتي نص الحديث^(٣):

* ثمة آراء بأن موسكو تعزز علاقاتها مع طهران «نكاي» بواشنطن . ما هي منطلقات روسيا في روابطها مع إيران؟

- علاقاتنا تقوم على محصلة من عوامل سياسية واقتصادية وعسكرية وجيوسياسية

١ - الشرق الأوسط ٢٤/١١/١٩٩٤م.

٢ - الشرق الأوسط ٢٤/١١/١٩٩٤م.

٣ - الحياة - ٣٠/٥/١٩٩٥م.



تحكمها مصالحنا الوطنية، فإيران جارة جنوبية لا يمكن إلا أن تتفاعل معها. وهى شريك تجارى اقتصادى تعود الصلات معه بمنافع للطرفين وهذا أمر ليس قليل الأهمية فى ضوء الوضع الاقتصادى الراهن للبلدين، ولدينا فرص واسعة للتعاون لا تنحصر فى الميادين التى تثير حساسية الولايات المتحدة ونذكر بمجمع الحديدو الصلب فى أصفهان وللحطاط الكهربائية الحرارية وأعمال التنقيب الجيولوجى، وثمة مشاريع تدرس حالياً للتعاون فى المجال الزراعى.

إلى ذلك، إيران دولة اقليمية مؤثرة سواء بالنسبة إلى القوقاز أو آسيا الوسطى أو منطقة الخليج العربى. وأورد التأكيد أن سياسة طهران هناك تتطابق من حيث الأهداف مع سياستها فى حالات كثيرة وفى حالات أقل. ثمة تمايزات، لكن تناقض المصالح نادراً جداً، وهذا ينطبق على النزاعات الإقليمية فى القوقاز وطاجكستان. وفى ما يخص منطقة ما وراء القوقاز (جورجيا وأذربيجان وأرمينيا) نشطت طهران منذ البداية فى خطوات لتسوية النزاع «القره باغى» فى «أرزييجان»، علماً أنها عملت بارتباط وثيق مع موسكو، وأن حال السلام، وإن لم يكن راسخاً، والاستقرار وإن كان هشاً بعد، قائمة منذ أكثر من سنة هناك، ويعود فضل كبير فى ذلك إلى الجهود الروسية - الإيرانية المشتركة. أما عن دور إيران كدولة إقليمية فى التسوية الشرق الأوسطية فهناك اختلافات جذرية بيننا وبين إيران التى تتخذ موقفاً سلبياً مطلقاً من إسرائيل. لكننا لا نملك معطيات ملموسة تؤكد أن طهران تعمل بوسائل غير شرعية فى تصديدها لعنفية السلام فى الشرق الأوسط. صحيح أن بعض المجموعات مثل «حزب الله» و«حماس» وعدد من الفرق اليسارية المتطرفة الفلسطينية تجاهر بأنها معتمدة على إيران، وقد تكون إيران تقدم لها مساعدات، ولكننى أود التأكيد على مساعدات مماثلة، إن لم تكن أكبر، تصل إلى هذه المنظمات من بلدان عربية فى صورة رسمية أو غير رسمية.

* متى يصل إلى موسكو حسن روحانى نائب رئيس مجلس الشورى الذى يتوقع المراقبون أن يجرى محادثات مهمة فى العاصمة الروسية؟

- فى يونيو نتوقع وصول روحانى الذى يشغل إضافة إلى منصبه البرلمانى موقع الأمين العام لمجلس الدفاع الوطنى، وستكون زيارته بناء على دعوة من ميخائيل ميتيوكوف النائب الأول لرئيس مجلس الدوما (البرلمان). وحسن روحانى شخصية مهمة منتفلة فى السياسة الإيرانية، ولديه صلاحيات كافية. ونحن نعتبر زيارته حلقة فى سلسلة الروابط البرلمانية. وسيجرى محادثات فى وزارة الخارجية لمناقشة مجموعة واسعة من



القضايا، منها القضايا المالية والاقتصادية وحث الوقت لإحياء نشاط اللجنة الحكومية المشتركة للتعاون العلمي والتقني لكنني أكرر أن الزيارة ستتم أساسا في إطار العلاقات البرلمانية.

* التعاون النووي الروسي - الإيراني كاد يحدث أزمة في العلاقات بين موسكو وواشنطن. إلى أي مدى ستمضي روسيا في هذا المجال؟

- طهران انضمت إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وفتحت مواقعها للتفتيش الدولي ولم تسجل عليها حادثة انتهاك واحدة، والغريب في هياكل السلطة الإيرانية بين من تمكن تسميتهم اصطلاحا «البراغماتيين» بقيادة الرئيس وفريقه و«الراдикаليين» الذين يقودهم عدد من رجال الدين. وثمة تناقضات بين المجموعتين في التعاطي مع عدد من القضايا المحورية مثل موقع إيران في العالم المعاصر والتزاعات الإقليمية والتنمية الاقتصادية. ويدهي أن الولايات المتحدة تراهن على المجموعة الأولى، ولكن لدى الثانية عتلات مهمة لإحباط عملية التطبيع مع «الشيطان الأكبر». واثير إلى أن وضعاً مماثلاً يوجد في واشنطن، فهناك مناصرون للتطبيع وخصوصاً له، خاصة في الكونغرس الذي يسيطر عليه الجمهوريون. وأخيراً فإن روسيا تسترشد عموماً بمصالحها الوطنية، آخذة في الاعتبار مصالح الأطراف الأخرى ومن بينها الأطراف العربية^(١).

وفي ما يتعلق بطاجكستان هناك تطابق في وجهات النظر بين موسكو وطهران بل هناك مستوى عال من التفاعل البناء بينهما لتسوية النزاع الطاجيكي - الطاجيكي. ونذكر بأن اتفاق وقف النار الذي وقع في إسلام آباد كان صيغ في طهران ولإيران نفوذ ملحوظ في أوساط المعارضة الطاجيكية المعتدلة ما يسمح بتحقيق تقدم في عملية التسوية. وبهنا أيضاً التعاون مع إيران في موضوع بحر قزوين الذي يبقى وضعه غير محدد منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، ما يعقد التعاون بين البلدان الخمسة المطلة عليه وهي روسيا وإيران وأذربيجان وتركمانستان وكازاخستان، لاستثمار ثرواته. ويكتسب أهمية فائقة وضع إليه للتعاون المتعدد الأطراف في ضوء إنشاء الكونستيتوم الدولي لاستثمار النفط الأذربيجاني. وتتفق موسكو وإيران على أن قزوين الذي نعتبره بحراً داخلياً يجب أن يكون محور جهود مشتركة للحفاظ على موارده البيولوجية وصيانة السلامة

الايكولوجية هناك. ولدى موسكو وطهران مواقف متقاربة ومتطابقة إلى حد كبير في اعتبار البحر هبة مشتركة لكل الدول الساحلية ولا يجوز تقسيمها قطريا. وللأسف فإن أذربيجان تدعو إلى تقسيم البحر إلى مناطق قومية ما يهدد قزوين وسواحله. وموقف باكو مفهوم ويرتبط إلى حد كبير بأفاق استخراج النفط من المياه الساحلية. وأشير إلى أن «الكونسرتيوم» على رغم أنه يضم شركة روسية يتألف في غالبيتها من دول خارج المنطقة لا يهتمها النقاء الأيكولوجي في قزوين بل الحصول على أعلى الأرباح.

* نحمدش عن النفوذ الإقليمي لإيران في الخليج العربي الا تنشققون مع من يقول أن طهران تستخدم أحيانا هذا النفوذ على حساب مصالح جيرانها العرب، كما حصل بالنسبة إلى الجزر الثلاث طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى؟

- ثمة حقيقة لا فكاك منها هي أن إيران قوة إقليمية متفذة في الخليج العربي وأن محاولات عزلها عن نظام الامن الإقليمي الجماعي لن تكون مثمرة من حيث النتائج النهائية. وتدعو طهران إلى ضمان هذا الامن من قبل الدول المطلة على الخليج العربي، فيما يرى عدد من البلدان العربية أن ضمانات أمنة تتمثل في استقدام دول من خارج المنطقة والاعتماد على قواتها العسكرية، وفي النتيجة نلاحظ أن هناك وجودا عسكريا أميركيا ضخماً لا نرى حاجة لشيء. أما بالنسبة إلى الجزر فنحن نعتقد أن المشكلة يجب أن تحل على أساس ثنائي في مفاوضات ومشاورات بين إيران والإمارات، والقضية كلها موروثه عن بريطانيا ومعقدة. وأذكر بأن إيران احتلت الجزر عام ١٩٧١ ليس من دون دعم لندن والغرب الذي كانت له علاقات ممتازة مع نظام الشاه الآن يترتب اخراج هذه العظمة من الحلقوم. وأكرر أن الموضوع معقد قانونيا ولا ترى موسكو أن بإمكانها اتخاذ موقف المشتركة للتعاون العلمي والتقني لكنني أكرر أن الزيارة مستم أساسا في إطار العلاقات البرلمانية.

* التعاون النووي الروسي - الإيراني كاد يحدث أزمة في العلاقات بين موسكو وواشنطن إلى أي مدى ستمضي روسيا في هذا المجال؟

- طهران انضمت إلى معاهدة انتشار الأسلحة النووية وفتحت مواقعها للتفتيش الدولي، ولم تسجل عليها حادثة انتشار واحدة. والغريب أن إسرائيل التي كانت من أكبر الدول المعترضة على التعاون مع إيران في بناء محطة بوشهر لم تقدم على خطوات ماثلة (فتح منشآتها للتفتيش). وعموماً موقفنا معروف فالمحطة لأغراض علمية ويعكف خبراء روس وأميركيون الآن على إعداد تقارير تفصيلية سترفع إلى لجنة مشتركة برئاسة رئيس

حكومتنا فيكتور تشيرنوميردين ونائب الرئيس الأميركي البرت غور، للتأكد من أن التعاون القوي لن تكون فيه «ثغرات» تسمح بالاقتراب من صنع مواد صالحة لانتاج السلاح.

• ظهرت أخيراً أنباء عن زيارة محتملة قد يقوم بها الرئيس الروسي بوريس يلتسن ل طهران ما هي الحقيقة؟

- لدى الرئيس يلتسن دعوة رسمية لزيارة إيران، كما لدى الرئيس على أكبر هاشمي رفسنجاني دعوة لزيارة موسكو، ولا توجد هنا أسرار. لكن الضجة المفاجئة أثّرت، كما يبدو، بسبب الجو الحساس الذي يحيط حالياً بمثلث العلاقات بين روسيا وإيران وأميركا. وأى موعد للزيارتين لم يتحدد، خاصة أننا لا نعتبر زيارات الرؤساء اجراء بروتوكوليا بل هي عمل مهم في العلاقات يجب أن يتكفل بتوقيع وثائق يمكن أن تدفع التعاون الثنائي. ونحن نعمل مع الإيرانيين في إعداد مثل هذه الوثائق، ومنها «إعلان مبادئ عن العلاقات بين البلدين سيحدد الاتجاهات الأساسية لتعاوننا. ونعمل أيضاً لإعداد وثائق أخرى منها اتفاق للتعاون في مكافحة تهريب المخدرات واتفاقات اقتصادية وثقافية وبعد انجاز هذا العمل سيعلن موعد الزيارتين؟ أما الضجة التي أثارها عدد من وسائل الإعلام في شأن زيارة لم تتم، فواضح أنها تعكس التصدع الحاصل في الغرب في موضوع التعامل مع إيران. وألفت النظر إلى أن العقوبات الأميركية (على إيران) لم تحظ بتأييد أى دولة سوى إسرائيل، واتخذ موقفاً سلبياً منها كل بلدان أوروبا الغربية واليابان. وترى العواصم الأوروبية أن أساليب «الضغط» المماثلة لن تساعد في حل المشكلات بل تزيد تفاقمها، لذلك فهي تدعو إلى حوار سياسي مع إيران وفي الوقت ذاته توسع التعاون الاقتصادي معها. أما الولايات المتحدة فلديها نوع من العقدة النفسية حيال إيران، وغالباً ما تكون الغلبة في واشنطن للعواطف، سواء كانت مبررة أو غير مبررة. ولا تنسى أيضاً الاعتبارات السياسية الداخلية وأخيراً فإن الحملة على إيران هي قناة صالحة لتوسيع الوجود العسكري الأميركي في الخليج العربي، وفي الماضي استخدم لهذا الغرض بعبان العراق وإيران، ويبدو أن الأول أخذ يتضاءل «مردوده» لذا يجري... «تضخيم» الثاني^(١).

وفي موازاة ذلك تجرى واشنطن، عبر وسطاء، حواراً مع طهران لحفض التوتر في

العلاقات الثنائية ونحن، كالأميركيين، نعتقد أن صراعاً يجرى في أنقرة، أعلنت تركيا أمس تأييدها لإيجاد حل بالتفاوض لقضية جزيرة «أبو موسى» التي احتلتها إيران في العام ١٩٧١ مع جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى. وأعلن الناطق باسم وزارة الخارجية التركية أن بلاده ترى أن «على الدول المطلة على الخليج العربي أن تجد حلاً بالتفاوض للمشكلة في إطار مبادئ القانون الدولي القائمة على الاحترام المتبادل وعلاقات حسن الجوار». وأضاف «إن تركيا تولي أهمية كبيرة لتوفير السلام والأمن في الخليج العربي حيث تسود الشكوك وبخاصة بعد حرب الخليج العربي الثانية». في بيروت انتقدت صحيفة «السفير» اللبنانية بشدة موقف إيران في قضية جزر أبو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى ووصفته بأنه «موقف لا يمكن قبوله أو تبريره». وقال رئيس تحرير الصحيفة طلال سلمان في مقاله الافتتاحي أن التصرف الإيراني في جزيرة أبو موسى (تصرف أخرق) وأن تبريره بالبيان الصادر عن وزارة الخارجية الإيرانية «يستفز أي عربي». وأكد أن ما من عربي إلا وكان يتمنى لو أن إيران قد راعت روابط الأخوة والجوار ولم تقدم على «غزوتها الجليلة» التي من شأنها أن تفتح جراحاً قديمة^(١).

الجدير بالذكر أن حكومة جمهورية إيران الإسلامية رفضت دعوة دول مجلس التعاون لإلغاء إجراءاتها في جزيرة أبو موسى، كما رفضت تأكيد دول المجلس على حق الإمارات في جزيرتي طنب الكبرى والصغرى. كما رفضت دعوة مماثلة صدرت عن اجتماع دول «إعلان دمشق» في الدوحة. وجدد ناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية المزايم بملكية إيران لجزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى. كما جدد الناطق اعتبار مواطني الإمارات مجرد «مقيمين» في جزيرة أبو موسى^(٢).

أكد في جاكارتا وكيل وزارة الخارجية بالنيابة أن الدعوات المتكررة الجادة والصادقة الصادرة عن الإمارات العربية المتحدة والداعية للدخول في مفاوضات ثنائية جادة مع إيران لإنهاء احتلالها لجزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى بالطرق السلمية قد وصلت إلى طريق مسدود بسبب عدم استجابة إيران لتلك الدعوات الجادة وكذلك للدعوات الصادرة عن مجلس التعاون والقمة العربية الأخيرة ومجلس جامعة الدول العربية ودول إعلان دمشق. وأوضح سعادته الذي يرأس وفد الإمارات إلى المؤتمر الإسلامي الرابع والعشرين لوزراء الخارجية المتعقد في جاكارتا حالياً خلال اجتماعه مع

١ - الخليج - العدد ٤٨٧٣.

٢ - الخليج - العدد ٤٨٧٣.



معالي على العطاس وزير خارجية أندونيسيا أن الإمارات بصدد اتخاذ خطوة سلمية أخرى وهي إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية مع استعدادنا التام للقبول بأي قرار تصدره المحكمة^(١).

وقد أكد معالي على العطاس تأييد بلاده لموقف الإمارات ومساعدتها السلمية ووصف هذا الموقف بأنه عقلاني وحكيم ويتم ببعده النظر، وقال أن أندونيسيا تؤيد التوجه السلمي للدولة الإمارات بحل النزاع من خلال محكمة العدل الدولية. وحضر الاجتماع القائم بأعمال سفارة الإمارات لدى أندونيسيا وعدد من المسؤولين بوزارة الخارجية. وقد أشاد معالي على العطاس خلال الاجتماع بما حققته الإمارات من إنجازات عظيمة في شتى الميادين بفضل القيادة الحكيمة التي تنتهجها إقليمياً ودولياً مما جعلها تحتل مكانة مرموقة في المجتمع الدولي. كما أشاد بالعلاقات بين البلدين، مشيراً إلى أنها تشهد تقدماً ملموساً وخاصة في المجالات الاقتصادية والتجارية والفنية. وتناولت المقابلة تبادل وجهات النظر حول القضايا الإقليمية والدولية الراهنة. كما نقل سعادته تحيات وزير الدولة للشؤون الخارجية وزير الخارجية للوزير الأندونيسي وترحيبهما بزيارته المزمع القيام بها لأبوظبي. وأعلن موقف جمهورية الصين الشعبية من خلال التصريح الذي أدلى به سعادة/ لى بى ياو نائب رئيس المجلس الوطني لبواب الشعب الصينى، خلال اجتماعه يوم ١٩٩٤/١١/٥ بوفد من أعضاء المجلس الوطنى الاتحادى فى أبوظبى برئاسة سعادة الحاج بن عبدالله المحيرى رئيس للمجلس، معرباً عن تقدير بلاده لموقف الإمارات بشأن موضوع الجزر حيث قال: نحن نقدر كثيراً موقف الإمارات من عدم اللجوء إلى القوة لحل هذه الخلافات، وكذلك الجهود التي تبذلها من أجل الحفاظ على الاستقرار في منطقة الخليج العربي^(٢).

الموقف الفرنسى من قضية الجزر العربية

وفي النطاق الأوروبي، طالب المجلس الوزاري الذي يضم وزراء خارجية دول مجلس التعاون ووزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي في اجتماعهم بالرياض في ٨ مايو ١٩٩٤، إيران بالتجاذب مع مبادرة الإمارات التي أعلنها رئيس الدولة لحل قضية الجزر عن طريق المفاوضات وفقاً لبنود القانون الدولي والتعايش السلمي بين الدول. وذكر

١ - الاتحاد ١٢/١٢/١٩٩٦م.

٢ - الاتحاد ١٢/١٢/١٩٩٦م.



البيان الختامي لهذه الاجتماعات أن الوزراء المجتمعون لاحظوا بقلق عدم إحراز تقدم في الحوار بين الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية، حول قضية الجزر الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى)، لذا فإن الوزراء يطالبون جمهورية إيران الإسلامية بأن تتجاوب بصورة إيجابية مع مبادرة الإمارات. وفي تأكيد لموقف فرنسا المؤيد لدولة الإمارات تجاه حقوقها في الجزر الثلاث، قال المسيو ريشارد دوكيه المتحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية:

«إن موقف فرنسا واضح من هذه القضية، فقد أعربت فرنسا دوماً عن تأييدها للحل السلمي لجميع الخلافات، خاصة النزاعات المتعلقة بالأراضي والحدود وفق ميثاق الأمم المتحدة». وأضاف المتحدث الرسمي الفرنسي في تصريحه الذي أدلى به في باريس يوم ١١/٤/١٩٩٤ لوكالات الأنباء، إن من بين وسائل التسوية السلمية، الوساطة والتحكيم واللجوء إلى محكمة العدل الدولية وقال: «إن دولة الإمارات العربية المتحدة أعربت من جبهة عن رغبتها باللجوء إلى محكمة العدل الدولية لحل قضية الجزر، وإن فرنسا من جبهة تؤيد هذه المبادرة كما أن فرنسا في جميع الأحوال تأمل ألا يتم اتخاذ أى مبادرة من طرف واحد على الأرض كما حصل للأسف في (جزيرة أبو موسى) عام ١٩٩٢»^(١).

قال نائب وزير الخارجية الإيراني محمود واعظي في باريس أن إيران ترغب في شراء ١٠ طائرات من طراز «إيرباص» وقمر اصطناعي للاتصالات من فرنسا يقدر ثمنه بأكثر من ٥٠٠ مليون دولار. وأضاف أنه منذ سبتمبر ١٩٩٢ أعطت وزارة المال الفرنسية الضوء الأخضر لمؤسسة ضمان الاستثمار «كوفاس» لتغطية الاستثمارات الفرنسية في إيران وعلم أن فرنسا عرضت اقتراحاً لتسوية النزاع بين إيران والإمارات على الجزر الثلاث، ووافقت طهران على درس التدخل الفرنسي لإيجاد حل^(٢).

ورداً على سؤال لـ «الحياة» عما إذا كانت شركة النفط الفرنسية «ألف اكيتان» جمدت مفاوضاتها مع إيران في شأن تطوير حقل نفط وغار في الخليج العربي نتيجة قانون «داماتو» قال واعظي أن وفداً من الشركة زار إيران قبل ثلاثة أسابيع للتفاوض على مشروع تطوير حقل في الخليج العربي يقدر بأكثر من بليون دولار. وتابع أن المفاوضات

١ - أحمد التلمري - المرجع السابق ص ٣٦٣.

٢ - الحياة - ٩/١١/١٩٩٦م.

مستمرة رغم قانون «داماتو» الأميركي وأن وزير الخارجية الفرنسي هيرفي دوشاريت ووزير النقل برنار بونس اعربا عن رغبة فرنسا في تجاهل قانون «داماتو» وأن أعضاء الاتحاد الأوروبي توصلوا إلى وضع إطار للرد على العقوبات الأميركية التي قد تتبع القانون يذكر أن القانون يقضى بفرض عقوبات على الشركات التي تستثمر في حقلى النفط والغاز فى إيران وليبيا. وقال واعطى أنه التقي خلال زيارته لفرنسا بالإضافة إلى الوزير دوشاريت كلا من الأمين العام للخارجية برنار دوفورك والرئيس السابق فاليرى جيسكار ديستان ومستشار الرئيس جاك شيراك، جان دافيد ليفيت، ولاحظ أن هناك عزماً فرنسياً على تعزيز العلاقات والتعاون الاقتصادى بين البلدين. وأعلن دوشاريت وجه دعوة إلى نظيره الإيراني على أكبر ولايتى لزيارة فرنسا، مشيراً إلى أنه (واعطى) سيلتقى «الترويك» الأوروبية أواخر نوفمبر فى دبلن. ومعروف انه فى إطار «الحوار الانتقائى» بين أوروبا وإيران جمد تبادل الزيارات الرسمية على مستوى عال بين مسؤولين إيرانيين^(١).

١ الندوة الدولية فى باريس حول الجزر العربية

عقدت صباح ١٩٩٣/١١/٥ فى باريس ندوة دولية تحت عنوان (جزر الخليج العربى أسباب النزاع ومتطلبات الحل) أقامها مركز الدراسات العربى - الأوروبى. وقد وجه الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام للجامعة العربية كلمة فى افتتاح الندوة شدد فيها على عروبة هذه الجزر وتبعتها لدولة الإمارات. وأشار فى كلمته التى ألقاها نيابة عنه السفير محمد الطرابلسى مدير مكتب الجامعة فى باريس إلى الجهود التى بذلتها دولة الإمارات من سنوات عديدة منذ الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث بهدف التوصل إلى حل سلمى لهذه القضية مع إيران. واستعرض الدكتور عصمت عبد المجيد مواقف الإمارات السلمية من قضية الجزر ومطالبتها لإيران فى كل مناسبة، بأن تدخل معها فى مفاوضات جديدة لحل هذه المشكلة وفقاً لقواعد القانون الدولى. وأشار فى هذا الصدد إلى أن الإمارات تركز فى شرعية سيادتها على الجزر الثلاث على عدة حقائق أهمها عروبة سكان هذه الجزر وانتمائهم إلى قبائل وعشائر عربية معروفة فى الإمارات، وممارسة سيادة الإمارات على هذه الجزر لفترات طويلة ومتواصلة، فى الوقت الذى لم تمارس فيه إيران أى مظهر من مظاهر السيادة على أى من الجزر الثلاث مؤكداً «أن الادعاءات الورقية لا تكفى لإزاحة السيادة القائمة على الحياة الفعلية للإقليم» بالإضافة



إلى أن رفع علم الإمارات على هذه الجزر ووجود ممثلين لحاكمي الشارقة ورأس الخيمة في الجزر بصفة مستمرة، ووجود مرافق عامة تابعة للإمارتين على جزيرتي أبو موسى وطنب الكبرى يثبت أن هذه الجزر عربية سابقا ولاحقا^(١).

وذكر أن الإمارات طرحت في الاجتماع الثاني الذي عقد في أبو ظبي في ٢٨ سبتمبر ١٩٩٢ بين ممثلي الإمارات وإيران مقترحات سلمية لحل هذه المسألة إهمها، إنهاء الاحتلال العسكري للجزر، وتأكيد التزام إيران بمذكرة التفاهم لعام ١٩٧١ بشأن جزيرة أبو موسى، كما أكد وزير خارجية الإمارات في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والأربعين استعداد دولة الإمارات لتسوية هذه المسألة بالطرق السلمية المنصوص عليها في المادة ٢٢ من ميثاق الأمم المتحدة، داعيا المجتمع الدولي إلى الاضطلاع بمسؤولياته في هذا الصدد، بما يصون الأمن والسلام والاستقرار في منطقة الخليج العربي. كما أشار الأمين العام للجامعة العربية إلى اهتمام مجلس الجامعة في هذه القضية منذ إنشائها أمامها في السبعينات «وقد أصدر مجلس الجامعة في دورتها الأخيرة في ٢٠ سبتمبر ١٩٩٣ قرارا تضمن الوقوف إلى جانب الإمارات في التمسك وسيادتها الكاملة على الجزر الثلاث، وتأييد للمجلس لكافة الإجراءات التي تتخذها الإمارات لتأييد سيادتها على هذه الجزر، ومطالبة إيران باحترام العهود والمواثيق الموقعة مع الإمارات». ودعا الدكتور عصمت عبد المجيد المشاركين في الندوة إلى تأييد موقف الإمارات ودعمهم لها في تأكيد سيادتها على هذه الجزر، معربا عن أمله بأن تستجيب إيران للدعوات للخلصة لمعالجة الأمر بالحكمة والوسائل السلمية تحقيقا للأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي^(٢).

بدأت الندوة بجلسة برئاسة السيد جوليان وولكر السفير السابق وعضو مجلس الكومنولث البريطاني خصصت للبعد التاريخي والاستراتيجي لجزر الخليج العربي. وتحدث فيها عن الأسس التاريخية للنزاع حول الجزر العربية عام ١٩٧١. وقدم السيد وولكر في بداية كلمته سردا تاريخيا موثقا لتطور العلاقات وميزان القوى بين العرب وإيران منذ عام ١٧٢٢ حتى عام ١٩٧١ عند احتلال إيران للجزر قبل الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي يوم واحد. ثم ألقى الدكتور صالح بكر الطيار رئيس مركز الدراسات العربي الأوروبي محاضرة تحدث فيها عن البعد التاريخي للجزر مستندا

١ - الخليج - ١١/٦/١٩٩٣ م.

٢ - الخليج - ١١/٦/١٩٩٣ م.



إلى الوثائق والتطورات التاريخية التي تثبت عروبة هذه الجزر. واستعرض الدكتور الطيار الوثائق التاريخية التي تؤكد أحقية الإمارات في الجزر الثلاث، ويطالن ادعاءات إيران لحقها في هذه الجزر وقال: إن السلطان البريطانية تلقت عام ١٨٦٤ رسالة رسمية من حاكم قواسم الساحل تؤكد بموجبها تبعية جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى وصير بونعير له منذ أجداده الأوائل، وهذه الوثيقة تعد أول مستند رسمي يؤكد السيادة العربية على هذه الجزر، بالإضافة إلى أن حاكم الشارقة عام ١٨٩٨ رفض منح امتياز لشركة أجنبية للتنقيب عن بعض أنواع المعادن الموجودة في باطن أرض جزيرة أبو موسى. ذكر الدكتور الطيار أن هناك دليلين آخرين يؤكدان بطلان أحقية إيران في الجزر، هما انسحاب إيران من جزيرة أبو موسى عندما عجزت عن تقديم ما يؤيد سيادتها على الجزيرة عام ١٩٠٤ عندما طالب ممثل بريطانيا في المنطقة طهران بتقديم ما يؤيد هذه السيادة على الجزيرة في الوقت الذي احتج فيه حاكم الشارقة آنذاك على رفع العلم الإيراني على الجزيرة والدليل الثاني هو مطالبة إيران عام ١٩٣٠ باستئجار جزيرتي طناب الكبرى وطنب الصغرى من رأس الخيمة لمدة خمسين عاماً وهو ما يعني أن أي دولة لا يمكن أن تطلب استئجار شيء تملكه. ثم ألقى سفير دولة الإمارات في باريس كلمة في الندوة استعرض فيها جهود دولة الإمارات للتوصل إلى حل سلمي لمسألة الجزر، وقال أن الإمارات استمرت منذ بداية الأزمة في مطالبتها إيران باتباع الدبلوماسية والحوار على أساس من حسن الجوار واحترام سيادة الدول على أراضيها معرباً عن أسفه بأن اتصالات مع طهران لم تسفر حتى الآن عن أي نتيجة^(١).

أكد سعادة السفير أنه بالرغم من عدم تحقيق أي نتائج حتى الآن إلا أن الإمارات ما تزال تسعى للتوصل إلى حل سلمي لهذه المشكلة وفقاً للقانون الدولي. وأوضح أن الإمارات لم تتقدم حتى الآن بطلب استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي لحصرها على حسن الجوار مع إيران وعلى أمن واستقرار المنطقة. وقد وافق الدكتور بكر الطيار رئيس الندوة على استقبال وفد من الإيرانيين الذين تظاهروا خارج مقر الندوة للاستماع إلى وجهة نظرهم. وفي الجلسة الثانية للندوة وجه الدكتور مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة وأستاذ القانون الدولي كلمة أكد فيها أن الجزر الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى خضعت منذ أوائل القرن الثامن عشر أي منذ نشأت إمارات ومشيخات الخليج إلى دولة القواسم وأن السيطرة على الجزر قد قسمت بين فرعي قبيلة القواسم



فأصبحت جزيرتا سرى وهنجام تابعتين لقواسم لنجة فى حين صارت جزر أبو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى تابعة لقواسم ساحل عمان - رأس الخيمة والشارقة فيما بعد، وبقيت هذه السيادة مستمرة حتى تاريخ انسحاب بريطانيا من منطقة الخليج العربى فى أواخر الستينات من القرن الحالى. كما قدم الدكتور مفيد شهاب الأدلة بشأن سيادة القواسم على الجزر وهى الرسائل المتبادلة بين حاكم قواسم الساحل والمسؤولين البريطانيين فى الخليج العربى واعتراف بريطانيا بسيادة القواسم على تلك الجزر ووجود مظاهر السيادة العربية كجباية الضرائب وخدمات التعليم والصحة والاحتياجات الرسمية التى وجهها العرب فيما يتعلق بأى انتهاك للسيادة العربية على الجزر وكذلك قيام حاكم الشارقة بمنح امتياز للتقيب عن المعادن عام ١٨٩٨ لإحدى الشركات الأجنبية فى جزيرة أبوموسى، وأن الأطماع الإيرانية من الجزر الثلاث قد ظهرت بشكل واضح منذ أوائل القرن الحالى وتحديدا منذ عام ١٩٠٤ حين نازعت إيران الشارقة سيادتها على جزيرة أبوموسى^(١).

دحض الدكتور مفيد شهاب الحجة الإيرانية المتعلقة بعدد من الخرائط البريطانية التى أشارت إلى تبعية الجزر للسيادة الإيرانية ومنها تلك الخريطة التى قدمتها وزارة الخارجية البريطانية عام ١٨٨٦ لإيران وظهرت فيها الجزر باللون الإيرانى. وذكر أن تلك الخرائط هى من نوع الخرائط الخاصة التى تستخدم لأغراض الملاحة البحرية وليس لترسيم الحدود وأن هناك خريطة إيرانية صادرة عام ١٩٥٢ أشارت بوضوح إلى تبعية الجزر لإمارتى الشارقة ورأس الخيمة وليس لإيران وأن الاستناد إلى خرائط بريطانية أمر لا يستقيم نظرا لأن بريطانيا اعترفت على الدوام بتبعية هذه الجزر للجانب العربى. كما فند الدكتور شهاب أسباب النزاع على الجزر الثلاث على ضوء مبدأ احترام السلامة الإقليمية.

المبادئ الرئيسية

وكان الدكتور مفيد شهاب قد بدأ كلمته باستعراض المبادئ الحاكمة للمنازعات فى القانون الدولى حيث يتعامل القانون الدولى بصفة عامة مع ظاهرة الحدود بطريقة مختلفة عن غيرها من الظواهر والقضايا الدولية مشيرا إلى أن المبدأ الرئيسى الحاكم فى هذا الخصوص هو مبدأ نهاية الحدود الدولية واستقرارها^(٢).

١ - الاتحاد - ١١/٦ - ١٩٩٣ م.

٢ - الاتحاد - ١١/٦ - ١٩٩٣ م.



ذكر أن هذا المبدأ الرئيسي يتفرع إلى عدد من المبادئ الأخرى مثل مبدأ خلافة الدول في معاهدات الحدود - مبدأ لكل ما فى حوزته - مبدأ استثناء معاهدات الحدود من نطاق تطبيق نظرية التغير الجوهري فى الظروف - مبدأ احترام السيادة الإقليمية - المبادئ الخاصة بأدلة الإثبات ومنها مبدأ السلوك اللاحق - مبدأ إغلاق الحجة وحجية الحقائق فى منازعات الحدود - فكرة التاريخ الحاسم . ثم يعرض الدكتور مفيد شهاب بتفصيل لكل واحد من هذه المبادئ، فمبدأ إثبات الحدود واستقرارها مثلاً يعتبر أمراً ضرورياً لتفادى الصراعات بين الدول المتجاورة . ذلك أن فتح الباب أمام إمكانية إحداث تغييرات فى خطوط الحدود من حين لآخر من شأنه أن يؤدى إلى نشوب صراعات مستمرة بين الدول . مبدأ خلافة الدول فى معاهدات الحدود وفق الإتفاقيات الدولية يشمل معاهدات تجزير الخلافة فيها ومثالها للمعاهدات الخاصة بتنظيم الأنهار الدولية وغيرها من الممرات المائية المخصصة لأغراض الملاحة الدولية كالقنوات والمضايق والخلجان وكذلك تشمل معاهدات لامتياز الخلافة فيها ومن أمثلتها معاهدات التحالف والحماية الخ، وإن معاهدات الحدود تعتبر من النوع الذى يجوز الخلافة فيها . وهناك مبدأ لكل ما فى حوزته وملخصه أن الدول المتجاورة والتي حصلت على استقلالها حديثاً توافق على أن تكون الحدود التى تفصل بين أقاليمها هى ذات الحدود التى تفصل بين هذه الأقاليم إبان فترة السيطرة الإستعمارية ورغم تطبيق هذا المبدأ إلا أنه لم يحل فى الواقع دون نشوب العديد من المنازعات بين الدول التى أعلنت التمسك به . ووفق مبدأ استثناء معاهدات الحدود من نطاق تطبيق نظرية التغير الجوهري فى الظروف وإنه إذا كان لا يجوز لدولة نطاق القانون الدولى تحريم استخدام القوة أو التهديد بها ضد السلامة الإقليمية أو الإستقلال السياسى للدول . ثم يستعرض الدكتور مفيد شهاب المبادئ الخاصة بأدلة الإثبات ودلائلها القانونية فى نزاعات الحدود وهى^(١):

١ - مبدأ السلوك اللاحق وهو جميع ما يصدر عن طرف معين من أطراف النزاع الدولى بشأن الحدود من أعمال ومواقف يمكن الإرتكان إليها لفهم وجهة نظر بخصوص هذا النزاع وتأخذ الأعمال والمواقف صوراً شتى منها التشريعات والقرارات والتصريحات والبيانات المنسوبة للدولة والتجنيد الإجبارى للمواطنين وجباية الضرائب وتسجيل وقائع الزواج والياد والوفاء ومباشرة الإختصاص القضائى .

٢ - مبدأ إغلاق الحجة ويقصد به أنه يحتمن على الدولة التى تسلك سلوكاً ما

يحقق لها نفعاً أن تدعى لنفسها حقوقاً تفرض بدولة أخرى على نقيض هذا السلوك.

٣ - مبدأ حجية الخرائط إذ أن الخرائط أصبحت تلعب دوراً مهماً في العديد من النزاعات التي تشور بشأن الحدود في العلاقات الدولية المعاصرة والمعروف أن القيمة الإستراتيجية للخرائط فيما يتعلق بمنارعات الحدود ليس مقطوعاً بها تماماً ويجب أن تتوفر فيها شروط معينة وهي على أنواع منها ما هو ملحق بمعاهدات ولها أهمية كبرى والخرائط التي تصدرها الدول بالارادة المنفردة وهو يعبر عن وجهة نظر الدولة الواضحة للخرائط. وقد طبق الدكتور مفيد شهاب هذه المفاهيم العامة للقانون الدولي عن مسألة النزاع بشأن الجزر الثلاث^(١).

النزاع ومتطلبات الحل

كما ألقى الدكتور أرسلان محمد أحمد وهو استاذ قانون يمني بحثاً حول أسباب النزاع ومتطلبات الحل حيث يتطرق من بحث الأهمية الاستراتيجية الجيوبوليتيكية والجيو - اقتصادية للملكية الجزر الثلاث لأنها تمثل موقعاً جغرافياً مهماً في توفير الحماية الاستراتيجية العسكرية وتأمين قسط وافر من متطلبات أمن الملاحة الدولية على مداخل الخليج العربي وقد أصبحت الجزر اليوم إحدى بؤر التوتر في منطقة الخليج والجزيرة العربية بسبب السيطرة العسكرية الإيرانية عليها ومحاولة إيران تغيير الملامح التاريخية والتركيبية الديمغرافية - السكانية فيها باعتبارها جزراً عربية أصلية ولإزالة ارتباطها «الجيو - بوليتيكي» بجسد ملكيتها القانونية الشرعية لدولة الإمارات العربية المتحدة. وأكد أن الوضعية الجغرافية - السياسية للجزر تثبت أن الجزر عربية والوضعية التاريخية - السياسية تقدم الدليل الثاني على ملكية الجزر عربياً. ويستعرض الدكتور أرسلان حركة الهجرة السكانية ما بين الساحل العربي للخليج والساحل الإيراني والتي رافقت الفتوحات الإسلامية، مشيراً إلى أنه بعد سقوط الدولة الصفوية في إيران سنة ١٧٢٢ ضاع نفوذ السلطة الإيرانية المركزية مما ساعد على تعزيز وتزايد حجم الهجرة العربية من عرب الخليج نحو تلك الشواطئ باعتبارها جزءاً من وطنهم الجغرافي وكونها مواقع آمنة بسبب الظروف السياسية المختلفة التي عاشتها شبه الجزيرة العربية واليمن تاريخياً. وأضاف الدكتور أرسلان في مداخلته أن قضية السيادة على جزر طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبوموسى في ظروف النزاع السياسى الراهن إنما هي في جوهر الحقيقة مسألة سيادة

وطنية وذات جذور تاريخية يمتد فيها عمق هذا الصراع إلى قضايا استراتيجية بالغة الأهمية لكون هذه الجزر تشكل تحدياً في أهم مر من ممرات الملاحة الأقليمية العربية والدولية على مدخل الخليج العربي». ويؤكد على أن الملكية السياسية التاريخية والجغرافية وبالوفاق الرسمية تثبت حتى عهد قريب ومنذ عام ١٨٣٥ تبعيتها لأبناء العمومة من قبيلة القواسم في امارتي رأس الخيمة والشارقة وفق المراسلات والمستندات التاريخية المتداولة مع الحكومة البريطانية^(١).

يذكر الدكتور أرسلان في مداخلته أن الجزر «تعتبر ملكية اقتصادية تباعة لدولة الإمارات العربية المتحدة وهي جزر غنية بالثروة البحرية المحيطة بسواحلها وأيضاً غنية بالثروات المنجمية والدليل على ملكيتها الاقتصادية أنه في عام ١٩٢١ اعتصرت حكومة الهند باستقلال رأس الخيمة واعتبرت جزيرتي طناب الكبرى وطناب الصغرى ضمن أملاكها الاقتصادية القانونية بينما احتفظت الشارقة بجزيرة أبو موسى، والجزر غنية بالمياه العذبة والواحات الزراعية الخضراء، التي استخدمها شيوخ القواسم كمشتى لأسرهم وكمنطقة رعى لحيواناتهم ولصيد الصقور البرية. ويقوم الدكتور أرسلان بتحليل الأبعاد السياسية الراهنة لإيران في المنطقة ومستقبل أمن الملاحة الدولية لمضيق هرمز في الخليج العربي منذ فشل المفاوضات البريطانية- الإيرانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٤ وحتى ١٩٧١ حين دخلت القوات الإيرانية العسكرية إلى الجزر. وأشار إلى أن الجانب العربي استخدم الأسلوب الدبلوماسي في معالجة الأزمة. وطالب باستخدام منطق التفاوض السلمي والإحتكام إلى الشرعية الدولية في ظل النظام العالمي الجديد. بعد ذلك ألقى مهر دار خوناى (إيراني) محاضرة قدم فيها ما وصفه بالأسانيد القانونية والتاريخية وتحدث عن التصور الإيراني لقضية الجزر الثلاث. كما تحدث السيد جعفر رائد وهو سفير سابق لإيران في السعودية حول مستقبل العلاقات الإيرانية العربية في ضوء الخلاف حول الجزر. وتحدث بعد ذلك الدكتور حسن ايجليبيور رئيس مايسمى بحكومة إيران الحرة في المنفى واستعرض وجهة نظر إيران ازاء وضع الجزر الثلاث^(٢).

أكدت الندوة الدولية التي عقدت في باريس في ختام أعمالها تحت عنوان «جزر الخليج العربي - أسباب النزاع ومتطلبات الحل» والتي اقامها مركز الدراسات العربي - الأوروبي عروية كل من جزيرة أبو موسى وطناب الكبرى وطناب الصغرى وتبعيتها لسيادة

١ - الاتحاد - ١١/٦/١٩٩٣ م.

٢ - الاتحاد - ١١/٦/١٩٩٣ م.

الإمارات العربية المتحدة وضرورة علاقات حسن الجوار والإحترام المتبادل بين كل من الإمارات وإيران. وناشدت الندوة التخلي عن سياسة التوسع وبسط النفوذ والتحلي بالحكمة والموضوعية وبعد النظر في علاقاتها مع جيرانها. وناشدت أيضا طرفي النزاع التحلي بالحكمة والصبر والموضوعية وبعد النظر في معالجة هذه القضية وأبعاد هذه المنطقة الحساسة من العالم عن مخاطر التدخلات الأجنبية المترتبة بالمنطقة وثرواتها. وأكد الحاضرون على ضرورة حل هذا النزاع حلا سلميا عادلا وفقا للأسس الموضوعية للمجسدة في توصيات الندوة. وكان الدكتور عصمت عبد المجيد أمين عام جامعة الدول العربية قد وجه كلمة في إفتتاح الندوة شدد فيها على عروبة الجزر وتبعيةها للإمارات. وفيما يلي التوصيات التي أصدرتها الندوة مساء أمس^(١):

- أولا: التأكيد على مقررات جامعة الدول العربية والمنظمات الإقليمية الأخرى التي تؤكد على عروبة كل من جزيرة أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى وتبعيةها لسيادة الإمارات العربية المتحدة.

- ثانيا: التأكيد على ضرورة علاقات حسن الجوار والإحترام المتبادل بين كل من الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية.

- ثالثا: ضرورة إحترام جمهورية إيران الإسلامية لكافة المواثيق والعهود التي أبرمتها مع الإمارات العربية المتحدة والإعتراف بحقوقها في بسط سيادتها الكاملة على جزرها الثلاث.

- رابعا: نناشد جمهورية إيران الإسلامية التخلي عن سياسة التوسع وبسط النفوذ والتحلي بالحكمة والموضوعية وبعد النظر في علاقاتها مع جيرانها.

- خامسا: نناشد طرفي النزاع التحلي بالحكمة والصبر والموضوعية وبعد النظر في معالجتها لهذه القضية وأبعاد هذه المنطقة الحساسة من عالم عن مخاطر التدخلات الأجنبية المترتبة بالمنطقة وثرواتها.

- سادسا: التأكيد على أحكام مبادئ القانون الدولي فيما يخص حل هذا النزاع وعرضه على محكمة العدل الدولية والقبول بأحكامها أيا كانت حال ما تعذر الوصول إلى اتفاق عادل لهذه القضية من خلال المفاوضات المباشرة.

- سابعا: مناقشة جميع الدول العربية والإسلامية خاصة تلك التي تربطها علاقات مميزة مع إيران بممارسة جميع ما لديها من ضغوط على القيادات السياسية في جمهورية إيران الإسلامية من أجل إعادة الجزر التي احتلتها إلى سيادة الإمارات العربية المتحدة.

- ثامنا: مناقشة القوى الفاعلة والمؤثرة في المنطقة وعلى رأسها المملكة العربية الوسط بين الأشقاء لإيجاد حل عادل لهذا النزاع لما تتمتع به قيادتها وسياساتها الحكيمة من ثقة ودور فعال إقليمي وعربيا وإسلاميا ودوليا.

- تاسعا: ضرورة بناء العلاقات العربية الإيرانية بصفة عامة ومجلس التعاون مع إيران بصفة خاصة.

- عاشرا: التأكيد على ضرورة نبذ العنف كأسلوب لإدارة الخلافات والتسليم بحق كل دولة في تبني النهج السياسي والاقتصادي الذي يختاره شعبها ويناسب أوضاعها الخاصة. إن هذه التوصيات إذ تشكل في مجملها دليلا واضحا على رغبة جميع المشاركين في هذه الندوة بكافة اتجاهاتهم ومواقفهم السياسية بالمساهمة في إخراج المنطقة من هذه الأزمة في إطار من التفاعل الإسلامي والإنساني والتعاون الأخرى في إطار احكام الشريعة الإسلامية السمحاء التي تكفل لكل ذي حق حقه. وإثنا إذ نعتبر هذه التوصيات بمثابة مساهمة متواضعة وجادة من مركز الدراسات العربي - الأوروبي في باريس لإحقاق الحق مبتلهمين إلى المولى عز وجل أن يلهم الجميع الحكمة واللوطة الحسنة لما فيه الخير والصلاح والسلام والاستقرار للمسلمين وللنامل أجمعين^(١).

شاركت جريدة «عكا» السعودية في هذه الندوة وكتبت نقول^(٢):

نظم مركز الدراسات العربي الأوروبي بالعاصمة الفرنسية باريس مؤقرا هاما بعنوان «مؤتمر الجزر العربية - أبو موسى - طنط الصغرى - وطنب الكبرى - أسباب النزاع ومتطلبات الحل» شارك فيه عدد كبير من السياسيين والمتخصصين الذين القوا الضوء على هذه القضية الاستراتيجية من بينهم الدكتور صالح بكر رئيس المركز والدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية والدكتور مفيد شهاب رئيس لجنة الشؤون العربية بمجلس الشورى المصرى وغيرهم. وقد افتتحت الندوة بكلمة الدكتور

١ - الاتحاد - ١١/٦/١٩٩٣م.

٢ - عكا ١١/١١/١٩٩٣م.

صالح بكر الطيار التي أشار فيها إلى أن قضية الجزر الثلاث المشار إليها هي قضية هامة وحساسة تشغل بال جميع للخليجيين من المتهمين بشؤون الخليج في العالم لما تتميز به هذه القضية من أهمية بالغة ليس على المستوى الخليجي فحسب بل على المستوى الدولي. وأضاف أننا لا نهدف من هذه الندوة زيادة حدة التوتر بين الأطراف المعنية بل الرغبة الأكيدة في البحث سرّيا عن أسلوب علمي وعملّي لحل هذا الخلاف الذي يندّر في حال بقاءه دون حل بحدوث تطورات سلبية تهدد إمكانيات المنطقة وثرواتها البشرية والمادية. وقال: كفى منطقة الخليج ما شهدته من مآسى الحروب التي عصفت بها وبقدراتها، أن الأوان لتعيش دول المنطقة وشعوبها في سلام وتفاهم تام من خلال الأخوة التي يبحثنا عليها ديننا الحنيف دون الرغبة في السيطرة أو إبراز عقدة التفوق. إن تلك الحروب التي لم تخلف وراءها سوى أطفال يتامى وأمّهات ثكالي كافية لأن تشكل هاجسا لدينا ولدى كل المخاضمين للعمل على نزع أسباب أي توتر ونزاع محتمل... خاصة وأن هناك من القواسم المشتركة التي تفرض على قيادات هذه المنطقة أن تحافظ على شعوبها وأمنها وسلامة أراضيها والعيش في سلام، ويأتى في أول هذه القواسم المشتركة الدين الإسلامي الحنيف الذي يؤمن به كل شعوب المنطقة والذي تدعو تعاليمه ومبادئه بشكل واضح وصريح إلى السلام وإلى احترام حسن الجار وإلى احتفاظ كل صاحب حق بحقه وإلى نبذ العنف والكراهية وإلى إحلال الوئام والمحبة بين الأشقاء^(١).

وأضاف قائلا: لقد طال النزاع حول هذه الجزر وطال الخلاف بين الأطراف المعنية ولذا حان الوقت لإيجاد حل سلمي لهذه القضية دون الاعتماد على أية قوى خارجية قد تترصص بنا وبمقوماتنا. وقال الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية لقد أن الأوان أن تأخذ قضية الاحتلال الإيراني بالقوة المسلحة للجزر العربية الثلاث والتي بدأت قبيل الإعلان عن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في ٣ ديسمبر ١٩٧١ استمرت طوال الـ ٢٢ عاما الماضية طريقها إلى الحل السلمي المبني على قواعد القانون الدولي والمبادئ الإسلامية التي تحكم العلاقات بين دولتين تجمعهما منظمة المؤتمر الإسلامي. وأشار الدكتور عبد المجيد أن الإمارات تركز في شرعية سيادتها على هذه الجزر على عدة حقائق أهمها:

عروبة سكان هذه الجزر حيث أن لغتهم عربية وروابطهم الأسرية والتجارية وثيقة ومباشرة مع الساحل العربي للخليج وكما أنهم ينتمون إلى قبائل وعشائر عربية معروفة في دولة الإمارات: ولاء سكان هذه الجزر لحكام الشارقة ورأس الخيمة. وحيث أن حيارة الإمارات للجزر كانت فعلية ومتواصلة وهادئة. وبالمقابل فإن إيران لم تمارس أى مظهر من مظاهر السيادة على من الجزر الثلاث. ومن المستغرب قانوناً أن الادعاءات الورقية لا تكفى لإراحة السيادة القائمة على الحياة الفعلية للإقليم. رفع أعلام إمارتى الشارقة ورأس الخيمة على هذه الجزر ووجود ممثلين لحاكمى الإماراتين فى الجزر بصفة مستمرة واستيفائهما رسوماً معنوية عن الأنشطة الاقتصادية منها فضلاً عن وجود مرافق عامة تابعة للإمارتين جزيرتى أبوموسى وطنب الكبرى وقيامهما بمنح الامتيازات لاستخراج الثروات المعدنية والنفطية فى الجزر الثلاث ومياهما الإقليمية^(١).

وأشار الدكتور عبد المجيد إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة بذلت جهوداً سلمية مستمرة منذ وقوع العدوان الإيراني على الجزر فى مختلف المحافل الدولية الإسلامية والدولية للتوصل إلى حل سلمى لهذه القضية مع إيران وكان آخرها فى الاجتماع الثانى الذى عقد فى أبوظبى فى سبتمبر ١٩٩٣ بين ممثلى إيران والإمارات العربية المتحدة. وإزاء تعذر إحراز أى تقدم فى هذه المفاوضات الثنائية أكد وزير خارجية دولة الإمارات فى خطابه أمام الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة استعداد بلاده لتسوية هذه المسألة بالطرق السلمية المنصوص عليها فى المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة. وأضاف الأمين العام لجامعة الدول العربية قائلاً: برغم الرغبة التى عبرت عنها دولة الإمارات فى عدة مناسبات من أجل إيجاد حل سلمى لمشكلة احتلال إيران لهذه الجزر فإن إيران لم تستجب بعد لهذه الرغبة ما يدعونى إلى طلب تأييدكم على ضوء الدراسات والوثائق لموقف دولة الإمارات العربية أودعها فى تأكيد سيادتها على الجزر. وحول موقف القانون الدولى من الأزمه قال الدكتور مفيد شهاب بأن القانون الدولى يتعامل بصفة عامة مع ظاهرة الحدود بطريقه مختلفة عن غيرها من الظواهر والقضايا الدولية.

وأضاف أن الجزر الثلاث خصصت منذ أوائل القرن الثامن عشر أى منذ نشأت

إمارات ومشيخات الخليج العربي إلى دولة «القواسم» وإن السيطرة على الجزر قد قسمت بين فرعى قبيلة القواسم فأصبحت جزيرتا «صرى ومنجم» تابعتين لقواسم لجنة. في حين صارت جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى تابعة لقواسم ساحل عمان «رأس الخليج والشارقة فيما بعد» وبقيت هذه السيادة مستمرة حتى تاريخ انسحاب بريطانيا من منطقة الخليج العربي في أواخر الستينات من القرن الحالى. ثم يقدم الدكتور مفيد شهاب الأدلة بشأن سيادة القواسم على الجزر وهى الرسائل المتبادلة بين حاكم قواسم الساحل والمسؤولين البريطانيين فى الخليج واعتراف بريطانيا بسيادة القواسم على تلك الجزر، ووجود مظاهر السيادة العربية كجباية الضرائب وخدمات التعليم والصحة والاحتجاجات الرسمية التى وجهها العرب فيما يتعلق بأى انتهاك للسيادة العربية على الجزر وكذلك قيام حاكم الشارقة بمنح امتياز للتنقيب عن المعادن عام ١٨٩٨ لحدى الشركات الأجنبية فى أبو موسى وأخيرا أن حاكم الشارقة قد أنشأ منذ السبعينات من القرن الماضى استراحة خاصة له فى جزيرة أبو موسى. أما فيما يتعلق بالجانب الإيرانى فقد أورد الدكتور شهاب أن المطامع الإيرانية فى الجزر الثلاث قد ظهرت بشكل واضح منذ أوائل القرن الحالى وتحديدا من عام ١٩٠٤ حين نازعت إمارة الشارقة سيادتها على جزيرة أبو موسى. ويدحض الدكتور مفيد شهاب الحجة الإيرانية المتعلقة بعدد من الخرائط البريطانية التى أشارت إلى تبعية الجزر للسيادة الإيرانية ومنها تلك الخرائط التى قدمتها وزارة الخارجية البريطانية عام ١٨٨٦ لشاه إيران وظهرت فيها الجزر باللون الفارسى، حيث يقول الدكتور شهاب إن تلك الخرائط هى من نوع الخرائط الخاصة التى تستخدم لأغراض الملاحة البحرية وليس لترسيم الحدود. إن هناك خريطة إيرانية صادرة عام ١٩٥٢ أشارت بوضوح إلى تبعية الجزر لإمارتى الشارقة ورأس الخيمة وليس لإيران، وأن الاستناد إلى خريطة بريطانية أمر لا يستقيم نظرا لأن بريطانيا اعترفت على الدوام بتبعية هذه الجزر للجانب العربى. وأخيرا يفند الدكتور شهاب أسباب النزاع على الجزر الثلاث على ضوء مبدأ احترام السلامة الإقليمية. ويعبر الدكتور أرسلان محمد أحمد عن وجهة النظر العربية عموما فى مسألة أزمة الجزر الثلاث، وهو ينطلق من بحث الأهمية الاستراتيجية - الجيوبوليتيكية، والجيو - اقتصادية للملكية الجزر الثلاث لأنها تمثل موقعا جغرافيا مهما في توفير الحماية الاستراتيجية العسكرية وتأمين قسطنطين من متطلبات أمن الملاحة الدولية على مداخل الخليج العربى، وقد أصبحت الجزر اليوم أحد بؤر

التوتر في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية بسبب السيطرة العسكرية الإيرانية عليها ومحاولة إيران تغيير الملامح التاريخية والتركيبة الديموغرافية - السكانية - فيها باعتبارها جزرا عربية أصيلة ولازال ارتباطها الجيو - بولتيكى يجسد ملكيتها القانونية الشرعية لدولة الإمارات العربية المتحدة . فالوضعية الجغرافية - السياسية للجزر تثبت كون الجزر عربية والوضعية التاريخية - السياسية تقدم الدليل الثانى على ملكية الجزر عربيا، ويستعرض الدكتور أرسلان حركة الهجرة السكانية ما بين الساحل العربى للخليج والساحل الإيراني والتي رافقت الفتوحات الإسلامية ويقول إنه بعد سقوط الدولة الصفوية فى إيران سنة ١٧٢٢ ضاع نفوذ السلطة المركزية مما ساعد على تعزيز وتزايد حجم الهجرة العربية من عرب الخليج نحو تلك الشواطئ باعتبارها جزءا من وطنهم الجغرافى وكونها مواقع آمنة بسبب الظروف السياسية المختلفة التى عاشتها شبه الجزيرة العربية واليمن تاريخيا .

يقول الدكتور أرسلان فى مداخلته : «إن قضية السيادة على جزر طنب الكبرى وطنب الكبرى وأبو موسى، فى ظروف النزاع السياسى الراهن إنما هى فى جوهر الحقيقة مسألة سيادة وطنية وذات جذور تاريخية تمتد فيها عمق هذا الصراع إلى قضايا استراتيجية بالغة الأهمية لكون هذه الجزر تشكل تحديا فى أهم عمر من عمرات الملاحة الإقليمية العربية والدولية على مدخل الخليج العربى» ، ويختصر يشدد الباحث على أن الملكية السياسية التاريخية والجغرافية وبالوثائق الرسمية تثبت حتى عهد قريب ومنذ عام ١٨٣٥ تبعيتها لأبناء العمومة من قبيلة القواسم فى إماراتى رأس الخيمة والشارقة وفق المراسلات والمستندات التاريخية المتداولة مع الحكومة البريطانية .

الخاتمة:

تحدثنا في هذه الدراسة عن موضوع هام ألا وهو أطماع إيران وادعاءاتها واحتلالها للجزر العربية ومن خلال تعرضنا لهذه الدراسة أبرزنا مجموعة من النقاط التاريخية الهامة التي تبرزه وتوضحه الوثائق التاريخية وتؤكد على سيادة ملكية الجزر العربية للإمارات.

أوضحنا بأن مسألة الجزر العربية تعتبر من أهم الحلقات في العلاقات العربية - الإيرانية وفي أمن الخليج العربي، كما يتضح لنا من الدراسة الدور البريطاني المزدوج في الأحداث التاريخية حول الجزر العربية. وأن الملكية السياسية والتاريخية والجغرافية والوثائق الرسمية تثبت حق الإمارات في الجزر العربية. ورأينا من خلال دراستنا كيف أن إيران قامت بالتهديد ثم الاحتلال العسكري للجزر العربية، وأن هذا الاحتلال يشكل خطراً حقيقياً على أمن الخليج العربي لأنه يمر مائي استراتيجي حيوي وبفضل ما تحتويه من النفط.

حل مشكلة الاحتلال الإيراني لا يحسمها السلاح ولا الحرب، ويفض النظر عن الوقت الذي قد يتطلبه أي مسعى لإنهاء الاحتلال الإيراني في ظل الانعكاسات الدولية الإقليمية، تبقى الطرق السلمية على أساس الحوار والتفاوض ألمحج الوسائل للتوصل إلى حل لقضية الجزر العربية وإن منطق الاعتداء وفرض الأمر الواقع بالاحتلال أسلوب مرفوض للتعامل بين الدول المجاورة، لقد لعبت القوى الاستعمارية المسيحية دوراً مهماً في خلق النزاعات العربية - الإيرانية، وأن الألوان لكي يحل العرب والإيرانيون هذه المشكلات سلمياً بعيداً عن تأثير وتوجيه تلك القوى المعادية للإسلام والمسلمين.

يجب أن يكون الحل لمشكلة الجزر وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي والاحتكام إلى محكمة العدل الدولية وقبول طرفي النزاع مسبقاً للجوء إليه والرضوخ للحكم الصادر عن هيئة التحكيم. فهل تقبل إيران بالاحتكام إلى محكمة العدل الدولية؟ وبذلك تنهى العداء والتوتر في العلاقات العربية - الإيرانية وتعمل على جمع صفوف المسلمين في المنطقة أم تستمر السياسة التوسعية الإيرانية القديمة المعادية للعرب؟ هذا ما سوف تثبته الأيام القادمة.

أثمنى من الله العلى القدير أن أكون قد تناولت الموضوع كما يجب والحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آل بيته الأخيار.

د. محمد حسن العيلروس

روتردام - هولندا



الفهرس

الصفحة

٥	مقدمة
٧	الفصل الأول - السياسة الإيرانية تجاه الجزر العربية
	١٩٧٩ - ١٩٩٢ .
٤١	الفصل الثاني - الاحتلال الإيراني لجزيرة أبوموسى ١٩٩٢
١٤٣	الفصل الثالث - سياسة الإمارات تجاه الاحتلال الإيراني لجزيرة
	أبوموسى ١٩٩٢ - ١٩٩٧
٢٧١	الفصل الرابع - موقف مجلس التعاون من الاحتلال الإيراني للجزر
	العربية ١٩٩٢ - ١٩٩٧ .
٣٤٧	الفصل الخامس - الموقف العربى من الاحتلال الإيراني للجزر العربية
	١٩٩٢ - ١٩٩٧
٤٢٣	الفصل السادس - الموقف الدولى من الاحتلال الإيراني للجزر العربية
	١٩٩٢ - ١٩٩٧
٤٩٠	الخاتمة





المؤلف

○ من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة
○ حصل في جامعة ووترلوم الإسلامية - هولندا
○ حاصل على التماسين من لبنان والمجتهد والمكتوفا من مصر عام 1983 في العلاقات العربية الإسرائيلية من مؤلف أبو ظبي 1950
○ عمل في دائرة الإسكان والمشتريات بحكومة محلية في إمارة أبو ظبي 1970-1972 ثم مدير للعلاقات الثقافية والمكتبات العامة في وزارة الإعلام والثقافة بالحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة 1970-1984 ثم جامعة الإمارات العربية المتحدة 1984-1993 وعلم بالتدريس في كلية زايد العسكرية في مدينة العين وكذلك كلية الفنون في أبو ظبي كما شارك في دورة تدوير القبوليين في وزارة الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة ثم حصل في جامعة الكويت ، ويحل حاليا في دولة الإمارات الإسلامية في هولندا
○ وليس تحرير مجلة لوم الإسلامية واحسن في الامم المتحدة لشارحين العرب وحتى الآن
○ اعتبر له أكثر من 100 من أربعين بحثا مطبوعا
○ عربي ولدراسات عربية

محتويات الجزء الرابع

تتاول الدراسات في هذا

الجزء الرابع ستة فصول هي

الفصل الأول: السياسة الإسرائيلية تجاه

الجزر العربية

الفصل الثاني: الاحتلال الإسرائيلي للجزر

أبو موسى 1992

الفصل الثالث: سياسة الإمارات تجاه

الاحتلال الإسرائيلي للجزر أبو موسى

1992-1997

الفصل الرابع: موقف مجلس التعاون

من الاحتلال الإسرائيلي للجزر العربية

1992-1997

الفصل الخامس: الموقف العربي من

الاحتلال الإسرائيلي للجزر العربية 1992-

1997

الفصل السادس: الموقف الدولي من

الاحتلال الإسرائيلي للجزر العربية 1992-

1997

Bibliotheca Alexandrina



0350900

